فاضل بيات

دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني

رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية

دراسات
في تاريخ العرب
في العهد العثماني

رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية

أ.د. فاضل مهدي بيات

دار المدار الإسلامي

الطبعة الأولى

أيار/مايو/الماء 2003 إفرنجي

رقم الإيداع المحلي 5508/ 2002
ردمك (رقم الإيداع الدولي) ISBN 9959-29-164-2
دار الكتب الوطنية/ بنغازي ـ ليبيا

تصميم الغلاف: نقوش

دار المدار الإسلامي

أوتوستراد شاتيلا ـ الطيونة، شارع هادي نصر الله ـ بناية فرحات وحجيج، طابق 5،
خليوي: 933989 ـ 03 ـ هاتف وفاكس: 542778 ـ 1 ـ 00961 ـ بريد إلكتروني: szrekany@inco.com.lb
ص.ب. 14/6703 ـ بيروت ـ لبنان

توزيع دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية: زاوية الدهماني، السوق الأخضر، ص.ب: 13498،
هاتف: 4448750 ـ 4449903 ـ 3338571. 21 . 00218 ـ فاكس: 4442758 . 21 . 00218،
طرابلس ـ الجماهيرية العظمى ـ oeabooks@hotmail.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

تقديم

هذا الكتاب...

منذ مدة ليست بقصيرة، تراودني جملة من التساؤلات قلما غابت عن ذهني وهي: هل بوسع الباحث التصدي لتاريخ أمة - بالمعنى القومي - دون الاستعانة بمصادرها الأساسية؟ هل من الممكن دراسة تاريخ فرنسا دون الأخذ بنظر الاعتبار المصادر الفرنسية؟ إلى أي حد تكون لدراسة تُعد عن البلاد العربية في العهد العثماني مصداقية إذا استبعدت المصادر الأساسية أي العثمانية؟ وإذا كان الجواب المنطقي لكل هذه التساؤلات هو: «كلاّ» فلماذا تجاهل ويتجاهل معظم باحثينا هذه المصادر؟ لا أريد هنا تناول الأسباب أو الدوافع التي حدت بمعظم الباحثين العرب إلى تجاهل المصادر العثمانية، ولكني أعتقد أن السبب أو الدافع اللغوي يأتي على رأس هذه الأسباب.. وقد ترتب على هذا الأمر نتائج سلبية وخطيرة في نفس الوقت، إذ ظل بعض من جوانب التاريخ العربي في العهد العثماني مجهولاً، أو يكتنفه الغموض، بل إن هناك جوانب كثيرة لم يتم تناولها ما زلنا بأمس الحاجة إلى معرفتها. فأصبحت مكتبتنا العربية تعاني من نقص هائل في الدراسات الجادة المتعلقة بالحقبة العثمانية. من هنا قادتني الرغبة إلى الولوج في هذا المضمار لأدلي بدلوي في المصادر العثمانية بحثاً عن معلومة قد تعينني في إكمال جانب مجهول من دراسة أقوم بإجرائها، ولكنني أصبت بالذهول وأنا أتصفح كماً هائلاً من صفحات التاريخ العثماني، فقد كنت أنوي السباحة في حوض

مغلق ووجدت نفسي في بحر لا أول له ولا آخر وأنا اكتشف في كل صفحة أقرأها كنزا بكل معنى الكلمة! كيف لا؟ فمعظم المعلومات التي أطّلع عليها هي فريدة من نوعها، لا ترد في أي مصدر آخر، وبلغت شدة إعجابي بها أن وجدت نفسي عاجزاً حتى عن تحديد المسار الذي أتبعه. ولكل ذلك وجدت لزاما علي أن أبحث وأبحث في هذا المجال فحسب لأضع كل ما أقرأه في متناول الباحثين والقراء العرب على حد سواء. غير أن هذه الرغبة زادت أكثر بعد أن تمكنت من اقتناء بعض الوثائق الأرشيفية المهمة والمتعلقة بتاريخ العرب من استانبول. وعلى ضوئها تحدد مسار عملي وهو مسار الإدارة العثمانية في البلاد العربية، لأحاول في النهاية الإجابة عن أسئلة محددة: كيف حكمت الدولة العثمانية مناطقنا العربية؟ أو بالأحرى ما الأسلوب أو الأساليب التي استخدمتها الحكومة العثمانية في إدارة البلاد العربية بعد السيطرة عليها؟ وماذا عن العرب أنفسهم؟ هل كان لهم دور في هذه الإدارة؟ فقررت إجراء دراسة موسعة تحت عنوان:

«البلاد العربية في النظام الإداري العثماني/ دراسة تاريخية في ضوء المصادر والوثائق العثمانية» وشرعت في كتابة الفصل التمهيدي وهو: السيطرة العثمانية على البلاد العربية، دوافعها واستقرار الحكم العثماني فيها.

وقسمت هذا الفصل إلى محاور، كل محور يتعلق بوحدة جغرافية محددة: العراق، بلاد الشام، مصر، الجزيرة العربية، السودان والحبشة. وبعد أن أكملت المحاور الثلاثة الأولى: العراق، بلاد الشام، مصر، وجدت بعد أن جمعت كما كبيرا من المواد التاريخية، أنه لا يمكن التصدي لهذا الموضوع بنظرة شمولية واحدة على كل البلاد العربية، وبخاصة أن الموضوع يتم تناوله ضمن مدة زمنية واسعة تمتد من بداية السيطرة العثمانية ولغاية عهد التنظيمات، الأمر الذي يتطلب جهودا إضافية بل وقتا قد لا يكفي العمر كله لإنجازه. وقد عرضت الموضوع على بعض المختصين في تاريخ العرب من العلماء الأجلاء كالأستاذ الدكتور عبد العزيز الدوري والأستاذ الدكتور محمد

عدنان البخيت. واقترحوا علي أن آخذ كل وحدة جغرافية على حدة، أي العراق في النظام الإداري العثماني، بلاد الشام في النظام الإداري العثماني... وهكذا. ووجدت هذا الاقتراح في محله، وقطعت شوطا فيما يتعلق بموضوع «العراق في النظام الإداري العثماني».

وكنت أفكر أن أكمل ما يتعلق بالسيطرة العثمانية على البلاد العثمانية لأنشره في كتاب مستقل بعد أن توسعت المحاور المتعلقة بالعراق وبلاد الشام ومصر. ولكن بعد أن قررت صرف النظر عن الاستمرار في المشروع الأساسي، رأيت أنه من المناسب نشر كل واحد من هذه المحاور على شكل دراسة مستقلة ولاسيما بعد أن شجعني زميلي الدكتور محمد الأرناؤوط على نشر مجموعة من أبحاثي في كتاب مستقل فكان هذا الكتاب.

ويتضمن هذا الكتاب مجموعة من الدراسات تتعلق بجوانب مختلفة من تاريخ العرب والبلاد العربية في حقب مختلفة من العهد العثماني. وقد استعنت في معظمها بالمصادر والوثائق العثمانية وذلك لتعريف الباحث والقارئ العربي بها وإطلاعه على ما يرد في هذه المصادر، تاركا مقارنة ما يرد في هذه المصادر مع ما يرد في المصادر العربية إلى الباحثين العرب وربما يلقي بعض الباحثين اللوم عليّ لتجاهلي هذا الأمر. ولكني رأيت أن هذا الأمر سيكون على حساب مشروعي الأساسي.

والمحاور الثلاثة الأولى والواردة في هذا الكتاب على شكل أبحاث مستقلة وهي: «السيطرة العثمانية على العراق»، «السيطرة العثمانية على بلاد الشام»، و«السيطرة العثمانية على مصر» تتناول مسألة السيطرة العثمانية على هذه الأجزاء من البلاد العربية، وسيلاحظ القارئ أنني تتبعت الموضوع من البداية وحتى إرساء قواعد الحكم العثماني في هذه المناطق، أي لغاية تأسيس البكلربكية/ الولاية فيها، مع الأخذ بنظر الاعتبار دوافع السيطرة العثمانية. والمعروف أن تحويل بلاد الشام إلى إيالة عثمانية اكتملت معالمها الأساسية بعد عودة سليم الأول من فتح مصر، أي إن هذا الأمر امتد من

بداية دخوله إلى بلاد الشام إثر معركة مرج دابق ولغاية عودته من مصر في طريقه إلى استانبول وتعيينه جانبردي الغزالي واليا على الولاية التي حملت اسم ولاية العرب (عرب ولايتي) التي اشتملت على أراضى بلاد الشام باستثناء حلب التي تحولت هي الأخرى إلى ولاية مستقلة.

أما البحث المتعلق بمصر فيتناول مسألة السيطرة العثمانية عليها بدءا من دخول سليم الأول فيها بعد إنهاء سيطرته على بلاد الشام ولغاية قضائه على آخر محاولة مملوكية من قبل طومان باي لاستعادة ما فقده المماليك واستقرار الحكم العثماني في مصر وتعيين خاير باي أول وال عثماني على مصر.

ومما يجدر ذكره أن السلطان سليم تمكن في حملته إلى بلاد الشام ومصر من القضاء على الدولة المملوكية وإدخال كل الممتلكات المملوكية تحت النفوذ العثماني، غير أن هذه المسألة تختلف عما جرى في العراق. فالسلطان سليم لم يقم بحملة عسكرية مباشرة إلى العراق لإدخال أراضيه ضمن حدود الدولة العثمانية. بل احتاج العثمانيون إلى ثلاث مراحل لكي يبسطوا نفوذهم على العراق. ففي عهد السلطان سليم الأول انضوت الأجزاء الشمالية والشمالية الغربية إلى الدولة العثمانية، أما وسط العراق والأجزاء الشمالية الشرقية فقد دخلت تحت الحكم العثماني في عهد السلطان سليمان القانوني. أما الأجزاء الجنوبية بما فيها البصرة فلم يكن النفوذ العثماني فيها في بداية السيطرة العثمانية على بغداد إلا اسميا، فاحتاج العثمانيون إلى حملة عسكرية إلى البصرة ليوطدوا نفوذهم فيها ويحولوها إلى إيالة عثمانية يديرها والٍ عثماني. ولكل ذلك فإن مسألة خضوع العراق واستقرار الحكم العثماني تطلبت دراسة مطولة فاقت من حيث عدد الصفحات دراستي بلاد الشام ومصر مجتمعة. وفضلا عن هذا فإن هذا الموضوع لم يأخذ حقه من الدراسة لا من قبل الباحثين العرب ولا من قبل الأتراك. كما لم يتم تناوله، كما هو معروف، من قبل أي مؤرخ عربي - مثلما تم تأريخ الفتح العثماني لبلاد الشام ومصر - الأمر الذي أدى إلى تضارب الآراء المتعلقة به، حتى بات الوضع الإداري

للموصل قبيل فتح بغداد أي من سنة 1517 وحتى سنة 1534م غير معروف.

أما المبحث الرابع «الأوضاع الاقتصادية والإدارية في الإيالات العربية في القرن السادس عشر الميلادي» فهو قراءة لأفكار مؤرخ عثماني اتبع منهجا مغايرا للمنهج التقليدي في تأريخ الأحداث التاريخية، وهو الوزير مصطفى نوري باشا. واستهدفت من وراء هذا العمل تعريف القارئ العربي بنمط معين من المعلومات التي تهمه عن حقبة ما زالت ألفباؤها يكتنفها الغموض والإهمال. وهذا المبحث سبق أن قدمته كورقة عمل إلى ندوة «الدولة العثمانية - بدايات ونهايات» وصدر في الكتاب الذي ضمّ أوراق المؤتمر وحمل نفس الاسم(منشورات جامعة آل البيت - الأردن 2001).

أما المبحث الخامس: «الزعامات المحلية في بلاد الشام في النظام الإداري العثماني 1516 - 1832» فهو محاولة لاستجلاء واقع الزعامات المحلية بشكل عام في الحقبة الممتدة من 1516 - 1832م، ومعرفة فيما إذا كانت الحكومة العثمانية قد أعطت دورا لهذه الزعامات في نظامها الإداري أم لا؟ وإلى أي مدى كان هذا الدور؟ وتوقفت عند بعض المصطلحات التي بواسطتها من الممكن معرفة طبيعة العلاقات التي كانت قائمة بين هذه الزعامات والعثمانيين: وهذه المصطلحات هي: سناجق الاوجاقلق، سناجق الحكومة، إمارة العشيرة، إمارة الحج. وقد اتخذت الدراسة، الوثائق الأرشيفية العثمانية مصادر أساسية لها.

والخطوط العامة لهذه الدراسة قدمت كورقة عمل إلى الندوة التاريخية التي أقامتها جامعة حلب وجمعية العاديات بتاريخ (19 - 20 آذار 2002م) تحت عنوان: الدولة العثمانية قراءة معاصرة.

ومما يتعلق بهذا الموضوع أحيط القارئ علما بدراسة أخرى قدمتها كورقة عمل إلى المؤتمر الذي عقدته الجمعية التاريخية التركية بأنقرة في أيلول 2002م وهي تحت عنوان: «أساليب الإدارة العثمانية: الاوجاقلق والحكومة وإمارة العشيرة وتطبيقاتها في العراق بين القرنين السادس عشر

والثامن عشر». غير أنني لم أجد الوقت الكافي لترجمتها من التركية إلى اللغة العربية ونشرها ضمن هذا الكتاب.

والمبحث السادس: «شرقي الأردن في النظام الإداري العثماني 1516 - 1740» يندرج ضمن موضوع المبحثين السابقين، وهو محاولة لكشف جانب معين من تاريخ الأردن الذي يعاني هو الآخر من قلة الدراسات المتعلقة به في الحقبة العائدة إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر. وهذه الدراسة هي في الأصل ورقة عمل قدمت إلى ملتقى عمان الثقافي العاشر الذي أقامته وزارة الثقافة الأردنية بتاريخ (24 - 28/ 1/ 2002) ونشرت في الكتاب الذي تضمنت أوراق الندوة: (المعالم الثقافية والحضارية في الأردن عبر العصور - عمان 2002)غير أني ألحقت بالدراسة التي خلت في الأصل من التوثيق، بقائمة الوثائق الأرشيفية والمصادر الأساسية والدراسات الحديثة التي اعتمدت عليها.

ويتبع هذا البحث مبحث متعلّق بموضوعه أيضا وهو: «التقسيمات الإدارية للأردن في العهد العثماني دراسة تاريخية في ضوء السالنامات العثمانية» وهذا المبحث صدر في الأصل كملحق لبحث: السالنامات العثمانية وأهميتها لدراسة التاريخ المحلي، ورأيت أنه من المناسب وضعه إلى جانب بحث شرقي الأردن في العهد العثماني لاستكمال الموضوع.

أما مبحث: «السالنامات العثمانية مصدرا لدراسة التاريخ المحلي» فهو عبارة عن دراسة في نشأة السالنامات وأنواعها وتطورها على مر السنين وأهميتها كمصدر لدراسة التاريخ المحلي، باعتبارها تضم معلومات إدارية واقتصادية وجغرافية واجتماعية وثقافية وفكرية في غاية الأهمية تتعلق بجوانب مختلفة من تاريخ العرب في فترة صدور هذه السالنامات. وهي تجمع بين المعلومة المصدرية والوثيقة الأرشيفية. وعلى الرغم من صدورها في كل الولايات العربية التي كانت تابعة للدولة العثمانية في فترة صدورها، إلا أنها - وللأسف الشديد - لم تحظ بالأهمية التي تستحقها.

وهذا المبحث قدم إلى «الندوة التأسيسية لدراسة مصادر تاريخ العرب

الحديث» التي عقدتها جامعة آل البيت الأردنية في 29 ـ 30 نيسان 1997م. غير أنني ألحقت به ملحق «وصف مدينة بغداد كما ورد في سالنامة بغداد» والذي سبق أن نشر مع بحثي الموسوم: السالنامات العثمانية وأهميتها لتاريخ العراق (مجلة المورد البغدادية مجلد 17، عدد 2، السنة 1988).

ومما لا يخفى على القارئ العربي أن مكتبتنا العربية ما زالت تعاني من نقص هائل في موضوع تاريخ التعليم في البلاد العربية في العهد العثماني، رغم أن هذا العهد شهد إرساء القواعد الأساسية للتعليم الذي ارتكز عليها التعليم في الدول العربية فيما بعد، أي بعد انهيار الدولة العثمانية. وقد وجدت في السالنامات العثمانية معلومات مهمة وفريدة عن التعليم. إذ أولت هذه السالنامات وبخاصة تلك التي صدرت في الولايات، اهتماما كبيرا به، واعتبرته عاملا من عوامل رقي البلاد. إلا أن سالنامة وزارة المعارف تبقى أهم هذه السالنامات، وذلك لإيرادها معلومات أساسية ومفصلة في تاريخ التعليم وتطوره في الدولة العثمانية وكذلك لنشرها الأنظمة والتعليمات الرسمية المتعلقة بالتعليم في مختلف مراحله، كما أن الجداول الإحصائية المتعلقة بالتعليم والمؤسسات التعليمية في الولايات المختلفة والواردة في هذه السالنامات، ستبقى مصدرا أساسيا لكل من يتناول المراحل الأولى للتعليم والمؤسسات التعليمية وواقعها في فترة صدور هذه السالنامة. ولكل ذلك رأيت من المفيد عرض المعلومات الواردة في السالنامة والتي تهم الباحث العربي في مبحث مستقل وهو المبحث التاسع: «التعليم في الولايات العثمانية/ دراسة تاريخية في ضوء معطيات سالنامة وزارة المعارف العثمانية»، حيث عرضت المعلومات المتعلقة بتاريخ التعليم في الدولة العثمانية والأنظمة المتعلقة به، مع دراسة مستفيضة عن واقع التعليم في الولايات العربية في فترة صدور هذه السالنامة.

وهذا البحث قدم في الأصل كورقة عمل إلى «المؤتمر الدولي حول العلم والمعرفة في العالم العثماني» الذي نظّمه مركز الأبحاث للتاريخ

والفنون والثقافة الإسلامية باستنبول (IRCICA)، ونشر في الكتاب الذي أصدره المركز (استانبول 2000).

والحقيقة أن هذا البحث توسع بشكل لم يكن بالإمكان إلحاقه بنماذج من الجداول الإحصائية المتعلقة بالتعليم والواردة في السالنامة. ورأيت أنه من المناسب هنا وضع البيانات الإحصائية المتعلقة بالولايات العربية والواردة في السالنامة كملحق بعد البحث مباشرة حمل اسم «المؤسسات التعليمية والثقافية في الولايات العربية العثمانية». وهذه البيانات تشكل مادة أساسية لكل من يتصدى لتاريخ التعليم في الولايات العربية العثمانية.

أما المبحث العاشر: «التعليم في العراق في العهد العثماني / دراسة تاريخية في ضوء السالنامات العثمانية» فهو حلقة متعلقة بالمبحث الذي يسبقه إذ يتوسع في تاريخ التعليم في الولايات العراقية الثلاث: بغداد، الموصل والبصرة. وهذه الدراسة نشرت في المجلة التاريخية المغربية (عدد 57 ـ 58 السنة 17، تونس 1990م).

أما المبحث الحادي عشر والذي يحمل عنوان: «مدارس الأقليات المسيحية واليهودية في العراق في العهد العثماني/ دراسة تاريخية في ضوء السالنامات العثمانية»، فهو الآخر يشكل حلقة متعلقة بمبحث التعليم في الولايات العثمانية، غير أنه يختلف عن مبحث التعليم في تجاوزه الاستعانة بسالنامة وزارة المعارف فحسب إلى سالنامات الولايات العراقية ومصادر عثمانية أخرى، ليكوّن صورة واضحة المعالم عن التعليم عند الأقليات غير الإسلامية في العراق في العهد العثماني. وقدمته كورقة عمل إلى مؤتمر (الأقليات في الولايات العربية خلال العهد العثماني) الذي نظمته مؤسسة التميمي للبحث العلمي بتونس في 2 ـ 6 أكتوبر/تشرين الأول 2002م.

أما المبحث الثاني عشر والأخير: «السلطان عبد الحميد الثاني ودوره في الحفاظ على هوية القدس العربية والإسلامية» فيتناول موضوعا من المواضيع التي لم يعط حقها في تاريخنا الحديث. وهو يبحث في موقف

السلطان العثماني عبد الحميد الثاني من الاستيطان اليهودي في فلسطين بشكل عام والقدس بشكل خاص، والإجراءات التي اتخذها للحيلولة دون المس بهوية القدس العربية والإسلامية، ضاربا عرض الحائط كل المغريات المادية التي عرضتها الصهيونية العالمية مقابل الحصول على موطأ قدم لليهود في هذه المدينة المقدسة، وما ترتب على ذلك من فقدانه عرش الدولة العثمانية. والخطوط العامة لهذه الدراسة قدمت كورقة عمل إلى ملتقى اليوم العلمي لكلية الدراسات الفقهية والقانونية في جامعة آل البيت (2 ـ 5 ـ 2002).

وآمل من وراء نشر/ أو إعادة نشر هذه المجموعة من الدراسات، أن أضع بين يدي القراء والباحثين العرب ما يتيح لهم التعرف على بعض ما ورد في الوثائق والمصادر العثمانية من معلومات فريدة من نوعها تهمهم قبل غيرهم، وتكون في الوقت ذاته حافزاً لكل الباحثين في تاريخ العرب في العهد العثماني للولوج إلى (كنز الوثائق العثمانية) الذي سيفتح لهم، بلا شك، آفاقا واسعة لتناول موضوعات لم تخطر ببالهم أبدا. وربما نتمكن في النهاية من توفير مادة قد تساعدنا في التفكير بإعادة كتابة تاريخ مرحلة من مراحل تاريخنا ما زالت بحاجة إلى كشف جوانبها المجهولة.

وأخيراً لا بد الي أن أقدم خالص الشكر والعرفان إلى عائلتي التي شاركتني رحلتي إلى عالم الغربة وخففت عني آلام الفراق عن الوطن الجريح. كما أقدم شكري وتقديري لأخي د. محمد الأرناؤوط لملاحظاته القيمة فيما يتعلق ببعض المسائل الواردة في الكتاب. والشكر موصول إلى أسرة دار الكتاب متمثلة بمديرها الأخ سالم الزريقاني ومحمد الفاضلي الذي راجع الكتاب من الناحية اللغوية، لما بذلته من جهد في إخراج هذا العمل إلى النور. والله الموفق.

عمان أواخر كانون الأول 2002

أ. د. فاضل مهدي بيات

fazilbayat@yahoo.com

المبحث الأول

السيطرة العثمانية على العراق
دراسة تاريخية في ضوء المصادر العثمانية

دوافع السيطرة العثمانية

اعتاد المؤرخون العثمانيون والأتراك الذين تناولوا عهد السلطان سليم الأول (1512 ـ 1520م) أو معركة جالديران إيجاد تبرير للموقف المعادي الذي اتخذه السلطان سليم الأول تجاه الدولة الصفوية وإلقاء اللوم على الجانب الصفوي في تصعيد هذا الموقف، ولم ينس بعضهم إضفاء طابع الجهاد على العمليات العسكرية التي قام بها العثمانيون. فالمؤرخ العثماني المشهور جودت يؤكد على أن الدولة العثمانية كانت ترى أن مصلحتها تستوجب جمع القوى التي تشكل العناصر الأساسية لوحدة (الخلافة الإسلامية) في الشرق والغرب والهند والسند تحت قيادتها، ولهذا كان السلطان سليم الأول يسعى إلى جمع الطوائف الإسلامية في نقطة واحدة وتعزيز قوة المسلمين وشوكتهم ثم التوجه نحو الغرب والشمال[1]. ويرى الباحث التركي أحمد أق كوندوز أن السلطان سليم الأول كان يعتبر الدولة

الصفوية عائقاً يحول دون تحقيق (الاتحاد الإسلامي) [2].

والحقيقة أن العلاقات تأزمت بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية بعد أن برزت هذه الأخيرة كقوة أصبح لها ثقلها السياسي والديني والعسكري في المنطقة، ولا سيما في الحدود الشرقية للدولة العثمانية. فبعد أن قضى الشاه إسماعيل الصفوي على دولة الآق قويونلي ورث ممتلكات هذه الدولة فسيطر على أذربيجان وعراق العجم وعراق العرب وإيران ووسع حدود دولته إلى حد نهر جيحون بأواسط آسيا، كما قام باستمالة العلويين (القزل باش) في الأناضول وكسبهم إلى جانبه مستغلاً بذلك مرونة السلطان العثماني بايزيد وعدم مبالاة رجالات الدولة العثمانية بما يقوم به هو (أي الشاه إسماعيل)، فعمل على توسيع نشاطاته، فنجح في كسب القزل باش الذين قاموا بإرسال الهدايا والنذور إليه. كما استغل الشاه إسماعيل الصراع الذي حدث من أجل العرش بين الأسرة الحاكمة إثر وفاة السلطان بايزيد وقام بإيواء أحد الأمراء العثمانيين[3].

في 24 نيسان 1512 تولى سليم الأول السلطنة العثمانية ومسك الدولة بقبضة حديدية وقضى أول سنتين من سني حكمه في القضاء على تمردات إخوته المنافسين لسلطته[4]. وكان سليم قبل اعتلائه العرش قد استاء كثيراً من الأعمال التي كان يقوم بها إسماعيل الصفوي ولاسيما بعد أن نجح في كسب العديد من المؤيدين له في الأناضول، فقد وجدت الدعاية الصفوية صدى لها بين العشائر التركمانية التي كانت متذمرة من التدابير المالية والإدارية العثمانية بل وهيأت السبيل لحدوث اضطرابات كبيرة في الأناضول. ولم ينس سليم كل ذلك بعد وصوله إلى الحكم[5].

ويبدو أن العلاقة بين العثمانيين والصفويين كان يسودها الفتور في هذه الفترة بالذات أي في بداية تولي سليم الأول السلطنة. إذ نعرف أنه بعد اعتلائه العرش وصله سفراء البندقية والمجر ومصر وروسية لتقديم التهاني له بهذه المناسبة ولم يصله سفير من إيران، وأدرك الجميع في هذا الوقت

بالذات أن الحرب ستقع بين سليم وبين خصمه الشاه إسماعيل. وكان الشاه قد التزم وبشكل علني جانب الأمير العثماني أحمد الذي ثار على السلطان سليم فيما بعد، كما جعل قصره ملجأ للأمراء العثمانيين المعارضين لسلطنة سليم. ولم يكتف بهذا بل أعد العدة لخوض حرب كان يرى أنها واقعة لا محالة. وسعى إلى إقامة تحالف مع الخصم الثاني للعثمانيين وهو السلطان المملوكي في مصر، فسارع إلى إرسال وفد ضخم إليه ضم 200 عبد لإبلاغه عن هذه الحرب المتوقعة ودعوته للتحالف معه ضد السلطان سليم(6).

ولم يكن السلطان سليم غافلاً عن أمر هذا الوفد أو تحركات الشاه إسماعيل الصفوي، وبعد أن حلّ مشاكله مع إخوته بدأ بالإعداد لتوجيه ضربة قاصمة إليه، ولكي يتفرغ لمحاربة الشاه عقد الصلح مع جيرانه في أوربا ولا سيما مع المجر. وبادئ ذي بدء باشر بحملته في الداخل وقام بمذبحة شنيعة في شرقي الأناضول راح ضحيتها أربعون ألف من العلويين (القزل باش) دون أن يراعي السن أو الجنس وبهذا قضى على أي محاولة للتمرد قد تحدث في المستقبل(7).

ويبدو أن السلطان سليم كان يسعى لعزل الشاه إسماعيل دولياً وإفشال أي تحالف قد يقيمه مع الدول المجاورة فأرسل هو الآخر وفداً إلى المماليك دعاهم إلى التحالف. وبعد مباحثات طويلة آثرت الدولة المملوكية التزام الحياد، وبغية مواجهة الموقف المستجد جراء التصعيد الخطير بين الدولتين العثمانية والصفوية رأى المماليك أنه من المناسب إرسال قوات إلى أطراف حلب لمرابطتها هناك(8).

حملة السلطان سليم الأول إلى جنوب شرقي الأناضول: معركة جالديران

وبعد أن أكمل السلطان سليم الأول استعداداته العسكرية انطلق على رأس جيش جرار من أدرنه إلى استانبول ثم إلى الأناضول الشرقي، وفي 2 رجب 920هـ، 23 آب 1514م وصل إلى وادي جالديران حيث تقابل جيشه

مع جيش إسماعيل الصفوي الذي كان قد تقدم هو الآخر إلى المنطقة للانتقام من قتلة أتباع مذهبه. ودارت بين الطرفين معركة ضارية انهزم فيها الجيش الصفوي هزيمة منكرة وخلص الشاه نفسه بصعوبة وفرّ من ساحة المعركة تاركاً كل ما يمتلكه لقمة سائغة لسليم وجنده كما وقعت زوجته في أسر القوات العثمانية[9].

ولم يكتف سليم الأول بجني ثمار النصر في هذه المعركة بل انطلق بجيشه نحو تبريز عاصمة الصفويين ودخلها دون مقاومة، واستولى على خزائن الشاه فيها. ولم يتابع حملته لإكمال السيطرة على ممتلكات الصفويين بل حال جنده الانكشاريون دون تحقيق هذه الرغبة وبقي تحت ضغطهم فقفل راجعاً إلى استانبول (25 رجب / 15 أيلول) [10].

ويهمنا من كل ما تقدم مدى تأثير كل ذلك على مجريات الأحداث والتي تمخض عنها في نهاية المطاف السيطرة العثمانية على شمال العراق.

والحقيقة أن معركة جالديران أو بالأحرى الانتصار العثماني الحاسم على الصفويين شكل منعطفاً في تاريخ الأناضول الشرقي وشمال العراق، فبعد هذه المعركة بدأ العد التنازلي لالتحاق هذه المناطق أو الأجزاء المتبقية منها إلى الدولة العثمانية، إذ أصبحت الفرصة سانحة والطريق مفتوحاً أمام العثمانيين، رغم بعض العراقيل، للتقدم نحو مراكز الأقاليم والقلاع لضمها إلى ممتلكات الدولة العثمانية، بل أصبح الطريق أمامهم ممهداً لفتح كل العراق والمنطقة الشرقية للجزيرة العربية فيما بعد.

وكان إلحاق الهضاب المرتفعة من الأناضول الشرقي إثر معركة جالديران مهماً من الناحية الاستراتيجية للدولة العثمانية، فقد تم إدخال الأناضول في دائرة الأمان تجاه الأخطار القادمة من الشرق، وفضلاً عن هذا فإن أرضروم ووان وديار بكر أي الأقاليم التي تشكل الأناضول الشرقي ستستخدم قواعد عسكرية للعمليات المزمع القيام بها في كل مكان من إيران والعراق والقوقاز في القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي. كما أن

إلحاق المنطقة بالدولة العثمانية حظيت بأهمية من الناحية الاقتصادية لا تقل شأناً عن الناحية الاستراتيجية. إذ سيطر العثمانيون بهذا وبشكل كلي على طريق تبريز ـ حلب وتبريز ـ بورصة أي على طريق الحرير، كما أن المدن الغنية الواقعة على الطريق التجاري أصبحت تدر أموالاً طائلة لخزينة الدولة العثمانية [11].

وأهم من ذلك كله ارتباط أمراء الأقاليم الواقعة في المنطقة بالدولة العثمانية بعد أن غيروا ولاءهم من الدولة الصفوية.

دخول منطقة ديار بكر وشمال العراق تحت الحكم العثماني:

كانت ديار بكر من أهم القلاع والمدن الواقعة في جنوب شرق الأناضول وكانت كغيرها من القلاع واقعة تحت الحكم الصفوي. ويرسم المؤرخ العثماني خوجه سعد الدين أفندي صورة عن أوضاعها في هذه الفترة قائلاً: وكانت هذه المنطقة معظم سكانها من الأكراد وكانت الأقوام الكردية يعجبهم العيش متفرقين وباستثناء كلمة التوحيد لا يتفقون في أي موضوع. واعتادوا على التنازع والتخاصم بشكل متواصل، ويفقدهم التضامن فيما بينهم ولهذا كانوا لا يمتلكون القوة الكافية لمقاومة الصفويين، فاضطروا إلى الخضوع إليهم. ولهذا السبب تعج الكثير من بلدانهم وقلاعهم بأتباع الصفويين، كما أن الخطبة تقرأ باسم الشاه وتسك النقود باسمه أيضاً [12].

«وإذا تمكن العثمانيون من السيطرة عليها فإنهم سيأخذون إيران تحت التهديد، وكان من المهم جداً لهم أن تمتد جذورهم الشرقية من خط كماخ ـ أرزنجان ـ بايبورد في الشمال إلى ديار بكر جنوباً» [13].

وبعد معركة جالديران مباشرة جنّد السلطان العالم والمؤرخ الكردي المشهور إدريس البدليسي لإخضاع المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية من الأناضول للدولة العثمانية. وكان إدريس يعمل كاتباً في ديوان دولة الأقويونلي قبل أن يسيطر عليها الصفويون. وبعد معركة جالديران دخل في

خدمة الدولة العثمانية[14]، وسعى إدريس بكل ما أوتي من قوة للقيام بهذه المهمة. وفي بادئ الأمر تمكن من إقناع أمراء بعض الأقاليم بالخضوع للسلطان العثماني. ثم التقى بحاكم صوران الأمير سيد بن شاه علي وأخضعه للسلطان ورغّبه بتخليص بلاد أربيل من أيدي الصفويين. كما كسب الأمير سيف الدين حاكم العمادية وابنه الأمير سلطان حسين إلى العثمانيين وقدم له الهدايا التي أرسلها السلطان إليه. وتمكن إدريس في نهاية المطاف من كسب 25 أميراً من أمراء الكرد وبضمنهم أمراء جزيرة ابن عمر وحسنكيف وسعرد وبتليس وحيزان وأخضعهم للدولة العثمانية. ولم يكتف الأمراء الأكراد بإعلان الولاء للسلطان العثماني بل سعوا إلى تصفية الحكم الصفوي في المنطقة واستبداله بالحكم العثماني. فعلى سبيل المثال قام حاكم بختي Bokhti بأخذ الجزيرة والموصل من أيدي الصفويين وغنم أموالهم، كما خلّص حاكم صوران سيد بك أراضي أربيل وكركوك من الصفويين وخطب باسم السلطان العثماني.

وفي هذه الأثناء أعلن وجهاء ديار بكر ولاءهم للسلطان العثماني بعد أن حثهم الملا إدريس على ذلك وطردوا الصفويين من قلعتها وقتلوا رجال محافظها الصفوي اوستالجو محمد خان ونهبوا أموالهم وحلوا محلهم لحماية القلعة، ثم أرسل أمراء ديار بكر رسائل بواسطة الملا إدريس إلى السلطان سليم يعلنون فيها ولاءهم وخضوعهم له. وبالمقابل قدّر السلطان ما قاموا به وذلك في مناشير أرسلها لهم. ولكي يكون لهذه المناشير وقع مؤثر فقد تم توزيعها من قبل الملا إدريس نفسه، كما كتب السلطان رسالة إلى إدريس أثنى عليه لما قام به ورفع شأنه كما أرسل إليه الهدايا[15].

ويعود سبب نجاح الملا إدريس في هذا الصدد إلى التأثير العام لمعركة جالديران، فالعثمانيون حققوا النصر وأنهم سيتوجهون لا محالة نحو المناطق الكردية التي تعاني من التفكك السياسي ولن يكون أمام أمراء الأقاليم الصغيرة خيار غير الخضوع للقوي المنتصر، وفضلاً عن هذا كان إدريس ذا

اطلاع واسع على الظروف السياسية والاجتماعية في تلك الأرجاء، فهو ابن المنطقة ومن بدليس(بيتليس) بالذات، ودخل في خدمة دولة الأق قويونلي قبل أن يسيطر الصفويون على ممتلكاتها[16]. وعلاوة على هذا كان عالماً فاضلاً معروفاً بين الأكراد بشخصيته الفذة وقدرته على التأثير والإقناع، ومن هنا جاء اعتماد السلطان سليم عليه في تنفيذ ما عهد إليه.

ويبدو أن الحكم العثماني لم يترسخ في منطقة ديار بكر والقسم الشمال الشرقي من العراق في هذا الوقت بالذات، إذ كان هذا الأمر مرتبطاً بوجود السلطان سليم الأول وجيشه في المنطقة وزوال الحكم الصفوي منها. ويبدو من مجريات الأحداث أن العثمانيين - على الرغم من خضوع أمراء الأقاليم الكردية للدولة العثمانية - لم يرابطوا أية قوة عسكرية في المنطقة، ولم يأخذوا في الحسبان أن خضوع هذه المناطق مرتبط بالوجود الفعلي للقوات العثمانية فيها. فبعد مغادرتهم المنطقة اختل التوازن من جديد لغير صالحهم.

فبعد انسحاب السلطان سليم الأول من تبريز عاد الشاه إسماعيل الصفوي إليها. وبدأ بإصلاح ما خربه العثمانيون فأعاد تنظيم جيشه وشرع في إعادة نفوذه المنهار إلى المنطقة من جديد. ثم سعى إلى استعادة ديار بكر وإعادة الأمراء الذين غيروا ولاءهم إلى حظيرة دولته. وعهد هذه المهمة إلى قره خان أخي أوستالجو محمد خان والي ديار بكر السابق الذي قتل في معركة جالديران وأرسله على رأس قوة عسكرية لاستعادة ديار بكر.

وحاصر قره خان مع جيشه المتكون من خمسة آلاف مقاتل ديار بكر وحاول إقناع أمرائها بتسليم المدينة. واستمر حصار الصفويين لديار بكر سنة كاملة ولم يتمكنوا من اقتحامها، وأبلغ إدريس الوضع للسلطان وطلب منه إرسال قوات لإنقاذ آمد دون تأخير[17].

كما ناشد أمراء ديار بكر السلطان سليم الأول بإرسال المساعدات لهم وذلك في رسالة أرسلوها إليه. وقد نقل المؤرخ العثماني (قوجه مؤرخ) نص الرسالة التي جاء فيها: إن أهل ديار بكر قاموا بمبايعة السلطان العثماني بكل

إخلاص وتبرؤوا من الصفويين الذين «ظهر إلحادهم» وأنهم رفعوا الضلالة والبدع التي نشرها الصفويون وتبعوا أهل السنة ومذهب الشافعي وتشرفوا بسلطان الإسلام أي السلطان سليم، وبدؤوا بذكر أسماء الخلفاء الراشدين في الخطبة.

كما ذكروا بأنهم كانوا ينتظرون وصول السلطان إلى مدينتهم، إلا أنه غادر المنطقة ولهذا قاموا بإرسال إدريس البدليسي الذي وصفوه بـ (مولانا) إلى مقامه، وحدد هؤلاء مطالبهم من السلطان قائلين: «قوموا بدعمنا ومد يد المساعدة إلينا نحن المخلصين لكم، إن بلادنا قريبة من بلاد الصفويين وربما متداخلة مع بعضها البعض، ومنذ سنوات قام هؤلاء (الملاحدة) بتدمير بيوتنا ويحاربوننا منذ 14 سنة ولولا عنايتكم بتخليص هذه الطائفة ذات الاعتقاد الظاهر من ظلم هؤلاء الظالمين، فإننا لن نتمكن من مقاومتهم اعتماداً على أنفسنا، لأن الأكراد يعيشون على شكل أقوام وعشائر مختلفة، ونحن متفقون على وحدانية الله وعلى كوننا من أمة محمد، وليس من الممكن أن نتبع بعضنا بعضاً في الأمور الأخرى، وجرت سنة الله على هذا الشكل. ولكننا نأمل إن تلقينا المساعدة من السلطان فإن أيدي أولئك الظالمين ستقطع من عراق العرب والعجم وأذربيجان.. وإن ديار بكر، على وجه الخصوص، تشكل مفتاح بلاد إيران.. ومنذ سنة فإن أهاليها محاصرون من قبل جنود الصفويين وهم يأملون بأن سلطان الإسلام سيشفع لهم، وقد قتل أكثر من 50 ألف منهم. وإذا ما وصلت مساعدات السلطان إلى هؤلاء المسلمين فإن السلطان بلا شك سينال ثواب الآخرة وينال فوائد دنيوية كما ينتفع كل المسلمين منه»[18].

وإثر هذا أمر السلطان سليم بيقلي محمد باشا الذي تقلّد إدارة مناطق أرزنجان وبايبورد بالسير إلى ديار بكر على رأس قوة عسكرية، ولم يكن الملا إدريس غائباً من هذه المهمة، إذ سعى إلى حشد الأمراء الأكراد والانضمام إلى القائد العثماني. كما انضم شادي بك والي أماسيه وسيواس

مع خمسة آلاف فارس إليهم. وأدرك الوالي الصفوي قره خان، أمام هذا الحشد الهائل من المقاتلين العثمانيين والقوات المحلية، عدم تمكنه من مواجهتهم فترك مدينة ديار بكر هارباً إلى ماردين التي كانت تحت سيطرة الصفويين. وفتح أمراء ديار بكر أبوابها للقوات العثمانية والمتطوعين الأكراد (أوائل شعبان سنة 921هـ، 10 أيلول 1515م)، إلا أن القائد العثماني بيقلي محمد باشا لم يدخل المدينة بل سار نحو ماردين لمقابلة القوات الصفوية بقيادة قره خان. إلا أن هذا الأخير خاف من البقاء في ماردين وانسحب نحو سهل سنجار. ودخلت القوات العثمانية إلى ماردين بعد أن فتح أمراؤها الأبواب لهم بسعي من الملا إدريس. وحدث بعد فتح ماردين مباشرة أن دب الخلاف بين بيقلي محمد باشا وشادي بك، وتمخض هذا عن انسحاب القوات العثمانية من ماردين، الأمر الذي استغله قره خان وسعى إلى إعادة السيطرة عليها وطلب التعزيزات من تبريز.

وعندما علم السلطان سليم بكل ذلك أرسل خسرو باشا والي قرمان على رأس قوة كبيرة إلى ديار بكر، كما أرسل الشاه إسماعيل الصفوي هو الآخر تعزيزات عسكرية لقره خان، واشتبكت القوات العثمانية بالقوات الصفوية قرب بلدة قوج حصار إلى الجنوب الغربي من ماردين وجرت بينهما معركة ضارية لقي فيها القائد الصفوي قره خان مصرعه وانهزم جيشه[19] (ربيع الآخر 922، أيار 1516م).

وإثر هذه المعركة استسلمت بعض المواقع المحصنة في المنطقة إلى العثمانيين كما فتحت مدينة ماردين أبوابها للقوات العثمانية، إلا أن قلعة ماردين التي كانت في عهدة سليمان بك أخي قره خان لم تستسلم فحاصرتها القوات العثمانية. وفي هذه الأثناء كان السلطان سليم الأول يقود حملته العسكرية في بلاد الشام وأرسل إلى بيقلي محمد باشا ـ الذي عين والياً على ديار بكر ـ أوامره بالالتحاق به ولهذا فإن الاستيلاء على هذه القلعة قد تأجل إلى أجل غير مسمى[20].

وبعد أن أنجز السلطان سليم الأول المرحلة الأولى من حملته إلى بلاد الشام ومصر والتي توّجها بتحقيق النصر على المماليك في معركة مرج دابق، أصدر أوامره إلى بيقلي محمد باشا لأخذ القوات التي كانت تحت إمرته والتوجه نحو ماردين وفتح قلعتها. وعاد محمد باشا إلى المنطقة وفتح قلعة ماردين وعلى أثره تمت السيطرة على القلاع الموجودة في المنطقة(21).

وعلى الرغم من هذه العمليات العسكرية وما رافقها من انتصارات وخضوع قلاع ومراكز وأماكن مختلفة كديار بكر وماردين للحكم العثماني إلا أن كل ذلك لم يكن كافياً لإخضاع كردستان وإقامة الإدارة الفعلية للعثمانيين فيها طالما بقيت مواقع حصينة كالرها (اورفه) والرقة والموصل لم تخضع للدولة العثمانية(22). وبالفعل لم يكتف بيقلي محمد باشا بفتح ماردين بل واصل فتوحاته وسيطر على الرها ثم توجه نحو الموصل، وكان حاكمها الصفوي أحمد بك الأفشاري يدافع عن قلعتها، إلا أن محمد باشا تمكن وبدعم من بدر بك حاكم جزيرة ابن عمر من أخذها (23).

ولم يفصح المؤرخ العثماني خوجه سعد الدين الذي انفرد بذكر تفاصيل الفتوحات العثمانية في المنطقة، عن كيفية وقوع قلعة الموصل بيد العثمانيين ولا نعرف مصير القوات الصفوية المرابطة فيها، ويبدو أنها انسحبت من المنطقة برمتها بعد أن أخلت القلاع والمراكز. وذكر المؤرخ المذكور أنه بعد إلحاق محمد باشا الموصل بالحكم العثماني انضوت كل من قلاع سنجار وتلعفر وارغني وسيوه رك وبيره جك بالكامل تحت الإدارة العثمانية «وعُدّت كل الأراضي الكردية من البلاد العثمانية، ودخلت المناطق الممتدة من حدود أورمي وأشنى وأربيل وحتى ما بعد جمشكزك وعربكير والتي تمتد مسافة شهر، تحت الحكم العثماني وأعلن حكامها خضوعهم للسلطان العثماني»(24).

وذكر المستشرق النمساوي هامر الذي أرخ للدولة العثمانية معتمداً على عدد كبير من المصادر العثمانية الأساسية «أن البلاد التي تسكنها قبائل بكر

ومضر وربيعة والتي كانت تشكلها سناجق ديار بكر والرها والموصل قد خضعت للدولة العثمانية بفضل الكفاءة العسكرية لبيقلي محمد باشا وبفضل المفاوضات الناجحة التي أجراها البدليسي مع أمرائها، وكان إدريس يسعى لتنظيم الإدارة الداخلية لهذه البلاد وإشاعة الأمن والنظام فيها بكل التدابير المتاحة وتعزيز روابط الأمراء الذين أخضعهم لأوامر الدولة العثمانية. وقد أقر السلطان جميع هذه الإجراءات وأبلغ إدريساً بذلك في فرمان أرسله إليه». ثم يكمل المؤرخ إجراءات إدريس في المنطقة قائلاً: «ولكي يكمل إدريس المهمة التي باشر بها بشكل موفق، قسم ديار بكر إلى بضعة سناجق (ألوية) وذلك لتيسير الإدارة فيها، وفي السنة التالية، تم قبول حكومتي الرها والموصل فيها أيضاً. إلا أنه لم يكن بالإمكان إقامة حكومة مطلقة في المنطقة وذلك لأن كردستان كانت تضم أمراء بعدد قلاعها ويغلب على أفكار أمرائها أي رؤساء عشائرها نزعة الاستقلال والعادات القتالية. وأخضع إدريس هذه البلاد بمساعيه المتواصلة وكان لا بد من استخدام اللين والاستمالة معها»[25].

وبعد فتح منطقة ديار بكر والرها والموصل وإربيل أرسل السلطان سليم خلعاً كثيرة إلى الأمراء الأكراد وعلى رأسهم إدريس للخدمات التي أسدوها في فتوح المنطقة كما أرسل منشوراً إلى إدريس أثنى فيه على الجهود التي بذلها والخدمات التي أسداها في سبيل الدولة العثمانية[26].

ويهمنا هنا معرفة تاريخ سيطرة العثمانيين على الموصل وأرجائها، إذ لم يثبت أي من المؤرخين العثمانيين ذلك. ولكن الذي نعرفه أن السلطان سليم بعد فتح حلب واصل حملته إلى مصر في الوقت الذي طلب من بيقلي محمد باشا بالتوجه إلى ماردين وإتمام الفتح هناك، وهذا يعني أنه انطلق (محمد باشا) بعد 28 آب 1516م وهو تاريخ فتح حلب إلى ماردين. وذكر إسماعيل حامي دانشمند الذي عمل كرونولوجيا للتاريخ العثماني أن قلعة ماردين استسلمت في 7 نيسان 1517م (923هـ) [27]. ولكنه ذكر تحت التاريخ نفسه (15 ربيع الأول 923 هـ/ 7 نيسان 1517م) فيما بعد قائلاً: عندما كان

سليم يعيش نشوة انتصاره في مصر وصله خبر فتح قلعة ماردين والأناضول الشرقي وشمال العراق[28].

وإني أرجح أن السلطان سليم تبلغ بخبر فتح قلعة ماردين في هذا التاريخ بالذات أي 7 نيسان 1517، أي إن القلعة وقعت في أيدي العثمانيين قبل هذا التاريخ، وإذا وضعنا بنظر الاعتبار أن المدة الواقعة بين سقوط مدينة ماردين وسقوط قلعتها 9 أشهر[29] أو سنة كاملة[30] فيكون تاريخ استسلام القلعة في كلتا الحالتين بداية سنة 923هـ/ 1517م حيث واصلت القوات العثمانية تقدمها نحو شمال العراق وأصبحت أجزاء واسعة منه في هذه السنة بالذات خاضعة للدولة العثمانية.

حملة بيري محمد باشا إلى غربي العراق
والسيطرة العثمانية على منطقة عانه ـ هيت:

ويبدو أن العثمانيين اكتفوا بما حققوه من إنجازات عسكرية في جنوب شرق الأناضول وشمال العراق وتوجهت جهودهم نحو تعزيز وجودهم السياسي والعسكري في المناطق الجديدة، ولكن السلطان سليم الذي كسر شوكة الصفويين وأنهى الحكم المملوكي في مصر وبلاد الشام كان عليه أن يواصل عملياته العسكرية ويؤرق بها الشاه إسماعيل الصفوي، ولهذا نراه بعد عودته من مصر إلى حلب، يرسل الوزير الأعظم بيري محمد باشا على رأس حملة إلى شمال العراق. وانطلق الوزير الأعظم على رأس قوة من ألفي مقاتل من الانكشارية وجمعا من جنود الأناضول والروملي وتوجه على امتداد نهر الفرات (9 جمادى الأولى 924 هـ/ 19 أيار 1518م) أي من غربي العراق وتوّج بيري محمد باشا حملته هذه بالاستيلاء على مدينتي عانه وهيت الواقعتين إلى الشمال الغربي من بغداد وعلى الشاطئ الأيمن من نهر الفرات وبهذا أمّن وضعاً هدد فيه بغداد التي كانت تحت الحكم الصفوي. غير أنه لم يواصل تقدمه وبقي مدة من الزمن على شاطئ نهر الفرات ورأى أنه لم يصدر أي رد فعل من الشاه إسماعيل الصفوي، ولهذا عاد إلى أدرنه تنفيذاً

لأمر تلقاه من السلطان[31].

ويرى بعض المؤرخين العثمانيين أن قيام السلطان سليم بإرسال الصدر الأعظم بيري محمد باشا من حلب إلى الحدود الإيرانية لم يكن الهدف منه أن يجعله يواجه الشاه إسماعيل الصفوي وإشعال الحرب بينهما، بل استدراج الشاه إلى داخل الأراضي العثمانية للقيام بحملة جديدة وإلحاق شمال العراق بالكامل بالدولة العثمانية. وقد أفصح السلطان سليم عن نيته هذه إلى بيري باشا[32].

وأورد دفتر محاسبة ولاية ديار بكر والعرب وذي القدرية العائد لسنة 937هـ/ 1530م معلومة مهمة عن موقف أهالي عانه من الفتح العثماني لمدينتهم. إذ ورد أن أعيان عانه بذلوا جهوداً في فتح المدينة أي ساعدوا بيري محمد باشا في ذلك وتقديراً لهذا الموقف تركت الدولة أملاكهم في أيديهم، وأعفتهم وأملاكهم من كل الضرائب، وقد منحهم محمد باشا بوثائق تؤيد ذلك، ويبدو أن هؤلاء الأعيان كانوا يمتلكون وثائق تتعلق بإعفاء ممتلكاتهم من الضرائب زودوا بها من «السلاطين الماضين» وربما المقصود بهم سلاطين الأق قويونلي، وقد ذكر الدفتر أسماء هؤلاء الأعيان تحت اسم أملاك لواء عنا = عنه أو عانه وهي:

1 - ملك مولانا ياسين / دولاب (ناعور) 24 قطعة.

2 - ملك بهاء الدين كتخدا / دولاب (ناعور) 22 قطعة.

3 - ملك شمس الدين كتخدا / دولاب (ناعور) 15 قطعة.

4 - ملك شهاب الدين الخطيب / دولاب (ناعور) 16 قطعة.

5 - ملك رضي الدين / دولاب (ناعور) 6 قطع.

6 - ملك نعمه الحمامي / دولاب (ناعور) 6 قطع.

7 - ملك خواجه (المدرس) محمود الكاتب / دولاب (ناعور) 3 قطع[33].

ويبدو أن حملة الصدر الأعظم بيري محمد باشا إلى منطقة عانه وهيت كانت آخر حملة عثمانية إلى العراق في هذه الفترة، إذ لم تورد المصادر العثمانية أية عملية عسكرية أخرى، وتلتها فترة هدوء كانت بمثابة الهدوء الذي يسبق العاصفة. وأنهت حملة بيري محمد باشا المرحلة الأخيرة من الحملات العسكرية الأولى التي حققت للعثمانيين السيطرة على أجزاء واسعة من منطقة الجزيرة تشمل منطقتي سنجار والموصل في الشمال وحتى تكريت جنوباً وتمتد من تكريت شرقاً إلى الجنوب الغربي أي منطقة حوض الفرات الممتدة من الحدود العراقية ـ السورية الحالية إلى مدينة هيت مشتملة مركزين مهمين وهما عانه وهيت.

ويستشف من هذا التحديد أن المنطقة الشمالية الشرقية من العراق ظلت خارجة عن نطاق هذه المناطق المفتوحة من قبل العثمانيين، وذلك على الرغم من قيام حاكم صوران بالسيطرة على أراضي أربيل وكركوك وتخليصها من الحكم الصفوي بعيد معركة جالديران كما ذكرنا. ويبدو أن نجاح حاكم صوران في إخضاع منطقة أربيل وكركوك للحكم العثماني كان متوقفاً على وصول القوات العثمانية إلى هذه المنطقة وهذا الأمر لم يتحقق، فبعد انسحاب السلطان سليم من تبريز عاد الشاه إلى مركز دولته وعادت القوات الصفوية لتعيد استيلائها على المنطقة بل على شمال شرق العراق باستثناء بعض أجزائه الأمر الذي تطلب من العثمانيين القيام بعملياتهم العسكرية في سنجار والموصل إلا أنهم لم يمدوا هذه العمليات إلى منطقة أربيل وكركوك التي لم تنضو تحت الحكم العثماني إلا خلال الحملة التي قادها السلطان سليمان القانوني فيما بعد والتي سنتوقف عندها.

أما المناطق المفتوحة من العراق فقد جرى تنظيمها كوحدات إدارية وأطلق على كل وحدة إدارية تلي الولاية اسم سنجق أو لواء وتم إلحاقها بولاية أو إيالة ديار بكر. غير أن دفتر التحرير TD 64 الذي يحتوي على نتائج التحرير (أي إحصاء السكان لغرض فرض الضرائب عليهم) الذي تم إجراؤه

سنة 1518م لم يورد من الوحدات الإدارية العراقية إلا سنجار وذلك ضمن الألوية الاثنتي عشرة التي تشكل إيالة ديار بكر[34].

وينبغي ألا يستدل من هذا أن الوحدات الإدارية الأخرى لم تكن خاضعة لديار بكر إذ إن عدم ورود أسماءها يعود إما إلى عدم تنظيم هذه الوحدات إدارياً أو عدم انتهاء عملية التحرير التي كان يتم إجراؤها فيها. أما أول وثيقة عثمانية أوردت أسماء الوحدات الإدارية العراقية الخاضعة للدولة العثمانية في هذه الفترة فهي تعود إلى سنة 928هـ/ 1522م إذ ورد في كتاب يحمل اسم قانون نامه (مخطوطة ولي الدين أفندي رقم 1969) قائمة بأسماء أمراء سناجق ولاية ديار بكر للسنة المذكورة، أما السناجق العراقية الواردة فيها فهي:

السنجق	أميره	خواصه بالآقجه
1 ـ عنه	نصوح بك	220000
2 ـ الموصل	حاجي بك	200000
3 ـ سنجار		
4 ـ العمادية[35]		

ومما يجدر ذكره هنا أن دفتر التحرير المرقم 998 والذي يعود إلى سنة 937 هـ/ 1530م لم يورد من هذه السناجق إلا سنجار والموصل وعانه هيت، وذلك ضمن ألوية ولاية ديار بكر البالغة 14 سنجقاً[36]. أما سنجق العمادية فلم ترد أية إشارة عنه، ويعود السبب في ذلك إلى أن هذا الدفتر مخصص للأماكن التي أجري فيها التحرير، وهذا لا يشمل العمادية التي تمتعت بوضع «حكومة» وأصبحت غير خاضعة لعملية التحرير.غير أن هذا الوضع الإداري لم يستمر بهذا الشكل، بل تعرض إلى تغييرات بمرور الزمن.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الدولة العثمانية لم تجر تغييراً يذكر في الوضع الإداري للمناطق المفتوحة، ولا سيما تلك التي كانت تدار من قبل الزعامات المحلية، ولم تنس الجهود التي بذلها الأمراء المحليون إبان

الفتوحات واعترافاً منها بفضلهم تركتهم في أماكنهم يديرونها باسم الدولة العثمانية، بل أصبحت إدارة الكثير من هذه المناطق حصراً على عوائل الأمراء يتوارثونها على نطاق العائلة الواحدة، الابن يرث والده أو الأخ يرث أخاه وهكذا.

حملة السلطان سليمان القانوني إلى العراق وفتح بغداد:

لم تمض على المعركة العظمى التي وقعت بين الدولتين العثمانية والصفوية والتي قادها زعيما الدولتين أي معركة جالديران إلا 19 أو 20 سنة كانت بمثابة هدنة غير موقعة بين الطرفين، رغم حدوث بعض المعارك التي قادها قادة ميدانيون، وتمخض عنها تثبيت الحكم العثماني في القسم الأكبر من شمال العراق. وفي هذه الفترة توفي السلطان العثماني سليم الأول (1520م) وتقلد العرش ابنه سليمان الذي تلقب بالقانوني، كما توفي الشاه إسماعيل الصفوي (1524م) واعتلى ابنه طهماسب الأول عرش الدولة الصفوية. ولم ينته الصراع بين الدولتين بل ساد جو من العداء على العلاقة بينهما، ولم يتوقف العثمانيون من اتهام الصفويين بالقيام بنشاطات معادية ضدهم وبخاصة في الأناضول. وتنتهي هذه الفترة بالحملة السلطانية الثانية إلى المنطقة، والتي قادها السلطان سليمان بنفسه، وتسمى في التاريخ العثماني (عراقين سفري) أي الحملة على العراقين ـ عراق العرب وعراق العجم.

وهذه الحملة تعتبر أكبر وأطول عملية عسكرية متواصلة قام بها الجيش العثماني في شرقي الدولة، وقد سميت بهذا الاسم (عراقين سفري) لأنها تمخضت عن انضواء عراق العجم أي القسم الشمالي الغربي من إيران وعراق العرب أي القسم الأوسط والجنوبي من العراق الحالي للدولة العثمانية[37]. ولكي نتعرف على أبعاد هذه الحملة ونتائجها نتوقف قليلاً عند دوافعها والسبب المباشر لها.

أما السبب المباشر للحملة فيكمن في عمليات تغيير الولاء واللجوء

من قبل بعض الولاة من وإلى إحدى الدولتين، أي خيانة هؤلاء الولاة أسيادهم. وهذه العمليات هي:

1 ـ تخلي الأمير الكردي شرف خان أمير بيتلس عن تبعيته للعثمانيين ولجوئه إلى الصفويين، وتلقيه دعماً عسكرياً منهم، وكان شرف خان من الأمراء الأكراد الذين يحكمون في المنطقة منذ القرن الثامن، وكان قد خضع للحكم العثماني في عهد السلطان سليم وعهد إليه بيتلس[38]. ولا نعرف دوافعه لهذا العمل، وربما تأثر بالدعاية الصفوية التي تزايدت في المنطقة كما سنرى.

2 ـ لجوء الوالي الإيراني أولامه خان إلى الدولة العثمانية إذ عيّنه السلطان سليمان القانوني والياً على حصن كيف (حسنكيف) وجميع أراضي بيتلس أي الأراضي التي كانت تحت عهدة شرف خان، ومنح له 400 ألف دوقة (مليوني آقجه) كمخصصات سنوية. ويبدو أن أولامه لم يتمكن من الدخول إلى بيتلس رغم محاصرته لها، واضطر إلى التراجع بعد وصول قوة إيرانية بقيادة شرف بك (وربما شرف خان حاكم بيتلس الذي التجأ إلى الصفويين) ووصل خبر هذه الهزيمة إلى مسامع السلطان سليمان[39].

3 ـ إعلان ذو الفقار خان الوالي الصفوي على بغداد تبعيته للعثمانيين وقيامه بإرسال مفاتيح بغداد إلى السلطان العثماني. وكان ذو الفقار يعرف بخليفة الخلفاء وقد عينه الشاه طهماسب والياً على بغداد، ولا نعرف السبب الذي حداه بتحويل ولائه نحو السلطان العثماني.

ويبدو أن ما أقدم عليه ذو الفقار لقي ترحيباً كبيراً عند العثمانيين إذ لم يتأخروا في الإقرار بالأمر الواقع وأصدر السلطان سليمان القانوني أوامره بتقليد ذو الفقار لواء بغداد وذلك في 3 شعبان سنة 935 هـ/ 12 نيسان سنة 1529م ومنحه «سر علم فضياً» (القبة المعدنية التي توضع على سارية العلم) و 12 ذراعاً من التفتاء الأحمر ثم أرسل إليه بعد ذلك خلعتين مع قماش ملون[40]. ولكن يبدو أن الخطوة العثمانية تجاه ما قام به ذو الفقار لم

تتجاوز إرسال كتاب التقليد والهدايا إليه، وذلك لأن وضع الدولة العثمانية لم يكن يسمح بأن تقوم بأكثر مما قامت به لأسباب قد يأتي في مقدمتها انشغالها بالحروب في أوربا وعدم إمكانية توجيه قسم من ثقلها العسكري نحو المنطقة، لأن ذلك يعني المواجهة مع الصفويين، الأمر الذي يتطلب تدخل السلطان شخصياً في المسألة وقيادته حملة عسكرية وهذا ما حدث بالفعل ولكن بعد خمس سنوات.

وكان ذو الفقار يأمل التمكن من الصمود في بغداد أمام الصفويين لحين وصول الإمدادات العثمانية الموعود بها، إلا أنه ما لبث أن لقي مصرعه من قبل رجال الشاه طهماسب وأعيدت بذلك سيطرة الحكومة الإيرانية على بغداد[41].

وذكر كاتب مادة «بغداد» في دائرة المعارف الإسلامية (الطبعة التركية) أن بغداد دخلت في عهد الشاه طهماسب الأول تحت نفوذ ذو الفقار خان الذي ينتسب إلى عشيرة الموصلي، وهذا يعني أنه سيطر على بغداد. ولم يذكر الكاتب فيما إذا كان قد عين من قبل الشاه أم لا، كما ذكر أن ذو الفقار خان قام بإرسال الرسل إلى سليمان القانوني يعلمه بأنه قرأ الخطبة وسك النقود باسمه وأعلن ولاءه له (عام 935هـ/ 1529م)، وهذا ما دعا طهماسب بالتوجه إلى بغداد لقمع تمرده، واتخذ ذو الفقار التدابير اللازمة للدفاع عن المدينة إلا أنه لقي مصرعه بعد أن خانه إخوته وتواطأوا مع الشاه طهماسب[42].

أما الأسباب غير المباشرة لحملة القانوني على بغداد فقد طرحها الباحثون آخذين بنظر الاعتبار الظروف الدولية في ذلك الوقت وطموح العثمانيين في التوسع وإكمال ما بدأ به السلطان السابق سليم الأول. والأسباب التي طرحوها هي متنوعة ومن الممكن جمعها فيما يلي:

1 ـ السبب الاقتصادي.

إذ يرى بعض الباحثين ومنهم صالح أوزبوران[43] أن السبب لهذه الحملة هو ـ بلا شك ـ رغبة العثمانيين السيطرة على طريق الحرير الوارد من

تبريز نحو أرضروم وطوقاد بالأناضول ومنها إلى بورصة. والحقيقة أن هذا الطريق أصبح سالكاً أمام التجار منذ حملة سليم الأول، إلا أن محاولة الصفويين استعادة ما فقدوه في هذه الحملة جعل هذا الطريق في خطر، الأمر الذي تطلب من القانوني التدخل العسكري لتأمين بقاء هذا الطريق سالكاً، وفضلاً عن هذا كان العثمانيون يسعون إلى السيطرة الفعلية على طريق التوابل الواردة عن طريق البصرة ـ بغداد ـ حلب.

وكما سنرى فيما بعد أن هذا الطريق كان يداهمه خطران في آن واحد: الخطر البرتغالي في خليج البصرة والخطر الصفوي الذي ما زال يسيطر على الأجزاء البرية منه.

لكل ذلك أصبحت «السيطرة على طريق بغداد ـ البصرة والرغبة في تأمين السيطرة على الطرق التجارية الممتدة من البصرة إلى بلاد الشام والأناضول من أولويات الاهتمام العثماني»[44].

وينبغي ألا ننسى هنا أن إيصال النفوذ العثماني إلى البصرة، أي الثغر الشمالي، للخليج سيضع العثمانيين بالتالي أمام مرحلة جديدة وهي السيطرة على الطريق البحري بين الهند والشرق الأوسط.

2 ـ السبب السياسي والديني:

وجمع السبب السياسي مع السبب الديني يعود إلى أن السبب الديني هو الذي أصبح يحدد المسار السياسي للعلاقات العثمانية ـ الصفوية بل استغل الدين أو الدعايات الدينية لأجل المصالح السياسية.

ويرى الباحث التركي فريدون أمه جن أن العثمانيين قاموا بهذه العملية العسكرية الكبيرة ليس لأجل تأمين الحماية على الحدود الشرقية لدولتهم فقط بل القضاء في نفس الوقت على الصفويين الذين يستهدفون زعزعة الدور الديني الذي يقوم به العثمانيون وهم يتزعمون العالم السني[45].

ويضاف إلى هذا أن قيام السلطان سليم الأول بمذبحته المشهورة تجاه

العلويين في الأناضول الشرقي لم يؤد إلى استئصالهم في المنطقة، بل كان هناك نزاع مستمر بين الشيعة أتباع الصفويين في الحدود الشرقية من الأناضول وبين أمراء الحدود العثمانيين[46]. واتُّهم الشاه إسماعيل الصفوي بأنه بعد وفاة السلطان سليم (1520م) استغل انشغال السلطان سليمان القانوني في حملاته على بلغراد ورودس وأعطى زخماً لنشاطاته الدعائية في الأناضول وسعى إلى شن الغارات على الحدود العثمانية في شرقي الأناضول وإقامة النفوذ على العشائر في المنطقة[47].

وكان العثمانيون يتهمون كذلك الشاه طهماسب الصفوي بأنه يقوم كوالده بتحريض العلويين في الأناضول ليثيروا الاضطرابات ضد الدولة العثمانية[48].

ومهما يكن من أمر هذه الدوافع فلم يكن بإمكان العثمانيين التخلي عن فكرة الوصول إلى الخليج والامتداد إلى مسلمي الهند وتحجيم دور الصفويين في المنطقة، ولتحقيق هذه الغاية كان لا بد من السيطرة على الطريق البري المؤدي إلى الخليج عبر بغداد ثم البصرة. وإلا لو كانت المسألة تتعلق بالصفويين وما يشكلونه من تهديد في الجزء الجنوبي الشرقي من الدولة العثمانية لاقتصرت العمليات العسكرية العثمانية على ردع الصفويين أو القضاء عليهم بالتوغل إلى أعماق أذربيجان وإيران وليس الاكتفاء بالمناطق الحدودية ثم التوجه نحو العراق وليس متابعة السير نحو الشرق، وإحكام السيطرة العثمانية على العراق ومد نفوذهم إلى البصرة لتكون منفذاً لهم إلى الخليج.

وفي هذا الوقت الذي شهدت العلاقات العثمانية ـ الصفوية التأزم كان العثمانيون منشغلين بعملياتهم العسكرية في أوربا ولم يكن بوسعهم فتح جبهة ثانية ضد الصفويين في نفس الوقت، فكان لا بد من تعليق العمليات العسكرية في أوربا للتفرغ بالتعامل مع الأمر الواقع في الجهة الجنوبية الشرقية للدولة طالما أن الحرب مع الصفويين أصبحت حالة لا يمكن العدول عنها. وبالفعل قام السلطان سليمان القانوني بحل المسائل العالقة في أوربا وذلك

بعقد الصلح مع آل هابسبورك (النمسا) في سنة 1533م وباشر بالإعداد للحملة إلى إيران.

حملة الوزير الأعظم إبراهيم باشا:

بادئ ذي بدء أرسل السلطان سليمان الوزير الأعظم إبراهيم باشا على رأس قوة إلى المنطقة (سنة 1533م) ومنحه صلاحيات واسعة. وقبيل وصول الوزير الأعظم كان أولامه باشا قد خاض معركة مع شرف خان وتمكن من التغلب عليه وقتله (8 جمادى الأول سنة 940هـ/ 21 تشرين الأول سنة 1533م) وأثر هذا حشد ابنه شمس الدين قواته وتقابل مع أولامه باشا، إلا أنه أدرك أنه لن يتمكن من مقاومته فاتصل بالوزير الأعظم إبراهيم باشا معلناً طاعته للعثمانيين. ولهذا عهد إليه إبراهيم باشا ببتليس ووعد أولامه باشا بتقليده وظيفة أخرى، وكان الإجراء الذي اتخذه الوزير الأعظم صائباً وفي محله، إذ لو قام بتوجيه إدارة بتليس إلى شخص آخر من غير الأسرة التي تديرها بالوراثة على طريقة اليورتلق ـ أوجاقلق، فإن الأمراء الأكراد الذين كانوا يديرون أقاليمهم بنفس الطريقة سيفقدون الثقة بالحكومة العثمانية ويوجسون خيفة ويستغلون ـ بالتالي ـ أية فرصة سانحة لإعلان تبعيتهم وولائهم للدولة الصفوية [49].

وكان الصدر الأعظم إبراهيم باشا الذي انطلق من إستانبول صوب المنطقة قد وصل إلى حلب في كانون الأول من نفس السنة (1533م)، وأمضى فصل الشتاء فيها وقبل أن يخطو إبراهيم باشا أية خطوة قام بجمع المعلومات المتعلقة بتحركات الشاه والأوضاع السائدة في بغداد وأرجائها، وكلف بهذا سليمان باشا (الذي ربما عُيّن في إيالة الأناضول بعد سنة من عزله من ولاية ديار بكر في سنة 939هـ/ 1532م).

وبعد أن جمع سليمان باشا بعض المعلومات، أرسل رسالة غير مؤرخة إلى إبراهيم باشا. ويهمنا هنا المعلومات المتعلقة بالعراق والواردة فيها إذ جاء

فيها: أن تكه لي محمد خان عين حاكماً على بغداد بعد ذو الفقار خان وجمع مؤناً تكفيه لمدة 3 إلى 4 سنوات ويسعى إلى تحصين موقعه. وأن علاقته مع العشائر العربية في أرجاء بغداد غير جيدة وعدائية وهو يقيم في داخل بغداد نفسها. كما أورد سليمان باشا في رسالته أنه طلب من أمير سنجق الموصل أحمد بك ومن حسين بشري (وهو عربي كان يدير إقطاعاً للسلطان ـ دون أن يذكر محل إقامته) طلب منهما إحاطته علماً بالوضع في أرجاء بغداد. وقام العربي المذكور بالتوجه مع جمع من الرجال إلى أرجاء تاووق (داقوق) ـ كركوك وأغاروا على الصفويين المتمركزين هناك وتغلبوا عليهم وأسروا واحداً منهم وأرسلوه إليه. وإزاء هذا الوضع أوصى سليمان باشا القائد العثماني إبراهيم باشا، بالتأني والتريث لحين تمكنه (سليمان باشا) من الذهاب إلى الموصل والحصول على أصح الأخبار ليتسنى له اتخاذ التدابير اللازمة على ضوئها. وكان سليمان باشا يرى أن بغداد قلعة حصينة جداً وينبغي فتحها عن طريق بذل الأمان لأهاليها وإلا ينبغي تجهيزنا بمعدّات من 3000 ـ 4000 فأساً ومثلها معولاً وهناك احتمال كبير أن إبراهيم باشا أمضى الشتاء في حلب إثر هذا التقرير(50).

وأراد إبراهيم باشا، التوجه إلى بغداد مثلما كان مقرراً في السابق إلا أنه وباقتراح من الدفتر دار إسكندر باشا قصد ديار بكر (أيار 1534) وسار منها إلى تبريز مستغلاً وجود الشاه طهماسب في خراسان. وتمكن من السيطرة على تبريز بسهولة (25 محرم 941هـ/ 6 آب 1534م) وعلى أجزاء واسعة من أذربيجان وشكل منها أيالة عهد بها إلى أولامه باشا(51).

وفي هذه الحملة أخضع إبراهيم باشا مناطق واسعة إلى الدولة منها قلعة وان وارجيش وأخلاط(52).

فتح بغداد:

في 28 ذي الحجة سنة 940 هـ/ 10 حزيران 1534م انطلق السلطان سليمان القانوني من إستانبول على رأس جيشه وبعد ثلاثة أشهر ونصف

وصل إلى تبريز، وكان يفترض أن يمضي فصل الشتاء في تبريز ويبدأ بحملته إلى بغداد في فصل الربيع، إلا أنه قرر التوجه إلى بغداد رغم الصعوبات التي سيلاقيها الجيش جراء الشتاء القارس[53].

وكان السلطان اتخذ التدابير اللازمة لمواجهة الشاه طهماسب الذي كان يعد العدة للسير نحو تبريز، إلا أن الشاه عدل عن رأيه وآثر عدم الدخول في مواجهة مع القوات العثمانية وعاد أدراجه، وربما لأنه لم يكمل استعداداته للمعركة، وأمر قواته بشن الغارات المفاجئة على القوات العثمانية وتدمير المواضع التي يمر منها الجيش العثماني[54].

وسار السلطان عن طريق همدان ـ قصر شيرين متوجهاً نحو بغداد. وهذا الطريق هو طريق جبلي وعر وغير سالك وفيه لاقى الجيش العثماني مصاعب جمة وتحمل الأهوال والمشقات واضطر إلى التخلي عن كثير من أثقاله لصعوبة نقلها على هذا الطريق، حتى قام بحرق 100 عربة مدفع خشية وقوعها في أيدي العدو إن تركت في الطريق. وبعد أن عبر السلطان بجيشه قصر شيرين دخل الأراضي العراقية من موقع خانقين وبصعوبة بالغة وصل الجيش العثماني إلى مشارف مدينة بغداد وقبيل دخول السلطان سليمان إلى المدينة أدرك واليها الصفوي تكه لي محمد خان عدم استطاعته مواجهة القوات العثمانية فأرسل يعرض الطاعة إلى السلطان سليمان، إلا أنه لم يكن مطمئناً من الموقف الذي يتخذه منه السلطان سليمان فلم يجد مفراً من الخلاص غير الهروب من بغداد مع حاشيته. وتقدم الوزير الأعظم للسيطرة على بغداد التي بقيت دون دفاع، ثم دخلها. وقام أشراف بغداد بتسليم مفاتيح المدينة إليه. وللحيلولة دون وقوع عمليات النهب والسلب قام إبراهيم باشا بغلق أبواب بغداد ومنع دخول الجنود فيها وأرسل مفاتيح المدينة إلى السلطان[55].

وفي 24 جمادى الأولى سنة 941هـ/ 1 كانون الأول 1534م دخل السلطان إلى المدينة[56] حيث استقبل بحفاوة بالغة من قبل أهالي بغداد،

وقبل أن ينزل في الأوتاغ (الخيمة السلطانية) المخصص له قام بزيارة مرقدي الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان والإمام موسى الكاظم وتصدق إلى الفقراء ثم زار مرقد الإمام علي بن أبي طالب في النجف الأشرف وقبور الشهداء في كربلاء[57].

أمضى السلطان سليمان أربعة أشهر في بغداد (غادرها في 27 رمضان سنة941 هـ/ 1 نيسان 1535م) وخلال هذه المدة قام بعملية إعمار في المنطقة حيث أمر ببناء مرقد الإمام أبي حنيفة النعمان وبنى جامعاً عليه[58].

كما أمر بإجراء تحرير كل البلاد أي مسح الأراضي وإجراء إحصاء عام للأهالي وممتلكاتهم وتقدير الضرائب بموجبها. وأدخل فيها لأول مرة نظام التيمار والزعامت الذي كان متبعاً في الولايات الأخرى، وحرص على إجراء إدارة الأراضي المفتوحة على أسس عادلة[59]. على أن أهم إجراء إداري قام به القانوني في هذا الوقت بالذات هو جعل بغداد مركزاً لإيالة عثمانية جديدة، إذ نقل إليها والي ديار بكر سليمان باشا ووجه إليه ولاية بغداد ليكون أول وال عثماني يتولى هذه الولاية ووضع تحت إمرته قوة عسكرية قوامها ألف حامل بندقية وألف رامي سهم[60]. وكان سليمان باشا مجري الأصل اعتنق الإسلام[61].

الآثار المترتبة على فتح بغداد:

خضوع البصرة إلى الدولة العثمانية:

لا شك أن بغداد لم تكن تعد مركزاً للمنطقة فحسب بل شرياناً حيوياً يتحكم بكل العراق، وهذه الخصوصية لا نجدها في المراكز الأخرى كالموصل والبصرة، فبعد خضوع الموصل للعثمانيين، ظلت بغداد تحت الحكم الصفوي بل لم تتأثر من الناحية الاستراتيجية. كما لم تعد الموصل مفتاحاً لفتح بغداد بل تم فتح بغداد بوصول القوات السلطانية إليها من الناحية الغربية أي عبر خانقين. وبهذا كان سقوط بغداد على أيدي العثمانيين إيذاناً

بدخول المناطق المتبقية من العراق تحت حكمهم. ويبدو أن حكام هذه المناطق كانوا يعرفون هذا الأمر جيداً، ولهذا نجدهم يعلنون ولاءهم للسلطان العثماني ولا سيما بعد أن لمسوا التفوق العثماني على الدولة الصفوية ولم يكن بمقدور هؤلاء التحرك خلاف هذا الأمر. فكما حدث في شمال العراق حيث أعلن الأمراء خضوعهم للدولة العثمانية ـ في عهد سليم الأول ـ وبهذا حافظوا على أماكنهم، نجد أن الأمراء في جنوبي العراق يتخذون نفس الموقف.

ويأتي على رأس هؤلاء الأمراء بلا شك أمير البصرة الذي لم يتأخر في إعلان ولائه للسلطان سليمان. وكانت البصرة تابعة للصفويين أخذها الشاه إسماعيل الصفوي في سنة 1508 من دولة الآق قويونلي. إلا أن هذه التبعية ـ كما يقول الباحث التركي صالح أوزبوران ـ لا تعني حكماً صفوياً مطلقاً بكل معنى الكلمة، إذ وقعت المنطقة تحت سيطرة بعض الأمراء والحكام والقبائل العربية ولهذا لم تشهد الاستقرار في الإدارة[62]. ويؤيد هذا الرأي المؤرخ العثماني بجوى الذي يذكر أن البصرة كانت ومنذ مدة طويلة تدار من قبل عائلة راشد بن مغامس أباً عن جد وتقرأ الخطبة باسمهم وتضرب النقود باسمهم أيضاً[63]. وإن صح هذا فإن هذه العائلة كانت تحكم المنطقة بشكل مستقل وربما كان النفوذ الصفوي فيها اسمياً.

وعند وصول السلطان سليمان القانوني إلى بغداد كان يدير البصرة راشد ابن مغامس، وعندما علم بما آل إليه الأمر في بغداد، قصد السلطان سليمان وأعلن خضوعه له[64]. ولكن يستدل مما ذكره المؤرخ العثماني بجوى أن راشداً لم يذهب بنفسه إلى بغداد بل أرسل رسائل إليه يعرض طاعته للسلطان والخضوع إليه[65].

وفضلاً عن هذا قام رؤساء العشائر العربية في منطقة البصرة وفي الغراف والحويزه بإعلان ولائهم للسلطان، كما ورد الرسل من القطيف والبحرين يعلنون ولاء حاكمهم للسلطان، ولكن أثبت الزمن أن هذه

الولاءات كانت وقتية[66]، ولم يكن أكثر من إصدار بيان شفهي ـ كما سنرى فيما بعد ـ .

وبعد فتح بغداد بثلاث سنوات أي في سنة 945 هـ/ 1538م أرسل الأمير راشد بن مغامس وفداً برئاسة ابنه مانع وضم وزيره وقائد جنده مع هدايا كثيرة إلى السلطان وسلمه مفاتيح مدينة البصرة وأعلن ـ أو أعاد إعلان ـ خضوعه للدولة العثمانية، وإثر هذا عهد السلطان إليه بالبصرة على أن يقوم بضرب النقود وقراءة الخطبة باسم السلطان. وأرسل إليه منشوراً وطوغاً وسنجقاً وهي شارات البكلربكي أي الوالي، وهذا يعني أن السلطان جعله في مصاف الولاة العثمانيين. ويعود سبب اتصاله بالسلطان إلى خشيته من تحركات البرتغاليين في أرجاء المحيط الهندي ومضيق هرمز، وكان هذا إجراءً صائباً للدفاع عن نفسه تجاه البرتغاليين[67]. ويذكر المؤرخ بجوى أن راشداً قصد السلطان نفسه في 27 صفر أي بعد إرساله الوفد، وعرض انقياده له واستقبله السلطان وأقام مأدبة على شرفه في الديوان السلطاني وبعد هذا عهد السلطان بحكومة البصرة إليه تحت اسم (إيالة البصرة) وقدم إليه منشوراً وسنجقاً وخلعاً ثم أذن له بالعودة إلى البصرة [68]. ومما يجدر ذكره هنا أن كلمة إيالة في هذا الوقت بالذات، كانت دون كلمة ولاية، وأنها كانت اعتبارية والغرض من إطلاقها على أقاليم معينة كان لأجل تكريم الأمير الذي يقلّد هذا الإقليم.

والمهم من كل ذلك هو معرفة مدى التزام أمير البصرة بالتبعية للدولة العثمانية. والذي نعرفه هو أن راشداً قام بسك النقود في البصرة باسم السلطان العثماني كما قرأ الخطبة باسمه أيضاً وذلك في نفس السنة أي 945هـ/ 1538م. وكان ينبغي على راشد ـ طالما أعد أميراً عثمانياً ـ أن يدير إيالته وفق القوانين الشرعية وبشكل ينسجم مع أوامر بكلربكي بغداد. ولكننا لا نمتلك معلومات عن كيفية إدارة راشد للبصرة، والذي نعرفه أنه وبعد راشد حلّ محله ابنه مانع، غير أنه اضطر إلى التنازل عن موقعه ليحيى شيخ

بني أمان Aman. وقد رفض هذا الأخير الخضوع للعثمانيين فأعلن تمرده، إلا أن حركته قمعت من قبل العثمانيين.

ويستشف من نوايا وتوجهات العثمانيين في هذا الوقت بالذات أنهم كانوا يعدون العدة - أو يستهدفون - الوصول إلى سواحل خليج البصرة وبمعنى آخر الوصول إلى بوابة الدخول والخروج المهمة للمحيط الهندي، ولهذا فإن وجود كيان مستقل في البصرة كان من شأنه عرقلة وصولهم إلى هناك. والوصول إلى تلك الأرجاء أصبح لهم أمراً لا يمكن التخلي عنه. ولم يمر وقت طويل حتى ظهر الدافع الذي يوجههم في الحركة نحو البصرة. ففي سنة 1546م طالب السلطان سليمان الشيخ يحيى بإعادة بعض الأشخاص - المطلوبين من قبل العثمانيين - والذين فروا إلى البصرة، إلا أن يحيى لم يكترث بهذا الطلب، وبهذا أصبح كمن يدعو القوات العثمانية للتحرك نحوه. وفي رسالة أرسلها بكلربكي بغداد إياس باشا إلى حاكم الجزائر (إلى الشمال من البصرة) علي بن عليان في هذه السنة (1546م) تتوضح لنا بشكل جلي السياسة الجنوبية للدولة العثمانية: «منذ مدة طويلة تربطنا (وإياكم) علاقات ودية كبيرة، وإننا على مقربة من بعضنا البعض، ويرد الكفار (والقصد منهم هنا البرتغاليون) من مختلف المناطق بشكل مستمر وبأمان، وطلب مني السلطان سليمان قبل أيام أن أتوجه إلى البصرة وأقوم بفتحها وأتوجه منها إلى هرمز والهند ومحاربة البرتغاليين الضالين وإنهاء جميع إداراتهم والقضاء عليهم. وقواتي على وشك التحرك وسنأتي عن طريق زكية (وهي موقع استراتيجي وتقع على نهر الفرات)، ونمتلك كل المستلزمات من مدافع كبيرة وسفن وكل ما يستلزمه الجند، وسنلتقي في القرنة، ومنها سننطلق للسيطرة على البصرة عن طريق النهر والبر» [69].

وبعد أن تلقى إياس باشا أمر التحرك نحو البصرة قام بتسيير أسطول مكون من 120 سفينة إلى زكية سلّم قيادته إلى سنجق بكي (أمير سنجق) الموصل، كما أرسل القوات البرية تحت إمرة علي الذي ينتسب إلى أسرة

ذو القدر. وعندما وصلت هذه القوات إلى القرنة سيطرت على قلعة (عجله؟).

وحاول ابن عليان حاكم (المدينة) بمنطقة الجزائر صد هذه القوات إذ سار على رأس ثلاثة آلاف من أتباعه المقاتلين إلى العثمانيين إلا أنه انهزم كما انهزمت أمام العثمانيين القوات الواردة من أطراف البصرة. وهذه القوات هي بالتأكيد كانت تحت إمرة الشيخ يحيى الذي كان يتحكم بالبصرة، الأمر الذي أدى إلى هروب المدافعين عن البصرة. فبقيت المدينة دون دفاع فدخلها العثمانيون بقيادة إياس باشا في 21 شوال 952هـ/ 26 كانون الأول سنة 1546م.

وعين إياس باشا في محافظة البصرة بشكل موقت بلال محمد باشا وأصبحت البصرة تحت السيطرة المباشرة للدولة العثمانية وفقدت ميزتها في الحكم المحلي ـ الذاتي، ثم عين بلال محمد باشا بكلربكي فيها بسالیانه (مخصصات سنوية) مقدارها مليون آقجه سنوياً ويكون بذلك أول والٍ عثماني يتولى إدارة البصرة بشكل مباشر(70).

وعلى الرغم من هذا فإن الاستقرار الإداري لم يتحقق دائماً في البصرة وأرجائها بل أصبحت مسرحاً للاضطرابات أو سيطرة العشائر العربية عليها.

وعلى الرغم من كل ذلك فإن انضواء البصرة للحكم العثماني كان له أبعاد خطيرة للتاريخ العثماني ولتاريخ المنطقة برمته إذ أصبح طريق البصرة ـ بغداد ـ حلب بيد العثمانيين بلا منازع، كما غدت البصرة مدخلاً للعثمانيين إلى خليج البصرة ليجدوا أنفسهم أمام خطر جديد يهدد مصالحهم ومصالح المسلمين الذين يعدون أنفسهم حُماتهم وهو الخطر البرتغالي.

خضوع المنطقة الشمالية الشرقية إلى الحكم العثماني:

أما المناطق الشمالية والشمالية الشرقية من العراق فقد خضعت ـ كما يستدل من الوثائق ومجريات الأحداث اللاحقة ـ للحكم العثماني باستثناء

منطقة شهرزور الواقعة في الشمال الشرقي منه. ولهذا نجد قيام السلطان سليمان القانوني بتعيين الإداريين ـ العثمانيين والمحليين فيها. إذ عهد السلطان بسنجق الموصل إلى سعدي أحمد بك وذلك في 11 كانون الأول سنة 1534م[71]. وهذا يعني أن السلطان أجرى هذا التعيين بعد فتحه بغداد مباشرة.

وذكر المؤرخ العثماني مصطفى نوري باشا أن قلاع الحلة وشهربان ولورستان وواسط ومشعشعة والقطيف ألحقت بالدولة العثمانية في الوقت الذي كان السلطان سليمان القانوني ما زال في بغداد[72]. أي إن إلحاق هذه المناطق تبع فتح بغداد مباشرة، وأثر هذا قام السلطان بإجراء بعض التعيينات الإدارية إذ نعرف أن بلدة شهربان والقرى الواقعة في أرجائها كـ (مندلي وحرمويه والوندية) قد عهدت إلى غازي خان[73].

كما عهد السلطان لواء تاوق ـ كركوك (= داقوق ـ كركوك) إلى حسين بك وذلك في 17 شعبان 941هـ/ 21 شباط / فبراير 1535م[74]. وهذه الإجراءات الإدارية التي اتخذها السلطان سليمان إن دلت على شيء إنما تدل على استقرار الإدارة أو الحكم العثماني في هذه المناطق في هذه الفترة بالذات.

أما منطقة شهرزور الواقعة في المنطقة الشمالية الشرقية من العراق فقد كان يسكنها الأكراد على شكل عشائر. وقبيل الحكم العثماني خضعت المنطقة إلى الصفويين الذين أقروا أمراءها المحليين في إدارة المنطقة. وإذا استثنينا ما كتبه إدريس البدليسي في «الشرفنامة» فإن معلوماتنا عنها تكاد تكون معدومة. وعلى الرغم من هذا فإن أحد الأمراء المحليين وهو مأمون بك قدم لنا معلومات فريدة من نوعها تتعلق ببداية السيطرة العثمانية على منطقة شهرزور وذلك في مذكراته التي بدأ بكتابتها سنة 1577م[75].

ولكن الذي يؤسف له أن هذه المذكرات لم تلق الاهتمام المطلوب من قبل الباحثين، كما أن إمارة شهرزور بقيت بعيدة عن متناول الباحثين وبخاصة فيما يتعلق بتاريخها في هذه الفترة التي شهدت الصراعات بين العثمانيين والصفويين وكذلك بين الأمراء المحليين، ولهذا فسأتناول هذا الموضوع

بشيء من التفصيل.

والمعروف أن انضواء منطقة شهرزور تحت الحكم العثماني تحقق خلال حملة إبراهيم باشا التي كانت مقدمة لحملة القانوني ـ كما مرّ ـ وخلال هذه الحملة وكذلك بعدها قامت القوات العثمانية بفتح الكثير من القلاع الواقعة على الطريق وسيطرت على حوالي خمس وعشرين قلعة في منطقة شهرزور وحدها وذلك حوالي أواخر سنة 1534م وبداية سنة 1535م وهذا يتزامن مع حملة القانوني طبقاً لما ذكره مطراقجي نصوح الذي رافق القانوني في حملته(76).

ومن بين هذه القلاع نرى مواقع مهمة من حيث الموقع الاستراتيجي منها ببانه (بانه)، هوار (هورين)، سزان، سرجه، سورجك، شهربازار، سميران (شمران)، ويلكه وظالم. ويذكر الباحث التركي فريدون أمه جن أنه بعد مغادرة القانوني بغداد بعد الفتح متوجهاً نحو أذربيجان سيطرت القوات العثمانية التي كانت تتقدم في منطقة شهرزور على قلاع كثيرة فيها، كما أعلن بعض رؤساء العشائر المشهورة في المنطقة ولاءها للدولة العثمانية(77). غير أن التحكم العثماني في المنطقة كان مرهوناً بالوجود الفعلي للقوات العثمانية في المنطقة ولهذا أصبحت هذه المنطقة مسرحاً للنزاع العثماني ـ الصفوي، ولم يكن للزعماء المحليين إلا الخضوع لأحد الطرفين المتخاصمين.

ويبدو أن قلعة ظالم مقر ولاية شهرزور كانت أهم القلاع في المنطقة قاطبة. وذكر مأمون بك في مذكراته أن جده الأكبر (عادل) تولى ولاية شهرزور في أوائل الحكم المغولي وهو ينتسب إلى الصحابي الجليل أبي عبيدة بن الجراح، وهذا يخالف ما ذكره المؤرخون من أن هذه الإمارة أقامها الأردلانيون(78).

كما يذكر مأمون بك أن الأمراء الذين تولوا إمارة شهرزور كانوا يخضعون للحكام الذين يسيطرون على المنطقة، وعندما تولى بكه بك إمارة شهرزور لم يخضع للشاه إسماعيل الصفوي ولهذا حاول الأخير الإطاحة به

فأرسل قواته إلى المنطقة. وعلى الرغم من أن هذه القوات قامت بأعمال تخريبية في القرى ودمرت بعض القلاع إلا أنها لم تتمكن من اجتياح قلعة ظالم رغم محاولتها التي استمرت أكثر من سنة. ويستدل مما ذكره مأمون بك أن هذه الأحداث وقعت قبل سيطرة القوات العثمانية على ديار بكر والموصل. ولكن يبدو أن بكه بك لم يتمكن من إقامة أية علاقة مع الدولة العثمانية في هذه الأثناء ربما بسبب صعوبة الاتصال لوعورة الطريق أو بسبب الحصار المفروض على المنطقة من قبل الصفويين الذين كانوا يسيطرون على ولاية بغداد، ولكن قبيل فتح بغداد من قبل السلطان سليمان القانوني وخلال حملة إبراهيم باشا، أرسل بكه بك وفداً إليه عندما كان في حلب وأطلعه على أوضاعه وما يعانيه من الصفويين في المنطقة ثم أرسل إلى السلطان يعرض ولاءه وخضوعه له.

وبعد فتح بغداد حاول السلطان سليمان إنقاذ المعدات العسكرية التي تركها في الطريق لصعوبة نقلها، فأرسل وهو ما زال في بغداد إلى بكه بك الذي كانت إمارته قريبة للأراضي التي تركت فيها هذه المعدات، يطلب منه العمل على إيصال هذه المعدات إلى بغداد، وبالفعل قام بكه بك بذلك مسدياً خدمة جليلة للدولة العثمانية، وعند عودة السلطان إلى تبريز أرسل بكه بك وفداً إليه لتجديد عرض الولاء والطاعة له.

وحدث أن قام أحد الأمراء الفارين من الشاه وهو غازي خان باللجوء إلى الدولة العثمانية وتمكن من التقرب إليها ونال حظوة عندها غير أن هذا الأمير سعى إلى الإيقاع بأمراء المنطقة من ضمنهم بكلربكي بغداد سليمان باشا، فأرسل إلى استانبول زاعماً أن سليمان باشا وحسين بك أمير أربيل وبكه بك حاكم شهرزور قد عقدوا تحالفاً (ضد الدولة) فيما بينهم وأن سليمان باشا يحاربه ولمَّح بأنه قرر إطلاق سراح ابن بكه بك الذي كان محجوزاً في بغداد (وهو مأمون بك صاحب المذكرات). وصدق السلطان هذا الزعم وعزل سليمان باشا من إيالة بغداد وعهدها إلى محمد باشا.

وعندما وصل الوالي الجديد إلى بغداد حقق في الأمر واتضح له أن ما زعمه غازي خان لا أساس له من الصحة، وما أن انكشف أمر غازي خان حتى لاذ بالفرار والتجأ إلى الشاه الذي احتفى به كثيراً. وسعى غازي خان إلى ترسيخ مكانته بأن حث الشاه على السيطرة على لواء بابان الذي يتصرف به الأمير (حاجي شيخ) وهو من مربى بكه بك، وبالفعل جهز الشاه قوة عسكرية توجهت إلى المنطقة وعاثت فيها فساداً وخراباً، فاستنجد أميرها بوالي بغداد الذي سيَّر قوة لنجدته، وما إن سمع الصفويون بها لاذوا بالفرار. وانتهى أمر غازي خان بالقتل إلى جانب إخوته من قبل الشاه بعد أن ظهرت بعض مساوئه ـ كما يذكر صاحب المذكرات ـ[79].

وكما يستدل مما ذكره مأمون بك أن إخوة بكه بك وهم سهراب ومحمد وقيتماس كانوا تحت إمرته في الإمارة إلا أن الصراع الدائر بين العثمانيين والصفويين قلب نظام إمارة شهرزور الصغيرة رأساً على عقب، ففي الوقت الذي أقر بكه بك بالحكم العثماني انتهج سهراب بشكل خاص سياسة موالية للشاه طهماسب. وإثر وفاة بكه خان سنة 1550م عهدت الإمارة إلى ابنه مأمون بك الذي كان قد أرسل من قبل والده إلى بغداد ليبقى هناك رهينة لإثبات حسن نيته تجاه الدولة العثمانية. ونشأ مأمون بك في سراي الولاية ببغداد، وانخرط في الجيش العثماني سنة 1548م، وحظي بلقاء السلطان سليمان ونال حظوة عنده وعيِّن أميراً على سنجق كركوك. وبعد أن وجهت إليه إمارة شهرزور، لم يقبل به عماه الأمير محمد وسهراب كما رفضه السلطان حسين بك حاكم العمادية، وإزاء هذا عين الصدر الأعظم رستم باشا الأمير محمد حاكماً على شهرزور[80].

ويبدو أن محمد بك لم يتمكن من تولي الإمارة، إذ استولى أخوه سهراب على قلعة ظالم وتحكم بالإمارة، وعلم سهراب أن ما قام به هو ضد رغبة العثمانيين الذين لن يقبلوا به بأي شكل من الأشكال، وسيقفون له بالمرصاد، فسعى إلى تقوية ظهره بأن أعلن ولاءه وخضوعه للصفويين.

إن ما أقدم عليه سهراب لم يكن ضد إرادة العثمانيين فقط بل كان بمثابة اللعب بالنار، فلم يكن بإمكان العثمانيين قبول الأمر الواقع والسكوت عنه، ولا سيما بعد إعلان خضوعه للصفويين. فأخذوا بالتعامل معه بجدية. وفي هذه الأثناء كان عثمان باشا الجركسي المعزول عن إيالة قرمان في مركز السلطنة وعرض على الصدر الأعظم رستم باشا القيام بعملية عسكرية لاسترداد شهرزور، وكان عثمان باشا عارفاً بأمور العراق بعد مشاركته في فتح بغداد وتوليه بعض الوظائف فيها وخوضه معارك عديدة مع البدو والأكراد. كما اقترح أن يتم تقسيم ولاية بغداد إلى ولايتين ويعهد إليه إحداهما التي كانت قد عهدت إلى غازي خان أي المنطقة الشمالية الشرقية من العراق الحالي.

وعرض الصدر الأعظم الأمر على السلطان الذي بدوره استساغ الفكرة وأمر بتقسيم ولاية بغداد إلى ولايتين وعهدت إحداهما إلى عثمان باشا واتخذ لواء الموصل مركزاً له، وأرسل عثمان باشا مع 30 من رجاله برفقة سعاة البريد إلى المنطقة. وبعد عدة أيام وصل عثمان باشا إلى الموصل وأرسل كتخداه إلى محمد باشا بالته جي بكلربكي بغداد وطلب منه دفاتر السباهية (فرسان التيمار) الخاصة بإيالته ثم قام بجمع الجنود في المنطقة متهيئاً لاستعادة شهرزور وفي هذه الأثناء خرج السلطان من دار السلطنة في حملة إلى إيران (أواسط رمضان سنة 960هـ/ 1552م).

وعندما علم سهراب المتغلب على شهرزور بالأمر ووصول عثمان باشا إلى المنطقة وخروج السلطان في الحملة أسقط في يده وخاف من عاقبة الأمر فأرسل إلى عثمان باشا يطلب العفو ويعلن خضوعه للدولة العثمانية. ويبدو أن الوفد الذي أرسله كان يتكون من ثلاثة أشخاص أعاد عثمان باشا أحدهم وحمّله رسالة إلى سهراب يعلمه فيها: أنه أبلغ دار السلطنة الوضع وطلب مسامحته على ما بدر منه. واعتقد سهراب بصحة هذا الأمر اعتقاداً راسخاً، ولم يمر وقت طويل حتى حل الشتاء وغطت الثلوج جبال شهرزور

وانقطعت الطرق المؤدية إلى إيران. وكان عثمان باشا ينتظر هذا الوقت بفارغ الصبر فتوجه بغتة إلى شهرزول بعد أن قتل رسولي سهراب وسار نحو قلعة ظالم مقر سهراب وقام بدكها بالمدافع.

وأبدى، سهراب مقاومة شديدة ولم يتمكن عثمان باشا من النيل منه واستمر حصاره إلى أواخر الربيع حيث ذابت الثلوج وأصبحت الطرق المؤدية إلى إيران سالكة. وأرسل الشاه إمدادات إلى سهراب فاضطر عثمان باشا إلى فكّ الحصار والتوجه إلى كركوك، وأرسل منها إلى السلطان الذي كان ما يزال في حلب يعلمه ما وصل إليه الوضع. فكتب إليه السلطان: «ما دامت السيطرة على قلعة ظالم أمراً عسيراً ينبغي أن تقوم بإعادة بناء قلعة المدينة القديمة في شهرزور والتي هدمها تيمورلنك وتدخل فيها وتسيطر على ولاية شهرزور». وما إن تلقى عثمان باشا رسالة السلطان حتى تهيأ لبناء القلعة، كما أرسل إلى سهراب رسالة يقول فيها: «إن دخلت في الطاعة، اتخلّى عن بناء القلعة واسعى عند السلطان إلى إعفائك، وتقرر لك ولايتك كما كانت، وأعود أنا من هنا». غير أن سهراب لم يكن واثقاً منه فحلّفه اليمين فحلف.

إلا أن عثمان باشا لم يف بوعده وسعى إلى إلقاء القبض على سهراب بعد أن غادر قلعته الحصينة. ولكنه تمكن من النفاذ بجلده غير أن زوجته وقعت في أسر عثمان باشا. وحدث في هذا الوقت بالذات ما لم يكن في الحسبان إذ توفي عثمان باشا فجأة وعاد جنده إلى بغداد.

وعندما علم السلطان بكل ما جرى أمر بتوحيد ولاية بغداد كما كانت في السابق وأصدر أوامره إلى واليها محمد باشا[81] بالتوجه مع جند الولاية إلى شهرزور وأن يقوم ببناء قلعة شهرزور القديمة.

وخرج محمد باشا متوجهاً إلى شهرزور، وهنا علم أن أمير لواء درتنك (وهو من أمراء عشيرة روزبياني العظام) قد توسط من أجل إعادة المياه إلى مجاريها بين الدولة العثمانية وسهراب واستقدم معه ابن سهراب وقدّمه إليه. وأقسم الباشا على أن يترك له الولاية إن سلّم القلعة ويسعى عند السلطان

لإعفائه وإن شاء قام بهدم القلعة والعودة إلى بغداد.

وحدث في هذه الأثناء أن قام أشقاء زوجة سهراب بالضغط عليه وطالبوه بتسليم القلعة ونزع فتيل الحرب من ديارهم وذلك لكي يتم إطلاق سراح زوجته. وكان هؤلاء من أمراء بلنك التابعة لمنطقة شهرزور وكانوا «أهل حسب ونسب ولم يكن في تلك الديار عشيرة أقوى منها»، وهددوا سهراب بأنهم سيخضعون إلى الدولة العثمانية ويسلمون القلاع التي بأيديهم إليها ويطردونه من هذا المكان. وإزاء هذا اضطرب سهراب وخاف من مغبة الأمر فأرسل مفتاح قلعة ظالم إلى محمد باشا واستقبل الباشا ابن سهراب وكرمه، وخلع عليه بخلع فاخرة وأطلق سراح زوجة سهراب. ويبدو أن سهراب خاف من الوقوع في قبضة القوات العثمانية والتغرير به، فانسحب إلى قلعته مهروان. غير أن الأمراء التابعين له قصدوا محمد باشا مع تسعة زعماء من زعماء العشائر وسلموه مفاتيح قلاعهم وخلع عليهم الباشا واحتفى بهم ثم أعادهم إلى أماكنهم وبمعنى آخر أقرَّهم على قلاعهم.

ووضع محمد باشا مجموعة من قوات الحرس في قلعة ظالم مع مجموعة من الجند وعين كرد ولي بك محافظاً عليها[82] ثم عاد مع جنده إلى بغداد وأبلغ السلطان بكل ما جرى.

وعينت الحكومة العثمانية بربر مراد بك الأرناؤود على شهرزور فيكون بذلك أول مسؤول عثماني يعيَّن فيها. كما قامت بتكريم الأمراء الذين أعلنوا ولاءهم للدولة العثمانية ثم عقدت الدولة العثمانية الصلح مع الدولة الصفوية (معاهدة أماسية 1555م). وكمبادرة لحسن النية من الجانب الصفوي قام شاه إيران بأخذ مفاتيح قلعتي مشعلة وشمع من سهراب وإرسالها إلى أبو بكر بك الذي كان والياً على شهرزول. وأرسل أبو بكر المفاتيح إلى إستانبول ودخل العثمانيون إلى القلعتين. وبهذا أصبح نصف ولاية شهرزور تابعاً للدولة العثمانية. وكان هذا القسم يتصرف به في السابق بكه بك، أما النصف الآخر منها فقد بقي تحت تصرف الأمراء الأكراد[83].

ويبدو مما ذكره بعض المؤرخين فإن القلعة التي أمر السلطان سليمان ببنائها قد تم إقامتها بالفعل على تل منفرد واقع على أحد أبواب المدينة وغدت هذه القلعة مركز إقامة الولاة واتخذت اسم كلعنبر[84].

وعلى الرغم من أن بعض الباحثين يشكّون في تمكّن الدولة العثمانية من إحكام السيطرة الفعلية على شهرزور[85]، إلا أن المنطقة باستثناء جزء منها، خضعت بشكل فعلي للدولة العثمانية. ولهذا نرى أن الدولة العثمانية قامت بإجراء التشكيلات الإدارية فيها. وأصبحت المنطقة إلى جانب الجزء الأكبر من المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية من العراق الحالي داخلة ضمن ولاية لورستان التي تم تشكيلها في عهد القانوني بالذات، وكما ذكر مصطفى ابن جلال التوقيعي فإن هذه الولاية كانت تضم ألوية: الموصل وأربيل وزنكي أباد وكركوك وجسان وحرير مع دوين ودرتنك ودرنه وسندي سليماني وبابان وورومي خفتي وزنجيره وكرند وقلعة سوريجك وبريد وشاه رخ وجنكيز خان وكلاستي[86].

ومما يجدر ذكره أن قسماً من هذه الألوية تركت إدارتها من قبل العثمانيين في أيدي الزعماء المحليين إلى جانب أماكن مختلفة. ولعبت قوات ولاية شهرزور إلى جانب أبناء العشائر الكردية دوراً مهماً في استتباب الأمن والنظام في المناطق التي شهدت الاضطرابات أو حركات التمرد ضد الدولة العثمانية في العراق وعلى وجه الخصوص في ولاية البصرة إذ نجد أن قوات هذه الولاية تأخذ مكانها إلى جانب القوات العثمانية في قمع الحركات التي قامت بها العشائر في البصرة والتي تفجرت في أوائل النصف الثاني من القرن السادس عشر واستمرت بشكل متفرق حتى نهاية هذا القرن. ففي الأحكام السلطانية الموجهة إلى بكلربكي شهرزور أو الولاة الآخرين في المنطقة والصادرة بين سنتي 1565 و 1566م نجد أوامر إلى قوات شهرزور للقيام بالمشاركة إلى جانب قوات بغداد وتقديم يد المساعدة إلى بكلربكي بغداد لقمع حركات التمرد في البصرة أو العمليات العسكرية في أماكن أخرى[87].

هوامش المبحث الأول:

(1) تاريخ جودت، استانبول، ج1، ص 39، 41.

(2) Ahmt Akgunduz, Osmanli Kanunnameleri, Istanbul, 1990,III: 3.

(3) Uzuncarsili, Osmanli Tarihi, 1988, II: 258-259.

وسنشير إليه لاحقاً بشكل: Uzuncarsili, O.T.

(4) انظر:

Inalcik, Osmanli Tarihine Toplu Bir Bakis, Osmanli, Yeni Turkiye Yayinlari Ankara, 1999, p.90.

(5) Feridun Emecen, Osmanli Siyasi Tarihi. Kurulustan Kucuk Kaynarca'ya, Osmanli Devleti Tarihi, Editor, E. Ihsanoglu, Istanbul, 1999, 1:29.

(6) هامه ر، دولت عثمانيه تاريخي، استانبول 1330، ج4، ص 112.

(7) هامه ر، 4: 121 - 122، 499. Inalcik, op.cit,1:90. Uzuncarsili, op.cit, II: 259.

حاول بعض الباحثين التشكيك في صحة هذه المذبحة إذ ذكروا بأنه «لا توجد أية معلومة في المصادر تتعلق بقتل 40 ألف شخص في الأناضول في السنوات التي سبقت معركة جالديران، كما يستحيل القيام من الناحية العملية بعملية كهذه في غضون فترة قصيرة في ظروف ذلك الوقت.

Feridun Emecen:.. Osmanli Devleti Tarihi, 1:29.

(8) عن ابن إياس، بدائع الزهور، 4: 372، Uzuncarsili, O.T., II, 259.376 .

(9) وصف المؤرخون العثمانيون معركة جالديران بالتفصيل انظر على سبيل المثال: جلال زاده مصطفى: سليمنامه، نشر A.Ugur, M.Cuhadar، انقرة 1990م، ص 126 - 161. إدريس بيتليسي: سليمنامه، TSMK, Revan رقم 1540، ورقة 2 ب - 16 آ، فريدون بك: منشآت، 1: 386 - 389، خوجه سعد الدين أفندي: تاج التواريخ (نشر Parmaksizoglu)، 4: 195 وما بعدها، حيدر جلبي، روزنامه، (ضمن منشآت فريدون بك)، 1: 369 - 402، كمال باشا زاده: دفتر 9، مخطوطة ولي الدين أفندي 2447 ورقة 120 ب - 140 آ، وانظر كذلك: هامه ر 4: 123 وما بعدها،

Uzuncarsili, O.T, II: 253, 277. Selahattin Tansel, Yavuz Sultan Selim, Istanbul, 1968, 25-. Ahmet Ugur, Yavuz Sultan Selim, Kayseri, 1992, 45-58, Sehabeddin Tekindag, Yeni Kaynak uc Vesikalarin Isigi Altinda Yavuz Sultan Selim'in Iran Seferi, Tarih Dergisi, XVII / 22, 1968, p. 49-78, M.T. Gokbilgin, Caldiran Muharebesi, Islam Ansiklopedisi (IA وسنشير إليه بشكل) III, 329-331, M.Cetin Varlik, Caldiran Savasi, Turkiye Diyanet Vakfi, Islam Ansiklopedisi (TDV. IA: وسنشير إليه بشكل) VIII : 193- 195, Ahmet Simsirgil, Osmanliyi Yukselten Zaferler, Osmanli, I: 355-357.

(10) هامه ر، 4: 141، Uzuncarsili, O.T., II: 2, 9.

(11) Inalcik, Osmanli Tarihine Toplu Bir Bakis, 1: 91.

(12) تاج التواريخ، 4: 245.

(13) Uzuncarsili, II : 273.

(14) Uzuncarsili, II : 274-275.

(15) تاج التواريخ، 4: 246 ـ 251. مصطفى نوري باشا، نتائج الوقوعات، نشر Neset Cagatay، أنقرة 1 ـ 2: 83، هامه ر 4: 154 ـ 155.

M. Mehdi Ilhan, Amid (Diyarbakir) 1518 Tarihli Defter-I Mufassal. TTK, Ankara, 2000, p. 74-77.

(16) Ismail Hami Danismend, Izahli Osmanli Tarihi Kronolojisi, Istanbul, II: 22.

(17) تاج التواريخ، 4: 252 ـ 253، Ismail Hami Danismend, II, 22-23.

(18) انظر عن نص الرسالة: قوجه مؤرخ: بدايع، ج2، ورقة 452 آ ـ ب، وانظر صورتها في: Osmanli Kanunnameleri, III, 206-207.

(19) تاج التواريخ، 4: 256 ـ 268، هامه ر 4: 156 ـ 167.

Ismail Hami Danismend II : 22-23.

(20) تاج التواريخ، 4: 268.

(21) تاج التواريخ، 4: 268 ـ 269، Ismail Hami Danisnend, II, 29

(22) هامه ر 4: 168.

(23) تاج التواريخ، 4: 270.

(24) تاج التواريخ، 4: 270.

(25) هامه ر 4: 177.

(26) انظر عن نص المنشور: تاج التواريخ، 4: 271 ـ 272.

(27) Ismail Hami Danismend II : 23.

(28) Ismail Hami Danismend II : 40.

(29) انفرد الباحث التركي محمد مهدي ايلخان بذكر ذلك دون أن يفصح باسم أي مصدر انظر:

M. Mehdi Ilhan: Biyikli Mehmet pasa, TDV, IA. VI: 116.

(30) تاج التواريخ، 4: 268. هامه ر 4: 167، Ismail Hami Danismend II : 23

(31) Ismail Hami Danismend, II: 48-49, Mzuncarsili, O.T., II : 296.

(32) Yusuf Kucukdag: Vezir-I Azam Piri Mehmet Pasa, p. 40-41.

عن جلال زاده مصطفى: سليم نامه، ص 212 ـ 213.

(33) 998 نمره لي محاسبه ولايت ديار بكر وعرب وذو القدرية دفتري 937هـ/1530م، ص 242 ـ 243. وقد أورد الدفتر أسماء جميع الدواليب كل على حده.

(34) انظر:

998 Numarali Muhasele-I Vilayet-I Diyeer-I Bekr.. 1: 1

(35) انظر خليل ساحلي أوغلي: التقسيمات الإدارية للعراق، ضمن كتاب، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، إصدار: أرسيكا، إستانبول، ص 507. وقد أورد ساحلي أوغلي دير رهبه ضمن السناجق العائدة للعراق.

(36) انظر: Numarah Muhasebe-i Vilayet-i Diyar-i Bekir. 998

(37) Feridun Emecen, Irakeyn Seferi, TDV.IA, XIX: 116.

(38) نتائج الوقوعات، 1 ـ 2: 11697 : M.Tayyib Gokbilgin, Suleyman I, IA, XI .

(39) هامـمه ر 5: 144. عن جلال زاده، 169، بجوي 59 وفردي 181.
Salih Ozboran: XVI. Yuzyilda Basra Korfezi Sahillerinde Osmanlilar, Basra Beylerbeyliginin Kurulusu, Tarih Dergisi: 215 Istanbul Mach, 1971, p. 53-54.

(40) روزنامجه التشريفات، BOA. KK. 1764 نقلاً عن خليل ساحلي أوغلي، التقسيمات الإدارية في العراق في العهد العثماني، ضمن كتاب من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، أرسيكا، استانبول، 2000م، ص 508.

(41) هامـمه ر 5: 349144 Uzuncarsili , O.T. , II, .

(42) M. Cavid Baysun, Bagdad, IA.II: 205.

(43) Salih Ozboran, op.cit, Tarih Dergisi, vol. 25, p. 53.

(44) Robert Mantran, Irak, TDV. IA, XIX: 91.

(45) Feridun Emecen, Irakeyn Seferi, TDV. IA, XIX : 116.

(46) Salih Ozboran, op.cit., 53.
وربما أن وجود هذا النزاع وبالتالي بقاء هؤلاء الشيعة (العلويين ـ القزل باش) بهذا الزخم يفند المزاعم المطروحة بشأن المذبحة المذكورة.

(47) Feridun Emeceu: Irakey Seferi, TDV. IA., XIX: 116.

(48) Inalcik. Osmanli, I: 99.

(49) Salih Ozboran : op.cit, 54. Uzuncarsili, O.D. , II : 349-350.

(50) انظر:
M. Tayyib Gokbilgin, Arz ve Raporlarina Gore Ibrahim Pasanin. Irakeyn Seferindeki ilk Tedbirleri ve Futuhati, Belleten, TTK., XXI. 83, Temmuz 1957, p. 350-351.
وعن نص الرسالة انظر: ص 464 من نفس الدراسة.

(51) Uzuncarsili II : 350-351. Feridun Emecen : Irakeyn Seferi, TDV.IA, XIX : 116

(52) Salih Ozboran, op.cit., 54.
نتائج الوقوعات، 1 ـ 2: 97.

(53) Uzuncarsili,O.T., II : 351.

(54) Feridun Emecen, Irakeyn Seferi, XIX, 116.

(55) هامـمه ر 5: 150 - 151 M.Tayyib Gokbilgin, Suleyman I, IA, XI, 117.

(56) M.Cavid Baysun, Bagdad, II, 205.
M.Cavid Baysun, P. 205 عن فريدون بك: منشآت السلاطين 1: 591.

(57) Ibrahim Pecevi, Pecevi Tarihi, yay: Murat Uraz, Istanbul, 1968, p. 101.

(58) Uzuncarsili, O.T., II, 352.

(59) هامـمه ر 5: 155.

(60) هاممه ر 5: 158 عن المؤرخ فردي 223.

(61) Ismail Hami Danismend, II, 175.

(62) Salih Ozboran, op.cit., p. 57.

(63) بجوى I: 113.

(64) Hartman and Tayyib Gokbilgin, I.A., II, 322.

عن نشانجي جلال زاده: طبقات الممالك في درجات المسالك، نسخة مكتبة الفاتح 4423 ورقة 246، عالي: كنه الأخبار، الأقسام غير المنشورة، مكتبة جامعة إستانبول 32/ 2290 ت.ي. ورقة 245، كلشن خلفا، إستانبول، 1143، 61.

(65) بجوى، 1: 113.

(66) Salih Ozboran, op.cit., 54.

(67) انظر: بجوى 1: 113 .(Uzuncarsili, O.T., II, 352-353عن عالي تاريخي ورقة 436).

(68) بجوى 1: 113.

(69) Salih Ozboran, op.cit., p.55. هذه الرسالة (الوثيقة) التي أوردها الباحث التركي صالح أوزبوران محفوظة في لشبونه، انظر عنها:

Arquivo Nacional da Torre do Tombo, Coleccao de S.Lourenco, IV : 140 b..

(70) Salih Ozboran, op.cit., 56.

عن تواريخ آل عثمان المنسوب إلى رستم باشا المار ذكره ورقة 243 ب.

(71) هاممه ر 5: 334 عن يوميات حملة السلطان سليمان إلى إيران 4 جمادى الآخرة = 11 ك 1.

(72) نتائج الوقوعات، 1 ـ 2، ص 97.

(73) هاممه ر 5: 329، ذكر فريدون أمه جن اسم غازي خان بشكل قاضي خان وأضاف أنه كان والياً على خراسان من قبل الصفويين كما ذكر حرموية بشكل هارونيه، انظر:

Feridun Emecen : Irakey Seferi, TDV.IA, XIX, 117.

(74) روزنامة التشريفات، BOA. KK. 1764 نقلاً عن خليل ساحلي أوغلي، التقسيمات الإدارية في العراق، ص 508.

(75) هذه المذكرات لا تحمل اسماً ولكنها سجلت تحت اسم «تاريخ بغداد باللغة التركية» وهي محفوظة في مكتبة المجمع العلمي العراقي ونشرها بالأوفست الباحث التركي عصمت بارماقسز أوغلي وهي في 45 ورقة. وكاتبها هو مأمون بك بن الأمير الكردي بكه بك الذي كان يتولى ولاية شهرزور عند فتح بغداد من قبل السلطان سليمان القانوني وأعلن ولاءه وخضوعه للعثمانيين، انظر:

Ismet Parmaksizoglu, Kuzey Irak'ta Osmanli Hakimiyetinin Kurulusu ve Memun Bey'in Hatiralari, Belleten, TTK, XXXVII / 146, Ankara, Nisan, 1973.

(76) مطراقجي نصوح: بيان منازل سفر عراقين، نشر: حسين يورد آيدين، أنقره، 1976م، ورقة 5 ب و 79 آ.

Mehdi Ilhan,XVI. Yuzyilda Sehrizol Sancagi OTAM, IV, Ankara, 1993, p. 163.

(77) Feridun Emecen, Irakeyn Seferi, TDV. IA.XIX, : 117.

(78) انظر مثلاً: M.Minorsky : Sehrizur, IA,XI : 396 عن شرفنامه، ص 84.

(79) مأمون بك ورقة 2 آ ـ 11 ب.

(80) Ismet Parmaksizoglu, op.cit., 194-195.

(81) ورد اسمه في (Bab-i Asafi Ruus Defteri No. 1452, p. 388) بشكل محمد باشا تبردار.

(82) ورد في: (Bab-i Asafi Ruus Defteri No. 1452, p. 338) أن ولي بك كان أمير لواء الجوازر وأن السراي السلطاني اعترض على أمر تعيينه فحل محله مراد بك أمير لواء منتشه في 25 شوال سنة 961هـ.

(83) مأمون بك، 39 ب ـ 45 ب.

(واصل سهراب وأولاده إمارتهم حتى سنة 1032 هـ/ 1622م ولكن تحت الحكم الإيراني وذلك في المنطقة الواقعة بين كلعنبر وريزو، وعرفت هذه الإمارة باسم هورمان ريزو، انظر: .Ismet Parmaksizoglu, 195-196 عن: إسكندر بك منشي، تاريخ عالم أرايي عباس، طبع بالحجر، 1314، نظمي زاده مرتضى، كلشن خلفا، ص 64.

(84) قام الشاه عباس فيما بعد بهدم هذه القلعة ولم يبق منها إلا بعض الأبراج وقطع من أسوارها الممتدة على طول النهر، وفي سنة 1039هـ/ 1630م أعيد بناؤها. انظر: هاممه ر 9: 113.

(85) انظر: Mehdi Ilhan : XVI. Yuzyilda Sehrizor Sancagi, OTAM, p. 163

(86) انظر خليل ساحللي أوغلي، التقسيمات الإدارية في العراق في العهد العثماني، ضمن كتاب: تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، إصدار أرسيكا، إستانبول، 2000م، ص 506.

(87) وردت أحكام مختلفة بهذا الخصوص في دفتري المهمة 5 و6 العائدين إلى سنتي 972 ـ 973هـ / 1564 ـ 1566م انظر على سبيل المثال 5: 63، 153، 387، 580، 600، 6: 317، 318.

Mehdi Ilhan : XVI. Yuzyilda Sehrizor Sancagi, OTAM, Vol. 4, Ankara 1993, 163.

المبحث الثاني

السيطرة العثمانية على بلاد الشام
دراسة تاريخية في ضوء المصادر العثمانية

دوافع الحملة العثمانية

امتد النفوذ المملوكي في الشمال إلى داخل القسم الجنوبي الشرقي من الأناضول وأصبحت إمارتا ذو القدرية (في منطقة مرعش ويوزغاد) ورمضان أوغوللري (آل رمضان في منطقة جقوراووه) تحت الحماية المملوكية[1]. وهاتان الإمارتان كانتا تشكلان نوعاً من منطقة محايدة بين الدولتين العثمانية والمملوكية. وكانت كلتا الدولتين تحاولان إلحاقهما بها[2].

والمعروف أن العلاقات العثمانية ـ المملوكية بدأت في عهد السلطان مراد الأول 1362م ـ 1389م وغلب عليها الطابع الودي، واستقبلت أخبار فتح القسطنطينية من قبل الفاتح في مصر بمظاهرات الأفراح واحتفل الناس بها كأنهم يعيشون في أعياد، غير أن هذه العلاقة لم تستمر بهذا الشكل طويلاً بعد أن برزت إلى الوجود بعض المشاكل التي تعكر صفو هذه العلاقات أدت بالتالي إلى تدهورها منها:

أ ـ مسألة طرق مياه الحجاز فالأحواض والبرك وآبار المياه الواقعة على طريق الحج والتي يستقي منها الحجاج قد تعرضت إلى الدمار والخراب، وأرسل محمد الفاتح سفيراً إلى السلطان المملوكي يقترح عليه تعمير وإصلاح ما خرب من هذه الأماكن ورصد أوقاف لها، إلا أن المماليك عدوا هذا الاقتراح بمثابة الإساءة إليهم وتدخلاً في شؤونهم الداخلية.

ب ـ مسألة إمارة ذو القدرية التي كانت تتوسط بين الدولتين. وكان كل منهما تحاول كسب الأمير الذي يتقلد هذه الإمارة ولهذا اشتد التنافس بينهما وأدى بالتالي إلى وقوع المعارك بين الطرفين، وبخاصة بعد قيام أحد الطرفين بإيواء أمراء معارضين من الإمارة عندها حتى أعد محمد الفاتح العدة عام 886 هـ/ 1481م بالسير إلى مصر للسيطرة عليها، إلا أن وفاته حالت دون تحقيق أمنيته. غير أن وفاة الفاتح لم تغير العلاقات بين الطرفين، بل استمر التوتر بينهما ففي عهد بايزيد الثاني 1481 ـ 1512م خرج أخوه السلطان جم عليه والتجأ إلى مصر، واحتفى به السلطان المملوكي وأقطعه أنطاكية ملكاً خاصاً. وقد أدى هذا الأمر إلى نشوب حرب بين الدولتين فأغلق طريق الحج الممتد من الأناضول إلى الحرمين عبر بلاد الشام مدة طويلة إلى أن تدخل أمير تونس وأصلح الشأن بينهما. واتفق الطرفان على أن تدخل إمارة ذو القدرية تحت حماية العثمانيين وإمارة آل رمضان تحت حماية المماليك، كما أمر السلطان بايزيد الثاني بإرسال واردات وقف مكة والمدينة إلى السلطان المملوكي[3].

غير أن العلاقة الودية بين الطرفين بلغت ذروتها عندما برز في المنطقة الخطر البرتغالي الذي أصبح يهدد مصالح المماليك في سواحل الجزيرة العربية. ولهذا كان المماليك مضطرين إلى التودد إلى العثمانيين ولا سيما إذا علمنا أن المماليك لم يكن باستطاعتهم مقاومة الأسطول البرتغالي الذي كان نشاطه يزداد يوماً بعد يوم. وكان البرتغاليون قد دخلوا اعتباراً من 1502م في صراع مستميت مع العرب وذلك من أجل السيطرة على التجارة في المحيط

الهندي. وبغية قطع التجارة بين البلاد العربية والهند احتلوا جزيرة سقطره في خليج عدن (سنة 1505م)، وهرمز الواقعة في ثغر خليج البصرة (1507م) وتوغلوا حتى جدة في البحر الأحمر. ولم يكن المماليك في وضع يمكّنهم من التصدي للبرتغاليين ومقاومة سفنهم وأسلحتهم النارية ولا سيما بعد أن دمر البرتغاليون أسطولهم الذي أنشؤوه في البحر الأحمر بجهد جهيد (سنة 1509م). وإزاء هذا الوضع البائس استنجد السلطان المملوكي قانصو الغوري بالسلطان العثماني طالباً منه المساعدة، ومن جهة أخرى أرسل البرتغاليون وفداً إلى الشاه إسماعيل مقترحين عليه القيام معاً بهجوم مشترك على المماليك. وبالفعل لبى السلطان بايزيد نداء المماليك فأرسل إليهم مساعدات عسكرية متكونة من 30 سفينة (Kestere) و 30 مدفعاً.

وفي سنة 1511م أرسل العثمانيون مساعدات أخرى إلى المماليك ضمت 400 مدفعاً و40 قنطار بارود، كما تفصح وثائق طوب قابي باستانبول عن إرسال العثمانيين عدداً من البحارة إلى السويس في سنة 1512 لإنشاء السفن، وفضلاً عن هذا كانت مصر تعتمد على العثمانيين في الحصول على المواد الداخلة في صناعة السفن. ويذكر الباحث التركي خليل إينالجيك أن أنظار العالم العربي إزاء تهديدات البرتغاليين المتمثلة بقطع الموارد الحياتية في المحيط الهندي والاستيلاء على الحرمين الشريفين لم تكن متجهة نحو قانصو الغوري فقط بل كذلك إلى السلطان العثماني. وكان العرب غير قلقين كالسابق من حملة صليبية آتية من البحر المتوسط وذلك منذ أن بدأ العثمانيون بالتقدم في الروملي. ولكن في هذه المرة يسعى البرتغاليون إلى السيطرة على عدن ويهددون بالاستيلاء على مكة والمدينة و«إخراج عظام الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ من قبره»[4].

إلا أن هذه العلاقة الودية بين الدولة العثمانية والمماليك لم تستمر طويلاً فبعد أن تولى السلطان سليم الحكم أحدث تغييراً كبيراً في موقف الدولة العثمانية من الدولتين الإسلاميتين أي الصفوية والمملوكية، فغلب على

علاقتها مع الدولتين التوتر إلى أن وقعت الحرب بينها وبين الصفويين.

وعلى الرغم من بعض الاستعدادات التي اتخذها قانصو الغوري تحسباً لأي طارئ تجاه ما يدور بين العثمانيين والصفويين إلا أن هذه الإجراءات كانت دفاعية احترازية انحصرت داخل الدولة. فالمماليك لم ينحازوا لأي طرف على حساب طرف آخر، بل اتبعوا سياسة الحياد، رغم اعتقادهم أن أي طرف يكسب الحرب سيستهدفهم(5). ويرى الباحث التركي إسماعيل أوزون جارشيلي: «أن السلطان المملوكي قانصو الغوري كان مسروراً بالصراع الدائر بين الدولتين العثمانية والصفوية، إذ إن هذا الصراع يحمي دولته من المخاطر المحدقة بها»(6).

وعندما قام السلطان سليم بحملته إلى إيران كان أمير ذو القدرية علاء الدولة منحازاً إلى المماليك وبعد معركة جالديران هاجم بعض تجهيزات الجيش العثماني الأمر الذي أدى إلى قيام السلطان بمعاقبته بأن أرسل قوة عثمانية تمكنت من إلحاق الهزيمة به وقتله مع قادته ورجاله، وقلد إياله مرعش (أي الإمارة) إلى شهسوار أوغلي علي بك، وهو أخو علاء الدولة الذي كان قد التجأ إلى الدولة العثمانية. ويبدو أن هذا العمل ولّد رد فعل عنيفاً عند السلطان المملوكي قانصو الغوري فأرسل إلى السلطان سليم رسالة يطلب منه إبعاد الأمير الجديد من إمارة ذو القدرية وقراءة الخطبة باسمه. غير أن السلطان العثماني اغتاظ من هذا التصرف واعتبره تجاوزاً لحدوده فذكر قائلاً: «إن كان هذا الجركسي العجوز رجلاً، فليواصل الخطبة باسمه في مصر.. وأعاد الرسول إلى مصر مع رأس علاء الدولة»(7). وإزاء ما حدث كان كل شيء ينذر بوقوع حرب لا محالة بين الطرفين.

وفي هذه الفترة أرسل الشاه إسماعيل الصفوي رسالة إلى السلطان المملوكي يدعوه إلى التحالف محذراً إياه بأن السلطان سليم إذا ما أقدم على حملة ثانية إلى إيران فإنه يتمكن من الاستيلاء عليها، ولن يكتفي بذلك بل سيتوجه نحو البلاد العربية للسيطرة عليها ويقضي على الدولة المملوكية(8).

وكان السلطان سليم يدرك أن أي اتفاق بين الصفويين والمماليك سيشكل خطراً على دولته ولهذا سعى إلى تضليله فأرسل إليه رسائل مطمئنة، وطلب منه الدعاء له باعتباره خادم الحرمين الشريفين.

كما أرسل هدايا قيمة إلى الخليفة والأمراء المماليك المتنفذين. وبعد أن انتشرت أخبار استعداداته لحملته الجديدة أشاع بأن هذه الحملة تستهدف إيران للقضاء على الدولة الصفوية. ففي ربيع سنة 922هـ/ 1516م أرسل وزيره الأعظم سنان باشا الخادم على رأس 40 ألف من الجنود إلى أطراف الفرات.

إلا أن قانصو كان يرتاب من نوايا سليم العدوانية فاتخذ تدابير احترازية فسار بجيشه إلى حلب تحسباً لأي طارئ قد يحدث. وأبلغ سنان باشا الوضع إلى السلطان. ويرى الباحث إسماعيل حقي أوزون جارشيلي أن وصول السلطان قانصو الغوري إلى حلب كان مبنياً على اتفاق مع الشاه[9].

وقبل أن يتوجه سليم إلى المنطقة كان عليه قبل كل شيء إيجاد أرضية شرعية لهذا الأمر والحيلولة دون تعرض سمعة دولته الجهادية في العالم الإسلامي إلى إساءة، وكان من ادعاءاته التي طرحها أن المماليك غير قادرين على القضاء على التهديد الغربي/ المسيحي الذي يستهدف الأراضي الإسلامية المقدسة وأن العرب في هذه المناطق رفعوا شكواهم من ظلم المماليك إلى العثمانيين[10].

ويبدو أن سليماً كان يعرف أن عدم قدرة المماليك من التصدي للتهديد المسيحي ـ أي البرتغالي ـ وتظلم العرب منهم، لم يكونا يشكلان أسباباً كافية لحمل علماء الدين على إصدار فتوى بشرعية الحرب ضد المماليك، فاستغل الاتفاق الدائر بين الصفويين والمماليك واعتبره وسيلة لذلك، فاستشار علماء الدين في مشروعية إعلان الحرب على حاكم مسلم «تصدى له في حملته على الملحدين ـ أي الصفويين ـ »، فأفتوا ضد هذا الحاكم. وكان سليم يسعى بهذا العمل من أجل إثبات شرعية الحرب المعلنة ضد دولة إسلامية سنية ترعى في ذات الوقت الخليفة العباسي[11].

معركة مرج دابق ونتائجها

وبعد أن أرسل السلطان سليم صدره الأعظم انطلق هو على رأس جيشه وقبل وصوله إلى حلب سيطرت القوات العثمانية على معظم المراكز المهمة في المنطقة كعينتاب وملاطيه ودويكي وبسني وقلعة الروم. وفي أوائل آب 1516م سار سليم نحو حلب.

وكان السلطان قانصو الغوري قد خرج من القاهرة - كما ذكرنا - ورافقه أمراؤه وقضاته، ووقع في خطأ كبير عندما لم يتمكن من إثبات مَنْ مِنْ أمرائه أكثر إخلاصاً له، كما أن الانقسام الواقع في صفوف جنده من حيث الامتيازات كان يزداد. وكان والي الشام سيباي تحت الشبهات لأن اسمه يبدأ بحرف السين وذلك لأن المؤرخ ابن زينل الذي دون تاريخ وقائع هذه الحملة، وله باع طويل في العلوم الخفية، ذكر له أن عدواً مطلع اسمه حرف السين سيوقعه في خطر كبير ودون أن يأخذ في الحسبان أن السلطان سليم هو الآخر يبدأ اسمه بحرف السين!

وعند وصول السلطان المملوكي إلى الشام أخبره سيباي بالعلاقات السرية بين والي حلب خاير بك والسلطان سليم، إلا أن قانصو لم يصغ إليه[12].

وفي 25 رجب 922 هـ/ 24 آب 1516م تقابل الجيش العثماني والمملوكي على بعد أربعة فراسخ من حلب في موضع حمل اسم «مرج دابق» ووقعت معركة شديدة استمرت 8 - 9 ساعات. وكان الجيش العثماني يتفوق على الجيش المملوكي في المعدات الحربية وبخاصة امتلاكه المدافع، فتمكن من تحقيق نصر حاسم على المماليك ولقي السلطان قانصو الغوري حتفه في المعركة، كما قتل معظم أمرائه وتفرق الجيش المملوكي ولاذ أمراؤه وأفراده بالفرار وغنم العثمانيون غنائم كثيرة. والحقيقة أن هذه المعركة التي غيرت مجرى تاريخ المنطقة برمتها حققت ثلاث نتائج مهمة:

1 - رفع المعنويات العسكرية والنفسية للعثمانيين لمواصلة حملتهم للقضاء

على الدولة المملوكية.

2 ـ تأمين السيطرة على بلاد الشام وفتح طريق مصر والحجاز في الوقت نفسه أمام العثمانيين.

3 ـ شكلت عاملاً لاستكمال وحدة الأناضول[13].

إلا أن هذه المعركة لم تحقق سقوط الدولة المملوكية بشكل مباشر ولم تؤد إلى فوضى سياسية في داخل صفوف المماليك، بل كان النظام المملوكي مهيأ لتقبل مثل هذه الحالات الاستثنائية، فلم يمر وقت طويل من وصول خبر مقتل قانصو الغوري إلى مصر إلا وقام المماليك باختيار طومان باي وتنصيبه سلطاناً جديداً عليهم.

مسألة لجوء خاير بك إلى العثمانيين

ومن المسائل التي ينبغي التوقف عندها هنا مسألة لجوء أمير أمراء (حاكم) حلب المملوكي خاير بك إلى العثمانيين فهناك من يدعي أن لجوءه إلى العثمانيين ودخوله في خدمة السلطان العثماني ساهما في انتهاء الحرب لصالح العثمانيين[14].

وذكر بعض الباحثين أن السلطان سليم كان يسعى إلى استمالة الأمراء وذلك من خلال الرسائل التي أرسلها إلى قانصو الغوري وقد سهلت هذه الرسائل إقامة هؤلاء الأمراء علاقات مع العثمانيين. ومن هؤلاء الأمراء خاير بك الذي كان نائب سلطنة حلب وانضم سراً إلى العثمانيين قبل معركة مرج دابق، وقد قام بتقديم معلومات مهمة عن الأحوال السياسية والعسكرية والإدارية والمالية للدولة المملوكية إلى العثمانيين[15].

إلا أن المؤرخ العثماني خوجه سعد الدين الذي أرخ المعركة ذكر خلال تتبعه لمسار حملة سليم الأول: أن خاير بك كان يأخذ موقعه في صفوف الجيش المملوكي في المعركة وبعد تعرض المماليك إلى الهزيمة حاول المستحيل للدخول إلى قلعة حلب وغلقها على نفسه، إلا أن يونس

باشا قام بملاحقته، وأدرك خاير بك أنه لا يتمكن من مقاومة السلطان فانسحب نحو جهة حماة وحمص وانضم إلى الفارين إلى تلك الجهة ثم توجه نحو دمشق. وفي هذه الأثناء دب الخلاف بينه وبين الأمراء المماليك فأرسل إلى يونس باشا يرجوه التوسط عند السلطان للدخول في خدمته. وتعهد يونس باشا له بذلك وأقسم اليمين، فوثق به خاير بك وتخلى عن المعارضين وتسنت له مقابلة السلطان وانضم مع جميع رجاله إلى الجيش العثماني ونال بذلك حظوة عند السلطان وعهد إليه سنجق كوستنديل بإيالة الروملي(16).

خضوع بلاد الشام إلى الحكم العثماني

وفي 29 رجب 922 هـ/ 28 آب 1516م سار السلطان سليم إلى حلب حيث خرج الأهالي لاستقباله وتجمعوا في الميدان الأزرق للاحتفاء به وقام محافظو قلعة المدينة بتسليم مفاتيحها إليه. وفي الجامع الكبير في المدينة أدى سليم الأول صلاة الجمعة، وذكره خطيب الجامع بلقب «خادم الحرمين الشريفين»(17). واستولى السلطان سليم على خزائن السلطان قانصو الغوري وكانت تضم مبالغ كبيرة من الأموال وكميات كبيرة من الذهب والفضة والمواد الثمينة الأخرى التي لا تعد ولا تحصى(18). وخرج الخليفة المتوكل وقضاة القضاة الثلاثة واستقبلهم سليم فأجلس الخليفة إلى جانبه ولكنه اتخذ فيما بعد تدابير احترازية للحيلولة دون فراره(19).

وقام السلطان سليم الأول بتنظيم إدارة مدينة حلب التي كانت تتميز بموقعها ودورها التجاري، فعين أحد قادته وهو قره جه أحمد باشا والياً عليها وبهذا تكون حلب أول ولاية عربية عثمانية، كما عين السلطان كمال جلبي قاضياً فيها(20).

وبعد أن أقام السلطان سليم في حلب عدة أيام، انطلق نحو دمشق عبر طريق تدمر، وعندما وصل إلى حماة قام محافظها بتسليم مفاتيح القلعة إلى

رجاله، وعهد سليم إدارتها إلى كوزلجه قاسم باشا، ثم تقدم الجيش العثماني نحو حمص ودخلها دون مقاومة، واتخذ من المدينة مركز سنجق عهد إدارته إلى (اهتمان أوغلي) كما وضع سليم قوات كافية في كل من حماة وحمص لحمايتها(21).

وفي أواخر شعبان (27 أيلول 1516م) وصل السلطان إلى غوطة دمشق وأقام مضاربه في الموقع المسمى مصطبة السلطان. وكان المماليك قبل انسحابهم من دمشق عينوا الأمير العربي ناصر الدين محافظاً على المدينة، إلا أن خاير بك أقنعه بالاستسلام للعثمانيين فاستسلم. وبعد أن أقام السلطان 12 يوما في المصطبة دخل دمشق ونزل القصر الأبلق، وقام الأهالي بعرض استقبال رائع للسلطان، وأدى السلطان صلاة الجمعة في الجامع الأموي (6 رمضان/ 3 تشرين الأول) حيث قرئت الخطبة باسمه. وقصده قادة قلاع سورية وشيوخ العرب وأمراء الدروز لتقديم الطاعة والولاء له(22).

ومكث السلطان الفترة من بداية رمضان إلى 20 ذي القعدة (28 أيلول - 16 كانون الأول 1516م) في مدينة دمشق. وفي هذه الأثناء أعلنت طرابلس خضوعها للدولة العثمانية. ويبدو أن الحاميات المملوكية المترابطة في المدن الشامية انسحبت منها بعد هزيمة مرج دابق. فاستسلمت المدن المهمة في فلسطين كصفد وطبرية ونابلس والقدس وخليل الرحمن(23).

كما أرسل السلطان سليم الأمير محمد بك بن عيسى بك إلى أطراف غزة على رأس ألفي فارس لتسخيرها وإبلاغ السلطان عن تحركات المماليك وقلّده المنطقة(24).

غير أن المماليك أرادوا أن يجربوا حظهم للمرة الأخيرة في بلاد الشام إذ قام والي دمشق المملوكي جانبردي الغزالي بتحشيد جمع من الجنود الجركس والبدو محاولاً مقاومة العثمانيين وكان يسعى إلى منعهم من التقدم نحو مصر أو إلى استعادة مدينة دمشق حال انسحاب العثمانيين من بلاد الشام(25).

وكان السلطان سليم قد أرسل الوزير الأعظم سنان باشا إلى أطراف غزة مع خمسة آلاف من فرسانه لتعزيز القوات التي سبق أن أرسلها إلى هناك. وعند وصول سنان باشا إلى الرملة كان جانبردي قد وصل إلى العريش على مقربة من غزة وهنا سعى إلى طلب الدعم من البدو والتهيأ للمواجهة ثم انسحب إلى Zaka (زعقة، زقعه؟) وبعدها إلى Fariga (فارغة؟) غير أن سنان باشا لم يتأخر عن ملاحقته. وفي 27 ذي القعدة (22 كانون الأول) من نفس السنة وقعت معركة ضارية بين الطرفين تقهقرت فيها قوات جانبردي، أعقبتها معركة ضارية أخرى حسمت الموقف لصالح العثمانيين وتعرض الجيش المملوكي إلى هزيمة منكرة فقد معظم مقاتليه ومعداته[26]. وعقب ذلك دخل الجيش العثماني إلى غزة منتصراً[27].

وكان السلطان سليم بعد أن أكمل إجراءاته في دمشق أعد العدة لعبور الصحراء التي تفصل بلاد الشام عن مصر وذلك في الأيام الأولى من الربيع. وأمر بشراء عدة آلاف من الجمال لنقل الماء لجنده[28]. فغادر دمشق في 21 ذي القعدة (20 كانون الأول) متوجهاً نحو الرملة وغزة، وعند وصوله إلى قرية جلجلية قرب الرملة تبلغ بانتصار جيشه بقيادة سنان باشا وأمر بمعاقبة المشاركين في تمرد غزة والرملة[29]. وفي الطريق انفصل عن جيشه متوجهاً إلى القدس بعد أن أرسل الجيش من الرملة إلى غزة وبعد أن أكمل زيارة بيت المقدس، حيث أدى الصلاة في المسجد الأقصى (5 ذي الحجة 922 هـ/ 30 كانون الأول 1516م) والخليل خرج إلى طريق غزة والتحق بالجيش السلطاني[30].

ويبدو أن المعركة التي خاضها الصدر الأعظم سنان باشا مع المماليك في غزة كانت آخر معركة يخوضها العثمانيون في بلاد الشام، التي أصبحت بالكامل تحت السيطرة العثمانية. ولم يكن بوسع المماليك إرسال جيش إلى بلاد الشام لاستعادتها بعد أن دمر معظم قواتهم فيها، ففقدت الدولة المملوكية إلى الأبد ممتلكاتها خارج مصر، وربما كان المماليك يفكرون في

استعادة هذه الممتلكات لو لم يواصل سليم حملته ويداهمهم في عقر دارهم ـ كما سنرى ـ . فكان عليهم إزاء ذلك المحافظة على ما تبقى لديهم من ممتلكات بما تبقى لديهم من قوات بعد أن أيقنوا أن السلطان سليم لا يكتفي ببلاد الشام فقط بل وضع نصب عينيه القضاء على دولتهم.

إجراءات السلطان سليم في بلاد الشام:

لم تكن غاية العثمانيين من شن حملاتهم إلى بلاد الشام تدمير قوات المماليك أو كسر شوكتهم فحسب، بل كانوا يستهدفون في نفس الوقت السيطرة النهائية على البلاد العربية والقضاء على كل ما يحول دون تحقيق ذلك. ويبدو أنهم لم يلاقوا أية مقاومة في بلاد الشام بعد انتصارهم على المماليك إلا في الرملة وغزة ولكن بعد استعادة هذين الموقعين لم يبق أمام سليم إلا تنظيم البلاد وفق المفهوم العثماني للإدارة.

وتفصح المصادر التاريخية العثمانية أن السلطان سليم الأول بعد دخوله إلى دمشق وإقامته فيها طوال فصل الشتاء قصده أعيان العرب وشيوخهم وأمراؤهم لتقديم الولاء والطاعة له، «إذ جاءوا من طرابلس أي من ساحل البحر وديار بعلبك والقدس وبلاد حوران حاملين مواداً تموينية وتسابقوا في عرض خدماتهم للسلطان»[31]، وكرّمهم السلطان غاية الإكرام[32]. وكما هي الحالة في الأقاليم الأخرى من الدولة العثمانية فإن السلطان سليم ترك الأمراء المحليين في أماكنهم، وكان هذا الإجراء ـ كما سنذكر ـ عادة جارية عند العثمانيين واصلوا اتخاذه طالما أنه يخدم مصلحتهم ويضمن ولاء أهالي المنطقة لهم. إذ نعرف أن السلطان منح أحمد بن بكر شيخ قبيلة وائل العلم والطبل كدليل على الإمارة[33]. وكما سنذكر فإن الأمير فخر الدين المعني الذي كان يقاتل إلى جانب قوات المماليك لجأ إلى العثمانيين عارضاً ولاءه للسلطان، وتقديراً لهذا الموقف قام السلطان بمنحه إمارة سنجق (سنجق بكليكي) وبهذا تمكن من كسب الدروز إلى جانبه[34].

ويبدو أن السلطان سليم لم يتمكن خلال حملته إلى بلاد الشام من استقبال جميع شيوخ القبائل العربية وتلقي ولاءهم، ولكن بعد عودته من مصر تحقق له هذا الأمر، إذ تلقى ولاء العشائر البدوية العربية في بلاد الشام كبني إبراهيم وبني سوالم وبني عطا وبني عطية وبني سعد. وهذه العشائر، لسبب ما، لم تتمكن من إعلان طاعتها وولائها للسلطنة العثمانية وانتظرت عودة السلطان سليم من حملته إلى مصر[35].

ومما يجدر ذكره أن إدريس البدليسي الذي يعود له الفضل في انضواء الكثير من العشائر المحلية في جنوب شرق الأناضول وشمال العراق إلى الدولة العثمانية ـ كما ذكرنا ـ كان يرافق السلطان سليم في حملته إلى بلاد الشام ومصر. وكعادته قام باستمالة العشائر في بلاد الشام وإقناعها بالخضوع للدولة العثمانية وبعد جهوده في هذا المجال التحقت العشائر العربية في جنوب بلاد الشام بإرادتها بالدولة العثمانية. وفي هذا الصدد قدم عدد من شيوخ العشائر العربية في بلاد الشام رسالة إلى السلطان سليم الأول يعلنون فيها طاعتهم وولاءهم للدولة العثمانية. وتحتفظ مكتبة طوب قابي سرايي باستانبول برسالة مقدمة من قبل شيوخ بعض العشائر العربية وبضمنهم ابن حرفوش وابن سعد وعشائر بني إبراهيم وبني صايم وبني عطا وشيوخ صفد والغزة وأعيان حلب يعلنون فيها طاعتهم للسلطان سليم الأول ومما جاء في رسالتهم: «نرغب بالطاعة إليكم لأمن أرواحنا وأموالنا وعوائلنا وديننا، ونرى حكمكم ضرورياً لتطبيق الإسلام وإقامة العدل»[36].

وبالمقابل نجد أن الدولة العثمانية تقديراً لموقف هؤلاء الشيوخ أعطتهم دوراً في نظامها الإداري في بلاد الشام وعلى وجه الخصوص في المناطق التي تقع تحت نفوذهم.

كما لم تنس الدولة العثمانية حقوق الطائفة المسيحية في بلاد الشام وسعت إلى عدم تغيير وضعهم السابق. فالامتيازات التي منحت لهم في عهد المماليك استمرت فأصدر السلطان سليم الأول سنة 923 هـ منشوراً ترك لهم

بموجبه التصرف بكنائس الروم والأماكن المخصصة للعبادة ومزارع الزيتون وما شابهها في القدس مثلما كان يتم التصرف بها في السابق من قبل البطريركيات وإعفائها من الضرائب[37]. كما منح السلطان سليم طائفة الأرمن في القدس حق التصرف بمعابدهم مثلما كانوا يتصرفون بها ورعاية حقوقهم وأصدر منشوراً في سنة 923 هـ يقر لهم هذه الحقوق[38].

وكان على السلطان سليم بعد أن خضعت بلاد الشام له، أن يقوم بتنظيم الإدارة فيها، فبعد دخوله إلى حلب إثر انتصاره على المماليك في معركة مرج دابق اتخذ من هذه المدينة مركز ولاية قلدها لأحد قادته العسكريين وهو قره جه أحمد باشا كما ذكرنا. وبعد سيطرته على دمشق لم يتوجه حالاً إلى مصر، بل تأخر فيها ريثما يقوم ببعض الإجراءات فيها فإلى جانب قيامه بإعادة تنظيم جيشه سعى إلى كسب البدو بأن أغدق عليهم العطايا لإرضائهم، كما قام بتعيين الأمراء على المدن المهمة في بلاد الشام[39]. إذ عهد ببلاد طرابلس إلى مصطفى بك بن إسكندر باشا وسنجق القدس إلى ابن أورنوس وحكومة صفد إلى ابن منصور[40]. كما عين أمراء وحكاماً على البلاد الشامية الأخرى، وعندما أرسل محمد بك بن عيسى بك إلى غزة على رأس قوة من الفرسان قلده غزة[41]. وفضلاً عن هذا فلم ينس السلطان سليم الزعماء المحليين فأقرَّهم في زعاماتهم.

ويبدو أن السلطان سليم لم يقم بإجراءات إدارية أساسية في بلاد الشام في هذا الوقت بالذات أي قبيل سيره إلى مصر، بل اكتفى بتعيين قادة عسكريين في المراكز المهمة، كما قام وبلا شك بوضع قوات كافية ـ كحاميات عسكرية ـ تحت إمرة هؤلاء القادة تحسباً لأي طارئ قد يحدث بعد مغادرته بلاد الشام إلى مصر، وذلك لكي يحمي ظهره وهو يخوض حربه ضد المماليك وأرجأ هذه الإجراءات إلى حين عودته من مصر. وبعد عودته من مصر وضع نصب عينيه تنظيم بلاد الشام من الناحية الإدارية. وذكر أنه عهد إلى جانبردي الغزالي الوالي المملوكي الذي غيّر ولاءه والتجأ إليه بولاية

القدس بعد أن حوّلها إلى إيالة كبيرة ضمت سناجق غزة وصفد ونابلس (9 رمضان سنة 923 هـ/ 25 أيلول 1517م)[42].

غير أن هذا الإجراء لم يستمر طويلاً، وربما أن السلطان اكتشف أن وضع القدس غير ملائم ليكون مركزاً لولاية كبيرة، بل حوّل بلاد الشام - بعد أن استثنى منطقة حلب منها - إلى إيالة كبيرة حملت اسم (ولاية العرب) قلدها لجانبردي الغزالي مدى العمر[43]. وهذه الإيالة التي سميت فيما بعد بإيالة الشام كانت إيالة واسعة، ضمت أجزاءً من الأناضول وكذلك حلب في بداية الأمر وأصبحت دمشق مركزا لها.

ومن الإجراءات التي اتخذها السلطان سليم الأول في بلاد الشام بعد عودته من مصر قيامه بالاهتمام بتنظيم الضرائب فيها، ولهذا أمر بتحرير المدن المهمة المفتوحة. وعملية التحرير - كما سنتوقف عندها فيما بعد - تعني عمل جرد للسكان وممتلكاتهم ووضع قواعد معينة يتم بموجبها فرض الضرائب على الأهالي وممتلكاتهم الخاضعة للضريبة وتوزيعها.

وعهد السلطان سليم بعملية تحرير سناجق حمص وحماة وطرابلس إلى أبي الفضل وهو ابن ملا إدريس البدليسي العالم المشهور وقاضي مدينة ترحالة ثم طرابلس الشام. وعهد بتحرير مدينة دمشق إلى نوح جلبي بن فناري زاده وتحرير حلب إلى عبد الكريم جلبي بن عبد الله باشان. وكان هؤلاء الثلاثة مشهورين بتميزهم وكفاءتهم في الأمور الإدارية وقاموا بتثبيت الضرائب وكيفية فرضها، كما كلفوا بتنظيم إدارة الأقضية الواقعة ضمن دائرة مهامهم[44].

ومن الأعمال التي قام بها السلطان سليم بعد عودته من مصر إلى بلاد الشام بناؤه جامعاً بجوار ضريح الشيخ الأكبر محيي الدين ابن العربي، وقد حضر شخصياً حفل افتتاحه (4 محرم 923 هـ/ 16 كانون الثاني 1517م). وعين شيوخاً في الجامع للوعظ وتلاوة القرآن الكريم كما أقام (عمارت) لتوزيع الطعام يومياً للمحتاجين[45].

وبعد أن أكمل السلطان سليم إجراءاته في بلاد الشام انطلق من دمشق متوجهاً نحو حلب حيث وصلها في 22 صفر سنة 924 هـ/ 5 آذار 1518م وبقي فيها شهرين ثم غادرها إلى إستانبول[46].

ومما تجدر الإشارة إليه أن حملة سليم الأول إلى الدولة المملوكية تمخّضت عنها السيطرة الكاملة على بلاد الشام ومصر والحجاز ولهذا فإن هذه المناطق تعد أولى المناطق العربية التي خضعت للدولة العثمانية واستقر الحكم العثماني فيها، ولهذا لم يكن العثمانيون بحاجة إلى حملة سلطانية أخرى كما حدث في العراق.

هوامش المبحث الثاني:

(1) Ismail Hami Danismend, II : 26.

(2) انظر: مقدمة ناشري:
998 Numarali Muhasebe- i Vilayet-i Diyar- Bekir ve Arap ve Zulkadriyye, II :1.

(3) أحمد أوغور، العلاقات العربية العثمانية وفتح السلطان سليم مصر، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، عدد 5 ـ 6، فيفري 1992م، ص ص478 ـ 479.

(4) اينالجيك: عثمانلي، 1: 91 ـ 92.

(5) Inalcik, Osmanli, 1: 22

(6) Uzuncarsili, O.T., II : 281.

(7) نتائج الوقوعات، ج1 ـ 2، ص 83.

(8) نتائج الوقوعات، ج1 ـ 2، ص 84.

(9) نتائج الوقوعات، ج1 ـ 2، ص Uxuncarsili, II : 28885 .

(10) Feridun Emecen, Hicaz'da Osmanli Hakimiyeti, Tarih Enstitusu Dergisi, Vol. 14, 1994, p. 87.

(11) Uzuncarsili, II : 283.

(12) هاممه ر: 4: 192.

(13) Ismail Hami Danismend, II : 28-29.

(14) ذكر الباحث التركي خليل اينالجيك أن هزيمة الجيش المملوكي في المعركة تعود إلى أسباب منها خيانة والي حلب المملوكي خاير بك الذي انحاز إلى العثمانيين. انظر:
Halil Inalcik, Osmanli Tarihine Toplu Bir Bakis, Osmanli, I : 92.

(15) انظر: Seyyid Muhammed Es-Seyyid, Misir Eyaletinde Osmanli Nizaminin Kurulusu, Osmanli, I : 290، عن فريدون بك 1: 369 ـ 375.

(16) انظر: تاج التواريخ، 4: 288 ـ 289.

(17) هاممه ر 4: 195 ـ 196. تروي إحدى الروايات أن هذه الخطبة ومشهد اللقب لم يحدثا في حلب، بل في القاهرة بعد فتح مصر، انظر: Ismail Hami Danismend, II : 29

(18) تاج التواريخ، 4: 290 ـ 291.

(19) Inalcik, Osmanli, 1: 92.

(20) تاج التواريخ، 4: 291. هاممه ر 4: 195.

(21) تاج التواريخ، 4: 292 ـ 294. صولاق زاده تاريخي، استانبول، 1297، 390 ـ 391. هامه ر 4: 196 ـ 200.

(22) تاج التواريخ، 4: 295، هامه ر 4: Ismail Hami Danismend II: 30201 ;

(23) هامه ر 4: 212.

(24) تاج التواريخ، ج4، ص 296. صولاق زاده، تاريخي، ص 391

(25) نتائج الوقوعات، ج1 ـ 2، ص 85.

(26) تاج التواريخ، 4: 209 ـ 303.
(27) هاممه ر 4: 212.
(28) هاممه ر 4: 210.
(29) هاممه ر 4: 212. عن جهانتما وسعد الدين وسليمنامه ء جلال زاده باب 19.
(30) تاج التواريخ، 4: 304 ـ 31306 : Ismail Hami Danismend II .
(31) تاج التواريخ، 4: 295.
(32) صولاق زاده تاريخي، 391.
(33) هاممه ر 4: 212 عن سهيل ورق 21 وسليمنامه ء كشفي ورق 52.
(34) هاممه ر 4: 212.
(35) هاممه ر 4: 240.
(36) أصل الرسالة محفوظ في:
Topkapi Sarayi Arisivi, No. 11634 / 26, Ahmet Akgunduz, O.K, III : 213.
(37) منشور السلطان سليم هذا محفوظ في متحف طوب قابي سرايي ضمن أوراق الخزينة السلطانية تحت رقم E. 5585 وقد وردت فيه أسماء أماكن العبادة التي تم إعفاؤها من الضرائب انظر:
Topkapi Sarayi Muzesi Osmanli Sarayi Arsivi Katalogu, Fermanlar, Hazirlayan : I.H. Uzuncarsili ve Arkadaslari, TTK. Ankara, 1985, p. 7.
(38) المنشور محفوظ في متحف طوب قابي سرايي ضمن أوراق الخزينة السلطانية تحت رقم E.4312 انظر عنه ن.م. س، ص 7.
(39) Uzuncarsili, II : 287.
(40) تاج التواريخ، 4: 296، صولاق زاده تاريخي، ص 391. (وقد ورد فيه اسم ابن مظفر بدلاً من ابن منصور)، هاممه ر 4: 201. (ورد فيه اسم ابن منصور بشكل ابن مستنصر).
(41) تاج التواريخ، 4: 296، صولاق زاده تاريخي، 391.
(42) Ismail Hami Danismend, II : 45.
(43) تاج التواريخ، 4: 344، صولاق زاده، 413.
Ismail Hami Danismend, II : 47.
(44) هاممه ر 4: 240 ـ 46241 : Ismail Hami Danismend : II: 45 .
(45) هاممه ر 4: 242.
(46) هاممه ر 4: 242.

المبحث الثالث

السيطرة العثمانية على مصر
دراسة تاريخية في ضوء المصادر العثمانية

معركة الريدانية

بعد أن أنهى السلطان سليم الأول فتح بلاد الشام، وبعد الانتصار الذي حققه سنان باشا على جانبردي الغزالي في منطقة خان يونس، لم يبق أمام الجيش العثماني ما يمنعه من التقدم إلى مصر.

وكان المماليك انتخبوا نائب قانصو الغوري وهو الأمير طومان باي سلطاناً عليهم. وقبل أن يتوجه السلطان سليم إلى مصر أرسل رسولاً إلى طومان باي وطلب منه الخضوع له وذكر اسمه في الخطبة، وعرض عليه أن تكون مصر له بدءاً من غزة ويكون والياً فيها من قبل العثمانيين، على أن يرسل إليه خراج مصر كل سنة. كما أرسل سليم رسائل إلى أمراء مصر ساعياً إلى استمالتهم.

وحذر سليم طومان باي من مغبّة الوقوع فيما وقع فيه سلفه قانصو الغوري، إلا أن طومان باي رفض هذا الطلب وبتأثير من أتباعه الجراكسة

قتل رسول السلطان. وكان طومان باي وأمراء مصر يعتقدون أن احتلال بلاد الشام وقلقيلية من قبل العثمانيين لن يدوم طويلاً، وأن سليم لن يستطيع الوصول إلى مصر، وأنه سيرجع بقواته من بلاد الشام مثل المغول وستتم استعادة بلاد الشام بعد مغادرة السلطان إلى الأناضول[1].

وأرسل طومان باي خمسة آلاف من الجراكسة إلى أطراف غزة بقيادة جانبردي الغزالي الذي عينه في نيابة دمشق وأمره أن يعيد النظام الجركسي إلى بلاد الشام وذلك عند مغادرة السلطان سليم الأول المنطقة[2]. إلا أن هذه القوة انهزمت أمام الجيش العثماني بقيادة سنان باشا ـ كما مرّ ـ واضطرت إلى الانسحاب إلى الصحراء.

ويرى الباحث التركي خليل إينالجيك أن العثمانيين كانوا يترددون في السيطرة على مصر ولهذا أرسل سليم رسولاً إلى طومان باي يعرض عليه ما ذكرناه[3]. إلا أن الباحث التركي إسماعيل حقي أوزون جارشيلي يذكر أن السلطان سليم كان يرى أن الإنجازات العسكرية التي حققها في بلاد الشام ستتلاشى دون السيطرة على مصر فقرر فتحها[4].

تقدم السلطان سليم بعد غزة في الطريق المؤدي إلى مصر واجتاز الصحراء مع جيشه ووصل إلى العريش في 17 ذي الحجة/ 11 كانون الثاني وكان المماليك يعوّلون كثيراً على تضاريس المنطقة ويعتقدون اعتقاداً راسخاً أن العثمانيين لن يتمكنوا من عبور صحراء سيناء. والمعروف أن هذه الصحراء لم يتم عبورها من قبل أي من الفاتحين، فالسلاجقة والمغول والتيموريون وصلوا لغاية بلاد الشام ولم يفكروا في اجتيازها. ولهذا كان المماليك يعتقدون أن السلطان سليم سيتخلى عن العبور وسيعود من بلاد الشام إلى استانبول وحينها سيقومون (المماليك) باستعادة الأراضي التي فقدوها[5].

وفي 22 ذي الحجة وصل سليم بجيشه إلى الصالحية بعد أن عبر أصعب أماكن العبور في الصحراء وذلك في غضون خمسة أيام فقط[6] مع

جميع معداته ومدافعه الثقيلة التي كانت تعد بالمئات، ويعد المؤرخون العثمانيون عملية العبور هذه من «الإنجازات الباهرة التي تشرِّف التاريخ العثماني»[7].

وفي هذه الأثناء هطلت أمطار غزيرة خفّفت حرارة الرمال المحرقة، وتصلبت الأراضي مما سهل مرور الجنود وأثقالهم، إلا أن الجيش العثماني تعرض إلى غارات البدو على قطعانه. وكان السلطان المملوكي يحث البدو على القيام بهذا العمل، بل كان يدفع مقابل رؤوس الأتراك وزنها ذهباً. واشتدت غارات البدو إلى درجة خاف الوزير الأعظم من حدوث معركة كبيرة ولهذا جلب فرس السلطان المخصص للحرب وكاد هذا الأمر أن يكلف الوزير حياته[8].

وفي 27 ذي الحجة/ 21 كانون الثاني 1517م وصل الجيش العثماني إلى بركة الحج الواقعة على بعد عدة ساعات من القاهرة. وكان السلطان المملوكي طومان باي اتخذ موقعه في قرية الريدانية الواقعة على الطريق بين بركة الحج والقاهرة، وكان عدد جيشه ثلاثين ألفاً. وكان قد استقدم 200 مدفع مع مدفعيين من الفرنجة ووضعها في موضع العادلية وذلك بتوصية من جانبردي الغزالي. وكان يستهدف من وراء ذلك مباغتة الجيش العثماني عند مروره والانقضاض عليه، ولكن ذكر أن والي حلب المملوكي خاير بك الذي دخل في خدمة العثمانيين ـ كما ذكرنا ـ تمكن من تأمين خيانة صديقه القديم جانبردي الذي كان على خلاف مع السلطان المملوكي طومان باي. كما ذكر أن العثمانيين اكتشفوا موضع الجيش المصري بفضل استخباراتهم القوية. وإثر هذا قام السلطان بعملية تمويهية بأن أظهر نفسه بأنه يسير نحو العادلية، ولكنه التف وبسرعة حول جبل المقطم الواقع جنوب القاهرة ورمى بنفسه وبكل ثقله على الجيش المملوكي في موقعة الريدانية[9]. ويقال إن جانبردي الغزالي هو الذي أشار إلى السلطان القيام بهذا العمل وذلك بواسطة شريكه في الخيانة خاير بك، كما قيل إن طومان باي علم خيانة الغزالي

ولكن بعد فوات الأوان، وتردد في معاقبته خوفاً من أن يدب الخلل والاضطراب في صفوف جنده، ولا سيما أنه اضطر إلى مواجهة سليم في اليوم الثاني لالتفافه (أي سليم) حول جبل المقطم (29 ذي الحجة سنة 922 هـ/ 22 كانون الثاني 1517م)[10].

ووقعت معركة ضارية بين العثمانيين والمماليك استمرت من 7 ـ 8 ساعات انتهت بهزيمة المماليك وانتصار العثمانيين[11]. وكان العامل الأكبر في تحقيق هذا الانتصار بقاء مدافع المماليك التي نصبوها في العادلية خارج نطاق الخدمة، وبالمقابل فإن المدافع العثمانية قامت بنشاطها دون منافس مثلما قامت به في جالديران ومرج دابق. وعلى الرغم من هذا فإن الجيش المملوكي لم يكن محروماً كلياً من القوة المدفعية بل استخدموها ولكن تأثيرها كان محدوداً وغير قوي. وفقد العثمانيون في المعركة خيرة رجالهم منهم الوزير الأعظم سنان باشا وعدد من قادة وأمراء الجيش. وقد حققت هذه المعركة للعثمانيين تدمير الجيش المملوكي وفتح مصر والتحاقها بالدولة العثمانية ومن ثم فتح شمال أفريقية وانضواء الحجاز تحت الحكم العثماني وتأمين السيطرة العثمانية على أجزاء واسعة من الجزيرة العربية[12].

والحقيقة أن معركة الريدانية كسابقتيها جالديران ومرج دابق من المعارك الحاسمة في التاريخ غيرت وجه تاريخ مصر، وأصبحت بداية النهاية للدولة المملوكية لتبدأ حقبة جديدة من تاريخها لتنتقل من دولة مستقلة لها ملحقاتها خارج أراضيها إلى ولاية تابعة إلى دولة أخرى.

دخول العثمانيين إلى القاهرة

وعلى الرغم من هذا الانتصار، فقد تمكن طومان باي من النفاذ بجلده من ساحة المعركة تاركاً وراءه كل معداته غنائم للجيش العثماني. وتقدمت القوات العثمانية وسيطرت على القاهرة حاضرة المماليك إلا أن السلطان سليم تحاشى دخول القاهرة لعدم إكمال السيطرة عليها ووجود جيوب

المماليك فيها. وبعد ثلاثة أيام من انتصار العثمانيين وصل السلطان سليم إلى القاهرة إلا أنه لم يستمر طويلاً فيها لأن طومان باي ما زال طليقاً وأن قواته لم تدمر بالكامل، ومن المحتمل أن يقوم بهجوم مباغت على القوات العثمانية. وبالفعل وقع ما كان يتوقعه الجيش العثماني(13). فقد تمكن طومان باي في ليلة 4 / 5 محرم (27/ 28 كانون الثاني) من استعادة القاهرة في غارة مباغتة.

وجرت معركة طاحنة في أزقة المدينة بين الجنود العثمانيين والمماليك، وكان الأهالي بمن فيهم النساء يقدمون المساعدة لطومان باي، واشترك السلطان سليم بنفسه في المعركة التي استمرت ثلاثة أيام وكلفت الطرفين الكثير من القتلى إلى أن تمكن العثمانيون إنهاءها لصالحهم. واضطر طومان باي إلى ترك القتال والانسحاب من المدينة بعد أن رأى علم تمكنه من الاستمرار بمقاومة الجيش العثماني. ويقال إنه فرّ من المدينة في لباس امرأة، أما أمراؤه بمن فيهم جانبردي الغزالي فقد استسلموا للقوات العثمانية وتم العفو عنهم، واستسلمت المدينة مرة ثانية للعثمانيين (7 محرم / 30 كانون الثاني) بعد أن طلب الأهالي الأمان. وأعلن السلطان عفواً عاماً عن الأهالي الذين استسلموا من جراء أنفسهم، كما أمر بمعاقبة الذين رفضوا الاستسلام(14). وبعد استرداد القاهرة عاد سليم إلى معسكره في بولاق.

ومما تجدر الإشارة إليه أن جانبردي الغزالي بعد استسلامه للقوات العثمانية عرض الدخول في خدمة السلطان، فاستقبله السلطان ويقال إنه احتفى به وقلده سنجق صوفيا(15).

وفي 23 محرم 923 هـ/ 15 شباط 1517م دخل السلطان سليم إلى القاهرة بعد أن تحقق الفتح النهائي للعثمانيين، وأدى الصلاة فيها وذكره خطيب الجامع بلقب «خادم الحرمين الشريفين»(16).

طومان باي ومحاولاته طرد العثمانيين

وكان طومان باي بعد خروجه من القاهرة قصد الجيزة على الساحل

الشرقي للنيل وتمكن من إقناع عرب حواره بمساعدته وتعهد لهم بأنه سيعفيهم من الضرائب لثلاث سنوات، فانضوت بضعة آلاف منهم تحت لوائه، كما التحق به الناجون من هزيمة الريدانية. وكان طومان باي يخطط للهجوم على العثمانيين في جزيرة الوسطانية، وعلم سليم بخطته هذه عن طريق بعض قادة طومان باي، فأرسل أسطولاً خفيفاً على النيل إلى الجيزة مع قوة تضاهي قوة المماليك ضمت بين 40 ـ 50 مدفعاً وبضعة آلاف من المقاتلين. وعندما وقعت المعركة بين الطرفين انسحب العرب من ميدان المعركة قبل تعرضهم إلى نيران المدافع التي لم يشاهدوها من قبل. ولم يبق في أرض المعركة غير المقاتلين العثمانيين والمماليك فأصبحوا وجهاً لوجه ولم يتمكن العثمانيون من مواجهة المقاومة الشديدة للمماليك فاضطروا إلى الانسحاب إلى زوارقهم والعودة إلى القاهرة بعد أن تركوا وراءهم ستة آلاف قتيل، أما خسائر المماليك فكانت أربعة آلاف قتيل.

ويبدو أن سليم أقر في هذا الوقت بالذات أن المماليك ما زالوا يشكلون قوة لا يستهان بها في مصر، ولهذا يحتاج إلى جهود استثنائية ووقتاً لاحتوائهم ولا سيما أن طومان باي ما زال متمكناً من تحشيد المقاتلين ضد الوجود العثماني في مختلف مناطق مصر. ولهذا سعى إلى استمالته فأرسل إليه رسولاً يعرض عليه الصلح بشرط الإقرار بسلطنته بذكر اسمه في الخطبة والسكة. إلا أن «المماليك الذين انفعلوا كثيراً أمام همجية العثمانيين» قتلوا رسول سليم مع أفراد القوة المرافقة له، وأثر هذا قام سليم بالمعاملة بالمثل فأمر بقطع رؤوس ستين أميراً مملوكياً كما قتل أعداداً كبيرة من المماليك المودعين في السجن.

وإزاء هذا استعد السلطان للسير بنفسه إلى طومان باي الذي كان يسعى إلى إيجاد ملاذ آمن له فتوجه إلى الدلتا وعقد لواءه في موضع هناك مستعيناً بدعم الأهالي. وأرسل سليم قوة من المماليك قوامها 500 مقاتل كانوا قد غيروا ولاءهم للسلطان وذلك تحت إمرة جانبردي الغزالي بغية استكشاف

الطريق وتشتيت الأهالي. وأغارت هذه القوة بغتة على معسكر الأهالي وعادت بخمسة آلاف أسير من الأطفال والنساء تم بيعهم في سوق الروملي بالقاهرة. واجتمع الأهالي المصريون من جديد تحت الأهرامات للثأر لهزيمتهم وساروا حتى أسوار القاهرة.

أما السلطان سليم فقد نفد صبره من استمرار القتال، وفضلاً عن هذا كان وزيره الأعظم يحث السلطان على ضرورة العودة إلى استانبول، فسعى للقيام بمحاولة أخيرة للتفاوض مع طومان باي، إلا أنه كان لا يريد إيفاد إحدى الشخصيات العثمانية مبعوثاً له خشية تعرضه إلى ما تعرض له مبعوثوه السابقون، ولهذا لجأ إلى إرسال أحد الأمراء المماليك وهو خوشقدم الذي كان قد دخل في خدمة العثمانيين. إلا أن هذا الأمير دخل في جدال مع الأمير المملوكي الذي كُلّف بالتباحث معه، بشأن تغيير ولائه وتحول إلى عراك بين الطرفين وهكذا فشلت هذه السفارة أيضاً. وإثر هذا قرر سليم السير إلى الجيزة.

وسعى طومان باي إلى الاستنجاد بعشيرة الغزالة العربية، إلا أن رؤساءها ابن حماد وسلامة رفضوا ذلك متذرعين بعدم تمكنهم من مواجهة السلطان سليم. ولهذا اضطر طومان باي إلى الانسحاب إلى موقعة أم دينار حيث هاجمه العثمانيون من جهات مختلفة. ورأى طومان باي أنه ليس بوسعه مواجهة القوات العثمانية بإمكاناته المحدودة، فآثر الانسحاب من أرض المعركة مع عدد من أمرائه، والتجأ إلى البدو، واستقبله شيوخهم بحفاوة بالغة إلا أن حسن مري الذي تعهد بإخفائه سلّمه إلى العثمانيين. وسيق طومان باي إلى السلطان سليم. وعندما علم سليم بالأمر قال: «الحمد لله، الآن تم فتح مصر». ثم أمر بقتله (21 ربيع الأول 923هـ/ 13 نيسان 1517م)[17].

وتنفس السلطان سليم الصعداء بمقتل طومان باي باعتبار أن طومان باي كان وحده القادر على لم شتات المماليك وجمعهم حوله ولم يكن بين

المماليك من يتمكن من أن يحل محله ولهذا كان سليم محقاً في القول: «الآن تم فتح مصر». والحقيقة أن هذا الفتح كلف الدولة العثمانية الكثير والكثير بل أكثر مما كلفها في الأناضول أو العراق أو سوريا، حتى إن سليماً كان يريد التخلص من مأزق الحملة على مصر بأي شكل من الأشكال، ويتمنى لو قبل طومان باي بعرضه ويترك له مصر باعتراف شكلي للدولة العثمانية فيحافظ هو (سليم) على ماء وجهه. إلا أن طومان باي وبتأثير من حاشيته اعتد برأيه ورفض عروض سليم الواحد بعد الآخر، بل فشل في حساباته واعتمد على أمراء / قادة عسكريين كان بعضهم يخونه ويتآمر مع العثمانيين ضده فلقي مصيره المحتوم[18].

ولم يكن سليم يتوقع أن الحرب ستطول في أرض مصر بعد أن وضع في الحسبان أن العمود الفقري للدولة المملوكية سينكسر وتتحطم قواتها في أرض بلاد الشام ولكن ببطء شديد وليس في مصر كما جرت الحال.

ولهذا أصدر أوامره، عندما كان في بلاد الشام، إلى الأسطول العثماني بالتوجه إلى غزة، ولكن الحرب انتهت قبل ما كان يتوقعه. وانضوت بلاد الشام تحت الحكم العثماني. وكان الوزير بيري محمد باشا الذين عين بمحافظة إستانبول قد جهز الأسطول وحمَّله بالأعتدة والذخائر لإرساله إلى غزة تحت إمرة القبطان جعفر آغا. وقبل انطلاق الأسطول تم فتح مصر ولهذا غير جعفر آغا وجهة الأسطول وسار به إلى ميناء الإسكندرية، وعندما علم السلطان بوصول الأسطول إلى الميناء ذهب إلى هناك لتفقده[19].

نتائج السيطرة العثمانية على مصر

مما يجدر ذكره أن سقوط الدولة المملوكية أكسب الدولة العثمانية بلاداً مهمة ومعمورة كبلاد الشام والجزيرة والحجاز في آسيا ومصر في أفريقية وامتدت حدود الدولة في الجنوب من النوبة إلى سواكن بالسودان.

وكانت جمهورية البندقية وبسبب جزيرة قبرص تدفع للمماليك ثمانية

آلاف أوقية ذهب، وبعد سيطرة العثمانيين على مصر وافقت البندقية على دفع هذه الضريبة إلى العثمانيين. ولهذا فإن هذه السيطرة عززت اقتصاد العثمانيين كثيراً، كما أن سيطرتهم على مصر وساحلي البحر الأحمر قد جعلت العثمانيين يسيطرون على الطريق التجاري للبحر الأحمر[20]. فأصبحوا يسيطرون على أغنى مراكز تجارة الترانزيت في العالم وهذا أدى إلى تضاعف واردات الدولة العثمانية وامتلاء خزائنها بالأموال.

على أن من أهم النتائج التي تمخض عنها حلول العثمانيين محل المماليك هو الحيلولة دون تمكن البرتغاليين من السيطرة على اليمن والحجاز. كما تمخض عن سيطرة العثمانيين على مصر انضواء الحجاز بما فيها الحرمان الشريفان تحت الحكم العثماني.

إجراءات السلطان سليم في مصر

بعد مقتل طومان باي وهدوء العمليات العسكرية وانفراد العثمانيين بحكم مصر أقام السلطان سليم فيها حتى 23 شعبان سنة 923 هـ/ 10 أيلول 1517م وخلال هذه المدة سعى إلى ترسيخ الحكم العثماني في مصر وكسب ود المماليك والأهالي في آن واحد.

أما فيما يتعلق بالأهالي فإنهم لم يكونوا يشكّلون قوة كبيرة، فلم يكن بإمكانهم إيقاف العثمانيين أو صدهم دون انضوائهم تحت مظلة المماليك. وبعد أن تمكن العثمانيون من احتواء المماليك لم يكن أمام شيوخ العشائر إلا تقديم الولاء والطاعة للسلطان الجديد سليم الأول، ولا سيما بعد أن قام زعماء صعيد ودمياط والمناطق الأخرى من مصر بتقديم الولاء للسلطان سليم الذي قصدوه لهذا الغرض وقدموا له الهدايا المناسبة. وبالفعل قام شيوخ العشائر بالالتقاء بالسلطان لتقديم الولاء والطاعة له فنالوا رعاية السلطان لهم[21].

ويذكر المؤرخ العثماني محمد أفندي صولاق زاده أن السلطان سليم

أنعم على شيوخ العربان حسن بن مرعي وأتباعه وأحمد بن نقر واحتفى بهم وقرر لهم أماكنهم التي كانت تحت تصرفهم، ومنح الأمراء الجراكسة الذين دخلوا في خدمته مناصب تليق بكل واحد منهم، فعهد إلى الأمير جانم سيفي بكاشفية بنهاية، وإلى الأمير (أبو إسحاق) بكاشفية المحلة، كما دعا القضاة الأربعة إلى حضوره وأبقاهم في أماكنهم التي كانوا يشغلونها في عهد الغوري، وأصدر أوامره بعدم التعرض إلى أعمال وأقطاع وأوقاف أي شخص كائناً من كان وبأي شكل كان وتدوين هذه الأعمال والأقطاع والأوقاف في سجلات خاصة تم حفظها في الخزينة. ودعا إلى أن تحلّ لعنة الله ورسوله على كل من يقوم بتغييرها[22].

كما أمر السلطان سليم بنقل أبناء بعض السلاطين المماليك والخليفة وأقربائه والعلماء المتنفذين والشيوخ والأمراء الذين يشكلون خطراً على الدولة العثمانية إلى إستانبول، كما نقل عدداً كبيراً من الفنيين من معماريين ومهندسين وسائر أرباب الفن وكتباً قيمة من بعض المكتبات المصرية وذلك عن طريق البحر[23].

وذكر أن الدافع الذي حدا بسليم إلى إرسال المنفيين من مصر إلى إستانبول - باستثناء الحرفيين - هو الحيلولة دون القيام بإحياء دولة المماليك في مصر ولأجل ترسيخ الحكم العثماني على قاعدة متينة[24].

أما فيما يتعلق بالخليفة المتوكل على الله فكما هو معروف كان يصاحب قانصو الغوري في معركة مرج دابق، وبعد انتهاء المعركة لصالح العثمانيين أعاده سليم معه إلى القاهرة ثم نقله إلى إستانبول حيث نال الرعاية والاحترام، ولكنه فقد اعتباره فيما بعد. ويذكر الباحث التركي إسماعيل أوزون جارشيلي أن الخليفة المتوكل بعد نقله إلى إستانبول «اغتصب الأموال المودعة عنده، كما عاش حياة صاخبة، وبناء على شكوى ابن عمه أودع السجن وبقي فيه إلى أن تولى سليمان الحكم فأطلق سراحه وسمح له بالعودة إلى مصر فعاد إليها وتوفي هناك»[25].

ومما تجدر الإشارة إليه أن الباحثين الأتراك اختلفوا في مسألة تنازله عن الخلافة للسلطان سليم. إذ ذكر خليل إينالجيك أن الخليفة المتوكل تنازل عن الخلافة بشكل رسمي لسليم في حفل خاص أقيم في جامع آيا صوفيا بإستانبول. إلا أن الباحث فاروق سومر يرفض هذه الفكرة مدعياً أن السلطان سليم لم يكن بحاجة إلى أن يتلقَّب بلقب «خليفة» ليعزز مركزه[26].

ومن الإجراءات التي اتخذها سليم الأول وهو بمصر، جمع المعلومات المتعلقة بالأمور الإدارية والمالية لمصر في هذه المرحلة المؤقتة والاطلاع على الدفاتر الديوانية التي تعتمد عليها منذ القدم في إدارة الأمور المالية للبلاد. ويبدو أن الإداريين المماليك قد أخفوا هذه الدفاتر. ولهذا دعا السلطان خاير بك وطلب منه إعلامه ما يتم استحصاله كوارد لخزينة مصر. فأحضر خاير بك القاضي أبا بكر الجعاني وطلب منه أن يعد دفتراً مختصراً عن موازنة مصر في أقرب وقت بغية تقديمه إلى السلطان. وبالفعل أعد الجعاني الدفتر المطلوب[27]. وأصدر السلطان أوامره إلى الدفتردار للعمل بموجب هذا الدفتر[28].

وذكر صولاق زاده بعد عرض لما قام به السلطان، أن السلطان سليم بعد أن نظم إدارة المدينة والبلاد توجه إلى الإسكندرية[29]، وهذا يعني أن هذه الإجراءات تمت قبل زيارة سليم إلى الإسكندرية لتفقد الأسطول الواصل إلى هناك كما ذكرنا.

وبعد أن تلقى الدفتردار الأوامر من السلطان سليم، قام بتعيين المباشرين المماليك وذلك لتحديد أراضي النواحي المختلفة لمصر وتحديد أراضى الإقطاع والوقف منها وضبط المحاصيل (أي جباية الضرائب) من أصحابها وضبط الأراضي التي لا صاحب لها أو التي مات صاحبها، باسم الدولة وإصلاح الجسور التي هدمت في تلك الأرجاء[30].

ومما يجدر ذكره هنا أن السلطان سليم بعد فتح مصر لم يطبق فيها نظام التيمار، فأصبحت بذلك أول ولاية ساليانوية للدولة العثمانية، وسنتناول

هذا الموضوع بالتفصيل فيما بعد، ولكن الذي تجدر الإشارة إليه أن السلطان سليم رغم إخضاعه مصر تحت الحكم العثماني إلا أنه لم يتمكن من القضاء على النفوذ المملوكي المستفحل في مصر، فأصبحت هناك ضرورة لاتخاذ تدابير حازمة ضد نفوذ المماليك الذين كانوا يمتلكون أعداداً هائلة من الأملاك والمقاطعات في مصر ولكن بشكل تدريجي. ولهذا تم الاستيلاء شيئاً فشيئاً على الأراضي فيها باسم الميري أي باسم الدولة وبدئ بمنحها إلى أصحابها أو لمن يستحقونها وذلك بطريقة الالتزام وتم استحداث فئة خيالة مسلحين (تفنكجي سواري جماعتي) ذي مرتب (علوفه لي) بدلاً من السباهيين التيماريين[31].

على أن أهم إجراء اتخذه السلطان سليم في مصر هو تحويله مصر إلى إيالة وتعيين وزيره الأعظم يونس باشا والياً عليها. وكان يونس باشا من أكثر المقربين إلى السلطان وقد أبدى دوراً متميزاً وشجاعة فائقة في فتح مصر، إلا أن السلطان أحس بخطئه بهذا التعيين، إذ علم بمطامع يونس باشا في جمع الأموال وأنه قام بترهيب زوجات الأمراء المماليك وأخذ الأموال منهن عنوة، كما قام بفرض ضرائب فاحشة على الشيوخ العرب، وأصبح السلطان على قناعة تامة بأن يونس باشا لا يمكنه إدارة مصر بسهولة فليس هو بالرجل المناسب لهذا المنصب[32]. فأصدر أوامره بإعفاء يونس باشا من ولاية مصر، وتقليدها للأمير المملوكي خايربك.

والحقيقة أن السلطان سليم الأول كان يدرك قبل أي شخص آخر أن إدارة مصر ليست عمليّةً سهلة، وأنها ستشغل الدولة كثيراً إن تركها تحت تصرف وال غير كفؤ، وذلك بسبب الحضور الفعلي والمتواصل للمماليك ونفوذهم الواسع في كل مجالات الحياة وفي كل حدب وصوب من البلاد. ولهذا أحس بخطئه عندما عهد ولاية مصر إلى وزيره الأعظم يونس باشا. وينبغي ألا يعني هذا الكلام أن يونس باشا لقيامه ببعض الأعمال السلبية فقد أهليته لإدارة مصر، بل إن سليم لم يفكر بعد إعفائه يونس باشا في تقليد

مصر لأي أمير عثماني، فقد أقر كما يقول المؤرخ العثماني خوجه سعد الدين أن إدارة مصر مثل السيطرة عليها كانت صعبة كما لم يكن من السهولة الحكم بين العرب «الأهالي» والجركس «أي المماليك»[33].

وفضلاً عن هذا فإن سليماً لم يتمكن من تحطيم نفوذ المماليك بالكامل فاضطر إلى ترك الأمراء المماليك الذين خضعوا له في مواقعهم، وكان يريد إقامة نوع من التوازن باستخدام هؤلاء المماليك كقوة رادعة للولاة العثمانيين الذين يتم تعيينهم في هذه البلاد البعيدة عن مركز الدولة[34] والحيلولة دون قيامهم بأي تمرد ضد الدولة. وأقر السلطان أنه لا يتمكن أحد من ردع هؤلاء المماليك إلا واحد منهم فوقع اختياره على خاير بك (11 شعبان 923هـ).

وكان خاير بك ـ كما ذكرنا ـ نائب السلطنة المملوكية في حلب، ودخل في خدمة العثمانيين وظل مخلصاً للسلطان العثماني ولائقاً من كل الوجوه لإدارة مصر[35]، فضلاً عن كونه مطلعاً على جميع أمور مصر ولصلاته الوثيقة بشيوخ العرب، وكان ذا قابلية لكسب ود العرب والجركس (المماليك) وبالتالي كان قادرا على أداء الخدمات المطلوبة[36]. وأمره السلطان أن يقوم بتجهيز المحمل الشريف ويتحمل احتياجات قافلة الحج[37].

غير أن السلطان سليم على الرغم من ثقته بخاير بك اتخذ تدابير احترازية منه، منها أنه أرسل عائلته إلى إستانبول، كما وضع في قلعة القاهرة قوة متكونة من أربعة إلى خمسة آلاف مقاتل وعهد قيادتها إلى خير الدين آغا وأمره ألا يغادر القلعة تحت أي ظرف من الظروف[38].

ولم يكن خاير بك هو الأمير المملوكي الوحيد الذي عهدت إليه مهمة إدارية في مصر، بل إن الأمراء الذين خضعوا للنفوذ العثماني نالوا كذلك نصيبهم من هذه الإدارة. فالسلطان سليم لم يفكر في القضاء على المماليك ونظامهم في مصر بل آثر إبقاءهم في إدارة البلاد كنواب محليين في الإدارة العثمانية الجديدة، وذلك لأن أمراء المماليك ـ كخاير بك ـ كانوا عارفين بنظام البلاد وقوانينها من جهة وعادات الأهالي من جهة أخرى. ويبدو أن

السلطان كان يعتقد أن هذا الإجراء، أي الاستعانة بالمماليك في إدارة مصر، سيكون موقتاً ريثما يتم استقرار الحكم العثماني فيها، ولهذا نجده يلجأ إلى تعيين بعض الأمراء العثمانيين إلى جانب الأمراء المماليك في ولايات مصر وذلك بغية اطِّلاعهم على أمور الإدارة المحلية والتعوّد عليها، إلا أن خطته لم تنجح، وربما لعدم تحقيق الوفاق بين العنصرين، أو لإحساس الأمراء المماليك بأنهم ليسوا أهلاً للثقة، ولهذا أقر السلطان الأمراء المماليك كقوة محلية أساسية في الولايات المصرية.

ومن جهة أخرى أقرّ السلطان سليم النفوذ المحلي لمعظم شيوخ العرب (شيخ العربلر) في كافة الولايات المصرية بعد خضوعهم - وبشكل سريع - للحكم العثماني فقام بمنحهم صفة رسمية بأن عيَّنهم حكاماً محليين في المناطق التي يتمتعون فيها بنفوذ، وذلك لاستخدامهم كقوة موازية للأمراء المماليك في إدارة النواحي والولايات[39].

أما فيما يتعلق بالأمراء المماليك فإنهم اضطروا إلى الخضوع إلى الإدارة العثمانية ولكن تحت مظلة أحد زعمائهم وهو خاير بك الذي كان عهده مرحلة انتقالية بين الإدارتين أو العهدين المملوكي والعثماني. وشهد هذا العهد استقراراً نسبياً في النواحي المختلفة لمصر، غير أن هذا الاستقرار النسبي كان مرتبطاً بشخصية خاير بك نفسه. كما أن العثمانيين كانوا يسعون من وراء تعيين خاير بك إلى جعل المماليك يتكيفون مع النظام الجديد. غير أن هذا الأمر ظل دون طموح الحكومة العثمانية، فلم تتم إقامة إدارة تتسم بالاستقرار في مصر، فاختلفت الأحوال هناك كثيراً الأمر الذي حدا بالسلطان سليمان القانوني إلى التدخل شخصياً فيه، فأرسل الوزير الأعظم إبراهيم باشا إلى مصر لأجل إصلاح أحوالها بعد أن منحه صلاحيات واسعة، ولكن هل تمكنت الدولة العثمانية من كبح جماح المماليك، أم أصبح هذا العنصر وبالاً عليهم في مصر؟ وسنحاول الإجابة عن هذه الأسئلة فيما بعد.

وفيما يتعلق بالسلطان سليم فإنه بقي في مصر حتى 23 شعبان 923 هـ/

10 أيلول 1517م حيث غادرها متوجهاً إلى إستانبول وفي الطريق أعدم وزيره الأعظم يونس باشا. ويقال إن يونس باشا تأثر كثيراً بعد عزله من ولاية مصر ولم يتمكن من كتم غيظه فخاطب السلطان قائلاً: «إن نصف الجيش دفن في رمال الصحراء ثم تم فتح مصر، ولو كان عبيدك يعرفون أن مصر ستعهد إلى مملوك خائن لما تبعوك!».

ولم يكن السلطان يتوقع هذا الكلام الذي جعله يفقد أعصابه فأوقف فرسه وأمر الجلاد بإعدامه. وذكر هامر أن إعدام يونس باشا وقع قرب الخان الذي بناه للمسافرين السلطان المملوكي خليل بن قلاوون على الحدود السورية المصرية. ودفن يونس باشا داخل الخان الذي عرف منذ ذلك الوقت بـ (خان يونس)[40].

هوامش المبحث الثالث:

(1) تاج التواريخ، 4: 300 ـ 288301 : Uzuncarsili, II .

(2) تاج التواريخ، 4: 300 ـ 301.

(3) Inalcik, Osmanli, I : 92.

(4) Uzuncarsili, O.T., II : 288.

(5) Osmanli Ansiklopedisi, Iz - Yeni Safak Yayinlari, Istanbul 1996, II 205.

(6) ذكر معد مادة سليم الأول في: Osmanli Ansklopedisi, المار ذكره أن الجيش العثماني اجتاز الصحراء في غضون 13 يوماً (انظر: Ismail Hami Danismend, II, 206) وهذه الرواية هي أقرب إلى الواقع.

(7) Ismail Hami Danismend, II : 32.

(8) هامه ر 4: 213 عن شكري ورق 76، سليمنامه ء جلال زاده ورق 57.

(9) Ismail Hami Danismend, II : 32-33

(10) هامه ر 4: 213 عن سهيلي ورق 23.

(11) عن تفاصيل معركة الريدانية انظر: تاج التواريخ، 4: 308 وما بعدها.

(12) Ismail Hami Danismend, II : 33.

(13) Uzuncarsili, O.T., II : 290.

(14) Ismail Hami Danismend, II : 35, Uzuncarsili, O.T., II : 290-291.
عن لطفي باشا تاريخي، ص 261 ـ 262.

(15) Ismail Hami Danismend , II : 36.

(16) Ibid, II : 36.

(17) للتفصيل انظر: هامه ر 4: 217 ـ 225.

(18) ورد في بعض المصادر التاريخية العربية (مثلاً ابن إياس، بدائع الزهور، 5: 166 ـ 167) أن طومان باي أرسل رسالة مباشرة إلى السلطان سليم قبل فيها عرض السلطان سليم بالخضوع له على أن يكون نائباً له في مصر، وعندما تلقى سليم رسالة طومان باي كتب له عهداً بذلك، بحضور الخليفة والقضاة (قضاة القضاة) الأربعة وأرسله إلى طومان باي، إلا أن الوفد الذي كلف بإيصال العهد أغير عليه من قبل العربان قرب بهنسا وقتل أعضاؤه، وبهذا فشلت المحاولات الأخيرة للاتفاق بين طومان باي وسليم.
ويوجّه الباحث سيد محمد السيد أصابع الاتهام إلى خاير بك الذي كان يطمع في تقليد مصر. انظر:
Seyid Muhammed Es-Seyyid, op.cit., Osmanli, I : 293.

(19) تاج التواريخ، 4: 334 ـ 3345.
Yusuf Kucukdag, Vezir-i Azam Piri Mehmet Pasa, Konya 1994, 36-38.

(20) Uzuncarsili, O.T., II : 292-293.

(21) تاج التواريخ، 4: 333 ـ 334.

(22) صولاق زاده تاريخي، 409.

(23) Uzuncarsili, II , 293.
ذكر هامر أن سليمان القانوني بعد أن اعتلى العرش وافق على عودة 700 مصرياً «سيئي الحظ» الذين جلبهم سليم إلى إستانبول، انظر: هامه ر، 5: 12.

(24) Faruk Sumer, Yavuz Sultan Selim Halifeligi Devr Aldi Mi? Belleten, LVI, Des. 1992, vol. 217, p. 691.

(25) Uzuncarsili, II , 293-294.

(26) انظر: Inalcik, Osmanli, I : 94. Faruk Sumer, op.cit.,

(27) صولاق زاده تاريخي، 409 - 410.

(28) Seyyid Muhammed Es- Seyyid, op.cit, Osmanli, I : 294.
عن ابن زنبل 113 - 114. سهيلي، تاريخ مصر جديد، Mutf-bas إستانبول 1142، ص 16 آ.

(29) صولاق زادة تاريخي، 409 - 410.

(30) Seyyid Muhammed Es- Seyyid, Osmanli , I : 294.
عن ابن زنبل، ص 114، سهيلي، ص 16 آ.

(31) Seyid Muhammed Es- Seyyid : XVI. Asirda Misir Eyaleti, Istanbul, 1990, p. 52-53, 998 Numarali Muhasebe-i Diyar -i Bekr... II : 1.

(32) تاج التواريخ، 4: 335 - 336. صولاق زاده تاريخي، 411.

(33) تاج التواريخ، 4: 335.

(34) Yusuf Akcura: Osmanli Devletinin Dagilma Devri, TTK Yayinlari, Istanbul 1940, p. 26.

(35) صولاق زاده تاريخي، 411.

(36) فريدون بك، منشآت السلاطين، 2: 591. تاج التواريخ، 4: 337.

(37) تاج التواريخ، 4: 337.

(38) هامه ر: 4: 238.

(39) انظر: F. Sumer, op.cit., p. 692. Ismail Hami Danismend, II : 44.
Seyyid Muhammed Es- Seyyid, op.cit., Osmanli, I : 294.
وقد استعان الباحث في معلوماته بمحمد بن يوسف الحلاق، تاريخ مصر نسخة مكتبة جامعة إستانبول، Ty.nr.628 ورق 59 أ - ب. وبدائع الزهور 5: 125، 149، 160. وابن زنبل، غزوات السلطان سليم خان مع قانصو الغوري سلطان مصر وأعمالها، القاهرة، 1278، ص 113. وعبد الصمد الديار بكري، نوادر التاريخ، نسخة مكتبة علي أميري بإستانبول، رقم 596 ورق 151 - 152 أ.

(40) انظر: صولاق زاده تاريخي، 411 - 412. هامه ر 4: 239.
Ismail Hami Danismend, II : 44.

المبحث الرابع

الأوضاع الاقتصادية والإدارية في الإيالات العربية
في القرن السادس عشر
قراءة في أفكار المؤرخ العثماني مصطفى نوري باشا

تقديم:

تتناول هذه الدراسة الملامح العامة للأوضاع الاقتصادية والإدارية في الإيالات العربية في القرن السادس عشر، أي في بداية الحكم العثماني للبلاد العربية، وذلك في ضوء ما عالجه المؤرخ العثماني مصطفى نوري باشا في كتابه «نتائج الوقوعات». ويعود سبب اختياري لهذا المؤرخ إلى الأمور التالية:

1 ـ إن المؤرخ انتهج منهجاً علمياً في مؤلفه لم يكن مألوفاً عند المؤرخين العثمانيين، وهو ذات المنهج الذي تبلور وشاع في أوروبا، رغم أنه لم يكن له إلمام بأي لغة من اللغات الأوروبية.

2 ـ أنه استعان بمجموعة كبيرة من الوثائق الرسمية العثمانية فضلا عن مؤلفات المؤرخين العثمانيين الذين سبقوه.

3 ـ أنه اهتم بالجوانب الحضارية للدولة العثمانية أكثر من اهتمامه بالجانب السياسي، وبهذا خرج من الإطار المألوف الذي يحيط بمؤلفات المؤرخين العثمانيين.

4 ـ أنه ينظر إلى كل مرحلة من المراحل التي مرت بها الدولة العثمانية نظرة شاملة، ويتوقف عند أبرز الملامح الحضارية لكل مرحلة متناولا إيّاها بالبحث والتحليل، وذلك في مباحث مستقلة ألحقها بكل فصل من فصول مؤلفه.

أما موضوع هذه الدراسة فقد تم تناوله من خلال محورين رئيسين:

أ ـ سيرة المؤلف ومؤلفه «نتائج الوقوعات» وأقسامه، ومنهج المؤلف في التأليف وتقويم عام لمجمل ما تناوله المؤرخ ضمن الإطار العام للدراسة.

ب ـ عرض ما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية والإدارية للإيالات العربية في القرن السادس عشر والذي يشكل قسماً من الفصل الثالث من كتاب نتائج الوقوعات مع تحليل بعض الآراء الواردة فيه وتناول المصطلحات والشخصيات بالشرح والتعريف.

مصطفى نوري باشا وكتابه نتائج الوقوعات

يعد مصطفى نوري باشا (1824 ـ 1890) من أهم رجالات الدولة العثمانية ومؤرخيها في القرن التاسع عشر، ويقترن اسمه بكتاب «نتائج الوقوعات» الذي أرّخ فيه تاريخ الدولة العثمانية منذ تأسيسها ولغاية سنة 1841م، وأولى فيه اهتماماً خاصاً بالنظم والمؤسسات العثمانية، مركزاً على الأوضاع السياسية والإدارية والعسكرية والاقتصادية وتطورها عبر العصور في محاور مستقلة أُلحقت بكل فصل من فصول الكتاب.

ولد المؤرّخ مصطفى نوري باشا في مدينة أزمير التركية، ونشأ في بيئة علمية، وتلقى تعليماً خاصاً على يد علماء عصره، وتعلم العربية والفارسية، وتقلّد وظائف رفيعة المستوى في الحكومة العثمانية منها وزارة الدفتر

الخاقاني[1] (1876م) والمعارف (1881م) ثم الأوقاف إلى أن توفي في سنة (1890م)[2].

ألّف المؤرخ مصطفى نوري باشا مؤلفه نتائج الوقوعات عندما كان وزيراً للدفتر الخاقاني إذ تيسر له الاطلاع على وثائق رسمية مختلفة وظّفها في كتابة مؤلفه. وقد ذكر في أماكن مختلفة من كتابه أنه استعان بمصادر مختلفة في تصنيف كتابه مثل مؤلفات المؤرخين الرسميين للدولة العثمانية أمثال نعيما وراشد وبجوي وجلبي زاده عاصم أفندي، كما استعان بتواريخ شانيزاده عطاء الله وعالي وقره جلبي زاده عبد العزيز وسلانيكي وفندقليلي محمد آغا وشامدانيزاده وخير الله أفندي، وكذلك كتاب تحفة الكبار في أسفار البحار لكاتب جلبي، وكتب جودت باشا ولطفي، ورسالة قوانين آل عثمان در خلاصه مضامين دفتر ديوان لعين علي أفندي ورسالة قوجي بك[3] ولائحة طرخونجي[4] وبعض الرحلات ودفاتر التشريفات القديمة ودفاتر مطبخ أميني صالح باشا والوقفيات المحفوظة في الدفتر خانة ونسخ تقويم الوقائع[5]. وعلى الرغم من أنه أرّخ الدولة العثمانية إلا أن مؤلفه لا يندرج ضمن المصادر التاريخية التقليدية، بل هو كتاب أُعد وفق منهج علمي حديث. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار أن المؤلف لم يقم بأية زيارة إلى أوروبا، ولم يكن يجيد أي لغة من اللغات الأوروبية فإن دراسته للتاريخ العثماني وبهذا النهج ملفتة للنظر. وإذا استثنينا ما نهجه المؤرخ العثماني أحمد وفيق باشا[6] في مصنفه «فذلكهء تاريخ عثماني» فإن الرؤية التاريخية الجديدة التي أطل بها مصطفى نوري باشا تعد شيئاً غير مألوف بين المؤرخين العثمانيين، بل كان هذا النهج ما زال في مراحله الأولية في أوروبا[7]. والحقيقة أن مصطفى نوري باشا يعتبر بحق مؤرخاً ذا قابلية كبيرة في استنباط دواعي الأحداث ونتائجها واختيار الوثائق اللازمة وكيفية استخدامها.

يقول المؤرخ: «منذ صغري كنت مولعاً بقراءة الكتب التاريخية.. وعندما كنت رئيس الكتاب[8] في أوائل عهد السلطان عبد العزيز[9]، كنت

أركز، وباهتمام متزايد على الأحداث اليومية والقوانين والمعاملات الرسمية التي اطلعت عليها، ومما تعلمت من كل ذلك توصلت إلى أن النهج السياسي للدولة العثمانية وأنظمتها المكتوبة والتقليدية قد تغيرت أكثر من مرة بدءاً من تأسيسها. ولهذا قمت بإيضاح الأسباب الحقيقية لكل ذلك ونتائجها التي برزت إلى الوجود. وكان هدفي ذكر الأنظمة المدنية والقوانين العسكرية والأساليب المالية والتفصيلات الأخرى المتعلقة بكل قرن. وقد وضعت بنظر الاعتبار أن إبراز هذا الهدف يتحقق بسرد الأحداث التاريخية بإيجاز وإضافة ملحق إليها. ولهذا السبب قمت بتقسيم تاريخ الدولة العثمانية إلى ستة أقسام بدأتها من السنوات التي يشتمل عليها ذلك القسم والقوانين النافذة فيها»[10].

وينطلق بهذا الخصوص من الرأي الذي نادى به المؤرخ ابن خلدون وهو أن الدول تمر بمراحل النشوء والتوقف والتأخر فيحدد عمر الدول بـ 120 سنة على أكثر تقدير. . . ثم يضيف على هذا قائلاً: «إن أساليب الدول وتقاليدها تتغير تغيراً كلياً وتدخل في صيغة أخرى كل ثلاثة قرون»[11]، أما الأقسام الستة التي قسّم بها تاريخ الدولة العثمانية فهي:

القسم الأول: من بداية نشوء العثمانيين وحتى حادثة تيمورلنك سنة 1402م[12] ويتضمن أحداث قرن كامل.

القسم الثاني: من سنة 1402م حيث نجح السلطان محمد جلبي بتجديد الدولة ولغاية تنازل بايزيد عن العرش سنة 1512م ويتضمن أحداث 110 سنة.

القسم الثالث: من اعتلاء السلطان سليم الأول العرش سنة 1512م ولغاية سنة 1595م[13] ويتضمن أحداث 83 سنة.

القسم الرابع: من جلوس السلطان محمد الثالث على العرش سنة 1595م ولغاية تولي السلطان سليمان الثاني العرش سنة 1687م ويتضمن أحداث 92 سنة.

القسم الخامس: ويتناول الأحداث الجارية من 1687م ولغاية معاهدة كوجوك قاينارجه سنة 1774م[14].

القسم السادس: الأحداث الجارية بعد معاهدة كوجوك قاينارجه ولغاية سنة 1841م[15].

والذي يهم الباحثين من أقسام كتاب نتائج الوقوعات هو الملاحق التي ألحقها المؤرخ بكل قسم منها والتي أكسبت الكتاب أهمية استثنائية بحيث غطت على المعلومات التاريخية الواردة فيه، وتناول المؤرخ كل ملحق من هذه الملاحق من خلال المحاور الآتية:

1 ـ وضع رجال الدولة.

2 ـ إدارة الأراضي.

3 ـ المؤسسات وتطورها.

4 ـ الوضع العسكري.

5 ـ الوضع الاقتصادي (المالي).

6 ـ العلاقات أو الشؤون الخارجية.

ولم يتناول المؤرخ الأحداث الواقعة بين سنة 1841م ولحين وفاته أي أنه ترك أحداث ما يقارب نصف قرن من الزمن. وربما أنه اعتقد بأنه حقق غايته وأكمل مهمته فلم يرغب في الاستمرار في تناول تاريخ الدولة العثمانية فيما بعد هذه السنة ولا سيما إذا عرفنا أن الدولة العثمانية ومؤسساتها قد فقدت أصالتها القديمة بحركة التنظيمات سنة 1839م وأخذت شكلاً جديداً، فدخلت في طور جديد[16].

ويهمنا من أقسام الكتاب وملاحقه القسم الثالث، أو بالأحرى الملحق المُلحق بهذا القسم لعلاقته بموضوعنا الذي نحن بصدده. إذ إن المؤرخ خصص هذا الفصل للحقبة الزمنية التي تبدأ بتولي السلطان سليم الأول (1512 ـ 1520م) الحكم، والذي في عهده بدأ الحكم العثماني في البلاد العربية. وعلى الرغم من أن المؤرخ تناول موضوع النظم والمؤسسات العثمانية في الدولة العثمانية بشكل عام وليس في إيالة من الإيالات، إلا أننا

لا يمكننا تجاهل حقيقة علمية في هذا الصدد، وهي أن هذا الموضوع لا يمكن تحديد دراسته في إيالة من الإيالات بمعزل عن الدولة العثمانية، فإذا أخذنا بنظر الاعتبار مسألة إدارة الأراضي في الإيالات فلا بد من الرجوع إلى النظام العثماني العام في هذا الشأن وذلك لأن هذه الإيالات ومنها الإيالات العربية كانت خاضعة للسلطة المركزية للباب العالي ولا سيما في هذه الحقبة الزمنية، ولكل ذلك فإن أية دراسة تستهدف بيان واقع ولاية من الولايات ينبغي أن تبدأ بواقع الدولة أولاً[17].

وقد أولى المؤرخ مصطفى نوري باشا اهتماماً واسعاً بموضوع نظام الأراضي الذي يرتبط بنظام خاص يسمى نظام التيمار[18]. وبموجب هذا النظام كانت الدولة العثمانية لا تمنح الرواتب لمعظم كوادرها من الوزراء والموظفين وولاة الإيالات وموظفيها.وبهذا النظام امتلكت الدولة جيشاً متكوناً من عشرات الألوف من الفرسان دون أن تتحمل نفقاته.

والمعلومات التي أوردها المؤرخ مصطفى نوري باشا عن هذا النظام قد تكون هي نفسها الموجودة في المصادر الأخرى ومنها الرسائل المتعلقة بهذا النظام[19] ولكنها تمتاز عن غيرها في بيان التطورات والتغييرات التي طرأت على هذا النظام عبر العصور، إذ إن المعلومات لا تتكرر في كل قسم من أقسام الكتاب الستة أو ملاحقها.

وكما يرد في الجزء التفصيلي من قراءتنا للفصل الثالث من كتاب المؤرخ والذي أفرده للدولة العثمانية في القرن السادس عشر أو بالتحديد من بداية حكم السلطان سليم الأول سنة 1512م ولغاية نهاية حكم السلطان مراد الثالث سنة 1595م، فإن المؤرخ مصطفى نوري باشا فصّل الكلام على أنواع الديرلكات[20]: الخاص، الزعامت، التيمار، يوردلق، وأوجاقلق[21]. وتكمن أهمية هذا المحور بالنسبة لموضوع دراستنا في أنه يطلعنا على كيفية تطبيق هذا النظام في بعض الإيالات العربية. وهذا النظام يرتبط في الوقت نفسه ارتباطاً وثيقاً بنظام إدارة الإيالات، ولهذا لا يمكن فصل هذا النظام الذي

يدخل ظاهرياً ضمن النظام الاقتصادي، من نظام إدارة الإيالات، بل ينبغي تناولهما كنظام واحد لتداخلهما. وينبغي أن لا يستدل من كل ذلك بأن هذا النظام كان الأسلوب الوحيد في إدارة الولايات العثمانية في هذه الفترة، بل اتبع أسلوبان إن لم يكن ثلاثة أساليب في هذا المجال.

وطبقاً للمعلومات التي ذكرها المؤرخ مصطفى نوري باشا فإن الإيالات العربية بين سنتي 1516 ـ 1595م هي: إيالات الشام، وطرابلس الشام وحلب والرقة والموصل وبغداد والبصرة ولحسة (الإحساء) واليمن ومصر وطرابلس الغرب وتونس والجزائر وشرافة الحجاز.

وكما يذكر المؤرخ فإن إيالات بغداد والبصرة ومصر واليمن والحبشة ولحسة (الإحساء) وإيالة حلب هي من النوع المسمى «سالیانه لي»[22] حيث لم يتبع فيها نظام التيمار والزعامت والخاص وكانت وارداتها العشرية والعرفية تعود لخزينة الدولة. ولهذا فقد كان يتم منح (ميرميران) أي الوالي و(ميرلوا) (أي المتصرف فيما بعد) راتباً سنوياً، كما يمنح الجنود الذين حملوا اسم «يرلي قولي» (أي جنود القلاع المستخدمون في بعض الإيالات المهمة بدلاً عن الانكشارية) مقداراً من العلوفة (أي المرتبات)، ويرسل ما يتبقى منها إلى خزينة الدولة. ولا تخلو المعلومات التي أوردها المؤرخ من أمثلة قيّمة في هذا المجال.

وكما يبدو من استعراضنا للكتاب أن المؤرخ مصطفى نوري باشا حافظ على منهجه في تقديم المعلومات المتعلقة بالإيالات فذكر ضمن محور الإيالات التي تتضمنها الدولة العثمانية، السناجق (الألوية) التي تشتمل عليها كل إيالة ومقدرا الخاص والزعامت والتيمار فيها وقدرتها العسكرية في تهيئة الفرسان المقاتلين وفق نظام التيمار. والذي يهمنا من هذه المعلومات كلها ما يتعلق بالسناجق التي تشكل الإيالات العربية والجهد العسكري لكل إيالة وأشكال تقسيمات الأراضي (خاص، زعامت، تيمار) فيها.

والحقيقة أن المعلومات الواردة هنا والمتعلقة بالإيالات لها أهمية كبيرة

من نواح متعددة:

1. أهميتها الإدارية تكمن في التقسيمات الإدارية للإيالة وكيفية إدارتها.

2. أهميتها الاقتصادية تكمن في تقسيمات الأراضي فيها إلى خاص وزعامت وتيمار ومقدار كل صنف منها.

3. أهميتها العسكرية تكمن في قوتها العسكرية وما تتمكن كل إيالة من تقديم فرسان مقاتلين إلى الدولة عند نشوء معركة أو حرب تشترك فيها.

ويستدل من المعلومات المتعلقة بالإيالات أن بعضاً منها كانت تتبع النظامين (نظام الساليانه ـ نظام التيمار) ولكن ليس مناصفة، فقد كان أحد النظامين متبعاً في معظم السناجق والنظام الآخر في بعضها. وخير مثال على هذا ما كان متبعاً في إيالة بغداد، إذ نجد أنها كانت تتبع نظام الساليانه غير أن بعض سناجقها تتبع نظام التيمار[23]. ومما يلفت النظر في هذه المعلومات أن المؤرخ مصطفى نوري باشا قام بتناول التطورات التي حصلت في إدارة الإيالات عبر العصور، فما أورده عن البصرة ولحسه (الإحساء) واليمن خير مثال على ذلك.

وفي معرض تناوله أوضاع رجالات الدولة يتوقف عند التطورات التي حدثت في المناصب الحكومية المدنية والعسكرية. والمعلومات التي أوردها في هذا الخصوص، والملاحظات التي أبداها مهمة لمعرفة واقع مؤسسات الدولة وكيفية تطورها عبر العصور. وعلى الرغم من أن هذه المعلومات لا تتعلق بشكل مباشر بالبلاد العربية، إلا أنها مهمة لمعرفة واقع الأجهزة العثمانية في مركز الدولة وعلاقتها بالإيالات المختلفة. ويتوقف المؤرخ عند «شيخ الإسلام» وتطور مهامه على مر العصور، ويهمنا هنا مدى الاهتمام الذي أولاه السلاطين العثمانيون للسادة والأشراف المنحدرين من نسل النبي (صلى الله عليه وسلم)[24]، ثم يتناول المؤرخ منصب الدفتردار أي المسؤول عن الشؤون المالية في الدولة، ومؤسسة الوزارة ودور الوزير في الدولة وعلاقته بالسلاطين والصلاحيات الممنوحة له وتعاظم صلاحيات الوزراء مع

تطور الزمن، والتنافس الذي استفحل بين رجالات الدولة من أجل نيل منصب الوزارة ومبالغتهم في تقديم الهدايا إلى السلاطين، ثم تعاطيهم الرشاوى لتعيين الموظفين وأثر كل ذلك على الأجهزة الإدارية وما أصابها من شلل جراء ذلك.

ومما يتعلق بالإيالات التي تتضمنها الإمبراطورية العثمانية نجد أن مؤرخنا مصطفى نوري باشا قد توقف عند بعض الإيالات بشكل أكثر تفصيلاً كإيالة مصر وإيالات طرابلس الغرب وتونس والجزائر وبهذا خرج عن منهجه المألوف الذي ذكرناه آنفاً، ففي حقل إيالة مصر نجده يتناول علاقة المماليك بالدولة العثمانية بعد سيطرة العثمانيين على مصر، إلا أنه توسع في الحديث عن إيالات طرابلس الغرب وتونس والجزائر فتوقف عند إدارتها بشكل أكثر تفصيلاً، ودور العثمانيين في الحيلولة دون تغلغل النفوذ الإسباني إلى هذه الإيالات، ثم علاقتها مع الدولة العثمانية بعد نيلهم إدارة أشبه بالإدارة الذاتية وامتيازات خاصة فيها.

ويختتم المؤرخ محور الإيالات بشرافة الحجاز وخانية القرم اللتين يوردهما ضمن «الحكومات» التي تحمل وضعاً خاصاً في الدولة العثمانية. مركزاً على مدى الاهتمام الذي توليه الدولة العثمانية للأشراف. إلا أن الدولة - كما سنجد - أولت منطقة الجزيرة العربية اهتماماً عسكرياً وإدارياً خاصاً، فوسّعت نفوذها فيها وقلّصت في الوقت ذاته النفوذ الإداري للأشراف وحددتها برعاية الأشراف وإدخال البدو في دائرة النظام، ولكن الحكومة العثمانية لم تمس بالمكانة السامية للأشراف ولم يبدر من السلاطين أي تقصير بمجدهم الرفيع في الاحترام. إذ كان الشريف يشارك في الإدارة في الحجاز إلى جانب ولاة مكة.

وكما يستدل مما ذكره المؤرخ مصطفى نوري باشا فإن الدولة العثمانية، على الرغم من المكاسب العسكرية التي حققتها في هذه الحقبة الزمنية، كانت تعاني من أزمة اقتصادية ألقت بظلالها على كثير من المؤسسات

العثمانية، إلا أن تحسناً قد طرأ على هذا الوضع، ولو لفترة من الزمن، بعد سيطرة السلطان سليم الأول على خزائن المماليك في مصر، كما أن السياسة الرشيدة التي اتبعها السلطان أدت هي الأخرى إلى تحسن الوضع المالي. إلا أن انتعاش الدولة من هذه الناحية كان مرتبطاً بوضع السلطان والظروف المحيطة بالدولة، ويبدو أنه لم تتوفر ظروف مناسبة للسلطان سليمان القانوني لكي تحافظ الدولة على نفس نشاطها الذي شهدته في عهد السلطان سليم، وبخاصة في أواخر أيامه، حيث برز إلى الوجود أزمة مالية اضطرته إلى صهر الأواني الذهبية والفضية الموجودة في السراي السلطاني وسكها نقوداً. ولم يكن يقوم بهذا لولا العجز الذي شهدته الخزينة والذي أثبته المؤرخ مصطفى نوري باشا من خلال ذكره واردات الدولة ونفقاتها. ولا ينسى هنا المؤرخ أن يتوقف عند أسباب الزيادة الحاصلة في الواردات أو النفقات التي سنتوقف عندها وبكل تفاصيلها في قراءتنا للفصل الثالث من كتاب المؤرخ مصطفى نوري باشا: نتائج الوقوعات[25].

عرض عام وشامل لما ورد في الفصل الثالث من كتاب نتائج الوقوعات عن الأوضاع الاقتصادية والإدارية للإيالات العربية العثمانية (ج1 ـ 2، ص79 ـ 167):

في هذا الفصل يستعرض المؤرخ مصطفى نوري باشا الأحداث السياسية والعسكرية التي وقعت في الدولة العثمانية في الحقبة الزمنية الممتدة من تولي السلطان سليم (918هـ/ 1512م) ولغاية عهد السلطان مراد الثالث المتوفى سنة 1003هـ/ 1595م أي أحداث 83 سنة في 43 صفحة أي من ص79 إلى ص123. ويتناول أبرز الأحداث التي وقعت في هذه الفترة. ويكفي إلقاء نظرة على العناوين الفرعية التي وردت في هذا الفصل لمعرفة أبزر الأحداث التي غيّرت سير التاريخ في هذه الفترة. ويأتي على رأسها بطبيعة الحال الحرب العثمانية ـ الصفوية[26] وما أعقب ذلك من سيطرة العثمانيين على

البلاد العربية والقضاء على آخر دولة إسلامية كبيرة في العالم العربي وهي دولة المماليك في مصر وبلاد الشام، واستمرار الحروب والانتصارات العسكرية العثمانية في بلاد البلقان في هذه الفترة التي تتميز باعتلاء العرش العثماني أقوى وأشهر سلطانين من سلاطين الدولة العثمانية قاطبة، وهما السلطان سليم الأول (1512 ـ 1520م) والسلطان سليمان القانوني (1520 ـ 1566م). وهو يتناول كل ذلك بإيجاز مركز، لأن غايته في التأليف ـ كما ذكر في بداية المجلد الأول من مؤلفه ـ هي تناول الأسس الحضارية للدولة العثمانية والقوانين العسكرية والأساليب الاقتصادية وتفسير التفصيلات المتعلقة بهذه المحاور أكثر من وضع كتاب للتاريخ.

والذي يهمنا في هذا الفصل هو ملحق هذا الفصل (ص 123 ـ 167) حيث أجمل فيه المؤلف الملامح العامة للنظم العثمانية ومؤسساتها والقائمين بها في هذا العهد، بمنهج لم يسبق له مثيل من قبل. وقد تناول هذا الملحق من خلال محاور يشكل كل واحد منها مبحثاً مستقلاً وهي:

1 ـ مقدمة وفيها يلقي نظرة عامة على الأوضاع العامة في الدولة العثمانية.

2 ـ أوضاع رجالات الدولة.

3 ـ إدارة الأراضي.

4 ـ الإيالات التي تتضمنها الإمبراطورية العثمانية.

5 ـ إعداد مستخدمي الدولة ورواتبهم.

6 ـ حاشية السلطان العاملون في السراي السلطاني.

7 ـ أوجاق الانكشارية.

8 ـ أوجاق الجبه جي[27].

9 ـ أوجاق السوارية أي الجنود الخيالة.

10 ـ أوجاق الترسانه أي العاملون في السفن الحربية.

11 ـ أوجاق البوستانجي أي البستانيون العاملون في حدائق السلاطين ومحافظوها.

12 ـ أوجاقات اليرلي قولي في الإيالات خارج العاصمة.

13 ـ طائفة الآقنجي[28].

14 ـ الوضع المالي.

15 ـ تطور العلوم والفنون.

16 ـ العلاقات الخارجية.

ويهمنا من هذه المحاور ما يتعلق منها بالإيالات العربية، ولكن هذا الأمر لا يمكن الإحاطة به دون الأخذ بنظر الاعتبار ما كان يجري في الدولة العثمانية بشكل عام، فالكثير من المسائل لا يمكن تفسيرها دون معرفة ما كان يجري في داخل الدولة ولا سيما في السراي العثماني ـ كما ذكرنا ـ ولكل ذلك فقد أخذت هنا بنظر الاعتبار كل ما يتعلق بالإيالات العربية مع ما له علاقة مباشرة بالدولة ككل.

ويهمنا هنا في بداية الأمر معرفة الأوضاع العامة للدولة العثمانية في هذه المرحلة من مراحل الدولة العثمانية والتي حددها مؤرخنا مصطفى نوري باشا بـ 83 سنة وهي ما أوجزه برؤية مركزة في مقدمة هذا الملحق.

يرى المؤرخ مصطفى نوري باشا أن قوة الدولة وعظمتها في هذه المرحلة ازدادت ازدياداً منقطع النظير، وبلغت فيها الأسس القانونية إلى مستوى أكثر تكاملاً، ولكن علامات التدهور والانحلال قد ظهرت في هذا الدور أيضاً. . . وطبقاً للتأسيس العام للدولة العثمانية فإن وضعها وسلوكها مرتبطان بالكفاءة الشخصية للسلاطين. ويجري المؤرخ هنا مقارنة بين شخصيتي السلطان بايزيد الثاني وسليم الأول، باعتبار أن كل واحد منهم ينتمي إلى مرحلة مختلفة عن أخرى، وكأنه يعتبر سليم الأول كمن يحدث انقلاباً في الدولة فيشبه السلطنة العثمانية بأسد كان يغط في نوم واستيقظ، أو

كأنها كانت سفينة عملاقة مجردة من السلاح والآلات وأصبحت مجهزة بهما. كل هذا تحقق على يد سليم الأول الذي أحدث تغييراً في الأفكار والسلوك، وكما يقول المؤلف: «كسبت حديقة السلطنة بجهوده وسطوته الطراوة والتنظيم. وأصبحت بردة الخلافة العظيمة زينة السلاطين العثمانيين ومبعث فخر لهم بعد أن تركها آخر الخلفاء في مصر المتوكل على الله للسلطان سليم». ويوجز المؤلف مصطفى نوري باشا معالم التاريخ العثماني في هذه المرحلة كالآتي: توسعت أراضي الدولة توسعاً كبيراً بفعل الانتصارات العسكرية التي قام بها السلاطين في هذا الدور، فأُلحق بأراضي الدولة في عهد السلطان سليم كل من بلاد الشام ومصر وكردستان، وفي عهد السلطان سليمان القانوني العراق والمجر وسواحل إفريقية الشمالية وفي عهد السلطان سليم الثاني جزيرة قبرص وإيالة تونس وفي عهد السلطان مراد الثالث أذربيجان وشيروان، فأصبحت الدولة العثمانية تضم أراضي واسعة تمتد من المغرب إلى الحبشة ومن ميناء عدن إلى المجر.

ويبدو أن المؤلف ينتقد ولو بشكل خفي سياسة الدولة العثمانية التوسعية في أوروبا ولا سيما حروب السلطان سليمان القانوني في المجر فيقول: لو تم استغلال الجهود التي تم بذلها هناك في أرجاء إيران وتركستان، أي لو توجهت الدولة صوب هذه البلاد لكان من الممكن جمع القسم الأعظم من المسلمين في (نقطة واحدة) أي تحت راية واحدة، وتحقق بذلك أمنية المسلمين. ولكنه مع هذا يقر أنه من غير الممكن فهم مقتضيات ذلك الدور وبشكل متكامل من كتب التاريخ، وهي إشارة إلى نقص في المعلومات التاريخية، وعدم التمكن من الإحاطة بشكل كامل بالظروف التي رافقت ذلك الدور.

أوضاع رجالات الدولة العثمانية:

وتناول في البداية أهم التطورات التي حدثت في سلطات رجال الدولة

ومهامهم، فيتوقف عند مهمة « شيخ الإسلاملق» أي المشيخة الإسلامية، ففي الوقت الذي كانت تنحصر في مجال الإفتاء أصبحت تتجاوز ذلك، فأصبح شيخ الإسلام يعد رئيس «صنف العلمية»[29] أي الشؤون الدينية، والمشرف على المحاكم الشرعية، وخُوِّل فيما بعد إصدار التوجيهات والتعيينات المتعلقة بصنف الشرعية وأصبح مكافئاً للصدر الأعظم. ويهمنا هنا ما أورده المؤلف فيما يتعلق بالسادة أي المنحدرين من نسل النبي (صلى الله عليه وسلم)، فيذكر أنه في عهد السلطان بايزيد (1389 ـ 1402م) تم تعيين أحد الأشخاص لرعاية شؤون السادة، ولكن فيما بعد خولت دائرتهم لتدير نفسها بنفسها. وفي عهد السلطان سليمان القانوني عيّن «نقيب أشراف» ينحدر من نسل النبي (صلى الله عليه وسلم) وينتمي إلى صنف العلمية، وتم تدوين شجرة أنساب السادة في سجل «نقيب أفندي» وتقرر عند معاقبة الشرفاء «ذوي النسب الرفيع» حبسهم في دائرة النقابة وبهذا تم فصلهم عن طبقة الأهالي.

ومن رجالات الدولة الذين توقف عندهم المؤرخ مصطفى نوري باشا، الدفتردار أي المسؤول عن الشؤون المالية في الدولة، ففي الوقت الذي كانت شؤون الدولة بسيطة كان هناك دفتردار واحد على نطاق الدولة، ولكن بعد أن توسعت أراضي الدولة وتعقدت شؤون الدولة تم تأسيس دفتردارين اختص أحدهما بالأناضول والثاني بالروملي، أما الدفتردار الأصلي فسمي «باش دفتردار». ويذكر المؤرخ أن جميع الأعمال المالية جمعت فيما بعد في باش دفتردارلق «رئاسة الدفتردارية» وهذا يعني أن الدولة أصبحت أكثر مركزية في هذا المجال.

وما أورده المؤرخ مصطفى نوري باشا عن مؤسسة الوزارة مهم لمعرفة دور الوزير في الدولة وعلاقته بالسلطان، وكان الوزراء يعدون مساعدين للسلاطين وكان على رأسهم الوزير الأعظم أي رئيس الوزراء، ولكن بعد أن تولى السلطان سليمان القانوني العرش تغيّر الوضع فقد عيّن السلطان،

إبراهيم آغا وزيراً أعظم ومنحه الاستقلالية إلى أبلغ درجات الحد، وعندما تقدم به العمر منح رستم باشا الذي أصبح الوزير الأعظم فيما بعد صلاحيات واسعة، ولهذا سمي الوزير الأعظم في هذا الدور بـ «الصدر الأعظم» و«الوكيل المطلق» و«صاحب الدولة». وقد حذا السلطان سليم الثاني (1566 ـ 1574م) حذو السلطان سليمان القانوني في منح الوزراء الصلاحيات الواسعة فوجه الصدارة العظمى لصهره صوقللي محمد باشا وترك له أمور الدولة كافة. وبعد وفاة صوقللي محمد باشا (11 تشرين الأول 1579م) في عهد السلطان مراد الثالث (1574 ـ 1595م) تغير وضع الإدارة، فقد تنافس الوزراء فيما بينهم من أجل نيل منصب الصدارة، إذ قاموا بتقديم الهدايا إلى السلطان وزوجاته ومتقدمي الدولة بغية الوصول إلى مآربهم، ولهذا لم يحتفظ أي واحد منهم بكرسي الصدارة فترة طويلة، بل تعرض المنصب إلى تغيير مستمر.

ويسترسل مصطفى نوري باشا في إيراد الأمثلة المتعلقة بالهدايا المقدمة إلى السلاطين، حتى يذكر «أن الهدايا والغنائم المقدمة إلى السلطان أصبحت من قواعد الدولة»، كما يتطرق إلى مسألة الرشاوى التي استفحلت في هذا الدور أيضاً حتى يذكر: «إن الصدر الأعظم رستم باشا[30] لم يكن يعيّن أحداً دون تلقي الرشاوى».

وبهذا الخصوص يذكر مصطفى نوري باشا أن (الميرميران) أي الوالي و(الميرلوا) أي المتصرف يبقون في وظائفهم عشر أو خمس عشرة سنة وربما أكثر. وقد قام هؤلاء بإقامة الكثير من المؤسسات الخيرية، ونجحوا في تنظيم الإدارة في مناطق نفوذهم، ولكن وبمرور الزمن حدثت تغييرات في ركاب همايون (حاشية السلطان)، وقد سرت عدواها إلى هؤلاء أيضاً، فأصبح من الحالات الاستثنائية تمكن موظف رفيع المستوى من الاحتفاظ بوظيفته لمدة 3 ـ 4 سنوات، ولهذا بدأ الضعف يدب في هؤلاء الموظفين والخلل في إعمار الدولة حتى تجرأ الموظفون على تعاطي الرشاوى. وعلى الرغم من أن

ظاهرة تعاطي الرشاوى خفت في عهد صدارة صوقللي محمد باشا، إلا أنها ما لبثت أن عادت بعد وفاته مباشرة. ولأجل الوصول إلى إمارة الإيالات والولايات أصبح الملتزمون الأغنياء يعينون في وظيفة ميرلوا وميرميران، ولهذا بدأ العديد من الذين لا يمتلكون الكفاءة والمتصفين بالضعف والفساد يحظون بالوظائف الرفيعة للدولة.

إدارة الأراضي في الدولة العثمانية:

حظي موضوع إدارة الأراضي باهتمام واسع عند المؤرخ مصطفى نوري باشا، وهو يهمنا كثيراً لمعرفة كيفية إدارة هذه الأراضي في الدولة، وعلى وجه الخصوص في الإيالات العربية. والحقيقة التي لا تقبل الشك أن إدارة الأراضي عند العثمانيين تم تنظيمها ضمن نظام معين يشمل أوجهاً ثلاثة: الإدارة والاقتصاد والعسكرية. ولهذا سأحاول هنا إيراد معظم ما ساقه المؤرخ في هذا الخصوص. والمعروف أن ضريبة العشر كانت تأتي على رأس واردات الدولة العثمانية. وكانت هذه الواردات تخص الوزراء والقادة العسكريين والعاملين في السراي وفرسان التيمار الذين يشكلون جنود الإيالات وكانت على شكل خاص وزعامت وتيمار، وتخص المجالات التي من شأنها نشر التعليم وكانت على شكل وقف وتخص محافظي الحدود على شكل يوردلق وأوجاقلق وكذلك تخص بعض الأفراد المحليين لبعض القلاع والمدن والبلدان وكانت على شكل «أوجاقلي».

وكانت هذه التخصيصات والتوزيعات تشكل عبء منح الرواتب للوزراء ومتقدمي الدولة والموظفين في الدوائر الحكومية، والولاة والموظفين في الولايات وفضلاً عن كل ذلك فإن الدولة امتلكت، بفضل هذا النظام، حوالي 140 ألف من الفرسان. ولهذا فقد روعي تطبيق نظام توزيع الأراضي ضمن أسس ثابتة ورعاية تامة، ولا يتم التصرف بها إلا بإرادة خاصة من السلطان، إذ إن أي تغيير في تصرف الأراضي أو استخدامها كتحويل أرض

إلى وقف، أو خاص إلى زعامت، أو زعامت إلى تيمار، لا يتم إلا بإرادة سلطانية. ولا يتم تنفيذها إلا بصدور الإرادة التي يقوم النيشانجي[31] بتدوينها. وبمقتضى هذا الأمر يقوم النيشانجي بتعديل قيود الدفتر الخاقاني[32] (سجل الطابو) بخطه ويضع توقيعه تحتها. وكان من الأصول أن يقوم الصدر الأعظم بوضع طغراء الفرمان هذا بنفسه، الأمر الذي يدل على مدى اهتمام السلطان بهذا الأمر.

ويذكر المؤرخ مصطفى نوري باشا أنه كان هناك نوعان من حق التصرف بالأراضي أولهما: حق زراعتها وغرسها، فتكون تحت تصرف الشخص بسند الطابو، فيؤمِّن هذا الشخص معيشته بهذه الطريقة. أما الثاني فهو حق إعطاء سند الطابو لقاء عُشر محصول الأرض، وفي حالة ترك الأرض أي عدم زراعتها، يتم منحها للراغبين فيها، وعند اقتضاء التنازل أو الانتقال يؤخذ رسم بمبلغ ثابت. ونظراً لكون هذا الحق عائداً للدولة، فإن السلطنة منحته لأصحاب الخاص والزعامت والتيمار، كما خصصت قسماً منها وقفاً لبعض الأعمال الخيرية. فعلى سبيل المثال تكون مزارع قرية من القرى تحت تصرف 80 ـ 100 من أهالي تلك القرية وبسندات الطابو، وعلى الرغم من هذا فإن حق العُشر المفروض على جميع أراضي تلك القرية والذي يعود إلى الدولة يكون تيماراً لأحد السباهية أو زعامت لأحد الزعماء أو خاصاً لميرلوا، أو يمنح وقفاً لأحد الأعمال الخيرية ليغطي نفقاتها.

ويسمى الذين يتصرفون بالحقوق العشرية للأرض أي المتصرفين لـ 1/10 من المحصول في لغة القانون «صاحب الأرض» واشترط عند قيام أحد الأهالي ببيع مزرعته أن يقدم «تقريراً» عند «صاحب الأرض» وإلحاق إذن صاحب الأرض بهذا التقرير.ويطلق على أراضي التيمار اسم «ديرلك» أيضاً، ويعني هذا طريقة المعيشة وواسطتها.

وتسمى العلوفة اليومية بكل أنواعها الممنوحة من قبل الدولة، والخاص والزعامت والتيمار باسم «بادشاه ديرلكي = ديرلك السلطان».

ويمنح صاحب الأرض، الأراضي المحلولة (أي غير المستغلة للزراعة) والمتروكة لمدة محددة لمن يرغب بزراعتها، ولكن لا يحق له بأي شكل من الأشكال الاحتفاظ بها لنفسه أو بيعها لأهالي قضاء آخر، غير أنه من الممكن بيعها في حالة كونها مزرعة كبيرة وعدم حاجة أهل القرية إليها. ويعود سبب ذلك إلى أنه لو احتفظ بهذا لنفسه لتحولت القرية بمرور الزمن إلى مزرعة خاصة به، ولو تم بيعها لأهالي الأقضية الأخرى لأدى ذلك إلى إزعاج أهالي القرية، ولهذا شرعت قوانين تحول دون حدوث أي تجاوز في هذا الخصوص.

كانت الدولة العثمانية عند سيطرتها على أقاليم جديدة تقوم بتسجيل أراضيها والواردات العشرية لكل قرية وعدد سكانها وعدد الدور فيها والغابات والمراعي والأنهار الموجودة في كل قضاء والمستغلة بشكل مستقل أو مشترك. وهنا يقدم المؤرخ مصطفى نوري باشا مثالاً على كيفية احتساب واردها العشري، فلو فرضنا أن الوارد العشري لأحد السناجق (الألوية) هو 100 يوك آقجه[33] (100 × 100000 = 10 ملايين آقجه) وأن هذا السنجق يتضمن كل أنواع المزارع فيتم توزيع الوارد كالآتي: 20 يوك: خاص، 10 يوكات: زعامت، 140 يوك: تيمار، 20 يوك: وقف، 10 يوكات: أوجاقلق ويوردلق، ويمكن بيان أوصاف كل ذلك بما يلي:

أ - يسمى «الديرلك» الذي يكون وارده المسجل أكثر من 100 ألف آقجه «خاصاً». وباستثناء خواص الملك والمخصصة للسلاطين العظماء (أي المتوفين)، فإن الخواص الممنوحة للوزراء وبكلربكي وميرلوا وغيرهم والخواص الممنوحة للعاملين عند السلاطين قائمة مدة توليهم الوظيفة، أي إن كل شخص يكون في الوظيفة يتصرف بالخاص المخصص لتلك الوظيفة. وعند اشتراك صاحب الخاص بحملة من الحملات العسكرية فإنه مكلف بأن يأخذ معه جبه لو (جبه لي)[34] أي جندياً خيالاً واحداً عن كل خمسة آلاف آقجه من وارد الخاص. ولهذا فإن البكلربكي الذي يمتلك خاصاً وارده عشرة

يوكات آقجه، يقتضي، بموجب القانون أن يشترك في الحرب بمائتي جبه لو مسلح تسليحاً جيداً وقادراً على القتال.

ب - ويسمى الديرلك الذي يكون وارده بين 20 ألف آقجه و100 ألف آقجه زعامت. ويقدم صاحبه «جبه لو» واحداً عن كل خمسة آلاف آقجه من وارد الزعامت. وكان يتم منح الزعامت إلى دفتردار الخزينة والتيمار في مراكز كل إيالة وكتخدا الزعامت وأمراء الآلاي في كل سنجق ومحافظي القلاع السلطانية «وقابيجي باشي في ركاب همايون (رئيس البوابين) والهجكان»[35] والزعماء الذين يسمون متفرقة (أي العاملون عند السلاطين والوزراء وكبار رجال الدولة[36]) وكتاب القلم في الدفترخانة والخزينة العامرة والديوان السلطاني ويستمرون في أشغال الزعامت طالما لم يرتكبوا ذنباً كبيراً فينتفعون منه حتى وفاتهم.

ج - ويسمى الديرلك الذي يكون وارده بين ثلاثة آلاف آقجه وعشرين ألف آقجه «تيمارا» وكان بمقتضى القانون أن يأخذ صاحب الديرلك إلى الحرب «جبه لو» واحداً عن كل ثلاثة آلاف آقجه وذلك بعد الثلاثة آلاف الأولى التي تسمى «قيلج تيمار»[37] فعلى سبيل المثال إن الشخص الذي لديه تيمار وارده ستة آلاف آقجه ينبغي أن يهيئ «جبه لو» واحداً، وعندما يكون وارده تسعة آلاف آقجه يهيئ جبه لويين اثنين، والذي يشغل تيماراً وارده 19 ألف آقجه يهيئ خمسة جبه لو.

ويشترط على صاحب التيمار الإقامة في السنجق الذي يقع فيه ديرلكه. وبعد أن يورد المؤرخ مصطفى نوري باشا أنواع التيمار، يتوقف عند بعض المسائل المهمة والمتعلقة بنفس الموضوع. منها على سبيل المثال، لا الحصر، ما قام به بعض السلاطين أحياناً بتمليك التيمارات الموجودة في أيدي بعض السباهيين القدماء، أي منحوها لهم ملكاً، مما ترتب على هذه انتقالها إلى ورثتهم عن طريق الميراث. وفي معرض تناوله للأراضي وملكيتها لا ينسى المؤرخ إيراد بعض الشروط والتعليمات والتطورات التي حدثت في هذه الخصوص.

أما مصطلح «أوجاقلق» - فكما يذكر المؤرخ - فإنه يطلق على الحاصلات العشرية والعرفية لعدد من القرى أو القضاء يتم تخصيصها لتغطي نفقات الترسانة العامرة[38] أو العلوفة اليومية لأفراد محافظي القلاع أو أهالي مدينة من المدن. وهو يدار كالديرلكات. ويتم صرف وارداته للأماكن المخصصة. إلا أن الأوجاقلق لم يحدد بالعشور فقط بل تم تخصيصه من بعض الضرائب كالجزية ورسوم الميزان والحرير والجمارك أيضاً. ويذكر المؤرخ أن السلطان سليم بعد تمكنه من السلطان إسماعيل الصفوي في معركة جالديران كلف الأمير الكردي إدريس البدليسي بالعمل على ربط أمراء الأكراد في الحدود الجنوبية الغربية بالدولة العثمانية، وقد استجاب الأمراء الأكراد بذلك. ولهذا فإن السلطان منح الأماكن التي يسكنها هؤلاء الأمراء لهم تحت اسم «يوردلق واوجاقلق».

وكانت الواردات العشرية والعرفية لأراضي اليوردلق والاوجاقلق تعود لمتصرفي هذه الأراضي، وهم يقومون بإدارتها. أما مهامهم فهي المحافظة على الحدود والانضواء تحت لواء القائد العام عند إرسال الجيش العثماني إلى هناك. وكان هذا النوع من الأراضي ينتقل في حالة موتهم أو عزلهم وما شابه ذلك إلى أبناء الأمراء أو إلى أحد أقاربه عندما لا يخلِّفون أبناءً.

الإيالات التي تتضمنها الإمبراطورية العثمانية:

كانت الدولة العثمانية إبان فترة الدراسة تتكون من 29 إيالة موزعة في القارات الثلاث: أوروبا وآسيا وأفريقية، وشرافة، وخانية واحدة وهي إيالات: الروملي، البوسنة، تمشوار، بودين، الأناضول، قرمان، جزائر بحر سفيد (جزر البحر المتوسط)، قبرص، ذو القدرية، الرومية الصغرى، أرضروم، الشام، طرابلس الشام، حلب، الرقة، قارص، جلدر، طرابزون، كفه، الموصل، ديار بكر، وان، بغداد، البصرة، لحسة (الإحساء)، اليمن، الحبشة (حبش، حبشستان)، مصر، طرابلس الغرب، وتونس، والجزائر، وشرافة الحجاز، وخانية القرم.

أخذ المؤرخ مصطفى نوري باشا كل إيالة من هذه الإيالات على حدة واتبع في تناولها منهجاً معيناً يتضمن:

أ ـ السناجق التابعة للإيالة.

ب ـ عدد الخواص والزعامات والتيمارات الموجودة فيها وواردات كل نوع منها على حدة.

ج ـ القدرة العسكرية لكل إيالة طبقاً لنظام التيمار.

ويشير المؤرخ إلى معلومة أساسية في هذا الخصوص وهي أن إيالات بغداد والبصرة ومصر واليمن والحبشة ولحسة (الإحساء) وحلب وبعض سناجق إيالة جزر البحر المتوسط هي من نوع «ساليانه لي». وهذه الإيالات والسناجق المسماة «ساليانه لي» كانت في السابق كالإيالات الأخرى منقسمة إلى خاص وزعامت وتيمار، وأصبحت وارداتها العشرية والعرفية تعود إلى خزينة الدولة. ولهذا كان يتم تخصيص «ساليانه» أي مرتب سنوي من هذه الواردات لمير ميران ولميرلوا، كما تخصص منها علوفة معينة للجنود المحليين، أما ما يزيد عنها فكان يرسل إلى الدولة العثمانية. ويقدم المؤرخ مثالاً عن الإرساليات أي المبالغ النقدية التي كانت ترسل من الإيالات إلى الدولة، فذكر أن ما كان يرسل من مصر سنوياً من مبالغ نقدية هو أربعمائة ألف ذهب، ولكن في عهد السلطان سليمان القانوني رفع الباشا بكلربكي مصر هذا المبلغ إلى 600 ألف ذهب وأرسله إلى إستانبول، فلفتت هذه الزيادة أنظار السلطان، ولهذا استفسر عن سبب هذه الزيادة. ويبدو أن السلطان كان يخشى أن الباشا قد حمّل المصريين هذه الزيادة. فردّ عليه الباشا قائلاً: «إن هذه الزيادة جاءت نتيجة لإدارتي الجيدة، ولم يُحمّل الأهالي أية زيادة في الضرائب عما كانت عليه في السابق». وعلى الرغم من هذا لم يلحق السلطان هذه الزيادة بالخزينة العامرة، بل أنفقها في الأقواس والقنوات المائية التي أقامها في إستانبول.

وفيما يلي ما أورده المؤرخ مصطفى نوري باشا عن الإيالات العربية

كلّ على حدة:

1 ـ إيالة الشام: وتضم سناجق دمشق، القدس، غزة، صفد، نابلس، عجلون، لجون، البقاع، عكا، تدمر، بيروت وصيدا، الشوبك والكرك، ويتضح من هذا أن بيروت وصيدا تكوِّنان سنجقاً واحداً، كذلك (الشوبك والكرك).

ولبكلربكي الشام خاص وارده مليون آقجه سنوياً. ولمير لوائييها خواص وارداتها تتراوح بين مائتي ألف آقجه و360 ألف آقجه. وتوجد فيها 128 زعامت و868 تيمار.وقوة تهيئتها العسكرية إلى جانب جبه لييها 2600 فارس.

2 ـ إيالة طرابلس الشام: وتضم سناجق طرابلس، حماة، حمص، السلمية، والجبلية.

ولبكلربكي طرابلس الشام خاص وارده ثمانية «يوك» (800 ألف آقجه) سنوياً. ولمير لوائييها خواص تتراوح وارداتها بين 210 ألف آقجه و390 ألف آقجه. وفيها ثلاث وستون زعامت وخمسمائة وواحد وسبعون تيماراً. وقوة إعدادها للجنود هي ألف وأربعمائة فارس إلى جانب جبه لييها.

3 ـ إيالة حلب: وتضم سناجق حلب، أدنه، أكراد كليس، بيرجك، اعزاز، المعرة، العزيز، تركمان حلب، مديك، ومنبج، وقسم من هذه السناجق تقع ضمن الحدود التركية، ولبكلربكي حلب خاص وارده 817 ألف آقجه سنوياً ولمير لوائييها خواص تتراوح وارداتها بين 200 ألف و500 ألف. وفيها 104 زعامت و799 تيمار. وقوتها العسكرية مع جبه لييها 2500 فارس.

ومما يتعلق بوضع هذه الإيالة ذكر المؤرخ أن أدنه كانت عاصمة لإمارة رمضان اوغوللري (وهي إحدى الإمارات الأناضولية التي تأسست بعد سقوط دولة سلاجقة الأناضول)، وكان حكامها يلتزمون جانب مماليك مصر تارة، وتارة أخرى يؤيدون العثمانيين، ولكن بعد الفتح العثماني لمصر خضعوا للدولة العثمانية التي تركتهم في أدنه تحت مصطلح «حكومة» وعينت لهم

خاصاً بعشرة آلاف ونيف آقجه سنوياً. وبمرور الزمن أزيلت هذه الحكومة وحولت أراضيها إلى إيالة مستقلة.

4 ـ إيالة الرقة: وتضم سناجق اورفة (وهي سنجق الباشا أي مركز السنجق)، جماسة، الخابور، دير رحبة، بني ربيعه، سروج وعانه. ويقع قسم من هذه السناجق اليوم ضمن الحدود التركية. ولبكلربكي الرقة خاص وارده 680 ألف آقجه ولمير لوائييها خواص. تتراوح وارداتها بين 100 ألف و280 ألف آقجه. وفيها 37 زعامت و616 تيمار. وقوتها العسكرية مع جبه لييها 1600 فارس.

5 ـ إيالة الموصل: وتضم سناجق الموصل (وهو سنجق الباشا)، باجوانلو، تكريت، اسكي موصل، هورن، وبانه.

ولبكلربكي الموصل خاص وارده 680 ألف آقجه، ولمير لوائييها خواص تتراوح وارداتها بين 200 ألف و220 ألف آقجه. وفيها 224 زعامت وتيمار.

6 ـ إيالة بغداد: وتضم سناجق وحكومات: بغداد، الحلة، زنكاباد، جواريز، رماحية، جنكوله، قرداغ، درتنك، سماوة، بيات، درنه، ده بالا، واسط، كرند، دمير قابي، قزانية، كيلان، آل صايح (آل صالح)، وعمادية.

وساليانة بكلربكي بغداد هي 1400000 آقجه سنوياً، وعلى الرغم من وجود خواص للأمراء في بعض السناجق المرتبطة بها، إلا أن التوظيف في معظمها تم بالساليانه.

7 ـ إيالة البصرة: بعد فتح بغداد في عهد السلطان سليمان القانوني، عرض أمير البصرة راشد تبعيته للدولة العثمانية، ولهذا منحت له البصرة على شكل حكومة. واستمرت إدارة البصرة بعده بهذا الشكل ردحاً من الزمن، ثم قامت الدولة العثمانية بإرسال ميرميران إليها وأصبحت تمنح لبكلربكي بطريقة الالتزام.

8 ـ إيالة لحسة (الإحساء): وألحقت هذه الإيالة بالدولة بعد فتح بغداد. وكان يُرسل إليها مير ميران بـ 890 ألف آقجه سنوياً. إلا أنها تعرضت فيما بعد إلى غارات العرب، فكان الأقوياء من ولاة بغداد يديرون حكمها.

9 ـ إيالة اليمن: أُلحقت الكثير من أجزاء اليمن بالدولة العثمانية أثر الحملات العسكرية التي قام بها كل من سليمان باشا وسنان باشا، وتم تشكيل ألوية (سناجق) مها، وزبيد، وصنعاء، وتعز، وسحلة، وكوكبان، وتويله، ومأرب، وعدن فيها. وترك فيها بكلربكواتها آثاراً كثيرة جداً. وتحولت عدن إلى بكلربكية ردحاً من الزمن. إلا أن الدولة لم تحافظ على هذه الإيالة بالشكل المطلوب فدخلت معظم أجزائها في أيدي الأئمة.

10 ـ إيالة الحبشة (حبش، حبشستان): وتضم سنجقي مصوع وسواكن. إلا أن اوزدمير اوغلي عثمان باشا استطاع توسيع نفوذه إثر المعارك التي خاضها مع الحبشيين عندما كان بكلربكي فيها. ولكن هذا الوضع لم يستمر طويلاً، إذ عهدت إدارة هذه الإيالة إلى أشخاص غير كفوئين لم يتمكنوا من إقرار الأمن والنظام فيها. وفيما بعد جعلت الدولة سنجق جدة مركزاً للولاية وألحقت به ولاية الحبشة. أما واردتها السنوية فهي 1,000,180 آقجه.

11 ـ إيالة مصر: وتضم سناجق جرجه، ابريم، الواحة، منفلوط، أسيوط، بهنسة، الشرقية، الغربية، المنوفية، المنصورية، القيلوبية، القاهرة، ألاسكندرية، دمياط، والرشيد. وساليانة بكلربكي مصر هي 487 كيس.

وفي الوقت الذي كانت الدولة تقوم فيه بتعيين «ميرلوا» في سناجق البلاد المختلفة، قامت بتعيين بكلربكي في سناجق «الإيالات البعيدة» عن مركز الدولة مثل مصر وبغداد. وكان يوجد في مصر عدد كبير من أمراء المماليك وهم من بقايا دولة المماليك. وكانت لهم وظائف وقرى خاصة بهم. وقد خولتهم الدولة العثمانية بتعيين البكلربكي في السناجق المصرية. وتم تحويل سناجق الاسكندرية ودمياط والرشيد إلى «خواص» وذلك لوقوعها على سواحل البحر الأحمر، ومنحت لأمراء الترسانة العامرة الذين

قاموا بإرسال «متسلمين» من قبلهم لإدارتها. وكانوا يؤمّنون سبل عيشهم بوارداتها المتزايدة.

12 ـ إيالات طرابلس الغرب وتونس والجزائر: وتسمى مجتمعة «غرب اوجاقلري= اوجاقات الغرب» وتختلف إدارتها كلية عن إدارة الإيالات، إذ تمّ وضع ثمانية آلاف إلى عشرة آلاف من الجنود الأتراك في كل واحدة منها، وذلك بعد فتحها.

ويتطرق المؤرخ مصطفى نوري إلى جانب مهم من تاريخ هذه الإيالات فيذكر أنه بسبب ما قام به الإسبان من أعمال وحشية ضد العرب المسلمين في الأندلس، برزت عداوة شديدة بين الشعوب الإسلامية وبين الأسبان. ولم تكن بين الدولة العثمانية والإسبان أية معاهدة سلام. وكان الجنود في الاوجاقات المذكورة يقومون، وبشكل متواصل، بنهب السواحل والجزر الإسبانية والاستيلاء على سفنهم التجارية وذلك اعتماداً على السفن الحربية التي حصلوا عليها. كما كانوا يستدعون من قبل الدولة العثمانية للاشتراك في الحملات العسكرية فينضوون تحت إمرة الأسطول العثماني.

وكان قراصنة جزيرة مالطة في ذلك العهد يغيرون على السفن التجارية الإسلامية ويستولون عليها، وبمرور الزمن اعتادوا على هذا الأمر. ولهذا فإن الدولة العثمانية أخذت اوجاقات الغرب تحت حمايتها لتحميهم من هؤلاء القراصنة.

وقام الإسبان ولمرات عديدة بالإغارة على الجزائر التي تعتبر أقوى هذه الاوجاقات وأقربها إليهم، ولكنهم كانوا يتعرضون إلى خسائر فادحة بعد أن تتصدى لهم القوات المدافعة عنها فيضطرون إلى التقهقر. وبمرور الزمن توطدت العلاقات بين جنود هذه الاوجاقات. وكان هؤلاء الجنود بالأصل من الانكشاريين، فظهر بينهم بمرور الأيام تحت مصطلح «دايي = الخال» ربابنة سفن وقادة متنفذون. وكان نفوذ هؤلاء يتزايد على حساب نفوذ بكلربكوات هذه الإيالات. وعند حصول أي شاغر إداري في هذه الإيالات كانوا يقومون

بإشغاله بأنفسهم. ويبدو أن الدولة العثمانية كانت تغض الطرف عن معارضة هذا الأمر، بل كانت ترضى بالأمر الواقع فتقوم بإقرار من يتم اختياره من قبلهم. ويبدو أنه أصبح هناك شبه اتفاق بين هذه الاوجاقات والدولة العثمانية فيما يتعلق بوضعها. وكان القائمون بأمر هذه الاوجاقات يقومون في كل سنتين أو ثلاث بتقديم هدايا إلى الدولة العثمانية التي تمنح لهم من جانبها السفن واللوازم الحربية من «الترسانة العامرة».

وكان يلجأ إلى هذه الاوجاقات المشتبه بهم من أهالي الأناضول وجزر البحر المتوسط والمتهمون بارتكاب جرائم والذين يتعرضون لملاحقات قضائية. ولا يذكر المؤرخ مصطفى نوري باشا أي شيء عن ردود فعل الدولة العثمانية تجاه هذا الأمر، وفضلاً عن هذا فإنه يذكر أن مسؤولين من هذه الاوجاقات كانوا يقصدون إزمير وأماكن أخرى في الأناضول لجمع الجنود للانخراط في صفوفهم، ومما يلفت النظر في هذا الصدد أسلوب جمعهم المتطوعين إذ كانوا ينادون: «مَنْ يرغب في الموت دون أن يشعر بالألم ويكسب المال دون كلل، فليأت وينضَوِ تحت لوائنا».

ويبدو أن الدولة العثمانية كانت تأخذ بعين الاعتبار الوضع الخاص لهذه الاوجاقات فمنحتها قسطاً وافراً من الامتيازات بما فيها الإدارة الذاتية، إذ صرحت لهم عقد معاهدات السلام مع الدول الأوروبية. إلا أن المعاهدات التي أبرمتها هذه الاوجاقات لم تكن تتضمن البنود والشروط السياسية المرعية من قبل الدول، بل كانت نوعاً من الهدن. وعلى الرغم من هذا فإن هذا الأمر أصبح فيما بعد، وبالاً على الدولة العثمانية.

13 ـ وتضاف إلى هذه الإيالات شرافة الحجاز التي يختلف وضعها الإداري عما كانت عليه في الإيالات الأخرى، وقد أوردها المؤرخ مصطفى نوري باشا ضمن «الحكومات» المرتبطة بالدولة العثمانية.

وتطرق المؤرخ إلى وضع الحجاز قبل دخول الحجاز في ظل الحكم العثماني فذكر أن الشريف قتادة استرد إدارة الحرمين الشريفين من الهاشميين

في سنة 599 هـ/ 1202 ـ 1203م، وأقام بذلك «حكومة وإمارة» هناك. غير أن نفوذ الأشراف لم يكن يشمل سواحل البحر الأحمر التي ظلت تحت إدارة المماليك في مصر، كما أن المواد التموينية للحرمين الشريفين ظلت تأتي من مصر أيضاً، وكان الأشراف شبه خاضعين لسلطة المماليك فيذكرون أسماء سلاطينهم في الخطبة.

وفي الوقت الذي سيطر فيه السلطان سليم على مصر أرسل الشريف أبو البركات ابنه ليهنئه على الفتح والانتصار، كما أرسل بعض مخلفات النبي (صلى الله عليه وسلم) إليه.

ويستدل مما ذكره المؤرخ مصطفى نوري باشا أن السلطان سليم أقر شريف مكة في الشرافة، ولم يتم تعيين أي مسؤول إداري عثماني إلى جانب الشريف، ولكن الوجود العثماني توسع فيما بعد في الجزيرة العربية ولا سيما في أرجاء اليمن، والحبشة فعينت الدولة في سنة 944هـ/ 1537 ـ 1538م قاضياً على الحجاز، ولكنها لم تقلل من شأن الأشراف، بل أصبح لهم منزلة كبيرة عند العثمانيين. فنعرف ـ كما ذكر المؤرخ ـ أن سنان باشا[39] القائد العثماني المشهور خصص نصف موارد جمارك جدة للأشراف وذلك عند عودته من حملته إلى اليمن. إلا أن الدولة العثمانية كانت تسعى إلى تقليص النفوذ الإداري للأشراف واقتصار ذلك على رعايتهم للأشراف والتحكم بالبدو، ولكن دون المساس بمكانتهم السامية. وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية قامت بمنح وظيفة لواء جدة وإيالة الحبشة ومشيخة الحرم في المدينة المنورة إلى المعزولين من «آغاوات دار السعادة»[40]، إلا أنه لم يبدر منها أي تقصير بمجدهم الرفيع في الاحترام. ففي كل سنة اعتادت الدولة العثمانية إرسال بردة مرصعة باللؤلؤ والألماس ورسالة السلطان وذلك بمناسبة إرسال الصرة السلطانية إلى الحرمين[41]. وعند شغور الشرافة أو عندما يقتضي إجراء تغيير الشريف كان يتم إرسال منشور يبين منح الشرافة للشخص الذي يتم اختياره من النسب نفسه. وقد ظلت هذه الأصول مرعية فيما بعد، إذ كان الشريف

يقوم بالحكم بالاشتراك مع ولاة جدة ـ كما يذكر المؤرخ مصطفى نوري باشا.

أعداد منتسبي الدولة ومرتباتهم:

ويتناول المؤرخ مصطفى نوري باشا في هذا المحور أعداد العلماء والموظفين والقابي قولي والجنود الذين هم بحكم الجند الخاص للسلطان، والأنظمة والتعليمات المتعلقة بهم. ويستثني هنا الموظفين وجنود التيمار الذين يؤمنون معيشتهم بواردات العشور وكذلك الذين يُمنحون العلوفة اليومية من خزينة الدولة الذين سبق أن توقف عليهم بشكل مفصل. وعلى الرغم من أن معظم العاملين الذين يتناولهم المؤلف، لا يمتون بصلة بشكل مباشر للإيالات العربية، إلا أن معرفة أوضاعهم مهمة لإجراء أية دراسة عامة أو إجراء مقارنة بين أوضاع المنتسبين في العاصمة استانبول والموجودين في الإيالات المختلفة.

وكما يذكر المؤرخ مصطفى نوري باشا فإن الجند الذين تم تجنيدهم بالرواتب اليومية كانوا دائماً يأخذون أماكنهم عند السلطان، ولهذا تم تسميتهم باسم قابي قولي «أي عبد الباب، عبيد الباب» وهم بحكم الخدم والجند الخاص للسلاطين، وكان عددهم عند قيام السلطان سليمان بالحملة إلى سكتوار Segtvar[42] في سنة 973هـ/ 1566م هو 48416 فرداً، وفي عهد السلطان مراد الثالث بلغ 64426 وبعد سنة 1000هـ/ 1592م، قفز هذا العدد إلى 91202 فرداً.

وأورد مصطفى نوري باشا المرتبات اليومية للعاملين في مؤسسة القضاء كالآتي:

شيخ الإسلام 750 آقجه.

قاضي عسكر الروملي 572 آقجه.

قاضي عسكر الأناضول 562 آقجه.

المعزولون منهم 250 آقجه.

المعزولون من قضاء استانبول 120 آقجه وأحياناً 200 آقجه

المعزولون من الحرمين وأدرنه وبورصة 100 آقجه.

معزولو المولوية 80 ـ 90 آقجه.

وكان المدرسون في المدارس والمؤسسات الدينية الإسلامية يتقاضون مرتباتهم من أوقاف المدارس، وكان للقضاة الشرعيين الذين يمارسون عملهم بشكل فعلي، وارد كبير جداً يتقاضونه من الأعمال التي يقومون بها وربما من الرسوم، أما المعزولون منهم فقد كانوا في السابق يؤمنون معيشتهم بالمرتبات اليومية، وفيما بعد تم تخصيص «آربالقلر» (أي مخصصات) لهم وذلك لتحسين ظروفهم بسبب النقص الحاصل في قيمة الآقجه والتوسع في الزينة والاحتشام وكالآتي: يمنح القضاة ووكلائهم (الصدور والموالي) صلاحية إصدار الحكم الشرعي الممنوح لبعض القضاة، ويقوم هؤلاء بدورهم بإرسال نواب (وكلاء) يحلون محلهم ويديرونه، وما زاد عن الواردات أصبح وسيلة لمعيشتهم. ولنفس السبب منح الكتاب والمتفرقة (العاملون والمستخدمون عند السلطان ورجالات الدولة) وبعض المستخدمين وحتى متصرفي الزعامات علوفة يومية كوارد إضافي، كما بدئ بمنح الذين يأخذون العلوفة اليومية الزعامت.

وفيما يلي قائمة بأعداد ووظائف القادة العسكريين ومستخدمي الدولة ومستخدمي السراي في عهد السلطان مراد الثالث:

اسم الوظيفة	العدد	العلوفة اليومية بالآقجه
آغا الانكشارية	1	500
مير علم (امير العلم)	1	200
سربوابين آغالر(الاغاوات رؤساء البوابين)	10	1520
مير آخور (أمير الاسطبل) الكبير والصغير وجاشنكيرباشي (رئيس السفره جيه)	3	450
جاقرقجي باشي (رئيس الصيادين في السراي)	1	160
السباهية والسلحدارية (المسلحون) وعلوفه جيان يمين ويسار (من سواريي قابي قولي) واغوات غرباي يمين ويسار(من اوجاقات الانكشارية)	6	720
رئيس الجواويش وكتخدا البوابين	2	140
رئيس الجبه جية	1	60
المعزولون من اغوات الركاب السلطاني	7	693
الوزراء، العلماء، الأمراء، الدفتردارية وأبناء الاغوات	25	1776
الاغوات المتقاعدون	32	1278
آغايان أهل حرف: اغوات أهل الحرف	5	246
كتخدائيو الباب عند وويووده أمراء البغدان والافلاق	13	490
كتاب الديوان السلطاني	24	471
كتاب الخزينة العامرة	16	490
طلاب الخزينة العامرة	133	1130
كتاب الأحكام المالية	20	253
مشاهره خوران (مستلمو الرواتب)	25	592

ويقدم المؤرخ مصطفى نوري قائمة أخرى تتعلق بالعاملين في خدمة السلطان والأشخاص الآخرين الموجودين في السراي السلطاني وتتضمن أعدادهم وعلوفاتهم اليومية بالآقجه.

ويستنتج المؤرخ بعد كل ما قدمه من معلومات وبيانات إحصائية إلى أن عدد الذين يتلقون المرتبات من خزينة الدولة من القادة والمستخدمين عدا الوزراء والموظفين الآخرين الذين يؤمنون معيشتهم بالخاص والزعامت والتيمار يصل إلى 12860. وثم يتناول تشكيلات الجيش العثماني في هذه الفترة ويتوقف في بداية الأمر عند اوجاق الانكشارية مؤكداً ما ذكره في الفصلين الأول والثاني من أن طائفة الانكشارية تشكلت من جمع الأطفال النصارى في عهد اورخان غازي، ويتناول هذا الاوجاق بالتفصيل ثم يتحدث عن اوجاقات الجبه جي والسواري والترسانة والبستانجي واوجاقات اليرلي قولي في الإيالات خارج استانبول وطائفة الاقينجي (المغيرين).

وعلى الرغم من أن الجانب العسكري خارج عن نطاق بحثنا هذا، إلا أنني آثرت التوقف قليلاً عند اوجاقات اليرلي قولي في الإيالات خارج استانبول، لكي تكون رؤيتنا متكاملة في هذا الخصوص باعتبار أننا تطرقنا إلى هذا الجانب من خلال تناولنا الإيالات العربية وقوتها العسكرية وفق نظام التيمار وذلك في الإيالات التي تتبع نظام التيمار إذ كان الفرسان الذين يتم إعدادهم وفق ما يقتضيه نظام التيمار يشكلون جنود هذه الإيالات.

وكما ذكر المؤرخ فإن مراكز الإيالات كبغداد ومصر واوجاقات الغرب (الجزائر وتونس وطرابلس الغرب) وسورية وحلب وارضروم وقونيه وكتاهية والبصرة وازمير وقبرص وادرنة وسلانيك والبوسنه وبلغراد وتمشوار وبودين، كان يتمركز فيها جنود انكشاريون يسمون «يرلي قولي» وأفواج من جنود من أصناف أخرى واغوات الانكشارية وسردار (القائد العام) الانكشارية ومحافظو القلاع السلطانية الذين يسمون «يماق». وعلوفة هؤلاء ومرتباتهم كانت تدفع من الواردات المخصصة للأوجاق كالعشور والجزية وزسم القنطار والحرير.

الوضع المالي للدولة

وأورد المؤرخ مصطفى نوري باشا محوراً في هذا الفصل تحت اسم «الوضع المالي» حيث أفصح فيه عن انطباعه عن الوضع المالي الذي مرت

به الدولة العثمانية في هذه الحقبة الزمنية والذي ألقى بظلاله على مختلف أرجاء الدولة العثمانية وبضمنها البلاد العربية. والحقيقة التي لا تقبل الشك أن الدولة العثمانية على الرغم مما حققت من مكاسب عسكرية وسياسية، إلا أنها كانت تعاني في الوقت نفسه من أزمة اقتصادية. وكما يذكر المؤرخ مصطفى نوري باشا فإن أمور الدولة تضعضعت في أواخر عهد السلطان بايزيد الثاني وبدأت تلمس أزمة في اقتصادها، الأمر الذي أدى إلى نقص حاد في خزينة الدولة، فاضطر السلطان سليم بعد توليه العرش إلى الاستدانة من التجار، غير أن وضع الدولة المالي انتعش بعد أن استولى سليم على خزائن المماليك في مصر، وبعد قيامه بتنظيم الإدارة فتكدست الأموال في خزينة الدولة، حتى نسب له القول: «إنني ملأت الخزائن بالذهب، وإن تمكن خلفي من إملائها بالآقجه فليختمها بختمه، وكلما لم يتمكنوا من تحقيق ذلك، فليختموا الخزينة السلطانية بختمي أنا» أي فلتبق الخزينة منسوبة إليّ. وكما يذكر المؤرخ مصطفى نوري باشا، فإن خزينة اندرون تختم بختم السلطان سليم منذ ذلك الوقت. وهذا يعني أن خزينة الدولة العثمانية لم تشهد الانتعاش الذي شهدته في عهد السلطان سليم. ولكن هذا لا يعني أن الدولة أصبحت تعاني من ضائقة مالية بعد وفاة السلطان سليم. ففي عهد السلطان سليمان القانوني، كما يذكر المؤرخ مصطفى نوري باشا توسعت حدود الدولة توسعاً كبيراً وزادت رواتب الجند بالترفيعات المتعددة، فضلاً عن قيام السلطان سليمان بالصرف على الكثير من الأعمال الخيرية المعروفة، ومع هذا لم يرد في المصادر التاريخية ما يشير إلى أن الدولة عانت من ضائقة مالية كبيرة. ولكن عندما خرج السلطان في أيامه الأخيرة إلى حملة سكتوار في سنة 973هـ/ 1566م، أرسل بعض الأواني الذهبية والفضية الموجودة في السراي السلطاني إلى دار الضرب لسكها نقوداً، ويبدو أن هذا التدبير اتخذ لتلافي العجز الوارد في الخزينة، ففي نفس السنة كانت واردات الدولة 183،088،000 آقجه، ونفقاتها 189،657،000 آقجه، أي بعجز مقداره

6،569،000 آقجه. وقد ورد ذلك في تاريخ نعيما ورسالة عين علي أفندي، وقد تحسن الوضع المالي في عهد السلطان سليم الثاني إثر الإدارة الجيدة للصدر الأعظم صوقللي محمد باشا. ولكن شهد عهد السلطان مراد الثالث انتكاسة مالية بسبب التوسع في عدد الجنود النظاميين وازدياد الخسائر والنفقات، ولهذا لم تراعَ الأصول القديمة بمنح العلوفة في وقتها المحدد. واضطر رجالات الدولة إلى اللجوء إلى حيل مختلفة من أجل الحصول على النقود.

وعلى الرغم من أن واردات الخزينة بلغت في سنة 1001هـ/ 1593م أي في أواخر عهد السلطان مراد الثالث 293،400،000 آقجه أي بزيادة قدرها 110،000،000 آقجه على ما كانت عليه في عهد سليمان القانوني، إلا أن النفقات بلغت 363،400،000 أي بعجز مقداره 70،000،000 آقجه. والحقيقة أن سبب الزيادة الحاصلة في النفقات بمرور الزمن يعود إلى ازدياد عدد الجنود الذين يتقاضون العلوفة من الدولة.

وهنا يشير المؤرخ مصطفى نوري باشا إلى أن الأسباب الكامنة وراء الزيادة الحاصلة في واردات الدولة العثمانية كان أولها شيوع تقديم الهدايا والرشاوى من الأسفل إلى الأعلى بغرض التعيين في إحدى الوظائف الحكومية، كما أن الزعامات والتيمارات الكبيرة غدت لا تمنح للأصحاب الشرعيين بعد وفاة شاغليها، بل تم وضع اليد عليها تحت اسم ميري مقطعلر أي المقاطعات الميرية ومنحت إلى ملتزمين لالتزامها بشكل سنوي. أما بدل الالتزام الذي تم تقاضيه أصبح يسجل وارداً باسم خزينة الدولة، ولكن هذا الأمر أصبحت له عواقب وخيمة إذ أدى إلى حدوث نقص حاد في عدد جنود الإيالات وترتب عليه ضعف القدرة العسكرية للإيالات.

أما الثاني فهو ما أضيف إلى ضريبة الجزية كبدل الضريبة المفروضة على المشروبات الروحية نزولاً عند رغبة الرعايا من غير المسلمين الذين طالبوا الدولة إضافتها إلى الجزية، فزادت الجزية خمسين بالمائة. والمعروف

أن الجزية كانت على ثلاثة أنواع وهي الدنيا ومقدارها 10 آقجات وتستوفى من الفقراء، والوسطى ومقدارها 30 آقجه وتؤخذ من ذوي الأحوال المتوسطة، والعليا ومقدارها 30 آقجه وتجبى من الأغنياء، فأصبح مقدارها 15 ـ 30 ـ 45 آقجه على التوالي.

أما الثالث فهو الأموال النقدية للوزراء والأمراء المتوفين التي تتم مصادرتها وهي تدخل في حكم الواردات.

أما الرابع فهو فروقات العملة عند تغيير قيمتها النقدية، فالمعروف أنه تم سك آقجه ذات عيار 90 وتزن ثلاث منها درهماً وذلك في عهد أورخان غازي، ولم يتغير هذا حتى عهد با يزيد الثاني، ولكن قيمتها تغيرت فيما بعد إذ تم تخفيض عيارها إلى 85 وتم سك 400 آقجه ثم 500 آقجه من 100 درهم، ووصل إلى 800 آقجه في عهد مراد الثالث. وفضلاً عن هذا فقد قام الصرافون اليهود الذين يسميهم المؤرخ بـ « لصوص العملة» بقطع حافات الآقجه، وقد أدى هذا إلى أن ترتفع قيمة قره قروش = القرش الأسود (أي ديره كلي رياللر)[43] من 40 آقجه إلى 80 آقجه، كما أن قيمة الذهب ارتفعت إلى 120 آقجه بعد أن كانت 60 آقجه.

وكانت الوحدة النقدية للدولة العثمانية هي الآقجه وتقوم عليها المعاملات المالية، أما مصطلح قروش (غرش= قرش) فكان اسماً لأحد أنواع السكة. وفي بداية القرن الثامن عشر اكتسب القرش الواحد قيمة 40 بارة وأصبح لها حكم العملة النقدية.

ولهذا السبب أصبح الذهب الذي يتم سكه منذ عهد السلطان محمد الفاتح في وزن وعيار الذهب الخالص، ولم يتعرض إلى أي تغيير حتى ما بعد سنة 1000هـ/ 1592م، بل كلما تغير وزن وعيار الآقجه ارتفع سعر الذهب، أي عندما كان 40 آقجه ارتفع إلى 50 آقجه ومن 50 إلى 60 حتى بلغ 100 آقجه فأكثر.

ويحاول المؤرخ مصطفى نوري باشا إجراء مقارنة بين قيمة العملة في

السابق وقيمتها في عهده وذلك من خلال معرفة القيمة الشرائية للعملة، ويستعين في هذا الخصوص بالمؤرخ مصطفى أفندي السلانيكي في تاريخه المشهور فذكر في معرض حديثه عن حملة سكتوار التي وقعت سنة 974هـ/1566م، واشترك فيها، أنه لم تسجل أية حالة غلاء في الأسعار خلال هذه الحملة، إذ إن كيلة(44) الشعير لم يتجاوز سعرها 10 أقجات. فيفترض إذا كان السعر الطبيعي للشعير هو 8 ـ 9 أقجات، فإنه من الممكن شراء كيلة شعير بدرهمين تقريباً، ويقارن هذا بالسعر السائد في عهده (العقد الأخير من القرن 19) فيتوصل إلى أن الآقجه تعادل قيمة 30 ـ 35 بارة، وعند مقابلتها بالمواد تكون للآقجه قوة شرائية تعادل مائة بارة، الأمر الذي يدل على النسبة التي فقدتها العملة خلال هذه الفترة.

وأخيراً يذكر المؤرخ مصطفى نوري باشا أن الواردات والنفقات التي ذكرها في هذا الخصوص تشمل المبالغ النقدية التي تدخل إلى خزينة الدولة وتخرج منها بشكل مباشر. وهي تشمل الجزية وبدل المقاطعات الميرية وواردات الجمارك والممالح والضرائب التي تحصل من الدول المجاورة والإيالات الممتازة، ولا تدخل فيها العشور الشرعية والضرائب التي تم تناولها تحت اسم خاص وزعامت وتيمار واوجاقلق ويوردلق وذلك لتخصيصها للسلاطين وأبنائهم والوزراء والأمراء والسباهيين التيماريين (فرسان التيمار) واليرلي قوليه والجنود المحافظين المتواجدين في المدن الكبيرة والحدود.

هوامش المبحث الرابع:

(1) انظر هامش «1» ص 24.

(2) عن ترجمة حياة المؤلف مصطفى نوري باشا انظر: بورصة لي محمد طاهر، عثمانلي مؤلفلري، استانبول1343، 3: 146،

Ibrahim Alaeddin Govse, Turk Meshurlari Ansiklopedisi, Istanbul 1954,265-266, Neset Cagatay, Mustafa Nuri Pasa, Belleten, (T.T.K.), Ankara, sayi 167, N. Cagatay, Makaleler ve incelemeler, Selcuk Uni. Yayinlari, Konya 1983, 405-412, Meydan Larousse, Istanbul 1992, 14:258.

(3) رسالة قوجي بك، هي الرسالة (أو الرسائل) التي قدمها قوجي بك إلى السلطان مراد الرابع وأخيه إبراهيم. وقوجي بك هو أحد رجالات الدولة العثمانية، لا نملك معلومات مؤكدة عن حياته، وهو في الأصل ألباني من (كورتشا)، ادخل إلى السراي العثماني عن طريق الدوشرمه ونشأ في (أندرون مكتبي). وأصبح مستخدماً في السراي بدءاً من عهد السلطان أحمد الأول وحتى عهد السلطان مراد الرابع. ونال ثقة السلطان مراد الرابع وأصبح مصاحباً له و(محرم أسراره). وبهذه الصفة اشترك في حملة مراد الرابع على بغداد. وعرض على السلطان تقريراً يتضمن الجوانب السلبية التي رآها في إدارة الدولة. وعرف هذا التقرير «برسالة قوجي بك» (1631) كما حافظ على موقعه في عهد السلطان إبراهيم الذي خلف مراد الرابع. وعرض عليه رسائل أيضاً بناء على طلبه (1640). وفي أواخر عهد السلطان إبراهيم، أحيل على التقاعد، فعاد إلى كوريجه حيث توفي. انظر عن حياته ورسالته: Yilmaz Kurt, Koci Bey Risalesi, Ankara, 1994

(4) لائحة طرخونجي، هي لائحة الميزانية التي أعدها الصدر الأعظم طرخونجي أحمد باشا سنة 1653م. وكانت صدارته تزامنت مع دور اتسم بأزمة مالية حادة وتمرد مستمر من قبل جنود القابي قولي، وسعى أحمد باشا إلى اتخاذ جملة من الإجراءات من شأنها تقليص النفقات وزيادة الموارد، ثم قدم لائحة تبين موارد الدولة ونفقاتها. وكانت الإجراءات التي اتخذها تتعارض مع توجهات منتسبي السراي بشكل خاص. فواجه صعوبات مختلفة في تنفيذها، إلى أن اتهم بأنه يسعى إلى خلع السلطان محمد الرابع لصالح الشهزاده سليمان فتم إعدامه. انظر: Tarhuncu Layihasi, Meydan Larousse, Istanbul, 1992, 19:69.

(5) N. Cagatay, Makaleler... 419.

وتقويم وقائع هي أول جريدة باللغة التركية. أصدرتها الحكومة العثمانية في إستانبول سنة 1831م، وكانت أسبوعية، واستمر صدورها بشكل غير منتظم حتى 1838م، وبعد التنظيمات صدرت بشكل منتظم حتى سنة 1878م، وقد تعرضت إلى التوقف عن الصدور أكثر من مرة، وبعد إعلان الدستور سنة 1908م، أعيد إصدارها واستمرت دون توقف إلى نهاية حكومة إستانبول 1922م، كما صدرت منها أعداد غير منتظمة باللغات العربية والفرنسية والأرمنية والرومية. انظر: Meydan Larousse 19:27.

(6) أحمد وفيق باشا (1823 ـ 1891) من رجالات الدولة العثمانية، أكمل تعليمه في باريس وبدأ حياته الوظيفية مترجماً وموظفاً في السلك الدبلوماسي وتقلد وظائف رفيعة المستوى.

ترجم أعمالاً أدبية مختلفة من الفرنسية إلى التركية، ويعد كتابه (فذلكهء تاريخ عثماني) (مختصر التاريخ العثماني) من أشهر كتبه التاريخية وتأثر فيه بمنهج البحث العلمي الغربي. انظر: Meydan, Larousse , 1: 184.

(7) Ibid, P. 405.

(8) رئيس الكتاب: مصطلح عثماني يقابل وزير الخارجية، وكان يرأس الكتاب العاملين في الديوان الهمايوني حتى نهاية عهد السلطان محمود الثاني (1251هـ/ 1835م) حيث ألغى المنصب وحل محله ناظر (وزير) الشؤون الخارجية، انظر:
Pakalin : Osmanli Tarih Deyimleri ve Terimleri Sozlugu , Istanbul, 1993, 3:25-27, Kamil Kepecioglu, Tarih Lugati, Istanbul, 280.

(9) حكم بين سنتي 1861 - 1876م.

(10) Mustafa Nuri Pasa, Netayic ul Vukuat, Yayimlayan N. Cagatay (T.T.K), Ankara, 1992, N. Cagatay 'in Onsozu 1-11 : XII- XIV.

(11) Ibid, I-II : 1 - 2.

(12) وفيها اندحر السلطان با يزيد الثاني أمام تيمورلنك في المعركة التي دارت بينهما وأسفرت عن وقوع السلطان أسيراً بيد المغول، انظر:
Osmanli Ansiklopedisi, Istanbul, 1996, 1: 174-175.

(13) في هذه السنة توفي السلطان مراد الثالث وتولى محمد الثالث العرش.

(14) معاهدة كوجوك قاينارجه: هي المعاهدة المعقودة بين روسيا والدولة العثمانية (17 تموز 1774)، حيث فقدت الدولة العثمانية بموجبها الكثير من ممتلكاتها وتمكنت روسيا من فرض شروط قاسية عليها، انظر:
Kucuk Kaynarca, Meydan Larousse, 12: 123- 124.

(15) Ibid, I-II : 2.

(16) N. Cagatay, Makaleler, 422.

(17) لمزيد من التفاصيل حول هذا الجانب انظر: فاضل مهدي بيات، تكريت في العهد العثماني، منشور ضمن كتاب موسوعة مدينة تكريت، بغداد، 1997، ج4، ص 49 - 68.

(18) سنتناول هذا الموضوع ضمن عرضنا لكتاب مصطفى نوري باشا.

(19) أهم الرسائل التي تناولت نظام الأراضي في الدولة العثمانية هي:
آ. دفتر أميني عين علي أفندي (1018 هـ/ 1609م) قوانين آل عثمان در خلاصهء مضامين دفتر ديوان، استانبول 1280. نشر الباحث التركي خليل ساحللي اوغلي هذه القوانين مترجمة إلى العربية في مجلة دراسات (العلوم الإنسانية)، الجامعة الأردنية، المجلد 14 نيسان 1987، العدد 4، ص 97 - 168.
ب. b. Ilhan Sahin, Timar Sistemi Hakkinda Bir Risale, Istanbul Uni- Ed. Fak. Tarih Dergisi. Sayi 32, Mart 1979. 905-935، تاريخ نسخها هو 1063هـ/ 1653م.
ج. رسالة علي جاوش الصوفيوي 1064هـ/ 1654م.
Hamid Hadzibegic, Rasprava Ali Causa iz Sofije O Timarskoj Organizaciji U

XVII Stoljecu, Glasnik, II Sarayevo 1947.

نشر رسالة علي جاوش الدكتور خليل ساحللي أوغلي مترجمة إلى العربية تحت عنوان (قوانين آل عثمان ـ تحرير علي جاوش الصوفيوي) مجلة دراسات، العدد نفسه، ص 169 ـ 202.

(20) عرّف المؤرخ مصطفى نوري باشا هذا المصطلح في كتابه، انظر ص 109 من هذا البحث.

(21) ستتم الإشارة إلى هذه المصطلحات فيما بعد.

(22)ساليانه: مصطلح عثماني استخدم للدلالة على التخصيصات المالية التي يتم منحها سنوياً إلى منتسبي الدولة في الإيالات التي لم يطبق فيها نظام التيمار، وهذه الإيالات هي: مصر، بغداد، اليمن، الحبشة، البصرة، لحسا (الإحساء)، الجزائر، طرابلس الغرب، وتونس. وقد استمر هذا النظام حتى القرن الثامن عشر حيث ألغي. انظر:

Kamil Kepecioglu, 183.

واللاحقة (لي) المضافة إلى ساليانه تقابل في العربية (ذو، ذات...).

(23) انظر: تكريت في العهد العثماني ص 55 وما بعد.

(24) السادة جمع سيد، مصطلح أطلق على المنحدرين من نسل الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب، أما الأشراف (مفرده شريف) فأطلق على المنتسبين إلى الإمام الحسن بن علي، وكان السادة والأشراف يحظون باحترام وتقدير من لدن السلاطين العثمانيين، وقد وفرت لهم الدولة العثمانية كل الإمكانيات التي من شأنها تأمين العيش الكريم لهم وأعفتهم من كل أنواع الضرائب، وأصدر السلاطين بشأن ذلك (براءات) تثبت لهم هذه الحقوق، انظر:

Yeni Rehber Ansiklopedisi, Istanbul, 1994, 15: 114.

(25) يقع الكتاب في أربعة أجزاء وطبع الجزء الأول منه لأول مرة في سنة 1294 (1877م) والثاني في سنة 1296 (1879م) وثم الثالث (بدون سنة طبع)، ثم أعيد طبع هذه الأجزاء الثلاثة مع الجزء الرابع في سنة 1327 (1909م) في إستانبول. انظر: N. Cagatay, Makaleler 422. وأعيد طبعه بالحروف التركية الحديثة وبتحقيق د. نشأت جاغ آطاي

Mustafa Nuri Pasa : Netayic UL- Vukuat. Yayimlayan : Neset Cagatay, I-IV, Ankara 1992

(26) وهي معركة جالديران التي وقعت بين السلطان العثماني سليم الأول والشاه إسماعيل الصفوي سنة 1514 حيث تعرض الجيش الصفوي إلى هزيمة منكرة ودخل السلطان سليم على أثرها إلى تبريز عاصمة الصفويين وجعلها مركزاً لإيالة عثمانية. انظر:

Osmanli Ansiklopedisi, 2: 190-192.

(27) اوجاق الجبه جي: أحد أوجاقات الانكشارية يتولى تأمين الأسلحة والمعدات الحربية للجيش وصناعتها وإصلاحها وصيانتها وسوقها خلال الحروب، وكان على رأسه (جبه جي باشي). ويعود تأسيسه إلى أواسط القرن الخامس عشر. واستمر إلى سنة 1826م حيث ألغي إلى جانب أوجاق الانكشارية، وأعيد تشكيله بعد فترة وجيزة تحت اسم (جبه خانهء عامره). للمزيد من التفصيلات يراجع:

Yasemin Kilicarslan, Cebeci, Turkiye Diyanet Vakfi Islam Ansiklopedisi, Istanbul 1993, 7: 182-183.

وسنشير إلى هذه الموسوعة لاحقاً بشكل ISAN

(28) آقينجي صنف من الصنوف العسكرية عند العثمانيين يتشكل من الجنود الخيالة مهمتهم الإغارة على أراضي العدو من أجل الغنيمة. انظر: شمس الدين سامي: قاموس تركي، إستانبول، ص 46،

Bekir Sitli Baykal, Tarih Terimleri Sozlugu, (T.D.K.), Ankara, 1981, 13.

(29) صنف العلمية، إحدى تشكيلات الدولة العثمانية الثلاث، والتشكيلتان الأخريان هما: الملكية والعسكرية، وصنف العلمية يتكون من رجال دائرة المشيخة الإسلامية الذي يكلفون من قبل الدولة لممارسة الأمور المتعلقة بالدين والقضاء والتدريس والأحكام الشرعية. انظر: ش. سامي ص 948، ..Baykal, 49

(30) رستم باشا (1500 ـ 1561)، ينحدر من أصل خرواتي (كرواتي)، دخل السراي العثماني ونشأ فيه، تقلد وظائف إدارية وعسكرية مختلفة، ثم نال مرتبة الوزارة، تزوج من ابنة السلطان سليمان القانوني، وتقلد الصدارة العظمى (رئاسة الوزراء) أكثر من مرة. له كتاب: تواريخ آل عثمان. انظر: .Meydan Larousse, 17:141

(31) نيشانجي ويسمى توقيعي وطغرائي وموقّع، من أعضاء الديوان الهمايوني (السلطاني) ويأتي في المقدمة من حيث الصلاحيات والمهام ومهمته معرفة قوانين الدولة والتوفيق بين القوانين الجديدة والقديمة وكذلك بينها وبين الأحكام الشرعية وإبداء الرأي في الديوان عند اقتضاء الأمر وإعداد مسودات الرسائل المكتوبة إلى الدول الأجنبية والمناشير والبراءات الممنوحة للوزراء ووضع الطغراء الذي يعني توقيع السلطان على الطرف الأمامي من الاتفاقيات والفرامين والبراءات والمناشير والرسائل، كما كانت مهمته نظارة شؤون تحرير الأراضي ومنها الأراضي التي يتم الاستيلاء عليها وتسجيلها في الدفاتر، وتأمين تنفيذ القوانين الصادرة في هذا الخصوص وتفتيش أعداد دفاتر الطابو، وكان النيشانجي هو الشخص الوحيد المخول بإجراء التصحيحات والتعديلات اللازمة في دفاتر التحرير وبفرمان السلطان، واستمرت وظيفة النيشانجية في الدولة العثمانية حتى القرن الثامن عشر حيث بدأت أهميتها تضعف، وتم إلغاؤها في سنة 1836 وأنيطت مهامها بأمانة الدفتر في الدفترخانة، انظر:

Midhat Sertoglu, 315-316, Meydan Larousse, Istanbul, 1992, 14: 532

(32) الدفتر الخاقاني، مصطلح يطلق على الدفاتر الأساسية التي تشتمل على قيود جميع الأراضي في الدولة العثمانية حيث تثبت فيها أنواع الأراضي كالخاص والزعامت والتيمار والملك والوقف، ويتم تنظيم هذه الدفاتر عند تحرير الأراضي، وكانت هذه الدفاتر تحفظ في دائرة خاصة تسمى «دفتر خانة» والتي أطلق عليها اسم ناظرية الدفترالخاقاني وذلك في سنة 1871م، للمزيد من التفصيلات يراجع: ISAN, 9:100-104, Midhat Sertogln, 74.

(33) يوك، مصطلح يطلق على مائة ألف آقجه، ويعد نصفها في المحاسبة الميرية (كيسه)، وكان يتم التعبير عن المليون في السابق بشكل عشر يوكات، وقد استمر استخدام

مصطلحي يوك وكيسة في الأمور المالية لفترة طويلة بعد التنظيمات. انظر: -
- M.Z. Pakalin, Osmanli Tarihi Deyimleri ve Terimleri Sozlugu, Istanbul, 1993, 3: 639, M. Sertoglu, 347.

(34) جبه لو أو جبه لي، مصطلح يطلق على المقاتلين المسلحين الذين يلزم صاحب الزعامت أو التيمار بإعدادهم في مزرعته والمشاركة معهم في الحروب التي تخوضها الدولة، ويغطي جميع نفقاتهم، ويتم تحديد عددهم حسب مقدار المزرعة.
Feridun Emecen, Cebelu, ISAN, 7: 188-189, M. Sertoglu, 55, N. Cagatay, Netayic ul Vukuat'in dipnotlari, 1-II : 326.

(35) هجكان أو «هجكان ديوان همايون» وظيفة ورتبة تعبر عن هذه الوظيفة، وكان الحائزون عليها هم رؤساء الأقسام في الديوان الهمايوني والصدارة العظمى، وكتاب المالية وأوجاقات القابي قولي، وأمين الترسانة، ومديرو وناظرو معامل المدافع والبارود.. وغيرهم. وكانت تمنح في البداية لرؤساء القلم في الديوان السلطاني ولكن بمرور الزمن شمل الآخرون بها، وبعد القرن 18م تم منحها إلى بعض أصحاب الخدمات خارج نطاق مركز الدولة وكذلك مرافقي الوزراء. انظر:
M. Sertoglu, 121, N.Cagatay, Netayic ul Vukuat'in dipnotlari, 1-II : 326.

(36) N. Cagatay, Netayic ul Vuknat'in dipnotlari 1-II : 326.

(37) قيلج، مصطلح يطلق على الجزء الذي يشكل نواة (جكردك) التيمار أو الزعامت، وكان من الممكن توسيعه بمرور الزمن وفقاً للخدمات التي يسديها السباهيون الذين يتصرفون به. ولا يجوز منح الـ (قيلج) إلى شخصين، كما لم يكن بالإمكان منح شخص واحد قيلجين. وعلى الرغم من أن التيمار لم يكن يتنقل بعد وفاة المتصرف به إلى ورثته، إلا أن هذا الجزء أي القيلج يتوارثه الابن بعد وفاة والده. انظر:
Rehber Ansiklopedisi, Istanbul 1994, 19: 82, Baykal, 58.

(38) الترسانة هو الاسم الذي يطلق على المكان الذي تصنع فيه السفن والمعدات المتعلقة بالبحرية، ويتم فيه تدريب وتعليم جنود البحرية وإجراء الأمور المتعلقة بالبحرية. انظر:
Pakalin, 3: 463-465.

(39) سنان باشا أو قوجه سنان باشا (1520 ـ 1596) الصدر الأعظم العثماني وفاتح اليمن، ولد في ألبانيا، وجلب إلى السراي العثماني عن طريق الدوشرمه ونشأ فيه، تولى إدارة أكثر من سنجق وإيالة عثمانية، وعند توليه بكلر بكي مصر، قاد القوات العثمانية إلى اليمن، ونجح في إعادة السيطرة العثمانية عليها (1568 ـ 1569). وفي سنة 1572 نال مرتبة الوزارة وفي سنة 1574 قاد الحملة العثمانية على تونس وتمكن من فتحها وفتح حلق الواد وأبعد الأسبان من المنطقة. وفي 1580 أصبح الوزير الأعظم، وتقلد الوزارة العظمى خمس مرات إلى أن توفي في وزارته الخامسة. انظر:
Sinan Pasa, Islam Ansiklopedisi, Istanbul 1993, 10: 670-675, Koca Siann pasa, Rebber Ansiklopedisi, Istanbul , 1993, 12:122-123.

(40) «دار السعادة أغاسي» أي «آغا دار السعادة» هو المكلف بالخدمة والمحافظة على جناح النساء (حرم همايون = الحرم السلطاني)، في السراي العثماني، والنظر في الأمور

المتعلقة بالحياة الخاصة للسلاطين، ويسمى كذلك (قزلر آغاسى=آغا الفتيات). وكان يتم اختياره من الزنوج المستخدمين وذلك بدءاً من القرن السادس عشر، انظر: IS,: 1-3.

(41) عن الصرة السلطانية وماهيتها وكيفية إرسالها إلى الحرمين، يراجع: فاضل مهدي بيات، رحلة سويلة مز أوغلي إلى بلاد الشام، منشورات جامعة آل البيت، 2000، ص 67 ـ 83.

(42) حملة سكتوار هي آخر حملة قادها السلطان سليمان القانوني وتوفي خلالها وبعيد وفاته تمكنت القوات العثمانية من اجتياح المدينة بعد مقاومة شديدة من أميرها (7 أيلول 1566) انظر: Osmanli Ansiklopedisi, 3:80-81.

(43) قره قروش، عملة من العملات الأجنبية المتداولة في البلاد العثمانية، وكانت تطلق على التالاري الألماني، والريال والأكو الإسباني، وكانت قيمتها وفق تعرفة العملات الصادرة في ربيع الأول من سنة 1138 (تشرين الثاني 1725) تسعة دراهم وتعادل 181 آقجه، أما ديركلي ريالار أي الريال ذو الأعمدة، فهو عملة فضية تعادل خمسة فرنكات وكانت من مسكوكات صقلية، وكانت متداولة بشكل كبير في الشرق، انظر: ش. سامي 639، 948. Pakalin, 2: 198, Baykal, 49.

(44) كيلة: وتقابل الصاع، من المكاييل المستخدمة لكيل الحبوب وهي ذات أنواع مختلفة أهمها كيلة استانبول التي تتراوح بين 18 ـ 20 أوقة أي حوالي 25 كيلو .Pakalin, 2:281

المبحث الخامس

الزعامات المحلية في بلاد الشام في النظام الإداري العثماني (1516 - 1832)
دراسة تاريخية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية

تمهيـــد

كانت معركة مرج دابق التي وقعت بين العثمانيين والمماليك في 26 رجب 922 هـ/ 24 آب 1516 وانتصر فيها الجيش العثماني انتصاراً باهراً إيذاناً بتسليم مفاتيح المدن الشامية كلها إلى الدولة العثمانية. فبعد أن جنى السلطان سليم ثمار الانتصار سار إلى حلب حيث استقبل من قبل الأهالي استقبالاً حافلاً، إذ تجمعوا في ميدان الأزرق معلنين ولاءهم للنظام الجديد. وعرض واليها المملوكي خاير بك طاعته للسلطان ودخل في خدمة الدولة العثمانية. ولم يكن بمقدور فلول الجيش المملوكي من الحيلولة دون تقدم السلطان سليم في بلاد الشام. وآثر القادة المماليك الميدانيون الانسحاب إلى مصر الأمر الذي ساعد دخول معظم المدن الشامية تحت السيطرة العثمانية وهكذا خضعت حما وحمص وطرابلس للعثمانيين[1].

وفي 26 شعبان 922 هـ/ 27 أيلول 1516 م وصل السلطان سليم إلى المصطبة في ضواحي دمشق، وكان المماليك عينوا الأمير العربي ناصر الدين للدفاع عن مدينة دمشق، إلا أن خاير بك تمكن من إقناعه بالاستسلام فاستسلم وأعلن خضوعه للسلطان[2]. ونزل السلطان في القصر الأبلق وصلى الجمعة في الجامع الأموي(6 رمضان/ 3 تشرين الأول)، حيث قرئت الخطبة باسمه. ثم توالى خضوع بقية المدن الشامية للعثمانيين. وتقدم الجيش العثماني إلى الجنوب، وعلى مقربة من خان يونس حاول المماليك استغلال آخر فرصة لهم في بلاد الشام فقابلوا بقيادة جانبردي الغزالي العثمانيين في معركة خاسرة حيث لم يتمكنوا من الصمود أمام المدافع العثمانية واضطروا إلى الانسحاب نحو الصحراء. وفي اليوم التالي دخل العثمانيون إلى غزة منتصرين[3]. وكان أهالي غزة والرملة أعلنوا التمرد بعد مغادرة الجيش العثماني وتوجهه لمواجهة قوات المماليك،ولهذا أمر السلطان سليم بتنكيل المتمردين فيهما.وتوجه سليم إلى القدس بعد أن أخذ معه جمعاً من حاشيته وواصل سيره ليلاً إلى أن وصل إليه، وزار مراقد الأنبياء والصخرة المشرّفة، وفي اليوم التالي توجه إلى خليل الرحمن لزيارة مرقد النبي إبراهيم ثم التحق بجيشه عن طريق عسقلان[4] وقبيل توجهه نحو مصر تمت السيطرة على المدن المهمة في فلسطين وسورية الجنوبية مثل صفد ونابلس والقدس وغزة وعجلون وكذلك الأقضية التابعة لهذه المدن[5].

وإذا استثنينا تأخر خضوع الأمير العربي ناصر الدين في دمشق للسلطان سليم وتمرد غزة والرملة على القوات العثمانية فإن العثمانيين لم يلقوا أية عرقلة أو صعوبة في السيطرة على بلاد الشام، إذ لم يرد في المصادر العثمانية ما يدل على خلاف ذلك، بل على العكس من ذلك سارعت زعماء العشائر العربية بتقديم الولاء والخضوع للنظام الجديد. وذكر المؤرخ العثماني خوجة سعد الدين أن «وجهاء العرب وشيوخهم ونبلاءهم قصدوا السلطان سليم لتقديم الولاء له وجاءوا إليه من طرابلس أي من

ساحل البحر وديار بعلبك والقدس وبلاد حوران حاملين إليه مواداً تموينية وأغراضاً أخرى وتسابقوا في عرض خدماتهم للسلطان»[6].

ويبدو أن الزعيم الكردي إدريس البدليسي الذي كان قد عرض خدمته إلى السلطان سليم في معركة جالديران (1514) وما بعدها وحظي باعتبار كبير لدى السلطان، بذل جهوداً كبيرة في إقناع العشائر العربية بالانضواء تحت الإدارة العثمانية. وكان إدريس البدليسي يرافق السلطان في حملته إلى بلاد الشام ومصر، وإثر هذا التحقت العشائر العربية في الجنوب (جنوب بلاد الأناضول أي بلاد الشام) بإرادتهم بالدولة العثمانية مثلما التحقت العشائر الكردية والتركمانية في جنوب الأناضول والجنوب الشرقي منه. كما أبدى أمراء الدروز في لبنان ولاءهم للسلطان[7].

وشمل السلطان الأمراء العرب بعنايته وخلع على كل واحد منهم بما يستحقه وأكثر مما كانوا يأملونه[8]، وفضلاً عن هذا قام السلطان بالإنعام على البدو بالنقود والهدايا في سبيل كسبهم وإرضائهم[9].

ويبدو أنه لم يتسن لكل العشائر العربية في بلاد الشام تقديم الولاء والطاعة للسلطان سليم خلال تواجده في بلاد الشام وقبيل سيره إلى مصر ولكن بعد عودته وخلال إقامته في دمشق تلقى ولاء العشائر البدوية التي لم تعلن بعد طاعتها للدولة العثمانية وهي عشائر بني إبراهيم وبني سوالم وبني عطا وبني عطية وبني سعد، كما قام بتصديق معافيتنامة دير طورسينا (وثيقة إعفائها من الضرائب)، اذ ادعى الرهبان بأن النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) قد منحها إياهم[10] ويحتفظ متحف طوب قابي سرايي باستانبول برسالة طاعة تلقاها السلطان سليم من نخبة من شيوخ العرب وبضمنهم ابن حرفوش وابن سعد ومشايخ عشائر بني إبراهيم وبني صايم وبني عطا وشيوخ صفد وغزة ومقدمي حلب جاء فيها: «نرغب بالطاعة لكم من أجل المحافظة على أرواحنا وأموالنا وعوائلنا وديننا، ونرى حكمكم ضرورياً لتطبيق الإسلام وتأسيس العدالة. . .»[11].

الزعامات المحلية في بلاد الشام

مما لا شك فيه أن بلاد الشام كانت تتكون من حيث التركيبة السكانية من حضر يتركزون في المراكز الحضارية المنتشرة معظمها على طول ساحل البحر المتوسط والمناطق القريبة منه، ومن بدو ينتشرون في المناطق الواقعة خارج المراكز الحضارية ويتنقلون في أرجاء الصحراء الواسعة الممتدة من أعالي الفرات وحتى الحرمين. وقد أورد المؤرخ والجغرافي العثماني حاجي خليفة(ت 1657) معلومات في غاية الأهمية عن العشائر العربية القاطنة في بلاد الشام إذ نراه جمع هذه العشائر في تسع عشائر رئيسة مع فروعها وهي:

1 ـ عشيرة طي وتنقسم إلى ثلاثة فروع:

أ ـ الفضل وتنتسب إليها عشائر أبو ريشة، بني طربوش وبني موالي وهي تقطن على امتداد نهر الفرات.

ب ـ عشيرة آل عمره، وعشيرة بني مرا بجوار حوران من أعقابهم.

ج ـ عشيرة آل علي (ولد علي) بجوار دمشق.

2 ـ عشيرة بني مهدي وهي في الأصل تنتسب إلى قحطان وكانت تقطن في أراضي بني الحارث في أطراف البلقاء وتشتهر باسم طربيه.

3 ـ عشيرة بني جورم بجوار غزة ودارم ومنها عشائر بني موالة وبني عابد وبني علي محمد (آل محمد؟) وبني حويطاط وبني عطية وبني لام، وهي تقطن الأراضي الواقعة على طريق القوافل التجارية.

4 ـ عشيرة بني ثعلبة وتقطن في الطريق الممتد من دمشق إلى عمان وتنقسم إلى قسمين: ماس ورفيق (كذا)، وهي تنتسب إلى عوف بن ثعلبة الحمداني.

5 ـ عشيرة زبيد القطحانية وتأخذ فروعها المختلفة أسماء الأماكن التي تقطنها مثل: زبيد (مرج؟)، زبيد أخلاف قرب الرحبة وهذان الفرعان استقرا قرب عشيرة آل فضل (في الأصل علي فضل).

6 ـ عشيرة بني خالد قرب حمص، ويدعي أفرادها بأنهم ينتسبون إلى خالد بن الوليد.

7 ـ عشيرة بني حارثة.

8 ـ عشيرة بني عقبة.

9 ـ عشيرة غازية (غزاوية؟).

والعشائر الثلاث الأخيرة هي حمدانية[12].

كما تطرق حاجي خليفة إلى العشائر الدرزية وذكر أنها تتكون من عشيرتين وهما طيماني ودرزي وهي تنقسم إلى فرعين: اليمنيون ويرد اسمهم في المصادر العثمانية بشكل (آقليلر) والقيسيون ويرد اسمهم في نفس المصادر بشكل (قزلليلر).ويطلق على عشيرة اليمنيين اسم عشيرة الأمير علم الدين.أما عشيرة القيسيين فتسمى عشيرة ابن معن.ونال الزعماء القيسيّون الطبل والعَلم من السلطان سليم[13].

أما الرحالة التركي أوليا جلبي (ت حوالي سنة 1092هـ/ 1682م) فأشار إلى وجود 70 أميراً وشيخاً للبدو ينتشرون في بلاد الشام وحتى الوصول إلى الحرمين الشريفين[14].

وربما هناك عشائر أخرى لم تسعفنا المصادر لمعرفتها، كما كانت في المنطقة عشائر تركية / تركمانية وكردية استوطنت بلاد الشام بدءاً من العصر السلجوقي ومروراً بالأتابكة والأيوبيين، كما ينبغي ألا نغفل الطوائف غير المسلمة التي كان لها حضورها في مختلف مجالات الحياة ولا سيما النصارى.

وإذا كانت هذه العشائر والطوائف القاطنة في بلاد الشام تشكل القوى أو الزعامات المحلية فإنه من الممكن تصنيفها فيما يلي:

1 ـ الزعامات الحضرية التي كانت تتركز في المدن وكان لها حضورها في الميدان السياسي وكانت منظمة على غرار الكيانات السياسية وتهيمن على

مناطق جغرافية واسعة تتضمن غالباً عشائر مختلفة وأصبح لمعظمها تطلعات استقلالية وبخاصة في أوقات الأزمات التي مرت بها الدولة العثمانية.

2 ـ الزعامات البدوية التي كانت تنظم نفسها ضمن التنظيم العشائري لعشيرة معينة أو مجموعة من العشائر ذات الأصول المشتركة أو المتحالفة فيما بينها أو الداخلة ضمن منطقة (لواء أو ناحية) حددت حدودها الدولة وأصبح لهذه الزعامات ثلاثة أشكال في النظام الإداري:

أ ـ زعامات تولت إدارة عشائرها ضمن وحدة إدارية لمنطقة معينة ثابتة تشكل إحدى الوحدات التي تشكلت منها التقسيمات الإدارية لبلاد الشام بإيالاتها المختلفة.

ب ـ زعامات تولت إدارة عشائرها ضمن وحدة إدارية دون أن تكون لها إدارة منطقة معينة كالزعامات السابقة، ولكن الدولة اعترفت بزعاماتها ولكنها ارتبطت فيما بعد بالأرض فسميت باسمها.

ج ـ زعامات ظلت خارجة عن التنظيم العثماني وكان ولاؤها للدولة تتوقف على ما كانت تحصل من الدولة من أموال ولا تتردد في إثارة الاضطرابات وإخلال الأمن والنظام.

ولم ترق تطلعات هذه الزعامات حد الاستقلال أو التوسع على حساب أراضي الدولة.

وثمة زعامة محلية أفرزتها الإدارة العثمانية في المنطقة دون أن يكون لهذه الزعامة انتماء عشائري ورأت الدولة في أفرادها أنهم خير من يديرون المنطقة فعهدت إليهم إدارتها بطريقة الوراثة.

إجراءات السلطان سليم الأول في بلاد الشام:

ـ كما ذكرنا ـ إن المصادر العثمانية التي تناولت حملة السلطان سليم الأول إلى بلاد الشام ومصر ذكرت أن رؤساء العشائر تسارعوا في تقديم الولاء للسلطان سليم والخضوع للنظام العثماني الجديد، ولم يكن بإمكان

هؤلاء الرؤساء التحرك بشكل مغاير لهذا وبخاصة إذا علمنا أن الدولة التي كانت تحميهم (المملوكية) قد انهارت وأن القوات العثمانية بعد أن جنت ثمار الانتصار بمقدورها أن تحرق الأرض التي يعيشون عليها، ولعل هذا هو السر الذي يفسر لنا عدم لجوء الزعامات المحلية إلى مقاومة القوات الغازية التي اجتاحت أراضيهم وفاجأتهم في عقر دارهم.

وإذا استثنيت بعض الحالات، نجد أن السلطان سليم عيّن في المراكز الكبيرة كحلب وحماة وحمص ودمشق وطرابلس وصفد ونابلس والقدس وغزة. . . إلخ أمراء سناجق لإدارتها[15]. وكان هؤلاء الأمراء يتمتعون بصفات عسكرية ومدنية على حد سواء، إذ كانوا في الأساس قادة عسكريين يشاركون مع السلطان في حملته العسكرية، وترك في إمرتهم قوات من الجيش الإنكشاري لحفظ الأمن والنظام في بلاد الشام من جهة وتأمين الطريق السالك للسلطان سليم عند عودته من حملته على مصر.

وإلى جانب هذه الإجراءات سعى السلطان سليم في الوقت نفسه إلى كسب الدروز واسترضائهم ولهذا عيّن أحدهم يرد اسمه في المصادر بشكل (معن اوغلي = ابن معن)، أمير سنجق[16] وفضلاً عن هذا فقد منح سليم، أحمد بن بكر شيخ قبيلة وائل العلم والطبل كدليل على الإمارة[17].

والظاهر أن ما أقدم عليه سليم قبيل سفره إلى مصر كان إجراءً سريعاً ووقتياً إذ إن تنظيم بلاد الشام تنظيماً إدارياً دقيقاً لم يتم إلا بعد عودته منتصراً من مصر. وكان سليم يعرف جيداً أن إخضاع الأراضي المفتوحة حديثاً للدولة العثمانية لن يتم بسهولة وليس من صالح الدولة استخدام سياسة شديدة تجاه الأهالي في وقت لم تنه مشاكلها في أوروبا ولم تقض قضاءً كاملاً على عدوها المتربص وهو الشاه إسماعيل الصفوي، كما كان السلطان سليم يعرف أن المماليك ما زالوا يشكلون قوة لا يستهان بها، فضلاً عن أن طبيعة المنطقة البدوية هي الأخرى تستلزم على الدولة التعامل معها بموقف حازم. لكل ذلك لجأ السلطان سليم إلى تجنيد القوى المحلية والاستعانة بها

في تسيير دفة الحكم فيها باسم العثمانيين، وهذا يفسر لنا سبب تعيينه خاير بك نائب حلب المملوكي والياً على مصر وجانبردي الغزالي القائد المملوكي والياً على إيالة العرب أي الشام واستفادته من القوى المحلية وتعيين زعمائها في إدارة مناطق محددة لهم.

الزعامات المحلية في الإدارة العثمانية:

لم تتبع الدولة العثمانية في الأماكن التي سيطرت عليها إدارة مركزية مطلقة، بل اتبعت أساليب إدارية مختلفة تبعاً لخصوصيات الأماكن التي انضوت تحت لوائها. فأراضي الدولة كانت تنقسم من الناحية الإدارية إلى وحدات إدارية كبيرة أطلق على كل واحدة منها اسم «إيالة» وكل إيالة تنقسم إلى وحدات إدارية أصغر منها سمي كل واحدة منها «سنجق» أو «لواء». واتبعت الدولة أساليب مختلفة في إدارة الإيالة وعيّنت على رأسها موظفا رفيع المستوى أطلق عليه اسم بكلربكي أو ميرميران أي أمير الأمراء. وانسحب هذا النظام إلى إدارة السناجق / الألوية فعرفت هي الأخرى أشكالاً مختلفة من هذه الأساليب التي طبق معظمها في بلاد الشام. والذي يهمنا من هذه الأشكال هنا هو شكلان يتعلقان بموضوع دراستنا بشكل مباشر وهما السناجق التي أطلق عليها اسم سناجق الأوجاقلق أو (اليوردلق ـ اوجاقلق) والسناجق المسماة سناجق ميرعشيرتلك أي إمارة العشيرة، وتبع هذا التقسيم اختلاف أوضاع أمراء السناجق أي القائمين على رأس كل سنجق منها.

سناجق الأوجاقلق

وأطلق على الأقاليم التي تم توجيهها إلى الأمراء أو الزعماء المحليين الذين أسدوا خدمات للدولة إبان الفتح أو بعده اسم (سنجق اوجاقلق أو يوردلق ـ اوجاقلق)، وهو يغدو كسائر الألوية المرتبطة بالإيالة وأمراؤه يمتلكون الطبل والعلم كرمز للإمارة، غير أنهم لا يخضعون للعزل أو النقل ويتولون إدارة سنجقهم مدى الحياة طالما يواصلون ولاءهم وخضوعهم للسلطان

العثماني وعند وفاتهم أو عدم أدائهم الخدمات الموكلة إليهم أو إثارتهم المشاكل والاضطرابات يجردون من الإمارة وينصب أحد أبنائهم أو أقاربهم في إمارة اللواء. غير أن هذا التقليد لا يكون إلا في نفس الأسرة فلا ينصب فيها أحد من خارج الأسرة، اللهم إلا إذا كان الأمير لا وريث له من الأقارب، وفي هذه الحالة لا يعد اللواء (يوردلق ـ اوجاقلق) بل يدار كسائر الألوية التقليدية[18].

والقرى والمزارع الواقعة في هذه الألوية يتم تحرير محصولاتها كسائر الألوية أي إخضاعها للنظام الضريبي ولهذا اتبع فيها نظام التيمار والزعامت. ويشترك أمراؤها مع الزعماء وأرباب التيمار الموجودين في اللواء بمقاتليهم في الحملات السلطانية إلى جانب سائر أمراء الألوية تحت إمرة البكلربكي(الوالي) التابعين له.

ويبدو أن الفرق بين إدارة هذا النوع من الألوية عن الألوية التقليدية الأخرى هو ترك إدارة اللواء لاحتكار عائلة معينة. أما سبب إحداث هذا النوع من الألوية فيعود إلى الاستفادة القصوى من نفوذ الأمراء أصحاب العشائر الكبيرة وكسبهم للعمل تحت إمرة الدولة وعدم إحساسهم بأنهم مهمشون. وبهذا النظام يتحول الأمراء المحليون إلى موظفي الدولة الرسميين، وبواسطة هؤلاء الأمراء بالذات كان يتم تأمين إقامة السلطة المركزية في أقاليمهم. ولهذا ينبغي عدم اعتبار هذا الأسلوب من الإدارة بأنه شكّل عنصر ضعف بالنسبة إلى الدولة إذ إن أمراءها كانوا مكلفين بأداء الضرائب إلى الدولة[19]،وكانت الدولة تطالب الأمراء الذين يتقلدون هذا النوع من الألوية أن يحسنوا التصرف مع الأهالي ولهذا فإنه عندما كان يتم تقليد أحد الأمراء لواء بهذا النوع فإن الدولة لا تنسى أن تفرض عليهم شروطاً تتعلق بحماية الأهالي[20].

وكانت ألوية اليوردلق ـ اوجاقلق يتم قيدها في الدفاتر ولا سيما دفاتر التقليد في الإيالات والألوية تحت اسم (لواء) ولهذا كان متوليه يسمى

(سنجق بكي) أي أمير السنجق أو (ميرلوا) أي أمير اللواء ويشار في الدفتر إلى جانب اسم اللواء بأنه (اوجاقلق).

وتمدنا دفاتر التقليد في الإيالات والألوية بأسماء الألوية التي كانت تدار بهذه الطريقة مع الأمراء الذين تقلدوها وهي تعيننا في معرفة الأسر أو الزعامات المحلية التي حظيت باهتمام الدولة العثمانية فاستعانت بها في إدارة الأقاليم التي يتواجدون فيها وينبغي هنا أن نأخذ بنظر الاعتبار أن الدولة العثمانية أقرت بالنفوذ الواسع لهذه الأسر في مناطقهم وسعت إلى استمالتها أو احتوائها للحيلولة دون قيامها بتزعم أي تمرد ضدها فلجأت إلى كسبها دون أن تحسسها بأنها مهمشة وأن الدولة ـ الغريبة عنها ـ لم توجد في أرضها إلا لاستغلالها والتحكم فيها.

وكانت الدولة العثمانية تقر وتعترف بتأثير زعماء العشائر على عشائرهم وانطلاقاً من هذا الإقرار عهدت بعض السناجق التي يتوفر فيها حضور هذه العشائر إلى زعمائها عن طريق الاوجاقلق لإدارتها. ويستدل مما ورد في دفاتر التقليد في الإيالات والألوية ودفاتر المهمة (مهمه دفتري) أن (أسرة أبو ريشة) والتي يرد اسمها بشكل (أبو ريش) قد حظيت باهتمام واعتبار الدولة العثمانية التي أسندت إليها إدارة المناطق الواقعة في منطقة أعالي الفرات، وعهدت إلى أميرها إدارة الألوية في المنطقة كعانه مثلاً وترد أسماؤهم بكثرة في دفاتر المهمة وذلك بدءاً من الربع الأخير من القرن العاشر الهجري ويوصف بشكل سنجق بكي (عنه/ عانه) أي أمير سنجق (لواء) عانة. وورد في الأحكام الواردة في دفاتر المهمة هذه أن أبو ريشه شارك مع مقاتلي عشائره في الحملات العسكرية التي نفذت في قمع أحداث البصرة. وينبغي هنا أن نذكر أن الدولة العثمانية مثلما كانت تطلب الدعم البشري منها، كانت لا تتوانى من تقديم يد المساعدة لها متى ما أرادت فقد ورد في أحد الأحكام السلطانية أن عشائر آل عمر وبني لام وبعض العشائر الأخرى قد أغارت على بعض قرى أبو ريشة وقامت بسرقة حيواناتهم وأموالهم فصدرت

الأوامر إلى بكلربكي بغداد العمل على ملاحقة هؤلاء وفتح قلاعهم (25 ذي الحجة 975هـ) وفضلاً عن هذا كانت الدولة تتدخل متى ما يتضعضع وضع العشائر أو حاولت عشيرة التوسع على حساب عشيرة أخرى، إذ لم يسمح السلطان العثماني لأبو ريشة حتى بالرعي خارج أماكن نفوذها المحدد له[21].

وعلى الرغم من كل ذلك نجد أن نفوذ أسرة أبو ريشة يتجاوز شيئاً فشيئاً منطقة عانة ليشمل معظم أجزاء إيالة الرقة. وهذه الإيالة كانت تضم عند تنظيم دفتر تقليد السناجق بين سنتي 1041هـ/ 1631 ـ 1051هـ/ 1642م أربعة ألوية وهي لواء دير رهبه، الخابور، جماسة ولواء بني ربيعة، وكانت كلها تدار في هذه الفترة بطريقة الأوجاقلق وعهدت إلى الأمير البدوي سيف بن أبو ريشه، ولكن يبدو ـ كما يستدل من دفاتر تقليد الإيالات ـ أن هناك نزاعاً بين العشائر في إدارة هذه المنطقة، إذ نعرف أن لواءي دير رهبة وجماسة عهدا إلى طربوش بك أخي الأمير سيف بن أبو ريشة الذي استمر بتوليهما لسنوات عديدة، أما لواء خابور فقد عهد إلى الأمير عساف شيخ بني طي وذلك في 10 جمادى الثانية سنة 1044هـ. ومما يجدر ذكره أن دفاتر التقليد تكشف لنا أسماء من تقلد هذه الألوية وسنوات إدارتهم لها، وعلى الرغم من أن هذه الدفاتر تعرّف بالذين يعهد إليهم الألوية كأن تذكر بأنه (ابن أبو ريشة) أو رئيس عشيرة طي، إلا أنها في معظم الأحيان لا تذكر غير الأسماء وأحياناً الاسم مقترناً به لقب (بك)، الأمر يستدعي الرجوع إلى المصادر الأخرى لاستكمال المعلومات الواردة هنا.

والذي يهمنا هنا معرفة الدور الذي قامت به الزعامات المحلية في إدارة مناطقها وكيفية تعامل الحكومة العثمانية معها. فمناطق نفوذ آل أبو ريشة كانت تحتل موقعاً عسكرياً وتجارياً مهماً بالنسبة للدولة العثمانية وهي تشرف على الطريق المائي (نهر الفرات) المؤدي إلى ولاية بغداد، ففي الحكم السلطاني الموجه إلى علي بك الذي عهد إليه لواء بني ربيعة في أواسط ربيع الثاني سنة 1040هـ ورد: «سبق أن عهد اللواء إليك على أن لا يلحق أي

ضرر بأموال وأرواح التجار وأبناء السبيل المسافرين من بيره جك إلى دير رهبه ومنها بالسفن إلى بغداد، وعندما يتم نهب أرزاق أحدهم تتكفل بإعادتها إلى أصحابها، وأعيد هذا الشرط لكل من تولى اللواء فيما بعد إذ نجده مع أمر تعيين عبد الله بك الذي عرف بأنه من «أعيان الطائفة» في 6 ذي القعدة سنة 1049هـ، وعند تجديد تقليده اللواء في شوال وأوسط ذي القعدة من سنة 1050هـ ورد أنه أقر تقليده اللواء مجدداً من بيره جك حتى جعبر على أن يقوم بحماية وحراسة سفن بغداد[22] كما ورد في أمر تكليف تقليد لواء الخابور إلى عساف شيخ بني طي في 10 جمادى الثانية سنة 1044هـ أن عليه أن يقوم بدفع المال المقطوع من حاصلات (موارد) الخابور الى الدولة[23].

ويستدل من دفاتر التقليد أن منطقة نفوذ آل أبو ريشة كانت تمتد إلى حلب حيث نجد أن لواء سلمية كانت تحت إدارتهم إذ نجد أن هذا اللواء عهد في 22 ربيع الأول سنة 104هـ إلى مدلج (بن) الأمير سيف وعرف بأنه من آل أبو ريشة وكان يتصرف فيه على طريقة الأوجاقلق، وجدد تقليده في أواسط جمادى الآخرة سنة 1043 وورد في أمر تجديد تقليده شرط يدعو إلى عدم تدخل أحمد عساف في شؤونه. ويبدو أن هذا اللواء منح فيما بعد من قبل محافظ الشام الوزير أحمد باشا إلى أحمد عساف ولكن هذا الأمر أدى إلى حدوث الاضطرابات فتقرر إعادة منح اللواء إلى الأمير سيف الذي استمر فترة في إدارة اللواء إلى أن حل محله الأمير طربوش الذي تولاه سنة 1047هـ[24].

وهكذا نجد أن هذه العائلة العربية ظلت تدير منطقة واسعة تمتد من عانه وحديثه بغرب العراق إلى ديار بني ربيعة والسلمية بإيالة حلب.

أما الأسرة الثانية التي كان لها دور في النظام الإداري العثماني فهي أسرة الأمير البدوي طره باي وقد عهدت إليه ناحية مرج بني عامر وتوابعها ولواحقها كإقطاعات له يتصرف بها وقد أعد دفتر مفصل لهذه الإقطاعات يعود إلى سنة 945هـ/ 1238م وهو وثيقة مفصلة في مجموعة القرى والمزارع

وقطع الأراضي التي كانت في عهدة طره باي كما أقره عليها السلطان سليمان القانوني[25]. وقد قامت الدولة بتحويل إقطاع طره باي إلى سنجق مرتبط بإيالة الشام تحت اسم «لواء إقطاع ولايت طره باي عرب»[26].

وقد استمرت أسرة طره باي في الإدارة إذ نجد ان لواء لجون قد عهد إلى الأمير أحمد بن طره باي على شكل اوجاقلق وكان احتفاظ هذا الأمير بإدارة اللواء مشروطاً بدفع المال السلطاني إلى الدولة، ويبدو أنه امتنع عن الدفع ففقد لواءه إذ ورد في دفتر تقليد الإيالات والألوية العائد إلى سنوات(957 ـ 958هـ/ 1550 ـ 1551م) أنه ظهرت شقاوة أحمد بن طره باي المتصرف على اللواء المذكور وامتنع عن دفع المال السلطاني، وهذه العبارة أي (شقاوة) تستخدم عادة للدلالة على التمرد على الدولة. ولهذا صدر الأمر بأن يعهد اللواء إلى موسى بك الذي سبق أن تقلد أحد السناجق وذلك في 11 محرم سنة 1050هـ، غير أن هذا الأمر لم يطل طويلاً وربما لم ينفذ، إذ أعيد أحمد بن طره باي مرة أخرى إلى اللواء[27]. ويبدو أنه قام بدفع المستحقات عليه إلى الدولة واحتفظ بذلك بوظيفته ولم يكن من صالح الدولة إدارة وجهها عن هذا الأمير البدوي لما قد يولّد ذلك من مشاكل هي في غنى عنها. ولكن الذي يؤسف له أن الوثائق التي بين أيدينا لا تسعفنا بمعلومات كافية عن أسرة طره باي، والشيء المؤكد لدينا أن الدولة العثمانية أقرت بالمكانة التي تحتلها هذه الأسرة في المنطقة فاستعانت بها في استتباب الأمن والنظام وتحصيل الضرائب ضمن مناطق نفوذها. ومن الأسر المحلية التي تولت إدارة الألوية في بلاد الشام عائلة الغزاوية وخاصة قانصو وابنه أحمد اللذان نالا ثقة الحكومة العثمانية ليستمرا في تولي لواء عجلون ولواء الكرك والشوبك مدة طويلة. فقد تولى قانصو لواء عجلون في حين كان ابنه أحمد يتولى إدارة لواء الكرك ـ الشوبك. وعلى الرغم من عدم معرفتنا بالتحديد سنة تولي قانصو لواء عجلون إلا أنه يمكننا القول ـ في ضوء الوثائق المتوافرة لدينا ـ أنه تولاه بعد سنة 957هـ/ 1550م، واستمر في ولايته إلى ما

بعد سنة 987هـ/ 1579م حيث تم تجديد ولايته على لواء عجلون وفق ما ورد في دفتر تقليد السناجق العائد لنفس الفترة. وكان ابنه يتولى في هذه الفترة لواء الكرك والشوبك. ويبدو أن أحمد انتقل إلى عجلون بعد وفاة والده وظل في إدارته فترة طويلة قلّما نجد لها مثيلاً في الألوية الأخرى. أما الكرك فقد انفصل عنه.

ولعب أبناء هذه العائلة دوراً كبيراً في استتاب الأمن والنظام في شرقي الأردن ولا سيما بعد أن كلفتهم الدولة بالقيام بتأمين سلامة الحجاج أثناء مرورهم بأراضي لواءي عجلون والكرك والشوبك وذلك بعد أن حازوا ثقة الحكومة العثمانية التي رأت أن هذه الأسرة العربية هي خير من يدير هذه المنطقة. وعلى الرغم مما كان يبدر أحياناً من أبنائها من أعمال وتصرفات تثير حفيظة الحكومة وتؤدي إلى عزلهم، إلا أن الحكومة سرعان ما تحس بالفراغ الذي يحدثه هذا العمل، فتعدل عن قرارها وتعيدهم إلى وظائفهم. وكانت الحكومة العثمانية تخشى حدوث فراغ سياسي في المنطقة تكون عواقبه وخيمة عليها وعلى المنطقة برمتها وذلك في وقت كانت منشغلة بحروبها في أوروبا ولم يكن من صالحها توجيه بعض ثقلها العسكري نحو المنطقة، ولهذا كانت تضطر أن تغض النظر عما كان يبدر من بعض الإداريين والأمراء بل تلجأ إلى استمالتهم طالما أن ما يقومون به من أعمال لا يستهدف الدولة بشكل مباشر ولا تشكل خطراً كبيراً عليها ولا تبلغ حد الاستقلال كما حدث من قبل الأسر الدرزية[28].

وفضلاً عن هذه العوائل فقد أمدتنا الوثائق العثمانية وبخاصة دفاتر التقليد أسماء زعماء العشائر الذي أسندت إليهم إدارة السناجق ففي سنة 1112هـ/ 1700م أعيد توجيه سنجق بالس بإيالة الرقة إلى شاهين محمد بك بن فيروز وخلفه في سنة 1130هـ/ 1718م ابنه فيروز بك وليكون زعيماً على الطائفة التي تم إسكانها في أرجاء الرقة وباستثناء فترة قصيرة احتفظ فيروز بك بإدارة اللواء مع زعامة الطائفة إلى ما بعد سنة 1146هـ/ 1734م[29]، ففي

سنة 1135هـ عهد اللواء إلى كنعان بك واشترط عليه أن يقوم بحفظ وحراسة المنطقة من قطاع الطرق من البدو والأكراد والتركمان وأن يكون قائداً على الطائفة التي استوطنت أرجاء الرقة ثم أعيد فيروز بك(30).

وورد في دفاتر التقليد كذلك أن لواء دير رهبة بإيالة الرقة عهد في سنة 1114هـ/ 1702م إلى طاهر عبد العزيز بناء على عرض والي صيدا - بيروت ومحاضر (استدعاء) قاضي حما والعلماء والصلحاء وسائر الأهالي. ويبدو من الاسم أنه من الزعماء المحليين ولم يكن من الأمراء العثمانيين(31).

كما عهدت الدولة العثمانية لواء قلعة الكرك بإيالة الشام في سنة 1120هـ/ 1809م إلى الحاج إسماعيل بك وعرّفه دفتر التقليد بأنه صاحب عشيرة(32). كما عهد لواء سلمية بإيالة طرابلس الشام مع دير رهبه بإيالة الرقة إلى حمد العباس بموجب أوامر التقليد الصادرة بين سنتي 1135هـ/ 1723م و1139هـ/ 1727م وورد في الأمر الأخير أنه تقديراً لخدمات حمد العباس في نقل الذخائر لخدمة الإسلام والمحافظة عليها فقد أعيد تعيينه في كلا اللواءين اللذين كانا مرتبطين بإيالتين مختلفتين(33).

وفضلاً عما ذكرناه، فإن زعامات محلية أخرى قد برزت في العهد العثماني اضطلعت بأدوار مختلفة في مناطقهم. وتختلف هذه الزعامات عن الزعامات البدوية في أن بروزها كان مرتبطاً بأشخاص وليس بعشيرة منهم فروخ بك الذي نال لقب الباشوية وابنه محمد الذي تولى لواء نابلس بإيالة الشام في النصف الأول من القرن السابع عشر وعهدت إليه إمارة الحج كما ألحق به لواء الكرك ليتصرف بموارده وينفقها على ما يتعلق بأمور الحج(34).

وفضلاً عن هذه العائلة فقد برز كذلك زعماء آخرون تولوا الإدارة العثمانية في المنطقة، ولكن الذي يؤسف له أن دفاتر التقليد اكتفت بذكر أسمائهم الأولى (كمحمد بك أو حسين بك.. إلخ) الأمر الذي لم يسمح لنا بمعرفة الشيء الكافي عنهم.

مير عشيرتلك = إمارة العشيرة

كانت الدولة العثمانية تعرف جيداً مدى ما تشكل العشائر المنتشرة في أراضيها من قوة يمكن استغلالها لصالحها وخطر من الممكن أن يهدّد مصالحها في المناطق المتواجدة فيها، ولهذا عملت على استمالتها وتنظيمها تحت تنظيم خاص أطلق عليه اسم (امير عشيرتلك = إمارة عشيرة)، واعترفت الدولة برؤسائها وأقرتهم على رأس عشائرهم تحت اسم «مير عشيرت= أمير عشيرة». وقد ورد في قانوننامة تعود إلى عهد سليمان القانوني أن هؤلاء الأمراء يتولون تيماراتهم (إقطاعاتهم) وعشائرهم وهم الذين يتحكمون قضائياً في أمور أفراد العشيرة، ولا يمتلكون الطبل والعلم كأمراء السناجق الآخرين بل هم في مكانة الزعماء (أصحاب الزعامت) أي أن وضعهم كان دون وضع أمراء السناجق ويشتركون في الحملات السلطانية ضمن السنجق / اللواء الذي يتبعونه وتكون تيماراتهم بحكم اليوردلق والأجاقلق أي يكون حق التصرف فيها لهم وينتقل وراثياً ضمن العشيرة، وعندما يموت أحدهم أو يمتنع عن أداء الخدمات الموكلة إليه فإن إمارة العشيرة وتيماره تمنح لابنه أو لأحد من أقاربه وطالما يوجد من يخلفه لا تعطى لأحد من الخارج. وكان يتم أحياناً تنظيم هذه العشائر ضمن تنظيم السنجق[35] فيكون بذلك أمير العشيرة أميراً للسنجق في الوقت ذاته، ومما يجدر ذكره أن الدولة العثمانية لم تكن تلجأ إلى عقوبة العشيرة التي يرفع أميرها لواء العصيان ضدها، أو إلغاء وجودها بل تكتفي بتغيير أميرها.

أما من الناحية الإدارية فإن الدولة العثمانية قامت بتنظيم هذه العشائر كوحدات إدارية ضمن السنجق / اللواء الذي تتبعه ولهذا منحت لهم الدولة أراضي يتصرفون بها بالشكل الذي حددته أو أقرت الأراضي التي كانت تمتلكها. وتمدنا دفاتر التحرير بمعلومات مفصلة عن إقطاعات العشائر المختلفة وقد تم تنظيم بعضها كنواح تابعة إلى الألوية، وفيما يلي أدرج أسماء بعض النواحي التي وردت ضمن ألوية تابعة لبلاد الشام وردت في

دفاتر التحرير (TD) تحمل أسماء عشائر:

1 ـ من نواحي لواء دمشق بولاية العرب (الشام):

ناحية بني كنانة. ناحية بني عاتكة.

ناحية بني جهم TD. 192 تاريخه 945هـ.

ومن نواحيه وفق الدفتر (TD 401) يعود إلى عهد القانوني:

ناحية بني كلاب ناحية بني عصبة

ناحية بني جهيمة ناحية بني مقلد

ناحية بني كنانه ناحية بني مالك

ناحية بني عاتكة ناحية بني عبد الله

ناحية بني نشيه ناحية بني هلال

ناحية بني الأعسر

كما ورد تحت باب جماعت = جماعة: التركمان والأكراد.

ويبدو أن هذه العشائر كانت تقطن في قضاء حوران ولهذا فعند تنظيم دفتر التحرير المرقم 491 في سنة 997هـ وردت ضمن نواحي قضاء حوران.

2 ـ ضمن لواء غزة، نابلس والقدس ورد اسم:

ناحية بني صوب (TD 295) تاريخه 963هـ).

3 ـ وضمن لواء صفد:

ناحية مرج بني عامر) TD 192,427عهد القانوني).

4 ـ وضمن لواء حماة وحمص:

طوائف التركمان (ضمن حمص) TD 502 تاريخه 978 وطوائف التركمان (ضمن حماة).

وطوائف عرب (البدو) (ضمن حما) MAD 9833 تاريخه 1055[36].

5 ـ وضمن نواحي لواء عجلون:

ناحية بني علوان TD. 266 (525) p.56

6 ـ وضمن نواحي لواء طرابلس:

جماعة التركمان، وهم مجموعتان (البداية (574) TD. 203).

7 ـ وضمن نواحي نابلس:

ناحية بني صعب TD.258 (407) p.5[37]

والحقيقة ينبغي ألا ننسى أن بعض النواحي تحمل أسماءً لا تمت بصلة إلى أسماء العشائر كانت تحت تصرف زعماء بعض العشائر، وقد ورد في الوثائق تحت اسم «مقدم» بدلاً من «مير عشيرت» وربما كان وضعهم يختلف عن وضع أمراء العشيرة ففي الحكم السلطاني الصادر في 21 جمادى الآخرة 976هـ. ورد اسم مقدم الكسروان وهو منصور بن عساف وكذلك مقدم ناحية البقاع: محمد بن حنش وناحية العرب: شرف الدين ودار اللحم (العلم؟) قورقماز بن معن وكذلك برغش[38].

كما أن تشكيل لواء بني ربيعة كان على أساس تنظيم عشائري إذ ورد هذا اللواء تحت اسم لواء قبيلة بني ربيعة ضمن ألوية ديار بكر MAD 563 p.87/1 وذلك في دفتر التقليد الذي تم إعداده بين سنتي 976هـ/ 1568م ـ 982هـ/ 1574م واحتفظ بهذا اللواء اسم بني ربيعة عندما تم إدخاله ضمن تشكيلة إيالة الرقة بعد إقامتها في 17 سنة 994هـ[39]. ومما لا شك فيه أن إدارة ألوية كهذه أو نواحي تابعة إلى ألوية مختلفة تحمل أسماء العشائر، كان يتكلف بها رؤساء العشائر التي تحمل هذه الأسماء.

ومما يجدر ذكره أن السلطان العثماني كان يخاطب أمراء العشائر في بلاد الشام مباشرة فالحكم السلطاني الصادر في 26 صفر سنة 991هـ كان موجهاً إلى مشايخ البدو في أطراف الشام وقد حث السلطان فيه هؤلاء المشايخ على حفظ بلاد الشام وحراستها والحيلولة دون تمكن (أهل الفساد) وقطاع الطرق من البدو من إلحاق الضرر بالرعايا (الأهالي) وتقديم الدعم

إلى بكلربكي (والي) الشام مع عشائرهم[40].

والحقيقة إن الدولة العثمانية كانت تتعامل مع أمراء العشائر المحلية كزعماء محليين لهم ثقلهم العسكري والاجتماعي والاقتصادي وكانت تسعى جاهدة إلى كسبهم واستمالتهم ولهذا كانت تغدق عليهم العطاء وما الصرة التي كانت توزع عليهم سنوياً إلا جزء من هذا العطاء. وكانت الدولة تعرف جيدا أن هذه العشائر لا يمكن إخضاعها إلا من خلال أمرائها ولهذا نظمتها في نظامها الإداري على شكل مير عشيرتلك = إمارة العشيرة - كما مرّ - وكلفت قسماً منها بمهام مختلفة في مناطقها كحراسة الطريق أو نقل الذخائر أو الاشتراك في الحملات السلطانية أو خدمة حجاج بيت الله الحرام. ومع هذا كان أمراء بعض العشائر، لسبب أو لآخر يتمردون ضد الدولة ويتحولون إلى قطاع طرق بنظر الدولة وقد يحمل البعض الدولة مسؤولية ما يؤول اليه وضع هذه العشائر، ولكن هل كانت الدولة وحدها تتحمل مسؤولية تمردهم؟ وهل كان من صالح الدولة اتخاذ موقف سلبي منها لتتحول (هذه العشائر) من عنصر إيجابي إلى عنصر سلبي يشغل الدولة بمشاكل هي في غنى عنها؟ والظاهر أن عدم دراسة واقع هذه العشائر وعلاقتها مع الدولة قد يجعل الباحث يقع في أخطاء، فيسوق آراء لا تمت للواقع بصلة، كما أن النقص في المعلومات الواردة في المصادر العربية هو الآخر أدى ببعض الباحثين الى تقديم أحكام غير دقيقة وهنا أكتفي بذكر مثال واحد يتعلق بكيفية تعامل الدولة مع واحد من أمراء العشائر هذه: كان الأمير البدوي مدلج بن أبو ريشة يتحكم بالبدو في أطراف بغداد والموصل وكان يردد دائماً: «الله ينصر الغالب» وكان تارة يلزم جانب الصفويين فيغدو عدواً للعثمانيين أو بالعكس، وبعد سيطرة الصفويين على بغداد انحاز إلى جانبهم، ولكن ما أن قاد الوزير الأعظم خسرو باشا حملته على بغداد سنة 1039هـ خاف مدلج من غضبه فأعلن ولاءه للدولة العثمانية، ولكنه عاد وغيّر هذا الولاء عندما فشل خسرو باشا في استعادة بغداد. . . الأمر الذي دعا خسرو باشا إلى القضاء عليه

فأرسل قوة إلى بلاده واضطر مدلج إلى الهروب مع رجاله إلا أنه لقي حتفه إثر سقوطه من على فرسه وطلب أتباعه الأمان وأعلنوا خضوعهم للدولة العثمانية. فقام الوزير الأعظم بتنصيب الأمير سعيد بن فياض على إمارته[41] دون أن يلغي وجود هذه العشيرة أو يعاقبها.

ومما ينبغي ذكره هنا أن الدولة العثمانية كانت تولي طريق الحج أهمية كبيرة وكان هذا الطريق تحت تحكم العشائر البدوية، وكانت الدولة تعد سلامة الحجاج وتوفير السبل الكفيلة بأدائهم مناسك الحج من المهام الدينية الملقاة على عاتقها. وكانت ترى أن أي اختلال في نظام الطريق معناه تعرض حياة الحجاج إلى الخطر. ولهذا حاولت المستحيل لوضع العشائر القاطنة في طريق الحج في دائرة التنظيم واستمالتها للحيلولة دون قيامها بأي عمل ضد الحجاج ـ كما ذكرنا ـ كما اتخذت تدابير مختلفة بهذا الخصوص. وكانت هذه التدابير مؤسسية ومنظمة إلى حد كبير، إذ كانت الدولة تعيِّن أميراً للحج يتولى أمر الحجاج فيرافقهم إلى الحرمين ومنهما إلى دمشق، كما وضعت برفقة قافلة الحج قوة عسكرية لحفظها وحراستها. ولم تكن مهمات الدولة تتوقف عند حد توفير الأمن اللازم للحجاج بل يتجاوز ذلك إلى توفير الماء والأرزاق وأماكن الراحة لهم، كما كانت تعيّن مسؤولاً عن توزيع الصرة بين رؤساء العشائر وشرفاء مكة وأهالي الحرمين. وعلى الرغم من كل ذلك كان يحدث أحياناً تجاوزات في عملية توزيع الصرر ودفعها إلى مستحقيها، فقد يقوم أمير الحج مثلاً بالامتناع عن دفع الصرر متصرفاً بذلك تصرفاً شخصياً دون علم الدولة، الأمر الذي يغيظ العشائر فتقوم بالإغارة على قافلة الحج وسلبها ونهبها، كما كانت بعض العشائر لا تكتفي بما يخصص لها فتطالب بمبالغ أكثر مما تستحق، فتلجأ إلى الإغارة على قوافل الحجاج عند فشلها في الحصول على مطالبها.

ويستدل مما ورد في بعض المصادر التاريخية العثمانية أن الدولة العثمانية تركت أمر اتخاذ الإجراء المناسب لردع البدو من القيام بأية عملية

ضد قوافل الحجاج، إلى أمراء الحج، وقد يتمكن أمير الحج، وبخاصة بعد أن عهدت مهمة إمارة الحج إلى الولاة، بفضل السياسة الشديدة أو اللينة التي يتخذها تجاه هذه العشائر من الحيلولة دون إلحاق الضرر بالحجاج، ففي سنة 1088هـ قام الوزير عثمان باشا والي الشام بانتظار الحجاج في أطراف منازل البلقاء وحوران. ومنع البدو من الاقتراب من هذه المناطق لأخذ محاصيلها كما عمل على سرقة فرسهم الأمر الذي أوقعهم في ضيق شديد، ومن جهة أخرى قام بكسب شيوخ بعض العشائر الأخرى بأن دعاهم إلى خيمته وخلع عليهم وبهذا تمكن من تفريق العشائر واتخاذ سياسة قمعية ضد قطاع الطرق وسياسة ودية مع العشائر الموالية للدولة أو التي لا يصدر منها ما يلحق الضرر بالحجاج[42].

والحقيقة إن المصادر العثمانية أوردت أمثلة كثيرة على غارات العشائر على قوافل الحجاج، ومن الممكن استقراء دوافع العشائر لهذه الغارات: فعلى سبيل المثال ذكر المؤرخ العثماني راشد أن الدولة العثمانية كانت تقوم بتسليم أمراء الحج 23900 غروش من خزينة دمشق لأجل تسليمها إلى شيخ دمشق وقبائل آل معمور وقبيلة وحيدان وبني صخر وعنزه والقبائل الأخرى المتواجدة على طريق الحج الشريف. وقد استمر هذا الأمر إلى سنة 1090هـ، ومن هذه السنة وحتى سنة 1110هـ تم منح العشائر البدوية كبني صخر وعنزه 20734 غروش زيادة على الصرر الممنوحة لها. ولكن قام فيما بعد بعض قطاع الطرق من البدو بالنزول في طريق الحج للإغارة على الحجاج. ولهذا قامت الدولة بزيادة الصرة الممنوحة إلى بعض العشائر وإيصالها إلى 111000 غروش وذلك من أجل كسبها والحيلولة دون قيامها بعرقلة سير الحجاج، غير أن أمراء الحجاج قاموا بالامتناع عن منح هذا المبلغ إليهم وبدؤوا بالتصدي لهم في أماكن خاصة لمنعها من الإغارة على الحجاج، كما قام شريف مكة هو الآخر بقطع الصرر المخصصة من موارد جده لعشيرتي عنزه وبني صخر، كما اعتقل 150 فرداً من أفرادهما مات منهم 50 فرداً، غير أن

الشريف لم يأخذ بنظر الاعتبار أن ما قام به سيستفز العشيرتين ويولد عندهما روح الانتقام، ولم يذهب إلى وضع عدد كاف من الحرس لمرافقة الحجاج. فأغار البدو في سنة 1111هـ على الحجاج. وكان أمير الحج محمد باشا لم يأخذ هو الآخر احتياطاته لهذه الغارة المفاجئة ولم يتمكن من مواجهتها، فنهب البدو أموال الحجاج وقتلوا عدداً منهم. وكانت ردة فعل الدولة قوية على هذا وحمّلت أمير الحج مسؤولية ما تعرض له الحجاج متهمةً إياه بالإهمال والتقصير، فقامت بعزله واعتقاله[43].

وقد اقتنعت الدولة أن البدو يستمدون قوتهم من ضعف سلطة الدولة في المنطقة. فضعف القوة المرافقة لقافلة الحج وعدم كفايتها يبعث الجرأة في البدو على الإغارة على الحجاج. وكانت الدولة جادة في توفير الأمن للحجاج ولكن الفساد المستشري في كيان الدولة يحول دون تحقيق هذه الغاية. وبعد بروز بعض الأشخاص وإظهارهم الكفاءات الاستثنائية على نطاق المنطقة كأحمد باشا الجزار، فإن الدولة، ولكي لا تبقى عاجزة أمام تعديات البدو، لجأت إلى الاستعانة به ولا سيما أنه كان يمتلك ثروة هائلة فضلاً عن ذياع صيته بين العشائر، مما رجح كفة اختياره أميراً للحج. ويبدو أن الجزار كان راغباً في نيل هذه المهمة وتزامن تقييم وضعه في الباب العالي مع وصول رسول الجزار حاملاً رسالة منه يطلب فيها إمارة الحج (وذلك من أجل إسداء خدمة للدين والدولة) وتولية كتخداه إيالة صيدا وذلك من أجل تغطية نفقات الحج، وأنه لن يطالب الدولة أية إعانة لأمور الحج باستثناء (أموال كيلارحج= مخازن الحج) وأنه سيقوم بتوفير الأمان للحجاج عند ذهابهم وإيابهم ويوزع صرر العربان في وقتها. بناء على ما اقتضته مصلحة الدولة عهدت إيالة الشام مع إمارة الحج إلى الجزار وإيالة صيدا إلى كتخداه سليم باشا كما عهدت طرابلس الشام وقيادة الجرده إلى الوزير مقداد باشا.

ويبدو أن الدولة كانت تحترز من الجزار وتخشى منح الإيالات الموجودة في المنطقة إلى أنصاره لكيلا ينفرد هو وأتباعه بالمنطقة. ولهذا

عهدت قيادة الجرده إلى إحدى الشخصيات الكفوءة في الدولة وهو مقداد باشا، إلا أن الجزار حاول إقناع الدولة بالعدول عن تعيين مقداد باشا بحجة عدم وجود الانسجام بينهما، إلا أن محاولته لم تجد نفعاً فالدولة كانت تحس بما يدور في خلده. غير أن الدولة العثمانية في نهاية المطاف خافت من عاقبة الأمر عندما يكون الجزار ومقداد باشا في طريق الحج معاً وقد يحدث ما لا تحمد عقباه من عدم الانسجام بينهما. وعلى الرغم من أن الدولة عينت في بداية الأمر أحد أمراء آل العظم وهو إبراهيم آغا الطويل، إلا أنها نزلت فيما بعد عند رغبة الجزار فعينت أحد رجاله وهو سليمان آغا (خزينه داره) ومتسلم حماة وعهدت إليه إيالة طرابلس الشام والجردة. وبهذا نجحت الدولة في فرض سيطرتها على المنطقة ولو على يد الجزار[44].

الزعامات المحلية الحضرية:

لم ير السلاطين العثمانيون ولا الباب العالي ما يمنع من قيام الزعامات المحلية الحضرية بتقاسم الإدارة معها في الولايات المختلفة وبضمنها إيالات بلاد الشام طالما أن هذه الزعامات تحافظ على ولائها وخضوعها للدولة العثمانية وتبتعد عن كل أنواع حركات التمرد والاستقلال وتؤدي الضرائب بشكل منتظم وتشترك في الحملات السلطانية بجيوشها وتنال دعم وثقة الأهالي وتوفر الأمن والنظام في مناطقها الإدارية. واتبعت الإدارة المركزية العثمانية والسلطان العثماني سياسة ودية مع هذه الزعامات المحلية ولم تحس بأي ضيق تجاه وجودها أبداً، بل كانت تنظر إليها بأنها المساعد القوي لها لتنفيذ سياساتها في الولايات، وصرفت النظر عن بعض أعمالها السلبية. ووجود هذه الزعامات في النظام الإداري العثماني في الإيالات يعد أحد الإنجازات الرفيعة في فن الإدارة العثمانية[45]، غير أن بعضاً من هذه الزعامات اتخذت لسبب أو لآخر، موقفاً سلبياً من الدولة فشقت عصا الطاعة ولجأت إلى العصيان، وقامت بتوسيع رقعة نفوذها التي سبق أن حددتها الدولة لها، مستغلة الظروف التي كانت تمر بها الدولة بين حين وآخر، إلا

أن طموحاتها كانت ترتطم في نهاية المطاف بالجدار العثماني الصلب وتتلاشى آمالها وتكلف أعمالها حياة زعمائها وخير مثال على هذا الزعامات الدرزية. وإلى جانب هذا الموقف السلبي فإن بعض الزعامات تكيفت مع توجهات الدولة فنال زعماؤها العناية والرعاية من الدولة وتجاوزت ولاياتهم للإيالات إلى مناصب رفيعة داخل مؤسسات الدولة منهم أسرة آل العظم التي أنجبت أكثر من 30 باشا حكموا في سوزية بين سنتي 1725 ـ 1800م، واضطلعت بمهام مختلفة منها: قيادة قوات الجردة، تقليد الألوية والإيالات، إمارة الحج، قيادة الجيوش، وقد ذاع صيتهم في إمارة الحج الشامية وقمعهم حركات التمرد التي حدثت في بلاد الشام ومصر كحركة ظاهر العمر في لبنان وبولوط قابان علي بك ومحمد أبو الذهب في مصر[46].

ومن الزعامات المحلية التي كان لها حضور سياسي بارز في بلاد الشام في العهد العثماني، زعامات الدروز وقد برزت منهم أربع أسر أصبح لها ثقل سياسي فاحتلت حيزاً واسعاً من تاريخ الأحداث التي وقعت في بلاد الشام في العهد العثماني وهذه الأسر هي: التنوخية، الجانبولاطية، المعنية، والشهابية.

ومما يتعلق بالأسرة التنوخية فإنها استوطنت في مناطق قنسرين ومنبج وحماة ومعرة النعمان قبل هجرة بقاياهم إلى لبنان، وبرز دورهم في التاريخ العثماني عندما شارك الأمير جمال الدين أحمد وهو من أسرة أرسلان اليمنية إلى جانب السلطان سليم الأول في معركة مرج دابق وعيَّنه السلطان سليم أميراً على الغرب والمتن والمناطق المجاورة لها، كما جرد منطقة الشوف من المعنيين وضمها إليه. وبهذا أصبح جمال الدين أميراً على لبنان الجنوبي واستمر حكمهم حتى سيطرة المعنيين على بيروت سنة 1615[47].

أما الأسرة الجانبولاطية فإنها كانت تقيم في أرجاء كليس وحلب، ونشأ جانبولاط بن قاسم في السراي العثماني وعهد إليه سنجق كليس بطريقة الأوجاقلق ليتولاه مدى العمر، وحظي باعتبار من لدن الحكومة العثمانية بعد

أن تمكن من تنظيف المنطقة من العصاة (قطاع الطرق) كما شارك في بعض الحملات العسكرية العثمانية. وتولى السنجق بعد وفاته ابنه حسين باشا الذي استفادت منه الدولة في قمع حركات التمرد في بلاد الشام.ثم عهدت الدولة إليه ولاية حلب، وصدرت إليه الأوامر للمساهمة في الحملة العثمانية على إيران إلا أنه تأخر في الانضمام إلى الجيش، وحمل مسؤولية تعرض القوات العثمانية إلى الهزيمة (1604) فأعدمه قائد الجيش. وأدى إعدامه إلى عواقب وخيمة كلفت الدولة كثيراً. فالقوات المرافقة له ـ ويبدو أنها كانت محلية وربما ضمت الكثير من أتباعه ـ عادت أثر إعدامه إلى حلب وانضوت تحت لواء ابن أخيه علي باشا الذي كان يتولى سنجق كليس. وبدأ علي بالتمرد والتحكم بالمنطقة معتمداً على جيش عمه (1606). ولم تتمكن الدولة من قمع عصيانه رغم أنها حاولت كسبه بأن أرسلت إليه منشوراً عهدت فيه إليه إيالة حلب. وكانت الدولة منشغلة بحروبها مع إيران والنمسا كما كانت تعاني من الفوضى والاضطراب الذي أحدثه الجلاليون والسباهية في مناطق مختلفة من الأناضول.

واستغل علي باشا جانبولاط الوضع المتدهور للدولة وقام بتوسيع رقعة نفوذه بعد أن حقق بعض الانتصارات في المنطقة. أعقبتها سيطرته على حلب فإعلانه الاستقلال في المنطقة، إلا أن آماله تلاشت بعد تعرضه إلى هزيمة منكرة أمام قوبوجي مراد باشا قائد الحملة العثمانية الذي كلف بقمع حركته (3 رجب 1016هـ/ 24 تشرين الأول سنة 1607م)[48].

ويستدل من تسلسل الأحداث التي تمخضت عنها هذه الحركة الانفصالية عن الدولة العثمانية أن غياب العقل والحنكة السياسية للقائد العثماني وإعدامه لحسين باشا وتهميشه القوات التي تدين بالولاء لأسرته كان السبب في انفجار الوضع في وقت كانت الدولة العثمانية تمر بأحرج أوقاتها وتعيش ظروفاً حرجة استغلها علي باشا للسيطرة على أجزاء واسعة من بلاد الشام والأناضول.

أما ما يتعلق بالأسرة المعنية فالمعروف أن أمير الجبل فخر الدين الأول كان يقاتل إلى جانب قانصو الغوري في معركة مرج دابق ضد العثمانيين وعندما أحسّ بأن المعركة ستنتهي في صالح العثمانيين انحاز إلى جانبهم ولجأ إلى السلطان سليم الأول في دمشق. وتلقى فخر الدين رعاية كبيرة من لدن السلطان أكثر مما تلقاه أمراء الجبل الآخرين، وعينه أمير سنجق على الجبل الأمر الذي اضطرت تنوخ التنازل من الجبل لصالح المعنيين[49].

ويبدو أن علاقة المعنيين بالدولة العثمانية بعد فخر الدين الأول سادها جو من التوتر وعدم الاستقرار ولم تخل من المعارك بينهما، إذ كانت للمعنيين تطلعات استقلالية وتوسعية في نفس الوقت، ولهذا ولكي يتمكنوا من الوقوف بوجه الدولة لتحقيق مآربهم لجأوا إلى التحالف مع قوى خارجية وبخاصة في عهد الأمير فخر الدين الثاني. تعاملت الدولة مع الأمراء المعنيين باللين في بداية الأمر، ولم تكن تفكر في القضاء عليهم أو تعيين مسؤول عثماني في بلادهم إذ لم يكن ذلك من صالحها ولا بمقدورها عمل ذلك. غير أن فخر الدين الثاني كان يستغل الأوضاع التي كانت تمر بها الدولة وبخاصة انشغالها بالحروب مع النمسا وإيران. وقام بإعداد جيش منظم وأقام مواقع محصنة ووسع حدود بلاده بالسيطرة على شمال لبنان كما سيطر على صيدا وبيروت، ووصل في جنوب لبنان إلى صفد وعجلون وحتى الشوبك[50]، ولم يكتف بهذا بل أراد ضرب الدولة بالتحالف مع علي جانبولاط. ويبدو أن فخر الدين أقرّ بأنه لن يتمكن من النيل من الدولة العثمانية أو يحصل على الاستقلال دون دعم خارجي أي أوربي، فما رحلته إلى إيطاليا إلا لأجل تأمين الدعم من أوربا إذ ذكر المؤرخ العثماني نعيما أن الأمير فخر الدين التجأ إلى الغرب عندما ضايقه القائد العثماني حافظ باشا وكان التجاؤه مقابل دعمه لهم بالاستيلاء على القدس وكتب من هناك إلى أتباعه بأنه تلقى دعماً من الغرب وحثهم على الصمود[51]، واضطرت الدولة العثمانية لتأمين سلامة مصالحها في البحر المتوسط تجديد اتفاقيتها مع

فلورنسة التي كان قد لجأ إليها فخر الدين[52]. وبعد تولي السلطان مراد الرابع العرش في الدولة العثمانية أخذ مسألة فخر الدين بعين الاعتبار فعين أحمد باشا الصغير والياً على الشام، وجرت بين القوات العثمانية وأتباع فخر الدين معارك مختلفة إلى أن تمكنت القوات العثمانية من اختراق مواقعهم الحصينة وأسر فخر الدين الذي أخذ إلى استانبول حيث أعدم (1635م).

وعلى الرغم من كل ما جرى لم تلغ الدولة العثمانية إمارة المعنيين وتولى زعامة الأسرة الأمير ملحم في سنة 1635 م إلاّ أنه لم يتمكن من توحيد صفوفهم، ويبدو أن الدولة العثمانية كانت تسعى إلى الحيلولة دون تمكنهم من ذلك، إذ قام ولاة طرابلس بالتدخل في شؤون الجبل الأمر الذي أدى إلى تحطيم نفوذ الدروز[53].

وبعد أن قضت الدولة العثمانية على حركة فخر الدين الثاني عهدت وسط وجنوب لبنان لأسرة علم الدين إلا أن المنطقة لم تشهد الاستقرار، وعندما تولى فاضل أحمد باشا ولاية الشام (1070هـ/ 1660م - 1071هـ/ 1661م) تناول المسألة الدرزية و قاد حملة على المعنيين وحطم قواهم وانضم ثلاثة آلاف من المقاتلين الدروز اليمنيين إلى قوات الحكومة، أما القسم الآخر فهرب إلى الجبال وتعهدوا بدفع 500 كيسة ضريبة للدولة، إلا أنهم لم ينفذوا هذه التعهدات.

ورأى فاضل أحمد باشا أن منطقة صيدا وبيروت وصفد لا يمكن التحكم بها إلا إذا انفصلت عن ولاية دمشق وأصبحت إيالة مستقلة، وأيدت الحكومة مقترحه فأقامت إيالة من هذه المناطق[54].

وكانت الدولة العثمانية جادة في إنهاء المسألة اللبنانية، ورأت أنه لأجل إدارة لبنان بشكل مباشر ينبغي تحطيم نفوذ الأسرة المعنية كلها والدخول في حركة تصفية شاملة فيها، إلا أنها انشغلت في هذه الفترة بحصار فيينا الثاني فرأت أن الظروف غير مواتية للدخول في محاولة كهذه، ولم تتمكن أسرة علم الدين من إرضاء اللبنانيين وأثر هذا طلب وجهاء لبنان من الحكومة

العثمانية موافقتها على اختيار أمير لها فوافقت على ذلك وانتخبت بشير الشهابي أميراً في الاجتماع الذي عقد 1697م[55]، الأمر الذي أدى إلى بروز الأسرة المعنية كأكبر قوة محلية في لبنان.

ومما يتعلق بالأسرة الشهابية فقد ذكر المؤرخ العثماني جودت باشا أن المقاطعات الداخلة ضمن حكومة الجبل في عهد الأمراء الشهابيين هي إقليم الخروب وإقليم التفاح وإقليم جزين في الجانب الغربي، وفي الجانب القبلي جبل ريحان والبقاع وفي الجانب الشرقي كسروان والفتوح وبلاد الجبيل وبلاد بترون وجبة المنيطرة وجبة بشري وكورة وزاوية، وكان الجانب الغربي يتحكم فيه الشيوخ الجنبلاطية، أما الجانب القبلي وبلاد الجبيل وبترون من الجانب الشرقي فكان خاضعاً لحكم الشهابيين يعيِّنون عمالهم فيها. أما كسروان فكان تحت حكم مشايخ بنو الخازن وكورة الفوقا تحت حكم بني العازار والزاوية تحت تصرف بني الظاهر، إلا أن نظام الجانب الشرقي قد اختل فيما بعد، ففقد شيوخ بني حمادة مقاطعاتهم على وجه الخصوص بعد أن دخلت تحت حكم الشهابيين[56].

وكان الشهابيون يلتزمون جانب العثمانيين واتخذوا جبهة معادية ضد المعنيين، وكانوا مستقلين في إدارة شؤونهم في بلاد الجبل ويدفعون سنوياً 130 كيسه أقجه (مال ميري) إلى ولاة صيدا. وعند اختلافهم مع والي صيدا كانوا يعلنون ولاءهم لوالي الشام. وكان الولاة العثمانيون لا يتدخلون في شؤونهم الداخلية لكونهم مستقلين فيها[57]. وعلى الرغم من هذا فإن الدولة العثمانية كانت تتدخل في تنصيب الأمراء على حكم الجبل كما حدث في تدخلها في إقرار إمارة قاسم بن عمر بدلاً من الأخوين أحمد ومنصور ابني ملحم، كما قامت الدولة في سنة 1770م بعزل الأمير منصور وتولية ابنه يوسف أميراً. ولكن الدولة العثمانية ـ كما يبدو مما جرى من أحداث ـ تسعى إلى إجراء توازن في القوى في المنطقة بعد ظهور أحمد باشا الجزار، إذ كانت تعرف جيداً نوايا ومطامع الجزار الذي كان يحاول إقامة نفوذ قوي على

الشهابيين يصل إلى حد العزل والنصب ومن ثم التوسع. وحاول الجزار تقليص نفوذ بشير الثاني الذي برز كقوة منافسة له - حسب رأيه بالتأكيد - رغم أنه كان (بشير) خاضعاً له ويدفع ضريبة مقطوعة له وبخاصة قبيل وإبان حصار نابليون لعكا، وما أن فك نابليون حصار عكا ورجع خائباً إلى مصر قام الجزار بمضايقة بشير وسعى إلى عزله وتعيين أحد أبناء يوسف على الجبل، غير أن الدولة العثمانية لم تكن تشاطر رأي الجزار في بشير الشهابي، إذ نجد أن يوسف ضيا باشا الذي عينته الدولة قائداً على الحملة المرسلة إلى مصر لطرد نابليون منها، قام بالتعامل مع الأمير بشير بشكل ودي وأمر بمنع تدخل ولاة صيدا في مناطق نفوذه وهي: جبل الدروز، وادي التيم، بعلبك والبقاع وبلاد الجبيل، كما أمر بإدارة هذه الأرجاء من قبل حكام الجبل كالسابق وأن تتم جباية ضرائبها من قبل الخزينة بشكل مباشر(58)، الأمر الذي يؤدي إلى تقليص نفوذ الجزار على الشهابيين، إلا أن الجزار لم يكترث بهذه الأوامر بل أرسل قوات تحت إمرة ابني يوسف وطرد بشيراً من بلاده. وبعد وفاة الجزار (1804م) تنفس الدروز الصعداء وواصلوا موقفهم الإيجابي من الدولة العثمانية. وعلى الرغم من أن الحكومة المركزية كانت تسعى إلى استتباب الأمن والنظام في منطقة بلاد الشام ولا سيما بعد زوال سطوة الجزار، إلا أن ولاة وأمراء سناجق الأطراف كانوا لا يتورعون من إثارة المشاكل مع الشهابيين حتى نجد أن والي الشام يوسف باشا يضطر إلى الفرار من دمشق بعد دخول 15 ألف من المقاتلين الشهابيين إثر دعوة أمير سنجق عكا للأمير بشير الشهابي من تقديم الدعم لوالي الشام بعد وصول الوهابيين إلى المنطقة، وربما أن بشيراً كان يريد أن يبرز عضلاته في المناطق بعد عهد الجزار ولكن هذا الأمر لم يستمر طويلاً بعد أن تعرض إلى مضايقة عبد الله باشا أمير سنجق عكا الجديد، فاضطر إلى الانسحاب إلى حوران وترك الجبل، غير أن ابتعاده من الجبل أدى إلى وقوع الخلافات بين مشايخ الدروز والتي قد تؤدي إلى عواقب وخيمة، فيختل النظام ويسود عدم

الاستقرار في البلاد، فاضطر والي الشام وعبد الله باشا إلى الموافقة لدعوة بشير من قبل المشايخ إلى الجبل للعودة إليه[59].

والحقيقة إن بشير الثاني استحوذ على حكم جبل لبنان مدة طويلة (1788 - 1840م) وذلك بفضل سياسته المتوازنة مع القوى الموجودة في المنطقة، إذ بدا سنياً للعثمانيين، ودرزياً للدروز، ومسيحياً للمسيحيين[60]، أما الدولة العثمانية فلم تكن تفكر أكثر من استتباب الأمن والنظام والحصول على المال الميري.

ومن الزعامات المحلية التي أصبح لها شأن في بلاد الشام أسرة ظاهر العمر الذي بدأ حياته السياسية حاكماً على صفد من قبل الشهابيين.وبمرور الزمن كسب ثروة وقوة وأدخل تحت عهدته مناطق عكا وصيد و يافا وحيفا والرملة ونابلس وصفد، واتخذ عكا مركزا له، وعين أبناءه في النواحي المختلفة مستغلاً الأوضاع التي كانت تمر بها الدولة العثمانية. . وكان ظاهر يعرف جيداً أنه لن يتمكن من مواصلة وضعه الاستقلالي تجاه الدولة العثمانية دون أن يتخذ حليفاً يسانده، ولهذا انقاد إلى بولوط قابان علي بك الذي كان قد تمرد على الدولة العثمانية في مصر. ولم تكن الدولة العثمانية في وضع يسمح لها من قمع حركته، ولكن سعت إلى ذلك بعد أن دب الخلاف بينه وبين الشهابيين، إلا أنها فشلت بعد أن تعرضت القوات التي أرسلت إليه والتي ضمت الشهابيين أيضا إلى هزيمة.

ولكن بعد مقتل بولوط قابان علي بك (نيسان 1773) فقد ظاهر العمر حليفه فاضطر إلى التقرب من الشهابيين ثم إلى طلب العفو من الدولة العثمانية. فوافقت الحكومة العثمانية على طلبه وعهدت إليه إيالة صيدا على أن يدفع الضريبة المقطوعة عنها. ويبدو أن هذا الاتفاق كان بمثابة هدنة بين الطرفين فلم يكتب له النجاح وبخاصة بعد العرض الذي قدمه محمد أبو الذهب إلى الدولة العثمانية مقترحاً القضاء على حركته بحملة يقودها من مصر (1189 هـ/ 1775م). إلا أن وفاة أبو الذهب حالت دون تحقيق ذلك

وعاد ظاهر العمر إلى نشاطه، غير أنه لم يستمر طويلاً ولقي مصرعه (آب 1775) إثر هروبه من قلعة صيدا بعد أن حاصرتها القوات العثمانية وكانت الدولة تقر ما لأسرته من دور في المنطقة وبخاصة في عكا فعينت ابنه الشيخ عثمان شيخ البلد فيها، ثم أبعده من المنطقة بتوليه بسنجق خداوندكار[61].

هوامش المبحث الخامس:

(1) Hoca Sadeddin: Tac ut- Tevarih, Ankara, 1999. IV: 292-294, Mustafa Nuri Pasa, Netayic ul-Vukuat, Ankara, 1-II: 85.

(2) محمد أفندي صولاق زاده: صولاق زاده تاريخي، استانبول، 1297، ص 391.

(3) Tac ut-Tevarih, IV: 301-302.

(4) هامه ر: دولت عثمانيه تاريخي، مترجمي: محمد عطا، استانبول 1330، 4: 212 عن تاج التواريخ 4:696، ادريس زاده ورق 115.

(5) Uzuncarsili: Osmanli Tarihi, Ankara II: 287.

(6) Tac ut-Tevarih IV:295.

(7) Ismail Hami Danismend: Osmanli Tarihi Kronolojisi, Istanbul, II:30

(8) صولاق زاده تاريخي: 391.

(9) Uzuncarsili, II-287

(10) هامه ر 4:240.

(11) opkapi Sarayi Arsivi, No: 11634/ 26, Ahmet Akgunduz: Osmanli Kanunnameleri Istanbul, 1992 III: 213.

(12) حاجي خليفة، جهاننما، ص 544 عن هامه ر، 4: 317 ـ 318.

(13) جهاننما 584، هامه ر 4: 318.

(14) Osmanli Kanunnameleri, IV: 538.

(15) انظر عن أسماء من تولوا هذه المراكز صولاق زاده 390 ـ 391، Tac ut-Tevarih, IV: 296.

(16) هامه ر: 4: 201، Uzuncarsili, II, 287

(17) هامه ر: 4: 212 عن سهيل ورقة 21، كشفي ورقة 52.

(18) تيمار وطشره تشكيلاتي قانوننا مه ء همايوني، Osmanli kanunnameleri IV: 476-477.

(19) Netayic ul- Vukuat III-IV: 135.

(20) Orhan Kilic: 18. Yuzyilin Ilk Yarisinda Osmanli Devletinin Idari Taksimati, Elazig, 1997, p. 39.

(21) عن هذه الأحداث يراجع: مهمه دفتري، وعلى سبيل المثال: 6: 518، 601، 7: 203، 567،

(22) : 64، 44: 157.

22BOA (مركز الأرشيف العثماني باستانبول) KK. 266 p. 74.

(23) 23 BOAÛKK. 266 - p. 73-74, BOA. Cev. Dah. 6095, p. 52.

(24) BOA. Cev.Dah. 6095, p. 49, BOA. KK. 266, p.66.

(25) نشر هذا الدفتر د. محمد عدنان البخيت ود. نوفان رجا الحمود ويحمل اسم: دفتر مفصل ناحيه ء مرج بني عامر، منشورات الجامعة الأردنية، سنة 1989م.

(26) BOA. Bab- i Asafi,, Ruus Defteri, 1452, p.155.

Osmanli Kanunnameleri, IV: 477-478, Orhan Kilic, 14-15.

(27) انظر عن الأمر السلطاني:

BOA. KK. 266 p. 64, BOA. Cev- Dah, 6095, p. 47.

(28) BOA. KK. 266 p. 63, BOA. Cev. Dah, 6095, p. 73.

مهمه دفتري: 7: 523، 748، 941، 12: 168، 443، 44: 180.

(29) BOA. A.RSK, 1551, p. 22, A. NST 1355, p. 14, A. RSK, 1568, p. 20, A.RSK, 1572, p. 11.

(30) BOA. KK. 523, p. 38.

(31) BOA.A. RSK 1551, p. 31, Orhan Kilic, 157.

(32) BOA. NST, 1355, p. 14, A.ASK 1568, p. 20.

(33) BOA. KK. 523, p. 40.

(34) BOA. KK. 266, 47-48, Cev-Dah. 6095, p. 63-64.

(35) Ilhan Sahin, Timar Sistemi Hakkinda Bir Risale, Tarih Dergisi,32,Istanbul Universitesi, 1979, p. 923-924.

تيمار وطشره تشكيلاتي قانونامهء همايوني منشور في:

Osmanli Kanunnameleri, IV: 477-478, Orhan Kilic, 14-15.

(36) انظر:

998 Numarali Muhasebe-i Vilayet-i Diyar Bekir ve Arab ve Zulkadriyye Dfteri (937/1530) Ankara, 1998, I : 6-9.

(37) Osmanli Kanunnameleri VII: 42, 66, 90, 92.

(38) مهمه دفتري 7: 949 ـ 950.

(39) BOA. KK. 262, p. 124.

(40) مهمة دفتري 170:44

(41) نعيما، تاريخ، استانبول، 1280، 3: 60.

(42) تاريخ راشد، استانبول، 1288 1، : 1088، سلاحدار تاريخي، استانبول، 1928 1، : 661.

(43) تاريخ راشد، 2: 503 ـ 504.

(44) أحمد جودت باشا، تاريخ، ترتيب جديد، استانبول، 1309، 3: 154 ـ 156.

(45) Atilla Cetin: Osmanli Tasra Yonetiminde Valilik Yapan Bazi Onemli Aileler, Osmanli, Ankara 1999, VI: 145, 150.

(46) انظر:

Atilla Cetin, 145 - 150, Ali Karaca, Azmzadeler, Islam Ansiklopedisi, IV : 350

(47) Mustafa Oz : Durzilik, X: 47 - 48

(48) Muctcba Ilgurel : Canbolatogullari, TDV. Islam Ansiklopedisi, VII : 144, Mustafa Oz, X : 47 - 48

(49) Sihabeddin Tekindag : Durzilcr, Islam Ansiklopedisi IV: 169

(50) وقد أقرت دفاتر التقليد في الإيالات والسناجق سيطرة فخر الدين على صفد وصيدا وبيروت وتدمر وعجلون والشوبك انظر:
BOA. Cev. Dah. 6095, P.47, 48, BOA - KK. 26, P. 63 - 64

(51) تاريخ نعيما 2: 120

(52) Uzuncarsili, III : K - 2, P. 149

(53) سلاحدار تاريخي 1:215 ـ 216، تاريخ نعيما 2: 119 ـ 122
Uzuncarsili, III k.2 p. 149 M.C. Sihabeddin Tekindag, Durziler, Islam Ansiklopedisi, III : 669 - 670

(54) سلاحدار تاريخي: 1:216

(55) M. Cavid Baysun, Ma'n, Islam Ansiklopedisi VII: 268 - 271

(56) تاريخ جودت، 1:316

(57) م.ن 1:317

(58) م.ن 7:118 وما بعدها

(59) عن الشهابيين وعلاقتهم بالولاة العثمانيين يراجع: تاريخ جودت 1: 313 ـ 319
M.C. Sihabeddin Tekindag, Durziler, IA, IV: 670 - 672

(60) Mustafa Oz : Durzilik, X : 47- 672

(61) انظر: تاريخ جودت 1: 334 ـ 338، 2: 39، Uzuncarsili , IV. K. 1: 433-434, 439- 441.
Feridun Emecen Zahir Omer , IA, XIII : 455-456

المبحث السادس

شرقي الأردن في النظام الإداري العثماني
في ضوء الوثائق العثمانية
1516 - 1740م

تمهيـد

بعد معركة جالديران التي خاضها السلطان العثماني سليم الأول وانتصر فيها انتصاراً كبيراً على الشاه إسماعيل الصفوي (920هـ/ 1514م)، فتحت أبواب الشرق على مصراعيها للدولة العثمانية. فقد أمّن هذا الانتصار سيطرة العثمانيين على الأجزاء الشرقية والجنوبية الشرقية للأناضول كما أمنت سيطرتهم على القسم الشمالي من العراق الحالي.

غير أن هذا الانتصار العثماني وما رافقه من توسع في رقعة الدولة العثمانية أدى إلى ازدياد قلق المماليك الذين كانوا يحكمون في مصر وبلاد الشام. وعلى الرغم من محاولات السلطان المملوكي قانصو الغوري إيقاف المد العثماني، إلا أن كل محاولاته باءت بالفشل ولم يتمكن من صد الحملة العسكرية التي قادها السلطان سليم الأول وتعرض جيشه إلى هزيمة منكرة

أمام الجيش العثماني في معركة مرج دابق (922هـ/ 1516م) ولقي هو حتفه. والحقيقة أن معركتي جالديران ومرج دابق أو بالأحرى هذان الانتصاران العثمانيان شكّلا منعطفاً خطيراً غيّر مجرى تاريخ المنطقة كلها لصالح العثمانيين وتمخض عن السيطرة العثمانية على البلاد العربية لأربعة قرون متواصلة وسقطت الكيانات السياسية الموجودة فيها شيئاً فشيئاً بيد العثمانيين، كما دخلت كيانات أخرى في الدولة العثمانية معلنة ولاءها للسلطان العثماني. وتبع معركة مرج دابق دخول العثمانيين إلى حلب ثم دمشق والفتح العثماني لأهم المراكز الواقعة في بلاد الشام كصفد ونابلس والقدس الشريف وعجلون وغزة، ولم يبق أمام العثمانيين إلا مواصلة التقدم لفتح مصر. غير أن السلطان سليم الأول لم يتوجه حالاً إلى مصر بل قام بإعادة تنظيم جيشه، كما قام في الوقت ذاته بكسب البدو واستمالتهم بأن أنعم عليهم بالنقود والهدايا. وبعد أن دانت له بلاد الشام توجه بجيشه إلى مصر وفتحها إثر معركة الريدانية التي استكمل بها انتصاره الباهر على المماليك.

وعلى الرغم من معرفتنا أن السلطان سليم قام بنفسه بتنظيم بلاد الشام وفقاً لما يراه مناسباً لصالح الدولة العثمانية وأنه عين أمراء للمراكز الكبيرة فيها بعد أن جعل منها وحدات إدارية سمّى كل واحدة منها بسنجق أي لواء ترتبط بمجموعها بالإيالة، إلا أننا لا نعرف في ضوء المعلومات المتيسرة لدينا الوضع الإداري الدقيق للمنطقة وعلى وجه الخصوص شرقي الأردن في هذه المرحلة بالذات.

ومما يؤسف له أن كل الدراسات التي تناولت هذه المنطقة ـ أي منطقة شرقي الأردن ـ أغفلت هذا الجانب إغفالاً يكاد يكون كلياً ولم تعطه حقه، ويعود السبب لهذا الإغفال إلى عدم وجود معلومات كافية في مصادرنا العربية تعين الباحث في معرفة الجوانب المختلفة لتاريخ بلاد الشام وبضمنها شرقي الأردن، غير أن هذا الأمر كان من الممكن تلافيه بالرجوع إلى الوثائق العثمانية التي لا يمكن تجاهلها بأي شكل من الأشكال عند كتابة تاريخ

العرب في ظل الحكم العثماني.

الوثائق العثمانية وأهميتها في دراسة تاريخ شرقي الأردن

ومما يتعلق بالوثائق العثمانية فإن معظمها محفوظة في مركز الأرشيف العثماني في استانبول الذي يزيد عدد مقتنياته عن 150 مليون وثيقة، وقد تم تصنيف أكثر من 42 مليون وثيقة منها وضعت في متناول الباحثين. وتغطي هذه الوثائق كل الجوانب الحضارية للدولة العثمانية وما يتعلق بممتلكاتها في قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا ولكل ذلك من الممكن تصنيف هذه الوثائق في مئات من الأصناف المختلفة تعين الباحثين في مختلف التخصصات في تناول ما يريدون دراسته في العهد العثماني. ولهذا السبب يبقى الكثير من الجوانب المختلفة لتاريخ العرب في العهد العثماني ناقصاً بل يكتنفه الغموض دون الاستعانة بهذه الوثائق. ومما يتعلق بموضوع ورقتي أود التوقف عند صنفين من هذه الوثائق وهما: مهمه دفتري (دفتر المهمة) وسنجق توجيه دفتري (= دفتر تقليد السناجق أي التعيينات في الألوية)

أما دفاتر المهمة فهي السجلات التي كانت تدوّن فيها القرارات المهمة التي تتخذ من قبل السلطان بشأن المسائل المهمة التي تتم مناقشتها في الديوان السلطاني وتتعلق بمختلف الأمور السياسية والإدارية والعسكرية والمدنية والشرعية والقضائية والمالية وكذلك شكاوى الأهالي، وتقترن هذه القرارات بمصادقة السلطان نفسه. ومن هنا جاءت تسميتها بـ (حكم سلطاني). وقد دونت هذه القرارات أي الأحكام السلطانية في الدفاتر بطريقة خاصة يجد فيها الباحثون ضالتهم من المعلومات ويتصدر هذه الأحكام التي تكون على شكل كتب موجهة إلى مسؤولي الدولة وغيرهم موجز للمسألة التي راجع بها صاحب العلاقة السلطان، وهذه المسألة بحد ذاتها تغطي جانباً معيناً من تاريخ الأشخاص أو المنطقة المتعلقة بها، ويبين لنا الحكم الصادر على هذه المسألة كيفية تعامل الدولة العثمانية متمثلة بالسلطان مع ما يعرض

عليها من مسائل. وعلى الرغم من وجود أكثر من 160 دفتراً مطروحاً في متناول الباحثين إلا أنه لم ينشر منها سوى سبعة دفاتر.

أما دفاتر تقليد السناجق فهي مهمة لدراسة التقسيمات الإدارية للإيالات العثمانية، وقد رتبت السناجق التابعة لكل إيالة ضمن مجموعة واحدة مع أوامر تعيين الأمراء على هذه الإيالات والسناجق، والمعلومات المدونة في هذه الدفاتر ترسم لنا صورة وافية للنظام الإداري العثماني ووضع كل سنجق ضمن هذا النظام والواجبات الملقاة على عاتق بعض من أمرائه والشروط التي تفرض على قسم منهم عند تقليدهم إدارة السنجق أو الإيالة. وفي السنوات الأخيرة تم اكتشاف أكثر من عشرة دفاتر منها وهي تغطي الفترة الممتدة من بداية السيطرة العثمانية على البلاد العربية وحتى سنة 1740م، الأمر الذي جعلنا نتوقف عند هذا التاريخ بالذات.

وثمة دفاتر عثمانية أخرى تعيننا أيضاً على دراسة الأوضاع الإدارية للبلاد العربية في العهد العثماني هي: دفاتر الرؤوس التي كانت بمثابة سجل عام يتم فيه تدوين أوامر التعيينات التي كانت تتم في السناجق المختلفة وهي تختلف في تنظيمها عن الدفاتر السابقة وتعتمد على ما كان يجري من تبدلات إدارية في السناجق بين حين وآخر دون الأخذ بنظر الاعتبار وحدة هذه السناجق واندراجها ضمن إيالة واحدة، وهي تكمل المعلومات الواردة في دفاتر تقليد السناجق، وقد طرحت العشرات منها في متناول الباحثين في مركز الأرشيف العثماني في إستانبول.

وفضلاً عن الوثائق العثمانية الأخرى، فإنه لا يمكن بأي شكل من الأشكال تجاهل الحوليات والمصادر العثمانية المختلفة ولا سيما ما دوّنه مؤرخو الوقائع اليومية للدولة العثمانية، إذ يرسم لنا هؤلاء المؤرخون صوراً ذات أبعاد مختلفة عن كل ما يتعلق بالدولة العثمانية وعما كان يجري حولهم من أحداث، لا نجد أية إشارة لمعظمها في المصادر الأخرى.

وفي ضوء هذه الوثائق والمصادر المتيسرة لدينا جاءت محاولتي هذه

لرسم صورة لشرقي الأردن في النظام الإداري العثماني وإن كانت بعض ملامحها بقيت غير واضحة بسبب عدم تيسر المعلومات الوثائقية الكافية لنا.

التقسيمات الإدارية لشرقي الأردن في العهد العثماني:

على الرغم من عدم وجود معلومات مؤكدة تشير بشكل قطعي إلى الفترة التي دخلت فيها أراضي شرقي الأردن تحت الحكم العثماني إلا أننا يمكننا القول أنها خضعت للسيطرة العثمانية في الوقت الذي انقادت فيه معظم المراكز المهمة في بلاد الشمال كدمشق وحماة وحمص والقدس الشريف، وقد يكون هذا الخضوع قد تأخر ردحاً من الزمن، ومع هذا يمكننا القول إن السيطرة المملوكية على منطقة شرقي الأردن قد زالت إلى الأبد، ولم يكن أمام المعنيين في مراكزها المهمة كعجلون والكرك من خيار غير الاستسلام للقوات العثمانية والخضوع للدولة العثمانية .

من المعروف أنه بعد فتح دمشق (1 رمضان سنة 922هـ/ 28 أيلول سنة 1516م) عهد السلطان سليم إلى نائب دمشق المملوكي جانبردي الغزالي الذي التحق بخدمة العثمانيين إدارة بلاد الشام باستثناء إيالة حلب. وعلى الرغم من أن بلاد الشام عهدت على شكل إيالتين منفصلتين بهذا الشكل إحداهما إلى وال مملوكي والأخرى أي أيالة حلب إلى وال عثماني، إلا أن الدولة العثمانية اعتبرت هاتين الإيالتين كإيالة واحدة. وقد استمر هذا الوضع حتى أواخر عهد السلطان سليمان القانوني. فالتقسيمات الإدارية في السناجق والإيالة التي جرت ضمن هذا الموضع وحتى تولي الباشوات العثمانيين بلاد الشام بالكامل، كانت بلاد الشام تسمى (إيالت عرب) أي إيالة العرب قبل أن يطلق عليها اسم (إيالت شام) أي إيالة الشام. وكانت منطقة شرقي الأردن تشكل جزءاً من هذه الإيالة. ولكن مما يؤسف له، أننا لا نعرف شيئاً عن الوضع الإداري لهذه المنطقة قبل سنة 932 هـ/ 1525م، إذ لم يرد ما يتعلق بشرقي الأردن ضمن تشكيلات ولاية العرب بين سنتي 1517 ـ 1521م والتي

كانت تتكون من 19 سنجقاً أي لواءً. وربما يعود السبب في ذلك إلى عدم إقامة أي سنجقية في المنطقة في هذه الفترة بالذات.

أما أول إشارة إلى إقليم شرقي الأردن وردت في الوثائق العثمانية فتعود إلى سنة 932 هـ/ 1525م حيث تم تحرير لواء الصلت وعجلون أي إجراء إحصائية عامة لتنظيم عملية الرسوم والضرائب فيه. وقد وصلنا أقدم دفتر تحرير يتعلق بناحية الغور التي كانت تابعة لنفس اللواء وقد تم إعداده في نفس السنة. ولكن مما يؤسف له لم تصلنا الدفاتر المتعلقة بالنواحي الأخرى للواء المذكور (وربما يتزامن معه دفتر مفصل لواء عجلون رقم 970 الذي نشره د. محمد عدنان البخيت ود. نوفان الحمود وهو بلا تاريخ).

أما في دفاتر تقليد السناجق فإن أول إشارة إلى لواء الصلت ـ عجلون وردت فيها، تعود إلى سنة 1527م، ففي دفتر الأمراء العثمانيين وخواص الأمراء أي أمراء السناجق ورد اسم لواء الصلت ـ عجلون ضمن ألوية ولاية العرب الخمسة عشر وورد فيه اسم أميره وهو إسكندر بك وحاصله (أي مرتبه السنوي) 200،000 أقجه. والحقيقة إن هذا الاسم هو أول اسم لإداري عثماني نصادفه في السجلات العثمانية يتولى اللواء. ولا شك في أن لواء صلت عجلون كان يشمل منطقة الكرك. ويبدو لنا من تحليلنا للوثائق العثمانية أن هذا الأمر استمر إلى منتصف القرن السادس عشر الميلادي. ففي دفتر محاسبة ولاية ديار بكر والعرب سنة 937 هـ/ 1530م لم يرد ما يتعلق بشرقي الأردن ضمن ولاية العرب سوى اسم اللواء نفسه، أي «صلت عجلون». ومع كل ذلك يمكننا القول وفي ضوء الوثائق العائدة إلى نفس الفترة أن لواء صلت ـ عجلون كان يضم كل الأراضي الأردنية الحالية تقريباً إذ ورد في دفتر مفصل لواء عجلون رقم 970 أن هذا اللواء كان يشتمل على النواحي الآتية: عجلون، السلط، علاّن، طائفة عرب، ناحية الكرك، الغور، الشوبك، وادي موسى، جبل حميده، الأمر الذي يدل دلالة قاطعة أن لواء صلت عجلون كان يشمل كل الأردن الحالي. وبموجب وثيقة عثمانية تعود إلى

منتصف القرن السادس عشر (1550 ـ 1551م) ورد اسم اللواء بشكل (لواء صلت عجلون مع كرك وشوبك) وذلك ضمن ألوية ولاية الشام الثمانية وهي: الشام، القدس الشريف، غزة، نابلس، صفد، طرابلس، لواء صلت عجلون مع كرك وشوبك، ولواء إقطاع ولاية طره باي عرب. وذلك بعد أن اقتطعت منها ألوية: حلب، حماة وحمص لتشكل مع لواءي عينتاب وبيره جك إيالة مستقلة وهي إيالة حلب. إلا أن وضع شرقي الأردن كلواء واسع بهذا الشكل لم يستمر طويلاً، فبعد منتصف القرن السادس عشر قسم إلى قسمين وهما: لواء عجلون ولواء كرك وشوبك حسبما جاء في دفتر يعود إلى سنوات 1568 ـ 1574م. ويبدو أن التشكيلة الإدارية لولاية الشام أعيد النظر فيها لتتكون من 14 لواء وهي: الشام وهو سنجق الباشا، القدس الشريف، غزة، طرابلس، صفد، نابلس، عجلون، كرك وشوبك، لجون، حمص، تدمر، سلخد، بيروت، وصيدا، وأخيراً جبلة.

وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية قد أجرت تعديلات على الأوضاع الإدارية لبعض الألوية من بين ألوية ولاية الشام وذلك وفق الدفتر العائد إلى سنوات 1573 ـ 1588 كطرابلس وسلخد، وبيروت، وصيدا، إلا أن وضع لواءي صلت عجلون وكرك شوبك لم يتغير بل بقي كما هو.

وقد كرر عين علي أفندي(بداية القرن السابع عشر) في رسالته الموسومة «قوانين آل عثمان در مضامين دفتر ديوان» توزع أراضي شرقي الأردن بين لواء عجلون ولواء الكرك والشوبك وذلك ضمن تناوله التقسيمات الإدارية لإيالة الشام وخواص أمراء السناجق (لم يرد في ترجمة ساحللي أوغلي للرسالة اسم لواء الكرك والشوبك ضمن سناجق إيالة الشام وربما سقط في النسخة التي اعتمد عليها في الترجمة)، كما أن عين علي أفندي ذكر معلومات في غاية الأهمية عن كيفية إدارة كلا لواءي شرقي الأردن والتي ستوقف عندها فيما بعد.

وأورد الدفتر العائد إلى سنوات 1632 ـ 1641 م معلومات في غاية

الأهمية عن الأوضاع الإدارية لمنطقة شرقي الأردن في هذه الفترة فقد ورد اسم لواء عجلون لأول مرة بشكل (لواء جبل عجلون) وأنه دخل تحت نفوذ ابن معن الذي كان يسيطر عليه متغلبا رغم كونه في عهدة أحمد بك بن قانصو.

أما لواء الكرك والشوبك فقد تم تقسيمه بشكل قسرى. ففي الوقت الذي أصبح الكرك آربالق لفروخ أوغلى (ابن فروخ)، دخل الشوبك تحت نفوذ وسيطرة المعنيين، ولهذا السبب لم تعيّن الدولة العثمانية أحدا لإدارته. ولكل ذلك لم يبق من منطقة شرقي الأردن بيد الدولة العثمانية سوى الكرك. والمعروف ـ استنادا لنفس الدفتر ـ أن لواء صفد وصيدا وبيروت في هذه الفترة أي قبل سنة 1042هـ/ 1632م كان في عهدة الأمير علي بن فخر الدين المعني، وكان لواء تدمر هو الآخر تحت سيطرته. ويستدل من صيغة التدوين في حقل هذا اللواء وكذلك عجلون والشوبك أن الدولة لم تكن تقر بهذا الأمر أي سيطرة المعنيين باللواءين، إذ جاء التدوين بشكل: «يسيطر عليه ابن معن متغلباً» أي بالقوة. غير أن هذا الأمر لم يدم طويلا إذ سيطرت الدولة العثمانية على زمام الأمور في المنطقة وقضت على حركة المعنيين الانفصالية في بلاد الشام.

وفي القانوننامه التي أوردها الرحالة التركي أوليا جلبي (حوالي 1611 ـ 1682م) ضمن رحلته إلى المنطقة معلومات مهمة عن التقسيمات الإدارية لإيالة الشام في هذه الفترة وكيفية إدارة ألويتها. ويبدو لنا استنادا إلى ما ذكر، أن الدولة العثمانية اقتنعت بتقسيم شرقي الأردن إلى لواءين ولكنها ميزت الواحد عن الآخر في طريقة إدارتها والتي سنتناولها فيما بعد، وذكر أوليا جلبي أنه فضلا عن الألوية التي تشكل أيالة الشام الشريف فإن في أيالة الشام 70 مشيخة عربية تمتد حتى الحرمين الشريفين، ولكنه لم يذكر الوضع الإداري لهذه المشايخ ولا مواضعها. والمعروف أن الدولة العثمانية اعتادت جعل العشائر الكبيرة لواء مستقلا مرتبطا بالأيالة. ومما لا شك فيه أن قسما

من هذه العشائر كان يقطن أراضي شرقي الأردن في هذه الفترة.

ومهما يكن من أمر فإن إدارة شرقي الأردن بتقسيمها إلى لواءين وهما لواء عجلون ولواء كرك ـ شوبك قد استمر العمل بها فيما بعد، إذ ورد في قائمة علي جاوش الصوفياوي هذان اللواءان ضمن الألوية الإحدى عشرة المكونة لأيالة الشام الشريف.

واحتفظت التقسيمات الإدارية لشرقي الأردن على حالتها حتى بداية القرن الثامن عشر حيث تم فصل منطقة شرقي الأردن من أيالة الشام وربطها بإيالة صفد ـ صيدا ـ بيروت. ففي دفاتر التوجيهات العائدة إلى سنوات 1700 ـ 1740 نجد لواء عجلون ضمن هذه الإيالة طوال هذه الفترة، أما لواء الكرك والذي يرد اسمه بشكل لواء قلعة الكرك فيبدو أنه قد ربط بإيالة صفد وصيدا وبيروت قبل سنة 1700م إذ ورد في أمر تعيين أحد أمراء السنجق وضمن تعيينات السناجق التابعة إلى إيالة صفد ـ صيدا ـ بيروت، وهو «منصور بك» أنه أعيد توليه السنجق مجدداً في 27 شباط سنة 1693، الأمر الذي يدل إلى أن هذا اللواء كان تابعاً بالفعل إلى هذه الإيالة، غير أن هذه التبعية أي تبعية لواء قلعة الكرك لم تستمر طويلاً بل نجد ما يتعلق بالسنجق ضمن إيالة الشام وان السنجق عهد في 27 آذار سنة 1700 إلى محمد بك. ولم يرد في الدفاتر العائدة للتوجيهات حتى سنة 1740 ما يشير إلى تغيير حدث في الوضع الإداري لمنطقة شرقي الأردن أي ظل لواء عجلون تابعاً إلى إيالة صفد ـ صيدا ـ بيروت، أما لواء جبل الكرك فأعيد إلى إيالة الشام.

النظام الإداري العثماني وتطبيقه في شرقي الأردن:

يحاول البعض من الدارسين دراسة أوضاع منطقة تابعة إلى الدولة العثمانية بشكل مستقل دون الأخذ بنظر الاعتبار الأوضاع العامة للدولة العثمانية، ولهذا فقد أبدى هؤلاء آراء وتفسيرات غير دقيقة، الأمر الذي أوقعهم في أخطاء تاريخية كان من الممكن تلافيها لو حاولوا فهم التاريخ

العثماني فهماً عاماً .

كانت الدولة العثمانية دولة مؤسسية ترتكز على ثلاثة أركان في نظمها المختلفة سمي كل منها صنفاً وهي:

1 ـ الصنف الملكي (المدني).

2 ـ الصنف العسكري.

3 ـ الصنف العلمي(الديني).

ويمثل الصنف المدني الإدارة المدنية بكل تشكيلاتها بدءاً من المركز وحتى آخر مركز في الإيالات (الولايات)، والصنف العسكري المؤسسة العسكرية والصنف العلمي المؤسسة الدينية بدءاً من قاضي العسكر ثم شيخ الإسلام وإلى القضاة والمدرسين في المدارس الدينية.

والمعروف أن الدولة العثمانية انتشرت في ثلاث قارات وكانت مترامية الأطراف وتضم أعراقاً ولغات وأدياناً متباينة، وكان من الصعوبة ربط كل أرجاء الدولة بالمركز دون اتباع سياسة مركزية حازمة وعقلانية تتلاءم وظروف العصور التي عاشتها والأماكن التي انتشرت فيها. فلم تتبع الدولة سياسة إدارية واحدة في كل هذه العصور والأماكن، بل كانت هذه السياسة تتغير وفق الظروف الزمنية والمكانية المحيطة بها أو بممتلكاتها، ولهذا لا يمكن اتخاذ نموذج معين من هذه السياسة وتطبيقه على كل عصور الدولة العثمانية بمراحلها المختلفة. فقد شرعت الدولة لكل لواء قانوننامة خاصة به بعد أن أخذت بنظر الاعتبار الظروف الاقتصادية والإثنية والاجتماعية لكل منطقة على حدة. وعلى الرغم من أن الدولة لم تكن تتبع سياسة مركزية مطلقة من الناحيتين الإدارية والقانونية، إلا أنها لم تكن تفسح لأية محاولة من شأنها تعريض سلطتها إلى الضعف.

اتبعت الدولة بعد تأسيسها الإيالات نظاماً إدارياً يسهّل عليها ربط قواعدها بها، قسم الإيالات بموجبها إلى سناجق (أي ألوية) والسنجق إلى

نواح والنواحي إلى قرى ومزارع. ثم أجرت تعديلاً على هذا التقسيم إذ قسمت السنجق إلى أقضية والقضاء إلى نواح وهكذا.. وكان على رأس الإيالة موظف رفيع المستوى يجمع بين المهمتين الإدارية والعسكرية يسمى بكلربكي أو ميرميران أي أمير الأمراء، أما اللواء فكان يديره موظف يسمى سنجق بكي أي أمير السنجق، ويدير القضاء القاضي، أما الناحية فيديرها مدير الناحية، والقرية المختار.

ونظراً لإدارة شرقي الأردن بلواءيه من قبل أمير السنجق نتوقف قليلاً عنده. كان يتم اختيار أمير السنجق من موظفي السراي أو أبناء الأمراء والولايات المختلفة. وكان أمير السنجق يشترك مع جنود سنجقه تحت إمرة البكلربكي الذي يتبعه وذلك في الحملات العسكرية، وكان مسؤولاً عن تأمين الأمن والنظام في منطقته ويتعرض إلى العزل عند تعرضه إلى شكاوى الأهالي إلى السلطان وبعد التحقق من سوء إدارته. وكان يمنح (خاص) أي وارد سنوي يتراوح بين 100 ألف إلى سبعمائة ألف أقجه عثمانية.

قسمت الدولة العثمانية الإيالات بما فيها السناجق من الناحية المالية أي من ناحية تحصيل مواردها إلى قسمين: الخاص والساليانه، غير أن بعض الإيالات اتبع فيها كلا النظامين، إذ إن بعض سناجقها يدار بطريقة (الخاص) وبعضها بطريقة الساليانه، أما سناجق الخاص فكان يتبع فيها نظام التيمار والزعامت حيث كان الذين يديرون هذه السناجق يتصرفون بواردها الذي يتكون من الضرائب العينية والنقدية. وكان عليهم إعداد مقاتلين مسلحين جاهزين للقتال عند دعوتهم للمشاركة في الحملات العسكرية يحدد عددهم وفق وارد السنجق، ولهذا كان يتم إجراء إحصاء للسكان وتسجل أسماؤهم في دفاتر خاصة سميت «دفتر التحرير» حيث تثبت مقدار الضرائب المفروضة على السنجق ووحداته الإدارية المختلفة.

أما القسم الثاني من الإيالات والسناجق فقد اتبع فيها نظام الساليانه إذ لا يتوفر فيها التيمار والزعامت، بل يرسل الوارد الذي يتم تحديده كل سنة

إلى الخزينة بعد إخراج نفقات الإدارة المحلية ورواتب الجنود والحاجات الأخرى منها لتصرف في داخل السنجق، وربما كان الوارد المتحصل في السنجق يكاد لا يكفي لتغطية نفقات الإدارة المحلية والجيش فيه، ولهذا لم يكن هذا النوع من السناجق مضطراً إلى إرسال جزء من وارده إلى خزينة الدولة، بل نجد أحياناً يلحق وارد سنجق بسنجق آخر لتغطية نفقاته.

ومما يتعلق بسنجقي الأردن: عجلون، الكرك والشوبك نجد أن نظام الخاص طبق في لواء عجلون ولهذا تم تحريره أي أجراء إحصاء للسكان في دفاتر التحرير. وتحتفظ دور الوثائق التركية بعددٍ من هذه الدفاتر تعوذ إلى القرن السادس عشر وهي مهمة جداً لدراسة التاريخ الإداري والاقتصادي والاجتماعي للأردن في تلك الفترة. أما لواء الكرك والشوبك فاتبع فيه وبخاصة بعد فصله من لواء عجلون النظام الآخر.

وفيما يتعلق بإقطاعات (تيمارات) عجلون فنجد فيها طبقاً لما أورده أوليا جلبي (1611 ـ 1682) أربع زعامات و 61 تيماراً وقد أيد هذا عين علي أفندي في رسالته. أما خاص عجلون فقد ورد في رحلة أوليا جلبي بأنه 29 ألفاً وربما 290 ألفاً بدليل أن أقل خاص منح لأمراء السناجق في الدولة كان مائة ألف كما أن عين علي أفندي ذكر الرقم بشكل 261 ألفاً. والحقيقة إن ما يهمنا من هذه الأرقام هو معرفة القوة العسكرية للواء عجلون في هذه الفترة إذ نصت القانوننامه (كما ذكر عين علي أفندي) أنه على الزعيم إعداد مقاتل كامل العدة عن كل خمسة آلاف أقجة من حاصل زعامته وعلى صاحب التيمار إعداد مقاتل أيضاً عن كل ثلاثة آلاف أقجه وهذا يعني أن عدد المقاتلين الذين كان يتم إعدادهم في اللواء هو: (4 × 5=) 20 + (61 × 3) = 203 مقاتلاً.

ومما يجدر ذكره هنا أننا نجد إزاء أوامر التعيينات في السناجق (الألوية) العثمانية عبارة (منح اللواء على شكل أربالق...) والمقصود بـ (الأربالق) هو نوع من المخصصات التي كانت تمنح لرجالات الدولة أو عند عزلهم كراتب

عزل أو تقاعد، وأساس أسلوب هذه الإدارة هو تواجد الموظف الذي يعهد إليه السنجق بهذه الطريقة في المنطقة المرتبطة به أو من ينوب عنه، كما كان يتم تقليد بعض أمراء السناجق سناجق أخرى على - شكل أربالق - عند عدم كفاية وارد السنجق للأمير للقيام بواجباته الحكومية، ومما يتعلق بشرقي الأردن فقد طبق هذا النظام في الكرك قبل سنة 1048هـ/ 1638م. إذ أوردت الوثائق أن الكرك كان (أربالق) لفروخ أوغلي وهو محمد بن فروخ الذي كان أميراً على سنجق نابلس، وعهدت إليه إمارة الحج الشامية التي سنتوقف عندها قليلاً فيما بعد، كما منح لواء الكرك كأربالق إلى علي باشا المتصرف على سنجق القدس في (8 جمادى الأولى سنة 1048هـ) وذلك لتغطية نفقات لواء القدس وما كان يتضمن من أوقاف مختلفة. ومما تجدر الإشارة إليه أن السناجق الممنوحة إلى أمراء السناجق كانت تتم إدارتها من قبل نواب عنهم يسمون (ويوه ده أو متسلم) وكان هؤلاء مسؤولين عن جباية الضرائب وإدارة شؤون اللواء وإقرار الأمن والنظام فيه نيابة عن أميره الأصلي.

ولم تطبق الدولة العثمانية في إيالاتها تنظيماً إدارياً ثابتاً على مدى العصور - كما ذكرنا - بل كانت تجري بين حين وآخر تعديلات على هذا النظام وفق المستجدات التي يتطلبها وضعها السياسي والإداري. وكانت الدولة - كونها دولة عسكرية تخوض حروباً ومعارك وبخاصة في بلاد البلقان - كانت بحاجة إلى موارد مالية لإدامة إنجازاتها العسكرية وإيجاد السبل الكفيلة لتحصيل هذه الموارد التي تشكل الضرائب معظمها. ولكل ذلك نجد أن الدولة أحدثت تغييرات جوهرية على أشكال إدارة الإيالات والسناجق ولا سيما فيما يتعلق بجمع الموارد وذلك في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر الميلادي. فنرى أن نظام التيمار قد فقد ما كان عليه في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ودخل في طور الانحلال، فقسم من التيمارات تم إهماله وتركه من قبل المتصرفين به فسجل (خاص همايون = خاصاً سلطانياً) أي أصبح ملكاً لخزينة الدولة، كما تم تحويل قسم منها إلى

نوع من أشكال الملكية الخاصة، فتم التصرف بها مدى الحياة. كما أن متولي الإيالات والسناجق كانوا لا يتمكنون من التصرف بكل الموارد التي كانت تمنح لهم كـ(خاص) بمعناه الكلاسيكي، بل حدث تغيير في كيفية التصرف بالإيالات والسناجق، فالموارد تم تحويلها إلى وضع جديد أصبحت التيمارات (المقاطعات) بموجبه حكومية، فكان المتصرفون على الإيالات والسناجق يتولونها بنوع من طرق الالتزام ببدل (بمبلغ من المال) يتم تحديده وفق الإمكانات المتاحة للإيالة أو السنجق، وكان قسم من المتولين يقومون بتحويل هذه المقاطعات إلى ملتزمين آخرين ببدلات أعلى مما اتفقوا هم مع الحكومة.

أما السبب الذي حدا بالدولة إلى اللجوء إلى هذا النظام فهو حاجتها للسيولة النقدية وسد العجز الذي تعاني منه الخزينة جراء النفقات المالية على الفعاليات العسكرية التي كانت تقوم بها. ولهذا اقتضت الحاجة إلى الانتقال إلى نظام تحصيل الموارد نقداً وليس عيناً كما كان جارياً في السابق. فنظام المالكانة الذي يعرف بأنه أصول منح المقاطعات بالالتزام مدى الحياة ما هو إلا نتيجة لهذه العملية الجديدة التي دخل فيها الاقتصاد الجديد. وكانت الدولة ترى في تحويل المقاطعات الميرية (الحكومية) إلى نوع من الملكية الخاصة بأنها ستتمكن من تأمين حاجة الخزينة إلى السيولة النقدية. كما كانت تأمل تحقيق فائدتين: الأولى هي إحياء المقاطعات، لأن أصحاب المالكانه الذين يتصرفون بها مدى الحياة سيسعون إلى تطويرها وإنعاشها لكي تدر لهم أرباحاً كثيرة لكونها بمثابة ملك خاص بهم، إلا أن الآمال المعقودة عليها لم تتحقق بعد أن قام أصحاب المالكانات بتحويل مقاطعاتهم بطريقة الالتزام إلى أمراء محليين ذوي نفوذ واسع وذلك في الأماكن التي توجد فيها هذه المقاطعات، الأمر الذي أدى إلى بروز فئة الأعيان في القرن الثامن عشر وامتلاكهم أراضي شاسعة بمرور الزمن.

أما الفائدة الثانية التي كانت تأملها الدولة فهي حماية العمال والفلاحين

في مناطق المقاطعات، فعند تطبيق هذا النظام فإن هؤلاء سينتعشون من الناحيتين المالية والاقتصادية وذلك بتطور تشغيل المقاطعة من قبل إدارة (ملتزم) ثابت، إلا أن هذا لم يتحقق أيضاً وذلك لعدم تطبيق نظام المالكانة بالشكل المطلوب.

وقد شمل هذا النظام فيما شمل لواء عجلون وبخاصة بعد أن فصل من إيالة الشام وألحق بإيالة صفد ـ صيدا ـ بيروت، وقد أوضحت دفاتر التعيينات في السناجق هذا الأمر بشكل جلي، فنعرف أن الدولة منحت لواء جبل عجلون إلى جانب لواءي لجون وجوروم إلى رجب باشا وذلك في سنة 1702 هـ، وهذا يعني أن هذه السناجق منحت إليه بطريقة الالتزام وطبقاً لما أوردته الدفاتر فإن رجب باشا احتفظ بهذه الألوية لمدة طويلة، بل أضيف إليه في سنة 1718 لواء نابلس أيضاً. وبالتأكيد فإن رجب باشا لا يتمكن من إدارة هذه الألوية الثلاثة شخصياً وكان عليه إرسال من ينوب عنه في إدارتها وجمع محاصيلها. ويبدو من تحليلنا لنصوص التعيينات أن هذه الألوية حين منحها بهذه الطريقة فقدت وضعها الإداري كسنجق إذ لم يتم تعيين أمير سنجق فيها، وقد أكد هذا نص يتعلق بتعيين أمراء السناجق يعود إلى 1137هـ / 1724م أن سنجقي جبل عجلون ولجون كانا في عهدة إبراهيم باشا بكلربكي أي والي مرعش منحا إليه بطريقة مالكانه ولكن جرد منه سنجق جبل عجلون وعهد إلى سكبان أوغلي أحمد باشا أمير سنجق اسكيشهر السابق وذلك في 26 جمادى الآخرة 1136هـ ويبدو أن هذا الأخير كان يتصرف به كملتزم لأنه ورد في نص التعيين أنه عهد إليه بطريقة (أربالق) وهذا يعني أنه تقلده لمدة محدودة وليس بطريقة (المالكانة) أي مدى العمر. ولكن هذا الأمر لم يستمر طويلاً ففي سنة 1137 هـ رفع اللواء من السنجقية وعهد إلى إسماعيل باشا بكربكي الشام وأمير الحج إلى جانب سنجق لجون وذلك مقابل خمسة آلاف غروش معجلة مع شروط نتوقف عندها فيما بعد.

وفي نص يعود إلى سنة 1737 ورد أن سنجقي جبل عجلون ولجون

كان يتصرف بهما إبراهيم بك وابنه محمد بطريقة المالكانة أي مدى العمر ولكن لسبب غير معروف لنا عهد إليهما السنجقان في نفس السنة على شكل مير لواء أي تم تعيينهما أميري سنجق فيهما، ولكن هذا الوضع لم يستمر طويلاً كذلك إذ تم تحويل جبل عجلون ولجون مرة أخرى إلى مالكانة.

ويستدل من كل ذلك أن الدولة العثمانية كانت تجري تعديلات بين حين وآخر على طريقة إدارة السناجق وفق ما تستوجبه أوضاعها العامة وما يتفق مع مصالحها.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الدولة العثمانية أولت اهتماماً متزايداً ومستمراً بمنطقة شرقي الأردن باعتبار أنها تهيمن على طريق الحج الشامي. والمعروف أن الدولة العثمانية باعتبارها تحمل لواء المسلمين، كانت تولي أهمية كبيرة لهذا الطريق وتسعى إلى تسهيل أداء المسلمين لمناسك الحج وتعمل جاهدة على تأمين سلامتهم على طول الطريق المؤدي إلى الحرمين الشريفين، والمعروف أن قسماً من هذا الطريق يمر من أراضي شرقي الأردن، فلا غرو إذن أن تحظى منطقة شرقي الأردن بأهميته استثنائية من لدن الدولة العثمانية. ولكي تفي الدولة بالتزاماتها تجاه المسلمين كان عليها أن تسعى إلى إبقاء طريق الحج سالكاً وتأمين سلامة الحجاج واحتياجاتهم ولأجل ذلك لجأت إلى تخصيص المبالغ اللازمة لتحقيق هذه الغايات المرجوة، بل خصصت جزءاً من موارد بعض السناجق التابعة إلى إيالة الشام وبضمها لواء عجلون لهذا الغرض.

ويبدو من استقرائنا لأوامر تعيينات الأمراء في السناجق أن الدولة العثمانية اتخذت عدداً من الإجراءات لحفظ طريق الحج منها:

1 ـ الإيعاز إلى أمراء السناجق التي يمر فيها طريق الحج أن يقوموا بتقديم الخدمات اللازمة للحجاج، فمثلاً اشترطت الدولة على منصور بك عند إعادة تقليده سنجق الكرك ـ الشوبك في 27 شباط سنة 1693 أن يقوم بخدمة الحجاج عند عودتهم وتلبية احتياجاتهم.

2 ـ تعيين قوة عسكرية لمرافقة الحجاج عند مرورهم من أراضي السناجق لحفظهم وحراستهم فمثلاً عندما قلدت الدولة في 27 آذار سنة 1700 محمد بك سنجق قلعة الكرك اشترطت عليه أن يقوم بحفظ وحراسة الحجاج المسلمين. كما اشترطت الدولة على إسماعيل باشا والي الشام وأمير الحج عندما عهدت إليه لواء عجلون في 20 آب سنة 1137هـ أن يقوم ـ كما كان في السابق ـ بأداء خدمة الجردة (أي القوة المرافقة لقافلة الحج) بتعيين معتمد من قبله وأن يقوم باستقبال قافلة الحج كل سنة بـ 300 فارس مسلح وذلك في الأماكن التي يتم تحديدها من قبل الدولة.

3 ـ إقامة حاميات عسكرية في نقاط محددة على امتداد طريق الحج ترابط فيها قوات عسكرية وذلك لتأمين سلامة الحجاج وحمايتهم عند إغارة البدو عليهم، فنعرف على سبيل المثال أن الدولة اشترطت على سكبان أوغلي أحمد باشا عند تقليده لواء جبل عجلون في 26 جمادى الآخرة سنة 1136 هـ/ 1727م أن يقوم بتحديد موضع لاتخاذه مركز حامية للجنود، يكون على شكل قلعة وذلك في محل مناسب في أرجاء حوران وبناء هذا الموضع والمحافظة عليه.

أسرة قانصو الغزاوي وإدارتها لشرقي الأردن:

وفيما يتعلق بالإدارة العثمانية في شرقي الأردن نجد أن الدولة العثمانية استعانت بعائلة عربية سلمتها زمام الإدارة لسنوات طويلة، وهذه العائلة هي عائلة قانصو الغزاوي. والحقيقة أن هذا الأمر لم يكن جديداً في النظام الإداري العثماني، إذ اعتاد العثمانيون إبقاء الأسر المحلية الحاكمة التي أبدت ولاءها للدولة، في أماكنها ضمن نظام إداري خاص أطلق عليه اسم (يوردلق ـ أوجاقلق). وبموجب هذا النظام تركت الدولة للذين وقفوا إلى جانب الدولة الأراضي التي في أيديهم وكذلك إدارة العشائر والمناطق التي كانت تحت تصرفهم.

ولم تكن الدولة تتدخل في أمر نصب أو عزل أمراء هذه المناطق - التي تحولت إلى سناجق - طالما أن هؤلاء يدينون لها بالطاعة، بل ينحصر التعيين فيها بأبناء العائلة الحاكمة. وكانت الدولة تصادق على أمر التعيين. غير أن الدولة العثمانية فرضت على أمراء هذه المناطق المشاركة مع أفراد عشائرهم إلى جانب القوات العثمانية وذلك في الحملات العسكرية عند وقوعها ودفع الضرائب المفروضة عليهم.

وفيما يتعلق بشرقي الأردن وكما هو معروف أن العثمانيين عندما دخلوا إلى هذه المنطقة لم تكن هناك أسر حاكمة تتولى إدارة المراكز المهمة فيها كعجلون والكرك والشوبك، بل إن الأمير البدوي طره باي كان يمتلك إقطاعات في لواء (صلت عجلون مع كرك وشوبك). غير أن عائلة عربية تمكنت من كسب ود العثمانيين وإبقاء شرقي الأردن تحت نفوذها لفترة طويلة وأعني بها عائلة قانصو الغزاوي، وأول إشارة متعلقة بشخصية من هذه العائلة (وردت بعد سنة 957هـ/ 1550م) أي في النصف الثاني من القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي.

وأصبح لأبناء هذه العائلة وبخاصة قانصو وابنه أحمد دور تاريخي في إدارة شرقي الأردن إذ نالا ثقة الحكومة العثمانية ليستمرا في تولي لواء عجلون ولواء الكرك والشوبك مدة طويلة. فقد تولى قانصو لواء عجلون في حين كان ابنه أحمد يتولى إدارة لواء الكرك ـ الشوبك. وفيما يتعلق بقانصو فعلى الرغم من عدم معرفتنا بالتحديد سنة توليه لواء عجلون، إلا أنه يمكننا القول ـ في ضوء الوثائق المتوافرة لدينا ـ أنه تولاه بعد سنة 957هـ/ 1550م واستمر في ولايته إلى ما بعد سنة 987 هـ/ 1579م حيث تم تجديد ولايته على لواء عجلون وفق ما ورد في دفتر تقليد السناجق العائد لنفس الفترة. وكان ابنه يتولى في هذه الفترة لواء الكرك والشوبك حيث وردت له آخر إشارة في الدفتر تعود إلى سنة 994 هـ/ 1585م. ويبدو أن أحمد انتقل إلى عجلون بعد وفاة والده وظل في إدارته فترة طويلة قلما نجد لها مثيلاً في

الألوية الأخرى. أما الكرك فقد انفصل عنه. إذ يستدل من قيود دفاتر التعيينات المتعلقة بلواء الكرك أن هذا اللواء أصبح خارج نطاق نفوذ أحمد ابن قانصو.

ومما تجدر الإشارة إليه أن أبناء هذه العائلة لعبوا دوراً كبيراً في استتباب الأمن والنظام في شرقي الأردن ولا سيما بعد أن تم تكليفهم من قبل الدولة القيام بتأمين وسلامة الحجاج أثناء مرورهم بأراضي لواءي عجلون والكرك والشوبك وذلك بعد أن حظوا بثقة الحكومة العثمانية التي يبدو أنها رأت أن هذه الأسرة العربية خير من يدير هذه المنطقة. وعلى الرغم مما كان يبدر أحياناً من أبنائها من أعمال وتصرفات تثير حفيظة الحكومة العثمانية وتؤدي إلى عزلهم من وظائفهم، إلا أنها ـ أي الحكومة ـ سرعان ما تحس بالفراغ الذي يحدثه هذا العمل، فتعدل عن قرارها وتعيدهم إلى وظائفهم. وكانت الحكومة العثمانية تخشى من حدوث فراغ سياسي في المنطقة تكون عواقبه وخيمة عليها وعلى المنطقة برمتها، وذلك في الوقت الذي كانت منشغلة بحروبها في أوروبا، ولم تكن من صالحها توجيه بعض ثقلها العسكري نحو المنطقة، ولهذا كانت تضطر إلى أن تغض النظر عما كان يبدر من بعض الإداريين والأمراء أو تلجأ إلى استمالتهم، طالما أن ما يقومون به لا تستهدف الدولة بشكل مباشر ولا يشكل خطراً كبيراً عليها. وكانت تحرص دائماً على أن يبقى طريق الحج سالكاً. ففضلاً عن سعيها إلى توفير الحماية اللازمة للحجاج، كانت تعمل جاهدة على المحافظة على إدامة هذا الطريق وتوفير المستلزمات اللازمة من الماء والطعام وتسهيل أسباب إقامة الحجاج ونقلهم خلال مرورهم عبر أراضي شرقي الأردن، فكانت ترى أن خير من يقوم بهذا هو الأسر المحلية ذات النفوذ الواسع في المنطقة. وربما كانت هذه المسائل تكمن وراء أسباب تمسك العثمانيين بعائلة قانصو الغزاوي والاستعانة بها في إدارة شرقي الأردن.

وقد وردت في الوثائق العثمانية وبخاصة في دفاتر المهمة ودفاتر

التعيينات في السناجق معلومات مختلفة عن قانصو وابنه أحمد وهي في غاية الأهمية لتاريخ شرقي الأردن في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر منها: أخبار عن مكافأة الحكومة العثمانية لقانصو للخدمات التي أسداها في خدمة الحجاج، وتلقيه 15 ألف ذهب عثماني لتطهير وإعمار بركة قطرانه ومساءلته من قبل الحكومة لعدم تنفيذه العمل، وتعرضه إلى العزل لما كان يبدر منه بين حين وآخر ما يثير حفيظة الدولة العثمانية، كسعيه إلى توحيد أراضي شرقي الأردن تحت إدارته... إلخ.

مصادر المبحث السادس:

أ ـ الوثائق الأرشيفية

1. BOA. (آرشيف رئاسة الوزراء العثماني بأستانبول KK - 262)
2. BOA. Cev-Dah. 6095,
3. BOA. KK. 266
4. BOA. KK. 523,
5. BOA. NST (Bab- i Asafi Nisanci-Tahvil- Kalemi),, 1355,
6. BOA.A.RSK(Bab- i Asafi,, Ruus Kalemi), 1452,.
7. BOA. A. RSK, 1551,
8. BOA. A.ASK 1568,
9. BOA. A.RSK, 1572,
10. Topkapi Sarayi Arsivi، آرشيف طوبقابي سرايي بأستانبول No: 11634/ 26,
11. 998 Numarali Muhasebe-i Vilayet-i Diyar Bekir ve Arab ve Zulkadriyye Dfteri (937/1530), Ankara, 1998, I
12. مهمه دفترى، نسخ آرشيف رئاسة الوزراء العثماني بأستانبول، الأعداد 3، 5، 7، 12، 44
13. Ahmet Akgunduz: Osmanli Kanunnameleri, I-IX, Istanbul, 1992.
14. Ilhan Sahin: Timar Sistemi Hakkinda Bir Risale, Tarih Dergisi ,32, Istanbul Universitesi, 1979,
15. Fahameddin basar :Osmanli Eyalet Tevcihati, TTK. Ankara,1997
16. Orhan Kilic: 18. Yuzyilin Ilk Yarisinda Osmanli Devletinin Idari Taksimati, Elazig, 1997,
17. تيمار وطشره تشكيلاتي قانوننامهء همايوني منشور في:
Osmanli Kanunnameleri, IV: 477-478,

18. أوليا جلبي: قانوننامه ء آيين قواعد ترتيب سلطان سليماني، منشور ضمن كتاب: Ahmet Akgunduz: Osmanli Kanunnameleri, Istanbul, 1992. Vol:IV, 554-562,

19. خليل ساحللي اوغلي: قوانين آل عثمان لعين علي أفندي، مجلة دراسات - الجامعة الأردنية، مجلد 14، عدد 4، نيسان 1987 م

20. ـــــ: قوانين آل عثمان(تحرير علي جاوش الصوفيوي)، مجلة دراسات - الجامعة الأردنية، مجلد 14، عدد 4، نيسان 1987 م وقد أعيد نشر هاتين المجموعتين في كتاب: خليل ساحللي اوغلي: من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، إصدار: إرسيكا، استانبول، 2000

21. محمد عدنان البخيت و نوفان رجا الحمود: دفتر مفصل ناحيه ء مرج بني عامر، منشورات الجامعة الأردنية،عمان، سنة 1989م.

ب. المصادر والدراسات الحديثة:

22. تاريخ راشد، استانبول، 1288،

23. سلاحدار تاريخي، استانبول، 1928

24. محمد أفندي صولاق زاده: صولاق زاده تاريخي، استانبول، 1297

25. نعيما، تاريخ، استانبول، 1280،

26. هاممه ر: دولت عثمانيه تاريخي، مترجمي: محمد عطا، استانبول 1330

27. Halil Inalcik: Osmanli Tarihine Toplu Bir Bakis, ,Osmanli, yay.Yeni Turkiye Yayinlari, Ankara, 1999, Vol, I.

28. Hoca Sadeddin: Tac ut- Tevarih,yay. Ismet Parmaksizoglu, Ankara, 1999. IV

29. Ismail Hakki Uzuncarsili: Osmanli Tarihi, Ankara, 1988.

30. Ismail Hami Danismend: Osmanli Tarihi Kronolojisi, Istanbul, II

31. Mehmet Ali Unal,Osmanli Devletinde Merkezi Oterite Ve Tasra Teskilati, Osmanli, yay. Yeni Turkiye Yayinlari, Ankara, 1999, Vol,VI

32. Metin Kunt : Sancaktan Eyalete , Istanbul, 1978

33. Mustafa Nuri Pasa, Netayic ul-Vukuat,yay.Neset Cagatay, Ankara,1987 I-II

34. Nejat Goyunc: Osmanli Devletinde Tasra Teskilati (Tanzimata Kadar) Osmanli, yay.Yeni Turkiye Yayinlari, Ankara, 1999, Vol,VI

35. Orhan Kilic: XVIII. Yuzyilin Ilk Yarisinda Osmanli Devletinin Eyalet Ve Sancak Teskilatlanmasi, Osmanli, yay.Yeni Turkiye Yayinlari, Ankara, 1999, Vol,VI

المبحث السابع

التقسيمات الإدارية للأردن في العهد العثماني
في ضوء السالنامات العثمانية
1848 - 1918م

صدر العدد الأول من سالنامة الدولة العثمانية في سنة 1263هـ/ 1847م، ولهذا فإن الأعداد الصادرة منها لغاية سنة 1285هـ/ 1868م حيث صدر العدد الأول من سالنامة سورية، والأعداد الصادرة بعد سنة 1318هـ/ 1900م حيث توقفت هذه السالنامة عن الصدور، تحظى بأهمية استثنائية وذلك لتغطيتها الفترة المتعلقة بالأردن قبل صدور سالنامة سورية وبعد توقف هذه السالنامة عن الصدور. والحقيقة أن الفترة من 1847 ولغاية 1918م حيث صدر العدد الأخير من سالنامة الدولة، شهدت مرحلتين تاريخيتين للتقسيمات الإدارية في الدولة العثمانية.

أ.مرحلة ما قبل سنة 1864م حيث كان النظام القديم متبَعاً في التشكيل الإداري.

ب.مرحلة ما قبل سنة 1864م حيث اتبع النظام الجديد للولايات

العثمانية، وتمّ تنظيم الإيالات (الولايات فيما بعد) وفق أسس جديدة.

ويستدل مما ذكرته سالنامة الدولة أن المرحلة الثانية لم تبدأ في بلاد الشام في سنة 1864م، بل استمر النظام القديم للتشكيل الإداري حتى سنة 1868م إذ تأخر تطبيق النظام الجديد حتى هذه السنة. ولهذا فإن الأعداد الصادرة من سالنامة الدولة قبل صدور سالنامة سورية، تغطي المرحلة الأولى، وهذا يعني أن سالنامة سورية تزامن صدورها مع تطبيق النظام الجديد في سورية.

ومما يجدر ذكره أن التقسيمات الإدارية العثمانية للوحدات الإدارية التي أقيم عليها الأردن الحديث تعرضت على مر الزمن، إلى جملة من التغييرات حتى يكاد الباحث لا يتمكن أحيانا من متابعتها وذلك لقلة المصادر المتوافرة لدينا. ومن هنا تأتي أهمية سالنامة الدولة وسالنامة سورية التي يمكننا من خلال أعدادهما المختلفة من الاستدلال على هذه التقسيمات. إلا أنه مما يؤسف له، أن السالنامات بشكل عام لا تفصح عادة عن السنة التي تتعرض فيها هذه التقسيمات إلى التغيير، بل تتناول هذه التقسيمات الإدارية ضمن جداولها كأمر واقع.

ويعتبر عجلون أول وحدة إدارية بين الوحدات التي تشكل منها الأردن تتم الإشارة إليها في السالنامات العثمانية، إذ ورد ذكره لأول مرة في العدد الثاني من سالنامة الدولة العثمانية سنة 1264هـ/ 1848م كقضاء تابع إلى الشام الشريف أي دمشق التي كانت إيالة تشمل كل بلاد الشام. واستمر وضع عجلون كقضاء إلى سنة 1267هـ/ 1851م حيث نجده في سالنامة هذه السنة[1]. لواءً ضمن ألوية إيالة الشام التي ضمت ألوية حماة، بقاع العزيز، حمص، نابلس وعجلون. ومما يؤسف له أن السالنامة لم تذكر أي شيء عن التشكيل الإداري للواء عجلون[2]. واستمرت سالنامة الدولة بذكر عجلون بهذا الشكل حتى عددها الصادر سنة 1856م حيث نجد أن لواء عجلون يضم أربعة أقضية هي: عجلون وتوابعه، إربد، البلقاء، والكرك[3].

وفي سنة 1860م تحّول عجلون من لواء إلى قضاء وألحق مع الأقضية التابعة له بلواء حوران بإيالة الشام، فنجد في أعداد السالنامة الصادرة بين سنتي 1861 ـ 1865 أن لواء حوران يشتمل على أقضية جبل الدروز، حوران، القنيطرة، عجلون وتوابعه، إربد، البلقاء والكرك[4] وهذا يعني أن اقضية إربد والبلقاء والكرك لم تعد تابعة إلى عجلـون بل أصبح كل واحد منها قضاء مستقلاً مثله. غير أن هذا الوضع لم يستمر طويلاً إذ كما يستدل من السالنامة الصادرة سنة 1866م[5] أن حوران فقد مركزه كلواء، وأصبحت الوحدات الإدارية التابعة له أقضية ضمن لواء الشام أي مركز الإيالة باستثناء البلقاء والكرك إذ تمّ حذف اسميهما، الأمر الذي يدل على عدم بقائهما كقضاءين.

وفي سنة 1868م حيث تمّ تطبيق النظام العثماني الجديد للتشكيلات الإدارية في بلاد الشام نجد أن اسم إيالة الشام الشريف قد تغير إلى ولاية سورية وأصبحت تتضمن السناجق (الألوية) الآتية:

الشام الشريف (دمشق)، بيروت، عكا، حوران، القدس الشريف، طرابلس الشام وحما. وارتبط قضاءا إربد وعجلون بسنجق (لواء) حوران الذي ضمّ كذلك أقضية: لجا حوران، جبل الدروز، حوران وأطرافه، الشعاره، القنيطرة وناحية جيدور[6].

والمعروف أن صدور هذا العدد من سالنامة الدولة تزامن مع صدور العدد الأول من سالنامة سورية. وكان يفترض أن تكون المعلومات الواردة عن التقسيمات الإدارية في كلتا السالنامتين نفسها، ولكننا نجد اختلافاً بينهما إذ انفردت سالنامة سورية بذكر لواء البلقاء وما يتعلق به كلواء ضمن ألوية ولاية سورية[7] وربما أن اسم البلقاء سقط من بين أسماء الألوية عند طبع سالنامة الدولة. وضمّ لواء البلقاء في بداية تشكيله قضاء نابلس (الذي كان مركز اللواء) وقضاء السلط وقضاء الكرك، وهذا يعني أن قضاءي السلط والكرك أعيد تشكيلهما من جديد. وأصبحت الأراضي الأردنية الحالية يتقاسمها لواءا حوران (بضمه عجلون وإربد) والبلقاء (باحتوائه السلط

والكرك). وقد أولت سالنامة سورية اعتباراً من عددها الأول (1285هـ/ 1868م) ولغاية عددها الأخير (1318هـ/ 1900م) اهتماماً بالتقسيمات الإدارية لولاية الشام بما فيها الألوية والأقضية وتابعت ما تعرض لها من تغييرات على مدى صدورها.

وفيما يلي كشف بما يتعلق بالوحدات الإدارية الأردنية مع التغييرات التي طرأت عليها بين سنتي 1868 - 1900 كما ورد في السالنامة وحسب الترتيب السنوي:

1.سنة 1285هـ/ 1868م

قضاءا السلط والكرك تابعان إلى لواء البلقاء، وقضاء عجلون إلى لواء حوران[8].

2.سنة 1286هـ/ 1869م

أقضية السلط والكرك ومعان مرتبطة بلواء البلقاء. ويتكون قضاء معان من نواحي وادي موسى والشراة والطفيلة[9].أما قضاء عجلون فقد احتفظ بتبعيته للواء حوران[10].

3.سنة 1288هـ/ 1871م

أقضية السلط وعجلون ومعان مع البلقاء[11] وهذا يعني فصل عجلون من لواء حوران. ويضم عجلون نواحي: بني جهمه وبني عبيد ووسطيه والكورة وجبل دمعراض وكفارات وسرو[12]. ومما يجدر ذكره أن سالنامة سوريا بدأت في هذه السنة ولأول مره بذكر أسماء القرى التابعة للنواحي مع بيان بعدها عن مركز القضاء وعدد المنازل والمنشآت المدنية فيها، إلا أنها لم تستمر طويلاً بهذا. ولم ترد في السالنامة إشارة إلى قضاء الكرك ولعل اسم الكرك سقط خلال الطبع.

4.سنة 1289هـ/ 1872م

أقضية السلط والكرك ومعان ضمن لواء البلقاء، وعودة عجلون إلى

لواء حوران[13]

5.سنة 1291هـ/ 1874م

قضاء السلط مع لواء البلقاء وعجلون مع حوران وقضاء معان ألحق بلواء الشام الشريف (دمشق)[14]. ولم يرد ذكر قضاء الكرك.

6.سنة 1293هـ/ 1876م

أقضية السلط والكرك ومعان ضمن لواء البلقاء. وقضاء عجلون مع لواء حوران[15] .هناك إشارة في السالنامة إلى أنه لم يتم بعد تعيين موظفي قضاء الكرك وتشكيل مجلس إدارته[16] مما يدل على عودته مرة أخرى قضاءً. وذكرت مع قضاء معان ناحية بني صعب[17].

ولم يطرأ على هذه التشكيلات الإدارية أي تغيير حتى سنة 1879م وبقيت الملاحظة المتعلقة بالكرك نفسها[18].

7.سنة 1296هـ/ 1879م

استمرت التشكيلات الإدارية السابقة. والملاحظة المتعلقة بالكرك بقيت كما هي، ولكن أضيفت إلى قضاء معان ناحية أخرى فأصبحت تضم ناحيتين: بني صعب وجنين[19].

8.سنة 1298هـ/ 1881م

استمر بقاء السلط ضمن لواء البلقاء وقضاء عجلون مع لواء حوران[20] وهناك إشارة إلى أن مركز إدارة قضاء عجلون هو قرية إربد[21]. ولم يرد ذكر كل من معان والكرك ضمن الجداول. ولكن هناك معلومات عنهما في ص 213 أوردناها ضمن البحث مع تعليقنا عليها.

9.سنة 1299هـ/ 1882م

بقي قضاء السلط ضمن لواء البلقاء وقضاء عجلون مع حوران[22]. ووردت أسماء النواحي الآتية بعد قضاء السلط مباشرة: الجيزة، معان، بني صعب وجنين[23]، الأمر الذي يدل على تبعيتها لقضاء السلط، كما أن معان

تمّ تحويله من قضاء إلى ناحية، ولم يرد ذكر الكرك.

10.سنة 1300 هـ/ 1883م

استمر قضاء السلط مع لواء البلقاء، وظلت ناحية الجيزة مرتبطة به. وألحقت ناحية بني صعب بمركز اللواء. أما ناحية معان فقد ورد اسمها بشكل مستقل. واحتفظ قضاء عجلون بارتباطه بلواء حوران[24].

ولم يطرأ على هذه التشكيلات الإدارية أي تغيير حتى سنة 1886م[25].

11.سنة 1303 ـ 1304هـ/ 1886 ـ 1887م

استمرت التشكيلات الإدارية السابقة. وبقيت الجيزة ومعان ناحيتين تابعتين إلى قضاء السلط[26] وأضيفت إلى قضاء عجلون لأول مرة ناحية كفرنجه[27].

12.سنة 1305هـ/ 1888م

احتفظ قضاء عجلون بارتباطه بحوران مع ناحيته كفرنجه[28]، ولكن لم ترد في الجداول أي إشارة إلى السلط ومعان.

13.سنة 1306هـ/ 1889م

انفصل قضاء السلط من لواء البلقاء وألحق بلواء حوران لأول مرة. واحتفظ عجلون مع ناحيته كفرنجه بوضعه[29].

14.سنة 1307 ـ 1308هـ/ 1890م

قضاء السلط وعجلون ضمن لواء حوران. وضمّ عجلون ناحيتين: كفرنجه وجرش[30] .ويرد اسم جرش لأول مرة كناحية، ووضعت إزاء اسم مدير ناحيتها عبارة: المدير الفخري لجرش، وقد استمرت بهذا الشكل إلى العدد الأخير من سالنامة سورية. ولم ترد في سالنامة هذه السنة أية إشارة إلى نواحي السلط.

ولم يطرأ على هذه التشكيلات الإدارية أي تغيير حتى سنة 1892[31].

15.سنة 1309 ـ 1310 هـ/ 1892م:

بقيت التشكيلات الإدارية السابقة نفسها. واضيف اسم ناحية الجيزة إلى قضاء السلط[32].

16.سنة 1310 ـ 1311هـ/ 1892م

احتفظ عجلون والسلط بارتباطهما كقضاءين بلواء حوران وضمّ عجلون ناحيته: كفرنجه وجرش، أما السلط فاحتفظ بناحيته الوحيدة: الجيزة[33].

وفي هذه السنة استحدث سنجق (لواء) معان ضمن ولاية سورية وضمّ قضاءي الطفيلة والكرك. وقد وردت ملاحظة في السالنامة وهي أن «تشكيل اللواء تزامن مع طبع السالنامة، ولم يتم بعد تعيين موظفي اللواء[34]» أي باستثناء المتصرف والمحاسب في مركز اللواء والقائممقامين في قضاءي الطفيلة والكرك. وقد ورد في العدد (47) من السالنامة أن (سنجق الكرك) أعيد تشكيلة في سنة 1310 هـ (1892م) وأن مركز اللواء هو بلدة الكرك[35].

17.سنة 1311 ـ 1312هـ/ 1893م

في هذه السنة حدث تغيير آخر إذ اقتطع قضاء السلط من لواء حوران وألحق بلواء معان ليتوسع ويضم أقضية الطفيلة، معان والسلط[36]. ويلاحظ هنا عدم ورود اسم الكرك كقضاء. كما ورد في سالنامة العام السابق. بل حلّ محله معان، والذي أراه هنا أن مركز اللواء تحول من معان إلى الكرك وبقى اسم اللواء معان، إذ من المعروف أن العثمانيين كانوا لا يعينون في مركز اللواء قائم مقام ويكتفون بالمتصرف، ولهذا فقد ورد اسم اللواء بشكل (الكرك) في العدد 32 من السالنامة الصادرة سنة 1318هـ. كما مرّ.

واحتفظ السلط في هذه السنة في هذه السنة (1893م) بناحيته الجيزة[37]. أما ما يتعلق يعجلون فقد ظل مرتبطاً بحوران مع ناحتيه كفرنجة وجرش[38]. واستمرت هذه التشكيلات الإدارية حتى سنة 1895 دون أن يطرأ عليها أي تغيير[39]

18.سنة 1314.1313هـ/ 1895م.

في هذه السنة تمّ تغيير اسم لواء معان إلى الكرك، وضمّ نفس أقضية معان وهي: السلط والطفيلة ومعان، إلا أن ناحية الجيزة التي كانت تابعة إلى قضاء السلط أصبحت ترتبط بمركز اللواء مباشرة، إلى جانب ناحية ثمد (مأدبا) التي يرد اسمها لأول مرة كناحية[40].

أما عجلون فقد احتفظ بوضعه تابعاً إلى حوران مع ناحيته كفرنجة وجرش[41].

19.سنة 1315.1314هـ/ 1897م

استمرت التشكيلة السابقة نفسها مع اختلاف بسيط وهو انفصال ناحية الجيزة من مركز لواء الكرك وارتباطها بقضاء السلط مباشرة[42] وظلت هذه التشكيلة مستمرة دون تغيير حتى سنة 1900 عدا أن اسم جرش لم يرد في السالنامة الصادرة سنة 1898 و 1899[43].

20. سنة 1318هـ/ 1900م

احتفظ لواء الكرك في هذه السنة بأقضيته: معان، الطفيلة والسلط ولكن استحدثت فيه أربع نواح جديدة تم ربطها بمركز اللواء فأصبح عدد نواحيه خمس وهي: ثمد (مادبا)، عمان، الشوبك، الخنزيرة، ذيبان. وظلت الجيزة الناحية الوحيدة لقضاء السلط[44]. كما أصبحت لعجلون ثلاث نواح هي: كفرنجة، الكورة وجرش[45].

21.سنة 1328مالية/ 1912م

استمرت أقضية معان والطفيلة والسلط مرتبطة بلواء الكرك، إلا أن ناحيتي ثمد (مأدبا) وعمان تم ربطهما[46] بقضاء السلط[47]، فأصبحت لقضاء السلط ثلاث نواح إضافة إلى الجيزة كما حافظ عجلون على وضعه كقضاء مرتبط بحوران واستمرت هذه التشكيلة الإدارية دون تغيير إلى أواخر العهد العثماني في بلاد الشام (1918)[48].

ويستدل من كل ما ذكرناه أن جميع الوحدات الإدارية التي تشكل منها الأردن فيما بعد (عجلون، إربد، البلقاء (السلط)، الكرك، معان والطفيلة.. .الخ) قد تعرضت إلى جملة من التغييرات: من قضاء إلى لواء أو بالعكس، ومن ناحية إلى قضاء أو بالعكس.. . كما تغيرت تبعية كل وحدة من هذه الوحدات ولمرات عديدة ولم يستقر لأي وحدة من الوحدات أي قرار إما في نوعية إدارتها (كناحية أو قضاء أو لواء)، أو في ارتباطها الإداري أو تشكيلتها الإدارية طوال فترة صدور السالنامات. وقد تناولت سالنامتا الدولة وسوريا التقسيمات الإدارية لهذه الوحدات في كل عدد من أعدادها الأمر الذي نستدل من خلالها على التغيرات التي طرأت على هذه التقسيمات ومراحلها عبر صدور السالنامات.

هوامش المبحث السابع:

(1) انظر: سالنامة دولت علية عثمانية 2/ 1267هـ ص75.
(2) انظر: م.ن.، 1268هـ ص76، 8/ 1270هـ ص 83، 9/ 1271 ص72
(3) م.ن.، 10/ 1272هـ ص104
(4) انظر: م.ن. 16/ 1278هـ ص155، 20/ 1282هـ ص177
(5) م.ن: 21/ 1283 هـ ص 172 ـ 173
(6) م.ن: 23/ 1285 ص 185 ـ 186
(7) سالنامة سوريه 1/ 1285 هـ ص 59
(8) م.ن: ص59
(9) م.ن: 2/ 1286هـ ص 109 ـ 110
(10) م.ن: ص 101
(11) م.ن: 3/ 1288 هـ ص 90 ـ 91
(12) م.ن: ص 285 ـ 287
(13) م.ن: 4/ 1289 هـ ص 103، 107 ـ 108
(14) م.ن: 6/ 1291 هـ ص 60، 86، 90
(15) م.ن: 8/ 1293 هـ ص 121 ـ 123
(16) م.ن: ص 123
(17) م.ن: ص 123
(18) م.ن: 9/ 1294هـ ص 113، 117 ـ 118، 10/ 1295 هـ ص 85 ـ 86، 103
(19) م.ن: 11/ 1296 ص 89 ـ 90، 104
(20) م.ن: 13/ 1298 ص 217، 220
(21) م.ن: ص 220
(22) م.ن: 14/ 1299 هـ ص 240
(23) م.ن: ص 241
(24) م.ن: 15/ 1300 هـ ص 240 ـ 241، 248
(25) م.ن: 16/ 1301هـ ص 188 ـ 189، 193، 17/ 1302هـ ص 179 ـ 180، 184
(26) م.ن: 18/ 1303هـ ص 155 ـ 156، 19/ 1304 هـ ص 172 ـ 174
(27) م.ن: 18/ 1303 هـ ص172 ـ 173، 19/ 1304 هـ ص 192 ـ 193
(28) م.ن: 20/ 1305 هـ ص 122 ـ 123
(29) م.ن: 21/ 1306 هـ ص 118 ـ 119، 122
(30) م.ن: 22/ 1307 ـ 1308 هـ ص 126 ـ 127، 132
(31) انظر: م.ن: 23/ 1308 ـ 1309 هـ ص 128 ـ 129، 134
(32) م.ن: 24/ 1309 ـ 1310 هـ ص 188 ـ 190، 195 ـ 196
(33) م.ن: 25/ 1310 ـ 1311هـ ص 226 ـ 228، 234 ـ 235
(34) م.ن: ص 240

(35) م.ن: 32/ 1318 هـ ص 272

(36) م.ن: 26/ 1311 ـ 1312 هـ ص 213 ـ 214

(37) م.ن: ص 216

(38) م.ن: 1311 ـ 1312 هـ ص 198 ـ 200

(39) انظر م.ن: 27/ 1312 ـ 1313هـ ص 210 ـ 212، 225 ـ 226

(40) م.ن: 28/ 1313 ـ 1314 هـ ص 211 ـ 213

(41) م.ن: 196 ـ 198

(42) م.ن: 29/ 1314 ـ 1315 هـ ص 203 ـ 204، 217 ـ 221

(43) انظر م.ن: 30/ 1316 هـ ص 211 ـ 212، 225 ـ 228، 31/ 1317هـ ص 216 ـ 218، 232 ـ 236

(44) م.ن: 32/ 1318هـ ص 226 ـ 231

(45) م.ن: 32/ 1318 ص 213 ـ 215

(46) لم يتسن لنا الحصول على الأعداد الصادرة بين 1316 ـ 1330هـ من سالنامة الدولة ولهذا لا نعرف السنة التي انتقلت فيها عمان وثمد (مأدبا) من مركز لواء الكرك الى قضاء السلط.

(47) سالنامة دولت عليه عثمانية 67/ 1330 ـ 1331 ص 70

(48) م.ن: 68/ 1333 ـ 1334 (1918م) ص 636، 638

المبحث الثامن

من مصادر تاريخ العرب الحديث:
السالنامات العثمانية مصدراً لدراسة التاريخ المحلي

تقـــديم

حظيت السالنامات العثمانية باهتمام الباحثين[1] بعد أن توجهوا نحو الأرشيف العثماني للاستفادة من الكم الهائل من المعلومات الوثائقية المتعلقة بمختلف الأقاليم والأماكن التي كانت تكوّن بمجموعها الإمبراطورية العثمانية التي شاء لها القدر أن تحكم في القارات الثلاث: آسيا وأوروبا وأفريقيا وعلى الرغم من أن الباحثين نظروا إلى الوثائق التي يتضمنها هذا الأرشيف بنظرة تتسم بالإحترام والتقدير، اختلفوا في نظراتهم إلى السالنامات، إذ شكك فريق منهم بمصداقيتها فقللوا من شأنها. ويحاول هذا البحث تأريخ السالنامات العثمانية بكل أنواعها مركزاً على نشأتها وتطورها وأهم المواضيع التي تتناولها وأهمية كل نوع منها لدراسة التواريخ المحلية في العهد العثماني ومدى الاستفادة منها في هذا المجال والانتقادات التي توجه إليها.

شاء البعض أن يترجم مصطلح السالنامات بالتقويم[2] فيسميها التقاويم

العثمانية، وسماها البعض الآخر التقاويم والسالنامات العثمانية، بل ذهب البعض إلى القول إن السالنامة هي الكتاب الذي يتناول الأحداث والوقائع التي جرت خلال سنة واحدة بشكل منتظم على شكل تقويم[3]. والحقيقة إن قائلي مثل هذا الكلام وإطلاقه على كل السالنامات، لم يروا من السالنامات غير غلافها وصفحاتها الأولى التي تشمل على التقويم، ناسين أن السالنامات وبخاصة سالنامة الدولة تهتم بكل ما يتعلق بالدولة مثلما تهتم بالعناصر الأساسية لها، لتكون مرآة تعكس واقع حال مرافق الدولة العثمانية المختلفة. و(السالنامة) كلمة فارسية متكونة من (سال) بمعنى السنة و (نامة) بمعنى كتاب أو رسالة فيكون معناها الكتاب السنـوي (YEAR BOOK)[4].

وتقابل السالنامة في اللغة الفرنسية ANNUAIRE وقد نشرت أول سالنامة في فرنسا في سنة 1793 من قبل Miller تحت اسم L'annuaire de la Republiqaine ثم تبعتها سالنامات أخرى تحمل نفس الاسم وفي مختلف فروع العلم والمعرفة. كما كانت تنشر في ألمانيا كتب من نفس القبيل حملت اسم (almanach) وذلك اعتباراً من سنة 1763 في مدينة غوته (Almanach de Gotha). والحقيقة إن هذه الكتب مختلفة عن السالنامات العثمانية الرسمية في إنها تتناول موضوعات مختلفة وتتضمن نكات وطرائف، في حين تقتصر السالنامات العثمانية على الموضوعات الجدية[5].

نشأة السالنامات العثمانية:

وصدرت أول سالنامة عثمانية في عهد السلطان عبد المجيد في سنة 1263هـ ـ 1847م بتشجيع من الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) مصطفى رشيد باشا الذي اقترن اسمه بالتنظيمات العثمانية. ويقال إن رشيد باشا اطلع على (Almanach de Gotha) ورغب في إصدار ما يشابهها باللغة العثمانية، وهكذا تمّ إصدار سالنامة الدولة العثمانية[6]. وساهم في إعداد السالنامة الأولى نخبة من خيرة كتاب ومفكري القرن التاسع عشر: خير الله افندي، أحمد جودت

باشا وأحمد وفيق باشا. وكانت تحمل اسم (سالنامه دولت عليه عثمانية: سالنامة الدولة العلية العثمانية) وتخص الدولة العثمانية بشكل عام. وبعد مدة أنيطت مهمة إصدارها إلى رئيس كتاب مجلس المعارف بهجت أفندي ورشدي بك (من أعضاء المجلس). ثم صدرت إرادة سنية (أمر سلطاني) تقضي بقيام هيئة قلم تحرير وزارة المعارف بإصدارها. واعتباراً من سنة 1306 هـ 1888م كلفت إدارة سجل الأحوال المرتبطة بهيئة الموظفين المدنيين (مأمورين ملكيه قوميسوني) بإصدارها وقد استمر هذا إلى نهاية الدولة العثمانية[7].

وكانت سالنامة الدولة بسيطة من حيث الأعداد والمواد، صغيرة من حيث الحجم، إلا أنها لم تبق على ما كانت عليه، بل مدت إليها الدولة يد التطور لتزداد مادة وحجماً من سنة إلى أخرى ويتضح هذا بشكل جلي عند مقارنة أعداد هذه السالنامة التي صدر منها 68 عدداً، بعضها ببعض من حيث عدد الصفحات وكما يلي:

العدد 4/ 1266 هـ (1850): 95 صفحة

32/ 1294 هـ (1877): 677 صفحة

44/ 1306 هـ (1889): 795 صفحة

45/ 1307 هـ (1890): 900 صفحة

47/ 1309 هـ (1892): 920 صفحة

51/ 1313 هـ (1895): 1044 صفحة

53/ 1315 هـ (1897): 658 صفحة

62/ 1324 هـ (1906): 1108 صفحة

وتراوح عدد صفحات الأعداد الأخيرة بين 800 ـ 900 صفحة[8]

واتبع في سالنامة الدولة التاريخ الهجري حتى العهد الدستوري حيث اعتمد التاريخ الرومي (المالي)[9] إذ نجد اعتباراً من العدد 65 أنه قد استخدم

التاريخ المالي (1326 = 1910م) بدلاً من التاريخ الهجري وتبع هذا العدد العددان 66و 67 الصادران في السنتين المتتاليتين 1327 ـ 1328 مالية (1911 ـ 1912م) أما العدد الأخير فقد صدر في السنة المالية 1333 ـ 1334 (1918م)[10].

ومما يجدر ذكره أن سالنامة الدولة كانت تصدر سنوياً وبشكل منتظم حتى العدد 64 الصادر في سنة 1326 هـ/ 1908م ثم أصبحت تتعثر وحصلت هناك فترات توقف في صدورها حتى بلغت ست سنين بين العددين الأخيرين، ويعود السبب في ذلك إلى الأوضاع التي كانت تعيشها الدولة العثمانية، إذ إنها فقدت الكثير من ممتلكاتها في هذا الوقت وأصبحت تتصارع من أجل البقاء.

وطبعت من سالنامة الدولة 35 عدداً أي الصادرة بين 1263ـ 1297هـ/ 1847 ـ 1880م على الحجر، ثم استخدمت الحروف الطباعية الحديثة في طبع الأعداد التالية.

سالنامات الوزارات والمؤسسات الرسمية:

وإلى جانب سالنامة الدولة، أصدرت بعض الوزارات والمؤسسات العثمانية سالنامات خاصة بها. وتشكل هذه السالنامات النوع الثاني من السالنامات العثمانية. ويرى بعض الباحثين[11] أن سبب إصدار هذه السالنامات يعود إلى أن بعض الوزراء العثمانيين أرادوا إظهار الأوضاع العامة للمؤسسات المرتبطة بوزارتهم وبيان أسماء الموظفين الذين يديرون هذه المؤسسات. والحقيقة أن هذه السالنامات لم تتمكن من الصدور بشكل منتظم مثل سالنامة الدولة أو سالنامات الولايات. واكتفت بعض الوزارات بإصدار عدد واحد من السالنامات. وأهم هذه السالنامات:

1.سالنامهء نظارت أمور خارجية (سالنامة وزارة الشؤون الخارجية) وهي تعتبر أهم السالنامات المتخصصة، صدرت منها أربعة أعداد بين 1302 ـ

1320هـ / 1884 ـ 1904م وتم إعدادها من قبل مديرية سجل أحوال الموظفين بالوزارة. وتتضمن معلومات عن تاريخ وزارة الخارجية العثمانية وتراجم الوزراء الذين تقلدوا منصب وزارة الخارجية وأسماء رؤساء الكتاب (المديرين العامين) وسفراء الدولة العثمانية في الدول المختلفة والسفراء الأجانب المعتمدين في الدولة العثمانية ومعلومات عن المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها الدولة العثمانية مع الدول المختلفة. ويعتبر العدد الأول منها أهمها، وهو حافل بمواضيع مختلفة[12].

2.سالنامهء عسكري (= السالنامة العسكرية) أصدرتها وزارة الحربية والقيادة العسكرية العليا بين سنتي 1282 ـ 1326 هـ/ 1865 ـ 1908م وصدر منها 14 عدداً وهي تتضمن معلومات عن تشكيلات الجيش العثماني والملاكات فيه وأسماء الضباط مع رتبهم والأوسمة التي حصلوا عليها، فضلاً عن جداول إحصائية مختلفة تتعلق بمختلف الجوانب العسكرية للدولة العثمانية. وتضمنت الأعداد الأولى منها معلومات متعلقة بصنف البحرية أيضاً إلى أن صدرت في سنة 1307هـ/ 1889م سالنامة خاصة بالبحرية بعد انفصال صنف البحرية من وزارة الحربية وتشكيل وزارة البحرية.

وتضاف إلى السالنامة العسكرية، السالنامة التي أصدرها أنور باشا عندما كان وكيلاً للقائد العام ووزيراً للحربية وذلك في سنة 1330 مالية (1914م) وسماها (اوردى سالنامه سى = سالنامة الجيش). وقد اتبع في هذه السالنامة الإملاء المسمى (إملاء أنور باشا) الذي يعتمد الحروف العربية المنفصلة في الكتابة[13] وقد حاول أنور باشا تبني هذا الإملاء في الجيش ومن ثم نشره ولكن محاولته باءت بالفشل[14].

3.سالنامهء بحري (= السالنامة البحرية) أصدرتها وزارة البحرية سنة 1307هـ/ 1889م وصدر منها حتى سنة 1334هـ 1918م 22 عدداً، وتّم إعداد أعدادها الأولى من قبل الهيئة الفنية بوزارة البحرية. وقامت الهيئة في كل سنة بإدراج ترجمة الآلماناق الصادر من المرصد الإنكليزي في السالنامة تحت

اسم (التقويم البحري)[15]. وتتضمن السالنامة البحرية عرضاً تاريخياً للقوة البحرية العثمانية ومعلومات عن تشكيلاتها وأسماء الضباط ورتبهم والسفن التابعة للأسطول البحري العثماني وأوصافها.

ومما يجدر ذكره أن هذه السالنامة استمرت بالصدور في العهد الجمهوري أيضاً حيث صدر عددان منها في سنتي 1340 (1924م) و 1341 - 1342 مالية (1925/ 1926م).

4.رصد خانه عامره سالنامه سى (سالنامة المرصد العامر) صدر منها عدد واحد فقط في سنة 1288هـ/ 1872م، أصدرتها إدارة المرصد التابعة لوزارة التجارة والنافعة وتتضمن تقويماً ومعلومات متعلقة بالتقويم ومقالات علمية مختلفة، تعقبها معلومات عن النظام المتري الذي كان قيد التطبيق في ذلك الوقت.

5.سالنامهء نظارت معارف عمومية (= سالنامة وزارة المعارف العامة) أصدرتها وزارة المعارف سنة 1316 هـ 1898م، وعلى الرغم من أن العدد الأخير منها والصادر سنة 1321هـ (1904م) يحمل الرقم ستة، إلا أنه لم يتم الوقوف على العدد الخامس منها في جميع مكتبات استانبول[16]. وربما صدر منها خمسة أعداد ووضع الرقم ستة على العدد الخامس والأخير سهواً. وتعتبر سالنامة وزارة المعارف أهم السالنامات المتخصصة ولهذا سنتناولها فيما بعد، بشيء من التفصيل. ونكتفي هنا بالإشارة إلى أن العدد الأول من السالنامة (1316هـ/ 1898م) ضمّ 1257 صفحة. وقد قفز هذا الرقم إلى 1677 في العدد الثالث (1318هـ/ 1900م) وتضمن خرائط للدولة العثمانية عن مواقع مؤسسات التعليم فيها، إلا أن العدد الأخير (6/ 1321 هـ/ 1903م) منها قد تقلص إلى 740 صفحة.

6.رسومات سالنامه سى (= سالنامة الرسوم): أصدرتها أمانة الرسومات في وزارة المالية سنة 1332 هـ/ 1914م، وهي تتضمن عرضاً موجزاً عن تاريخ الكمارك في الدولة العثمانية ومعلومات متعلقة بمؤسساتها وجداول بأسماء

الموظفين وشؤون الرسوم والكمارك ومواردها وما شابهها. صدر منها عدد واحد.

7.علميه سالنامه سى (= السالنامة العلمية) صدر منها عدد واحد سنة 1334هـ/ 1916م من قبل المشيخة الإسلامية وهي مهمة لدراسة مهمة المشيخة والقضاء في الدولة العثمانية وذلك لتناولها تشكيلات المشيخة الإسلامية وتراجم شيوخ الإسلام الذين تقلدوا المشيخة في الدولة العثمانية والمدارس الدينية والأنظمة والتعليمات المتعلقة بها، كما تتضمن نماذج من الفتاوى المختلفة[17].

سالنامات الولايات:

وعلاوة على هذه السالنامات، أصدرت الولايات العثمانية هي الأخرى سالنامات خاصة بها. أما أول سالنامة صدرت في الولايات العثمانية، فقد ذكر العلامة العثماني شمس الدين سامي أن الكاتب العثماني حالت بك (1255هـ/ 1839م - 1295هـ/ 1878م) الذي تقلد عدداً من الوظائف الإدارية في ولاية حلب وأصدر جريدة (فرات) الرسمية و(غدير الفرات) غير الرسمية في حلب، يعد أول من أعد سالنامة إحصائية في الولايات وهي متعلقة بولاية حلب وسماها «فهرست ولاية حلب» وأرسل نسخاً منها إلى الباب العالي حيث استحسنت لما تتضمن من معلومات إحصائية واقتصادية مختلفة، فتمّ إرسال نسخ منها إلى الولايات العثمانية المختلفة وطلب من هذه الولايات إعداد سالنامات خاصة بها على غرار ما أعده حالت بك[18]. وعلى الرغم من هذا فإنه لم يتم الوقوف على أية نسخة من هذه السالنامة.

أما أول سالنامة عثمانية صدرت في الولايات العثمانية وحملت اسم (سالنامة) فقد ذكرت بعض المصادر أنها (سالنامة ولاية طرابزون) التي صدرت سنة 1282هـ/ 1865م[19] إلا أن المعروف أن العدد الأول من سالنامة طرابزون صدر في سنة 1286هـ/ 1869م[20]. وذكرت سالنامة ولاية بغداد أن

ولاية البوسنة يعود إليها قصب السبق في إصدار السالنامات. إذ أصدرت العدد الأول منها في سنة 1283هـ/ 1866م[21]. ويؤكد هذا، الكشف الذي أعده حسن دومان[22]. أما أول سالنامة صدرت في حلب وتحمل اسم سالنامة فقد حملت تاريخ 1284هـ/ 1867م، وهي تعتبر في نفس الوقت أول سالنامة تصدر في الولايات العربية في العهد العثماني.

وبلغ عدد الولايات التي أصدرت سالنامات خاصة بها 41 ولاية بضمنها إحدى عشرة ولاية عربية هي: البصرة، بيروت، جبل لبنان، الحجاز، حلب، سوريا، طرابلس الغرب، مصر، الموصل، اليمن، وتتراوح الأعداد التي أصدرتها هذه الولايات العربية بين خمسة وخمسة وثلاثين.

وفيما يلي جدول بأسماء الولايات العربية التي أصدرت سالنامات مع تواريخ صدور سالناماتها وأعدادها:

1.حلب 1284هـ/ 1876م ـ 1326هـ/ 1908م، 35 عدداً

(لم ترد إشارة إلى العددين 8 و11 في حسن دومان)

2.سورية 1285هـ/ 1868م ـ 1318هـ/ 1900م، 32 عدداً

3.طرابلس الغرب 1286هـ/ 1869 ـ 1312هـ/ 1894، 13 عدداً

(العددان الصادران في 1305و 1312 يحملان الرقم 12)

4.مصر: لم يسمّ ما صدر منها سالنامة بل: مصر في سنة 1288 وتم طبعها في باريس بمطبعة فيكتور غوبي Victor Goupyسنة 1871، عدد واحد.

5.بغداد 1292هـ/ 1875م ـ 1329هـ/ 1911م، 22 عدداً

6.اليمن 1298هـ/ 1881م ـ 1313هـ/ 1895م، 9 أعداد

7.الحجاز 1301هـ/ 1884م ـ 1309هـ/ 1892م، 5 أعداد.

8.جبل لبنان (سنجق) 1304هـ/ 1887م ـ 1309هـ/ 1892م، 6 أعداد

9.البصرة 1308هـ/ 1891م ـ 1320هـ/ 1902م، أو 1329هـ/ 1911م.

لم يدرج حسن دومان[23] غير خمسة أعداد من سالنامة البصرة، وذكر كاتب مادة السالنامة في دائرة المعارف الإسلامية[24] أن ولاية البصرة أصدرت تسعة أعداد من السالنامة بين سنتي 1308 ـ 1320، إلا أنه يستدل من الجدول الذي أعده أحد الباحثين[25] إن سالنامة البصرة استمرت بالصدور بعد التاريخ المذكور، إذ صدر منها عددان في سنتي 1321 و1329 (1904، 1911م) فيكون مجموع أعداد السالنامة بذلك أحد عشر، وإذا أضفنا إلى هذه الأعداد، العدد الصادر سنة 1311 (باللغتين العربية والتركية) والذي لم يره الباحث يكون المجموع إثني عشر. والمعروف أنه استخدم ترقيم جديد للأعداد الصادرة باللغة العثمانية فقط: فتكون الأعداد الأولى متكررة في أرقامها.

10.الموصل 1308هـ/ 1891م ـ 1330هـ/ 1912م، 5 أعداد.

11.بيروت: 1311هـ/ 1894م ـ 1326هـ/ 1908، 7 أعداد، (لم ترد إشارة إلى العدد الرابع في (حسن دومان).

كما أصدرت ولاية بيروت سالنامة أخرى في سنة 1333/ 1335 (1917م) لم تحمل اسم سالنامة بل: (بيروت ولايتي = ولاية بيروت) وطبعت في قسمين:

أ: القسم الجنوبي: بيروت، عكا، نابلس، وهو في 456 صفحة.

ب: القسم الشمالي: طرابلس، دمشق، اللاذقية، وهو في 604 صفحة وقام بإعدادها رفيق تميمي ومحمد بهجت.

ومما يجدر ذكره أن اسم (جبل لبنان) أدرج ضمن الولايات التي أصدرت سالنامات خاصة بها. والمعروف أن جبل لبنان لم يكن ولاية بل كان سنجقاً (لواءً) تم فصله من ولايتي بيروت وسورية لظروفه الخاصة. كما أن مصر لم تكن ولاية عثمانية بل كانت إقليماً اعتبرته الدولة العثمانية تابعاً لها.

السالنامات الخاصــة:

وإضافة إلى السالنامات الرسمية التي أصدرتها الدولة، صدرت في العهد العثماني سالنامات خاصة، أصدرها أشخاص أو جهات غير رسمية وهي في مواضيع مختلفة، وقد تخصص قسم فيها في حقل معين من حقول المعرفة، منها:

1.علي سوآوي: تركية (1288 ـ 1290) 3 أعداد

2.أبو الضيا توفيق: سالنامه حديقة (1290) سالنامه أبو الضيا (1294)، سالنامه قمري (1297)، ربيع معرفت(1297 ـ 1305) ثمانية أعداد، نوسال معرفت (1306 ـ 1310) 3 أعداد، تقويم أبو الضيا (1310 ـ 1317) 3 أعداد، تقويم النساء (1317).

3.أحمد إحسان: نوسال ثروت فنون (1310 ـ 1314) 5 أعداد، سالنامه ثروت فنون (1326 ـ 1329) 4 أعداد

4.حسين وصّاف: نوسال عصر (1313 ـ 1315) 3 أعداد.

5.سلانيكلي توفيق: نوسال عسكري (1316). . . إلخ

وتعتبر السالنامة التي أصدرها علي سوآوي في باريس أهم هذه السالنامات. وهي أول سالنامة عثمانية تصدر خارج حدود الدولة العثمانية. ولأهميتها لدراسة التاريخ المحلي أدرج أدناه أهم المواضيع التي تتناول وذلك من خلال العناوين الواردة في غلافها مع أرقام صفحاتها:

2.الموقع والأهالي

3.المناخ والمحاصيل: النبات، الحيوان والمعادن

9.الأنهار

10.الطرق والمواصلات (القطار والبرق)

13.الصناعة: المعامل والمصانع.

19.السفن التجارية

19.الموانىء التجارية وإحصائيات متعلقة بالموانىء

22.الشركات العاملة في البحر الأبيض والبحر الأسود والبلاد العربية.

47.التجارة

48.المسكوكات (النقود المعدنية).

49.المقاييس

51.البنوك والشركات.

51.الكمارك[26]

لغـــة السالنامات

أما لغة السالنامات العثمانية فالمعروف أن اللغة الرسمية في الدولة العثمانية هي اللغة العثمانية، ولهذا صدرت سالنامة الدولة وسالنامات الوزارات والمؤسسات الرسمية وسالنامات الولايات بهذه اللغة، غير أن بعض السالنامات الصادرة في الولايات شذت عن هذه القاعدة واستخدمت فيها اللغة المحلية إلى جانب اللغة العثمانية، فبعض أعداد سالنامة ولاية (جزائر بحر سفيد = جزر البحر الابيض) قد صدرت باللغتين العثمانية واليونانية (الأعداد 8 ـ 11/ 1301هـ/ 1884م ـ 1304هـ/ 1887م)، كما أن سالنامة (غيرت) الصادرة من قبل (جمعية غيرت الخيرية) في ولاية البوسنة في 1324هـ/ 1906م قد استخدمت فيها اللغتان العثمانية والبوسنية، أما في الولايات العربية فنجد أن الأعداد الثلاثة الأخيرة من سالنامة ولاية طرابلس الغرب (العدد 11/ 1302هـ/ 1885م، العدد 12/ 1305هـ/ 1888م، العدد 12 مكرر/ 1312هـ/ 1894م) قد صدرت باللغتين العربية والعثمانية. كما صدر العدد الثاني من سالنامة ولاية الحجاز (1303هـ/ 1886م) باللغتين العربية والعثمانية[27] أيضاً. وصدرت الأعداد الثلاثة الأولى من سالنامة ولاية البصرة (1308هـ/ 1890م ـ 1311هـ/ 1893م) بهاتين اللغتين أيضاً، ولكن هذا الأمر لم

يستمر طويلاً، إذا صدرت السالنامة فيما بعد بالعثمانية فقط واتبع فيها ترقيم جديد. كما أصدرت ولاية اليمن العدد الأخير من سالنامتها (9/ 1313هـ/ 1895م) باللغتين العربية والعثمانية.

وما دمنا بصدد لغة السالنامات فينبغي أن نتوقف هنا عند مسألة مهمة. يتصور بعض الباحثين أنه من الممكن استخدام هذه السالنامات من دون الإلمام باللغة العثمانية باعتبار أن معظم المفردات الواردة في جداولها هي مفردات عربية، وطالما أن هذه الجداول لا تتضمن عادة جملاً بل مصطلحات/ مفردات أو عبارات على شكل تراكيب لغوية، ولهذا من الممكن فهم ما يرد في هذه الجداول. والحقيقة ينبغي أن نعرف قبل كل شيء، أن العثمانيين مثلما استخدموا بعض المفردات العربية بمعناها المستعمل في اللغة العربية، استخدموا في نفس الوقت مفردات لا علاقة لها بالعربية إلا من حيث الشكل، أي استخدموها بغير معناها المعجمي، وقد أشرنا إلى بعض منها في الملاحق التي أضفناها إلى بحثنا هذا. وفضلاً عن هذا فإنه ترد أحياناً في هذه الجداول معلومات في غاية الأهمية وهي ليست على شكل مفردات أو تراكيب لغوية وتكون أحياناً بمثابة دليل أو مرشد للجدول تتعلق به هذه المعلومات وقد ذكرنا بعضاً منها في الملاحق أيضاً.

والمعروف أن معظم السالنامات الصادرة في الولايات العربية أوقفت عن الصدور قبل الانقلاب العثماني (1908)، ولهذا نجد أن معظمها استخدمت التاريخ الهجري فقط. أما السالنامات التي استمرت بعد سنة 1908م فإنها استخدمت التاريخ المالي (الرومي) إلى جانب التاريخ الهجري ايضاً. كما أن سالنامة بغداد اتبعت التاريخ المالي إلى جانب التاريخ الهجري قبل سنة 1908 وذلك اعتباراً من عددها 17 الصادر في سنة 1319 والتي سمتها بالقمرية أي الهجرية و 1317 ـ 1318 الشمسية أي المالية وهي تقابل سنة 1901م.

وكانت سالنامات الولايات يتم طبعها في مطابع الولايات. ويربط الباحث التركي أكمل الدين إحسان أوغلو صدور السالنامات في الولايات

بقيام هذه المطابع فيها، ويرى أن السالنامات كانت أحد العوامل التي أدت إلى قيام المطابع وانتشارها في أرجاء واسعة من الشرق الأوسط[28].

وكما هي الحال في سالنامات الدولة، فإن سالنامات الولايات لم تبق على ما هي عليه في سنوات صدورها، بل تطورت وازدادت حجماً ومادة، ويتضح هذا بشكل جلي عند مقارنة العدد الأول من كل واحدة منها مع أعدادها اللاحقة[29] وقد اتبعت هذه السالنامات منهجاً واحداً في أعدادها عدا بعض الاختلافات الطفيفة. ومما يؤسف له، أنه على الرغم من أهمية السالنامات، فإننا لا نجد لها أعداداً كاملة في أية مكتبة خارج مدينة استانبول، بل هي منتشرة في مكتبات مختلفة حتى إننا لا نجد غالباً ما، مجموعة كاملة من سالنامة الولاية في مكتبة واحدة من مكتبات الولاية نفسها. والمعروف أن 12 مكتبة من مكتبات استانبول تضم مجموعات كاملة من السالنامات وبكل أنواعها[30].

معدُّو السالنامات:

أما ما يتعلق بمعدي السالنامات فإن بعض السالنامات أثبتت أسماء معدِّيها، غير أن الأعم الأغلب منها أغفل ذكرها ولم يرد أسماء المعدين (كأشخاص) مذكورة في سالنامة الدولة إلا في العددين 32 و 33 الصادرين في 1294هـ/ (1877) و 1296هـ/ (1878) حيث ورد اسم (حالت). وبدءاً من العدد 38/ 1300هـ/ (1883) إلى 43/ 1305هـ/ (1888) نجد اسم (وزارة المعارف) عليها. واعتباراً من العدد 44/ 1306هـ/ (1888) أنيطت مهمة إصدار السالنامة إلى (إدارة سجل أحوال الموظفين) فورد اسم (الهيئة العامة لسجل الأحوال) في الأعداد 44 ـ 47، إلا أن هذا الاسم تغير إلى (الإدارة العامة لسجل الأحوال) لعتباراً من العدد 48/ 1310هـ/ 1892م واستمر إلى العدد 52/ 1314 هـ/ 1896م. وبعد هذا العدد لم يرد أسماء المعدين فيها.

أما سالنامات الوزارات فإن معظمها اكتفت بذكر الوزارة التي تصدر

منها. ونجد أحياناً أن بعضها ذكرت اسم المديرية أو الشعبة التي تقوم بإعداد هذه السالنامات. فسالنامة وزارة الخارجية ذكرت في الصفحة الأولى من عدديها الأول والثالث الصادرين في سنة 1302هـ/ 1889م و 1318هـ/ 1900م أن مديرية سجل الأحوال بالوزارة هي التي قامت بإعداد السالنامة، كما نجد أن سالنامة وزارة البحرية أفصحت في بعض أعدادها عن اسم الدائرة التي قامت بإعدادها. ويتضح مما ورد في الصفحة الأولى من هذه السالنامة أنه لم تخصص دائرة معينة من دوائر وزارة البحرية بإصدارها تباعاً فالعدد 18[31] الصادر في 1328 ـ 1329 مالية (1912 ـ 1913) قد تم إعداده من قبل الشعبة الثامنة بالدائرة الأولى بالوزارة، والعدد 19 الصادر في 1330 ـ 1331 مالية (1914 ـ 1915م) من قبل الشعبة الثالثة بالدائرة نفسها، أما الأعداد 20 ـ 23 الصادرة بين سنتي 1331 مالية (1915) ـ 1340مالية (1924م) فقد أعدت من قبل الشعبة الأولى بالدائرة الثانية. وانفردت السالنامة العلمية (العدد1/ 1334هـ/ 1916م) بذكرها اسم معدها وهو كاتب المشيخة أحمد رفيق.

أما سالنامات الولايات فكان رئيس التحريرات في الولاية هو الذي يشرف على إصدارها وقد أورد بعض من سالنامات الولايات أسماء معديها. ومن السالنامات التي صدرت في البلاد العربية، نذكر فيما يلي أسماء معدي بعض منها:

1.(بهاء الدين) سالنامة سورية من العدد (13/ 1298هـ/ (1881م) ـ 16/ 1301هـ/ (1884م، (حسين حلمي) من 18/ 1302هـ/ (1886) ـ 21/ 1305هـ/ (1889)، (شكري)24/ 1308هـ/ (1892)، (جلال) 26/ 1310هـ/ (1893)، (نجيب) 28/ 1312هـ/ 1895م.

2.(سليمان فائق) سالنامة بغداد 9/ 1310هـ(1892)،(شاكر) 10/ 1311هـ/ (1893).

3.(محمد علي) سالنامة البصرة 1/ 1308هـ/ (1891)، (محمد نجيب بابان زاده) 4/ 1318هـ/ 1990م).

4.(حسن توفيق) سالنامة الموصل 1/ 1308هـ/ (1891م)، (صادق افندي) 3/ 1312هـ(1894).

5.(رئيس الكتاب في الولاية عارفي بك) سالنامة حلب 13/ 1300هـ/ (1883).

6.(قائممقام (نائب) والي جدة محمد عارفي) سالنامة الحجاز 3/ 1305هـ/ 1888م.

7.(أحمد فائق) سالنامة بيروت 1/ 1311 ـ 1312هـ/ (1894)م.

وتنفرد سالنامة اليمن في إعدادها من قبل معدين اثنين أحياناً: (حسين علمي كريدي وحسين حسني) 3/ 1304هـ/ (1887م)، (حسين حسني ومصطفى حلمي) 8/ 1311هـ/ (1893).

أما العددان الأول والثاني الصادران في 1298هـ/ (1881) و 1299 (1882) من السالنامة نفسها فقد قام بإعدادهما محرر جريدة صنعاء ورئيس التحريرات في الجيش السابع السلطاني حامد وهبي.

ومما يجدر ذكره أن معد السالنامة هو الذي يقوم بإعداد العرض التاريخي للولاية. وقد يفصح أحياناً في بعض أعداد السالنامات عن أسماء المصادر التي اعتمد عليها في إعداد هذا العرض الذي قد يبلغ أحياناً 190 صفحة[32].

المواضيع التي تتناولها السالنامات:

والمواضيع التي تتضمنها السالنامات هي في جوانب مختلفة ومتشعبة بحيث لا يمكن حصرها في نقاط معينة. وعلى الرغم من أن الغاية الأساسية من إصدار السالنامات هي إبراز نشاطات الدولة المختلفة وبيان أوضاعها أي لتكون المرآة التي تعكس الأوجه الحضارية للدولة، فإنها (أي هذه السالنامات) تجاوزت هذا إلى مسائل لا تمت بأية صلة لنشاطات الدولة أو لمرافقها، فأصبحت بهذا كشكولاً يتضمن ما يحلو لمعديها أن يتناولوا فيها ما يشاؤون.

واتبع في عرض مواضيع سالنامة الدولة ولا سيما بعد تطويرها، منهج معين بقي معمولاً به حتى الأعداد الأخيرة منها فهي تبدأ عادة بتقويم هجري يتضمن الأيام والشهور وأوقات شروق الشمس والظهر والعصر والعشاء والإمساك والأيام المشهورة، يليه بعض الأحداث المشهورة في التاريخ مرتبة حسب التاريخ الهجري، ثم تراجم مختصرة لسلاطين الدولة العثمانية ومعلومات عن الرتب الإدارية والعسكرية والألقاب والأوسمة والأنواط الرسمية العثمانية. واعتيد وضع نص القانون الأساسي (الدستور) العثماني الذي صدر سنة 1293هـ/ في الأعداد الصادرة بعد هذا التاريخ. كما تتضمن أسماء الموظفين الذين تقلدوا مناصب رفيعة في الدولة منذ سنة 1281هـ/ 1864م. ثم وضعت جداول مفصلة تتعلق بدوائر الباب العالي المختلفة والوزارات وتضم أسماء مختلف الدوائر والمؤسسات التابعة لها مع أسماء موظفيها، تتبعها معلومات متعلقة بالولايات العثمانية المختلفة، كل على حدة، على شكل جداول تتضمن أسماء المناصب الرسمية في كل ولاية أو سنجق (لواء) أو قضاء مع أسماء الموظفين والرتب التي حازوا عليها والأقضية والنواحي التابعة للولاية أو السناجق. وهذه الجداول تعتبر نسخة مصغرة من الجداول التي أوردتها سالنامات الولايات.

كما تتضمن سالنامة الدولة العثمانية قائمة بأسماء النواحي والأقضية والألوية مرتبة حسب الحروف الأبجدية مع أسماء الولايات التي تتبعها، وأسماء سفراء الدولة العثمانية وموظفي السلك الديبلوماسي موزعين على الدول الأجنبية وأسماء رؤساء الطوائف الدينية في مختلف بقاع الدولة وأسماء الصحف الرسمية والأهلية الصادرة في استانبول العاصمة ثم في الولايات المختلفة وأصحاب امتيازها واللغات التي تصدر بها، وأسماء السفراء الأجانب المعتمدين لدى الدولة في العاصمة والقنصليات الأجنبية في الولايات والألوية.

ومما يجدر ذكره أن السلطان عبد الحميد الثاني أولى اهتماماً بالوحدة

الإسلامية ولهذا حظيت الولايات العربية باهتمام من قبل الدولة العثمانية، فعند تناول التقسيمات الإدارية في سالنامات الدولة كان يبدأ في السابق بولاية أدرنة ثم يتم ذكر ولايات الروملي والأناضول وثم الولايات العربية ولكن تركت هذه الأصول وبدىء في هذا الدور، بولاية الحجاز ومكة وحلت محلها أصول تصدير الولايات العربية[33].

أهمية السالنامات لدراسة التاريخ المحلي:

وقبل أن أبدأ بذكر أهمية سالنامات الدولة لدراسة التاريخ المحلي، أرى من الضروري أن أتوقف عند مسألة ينبغي مراعاتها في هذا الخصوص. يتصور البعض أنه من الممكن دراسة وحدة جغرافية كانت تتبع الدولة العثمانية ـ كأن تكون قضاء مرتبطاً بسنجق تابع إلى ولاية ـ بشكل مستقل أي بمعزل عن الدولة العثمانية. ويحاول هؤلاء إيجاد بعض الإشارات التاريخية المتعلقة بهذه الوحدة هنا وهناك وربطها، بعضها ببعض، لرسم صورة تاريخية قد تبدو لهم متكاملة. والحقيقة إن تاريخ أية وحدة جغرافية تابعة إلى وحدة أكبر، لا يتم فهمه إلا من خلال تاريخ هذه الوحدة الأكبر. فتاريخ الجزء هو جزء من تاريخ الكل المرتبط به، ولا يمكن تناول تاريخ هذا إلا من خلال تاريخ الكل.

ونظراً لاهتمام سالنامة الدولة بمختلف مرافق الدولة: الإدارية، الاقتصادية، التعليمية، العسكرية، القضائية. . . إلخ، فإن السالنامة برمتها من الممكن أن تفيدنا في دراسة التواريخ المحلية وفهم الكثير من المسائل الغامضة في هذه التواريخ، وفضلاً عن هذا فإن هذه السالنامات خصصت أجزاء واسعة من صفحاتها للتواريخ المحلية. فالمعروف أن التقسيمات الإدارية للدولة العثمانية ولا سيما بعد صدور قانون الولايات سنة 1864م كانت كالآتي: الدولة تنقسم إلى ولايات والولاية إلى سناجق (ألوية) والسنجق إلى أقضية، والقضاء إلى نواحي والناحية إلى قرى. وقد أخذت

السالنامات هذه التقسيمات بنظر الاعتبار عند تناولها الولايات، فنجد أن السنجق ما هو إلا وحدة إدارية مصغرة من الولاية إذ حل المتصرف محل الوالي، وأصبح مجلس إدارة السنجق يقابل مجلس إدارة الولاية، وأصبحت هناك دوائر مصغرة من الدوائر الموجودة في الولاية، كما أصبح القضاء ـ هو الآخر ـ وحدة إدارية مصغرة من السنجق وحل القائمقام محل المتصرف. . . وهكذا الناحية. . . ولكن تشعبت دوائر الولاية وتعقدت لكونها المركز الذي يرجع إليها دوائر السناجق وهذا يبين لنا الترابط العضوي الموجود بين الوحدات الإدارية المختلفة التي تكون بمجموعها هرماً:

1 ـ دوائر السنجق ـ ـ ـ ـ ـ دوائر الأقضية

2 ـ دوائر السنجق ـ ـ ـ ـ ـ دوائر الأقضية دوائر الولاية

3 ـ دوائر السنجق ـ ـ ـ ـ ـ دوائر الأقضية

ونلاحظ أحياناً دائرة جديدة في الوحدات الجغرافية العليا ثم السفلى لم تكن موجودة في السابق، إلى جانب مرافق رسمية جديدة نشأت نتيجة للحاجة إلى تغطية نشاطات الدولة المتزايدة، الأمر الذي يدل على مدى التطور الذي حصل في أجهزة الدولة المختلفة.

والحقيقة إن أهم عمل قامت به السالنامة هو احتفاظها لنا بأسماء الذين تولوا مناصب، إدارية كانت أو غير إدارية، في الدولة العثمانية مع أسماء وظائفهم وطبيعة دوائر الدولة ومرافقها، ونشرها عدداً كبيراً من الجداول الإحصائية التي بمقارنتها مع تلك التي صدرت قبلها أو بعدها يتم التعرف على مدى التطور الحاصل في بنية الدولة المختلفة وأنشطتها وما يتعلق برعاياها. والمعروف أن سالنامة الدولة صدرت قبل سالنامات الولايات، واستمرت بالصدور إلى نهاية الحرب العالمية الأولى أي بعد توقف سالنامات الولايات كافة بسنوات، الأمر الذي أكسب سالنامة الدولة أهمية استثنائية في تناول تاريخ الولايات، إذ إن الأعداد التي صدرت منها في السنوات التي توقفت فيها سالنامات الولايات عن الصدور تكمل المعلومات التي توقفت

عندها سالنامات الولايات، وأصبحت كذلك مرجعنا الفريد للكثير من المسائل المتعلقة بالولايات.

أما السالنامات المتخصصة فتكمن أهميتها في أنها تقدم لنا معلومات نوعية متعلقة بجانب معين من شؤون الدولة، فسالنامة الجيش تتناول تاريخ المؤسسة العسكرية العثمانية وتشكيلاتها ووحداتها المنتشرة في أرجاء الدولة المختلفة. وهي مهمة لدراسة الوضع العسكري للولايات إذ إنها تلقي الضوء على التواجد العسكري العثماني في الأماكن المختلفة للولاية، وينطبق هذا على سالنامات الوزارات والمؤسسات المختلفة كلٌ حسب تخصصها. ولكن تبقى سالنامة وزارة المعارف محتفظة بأهميتها الاستثنائية بين هذه السالنامات مجتمعة. وقد حاولت هذه السالنامة رسم المعالم العامة للمعارف بشكل عام في الدولة العثمانية، وأصبحت بذلك بحق مصدراً تاريخياً مهماً لا يمكن تجاهله عند دراسة تاريخ التعليم في الدولة وبضمنها كل الوحدات الإدارية المرتبطة بها. فقد أرخت هذه السالنامة التعليم في الدولة العثمانية منذ البداية ولغاية صدورها. كما نشرت نصوص العديد من القوانين والأنظمة والتعليمات التي تنظم شؤون التعليم في الدولة ومعلومات متعلقة بالمدارس فيها وبكل أنواعها: الصبيان والرشدية والإعدادية والعالية والمهنية والمدارس الدينية ومناهجها والمدارس التي أقامتها الطوائف غير الإسلامية والأجانب. وأوردت أسماء هذه المدارس وأماكنها ومدرسيها والدروس التي يقوم المدرسون بتدريسها وعدد طلبتها وأسماء مؤسسيها إذا كانت غير رسمية. والحقيقة إن هذه السالنامة لم تهتم بالمؤسسات التعليمية في العاصمة فحسب، بل حظيت باهتمامها كل المدارس التي أنشأتها الدولة أو الجهات الأخرى وإن كانت في قضاء واقع في آسيا أو أوروبا أو أفريقيا واحتفظت لنا بأسماء الكثير من المربّين الذين كان لهم الفضل في نشر التعليم بين الأهالي ولهذا فإنها تعتبر مصدراً لا غنى عنه للذين يدرسون تاريخ المعارف والثقافة في الدولة العثمانية بكل أرجائها[34].

وعلى الرغم من المعلومات المهمة التي أوردتها سالنامة الدولة والسالنامات المتخصصة وأهميتها لدراسة التواريخ المحلية، فإن سالنامات الولايات تبقى محتفظة بأهميتها الاستثنائية بين كل السالنامات التي أصدرتها الدولة العثمانية، فالمعلومات التي أوردتها فاقت، وبشكل كبير، من حيث الكم والنوع ما ورد في السالنامات الأخرى. ولهذا تحظى بأهمية كبيرة لدراسة الأوضاع التاريخية والجغرافية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه الولايات في حقبة زمنية محددة وهي حقبة صدور السالنامات.

ومن الممكن تقسيم المعلومات الواردة في سالنامات الولايات إلى قسمين:

أ. معلومات تاريخية ـ جغرافية ـ اقتصادية ـ اجتماعية ـ ثقافية ـ وصفية عامة تتعلق بالولاية والوحدات الإدارية التابعة لها. ويقوم بإعداد هذه المعلومات عادة معد السالنامة بالاستعانة بالمصادر التاريخية والمعطيات المتوافرة لديه. ومن الممكن أن يتعرض المعد في هذا المجال إلى انتقادات لاختيارها أحياناً معلومات غير دقيقة. أقول (اختيارها) وليس (اختلاقها) لأننا نجد أحياناً أن المعد يفصح عن أسماء بعض مصادره، وأحياناً لا نجد لهذه المصادر أي ذكر. وهذا الأمر ينطبق بالدرجة الأولى على المعلومات التاريخية. أما المعلومات الأخرى: الجغرافية ـ الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ الثقافية ـ الوصفية فهي عبارة عن انطباعات أو أوصاف لجانب معين من جوانب الولاية أو تقرير رسمي يتعلق بأحد مرافقها وإذا كان المعد بمقدوره القيام بربط المعلومات التاريخية المتعلقة بالولاية والواردة في المصادر المختلفة بعضها ببعض لتكون وحدة تمثل موضوعاً قائماً بذاته، فإنّه لا يتمكن أن يتعامل مع المعلومات المتعلقة بالمناخ أو الزراعة مثلاً، فهو يحتاج في هذا الخصوص إلى عارف بشؤون هذا أو ذاك. وهذا يعني أن المعد يعتمد على تقارير غيره، لا يحق له تغيير أي شيء يرد فيه فيقتصر عمله على تنظيم هذه التقارير وتنسيقها لتنسجم مع طبيعة السالنامة.

والحقيقة إن سالنامة ولاية سوريا انتقدت إدراج المعلومات المتعلقة بالأحوال التاريخية والجغرافية للولاية في السالنامة وتكرارها في الأعداد اللاحقة منها، إلا أنها أقرّت بفائدة هذه المعلومات ولكن ليس على حساب المواد الأساسية التي من أجلها أصدرت السالنامة، ورأت أنه من المناسب إعداد هذه المعلومات التاريخية وغيرها وطبعها على شكل رسالة مستقلة يمكن الرجوع إليها متى ما أريد. وبذلك تحتفظ السالنامة بخصوصيتها في تناول ما يتعلق بالولاية من شؤون القضاء والنافعة (الإعمار) والمالية والموازنة وإحصائيات وجداول تعريفية بالإجراءات الضرورية التي لا بد من معرفتها[35].

ب. معلومات إحصائية مختلفة:

وهذه المعلومات الإحصائية تخص الولاية بكل تشكيلاتها من دوائر ومرافق رسمية في مركز الولاية أو السناجق والأقضية والنواحي التابعة لها. وتمّ تقديم هذه المعلومات - على الأكثر - على شكل جداول تتضمن أسماء العاملين في هذه المرافق مع الوظائف التي يشغلونها. وهذه المعلومات التي ترد في الجداول أو بشكل مستقل على جانب كبير من الأهمية وذلك لمعرفة ماهية التشكيلات الإدارية والقضائية والعسكرية والاقتصادية والتعليمية للدولة العثمانية ونشاطاتها المختلفة في الولاية، وينبغي عدم التقليل من قيمة هذه المعلومات بل النظر إليها مثلما ينظر إلى الوثائق العثمانية المختلفة. والمعلومات هذه لا يقوم معد السالنامة بأعدادها بل ينحصر عمل المعد في ترتيبها - كما ذكرنا - ، إذ إن هذه المعلومات ترده من الدوائر ذات العلاقة. ولهذا فإنّ كل جدول من الجداول الإحصائية الواردة في السالنامة من الممكن اعتباره وثيقة قائمة بذاتها.

ومما يجدر ذكره أن هذه المعلومات لا تمثل بالضرورة السنة التي صدرت فيها السالنامة. لأن هذه السالنامات كانت تصدر عادة في بداية السنة، وهذا يعني أن هذه المعلومات تعود إلى ما قبل هذه السنة الجديدة وقد تعود

إلى ما قبل سنتين أو ثلاث. ونجد أن معد السالنامة يشير أحياناً إلى هذا، كأن يقول مثلاً: إن هذه الإحصائية تعود إلى سنة كذا[36]، وينطبق هذا الأمر على كل السالنامات العثمانية.

وإذا أخذنا بنظر الاعتبار الأماكن التي غطتها سالنامات الدولة والوزارات والولايات، نجد أن هذه السالنامات تتضمن معلومات متعلقة بمناطق جغرافية واسعة جداً شملت الجزيرة العربية كلها والعراق وبلاد الشام (سورية وفلسطين والأردن ولبنان) والأناضول وتراقيا الشرقية والغربية وبلغاريا ويوغسلافيا وألبانيا والبوسنة ومصر وليبيا وقبرص وبعض جزر البحر الأبيض المتوسط إذ أقيمت في هذه المناطق أكثر من عشرين دولة. والمعلومات الواردة في هذه السالنامات ليس من السهولة الحصول عليها في المصادر الأخرى ولا سيما تلك المتعلقة بالإحصائيات، كما ليس من السهولة متابعة التغييرات التي كانت تحصل بين حين وآخر على مستوى دوائر الدولة أو الولايات إلا من خلال هذه السالنامات. وأصبحت هذه السالنامات مرجعنا الأساسي لمعرفة العاملين في دوائر الدولة ومنتسبي الجيش ولا سيما في أواخر الدولة العثمانية[37] وكذلك لمعرفة الأوضاع العامة لهذه الدوائر والتقسيمات الإدارية للولايات العثمانية بشكل عام.

نقد السالنامات:

وقد يتصور البعض أن المعلومات الواردة في السالنامة مبالغ فيها أو ناقصة مبتورة أي إنها لا تمثل واقع الحال. والحال أن السالنامات تعتمد في الإحصائيات ـ كما ذكرنا ـ على المراجع الرسمية. وغالباً ما، نجد إشارة إلى أن ما ورد في الإحصائية لا يمثل العدد الكلي، بل يعكس ما تم تدوينه في هذا الخصوص. فعلى سبيل المثال نجد في إحصائية عن عدد السكان في بلدة يذكر أن عدد الذكور كذا وعدد الإناث كذا ثم يشار إلى أن هذا العدد لا يمثل جميع الأهالي في البلدة، بل المسجلين في دائرة النفوس. أو عندما

تحصي السالنامة عدد سكان العشائر الموجودة داخل الولاية وعدد خيامهم، تقر بأن هذا العدد تقريبي أي لا يمثل جميع السكان[38].

ومما يجدر ذكره أن السالنامة تقر أحياناً بأن المعلومات المتعلقة بجانب من جوانب مؤسسات الدولة في الولاية غير كاملة وذلك لعدم تمكنها (السالنامة) من الحصول عليها.

وخير مثال لهذا ما نجده في العدد (14) من سالنامة سورية الصادرة سنة 1299هـ/ 1889م (ص236) فضمن المعلومات التي سجلتها السالنامة عن قضاءي معان والكرك المرتبطين بسنجق البلقاء نجد ما يأتي:

«قضاء معان: . . . على الرغم من وجود الموظفين المدنيين والمراجع الرسمية فيه، فإنه لم يتم ضبط إدارته أو تنظيمها لحد الآن وذلك بسبب موقعه وبداوة أهاليه. كما أن المعلومات المتعلقة بأوضاعه المحلية ناقصة وذلك بسبب بعده عن مركز اللواء وعدم وجود المراسلات الدائمية بينهما».

«قضاء الكرك: . . . وهذا القضاء لا يضم مراجع رسمية منتظمة أيضاً. وقد تمّ وضعه تحت إدارة (شيخ) منح لقب قائممقام. وهو يبتعد عن مركز اللواء بمسافة ستة أيام ولهذا فإن أوضاعه المحلية غير واضحة بشكل جلي».

والحقيقة إن المعلومات الواردة هنا والمتعلقة بقضاء الكرك ذات أهمية كبيرة لدراسة الأحوال الإدارية والاجتماعية في شرقي الأردن في هذه الحقبة الزمنية. إذ نجد أن السلطات العثمانية تقرّ الأهمية التي تحظى بها العشائر العربية في هذه المناطق والدور الذي تقوم به، ولهذا نجدها تترك إدارة قضاء الكرك بعد تشكيلها لأحد شيوخ العشائر العربية بعد منحه لقب قائممقام. وفضلاً عن هذا في السياق نفسه قامت الدولة العثمانية ـ كما سنذكر في الملاحق ـ بتعيين أحد الشيوخ العرب مديراً لناحية الجيزة وآخر وكيلاً لنائب ناحية معان، الأمر الذي يدل على المحاولات الجادة من قبل العثمانيين لكسب هذه العشائر وذلك عن طريق التقرب إليها واتّباع سياسة ودية معها.

وينبغي هنا الإشارة إلى ملاحظة ينبغي الانتباه إليها عند تصفحنا هذا العدد (أي 14) من السالنامة، فعلى الرغم من هذه المعلومات التي تثبت كون معان والكرك قضاءين تابعين إلى سنجق البلقاء، فإننا نجد ضمن الجداول المتعلقة بسنجق البلقاء والواردة في نفس العدد (والتي ألحقناها ببحثنا هذا) نجد أن معان ناحية تابعة إلى قضاء السلط أما الكرك فلم يرد ذكره ويعود السبب في هذا التناقض إلى أن وضعهما الإداري تغيّر عند إعداد هذا العدد من السالنامه، ولم ينتبه إليه معد السالنامة بل كرر نفس المعلومات الواردة في جداول العدد السابق وكان عليه الإشارة إلى ذلك.

ونجد أحياناً بعض السالنامات توجه الانتقاد إلى السالنامات الأخرى لإيرادها معلومات غير دقيقة، فتقوم هي بتصحيحها. فمثلاً تعترف سالنامة سوريا بأنها تقتبس كغيرها من سالنامات الولايات كرونولوجيا الأحداث التاريخية التي تنشرها من سالنامة دار السعادة (سالنامة الدولة) وتشير إلى خطأ يتكرر في السالنامة المذكورة وهو في تحديد السنة التي انتصر الإسكندر المقدوني فيها على دارا، ثم تقوم بتصحيح الخطأ، ذاكرة أن سبب ذلك يعود إلى الخطأ في تحويل التاريخ الميلادي إلى الهجري. ولا تكتفي بهذا، بل تقوم ببيان كيفية تحويل التاريخ الميلادي إلى الهجري وتنتهي أخيراً إلى الطلب من وزارة المعارف باتخاذ قاعدة دقيقة لتحويل التاريخ الميلادي إلى الهجري أو بالعكس[39].

وقد يوجه البعض انتقاداً إلى السالنامات: أنها كانت تبرز أشياءً وتخفي أخرى. أقول إن الدولة العثمانية ـ وعلى الرغم من أن السلطان عبد الحميد الثاني (1876 ـ 1909م) الذي صدرت معظم السالنامات في زمنه، كان ينتهج سياسة تعتمد على السرية والخفاء ـ كانت دولة مفتوحة لم تعرف التكتم حتى عن أخطر أسرارها الداخلية، فلم تعرف المؤسسة العسكرية مثلاً أية سرية في وضعها العام، فنرى أن السالنامة تكشف لنا التشكيلات العسكرية بكل تقسيماتها مع أسماء الضباط ورتبهم العسكرية بل وأعداد الجنود وأسماء

أماكن ترابط قواتها المنتشرة ضمن ولاية واحدة. وإذا كان الأمر بهذا الشكل، كيف تغفل السالنامة تسليط الأضواء على كل ما يخص الولاية من المسائل المختلفة؟

تقويم عام للسالنامات:

وعلى الرغم من كل ما ذكرناه، فإن السالنامات لم تتمكن من أن تخلص نفسها دائماً من الوقوع في بعض الأخطاء، معلوماتية كانت أو مطبعية، كما لم تتمكن دائماً من متابعة التغييرات التي كانت تحصل في مؤسسات الدولة أو تشكيلاتها الإدارية في حينها، الأمر الذي أدى إلى وقوعها أحياناً في بعض التناقضات في المعلومات الواردة فيها وحتى في نطاق العدد الواحد. وعند مقارنة هذه السالنامات (الدولة والوزارات والولايات) بعضها ببعض، نجد أن السالنامات التي أصدرتها الوزارات هي أكثر غزارة من حيث المعلومات، وأكثر دقة فيما نشرتها من معلومات متعلقة بالوزارة والمؤسسات التابعة لها، إذ إن سالنامة الدولة ـ على وجه الخصوص ـ لم تتمكن من أن تخلص نفسها من الوقوع في أخطاء وهفوات واختلاط الأسماء والتواريخ أحياناً.

وعلى الرغم من كل ذلك، تبقى هذه السالنامات محتفظة بأهميتها لإيرادها، بل لانفرادها أحياناً بنشر معلومات إحصائية مختلفة تتعلق بمختلف أنشطة الدولة في كافة أرجاء الدولة العثمانية، وذلك في فترة صدور أعداد هذه السالنامات.

وإذا كانت بعض المصادر تتضمن بعض المعلومات الواردة في السالنامات، فإنّ هذه السالنامات احتفظت بالكثير من المعلومات المهمة والفريدة من نوعها والتي من الممكن أن تسلط الأضواء على جوانب كثيرة ومجهولة من التواريخ المحلية. ولكل ذلك لا نتمكن ـ إن شئنا أم أبينا ـ من الاستغناء عن هذه السالنامات.

ملحق رقم (1)
نموذج لما تتضمنه سالنامة الدولة

1. تقويم متعلق بالسنة التي تعود إليها السالنامة.
2. نص القانون الأساسي (الدستور العثماني) وقد اعتادت السالنامة بنشره سنوياً على الرغم من تعطيله.
3. نبذة مختصرة عن تراجم سلاطين الدولة العثمانية.
4. أسماء حكام ورؤساء الدول الأجنبية خلال صدور عدد السالنامة مع إيراد تواريخ ميلادهم وتقلدهم السلطة.
5. الرتب الملكية (المدنية) والعلمية (الدينية) والعسكرية عند العثمانيين.
6. الألقاب الرسمية العثمانية.
7. الأوسمة والميداليات الممنوحة من السلطنة.
8. معلومات عن دوائر الدولة على شكل جداول وتتضمن:

أ. الدوائر الخاصة بالسلطنة: المابين السلطاني، المديرية العامة للخزينة السلطانية الخاصة.

ب. دائرة الصدارة (رئاسة الوزراء)

ج. شورى الدولة.

د. ديوان المحاسبات.

هـ. الدائرة العلمية (الدينية)

و. الدوائر المتعلقة بالوزارات. وقد تم تناول كل وزارة على حدة.

وأدرجت المعلومات المتعلقة بالدوائر الحكومية داخل جداول. يتعلق كل واحد منها بشعبة من شعب الدوائر. وتبدأ هذه الجداول عادة بأسماء الوظائف وإلى جانبها أسماء الموظفين الذين يشغلون هذه الوظائف مع الإشارة إلى رتبهم والأوسمة والميداليات التي حازوها.

وفضلاً عن هذا فإن هناك معلومات أخرى متعلقة بالمهام أو الفعاليات التي تقوم بها بعض الدوائر المرتبطة بالوزارات منها:

1. جداول متعلقة بالرؤساء الروحانيين (المسيحيين واليهود) في العاصمة ومراكز الولايات والألوية والأقضية المختلفة مع بيان مهامهم والأوسمة والمداليات التي حازوها، وذلك ضمن جداول وزارة العدلية.

2. أسماء سفراء الدولة العثمانية والعاملين في السفارات العثمانية في الخارج مع بيان أماكن عملهم وسفراء الدول الأجنبية والعاملين في السفارات الأجنبية في الدولة العثمانية. . وهي ضمن جداول وزارة الخارجية.

3. وتعقب جداول وزارة المالية: معلومات مهمة متعلقة بنظام المسكوكات في الدولة العثمانية، وجداول متعلقة بالمسكوكات المتداولة موضحاً فيها قيمتها الأصلية، وزنها، قطرها، سمكها وملاحظات تتعلق بما حصل لها من تغيرات أو تبين تواريخ صدورها، وجداول بالمسكوكات المتداولة في الدول المختلفة مع بيان وزنها وعيارها وقيمتها الحقيقية وأنواعها.

4. وتأتي بعد جداول وزارة النافعة (الإعمار) جداول عن: الخطوط الحديدية الموجودة داخل الدولة العثمانية بدءاً من الخط الحديدي الحجازي. وقد قسمت الجداول على النحو الآتي: أسماء المواقف، المسافة بين موقف وآخر بالكيلومتر، المسافة بين كل موقف ونقطة انطلاق الخط، تاريخ إنشاء الخط. وقد قسمت جداول الخط الحديدي الحجازي إلى: فرع حيفا ـ درعا، قسم القدم الشريف بدمشق ـ المدينة المنورة، خط بيروت ـ دمشق ـ حوران،

خط رياق ـ حلب، فرع حمص ـ طرابلس الشام، خط يافا ـ القدس الشريف. . ثم الجداول المتعلقة بالخطوط الحديدية في الأناضول والمتعلقة بالشرق وتقع في البلقان.

5. وألحقت بجداول وزارة البريد والبرق والهاتف جداول متعلقة بالتعرفة الخاصة بأجور المراسلات البريدية، وأدرجت مواد مستقاة من النظام المتعلق بالحوالات والرسائل البريدية والتعرفة الخاصة بأجور البرقيات الداخلية والخارجية، تليها جداول مهمة عن المراكز البريدية في النواحي والأقضية والألوية والولايات. وقد تم ترتيب أسماء هذه المراكز حسب الترتيب الأبجدي وقسمت الجداول على النحو الآتي: أسماء المراكز، نوعية إدارتها (ناحية أو قضاء . . . إلخ)، ولايتها، مديريتها العامة، الإشارات الخاصة (وتبين نوع المعاملة التي تتعامل بها هذه المراكز). ثم تتبعها الجداول المتعلقة بالمديرية العامة للخط الحديدي الحجازي.

ز. الجداول الخاصة بولايات الدولة وقد تمّ ترتيب أسماء الولايات حسب الترتيب الأبجدي وقد اتبع فيها منهج واحد، وتبدأ هذه الجداول عادة بموظفي مركز الولاية فالأقضية التابعة للمركز، ثم تؤخذ السناجق (الألوية) المرتبطة بالولاية كل على حدة بشكل مستقل فتذكر أسماء الوظائف والموظفين تليها جداول خاصة بالأقضية التابعة للواء وبعد كل قضاء أدرجت أسماء النواحي المرتبطة به مع بيان عدد القرى التابعة لكل منها وتكمن أهمية هذه الجداول في أنها تبين التقسيمات الإدارية للدولة العثمانية سنة صدور السالنامة وتكشف واقع الدوائر الرسمية في الولاية وملحقاتها. وتعرفنا على أسماء الدوائر من خلال الوظائف الرسمية التي تدرج عادة إزاءها أسماء الموظفين الذين يشغلونها،

وتفيدنا في متابعة التطور الذي تحقق فيها عبر السنوات وذلك من خلال مقارنة أعداد هذه السالنامة بعضها ببعض، ففي سنة 1330هـ/ 1328مالية (1912م) حيث صدر العدد 67 من سالنامة الدولة نجد الوظائف في الولاية كالآتي: الوالي، النائب ورئيس محكمة الاستئناف، الدفتردار (مدير المال)، مدير التحريرات، المفتي، رئيس محكمة الاستئناف الجزائية، المدعي العام للاستئناف، معاون المدعي العام للاستئناف، المدعي العام للمركز (مركز الولاية) ومعاونه، رئيس محكمة البداءة، مدير المعارف، مدير البريد والبرق، مدير الأوقاف، مدير الدفتر الخاقاني (دائرة الطابو)، رئيس محكمة التجارة، قائد الجندرمه (الدرك)، مدير الشرطة، رئيس المهندسين، مدير الشؤون الأجنبية، مميز (معاون) قلم التحريرات، مدير الأوراق، رئيس كتاب مجلس الإدارة (مجلس ادارة الولاية)، مميز المحاسبة، مميز الضرائب، مفتش الصحة، مدير النفوس، مفتش البريد والبرق، مدير برق المراكز، مدير البريد، مدير الزراعة، مدير الغابات، مفتش البيطرة، مدير المطبعة، مترجم الولاية، مدير عام الديون العمومية.

أما في السناجق فالوظائف هي:

المتصرف، النائب ورئيس محكمة البداءة الحقوقية، المحاسب، مدير التحريرات، المفتي، رئيس محكمة البداءة الجزائية، معاون المدعي العام، مأمور الدفتر الخاقاني (الطابو)، مدير البريد والبرق، مأمور الأوقاف، مفتش المدارس الابتدائية، مأمور صندوق البنك الزراعي.

أما في الأقضية فنجد الوظائف الآتية:

القائممقام، نائب القائممقام، رئيس محكمة البداءة، المدعي العام.

ح. ويلي جداول الولايات جدول عام يتضمن أسماء الولايات والألوية والأقضية والنواحي في الدولة العثمانية مرتبة حسب الترتيب الأبجدي، وقد قسّم كل جدول إلى عدة أقسام: الأسماء، نوعها (قضاء أو ناحية. . . الخ)، الوحدة التي ترتبط بها (قضاء، لواء، ولاية) وموقعها (حيث تم تحديد الوحدة الإدارية فيما إذا كانت تقع في الداخل أو على الساحل).

ملحق رقم (2)
نموذج من جداول السالنامات:
الجداول المتعلقة بسنجق البلقاء
سالنامة سورية 14/ 1299 ص 237 ـ 242

مأمورو اللواء[40]:

المتصرف: محمد يوسف بك

النائب: مفيد زاده محمد أمين أفندي

المفتي: أبو الهدى زاده محمد أمين أفندي

المحاسب: محمد علي أفندي

مدير التحريرات: صالح بك

نقيب الأشراف: عباس أفندي

المجلس الإداري:

الرئيس: المتصرف

الأعضاء الطبيعيون[41]: النائب، المفتي، المحاسب، مدير التحريرات، نقيب الأشراف، الرئيس الروحي للروم صفرونيوس أفندي، الرئيس الروحي للاتين أنطون أفندي، الرئيس الروحي لليهود السامريين يعقوب أفندي، كاتب المجلس.

الأعضاء المنتخبون: عبد الهادي زاده سعيد أفندي، طوقان زاده سليم بك، قاسم زاده أمين أفندي، ميخائيل أفندي عبد النور، سليمان أفندي قره، مرجان أفندي سلامه.

الأقلام[42]:

قلم التحريرات:

مدير التحريرات، رفيقه[43] طوقان زاده بشير بك

المقيد[44] سليم أفندي

الملازمون[45]: خرستاكي أفندي، شكري أفندي، مصطفى أفندي.

قلم المحاسبة:

المحاسب، الرفيق الأول: محمد سعيد أفندي

الرفيق الثاني: اسماعيل أفندي

مقيد الخلاصة والإعلامات[46] بشاره أفندي

الملازمون: طاهر بك، جبران أفندي، حسن أفندي، حلبي أفندي.

أمين الصندوق: أيوب أفندي خوري.

لجنة الإملاك:

الرئيس: المدير

الأعضاء: علاء الدين أفندي، محمد صالح أفندي، شيخ نجيب أفندي، شيخ محمود أفندي، درويش أفندي، شيخ مكي أفندي، سابا أفندي.

قلمها (قلم لجنة الإملاك):

مدير الإملاك: عبد الكريم عالي أفندي

كاتب وقائع المركز: أحمد وهبي أفندي

كاتب وقائع ناحية وادي الشعير: عبد الله أفندي.

كاتب وقائع ناحية جنين: حمزه أفندي

كاتب اليومية[47]: سعيد أفندي

كاتب العلامات والسندات: نيقولا أفندي.

الدفترجي[48]: ابراهيم أفندي.

قلم الدفتر الخاقاني

مأمور الدفتر الخاقاني: عبد الله زكي أفندي

الرفيق الأول: ناصر أفندي

الرفيق الثاني: محمد شاكر أفندي

كاتب طابو قضاء نابلس: علي بك

كاتب طابو قضاء نابلس الثاني: سليم أفندي

المفتش: أنيس أفندي

المفتش الثاني: شكري أفندي

الملازم: يوسف أفندي

محكمة البداءة

الرئيس: النائب[49]

الأعضاء: طوقان زاده شريف بك، عباس أفندي خماش، إبراهيم أفندي خوري، جرجس أفندي، محمد نافع أفندي.

لم تطبق بعد الإجراءات المتعلقة بالتشكيلات العدلية الجديدة في اللواء المذكور[50]

محكمة التجارة:

الرئيس: قادري زاده أحمد أفندي

الأعضاء: محمود أفندي فخر الدين، نجيب أفندي خماش، حسن أفندي، عبد الله أفندي، سعد أفندي عبد النور، إسحاق أفندي لطفي، الكاتب: جرجي أفندي.

المجلس البلدي:

الرئيس: عبد الهادي زاده حسن أفندي

الطبيب: أحمد أفندي

الأعضاء: الشيخ نعمان أفندي، قاسم أفندي، إبراهيم أفندي، حامد أفندي، حسن أفندي، أحمد أفندي.

الكاتب: أحمد أفندي أمين الصندوق: أندراوس أفندي

رئيس المفتشين: محمد عزت أفندي

نائب العريف: إبراهيم آغا، نائب العريف: سعيد آغا

الجباة:

رئيس جباة اللواء: عبد اللطيف أفندي

رئيس جباة القضاء: علي أفندي

الجباة (الخيالة): رشيد أفندي، صباح آغا، داود أفندي، صالح آغا، إسماعيل شافعي بك، علي كعكور أفندي، طاهر أفندي، محمد سعيد أفندي، سالم أفندي، سليمان أفندي، خالد آغا، توفيق أفندي، يوسف أفندي، محمد علي آغا،

الجباة (المشاة): أحمد أفندي، درويش أفندي، راغب آغا، يوسف أفندي.

الجمعية الخيرية:

الرئيس: الشيخ مصلح أفندي صلاح

الأعضاء: عبد الرحيم أفندي، درويش بك، الشيخ محمد أفندي زيد، الشيخ أمين أفندي، الشيخ عباس أفندي، الشيخ منيب أفندي زيد، الشيخ أمين أفندي، الشيخ عباس أفندي، محمد أفندي الصادق، عبد القادر آغا، محمود أفندي طاهر، حسن أفندي، بدوي أفندي عاشور.

مأمورو البريد والبرق:

المدير: نائل أفندي

مأمور المخابرة: ميخائيل أفندي

مأمورو الرسوم الستة[51]

المأمور: عادل أفندي

الكاتب: صادق أفندي

مكتب الرشدية[52]

المعلم الأول: مصطفى رشدي أفندي

المعلم الثاني: حسين حفظي أفندي

عدد التلاميذ: 62

	العدد	عدد التلاميذ
المكاتب الاسلامية[53]	12	690
المكاتب غير الاسلامية: 4		60

قضاء السلط:

القائممقام: محمد طاهر أفندي

النائب: بهجت أفندي

المفتي: مصطفى أفندي

مدير المال: اسكندر أفندي

كاتب التحريرات: ابراهيم خليل أفندي

أمين الصندوق: نيقولا أفندي شلوب

المجلس الإداري

الرئيس: القائممقام

الأعضاء: النائب، المفتي، مدير المال، كاتب التحريرات، الرئيس الروحي للروم غريغوريوس أفندي، وكيل الرئيس الروحي للاتين عبد الله أفندي خوري، وكيل الرئيس الروحي للبروتستان حنا أفندي، سالم أفندي، عبد القادر أفندي دباس، موسى أفندي شعبان، سكران أفندي

محكمة البداءة:

الرئيس: النائب

الأعضاء: حسين أفندي مسيح، عواد أفندي الراشد، عايد أفندي السالم، عبد الله أفندي العباس

الكاتب: علي أفندي نصري.

الجباة:

رئيس الجباة: حسن آغا درويش

جابي مشاة: خليل أفندي خوري

دائرة العشور:

المأمور: مصطفى أفندي

الكاتب: سليم أفندي

	عدد المكاتب	عدد التلاميذ
المكاتب الإسلامية:	1	40
المكاتب غير الاسلامية:	3	50

ناحية الجيزة

المدير:

كاتب التحريرات: أمين حلمي أفندي

لم يتم بعد تشكيل مجلس الناحية

ناحية معان

المدير: أحمد (؟)

وكيل النائب: الشيخ (؟)

الأعضاء: عبد النبي النبعي أفندي، (؟) أفندي، محمد أبو السعيد أفندي

(؟) القاسم أفندي[54]

ناحية بني صعب

المدير: قاسم زاده عبد الهادي أفندي

وكيل النائب: شيخ سليمان أفندي

كاتب التحريرات: مصطفى أفندي

مجلس الناحية:

الرئيس: مدير الناحية

الأعضاء: الشيخ أمين أفندي، إبراهيم أفندي الخليل، الحاج إبراهيم أفندي الإسماعيل، عبد الرحمن أفندي الحاج عبد الله، عبد الرزاق أفندي الأحمد، محمود أفندي الحسن، حسين أفندي شنطي.

ناحية جنين:

المدير: جركس علي بك (علي بك الشركسي)

وكيل النائب: عبد الله أفندي

كاتب التحريرات: فارس أفندي

كاتب الوقائع: حمزة أفندي

مجلس الناحية:

الرئيس: مدير الناحية

الأعضاء: عوض آغا، عبد الرحمن أفندي، محمد أفندي، مصطفى أفندي، حسين أفندي، سعيد أفندي، عبد الله أفندي

الجمعية الخيرية

الرئيس: عوض آغا

الأعضاء: محمد أفندي، راغب أفندي، مصطفة أفندي، يوسف أفندي، سعيد أفندي، محمد أفندي

عدد المكاتب	عدد التلاميذ
1	60

ملحق رقم (3)

نموذج للمعلومات الإحصائية الواردة في السالنامات

جدول يبين العشائر الموجودة داخل ولاية البلقاء

سالنامة سورية 17/ 1302هـ/ 1885م. ص 226 ـ 229

محل الإقامة	اسم العشيرة	عدد السكان	عدد الخيام	ملاحظـــات
البلقاء	بني سفر	2500	500	عبارة عن 500 خيمة ولها ثلاثمائة خيالة وحوالي ألف مسلح بالبنادق وتدفع الأعشار وضريبة الأغنام.
البلقاء	بني حسن	1500	300	لـهـا خـمـسـون إلـى سـتـيـن خـيـالـة وحوالي سبعمائة مسلح بالبنادق
البلقاء	بـنـي عجارمه	1000	200	لها ثلاثون خيالة وحوالي مائة مسلح بالبنادق
البلقاء	بني دعجه	3500	700	لها مائة وخمسون خيالة وحوالي خمسمائة مسلح بالبنادق
البلقاء	أبي الغنم	3500	700	تنقسم إلى أربع فرق
البلقاء	بني عباده	500	100	تدفع الأعشار ورسم الأغنام
البلقاء	بني سقر	1000	200	مثلها
البلقاء	بني غزاويه	500	100	مثلها
البلقاء	بني عدوان	1750	350	لها مائة وعشرون خيالة وحوالي ثلاثمائة مسلح بالبنادق
البلقاء	بني صخر	4000	800	عبارة عن خمس فرق، إحدى فرقها فـي أطـراف حـوران، والـفـرقـة الـموجودة في الـبـلـقـاء يـقـدر عـدد خيالتها أربعمائة وخمسين وعدد مسلحيها بالبنادق ألف وخمسمائة.

وردت داخل الجدول الملاحظة الآتية: لم يتم لحد الآن تسجيل سكان البدو المتنقلين والمستقرين داخل الولاية، ولهذا فإن أعداد المنازل والسكان تقديرية.



محل الإقامة	اسم العشيرة	عدد السكان	عدد الخيام	ملاحظـات
البلقاء	بني هنانه	250	50	لها خمسة إلى عشرة خيالة وأربعون إلى خمسين مسلحاً بالبنادق.
البلقاء	بني سلط وحجايا	1500	300	وهي في وضع البداوة ولهذا فإنها غير مكلفة بدفع الضريبة ويتنقل أفرادها في أطراف الصحراء
البلقاء	مساعيد	250	50	منذ القدم تدفع الأعشار ورسم الأغنام
البلقاء	عرب العوارني	150	30	منذ القدم تدفع الأعشار ورسم الأغنام
البلقاء	بني جرامنه	75	15	منذ القدم تدفع الأعشار ورسم الأغنام
البلقاء	جونيت	75	15	منذ القدم تدفع الأعشار ورسم الأغنام
البلقاء	بني حمد	1500	300	تقيم في مناطق وعرة صعب الوصول إليها ولهذا فإنها منذ القدم في وضع البداوة ولم تكلف بدفع الضرائب ولو ليوم واحد.
		2490	4110	المجموع

حوران	بـنـي سرحان	3000	00	داخل أرجاء حوران
حوران	بني معجل	5000	00	داخل أرجاء حوران
حوران	بني سرديه	300	00	داخل أرجاء حوران
حوران	لجا	7000	00	داخل أرجاء حوران
حوران	بني صخر	5000	00	داخل قضاء عجلون
حوران	شرارات	300	00	
حوران	بني فضل	3000	00	داخل قضاء القنيطرة
حوران	نعيم	2000	00	داخل قضاء القنيطرة
حوران	تركمان	1000	00	داخل قضاء القنيطرة
حوران	جعاتيني	300	00	داخل قضاء القنيطرة
حوران	وليسر	250	00	داخل قضاء القنيطرة
حوران	بني ديان	400	00	داخل قضاء القنيطرة
حوران	بني قصرى	200	00	داخل قضاء القنيطرة
حوران	ولد علي	3000	00	داخل قضاء القنيطرة
حوران	بني خالد	2000	00	داخل قضاء القنيطرة
			32750	المجموع
عكا	بني لهب	00	00	داخل قضاء صفد
عكا	بني قديرية	00	00	داخل قضاء صفد
عكا	بني سواعد	00	00	داخل قضاء صفد
عكا	بني جراميه	00	00	داخل قضاء صفد
عكا	بني مواس	00	00	داخل قضاء صفد
عكا	بـنـي حوينلات	00	00	داخل قضاء صفد
عكا	بني كراد	00	00	داخل قضاء صفد
عكا	بني زنغريه	00	00	داخل قضاء صفد
عكا	بـنـي طويطات	00	00	داخل قضاء صفد

عكا	بني سمكية	00	00	داخل قضاء صفد
عكا	بني شعار	00	00	داخل قضاء صفد
عكا	بني خوبار	00	00	داخل قضاء صفد
عكا	بني ادهيب	00	00	داخل قضاء طبرية
عكا	بني هبيح	00	00	داخل قضاء طبرية
عكا	بني دلابكه	00	00	داخل قضاء طبرية
عكا	بني شبشوش	00	00	داخل قضاء طبرية
عكا	بني صحور انغوش	00	00	داخل قضاء طبرية
عكا	بني هنادي	00	00	داخل شفا عمرو
عكا	بني هواره	00	00	داخل قضاء طبرية

ملحق رقم (5)
نموذج لأوصاف المدن الواردة في السالنامات

وصف مدينة بغداد كما ورد في سالنامة بغداد[55]

سالنامة بغداد لسنة 1302هـ/1905م ص 204 ـ 209

يحد سنجق بغداد[56] من الشمال ولاية الموصل، ومن الشمال الغربي سنجق الزور، ومن الشرق البلاد الإيرانية ومن الجنوب سنجقا العمارة والمنتفك المرتبطان بولاية البصرة ومن الغرب سنجقا الديوانية وكربلاء[57] وصحراء الشامية.

ويحد قضاء بغداد من الشمال والشمال الشرقي خراسان[58] ومن الجنوب الشرقي، العزيزية، ومن الجنوب الجزيرة، ومن الغرب والشمال الغربي قضاء الكاظمية. وعلى ضفتي نهر دجلة تنتشر بساتين النخيل وبساتين تحوي أشجاراً مثمرة وهي تنتج محاصيل وفيرة.

ويسمى القسم الذي يبدأ من الجهة الجنوبية الشرقية (من الباب الشرقي) لمدينة بغداد بالكرادة الشرقية (الكرادة هي الأراضي التي تزرع بالكرد)، والقسم الذي يمتد من الشمال الغربي (من باب الأعظمية) بالكرادة الغربية. أما القسم الجنوب الشرقي من الجانب الآخر[59] والواقع على ضفاف النهر فيسمى بكرادة مريم. وقد غمرت مياه الفيضان الذي حدث السنة الماضية العديد من البساتين والمزارع وأوقع فيها خسائر كبيرة، فلم يبق في البساتين الواقعة في الجهتين الشرقية والغربية إلا (117900) شجرة نخيل، و 14200 نخلة في الضفة اليمنى لنهر دجلة (الجانب الآخر)، كما بقيت 55800 شجرة مثمرة في الجهتين الشرقية والغربية و 8152 شجرة في الجانب الآخر وهناك 520 بكرة في الكرادتين الغربية والشرقية و 190 في الجانب الآخر وذلك لسقي المزارع والبساتين.

ومدينة بغداد هي مركز القضاء واللواء ومركز الجيش السلطاني[60] وهي

مركز البلاد العراقية كافة. وترتبط ناحية الأعظمية بقضاء بغداد.

تقع مدينة بغداد على خط العرض الشمالي 33 درجة و19 دقيقة و50 ثانية، وعلى خط الطول الشرقي 42 درجة ودقيقتين و15 ثانية، وترتفع 40 متراً عن مستوى سطح البحر. وهي تقع على ضفتي نهر دجلة.

إن القسم الأكبر والمنتظم من المدينة يقع على الجهة الشرقية أي الضفة اليسرى لنهر دجلة ويسمى بالرصافة، أما القسم الواقع على الجانب الغربي أي الضفة اليمنى للنهر فيسمى بالكرخ. وتشتهر بغداد باسم دار السلام والزوراء وهما من الأسماء القديمة لها.

يربط جانبي المدينة جسر أقيم على عوامات طوله 220 متراً، وهناك جسر آخر قائم على عوامات أيضاً يربط قرية الأعظمية (وهي مركز ناحية ترتبط بقضاء بغداد) بقصبة الكاظمية. وهناك جسر حديدي في الموضع المسمى بـ (خر) وهو يقع على بعد ساعة من جانب الكرخ على طريق كربلا والحلة، كما أن هناك جسرين آخرين قائمين على عوامات الأول على بعد ساعة من الجانب الشرقي لبغداد على نهر دجلة في الموضع المسمى (قرارة)، أما الثاني فيقع على نهر ديالى في الطريق المؤدي إلى قضاء العزيزية. تمتد مدينة بغداد ثلاثة كيلومترات على امتداد النهر (من باب الأعظمية حتى الباب الشرقي). وأقيم جانب الرصافة في العهد العباسي، وقد خرب القسم الأكبر منه، وهو محاط بسور طوله 7 كم، وبخندق وقد تهدمت بعض أقسام السور. ولهذا السور ثلاثة أبواب رئيسية، الأول يسمى بـ (الباب المعظم) وهو يقابل قرية الأعظمية، و(الباب الوسطاني) ويقع على الطرف الخلفي من المدينة و(الباب الشرقي) ويقع في الجانب السفلي الذي يسمى بـ (الشرقية).

إن الوضع الشاعري للنهر ومجراه اللطيف وأشجار النخيل الممتدة على ضفتيه والبساتين التي تحوي أشجاراً مثمرة.. كلها تمنح المدينة جمالاً وبهاءً. وأكثر مباني المدينة المنتظمة أقيمت على امتداد ضفاف النهر، ولهذا فإن

المناظر العامة للمدينة من النهر ملفتة للنظر.

وأزقة محلات المدينة ضيقة عدا شارعي القشلة والميدان. وقد تقرر فتح شارع عام يقطع المدينة على امتدادها وذلك بهمة وعناية الوالي والقائد[61] ناظم باشا، وبوشر بتوسيع الكثير من الأزقة وإكساء الطرق بالقير. كما أقر بناء دائرة للبلدية وإدارة للبريد والبرق ومدرسة إعدادية ودائرة للجمارك، وقد تم إعداد خرائط وتصاميم لها واحتسبت كلفها وأبلغت الجهات المعنية بها.

كما أن المقاولة التي بموجبها تم منح حق امتياز تنوير المدينة بالكهرباء وإقامة الترامواي الكهربائي قد أقرت من قبل وزارة الإعمار وشورى الدولة، وينتظر صدور الإرادة السنية[62] بشأنها. وقد أقيم جسر حديدي معلق لربط ضفتي النهر بعضها ببعض، وتقرر تشغيل السفن الصغيرة في أرصفة متعددة.

وأهم أحياء بغداد وأشهرها هي: جديد حسن باشا، الميدان، الحيدر خانه، قرية باشى (رأس القرية)[63]، شيخ قبوسي (باب شيخ)، شورجه، قنبر علي، آغا قبوسي (باب الآغا)، وكليسا باشى (رأس الكنيسة). وبيوتها مبنية بالآجر وهي على طابقين(دورين)، وعلى الرغم من أن المناظر الخارجية للأبنية الجديدة في غاية الجمال، إلا أن أصل جمالها في داخلها. وأسواقها الرئيسية الكبيرة مبنية بالآجر وهي متينة. وجو المدينة معتدل، غير أن درجات الحرارة في الصيف تتراوح بين 35 إلى 45، وترتفع وبشكل نادر إلى 48 و49 درجة. أما في الشتاء فتتراوح بين 5 ـ 15 درجة وتنخفض أحياناً إلى 4 و5 درجات تحت الصفر. وفي فصل الصيف يقيم الأهالي في السراديب أثناء النهار، وينامون ليلاً على سطوح منازلهم. ويتراوح عدد سكان المدينة بين 170 ـ 180 ألف نسمة. والقسم الأعظم من السكان، من العرب والترك والكرد وهم مسلمون، وقسم منهم يهود وقسم آخر من الطوائف الكلدانية والسريانية والأرمنية واللاتين والبروتستانت.

وتوجد في جانبي الرصافة والكرخ دائرة للبلدية وخمس دوائر

رديف[64]، فدائرة الفوج الأول المنسوب للواء 81 في الحيدر خانه، ودائرة الفوج الثاني في المرجان ودائرة الفوج الثالث في ديالى، ودائرة الفوج الرابع في الأعظمية، أما الدائرة الخامسة ففي جانب الكرخ وهي مقر الفوج الثاني للواء 83.

وجوامع بغداد ومساجدها الشريفة كثيرة: فجامع الشيخ عبد القادر الكيلاني وجامع الإمام الأعظم في قصبة الأعظمية واسعان وتزينهما الزخارف. كما أن جوامع الميدان وجديد حسن باشا والوزير والفضل والحيدر خانه واسعة وجميلة، وقد زينت قبابها ومنائرها بالكاشي. وهي حسنة المناظر. وتوجد في بغداد مراقد الكثير من الأئمة والشيوخ والعلماء المسلمين منها مراقد الإمام أحمد بن حنبل والشيخ عبد القادر الكيلاني ومعروف الكرخي والجنيد البغدادي والسري السقطي والشبلي والإمام الغزالي.. وأهم الآثار الماثلة للعيان والباقية من العهد العباسي هي منارة جامع الخلفاء[65] وهي في غاية المتانة والارتفاع، وجامع مرجان[66] والمدرسة (المستنصرية)[67] وتربة السيدة زبيدة زوجة هارون الرشيد ـ كما ورد في إحدى الروايات ـ وهي في الجانب الآخر، وقد أقيمت على طراز فني[68].

أما الدوائر الرسمية فهي دائرة الحكومة، دائرة القيادة العسكرية، دائرة الأملاك الأميرية، الثكنات العسكرية للمشاة والمدفعية والخيالة، مدرسة الصنايع، مطبعة الولاية، المدارس الرشدية العسكرية[69]، المدرسة الرشدية الملكية، دائرة البلدية، دائرة الرديف، دائرة سفن الإدارة النهرية، دائرة الرسوم، المحكمة الشرعية، المعمل العسكري، المخبز العسكري، المستشفى العسكري، مستشفى الغرباء، دائرة الخيالة، مدرسة الجندرمة (الدرك) والثكنة العسكرية البحرية. وعلاوة على كل ذلك توجد الدوائر والأبنية التالية: مكتب البرق، دائرة الانحصار، دائرة الديون العامة، إدارة فرع البنك العثماني، مدرسة الحقوق العثمانية، مدرسة دار المعلمين،

المدرسة الإعدادية الملكية، سجن النساء، معمل الطحين، 20 مخفراً للشرطة، اسطبل خيالة الدرك، مضخة الماء، معمل الثلج، المطبخ العسكري، مستودعان عسكريان، معملان للبارود، إدارة الترامواي، والنادي العسكري.

ويوجد في بغداد أكثر من ثلاثين ألف دار وحوالي خمسة آلاف دكان ومتجر و208 خان و235 مقهى و325 بستاناً وحديقة، و145 جامعاً ومسجداً وثماني مدارس ابتدائية وحوالي 40 مدرسة للصبيان وثماني مدارس غير إسلامية و32 مدرسة دينية و20 تكية وخمس زوايا و50 ضريحاً و123 مكتبة وخمس مطابع خاصة وست كنائس وستة تورات (سيناغون) وثلاثون حماماً و200 عرصة و117 أسطبلاً و45 خاناً للجمال، و21 مخزناً للمواد الغذائية، و182 محلاً (علوة) لبيع المواد الغذائية، و 116 مطحنة، و13 صيدلية، و10 مخابز، و20 فرناً، و18 سبيلاً[70]، و67 رصيفاً للحطب، و42 مخزناً، و3 محلات للقراءة، و25 كازينو، وناد واحد، و38 قصراً، و4 فنادق، و312 محلاً للحياكة (حياكة السجاد وما شابهه)، و22 معملاً للخيوط، و68 معملاً للصبغ، و7 معامل للطبع على الأقمشة، ومعمل للنفط، و13 معملاً للفخار، وحوالي 24 معملاً للسكر، و32 محلاً لبيع الجص، و35 محلاً للدباغة، و60 معملاً للدبس ومحلان لعمل الراشي وسبع زورخانات (محل كان يقام فيه نوع من ألعاب الجمناستك)، وأربعة معامل.

وفي الجانب الآخر من بغداد تمتد خطوط الترامواي مسافة سبعة كيلومترات حتى قصبة الكاظمية. كما أن هناك عربات الشركة تقوم بالسير يومياً من والي قرية الأعظمية وبعقوبة مركز قضاء خراسان وكربلاء والحلة ومن الحلة إلى الديوانية ومن كربلاء إلى النجف، كما أن السفن التابعة إلى الإدارة النهرية وشركة لنج تقوم برحلاتها إلى البصرة وبالعكس.

ويقيم في بغداد قنصل إيراني وقنصل عام لكل من حكومات روسية وانكلتره وقنصل يمثل حكومات كل من ألمانيا والنمسا والمجر والولايات

المتحدة الأمريكية ووكيل قنصل يمثل الحكومة الفرنسية وقنصل لكل من حكومات بلجيكا وإيطاليا والسويد والنرويج.

وينسج في داخل المدينة بعض المنسوجات من الحرير كالشراشف والعباءات والكوفيات كما تنسج أشياء أخرى من الصوف والقطن وتصنع بعض الأواني من النحاس والذهب والفضة، وتتوفر وبكثرة جميع أنواع المواد الغذائية والخضر والفواكه.

إن المياه الآسنة التي تتجمع في بعض الأماكن بسبب فيضان نهر دجلة في بعض السنين كانت تولد بعض الأمراض وتفسد جو المدينة فقام الوالي والقائد ناظم باشا بإقامة سد في غاية الجسامة والمتانة على بعد ثلاث ساعات من موقع (قراره) نحو (الصليخ) وعلى بعد ألف متر من المدينة وذلك لتحويل مياه النهر إلى نهر ديالى عند الفيضان فتتخلص المدينة بذلك من المياه الآسنة والأمراض التي تصيب أهلها من جرائها.

كما تم ردم المستنقعات الواقعة في منطقة الشيخ عمر وهي عبارة عن 130 ألف متر مربع.

ويوجد الكثير من القصور في البساتين الممتدة في الكرادة الشرقية وهي منازل صيفية بنيت على ضفاف النهر.

هوامش المبحث الثامن:

(1) على الرغم من أهمية السالنامات لم تتم الاستفادة منها من قبل الباحثين بالشكل المطلوب. وقد ظهرت في السنوات الأخيرة بعض الدراسات تتناول هذه السالنامات وتبرز أهميتها وهي بشكل عام مختصرة منها:

1.Duman, Hasan: Osmanli Yilliklari (Salnameler ve Nevsaller), Istanbul, 198

وهو عبارة عن مقدمة في نشأة السالنامات وأنواعها وكيفية تطورها (ص 17 ـ 26) وأوصاف ببليوغرافية عن نسخ السالنامات الموجودة في اثنتي عشرة مكتبة من مكتبات استانبول تضم مجموعات كاملة من السالنامات (11128)، يليها ملحق متعلق بالنظام الإداري للدولة العثمانية والتقسيمات الإدارية فيها (126.115). ويتصدر الكتاب مقدمة للدكتور أكمل الدين إحسان أوغلو باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية ركّز فيها على أهمية السالنامات. والكتاب باللغة التركية من منشورات مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول.

2. Ertug, H.Refik : Eski Harflerle Ozel Yilliklar

(السالنامات الخاصة المكتوبة بالحروف العربية)

Hayat Tarih Mecmuasi I,4 (Nisan 1974), 19-24

3. Ertug, H.Refik : Nezaret ve Eyalet Salnameleri

سالنامات الوزارات والولايات

ayat Tarih Mecmuasi , 1.2 (Agustos 1974), 10-16

4. Ertug, H.Refik : Osmanli Devrinde Salnameler

السالنامات في العهد العثماني

Hayat Tarih Mecmuasi,I I,7 (Agustos 1973), 15-22

5. Ertug, H.Refik: Salname-I Devlet-i Aliyye-i Osmaniyye-1321

سالنامة الدولة العلية العثمانية 1321

Hayat Tarih Mecmuasi, II,8 (Eylul, 1973), 20-25

6. Gercek, Selim Nuzhet, Vilayet ve Nezaret Salnameleri

Kitap Belleten, I,25 (1.7.1963), 7-9

سالنامات الولايات والوزارات

7. Pakalin, Mehmet Zeki, Salname, Osmanli Tarih Deyimleri ve Terimleri Sozlugu, 3.cilt, Istanbul, 199

8. Salname, Islam Ansiklopedisi, Istanbul, 1993, 10:134-136

9. Salname, Turk Ansiklopedisi, Ankara, 1980, 28: 85-86

10. أحمد، إبراهيم خليل: السالنامات العثمانية مصدراً لتاريخ البصرة الحديث، مجلة دراسات الخليج العربي، المجلد 14، العددان 3 و4 سنة 1982.

11. بيات، فاضل مهدي: السالنامات العثمانية وأهميتها لتاريخ العراق، مجلة المورد، بغداد، المجلد 17، عدد 2 سنة 1988

12. التقاويم العثمانية/ السالنامات، إصدار مركز البلقان للدراسات والأبحاث العلمية، 1413 ـ 1992 (لم يذكر مكان الطبع) وهو عبارة عن أوصاف ببليوغرافية لبعض السالنامات
13. حرب، محمد: السالنامة العثمانية وأهميتها في بحوث الخليج العربي والجزيرة العربية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية عدد 33 سنة 9، 1983م.

(2) كارادي فو: «سالنامة»، دائرة المعارف الإسلامية، الترجمة العربية، بيروت، دار المعرفة (دون تاريخ) مجلد 11 ص 72

(3) انظر: التقاويم العثمانية/ السالنامات، إصدار مركز البلقان للدراسات والأبحاث العلمية 1992 ص. 3

(4) بيات، ص 43

(5) Pakalin, Mehmet Zeki, "Salname", Osmanli Tarih Deyimleri ve Terimleri Sozlugu, Istanbul, 1993, c. III S, 106

(6) Duman, Hasan: Osmanli Yilliklari , Istanbul, 1982, S.18

(7) بيات 43 ـ 44 "Salname", Islam Ansiklopedisi, Istanbul, 1993, X.134.

(8) عن أعداد صفحات بقية الأعداد يراجع (Duman, 28-35) والتقاويم العثمانية: 9 ـ 42.

(9) استخدم التاريخ الرومي (المالي) في الدولة العثمانية سنة 1205 هـ فتّم التحول من الشهور القمرية إلى الشهور الشمسية، واتخذت بداية آذار سنة 1209 هـ بداية للتاريخ المالي. أما أسماء الشهور في هذا التاريخ فهي أسماء الشهور الرومية والسريانية نفسها (انظر سالنامة البصرة عدد 4 1318 ص 44)، إلا أن هذا التاريخ لم يستخدم في سالنامة الدولة إلا اعتباراً من العدد 65.

(10) استمرت سالنامة الدولة بالصدور في تركية بعد سقوط الدولة العثمانية، انظر عنها: Duman, 35

(11) انظر على سبيل المثال Duman, 20

(12) Iskit, Server, Turkiyede Nesriyat Hareketleri Tarihine Bir Bakis, Istanbul, 1939, S-359

(13) Ibid, 359

(14) Ibid, 145-146

(15) Pakalin, III. 106

(16) Duman, 21

(17) للتفصيل عن هذه السالنامات يراجع:

"Salname," Islam Ansiklopedisi, X. 135, Pakalin, III. 106, Duman, 20-22, 91-98.

بيات 43 وما بعدها

(18) سامي، شمس الدين: قاموس الأعلام، استانبول 1308، ج 3 ص 1916، Iskit, 96-97

(19) Islam Ansiklopedisi, X. 135

(20) انظر الكشوفات المتعلقة بسالنامة طرابزون في (Duman 85)

(21) سالنامة بغداد 20/ 1324هـ (1906م) ص 83

(22) Duman, 46

(23) Ibid, 44

(24) Islam Ansiklopedisi, X 135

(25) أحمد، إبراهيم خليل: السالنامات العثمانية مصدراً لتاريخ البصرة الحديث، مجلة دراسات الخليج العربي، البصرة، 1982، المجلد 14 العددان 3و 4 ص 46

(26) عن السالنامات الخاصة يراجع: Islam Ansiklopedisi, X. 135-136, Duman 22-23

(27) ذكر دومان (ص128) أن هذا العدد من سالنامة الحجاز صدر بالعربية فقط ولكن يستدل من الكشف الذي أعده عن السالنامات (ص61) أن هذا العدد يتكون من قسمين: القسم الأول 203 صفحة والثاني 192 صفحة وهو بالعربية، فيكون القسم الأول بالعثمانية.

(28) انظر مقدمة أكمل الدين إحسان أوغلو لكتاب دومان ص: ج وهي باللغة العربية.

(29) انظر عن إعداد صفحات سالنامات الولاية العربية العثمانية (Duman, 41-91) التقاويم العثمانية ص 44 وما بعدها.

(30) مكتبات استانبول التي تضم مجموعة كاملة من السالنامات وبكل أنواعها هي:

1. Arkeoloji Muzeleri Kutuphanesi مكتبة المتاحف الأثرية
2. Atif Efendi Kutuphanesi مكتبة عاطف افندي
3. Basbakanlik Arsivi Kutuphanesi مكتبة أرشيف رئاسة الوزراء
4. Beyazit Devlet Kutuphanesi مكتبة بايزيد الحكومية
5. Belediye Kutuphanesi (Ataturk Kitapligi) مكتبة البلدية وتسمى مكتبة آتاتورك
6. Hakki Tarik Us Kutuphanesi مكتبة حقي طارق اوس
7. Istanbul Universitesi - Merkez Kutuphanesi المكتبة المركزية ـ جامعة استانبول
8. Istanbul Universitesi, Edebiyat Fakultesi, Tarih Semineri Kutuphanesi مكتبة سيمنار التاريخ ـ كلية الآداب بجامعة استانبول
9. Millet Kutuphanesi مكتبة الامة
10. Suleymaniye Kutuphanesi مكتبة السليمانية
11. Tercuman Gazetesi Kutuphanesi مكتبة جريدة ترجمان
12. Topkapi Sarayi, Muzesi Kutuphanesi مكتبة متحف طوب قابي سرايي

عن عناوين هذه المكتبات يراجع (Duman, 129)

(31) ذكر حسن دومان (ص93) أن العدد 18 من سالنامة البحرية قد صدر في سنة 1291هـ /1328 1329 مالية، وهذا خطأ لأن التاريخين لا يقابلان بعضهما البعض. كما أن العدد السابق أي 17 من السالنامة قد صدر في سنة 1326 هـ/ 1908م. وقد يكون التاريخ المالي (1328 ـ 1329) الوارد في الصفحة الأولى من السالنامة صحيحاً لأن السالنامة تحوّلت في أعدادها الصادرة بعد سنة 1908م إلى التاريخ المالي.

(32) انظر على سبيل المثال سالنامة ولاية الموصل 2/ 1310 ص 231 ـ 421

(33) Duman, 19

(34) اعتمدت اعتماداً كبيراً على سالنامة المعارف في إعداد بحثي الموسوم: التعليم في العراق في العهد العثماني/ دراسة تاريخية في ضوء السالنامات العثمانية.

(35) سالنامة ولاية سورية 17/ 1302 ص 290

(36) انظر على سبيل المثال: سالنامة سوريا 23/ 1307/ 1308 هـ ص 157، 160 ـ 163، سالنامة المعارف 1/ 1316 ص 1256 ـ 1257، 2/ 1317 ص 1064، 1403.

(37) انظر المقدمة التي كتبها أكمل الدين إحسان أوغلو لكتاب حسن دومان ص: ب

(38) انظر على سبيل المثال: سالنامة سورية 17/ 1302 ص 226

(39) م.ن 14/ 1299 ص 58 ـ 59

(40) اثبت هنا المصطلحات ذات الأشكال العربية والمستخدمة من قبل العثمانيين نفسها. وقد حاولت شرح المستخدم منها بغير معناها العربي. المأمور بمعنى الموظف في الدوائر الحكومية.

(41) أي الأعضاء الأصليون الذين لا يتغيرون كموظفين بحكم وظائفهم وليسوا كأشخاص.

(42) الأقلام جمع قلم ويطلق على الدائرة المختصة بالشؤون الكتابية في دوائر الدولة، كما يطلق على الغرفة التي يجتمع بها الكتاب ويقومون بالكتابة (تحرير ما يتعلق بالأمور الرسمية) فيها (ش. سامي، قاموس تركي، استانبول ص 1080).

(43) الرفيق هنا بمعنى المعاون (ش. سامي ص 668)

(44) المقيّد: هو الكاتب الذي يقوم بنقل الكتب الرسمية أو أسماء الأفراد إلى السجل في الأقلام (ش. سامي ص 1393)

(45) مفردها ملازم: وهو الذي يقوم بالعمل في مؤسسة من المؤسسات بدون أجر كمتدرب وذلك من أجل التعيين فيها (ش.سامي ص 1398)

(46) الإعلامات ومفردها (إعلام) ويطلق على الكتاب الرسمي الذي يتضمن الحكم أو القرار الصادر من المحاكم ((Pakalin, 2, 51 أو قرار المجلس أو اللجنة الذي يتم درجه في القسم السفلي من الكتاب الرسمي (Hayat Buyuk Turk Sozlugu (Istanbul (tarihsiz) 574

(47) اليومية: السجل المخصص لتسجيل النفقات والإيرادات اليومية، وكاتب اليومية هو من يقوم بهذا العمل (ش. سامي 1570)

(48) الدفترجي: ماسك السجلات والدفاتر أو المسؤول عنها.

(49) المقصود بالنائب هنا نائب المتصرف ويأتي بمعنى وكيل أو قائممقام (Hayat B.T.Sozlugu 935)

(50) وردت هذه الملاحظة ضمن جدول مخكمة البداءة، الأمر الذي يدل على تأخير تطبيق التشكيلات العدلية الجديدة في لواء البلقاء. وهذه المعلومة جد مهمة لدراسة واقع القضاء في الأردن في أواخر القرن التاسع عشر. والمعروف أنه في سنة 1878 تمّ تقسيم المحاكم في الدولة العثمانية إلى قسمين: شرعية ونظامية، وارتبطت المحاكم النظامية بوزارة (العدل والمذاهب) التي تأسست في السنة نفسها (انظر: Adalet Bakanligi, Rehber Ansiklopedisi, Istanbual, 1.32) وفي الأعداد اللاحقة من السالنامة نجد هناك جداول خاصة بـ (الدوائر العدلية) وهي تنقسم إلى قسمين: دائرة الحقوق (وتضم رئيساً وثلاثة أعضاء) ودائرة الجزاء (العقوبات) (وتضم رئيساً وثلاثة أعضاء أيضاً) ثم معاون المدعي العام ومأمور التنفيذ والمستنطق (المحقق) وقلم الباشكاتب (رئيس الكتاب) وكتاب الضبط

(المحاضر) وعددهم أربعة (انظر على سبيل المثال سالنامة سورية 17/ 1302 هـ/ 1885م ص 176و 18/ 1302 مالي 1886م ص 149)

(51) الرسوم الستة: هي الرسوم التي كانت تخصص إيراداً لإدارة الديون العمومية (ديون الدولة العثمانية) وهي ستة: رسم التمغة (= رسم الطابع)، رسم المسكرات (المشروبات الروحية)، رسم صيد السمك، رسم الملح، رسم التبغ، عشور الحرير. وكانت هذه الرسوم الستة تقدم للإدارة المتكونة من ممثلي الدول الأجنبية الدائنة للدولة العثمانية. وقد سميت هذه المؤسسة فيما بعد إدارة الديوان العمومية. انظر Pakalin, 3: 65

(52) المكتب وجمعها مكاتب بالعثمانية تعني مدرسة غير دينية وسميت المدرسة الإسلامية بالعثمانية (مدرسة). أما مكتب الرشدية فيقابل المدرسة المتوسطة (انظر: بيات، فاضل، التعليم في العراق في العهد العثماني / دراسة تاريخية في ظل السالنامات العثمانية، المجلة التاريخية المغربية، تونس، عدد 57 ـ 58، سنة 17، 1990 ص 126).

(53) المقصود بهذه المكاتب المدارس الابتدائية التي تسبق مرحلة الدراسة المتوسطة أي الرشدية.

(54) لم يرد ذكر اسم مجلس الناحية في ناحية معان، بل ورد أسماء الأعضاء فقط. ويبدو أنه سقط أثناء طبع السالنامة.

(55) هذا الوصف ورد في أعداد مختلفة من سالنامة بغداد (انظر على سبيل المثال السالنامة الصادرة سنة 1325 ص 204 ـ 209 وسنة 1329 ص180 ـ 187) أورد هنا ترجمته كنموذج لما تتضمنه السالنامات.

(56) كانت الدولة العثمانية تنقسم إدارياً إلى ولايات والولاية إلى سناجق والسنجق إلى أقضية والقضاء إلى نواحي. والسنجق يقابل اللواء أي المحافظة. وقد ظل مصطلحا السنجق واللواء متداولين عند العثمانيين.

(57) كان سنجقا الديوانية وكربلاء مرتبطين إدارياً بولاية بغداد.

(58) سمي قضاء بعقوبة في العهد العثماني بـ (طريق خراسان) لوقوعه على هذا الطريق، ثم اختصر هذا الاسم إلى (خراسان) غير أن المدينة أي مركز القضاء كانت تسمى ببعقوبة. وكان قضاء بعقوبة يشكل أحد أقضية سنجق بغداد.

(59) أي جانب الكرخ.

(60) وهو الفيلق السادس العثماني، وكان قائد الفيلق يقيم في بغداد.

(61) المقصود بالقائد هنا هو قائد الفيلق السادس العثماني، إذ جمع هذا المنصب مع منصب الوالي في أغلب الأحيان.

(62) الإرادة السنية هي الأمر الصادر من السلطان العثماني.

(63) الأسماء الواردة بين قوسين وضعت من قبلنا، وهي تقابل أسماء المحلات باللغة العثمانية.

(64) «رديف» هو صنف من الجيش العثماني يأتي بعد صنف الجيش النظامي، وهو بمثابة صنف احتياط يستدعى للخدمة عند الحاجة.

(65) منارة جامع الخلفاء وتعرف بمنارة سوق الغزل شيدت في سنة 687هـ/ 1279م أي بعد العهد العباسي، انظر مصطفى جواد وأحمد سوسه، دليل بغداد، 1958م، ص 125.

(66) يرجع بناء جامع مرجان إلى سنة 758هـ/ 1356م أي إلى عهد الدولة الجلائرية وليس كما ورد في النص. انظر محمد عبد العزيز مرزوق، الفن الإسلامي، بغداد، 1965م، ص 84.

(67) ورد في الأصل اسم المدرسة النظامية خطأ.

(68) هذه التربة نسبت خطأ إلى زبيدة زوج هارون الرشيد، وهي لزمرد خاتون زوجة الخليفة المستضيء بأمر الله، انظر دليل خارطة بغداد، ص 17.

(69) هكذا ورد في النص، والمعروف أنه لم تؤسس في بغداد أكثر من مدرستين رشديتين عسكريتين في العهد العثماني. وقد ورد ذكرهما في سالنامة بغداد لسنة 1302هـ/ 1884م، (ص 42، 82، 114)، ولكنهما لم تستمرا طويلاً فاندمجتا في مدرسة واحدة (انظر سالنامة سنة 1310هـ/ 1892م، ص 162).

(70) السبيل بناء فيه ماء عذب يشرب منه الناس.

المبحث التاسع

التعليم في الولايات العربية العثمانية
دراسة تاريخية في ضوء معطيات سالنامة وزارة المعارف العثمانية

سالنامة وزارة المعارف العامة

سالنامة وزارة المعارف العامة (سالنامه ء نظارتِ معارف عمومية) تصنف ضمن السالنامات المتخصصة الصادرة في العهد العثماني[1]. أصدرتها وزارة المعارف العثمانية سنة 1316هـ/ 1898م واستمرت بالصدور حتى سنة 1321هـ/ 1903م حيث صدر العدد الأخير منها[2]. وعلى الرغم من أن هذا العدد يحمل الرقم (6) إلا أنه لم يتم الوقوف على العدد الخامس منها في جميع مكتبات إستانبول التي تتضمن مجاميع كاملة من السالنامات وربما صدر منها خمسة أعداد ووضع الرقم (6) على العدد الخامس والأخير سهوا.

وعلى الرغم من قيام بعض الوزارات العثمانية كالخارجية والحربية والبحرية والمالية ومؤسسات أخرى بإصدار سالنامات خاصة بها، إلا أن

سالنامة وزارة المعارف تعتبر أهم السالنامات المتخصصة[3]، ويكفي أن نشير هنا إلى أن العدد الأول منها ضمّ 1257 صفحة والعدد الثالث 1677 صفحة. وقد حاولت سالنامة المعارف رسم المعالم العامة للمعارف بشكل عام في الدولة العثمانية وأصبحت بذلك مصدرا تاريخيا لا يمكن تجاهله عند دراسة تاريخ التعليم في الدولة وبضمنها كل الوحدات الإدارية المرتبطة بها. إذ إن هذه السالنامة لم تهتم بالمؤسسات التعليمية في العاصمة فحسب، بل حظيت باهتمامها كل المدارس التي أنشأتها الدولة أو الجهات الأخرى وإن كانت في قضاء واقع في آسيا أو أوروبا أو أفريقيا واحتفظت لنا بأسماء الكثير من المربين الذين كان لهم الفضل في نشر التعليم بين الأهالي ولهذا فإنها تعتبر مصدرا لا غنى عنه للذين يدرسون تاريخ المعارف والثقافة في الدولة العثمانية بكل أرجائها.

وأشارت السالنامة في مقدمة العدد الأول إلى دوافع وظروف نشر سالنامة المعارف قائلة:

«. . . . على الرغم من التقدم الذي حققته المعارف خلال فترة وجيزة، لم تنشر لحد الآن إحصائية منتظمة من قبل إدارة الفروع، بل ظل هذا الرقي يتناقل شفهيا، ولم يكن هناك أي سجل صحيح يتناول هذا. . إلا أن الجدول الإحصائي الخاص بالمعارف والذي تم إعداده ونشره في السنة الماضية (1896) قد غطى إلى حد ما قسما من هذا، لأن هذا الجدول قد خص المكاتب والمكتبات التابعة لوزارة المعارف، أما هذه السالنامة فإنها تتضمن فضلا عن ذلك معلومات متعلقة بالمكاتب العسكرية والمدارس العلمية (الدينية) والمكاتب الملحقة بوزارة الزراعة ومعلومات تتعلق بمسائل مختلفة. . .».

وينبغي ألا يفهم من هذا أن سالنامة المعارف جاءت لتكمل الجدول الإحصائي الآنف الذكر، بل تشتمل على معلومات متنوعة يمكن حصرها فيما يلي:

1 ـ تقويم سنوي، والسالنامة بوضعها هذا التقويم تتقيد بالتقليد المتبع في جميع السالنامات العثمانية وبكل أنواعها وذلك بوضع تقويم سنوي في بداية كل عدد من أعداد السالنامة. ووجود هذا التقويم كان السبب في تسمية السالنامات العثمانية بالتقاويم.

2 ـ موجز تاريخ وزارة المعارف.

3 ـ سير حياة الوزراء الذين تقلدوا منصب وزارة المعارف بين سنتي 1273هـ/ (1856 ـ 1857م) حيث عيّن أول وزير للمعارف ولغاية صدور العدد الأخير من السالنامات.

4 ـ الأنظمة والتعليمات والقرارات المتعلقة بالمؤسسات التعليمية والثقافية والقائمين عليها.

5 ـ مفردات المواد الدراسية المقررة في كافة المراحل الدراسية وبكل أنواعها مع وصف الكثير من هذه المواد، وهي عامة لا تخص مدرسة بحد ذاتها بل تشمل كل المدارس من هذا القبيل أو ذاك في الدولة.

6 ـ الجداول الإحصائية المتعلقة بوزارة المعارف وهي تتعلق بـ:

أ ـ تشكيلات وزارة المعارف.

ب ـ الدوائر المركزية الملحقة بوزارة المعارف.

جـ ـ المدارس العليا المرتبطة بوزارة المعارف

7 ـ الجداول الإحصائية المتعلقة بالولايات العثمانية كل على حدة.

❊ ❊ ❊

وأحاول فيما يلي، أن أتناول هذه النقاط كلا على حده.

أما ما يتعلق بالنقطة الأولى فإن التقويم الذي تتصدره السالنامة لا يختلف عن التقاويم الموضوعة في بداية سالنامة الدولة أو سالنامات الولايات، وليس له أي صفة مميزة في سالنامة المعارف فهو يتضمن أيام

الأسبوع وما يقابل كل يوم من أيام الشهور الهجرية والرومية والميلادية (الإفرنجية) وأوقات الفجر والظهر والعصر والعشاء والإمساك والمواسم، وحقل المواسم أشبه بتقويم زراعي، كما لا ينسى التقويم بيان أوقات المناسبات الدينية والوطنية.

موجز تاريخ وزارة المعارف

أما النقطة الثانية فتحمل اسم «موجز تاريخ وزارة المعارف» ولكن يبدو في الوهلة الأولى عند قراءة هذا المبحث أنه لم يخصص لتناول تاريخ وزارة المعارف فقط بل عبارة عن عرض تاريخي عام لنشأة التعليم وتطوره في الدولة العثمانية والمؤسسات التعليمية فيها والإصلاحات التي تحققت في مجال التعليم عبر السنوات.

وتكمن أهمية هذا الموجز التاريخي في أنه كتب في إطار عرض الإرادات السنية أي الأوامر السلطانية الصادرة بشأن التعليم، ويبدو أن أي حدث كان يتعلق بالتعليم، مهما كان نوعه أو أهميته، كان يقترن بالإرادة السنية، ولهذا فإنّ هذا الموجز أشبه بعرض لما جاء في الأوامر السلطانية المتعلقة بالتعليم والتي صدرت إثر اللاحقة المقدمة من مجلسِ أمور نافعه (مجلس الإعمار) في 1254هـ/ 1838م. وقد أشار هذا الموجز في بدايته إلى الوضع العام للمؤسسات التعليمية في الدولة العثمانية بشكل عام، فذكر أن مؤسسات التعليم الموجودة في البلاد العثمانية في النصف الأول من القرن 13هـ/ 19م كانت عبارة عن المدارس المخصصة لطلبة العلوم الدينية، والمدارس المقامة من قبل السلاطين، ومدارس المحلات (الأحياء) التي أقيمت من قبل بعض أصحاب الخيرات، و أخيراً المدارس العسكرية التي تم تأسيسها في عهد السلطان سليم.

ويبدو أن الدولة العثمانية أحست في منتصف القرن 13هـ/ 19م أن ما يتوفر من المؤسسات التعليمية هو غير كاف لتأمين الكوادر المتعلمة لدوائر

الدولة، المدنية منها والعسكرية، وللقضاء على الجهل المتفشي بين الأهالي. ولهذا قام مجلس أمور نافعه (مجلس الإعمار) برفع اللائحة المذكورة، وقد أعدت هذه اللائحة لتسلط الأضواء على الوضع الذي يعيشه واقع التعليم في الدولة وتبدي الآراء والمقترحات التي من شأنها النهوض بهذا الواقع.

وفي مستهل اللائحة تم إبراز أهمية المعارف والعلوم وفضل العلم في ظهور الصنايع والحرف و ذكر «إذا كانت العلوم الدينية وسيلة للنجاة في الآخرة فإن الفنون الأخرى ستؤدي إلى بلوغ بني البشر الكمال، فعلم الهيئة (الفلك) يسهل سير الفن، الأمر الذي يؤدي إلى رواج أمر التجارة وازدهارها، والعلوم الرياضية تؤدي إلى حسن انتظام الأمور الحربية والإدارة العسكرية».

ثم تبرز اللائحة فائدة الآلات في حياة الإنسان.. ثم تجري مقارنة بين هذا الوضع ووضع الأهالي الذين يعانون من الجهل مركزة على أن الخبرة التي اكتسبوها عن طريق عملهم لن تتقدم أبدا، فيجهلون بذلك الدولة التي يعيشون فيها ولا يعرفون البلاد التي يقيمون فيها.

وتقر اللائحة أن الدولة العثمانية قامت بإنشاء المدارس والمكاتب[4] وإحيائها فنشأ جمع كبير من رجال العلم والمعارف، ترك كل واحد منهم أعدادا هائلة من الكتب، فطافت شهرة الدولة العثمانية في الآفاق في مجال العلوم والمعارف أيضا.

ثم تشيد اللائحة بالجهود المبذولة من قبل السلطان من أجل نشر التعليم.. وعلى الرغم من هذا، فإن الطلاب المقبولين في هذه المدارس كانوا لا يمتلكون المعلومات الأساسية ولا يتمكنون من الكتابة وقراءة الكتاب التركي، كما كانوا لا يلمون باللغة العربية والفارسية أو اللغة الفرنسية.. ومرد كل ذلك يعود إلى عدم وجود منهج أو نظام خاص للتعليم في هذه المدارس التي لم تدخل تحت إشراف ومتابعة أية جهة، بل يقوم المعلمون بتعليم الطلاب ما يمتلكون من معلومات، فتمضي أوقات الطلبة هباء في هذه

المدارس. كما أن بعض الناس يسجلون أولادهم في هذه المدارس عند بلوغهم الخامسة أو السادسة، ولكنهم يخرجونهم منها وهم لم يتعلموا شيئا وذلك لأجل تشغيلهم في مهنة أو حرفة، أو إن البعض منهم لا يضعون أولادهم في المدارس أبدا بسبب فقرهم، فينشأ هؤلاء الأولاد وهم يمضون أوقاتهم في اللعب واللهو. كما أن الذين يعملون في المهن قد يتمكنون من الإحاطة بمهنهم، إلا أنهم لن يتقدموا فيها طالما لم يتلقوا علوما في هذا الصدد، فلن يفيدوا بذلك دولتهم وشعبهم.

وقد أقر مجلس أمور نافعه الذي يعنى بأمر إحياء الزراعة والتجارة والصنايع في البلاد، أن أيا من كل ذلك لن يتحقق في غياب العلوم.

ولأجل تيسير وتسهيل عملية تعليم وسائل العلوم والمعارف فقد أوصى المجلس بما يلي:

1 - تنظيم المدارس القائمة بتعيين من يقوم بالوقوف على أحوال ودرجة معلومات معلمي المدارس الموجودة وذلك للإشراف على تعليم التلاميذ في المدارس الصغيرة الكائنة في المحلات.

2 - استخدام المعلمين من ذوي الكفاءات والقادرين على تربية الأطفال.

3 - تقسيم التلاميذ إلى صفوف مختلفة ضمن مدرسة واحدة، واعتماد دروس خاصة بكل صف، وإلقاء الدروس على تلاميذ الصف الواحد كلهم دفعة واحدة، وذلك بدلا من تعليم التلاميذ كل على حدة، الأمر الذي يؤدي إلى إعاقة تعليمهم.

4 - قيام كل شخص بوضع أبنائه في المدارس عند بلوغهم الرابعة وحتى الخامسة وتنبيه الذين لا يتقيدون بهذا، وهذا يعني التخطي نحو التعليم الإلزامي في البلاد.

5 - إقامة عدد من المدارس للفقراء يوضع فيها الأطفال المتسولون، والعاملون في الأعمال الرذيلة بسبب فقر عوائلهم، والأيتام، وكذلك الأطفال المتشردون في الطرقات.

6 - نقل التلاميذ الموجودين في المدارس الصغيرة (الكتاتيب) التي أقيمت في المحلات لتعليم التهجي وتلاوة القرآن الكريم، إلى المدارس الكبيرة التي تقيمها الدولة وتعليمهم بقدر المستطاع اللغة التركية والخط والكتابة ورسالة الأخلاق. وإدخال الذين ختموا القرآن مرة أو مرتين ودرسوا علم الحال (أي قواعد الدين) إلى الصف الثاني من هذه المدارس.

7 - إدخال التلاميذ الذين ينهون دراستهم في المدارس السابقة وذوي الكفاءات إلى المدارس العالية التي سبق أن تأسست أو تتأسس فيما بعد، حسب رغباتهم.

8 - عدم السماح لأولياء التلاميذ الذين لم يتعلموا علم الحال، ولم يكتسبوا القدرة على القراءة والكتابة لإخراجهم من المدرسة لأجل تشغيلهم في إحدى المهن.

9 - إدخال الذين درسوا علم الإجمال (المالية) وتعلموا رسم الخط في المدارس المهنية العالية.

وبهذا يتم وفي غضون فترة قصيرة إعداد كوادر متعلمة في مختلف المجالات المهنية ولأجل تعميم كل ذلك في كافة أرجاء الدولة العثمانية سيقوم مجلس أمور نافعه (الإعمار) وموظفوه ببذل جهودهم من أجل تنظيم وإحياء المدارس الموجودة في العاصمة استانبول بالشكل اللائق والمناسب.

ويستدل من العبارة الأخيرة من اللائحة: «والأمر والفرمان لمن له الأمر» إنها عرضت على السلطان بشكل مباشر.

وبعد عرض هذه اللائحة جرت مراسلات بين دار شوراي باب عالى (مجلس شوري الباب العالي) وديوان الأحكام العضلية، وأجريت عليها بعض التعديلات ثم اقترنت بالإرادة السنية. وأثر هذا تأسس مكتب معارف عدليه[5] (مدرسة المعارف العدلية) وخمسة مكاتب رشدية في استانبول، وثم انقسم مكتب معارف عدليه إلى قسمين: مكتب أدبي ومكتب عرفاني. وبهذا

تم وضع الحجر الأساس للمعارف العامة ونظارة المعارف في الدولة العثمانية.

واعتبارا من هذا التاريخ اشترط على الذين يعيَّنون في «الأقلام»[6] اكتسابهم الملكة والكفاءة بالانتساب إلى المدارس المقامة كما تقرر قيام منتسبي الباب العالي (رئاسة الوزراء) ونظارة المالية بالانخراط في صفوف مكتب معارف عدليه صباحا، وتعيين المتخرجين من هذه المدرسة في أقلام ديوان همايون مهمه أوده سى[7] (غرفة المهمة في الديوان السلطاني) ومكتوبئ صدر عالي[8] ووزارتي المالية والداخلية. وكان السلطان يقوم في كل سنة بتفقد الامتحانات النهائية في هذه المدرسة فكان له أبلغ الأثر في طلبتها.

ورأت الدولة أن إدامة انتظام إدارة المدارس القائمة والتي ستقام فيما بعد، تتوقف على إصدار نظام خاص. وبالفعل تم تشكيل مجلس مؤقت لدراسة اللائحة النظامية التي سيتم إعدادها في هذا الصدد، وذلك في سنة 1261. فقام المجلس بعقد اجتماعاته مرتين في الأسبوع، وكان يرفع نتائج مباحثاته إلى «مجلس والاي أحكام عدليه»[9] حيث يتم تدقيقها قبل عرضها على السلطان. وقد تمخضت هذه المباحثات عن اتخاذ جملة من الإجراءات في سنة 1262هـ/ 1846م منها إصدار الأنظمة المتعلقة بتنظيم الإدارة أصول التدريس في المدارس الابتدائية والرشدية، وتأسيس دار الفنون (الجامعة) تجمع كل العلوم والفنون، ينخرط فيها كل من يرغب التعيين في أقلام الدولة. إلا أن أهم إجراء اتخذ في هذا الوقت بالذات هو تشكيل مجلس معارف دائمي وذلك للنظر في المسائل المتعلقة بالتعليم ومتابعتها.

وكانت الدولة العثمانية تولي اهتماما كبيرا بمجلس المعارف الذي تم تشكيله بإرادة سلطانية فاتخذ مقره في (دائرة مجلس وإلا بالباب العالي) واختير لرئاسته وعضويته كبار رجال الدولة. وأخذ المجلس يعنى بكل ما يتعلق بالمعارف وتنفيذه ولأجل تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمعارف ومتابعتها، تم تأسيس ناظرية المكاتب العمومية.

وكانت المدارس الرشدية تتوسع بشكل واسع، فأصبحت هناك حاجة ماسة إلى إعداد معلمين للمدارس الجديدة، وذلك بإقامة دار للمعلمين. وبالفعل أقيمت أول دار للمعلمين في 10 ربيع الآخر من سنة 1264هـ/ (16 آذار 1848)

وفي سنة 1267هـ/ (1850 ـ 1851م) تم تشكيل «انجمن دانش»[10] ليصبح أعلى وأرفع مؤسسة للمعارف في الدولة العثمانية وكان أعضاؤه الأصليون يتكونون من أربعين شخصية من أرفع شخصيات الدولة، أما الأعضاء غير الأصليين فلم يكن عددهم محدودا، وكان يضم في عضويته الصدر الأعظم وشيخ الإسلام وسر عسكر(قائد الجيش) ورئيس (مجلس والا) ووزيري الخارجية والتجارة. وقد أخذ هذا المجلس على عاتقه تأليف وترجمة الكتب التي يتم تدريسها في المدارس.

وفي رمضان من سنة 1273هـ/ 1857م عيِّن سامي باشا أول وزير لنظارة المعارف العمومية، وبذلك تأسست وزارة المعارف العثمانية.

وشهد التعليم ومؤسساته، بمرور الزمن، تطورا كبيرا وتوسعت المدارس القائمة في الدولة واستحدثت مدارس جديدة استجابة للحاجات التي أحست بها الدولة بمرور الزمن، كما شهدت تشكيلات وزارة المعارف هي الأخرى توسعا في دوائرها ومجالسها.

ففي 18 جمادى الآخرة من سنة 1275هـ/ 24 ـ 1 ـ 1859م صدرت الإرادة السنية لتأسيس مكتب ملكية (كلية العلوم السياسية) لإعداد كوادر إدارية لاستخدامهم في الوظائف المدنية كقائمقامي الأقضية ومديري النواحي.

وفضلا عن هذا أقيمت مدارس رشدية كثيرة توزعت في مختلف أرجاء الدولة، كما أقيمت في استانبول مدرسة للغابات و (مخرج أقلام) (مدرسة لإعداد موظفين أعلى مستوى من خريجي الابتدائية) وفي أيار سنة 1280 أعيد تشكيل هيئة المعارف العمومية وتم تقسيمها إلى قسمين: لجنة المدارس الإسلامية ولجنة المدارس الرشدية والعالية، أنيط بالأولى تدقيق كل الكتب

المذهبية الخاصة وكلفت الثانية بالنظر فيما يتعلق بأمر تعليم الأطفال.

ويبدو أن الدولة العثمانية بتشكيلها هذه الهيئة سعت ولأول مرة إلى التدخل بالمدارس الدينية، الأمر الذي يدل على أن وزارة المعارف كانت تسعى إدخال كافة مؤسسات التعليم تحت إدارتها أو إشرافها.

وفي 1283 أقيمت دائرة التأليف والترجمة لإعداد الكتب المتعلقة بالفنون النافعة للمدارس وللعامة من الناس.

وفي محرم 1285 نيسان/ أيار 1868) صدرت الإرادة السنية بتأسيس مكتب سلطاني (المدرسة السلطانية) لأجل تعليم الرعايا المسلمين وغير المسلمين اللغات الأجنبية. وخلال هذه الفترة بدئ كذلك بإنشاء دار الشفقة، كما تأسست في نفس السنة المدرسة الطبية الملكية.

وفي نفس السنة أقيم مجلس شورى الدولة[11]، الذي قرر أن تقوم وزارة المعارف بتأسيس دار المعلمين الابتدائية في استانبول وزيادة المدارس الرشدية في الولايات المختلفة وإقامة مدارس رشدية للإناث في استانبول. وقد تم تنفيذ هذه المقررات بالكامل. وتقرر فيما بعد إعداد معلمات كفوءات لمدارس الرشدية للإناث، فتأسست في 24 محرم 1287 (26 نيسان 1870م) أول دار للمعلمات، كما تم مد يد الإصلاح إلى دار المعلمين.

وفي سنة 1293هـ/ 1876م وبمناسبة ذكرى جلوس السلطان تم تأسيس مكتب ملكية سلطانية (المدرسة الملكية السلطانية)، لإعداد مأمورين إداريين وتقرر أن تكون هذه المدرسة تحت رعاية السلطان نفسه.

وفي تموز 1879م صدرت الإرادة السنية بتقسيم مؤسسات وزارة المعارف إلى خمس وحدات إدارية وذلك من أجل تيسير شؤون المعارف وضمان أداء مهامها بالشكل المطلوب، وتم إسناد كل وحدة إدارية بأحد أعضاء مجلس المعارف.

وفي 16 شباط 1882م تم تشكيل مجلس معارف في كل مركز من

مراكز الولايات وتعيين مدير معارف فيه، وذلك من أجل تسيير شؤون المعارف في الولايات. والحقيقة أن هذا الإجراء جاء نتيجة لتوسع مؤسسات التعليم في الولايات المختلفة، وكذلك من أجل منح الولايات قدراً من الصلاحيات للبت في بعض الجوانب المتعلقة بالعملية التعليمية فيها.

وفي 27 تشرين الأول من سنة 1884م تم توسيع وسائل التعليم وذلك بإقامة المدارس الإعدادية في استانبول والولايات السلطانية.

وفي 6 أيار 1886م تأسست مفتشية المدارس الأجنبية وغير الإسلامية، وذلك لتفتيش ومراقبة المدارس غير الإسلامية والأجنبية التي كانت تنتشر في مركز الدولة ومراكز الولايات والمدن المختلفة.وكانت الدولة تأمل، بإجرائها هذا، الحيلولة دون تجاوز هذه المدارس الأهداف التي أنشئت من أجلها.

ويبدو أنه على الرغم من إقامة وزارة المعارف وتنظيمها، إلا أن بعض المدارس ظلت غير تابعة لها حتى سنة 1302 حيث تقرر إلحاق مدرسة الحقوق السلطانية ومدرسة الصنايع للبنات ومدرسة الصنايع النفيسة (مدرسة الفنون الجميلة) بوزارة المعارف.

وفي 5 حزيران 1305 أقيمت مدرسة الصم والبكم في استانبول وشهدت سنتا 1307/ 1308 رومية تنظيمات وإصلاحات مختلفة في مجال المعارف.

ويبدو أن وزارة المعارف أحست أن مناهج الدراسات الإعدادية والرشدية والابتدائية هي دون المستوى الذي تنشده، فقررت إجراء تعديلات فيها. ولهذا أصدرت في حزيران 1892م مناهج مفصلة جديدة مع تعليمات متعلقة بها. وبموجب هذه التعليمات تم تقسيم المدارس الإعدادية إلى قسمين: المدارس الإعدادية في مراكز الولايات (وتكون ذات 7 صفوف)، والمدارس الإعدادية في مراكز الألوية (وتكون ذات خمسة صفوف). كما يبدو أن الكتب الدراسية في المراحل الدراسية المختلفة لم يكن يتم اختيارها

من قبل وزارة المعارف، بل كان ذلك متروكا لرغبات واجتهادات المدرسين. واستمر هذا الأمر إلى سنة 1311 (1895) حيث أخذت الوزارة على عاتقها اختيار وإقرار الكتب الدراسية في جميع المراحل الدراسية. (عن تطور التعليم، انظر السالنامة عدد 2 سنة 1317هـ/ ص 16 ـ 33).

و بعد محور (موجز تاريخ وزارة المعارف) خصصت سالنامة المعارف أكثر من ثلاثين صفحة لسير حياة الذين تقلدوا منصب وزارة المعارف وذلك بدءا من سنة 1273هـ/ (1856 ـ 1857م) حيث تقلد عبد الرحمن سامي باشا أول وزارة معارف في الدولة العثمانية وانتهاء بسنة صدور السالنامة. والحقيقة إن هذا مهم جدا لمعرفة الخلفية الثقافية والعلمية للقائمين على رأس الإدارة المركزية للمؤسسات التعليمية في الدولة العثمانية.

الأنظمة والتعليمات والقرارات المتعلقة بالتعليم:

والحقيقة إن استعراض مجموعة من الإرادات السنية المتعلقة بالمعارف، والتي صدرت تباعا، وشكلت بمجموعها مادة أساسية لموجز تاريخ وزارة المعارف،أو بالأحرى موجز تاريخ المعارف، قد أضفى أهمية كبيرة لسالنامة المعارف. كما أن قيام السالنامة بنشر عدد كبير من الأنظمة والتعليمات المتعلقة بالتعليم أضفى عليها أهمية استثنائية أخرى. وذلك لأنه لا يمكن بأي شكل من الأشكال تأريخ التعليم وتوثيق معلوماته دون الرجوع إلى هذه الأنظمة والتعليمات، وبالتالي فإنها ترسم لنا أو تستكمل رسم المعالم العامة للتعليم في الدولة العثمانية. وذلك لأن هذه الأنظمة والتعليمات لم تكن تخص مدرسة بعينها، قائمة في مكان ما، بل أعدت بشكل عام لتخضع لها كل المدارس من نفس القبيل، ولهذا لا يمكن تناول التعليم وواقعه في الولايات العربية دون معرفة أصوله والظروف المحيطة بنشأة كل نوع من أنواعه، الأمر الذي يستدعي عدم الاكتفاء بالاستناد إلى الجداول الإحصائية المتعلقة بكل ولاية، بل تجاوز ذلك إلى هذه الأنظمة والتعليمات.

أما الأنظمة والتعليمات هذه فنجد أن نصوص عدد كبير منها قد نشرت بالكامل في السالنامة. وقبل أن نستعرض أهميتها التاريخية لدراسة واقع التعليم في الدولة العثمانية ككل، نلاحظ أن هذه الأنظمة والتعليمات اتبع في إعدادها المنهج القانوني، أي نظمت على شكل مواد قانونية. والظاهر أن هذا المنهج أريد به إضفاء الصفة القانونية لهذه التعليمات فيكون لها حكم القانون.

ومن الممكن تقسيم هذه الأنظمة والتعليمات حسب أنواعها إلى:

أ ـ المتعلقة بالمدارس حيث نجد فيها شروط القبول و مهام الهيئة الإدارية والتعليمية والتدريسات والدروس المقررة فيها. . . ونشرت السالنامة الأنظمة المتعلقة بمدارس مختلفة هي «مكتب ملكية»، مكتب الحقوق السلطاني، مكتب الطبية الملكية، مكتب الصنائع النفيسة، دار المعلمين، المكاتب الإعدادية الملكية[12]، دار المعلمات، مدرسة العشيرة، المكاتب الرشدية في استانبول، المكاتب الرشدية في خارج المركز، المكاتب الابتدائية في العاصمة، مدارس الصنايع للإناث.

ب ـ وظائف مديري المعارف في الولايات السلطانية.

جـ ـ نظام الآثار القديمة.

د ـ مفردات المواد الدراسية.

هـ/ـ وظائف الإداريين في المدارس.

و ـ شروط اختيار الطلاب وقبولهم.

ز ـ ما يتعلق بالامتحانات

حـ ـ ما يتعلق بالألبسة

ط ـ النظام المتعلق بالمطابع ودور الكتب.

والحقيقة إننا نجد معلومات في غاية الأهمية بين ثنايا هذه الأنظمة والتعليمات. وهي تسلط الأضواء على التعليم والمستوى الذي وصل إليه في

الدولة العثمانية عند صدور كل نظام من هذه الأنظمة. وفيما يلي نماذج من هذه المعلومات:

1 ـ لم يكن قبول الطلاب في المدارس، وبكل أنواعها، ينحصر في الحاصلين على الشهادة الدراسية التي تسبق الدراسة التي يرغبون الانخراط فيها. وقد نصت التعليمات المتعلقة بالمدارس بمختلف أنواعها أنه يشترط في المتقدمين للدراسة في مدرسة من المدارس أن يكونوا إما حاصلين على شهادة مدرسية تسبق مرحلة الدراسة، أو يمتلكون معلومات تعادل المعلومات التي يمتلكها أقرانهم من خريجي المدارس الذين يتقدمون للدراسة في المدرسة، وفي هذه الحالة يطالبون بإجراء امتحان في مواد سبق أن درسها أقرانهم. فمكتب الحقوق السلطاني (كلية الحقوق) اشترط على المتقدمين أن يكونوا حاصلين على شهادة المكاتب العالية أو المكتب السلطاني وهؤلاء يتم قبولهم دون اجتيازهم امتحان القبول. أما الذين لا يحملون شهادة من إحدى هذه المدارس فقد اشترط عليهم أن يكونوا قادرين على الكتابة باللغة العثمانية وأن يكونوا ملمين بعلوم الصرف والنحو المنطق والجغرافية وفنون الحساب ويمتلكون المعلومات اللازمة في التاريخ العثماني والتاريخ العام. ويؤدون الامتحان اللازم بذلك. وهذا الأمر، أي قبول الطلاب بشهادة معينة أو دونها، كان ينطبق على (مكتب طبية ملكية شاهانه) (المدرسة الطبية الملكية السلطانية) فكان يقبل فيه خريجو الإعدادية أو الذين ينجحون في الامتحان الذي يجري وفق مناهج المدارس الإعدادية (س2 ص 93)[13] وهكذا في بقية المدارس.

2 ـ كانت تدريس اللغات التركية والعربية والفارسية إلزامية في كل المدارس العثمانية وبكل مراحلها الدراسية.

كما كانت اللغة الفرنسية تدرَّس، كلغة أجنبية إجبارية، في كافة المراحل الدراسية في معظم المدارس، ولكن يبدو أن هذا الشرط لم يكن ملزما في بعض المدارس إذ كان الطلاب بإمكانهم دراسة لغة أجنبية أخرى

كالرومية والأرمينية والإنجليزية والألمانية والإيطالية واللاتينية كل حسب اختياره مثل ما كان جاريا في المكتب السلطاني (ص 128).

وعلى الرغم من إلزامية اللغة العربية في المدارس العثمانية، إلا أنها لم تكن تفرض على الطلبة في بعض المدارس العالية ففي مكتب الملكية كان يتم تدريس اللغات العربية أو الرومية أو الأرمنية أو البلغارية على الطلبة، كل حسب رغبته، ولثلاث سنوات ويتم لأجل هذا تقسيم الطلبة إلى أربعة أقسام يدرس طلبة كل قسم إحدى هذه اللغات (ص77 ـ 79).

3 ـ كانت المدارس في الدولة العثمانية تنقسم إلى قسمين:

أ ـ المدارس الرسمية وهي المدارس التي تديرها الدولة، إذ يتم تعيين مديريها ومعلميها وباقي منتسبيها من قبل الدولة وتسمى عادة «مكتب» وجمعها «مكاتب».

ب ـ المدارس غير الرسمية وهي التي تقيمها الطوائف والأفراد والأجانب ولا يتم تعيين منتسبيها من قبل الدولة، بل من قبل مؤسسيها الذين يتحملون نفقاتها وتستوفى الأجور من طلبتها. وهذه المدارس تنقسم بدورها إلى قسمين أيضا:

أ ـ المدارس الخاصة الإسلامية: وهي التي يقيمها الأفراد ومجالس المحلات أو النواحي أو القرى، وتكون إدارتها وتعيين معلميها من قبل مؤسسيها، ويشترط عليها أن تكون برامجها الدراسية منسجمة مع برامج المدارس الرسمية (مادة 26 س2 ص 146 من تعليمات وظائف مديري المعارف) وتسمى هذه المدارس في العثمانية «مدرسة».

ب ـ المدارس غير الإسلامية وكانت على قسمين أيضا:

1 ـ المدارس الملّية وتعود ملكيتها إلى الطوائف الدينية وتغطى نفقاتها من الأوقاف المخصصة لها وتدار من قبل الطوائف والبطريركيات التي تتبعها.

2 ـ المدارس الخاصة وهي المدارس التي تقام من قبل الأشخاص (مادة 27 س2 ص 147 من نفس التعليمات)

4 ـ لم يرد في التعليمات أية إشارة إلى أن الدولة العثمانية كانت تمارس ضغوطا على الطلبة غير المسلمين، إذ كان الطلبة غير المسلمين معفون من الدروس المتعلقة بالتربية الدينية الإسلامية. وإذا كان عدد غير المسلمين في المدارس الحكومية قليلا بالمقارنة مع أعداد الطلبة المسلمين، فإنه لم يرد ما يتعلق بممارسة أية ضغوط عليهم من قبل إدارة المدرسة أو الطلبة، وورد ضمن الإعلان المتعلق بنظام المكتب السلطاني أنه تم تخصيص جامع خاص بالمدرسة يتم فيه تعليم الطلاب المسلمين المبادئ الدينية بشكل إجباري من قبل إمام. أما التلاميذ غير المسلمين فكان يتم إرسالهم إلى معابدهم الخاصة لتعليمهم المبادئ الضرورية لديانتهم (ص 110).

5 ـ من الممكن الاطلاع على الأوضاع الداخلية للمدارس المختلفة، وذلك من خلال المواد المتفرقة التي تنظم الإدارة الداخلية لهذه المدارس. والمعروف أن المدارس كانت إما نهارية أو ليلية أي إن الطلاب كانوا يقيمون في المدرسة ويتلقون دروسهم نهارا أي تكون المدرسة داخلية في نفس الوقت أو نهارية وليلية في آن واحد، وهذا يعني أن قسما من الطلاب كانوا يدرسون في المدرسة دون أن يقيموا فيها ليلا وقسما منهم كانوا يقيمون في المدرسة بعد دوامهم في الدروس.

وهذا الأمر استدعى مشرفين للإشراف على الطلبة وتنظيم أحوالهم في المدارس الداخلية. وكان يقوم بهذا العمل معاونو المدير الذين يتم تعيينهم في المدارس. وقد نظمت التعليمات الخاصة بالإدارة الداخلية وظائف المعاونين وكيف يجب أن يكونوا. وكانوا يناوبون بعضهم البعض في الإقامة بالمدرسة ليلا، وينامون في الأماكن المخصصة لهم من قبل مدير المدرسة، وذلك بعد ربع ساعة من نوم الطلبة، ويستيقظون في الصباح قبل ربع ساعة

من استيقاظ الطلبة ويراعون ارتداء الطلبة ملابسهم بانتظام وبسرعة ونزولهم ووضوءهم، وبعد أدائهم الصلاة يأخذونهم إلى قاعات المطالعة حيث يكون الطلاب تحت مراقبتهم. (مادة 12 ص 198).

وخلال فترة التنفس (بين الدروس) يكون الطلبة تحت مراقبة أحد المراقبين وبرفقة المبصرين[14]. ويقوم المعاون بمراعاة عدم دخول الطلاب من الحديقة إلى داخل المدرسة والصفوف بشكل متفرق (مادة 14ص 199) وهذا يعني أن الطلاب كانوا ينتظمون في صفوف عند دخولهم المدرسة أو الصفوف وخلال تناول الطلبة طعامهم، ينبغي أن يكون أحد المبصرين حاضرا ليشرف عليهم (مادة 20 ص 200).

أما المبصرون فيتم اختيارهم من الحاصلين على شهادة الرشدية أو من الذين يمتلكون معلومات في مستوى المدارس الرشدية (مادة 24 ص 201).

وكانت المدارس تتبع إشرافا طبيا، إذ يقوم أحد الأطباء بزيارة المدرسة ومعالجة المرضى من الطلبة، ويحضر إلى المدرسة كلما يستدعى ويعدُّ الطبيب سجلا يتعلق بالوضع الصحي للطلاب، ويقدم تقريرا للمدير يبين فيه الوضع الصحي للمدرسة (مادة 39 ص 205).

وفضلا عن هذا فإن هذه التعليمات تتناول مسائل مختلفة كالزي والأرزاق المقدمة للطلاب.

والمعلومات هذه لا تخص الطلاب فقط، بل أخذت المعلمين بنظر الاعتبار كذلك باعتبارهم جزءا من العملية التعليمية، فانتظام الدروس يتوقف بالدرجة الأولى على حضورهم، ولهذا نجد أن هذه التعليمات تؤكد على عدم بقاء الدروس شاغرة أي دون معلم، فنجد أن المادة 81 من التعليمات الخاصة بالإدارة الداخلية للمكاتب الإعدادية الملكية قد نصت على أن المعلمين لا يتمكنون تحت أي ذريعة من الذرائع من ترك دروسهم وإلا يتعرضون إلى قطع الراتب لذلك الدرس. وفي حالة المرض يتم تنسيب وكيل يحل محل المعلم المريض لذلك الدرس على ألا يتعرض الدرس لأي خلل

(مادة 81 ص 225) كما نصت نفس المادة على أن المعلم عند غيابه لثلاث مرات لأعذار لا تقبلها إدارة المدرسة، يعد مستقيلا (مادة 81 ص 225).

وفضلا عن هذا فقد نشرت سالنامة المعارف نصوص التعليمات المتعلقة بالإدارة الداخلية للمدارس الرشدية في استانبول (ص 347 ـ 360) وأخرى للمدارس الرشدية المقامة في خارج المراكز (ص360 ـ 373).

6 ـ كانت الدولة العثمانية تولي موضوع الأخلاق الحميدة وحسن التربية أهمية استثنائية في مؤسسات التعليم المختلفة. ولهذا نجد جميع التعليمات والأنظمة المتعلقة بالمعارف أكدت على هذا الموضوع عند قبول الطلاب وعند استمرارهم بالدارسة. ولم يكن هذا الأمر يخص الطلاب فقط بل يشمل مديري ومعلمي المدارس أيضا.

ففي المادة الثانية من القرار الصادر بمقتضى الإرادة السنية في سنة 309 رومية (1893م) اشترط على المديرين والمعلمين أن يكونوا من ذوي الأخلاق الحميدة وحسن التربية والإخلاص والاستقامة. كما أن بقية المواد من نفس القرار تصب في تكريس الأخلاق الحميدة للطلبة (ص68).

كما قضت المادة 17 من التعليمات الخاصة بطلبة المدرسة الطبية الملكية السلطانية أن لا يكشف الطلبة صدورهم عند تجوالهم خارج المدرسة وأثناء تمتعهم بالإجازة، وأن يتصرفوا في حدود الآداب، وبخلاف ذلك فإنهم يتعرضون إلى المحاسبة والعقاب، فيتم في البداية تنبيههم بشكل سري، وفي المرة الثانية بشكل علني وفي المرة الثالثة يعاقب الطالب بموجب قانون العقوبات المدني ويرقن قيده من المدرسة (ص 97 ـ 98).

ومما يجدر ذكره أن عبارة «أن يكون المتقدم من ذوي الأخلاق الحميدة» يمكن مشاهدتها في كافة المواد التي تعرض شروط القبول في المدارس المختلفة. وكل ذلك يثبت أن الدولة العثمانية كانت تولي موضوع التربية الصالحة للطلبة اهتماما إلى جانب اهتمامها بتعليم الطلبة.

كما منع الطلبة من التزاور في بيوتهم أو الغرف التي يقيمون فيها، وذلك بموجب المادة 19 من نفس التعليمات. وفي حالة وقوع حالة من الحالات التي اعتبرت ممنوعة من قبل المكاتب العسكرية السلطانية كقيام الطلاب بالتزاور فيما بينهم أو التجمع بشكل جماعي في مكان من الأماكن فإنه يتم ترقين قيودهم من المكتب (ص 98)..

7 - في التعليمات الداخلية للمدارس نجد بعض المواد التنظيمية لسلوك وتصرف الطلبة في بعض المدارس ففي المدرسة الطبية الملكية السلطانية، كان الطلاب ملزمين على عدم ملاحقة المعلمين بعد مغادرتهم الصفوف، بل يراجعونهم بواسطة المبصرين (ص97).

كما نصت المادة 16 من التعليمات الخاصة بنفس المدرسة أن يتم جلوس الطلاب في الصف حسب العلامات التي حصلوا عليها في الامتحان وأن يشرف على ذلك المبصرون ولا يحق لأي طالب تغيير محله إلا بمعرفة المبصرين ص 97.

ونصت المادة 20 على تقيد الطلاب بارتداء الزي الرسمي وحمل الأرقام المخصصة لهم (ص 98).

الجداول الإحصائية في سالنامة المعارف

وتشكل الجداول الإحصائية القسم الأخير من سالنامة المعارف، وهي تأخذ حصة الأسد فيها، فتشكل مثلا ثلثي العدد الثاني الصادر سنة 1317هـ/ 1899م) (أي من ص 516 إلى 1496)

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه الجداول الإحصائية لا يمكن دراستها دراسة شاملة أو فهمها فهما عميقا بمعزل عن التعليمات والأنظمة المتعلقة بالمفردات الدراسية الواردة فيها. وسنتوقف عند هذه المسألة فيما بعد.

وكانت هذه الجداول يتم إعدادها وفق المعطيات المقدمة من قبل مديري المعارف في الولايات المختلفة، بل كان من واجبات المديرين - كما نصت المادة السادسة من التعليمات المتعلقة بوظائف مديري المعارف في

الولايات ـ قيام المديرين بإعداد لائحة إجمالية تتضمن الإجراءات والوقوعات الجارية في مجال المعارف كل ثلاثة أشهر وإعداد لائحتين أخريين في نهاية كل سنة دراسية تتعلق الأولى بأوضاع جميع المدارس الموجودة ضمن دائرة مأموريته ودرجاتها وصور إصلاحها ومقارنة هذه المدارس من حيث عدد طلبتها ورقيها أو تدنيها مع ما كانت عليها في السنة السابقة. والأخرى تتعلق بما يخص الأموال والإيرادات والنفقات على أن تتضمن هاتان اللائحتان الأسباب والأدلة اللازمة والشاملة، ورفع هذه اللوائح إلى الوزارة (ص 139 ـ 140 من س2/ 1317هـ).

والحقيقة ينبغي عدم التشكيك في مصداقية هذه الجداول أو التقليل من شأنها، بل يجب الأخذ بها كوثائق رسمية لكونها أعدت في وزارة المعارف وفق المعطيات المذكورة.

تبدأ هذه الجداول بتشكيلات وزارة المعارف والدوائر المركزية الملحقة بها كالمتحف السلطاني والمطبعة العامرة (مطبعة الوزارة) والمرصد والمدارس العالية المرتبطة بالوزارة كالمدرسة الملكية السلطانية والمدرسة الطبية الملكية السلطانية ومدرسة الحقوق السلطانية والمكتب السلطاني ودار المعلمين ثم مختلف المدارس الرسمية في استانبول، والمدارس الخاصة.. ثم تليها الجداول الإحصائية الخاصة بالمدارس المرتبطة بالوزارات الأخرى كالمدارس العسكرية السلطانية والمدارس التابعة إلى وزارة البحرية والمدارس المرتبطة بوزارة الغابات والزراعة والمعادن، وتليها الجداول المتعلقة بالمكتبات والمطابع الموجودة في استانبول، ثم الجداول الخاصة بأسماء الصحف والمجلات الصادرة في استانبول.

وقد خصصت للمدارس الكائنة في استانبول الصفحات (547 ـ 849) أي ثلاثمائة صفحة وتلي المدارس الكائنة في استانبول الجداول الإحصائية للمؤسسات التعليمية والثقافية الكائنة في مختلف الولايات والسناجق المستقلة العثمانية.

وقد تم ترتيب الولايات العثمانية المختلفة حسب حروف الهجاء بدءا من أدرنه وانتهاء بـ (يانية) (ألبانيا الحالية). أما الولايات العربية الواردة ضمن هذا الترتيب فهي: البصرة، بغداد، بيروت، حلب، سورية، الموصل على التوالي، وتلي هذه الولايات السناجق (الألوية) المستقلة، والسناجق العربية المستقلة هي بنغازي والزور والقدس.

اتبعت السالنامة منهجا واحدا في جميع الجداول المتعلقة بالولايات المختلفة، فتتضمن هذه الجداول المحاور الآتية:

1 - إدارة المعارف.

2 - المدارس الإعدادية الملكية.

3 - المدارس الإعدادية العسكرية.

4 - المدارس الرشدية الملكية

أ - في مركز الولاية.

ب - في السناجق أي الألوية التابعة إلى الولاية.

5 - المدارس الرشدية العسكرية.

6 - المدارس الدينية الإسلامية.

7 - المدارس غير الإسلامية.

8 - المدارس الأجنبية.

9 - المكتبات.

10 - المطابع.

11 - الصحف الصادرة في الولاية.

12 - المدارس التي أقيمت في الولاية منذ تولي السلطان الحكم.

ولكن يلاحظ أن هذه المحاور قد تتغير طبقا لعدم توفر نوع من المدارس المتخصصة في إحدى الولايات، فقد لا تتوفر مدرسة إعدادية

عسكرية أو أجنبية فيها ولهذا نجد أن السالنامة إما تتجاهل هذه النقطة أو تشير إلى أن هذا النوع من المدارس غير موجود في الولاية.

ومما يلاحظ على المحاور أعلاه عدم ورود ذكر المدارس الابتدائية والتي كانت تنتشر انتشار واسعا في مختلف أرجاء الدولة العثمانية بما فيها الأقضية والنواحي. وقد تكون كثرتها سببا في عدم تمكن السالنامات من حصرها و تناولها، بل اكتفت بذكر إحصائية عامة عنها في الصفحة الأخيرة منها ـ كما سنذكر ـ.

إدارة المعارف

واتبع في تناول الجداول المتعلقة بكل محور من هذه المحاور منهج محدد أيضا يتكرر في جميع الولايات. وفيما يتعلق بإدارة المعارف نجد أن الجدول يتضمن الحقول التالية:

الوظيفة الأسماء الرتبة تاريخها

أما الوظائف القائمة ضمن إدارة المعارف فهي: مدير المعارف ومأمور المحاسبة ومأمور التدقيق وكاتب الإدارة ورفيق(معاون) مأمور المحاسبة وأمين الصندوق، وقد تضاف إلى هذه الوظائف وظائف أخرى موجودة في ولاية دون أخرى كمفتش المكتبات ومأمور التدقيق لاتحاد البريد أو مأمور المتحف.. الخ.. أما حقل الأسماء فترد فيه أسماء المأمورين الذين يتولون هذه الوظائف مع ذكر الرتبة التي حصلوا عليها وتاريخ الحصول عليها. ويستدل من هذه الوظائف إن إدارة المعارف في الولايات كانت بسيطة فلم يكن يتجاوز عدد الموظفين فيها أحيانا أربعة أو خمسة، وقد يقوم أحد الموظفين بمسؤولية وظيفتين في آن واحد كأن يجمع وظيفة مدير المعارف مع وظيفة المحاسبة أو وظيفة مدير المدرسة الإعدادية.. أو ما شابهها.

ولكن الذي يلاحظ على هذه الجداول خلوها مما يتعلق بمجالس المعارف في الولايات المختلفة وذلك على الرغم من وجود هذه المجالس

في هذا الوقت بالذات أي وقت صدور السالنامة والتي أخذتها بنظر الاعتبار سالنامات الولايات المختلفة. والمعروف أن هذه المجالس كانت على صلة وثيقة بإدارة المعارف إذ كان مديرو المعارف يترأسون عادة هذه المجالس.

المدارس الرسمية في الولايات العربية

أما المدارس الرسمية، إعدادية كانت أم رشدية، ملكية كانت أم عسكرية، فقد اتبع في جداولها الإحصائية كذلك منهج معين، وهو نفس المنهج المتبع في جداول إدارات المعارف السابقة، ولكن أسماء الدروس في هذه المدارس حلت محل الوظائف الإدارية في جداول إدارات المعارف، أي إلى جانب أسماء الدروس ترد أسماء المعلمين. والحقيقة أن أهمية الجداول المتعلقة بهذه المدارس تكمن في:

1 ـ إنها تعطينا فكرة عامة عن الدروس المقررة في هذه المدارس ومدى انسجام هذه الدروس مع الأنظمة والتعليمات الصادرة من وزارة المعارف أو مع أسماء الدروس الواردة ضمن مفردات المناهج الدراسية الموضوعة في القسم الأول من السالنامة.

2 ـ إنها تقدم لنا أسماء المربين الذين تتلمذ عليهم معظم الذين تولوا مراكز مهمة في بداية تأسيس الدول العربية التي تشكلت على ممتلكات الدولة العثمانية، ولكن الذي يؤخذ على السالنامة وكذلك على معظم السالنامات إن معظم هذه الأسماء لم تذكر كاملة بل اكتفت السالنامة بأخذ الاسم الأول دون اسم الأب أن اسم العائلة مثلا، ألحقت بها كلمة أفندي أو بك كرفعت أفندي، توفيق أفندي، خير الدين بك، مسعود بك[15].. الخ.

3 ـ إنها تعطينا فكرة عامة عن المدارس الإعدادية والرشدية المنتشرة في الولايات العربية العثمانية في فترة صدور السالنامات. وحتى في حالة عدم وجود نوع من أنواع هذه المدارس في ولاية من الولايات فإن السالنامة تشير إلى ذلك. كما هي الحال في جداول البصرة حيث ورد فيها أنه لا توجد

مدارس إعدادية فيها (س2 1317ص 1056) وقد وردت إشارة مماثلة في كل من جداول سنجقي بنغازي (س2 ص2146) والزور (س2 ص1468)

وفي فترة صدور السالنامات كانت المدارس الإعدادية موجودة في جميع مراكز الولايات العربية (عدا البصرة) وكذلك في بعض السناجق التابعة إلى هذه الولايات. إذ كانت موجودة في ولاية بغداد، وولاية بيروت وفي سناجقها: اللاذقية ونابلس وعكا وطرابلس الشام، وولاية حلب، وفي ولاية سورية وفي سنجق حماة، وولاية الموصل، وسنجق القدس المستقل، أما المدارس الرشدية فقد انتشرت في جميع مراكز الولايات والسناجق التابعة لها.

4 ـ تتضمن الجداول المتعلقة بالمدارس إحصائية بأعداد الطلبة الموجودين فيها في سنة دراسية معينة، إلا أن الإحصائيات المتعلقة بالمدارس الإعدادية أكثر تفصيلا من الإحصائيات الخاصة بالمدارس الرشدية، وقد استخدم فيها كذلك منهج معين اتبع في جميع المدارس: ففي السنة الدراسية 1314/ 1315 كان عدد الطلبة في المدرسة الإعدادية ببيروت كالآتي:

ليلي				نهاري		المجموع		
اجرتلي (بأجور)		اجرتسز/ مجانا						
مسلم	غير مسلم	مسلم	غير مسلم	مسلم	غير مسلم	مسلم	غير مسلم	خدم
58	3	22	3	96	3	177	9	11

ونستدل من هذه الإحصائية على وضع المدرسة في هذه السنة، فالمدرسة كانت مفتوحة للمسلمين وغير المسلمين على حد سواء، إلا أن رغبة غير المسلمين في الانخراط فيها كانت قليلة، ولهذا نجد نسبتهم 05٪ تقريبا، وهي قليلة قياسا إلى نسبة غير المسلمين في مدينة بيروت في هذه

الفترة. كما يستدل من الإحصائية ذاتها أن المدرسة كانت تضم قسما داخليا في داخلها، أي كان قسم من الطلاب يقيمون فيها، كما أن قسما من الطلاب كانوا يداومون فيها نهارا ولا يقيمون فيها.

كما يستدل من هذا الجدول أن الدراسة في المدارس الإعدادية العثمانية كانت مجانية أو غير مجانية وكان الطلبة الفقراء يقيمون في المدرسة ويدرسون فيها مجانا وقد اشترطت التعليمات ألا يتجاوز عدد هؤلاء عن ثلث الطلبة الذين يدرسون في المدرسة ويقيمون فيها.

ومما يجدر ذكره هنا أن الطلاب الذين كانوا يدرسون في المدرسة دون الإقامة فيها هم من أهالي مركز الولاية التي تقع فيها المدرسة. أما الذين يقيمون فيها فهم من أهالي الأقضية التابعة إلى مركز الولاية. وقد اشترطت التعليمات توزيع عدد المقبولين في الدراسة المجانية في هذه المدارس، على الأقضية المختلفة التابعة للولاية التي تقع فيها المدرسة، أي تكون لكل قضاء حصة ثابتة ولا يجوز التجاوز على هذه الحصة بقبول طلبة من مركز الولاية حتى وإن لم يكتمل العدد في حصة القضاء المقررة. وذلك لأن طلاب المركز بإمكانهم الاستفادة من التحصيل الدراسي النهاري (مادة 53 من التعليمات الخاصة بالإدارة الداخلية للمدارس الإعدادية ص 212 من س1317) وكذلك لكيلا يكون هناك أي تجاوز على التعليمات ويتم قبول طلبة المركز على حساب طلبة الأقضية.

وعلى الرغم من التفصيل الوارد في هذا الجدول، إلا أن معظم الجداول اقتصرت على بيان أعداد الطلبة من المسلمين وغير المسلمين وثم مجموع الطلبة دون التطرق إلى كونها ليلية أو نهارية، أو كون الدراسة فيها مجانية أو غير مجانية.

5 ـ كان ينظر إلى معظم المعلمين في المدارس العثمانية بأنهم موسوعيون بإمكانهم تدريس مختلف المواد، إذ يرد اسم معلم واحد يقوم بتدريس مواد مختلفة مثل:

* معلم المثلثات والكوزموغرافيا والمواليد والكيمياء والماكنة والمعلومات النافعة وحفظ الصحة (في إعدادية حلب س2 ص 1109)

* معلم اللغات العربية والفارسية والتركية (كذا)

* معلم العلوم الدينية واللغة التركية والهندسة والتاريخ (إعدادية عكا ص1080)

* المدير ومعلم الحساب العملي والنظري والتاريخ العمومي و أصول دفتري واللغة الفرنسية والجبر والإنشاء والكتابة (إعدادية الموصل ص 1402)

* معلم المعلومات والحكمة والقوانين والجبر و أصول دفتري والمثلثات والكوزموغرافيا (إعدادية بغداد 1062).

أما المدارس الرشدية فقد انتشرت في مركز الولايات وفي جميع المدن (الأقضية والنواحي) التابعة للمركز. وقد اتبع في تناولها نفس المنهج المتبع في المدارس الإعدادية، ولكن الذي يلفت النظر هنا عدم وجود معلمين كثيرين فيها إذ يتراوح عددهم بين 3 ـ 5، كما لا تتوفر هنا التخصصات الواردة في الإعدادية إلا ما ندر، فنجد هناك أسماء المعلم الأول والثاني والثالث. وكان المعلم الأول هو الذي يقوم مقام المدير وكانت هذه المدارس نهارية أي إنها لم تكن تتضمن قسما داخليا (سكنا) لطلبتها

المدرسة الرشدية في غزة

الوظيفة	الاسم	الرتبة	تاريخها
المعلم الأول ومعلم حسن الخط	علي رضا أفندي	بروسه رؤسى	23م98
المعلم الثاني	خزينه دار زاده عبد اللطيف أفندي		
معلم اللغة الفرنسية	كمال زاده عبد السلام		
عدد الطلبة 75 عدد الخدم (1)			

س/ 1317 ص 1471

والإحصائيات العددية التي رأيناها في نهاية الجداول المتعلقة بالمدارس الإعدادية لا نجدها بنفس التفصيل في المدارس الرشدية، بل اكتفي بعدد الطلبة والخدم فقط، وذلك لأن هذه المدارس كانت نهارية بشكل عام، أي لم يكن فيها سكن للطلبة، كما أن هذه المدارس كانت خاصة بالمسلمين، ولهذا لم يكن هناك من داع للتعقيد أو التفصيل الذي رأيناه في جداول المدارس الإعدادية.

ومما يلاحظ على الجداول التابعة للمدارس الإعدادية أو الرشدية إنها تخصص حقلا تحت اسم (الرتبة) للمدرسين الذين ترد أسماؤهم إزاء الدروس التي يقومون بتدريسها مثل:

المدرسة الإعدادية في بغداد

الوظيفة	الاسم	الرتبة	تاريخها
معلم اللغة العربية	محمد فهمي أفندي	استانبول رؤسى	-
معلم الكتابة الرسمية	محمد نائل بك	ثالثة	-
معلم اللغة الفرنسية	مصطفى أفندي	يوزباشى	-
معلم الجغرافية	علي حيدر بك	ملازم أول	

س 1317 ص 1062 ـ 1063

ونستدل من حقل (الرتبة) هذا، الخلفية الدراسية للمدرسين في هذه المدارس إذ كان قسم منهم ينتسبون إلى أصول دينية في علومهم، ولهذا كانوا يحملون رتبا علمية (دينية)، كما كان قسم منهم ينتسبون إلى الجيش ولهذا نجدهم يحملون رتبا عسكرية.

المدارس العسكرية في الولايات العربية

إذا استثنينا الجداول الإحصائية المتعلقة بالمدارس العسكرية نجد أن سالنامة المعارف لم تأخذ هذه المدارس بنظر الاعتبار ضمن القسم الذي خصصته للتعليمات والأنظمة المتعلقة بالمعارف، وذلك لأنها كانت ترتبط

بوزارة الحربية أو البحرية ولا تخضع إدارتها للمعارف. أما سبب تخصيص السالنامة مجالا لهذا النوع من المدارس ضمن جداولها الإحصائية فيعود إلى أن السالنامة أرادت أن تعكس واقع المدارس في الدولة العثمانية وبكل أنواعها بغض النظر عن ارتباط هذه المدارس من الناحية الإدارية والتعليمية بوزارة المعارف أو بوزارة أخرى كما أفصحت عن ذلك السالنامة نفسها في المقدمة.

والمعروف أن المدارس العسكرية في فترة صدور السالنامة كانت:

أ ـ مكتب حربيه شاهانه: المدرسة الحربية السلطانية (الكلية العسكرية).

ب ـ مكتب فنون طبيه شاهانه: مدرسة العلوم الطبية السلطانية.

ج ـ مهندسخانهء برئ همايون: دار الهندسة البرية السلطانية.

د ـ مكتب حربيه شاهانه اعداديسى: المدرسة الإعدادية الحربية السلطانية.

هـ/ـ مكتب اعدادئ طبئ شاهانه: المدرسة الإعدادية الطبية السلطانية.

و ـ مكاتب رشدية عسكرية/ 6 في استانبول.

ز ـ بيطر رشدئ عسكريسى: المدرسة الرشدية البيطرية العسكرية.

ح ـ مكتب بحريه شاهانه وليلى تجار قبودان مكتبى: المدرسة البحرية السلطانية ومدرسة الملاحة التجارية الليلية.

ط ـ تجار قبودان مكتبى: مدرسة الملاحة التجارية.

ي ـ كدكلى شاكردانى مكتبى: مدرسة الضباط الاحتياط.

ك ـ رشدية بحرية ومنشأ كتاب عسكرى مكتبى (نهاري): المدرسة الرشدية البحرية ومدرسة إعداد الكتاب العسكريين النهارية.

ل ـ اجزاجى وتيمارجى صبيان مكتبى: مدرسة الصبيان للصيدلة والتمريض.

م ـ مكتب النواب.

وعلى الرغم من تنوع المدارس العسكرية في استانبول خلال صدور السالنامات إلا أن الولايات العربية لم تضم غير المدارس الإعدادية والرشدية العسكرية وذلك في فترة صدور سالنامة المعارف وقد توزعت المدارس الإعدادية العسكرية في الولايات العربية في كل من: بغداد ودمشق.

أما المدارس الرشدية العسكرية فقد توزعت في: بغداد، بيروت، حلب، السليمانية بولاية الموصل، دمشق.

ويعود السبب في اقتصار الإعداديات في كل من بغداد ودمشق إلى كون كل واحدة من هاتين المدينتين مركزا لفيلق من الفيالق العثمانية وبهذا تكون إدارة المدرسة الإعدادية تابعة إلى الفيلق السلطاني.

وقد اتبع في جداول المدارس العسكرية نفس المنهج المتبع في المدارس الملكية. إلا أن الإحصائيات الواردة بعد كل جدول هي بسيطة ولم تتجاوز أحيانا عن رقم واحد وسبب ذلك يعود إلى كون هذه المدارس (ليلية) أي إن الطلاب يقيمون فيها، كما كانت خاصة بالمسلمين ولهذا لا نجد فيها إشارة لغير المسلمين.

المدارس الدينية الإسلامية في الولايات العربية

لم تكن المدارس الدينية الإسلامية مرتبطة بوزارة المعارف، ولم يكن لهذه الوزارة أي تدخل في شؤونها، بل كانت تتبع الجهات التي تشرف عليها. وهذه الجهات كانت جهات وقفية بالدرجة الأولى.

وإذا استثنينا الجداول الإحصائية المتعلقة بهذه المدارس فإننا لا نجد في سالنامة الوزارة أية تعليمات أو نظام يتعلق بهذه المدارس وذلك لأن جميع التعليمات والأنظمة الواردة في السالنامة تخص المدارس التي تتبع وزارة المعارف أو تخضع لقراراتها.

أما الجداول الإحصائية المتعلقة بالمدارس الدينية الإسلامية فقد تم وضعها ضمن الجداول الإحصائية المتعلقة بالمعارف في الولايات المختلفة،

ولكن الذي يلفت الانتباه هنا تجاهل ذكر المدارس الدينية الموجودة في مركز العاصمة دون أن تذكر السالنامة أي سبب لهذا.

ويستدل من الجداول الإحصائية أن هذه المدارس كانت تتوزع في الولايات المختلفة بما فيها الألوية والأقضية.

وطبقا لما أوردته السالنامة فإن المدارس الدينية الإسلامية توزعت في الولايات العربية في فترة صدور السالنامة (انظر س2/ 1317 وس3/ 1318) كالآتي:

1 ـ بغداد: 26 مدرسة.

2 ـ بيروت: 5 مدارس.

3 ـ حلب: وفيها 51 مدرسة توزعت كالآتي: 21 في مدينة حلب، 8 في أنطاكيه، 21 في كليس، 1 في رقة، 2 في جسر شغور، 5 في معرة، 1 في بيلان، 3 في باب، 6 في إدلب، 8 في البستان (لم نأخذ هنا بنظر الاعتبار كلا من أورفه ومرعش وعينتاب التي كانت تتبع ولاية حلب).

4 ـ الموصل: وكانت فيها 121 مدرسة، 31 منها في مدينة الموصل والباقية في السليمانية وكركوك.

5 ـ سنجق القدس: خمس مدارس.

ولكن الذي يلفت الانتباه في هذا الصدد عدم وجود المدارس الدينية الإسلامية في ولاية البصرة وسنجقي الزور وبنغازي المستقلين، حيث أشارت السالنامة إلى أن المدارس الدينية غير موجودة فيها.

وقد انتهجت السالنامة منهجا محددا في عرضها هذه المدارس وهو:

اللواء	القضاء	اسم المدرسة	محلها	مدرسها	عدد الطلبة	مؤسس المدرسة	ملاحظات

والحقيقة أن المعلومات الواردة في حقول الجداول الإحصائية المتعلقة بهذه المدارس تكاد تكون كافية إلى حد ما لرسم صورة عن واقع هذه

المدارس في فترة صدور السالنامة.

ومما يلاحظ في هذا الخصوص:

1 ـ إن قسما من هذه المدارس، أقيمت في داخل الجوامع أو المساجد.

2 ـ حمل قسم منها أسماء الجوامع التي أقيمت فيها مثل: الإمام الأعظم والآصفية وحيدرخانه في مدينة بغداد والجامع الكبير في حلب وجامع خزام في الموصل.

كما حمل قسم منها أسماء أخرى بالرغم من أقامتها داخل الجوامع مثل مدرسة نائلة خاتون في مسجد الحيدرخانه أو الإسماعيلية في جامع قويومجيلر ببغداد، وأبو لبوت (لبود) باشا في الجامع الكبير بالقدس وإبراهيم آغا بالجامع الكبير في صلاحية (كفرى) بكركوك بالعراق.

3 ـ معظم المدارس كان فيها مدرس واحد، عدا البعض منها ففيها أكثر من واحد كما يستدل من أسماء مدرسيها.

4 ـ إن معظم الذين أقاموا هذه المدارس كانوا من كبار رجال الدولة أو نسائهم كالولاة مثلا، ويبدو من أسماء مؤسسي المدرسة أن الوالي داود باشا بنى وحده خمس مدارس في بغداد من ضمن المدارس البالغ عددها 26 مدرسة.

5 ـ عدد الطلاب في المدارس يختلف من مدرسة إلى أخرى فالمدرسة العثمانية في مركز حلب كان فيها 168 طالبا وثلاثة مدرسين، وطلاب مدرسة السيدة رقية في السجاعية بغزة كان عددهم (6).

6 ـ كان طلاب بعض المدارس يداومون في مدرسة أخرى لعدم وجود مدرس فيها كما هي الحال في مدرسة الأشرفية بمركز حلب وعدد طلابها 6 وكانوا يقومون بالدراسة في مدرسة أخرى لعدم وجود مدرس في المدرسة.

7 ـ يلاحظ أن قسما من هذه المدارس قديم جدا مثل مدرسة الجامع

الكبير في حلب والتي أسسها الخليفة عبد الملك (وقد ورد اسمه في السالنامة بشكل «من الأمويين السلطان عبد الملك» ص1114 ـ 15) والنورية في العمارة بدمشق والتي أسسها نور الدين زنكي والمدرسة العادلية الكبرى والتي أسسها الملك العادل في حلب أيضا (س2 ص 1236 ـ 1238).

8 ـ لم يرد عند بعض المدارس اسم المدرس أو عدد الطلبة، الأمر الذي يدل على عدم استقبالها الطلاب وإغلاقها.

9 ـ ورد في حقل الملاحظات أن بعض المدارس تم اتخاذها مكاتب (مدارس رسمية) الأمر الذي يدل على إغلاقها وتقليص عدد هذه المدارس بعد فتح مختلف أنواع المدارس الرسمية.

10 ـ لم يرد في السالنامة ما يشير إلى أسماء المواد الدراسية في هذه المدارس.

المدارس غير الإسلامية في الولايات العربية

وهي المدارس التي أقامتها الطوائف غير الإسلامية وبخاصة المسيحية واليهودية. ولا تدخل المدارس الأجنبية ضمن هذا الحقل. وكانت المدارس غير الإسلامية تنتشر في كل الولايات العربية وفي سنجق القدس المستقل عدا سنجقي بنغازي والزور المستقلين كما أشارت إليها سالنامة المعارف.

اتبع في عرض المدارس غير الإسلامية منهج محدد أيضا في الجداول الإحصائية في جميع الولايات وكالآتي:

اللواء	القضاء	اسم المدرسة	الطائفة التي تنتسب إليها المدرسة	المدير المسؤول الذي منح الترخيص باسمه	درجة المدرسة	عدد الطلبة ذكور إناث	تاريخ تأسيس المدرسة	تاريخ الترخيص

ومن خلال الجداول المتعلقة بالمدارس يمكننا الاستدلال على معلومات متنوعة وعلى ضوئها من الممكن رسم صورة عامة عنها. ومما يلاحظ على هذه الجداول:

أ ـ إنها لم تكتف بتنسيب هذه المدارس إلى الديانة فقط كالمسيحية واليهودية، بل أعدت إحصائيات دقيقة عن مدارس كل مذهب من المذاهب ولا سيما المسيحية. ففي مدينة حلب مثلا كانت هناك 25 مدرسة موزعة كالآتي: 10 لليهود و 5 للأرمن و 6 للروم و 2 للروم الأرثوذكس وواحدة لكل من البروتستانت والموارنة. هذا فضلا عن المدارس المنتشرة في أنطاكية وإدلب والباب وجسر شغور والمدن الواقعة حاليا داخل الحدود التركية والتي كانت تابعة لولاية حلب (س/1317/ ص 1122 ـ 1131).

ب ـ إن معظم المدارس غير الإسلامية كانت مختلطة للذكور والإناث وقد بينت السالنامة ذلك عند إيرادها أعداد الطلبة وتقسيمها إلى ذكور وإناث وبخاصة المدارس الابتدائية والرشدية والإعدادية.

وعلى الرغم من هذا كانت بعض المدارس غير الإسلامية في بعض المدن غير مختلطة مثل المدارس التي أقيمت في بغداد وسورية. كما أن بعض المدارس في بعض المدن كبيروت مثلا، كانت مخصصة للذكور فقط.

ج ـ من خلال الاطلاع على أسماء الطائفة التي أقامت مدرسة من المدارس أو أعداد الطلبة الدارسين فيها يمكننا وضع مؤشر على الوضع الإثني للمدينة التي تقع فيها هذه المدرسة في فترة إعداد هذه الإحصائيات، كما يدلنا على الوضع الثقافي للطوائف غير الإسلامية بشكل خاص والمدينة بشكل عام.

د ـ إن المدارس التي أنشأتها جمعية الأليانس الإسرائيلية[16] (التي كانت جمعية يهودية عالمية) وردت أسماؤها ضمن المدارس غير الإسلامية المقامة في الولايات العربية كما هي الحال في بغداد والشام، عدا القدس إذ وردت ضمن المدارس الأجنبية. وحملت هذه المدارس اسم الجمعية أي (اليانس اسرائيليت) كما في الشام والقدس و (اتفاق اسرائيلي) كما في بغداد.

وربما كان المديرون المسؤولون لهذه المدارس والذين منحت إجازة تأسيسها باسمهم من تبعة الدولة العثمانية.

هـ/ـ كان قسم من المدارس غير الإسلامية غير مرخص كما ورد في حقل (تاريخ الترخيص).

ومما يجدر ذكره هنا أن وزارة المعارف ألزمت هذه المدارس بالحصول على الترخيص من الوزارة وذلك وفق التعليمات المتعلقة بمهام مديري المعارف في الولايات السلطانية الصادرة في 8 رجب سنة 314هـ (13 كانون الأول 1896م). ويستدل من المادة 45 من هذه التعليمات (س2، ص151) أن الوزارة لم تكن تتخذ أي قرار من شأنه غلق المدارس غير المرخصة، بل اتخذت بعض الإجراءات الجزائية على هذه المدارس منها عدم الموافقة على تجديد وإعمار هذه المدارس وإقامة الباليه والمسرحيات فيها وسحب بطاقات اليانصيب باسمها أو جمع المعونات لها وعدم قبول الوساطة بشأن إعفاء الكتب والمواد الأخرى التي ترد باسم هذه المدارس، من الرسوم الكمركية. كما أن مديري المعارف لم يكن بوسعهم اتخاذ أي إجراء بشأن هذه المدارس عند ارتكابها مخالفات. وكان عليهم إجراء تحقيق بالموضوع، وإشعار الوزارة بنتيجة التحقيق (ص151 ـ 155)

و ـ يشكل سنجق القدس حالة فريدة من نوعها بين الولايات العربية من حيث تضمنه أعدادا هائلة من المدارس غير الإسلامية تضاهي أعداد ما كان موجودا في أية ولاية من الولايات العثمانية العربية. ومما يجدر ذكره أن سنجق القدس كان يضم في سنة 1317هـ/1899م أي سنة صدور السالنامة أقضية ونواحي: بيت لحم و يافا والرملة واللد وغزة. أما أعداد المدارس غير الإسلامية في القدس وبضمنها ملحقاتها فهي كالآتي:

أ ـ للروم 20 مدرسة: واحدة إعدادية وأخرى رشدية والباقية ابتدائية، وهذه المدارس منتشرة في مختلف الأقضية والنواحي والقرى. وأكبر هذه المدارس كانت في بيت لحم واحدة للذكور وتضم 220 طالبا وأخرى للإناث تضم 150 طالبة.

ب ـ للاتين 13 مدرسة: كلها ابتدائية في مختلف المدن والقرى.

جـ ـ للأرمن 5 مدارس: واحدة إعدادية وأخرى رشدية والباقية ابتدائية أكبرها في قضاء القدس وهي رشدية كانت تضم 50 طالبا.

د ـ للقبط مدرسة واحدة (ورد ذلك في س3 سنة 1318)

هـ/ـ لليهود 39 مدرسة: وكلها ابتدائية 9 منها في يافا والباقية في القدس (سالنامة المعارف 1317هـ/ ص 1472 ـ 1479). ولم يكن هذا العدد يمثل كل المدارس اليهودية الموجودة في القدس بل كانت هناك مدارس لم يشر إليها هذا العدد من السالنامة، إذ ورد في سالنامة المعارف 3 لسنة 1318هـ/ أن عدد المدارس اليهودية هو 45 وذلك بإضافة المدارس التي كانت قائمة في كل من الخليل والرملة ويافا وأماكن أخرى (ص1656) وينبغي ألاّ يظن بأن هذه المدارس أقيمت فيما بعد، بل كانت قائمة قبل هذا التاريخ وفق ما بين في حقل تاريخ تأسيسها، ولكن العدد الثاني من السالنامة لم يدرجها ضمن جداوله.

وأكبر المدارس اليهودية هي (تلمود تورات) في القدس وكانت تضم 365 تلميذا.

ومما يلاحظ هنا أنه لم يرد في حقل (تاريخ الترخيص) أي إشارة إلى أن بعضا من المدارس غير الإسلامية في القدس، مسيحية كانت أم يهودية، كانت مرخصة أم لا، بل وضعت إزاء بعض المدارس (.)، وقد يعني هذا أن تاريخ الترخيص غير معروف أو أن وضعها غير معروف لمعدي السالنامه.

كما يلاحظ أن جميع المدارس المسيحية كانت غير مختلطة عدا مدرسة أرمنية صغيرة واحدة في قضاء يافا ولعل قلة عدد الطالبات وهو (5) كانت السبب في عدم فتح مدرسة خاصة بالإناث فتم ضمهن لمدرسة الذكور.

المدارس الأجنبية في الولايات العربية

وهي المدارس التي أقامتها الدول المختلفة في الولايات العثمانية، والولايات العربية التي أقيم فيها هذا النوع من المدارس هي: بغداد،

بيروت، حلب، سورية، والموصل وكذلك سنجق القدس. وكانت البصرة وسنجقي الزور وبنغازي خالية منها:

واتبع في عرض هذه المدارس منهج قريب من المنهج المتبع في المدارس غير الإسلامية وكالآتي:

اللواء	القضاء	اسم المدرسة	الملة المربوط بها المدرسة	المدير المسؤول الذي منح الترخيص باسمه	درجة المدرسة	عدد الطلبة ذكور - إناث	تاريخ تأسيس المدرسة	تاريخ الترخيص

أما الدول التي أقامت هذه المدارس فهي أمريكا، فرنسا، انكلتره، روسيا،ألمانيا، إيطاليا، إلا أن هذه الدول لم تفتح مدارس لها في كل الولايات عدا ولاية بيروت. ومما يلاحظ هنا:

1 ـ انفردت أمريكا بتأسيس مدارس لها في سورية (13 مدرسة) وانفردت فرنسا بتأسيس مدرستين في الموصل ولم تكن فيهما مدارس لدول أخرى.

2 ـ المدارس الأجنبية التي تأسست في كل من حلب وبيروت أقامتها دول مختلفة، ففي حلب أقامت فرنسا 5 مدارس في مركز حلب (المدارس الكائنة في المدن الواقعة داخل تركية الحالية والتي كانت تابعة إلى ولاية حلب لم نأخذها بنظر الاعتبار).

وفي بيروت توزعت المدارس على الدول كالآتي:

أمريكا: 5 مدارس، اثنتان في مركز بيروت وواحدة في كل من طرابلس وصافيتا والحصن.

فرنسا: 7 مدارس، ثلاث في مركز بيروت و اثنتان في كل من عكا و طرابلس.

انكلتره: مدرسة واحدة في قضاء صفد بعكا.

ألمانيا: 4 مدارس، واحدة في الناصرة و ثلاث في عكا.

إيطاليا: مدرستان في مركز بيروت.

ويلاحظ هنا أن الأمريكان فتحوا مدارس طبية وإعدادية في مركز بيروت، كما أسست فرنسا مدرسة سان جورج الطبية في مركز بيروت أيضا. أوردت السالنامة في حقل تاريخ التأسيس أن المدارس الفرنسية كانت قديمة.

3 ـ لم ترد في الجداول الإحصائية المتعلقة ببغداد وسنجق القدس أسماء الدول المؤسسة للمدارس الأجنبية بل أدرجت بدلا عنها أسماء الطائفة الدينية التي أقامت هذه المدارس.

وكما هو الحال في المدارس غير الإسلامية فإن أعداد المدارس الأجنبية في القدس ملفتة للنظر، ويمكن توزيعها على النحو التالي:

أ ـ 24 مدرسة لليهود (في سنة 1317) و 21 (في سنة 1318).

ب ـ 4 مدارس للنصارى، واحدة للاتين.

ج ـ 46 مدرسة وردت في حقل اسم الطائفة التي أسست المدرسة عبارة: (أطفال غير مسلمة) أي الأطفال غير المسلمين.

ويستدل من هذا أن مدارس اليهود واللاتين كانت مميزة، وأن مدارس النصارى تدخل ضمن المدارس المخصصة للأطفال غير المسلمين، إلا أن هذا يجب ألا يعني أن هذه المدارس كلها كانت خاصة بالنصارى، إذ إن قسما من مدارس اليهود وردت ضمن نفس الحقل، فنجد أن المدارس التي تحمل اسم (اولنيادى رويشلد) والمقامة في قضاءي غزة ويافا (س2 سنة 1317هـ/ ص1484) قد وردت تحت حقل (مدارس الأطفال غير المسلمين) في حين أن مدرسة أخرى تحمل نفس الاسم أقيمت في القدس (ص 1482) تدخل ضمن حقل مدارس الأطفال اليهود.

في سالنامة 1318 (1900م) طرأ تغيير على الجدول المتعلق بالمدارس الأجنبية في القدس فقد ذكر للبروتستانت 13 مدرسة و 14 للاتين.

ومعظم هذه المدارس كانت مرخصة، ولم يرد في حقل (تاريخ الترخيص) عبارة (غير مرخصة) بل وضعت (.) إزاء بعض المدارس ولعل هذا يعني أن تاريخ الترخيص مجهول لمعدي السالنامة.

د ـ كل المدارس باستثناء واحدة منها هي ابتدائية.

أما المدرستان الأجنبيتان في ولاية بغداد فكانتا تحملان اسم البروتستانت واللاتين وهما رشديتان. ومما يلفت النظر أن عدد طلاب مدرسة اللاتين هو 416 طالبا و671 طالبة وهي غير مرخصة في حين نجد أن عدد طلبة مدرسة البروتستانت هو 17 طالبا و 19 طالبة.

المكتبات في الولايات العربية

أدرجت السالنامة جداول إحصائية للمكتبات الموجودة في كل ولاية من الولايات العثمانية وبضمنها العربية عدا ولاية البصرة وسنجقي الزور وبنغازي إذ ذكرت السالنامة خلوّها من المكتبات. وقد انتهجت في تناولها أيضا منهجا معينا وكالآتي:

اللواء	القضاء	اسم المكتبة	محلها	مؤسسها	عدد الكتب	تاريخ التأسيس

وعلى الرغم من أن قسما منها قد أسسته إدارة المعارف أو الأوقاف إلا أن معظمها تمت إقامته من قبل الوجهاء في الولاية. ولم تكن هذه المكتبات تقتصر على مركز الولاية بل انتشرت في بعض الأقضية والنواحي أيضا. ومما يتعلق بهذه المكتبات أنها كانت تمتلك أبنية مستقلة، كما أن بعضا منها أقيم في داخل الجوامع. ومن الممكن رسم صورة موحدة عن المكتبات المنتشرة في الولايات العربية في العهد العثماني في فترة صدور السالنامة (1317هـ) على الوجه الآتي:

1 ـ بغداد: وفيها 12 مكتبة وكلها في مركز بغداد، إحداها أسستها إدارة المعارف في الحيدرخانه سنة 1297هـ/ وفيها 1245 كتابا، وأخرى من قبل

إدارة الأوقاف في الأعظمية[17] والباقية أقيمت من قبل وجهاء البلدة وقسم منها أقيم داخل الجوامع.

2 ـ بيروت: لم يرد في السالنامة إلا اسم مكتبة واحدة أقيمت في قضاء عكا بقضاء طرابلس الشام، ولم يرد ذكر عدد كتبها لكونها حديثة العهد.

3 ـ حلب: وكانت تضم أكبر عدد من المكتبات بعد ولاية الموصل إذ كانت فيها (عدا مرعش و اورفه وعينتاب) 23 مكتبة، وكلها أقيمت من قبل الوجهاء، وكان معظمها في مركز الولاية، كما كان في ادلب خمس مكتبات وفي معرة واحدة. وأكبر المكتبات في حلب هي المكتبة الأحمدية التي أقيمت سنة 1165 وضمت 1467 كتابا.

4 ـ سورية: لم يرد فيها سوى اسم مكتبتين إحداهما المكتبة العامة في دمشق في مدرسة الملك الظاهر وضمت 3566 كتابا، والأخرى في قضاء حماة في جامع الشيخ إبراهيم وضمت 600 كتابا.

5 ـ الموصل: وكما تميزت ولاية الموصل بكثرة المدارس الإسلامية فيها، اشتهرت بمكتباتها أيضا، وكانت فيها في فترة صدور السالنامة 32 مكتبة موزعة كالآتي: في المركز (16) وفي عقرة (2) وفي سنجق كركوك (12) والسليمانية (2). وانفرد الجدول الإحصائي للمكتبات في الموصل بإيراد أسماء مديري هذه المكتبات. وأكبر المكتبات في الولاية هي المكتبات التي أقيمت في رواندوز بقضاء أربيل بلواء كركوك إذ ضمت إحداها (وهي مكتبة كرد محمد باشا) أربعة آلاف كتاب. أما مكتبة الجامع الكبير في أربيل فقد اشتملت على 2105 كتاب.

6 ـ القدس: لم يرد في سالنامة المعارف لسنة 1317هـ/ إلا اسم مكتبتين إحداهما في مركز القدس والأخرى في غزة. أضيف اسم مكتبة أخرى في سالنامة 1318هـ.

ومما يلاحظ على المعلومات المتعلقة بالمكتبات، أن السالنامة لم تأخذ

إدارة الأوقاف في الأعظمية[17] والباقية أقيمت من قبل وجهاء البلدة وقسم منها أقيم داخل الجوامع.

2 ـ بيروت: لم يرد في السالنامة إلا اسم مكتبة واحدة أقيمت في قضاء عكا بقضاء طرابلس الشام، ولم يرد ذكر عدد كتبها لكونها حديثة العهد.

3 ـ حلب: وكانت تضم أكبر عدد من المكتبات بعد ولاية الموصل إذ كانت فيها (عدا مرعش و اورفه وعينتاب) 23 مكتبة، وكلها أقيمت من قبل الوجهاء، وكان معظمها في مركز الولاية، كما كان في ادلب خمس مكتبات وفي معرة واحدة. وأكبر المكتبات في حلب هي المكتبة الأحمدية التي أقيمت سنة 1165 وضمت 1467 كتابا.

4 ـ سورية: لم يرد فيها سوى اسم مكتبتين إحداهما المكتبة العامة في دمشق في مدرسة الملك الظاهر وضمت 3566 كتابا، والأخرى في قضاء حماة في جامع الشيخ إبراهيم وضمت 600 كتابا.

5 ـ الموصل: وكما تميزت ولاية الموصل بكثرة المدارس الإسلامية فيها، اشتهرت بمكتباتها أيضا، وكانت فيها في فترة صدور السالنامة 32 مكتبة موزعة كالآتي: في المركز (16) وفي عقرة (2) وفي سنجق كركوك (12) والسليمانية (2). وانفرد الجدول الإحصائي للمكتبات في الموصل بإيراد أسماء مديري هذه المكتبات. وأكبر المكتبات في الولاية هي المكتبات التي أقيمت في رواندوز بقضاء أربيل بلواء كركوك إذ ضمت إحداها (وهي مكتبة كرد محمد باشا) أربعة آلاف كتاب. أما مكتبة الجامع الكبير في أربيل فقد اشتملت على 2105 كتاب.

6 ـ القدس: لم يرد في سالنامة المعارف لسنة 1317هـ/ إلا اسم مكتبتين إحداهما في مركز القدس والأخرى في غزة. أضيف اسم مكتبة أخرى في سالنامة 1318هـ.

ومما يلاحظ على المعلومات المتعلقة بالمكتبات، أن السالنامة لم تأخذ

بنظر الاعتبار غير المكتبات الإسلامية، أما المكتبات غير الإسلامية فلم تورد عنها أي شيء.

المطـــابع في الولايات العربية

انتشرت المطابع في الولايات العربية في العهد العثماني بدرجات متفاوتة عدا سنجقي الزور وبنغازي والمعلومات السالناماتية تم إدراجها وفق المنهج الآتي:

اللواء	القضاء	اسم المطبعة	محلها	صاحب الامتياز	نوعها	اللغات التي تطبع بها	تاريخ التأسيس	قيامها بطبع الصورة أم لا
					حروف/ حجر			

والمطابع تنقسم إلى قسمين: مطابع رسمية وأخرى أهلية. أما توزيعها في الولايات العربية فكالآتي:

1 ـ البصرة: واحدة رسمية وتطبع بالعربية والتركية تأسست في 19 مارت 1895م.

2 ـ بغداد: أربع مطابع إحداها رسمية تطبع بالعربية والتركية تأسست في 1286 واثنتان أهليتان تطبعان بالعربية والتركية أيضا وواحدة لليهود تطبع بالعربية والعبرية تأسست سنة 1980م.

3 ـ بيروت: فيها 18 مطبعة إحداها في طرابلس والأخرى في المركز، واحدة منها رسمية تأسست سنة 1304 ومعظم المطابع تطبع بالتركية والفرنسية أو بالإنكليزية وأقدم هذه المطابع هي المطابع التي تأسست في 1889م وعددها خمس.

4 ـ حلب: وفيها 3 مطابع في مركز الولاية، إحداها رسمية والثانية أهلية تطبع بالتركية والعربية، والثالثة يهودية تطبع بالعبرية أقدمها هي المطبعة

الأهلية التي تحمل اسم (المطبعة المارونية) وتأسست في سنة 1246، أما مطبعة الولاية فتأسست في سنة 1868م.

5 ـ سورية: وفيها 4 مطابع إحداهما رسمية تطبع بالتركية والعربية وهي أقدمها وتأسست سنة 1281 واثنتان أهليتان تطبعان بالعربية وواحدة أهلية تطبع باللغات التركية والعربية والإنكليزية والفرنسية.

6 ـ الموصل: وفيها اثنتان إحداهما رسمية تأسست سنة 1882م وتطبع بالتركية والأخرى أهلية (الدومينيكان) وتطبع باللغات التركية والكلدانية والفرنسية والسريانية واللاتينية وهي غير مرخصة.

7 ـ القدس: وكان فيها أكبر عدد من المطابع بلغ في 1317هـ/ (1899م) 22 مطبعة، اثنتان في يافا وكانت معظمها تطبع باللغات المختلفة وهي: العربية والتركية والعبرية والفرنسية والإنكليزية والروسية والنمساوية والإيطالية والرومية. وكان أصحاب امتيازها إما نصارى أو يهود وكان قسم منهم أجانب: ألمان أو نمساويّون أو إنكليز أو روس. وخلافا على ما كانت تقوم به المطابع الموجودة في الولايات الأخرى التي لم تكن تطبع الصورة والرسوم فإن معظم مطابع القدس كانت تطبع الرسوم. وأقدم المطابع فيها تأسست سنة 1264وهي مطبعة الفرنسيسكان.

ومما يجدر ذكره أن هذه المطابع كان عليها الحصول على ترخيص رسمي وبخلافه يتعرض الذين يقيمون مطابع ويطبعون الكتب والمجلات وسائر الأوراق إلى غلق مطابعهم ويتم تغريمهم 50 ليرة ذهبية عثمانية وذلك وفق المادة 137 من قانون العقوبات. وكان على المطابع الحصول على الترخيص من وزارة الداخلية والولايات خارج العاصمة وتكون هذه المطابع تحت إشراف ومراقبة مفتشي وزارة المعارف وإدارة المطبوعات في استانبول وموظفي المعارف في الولايات السلطانية (انظر نظام المطابع ص 172 وما بعدها من سالنامة المعارف 2 لسنة 1317هـ)

الصحف في الولايات العربية

تناولت سالنامة المعارف كذلك الصحف الصادرة في استانبول والولايات العثمانية المختلفة واتبع في تناولها منهج معين أيضا هو:

أسماء أصحاب الامتياز	أسماء الصحف	اللغات التي يتم إصدار الصحف بها

وكانت الصحف تصدر في جميع الولايات العربية في فترة صدور سالنامة المعارف عدا سنجقي الزور وبنغازي وهي:

1 ـ البصرة: صدرت فيها جريدة واحدة وهي (البصرة) وهي رسمية صدرت بالعربية والتركية.

2 ـ بغداد: صدرت فيها جريدة واحدة أيضا وهي (زورا) وهي رسمية صدرت بالعربية والتركية.

3 ـ بيروت: وردت فيها أسماء 19 صحيفة وبضمنها خمس مجلات، منها جريدة (بيروت) الرسمية باللغتين العربية والتركية و 12 جريدة صدرت بالعربية وهي: بيروت، البشير، ثمرات الفنون، لسان الحال، المصباح، التقدم، النشرة الأسبوعية، الهدية، كوكب الصبح، المنير، الأحوال، طرابلس وطرابلس الشام، وصدرت فيها جريدة واحدة باللغتين العربية والفرنسية. أما المجلات فقد صدرت أربع منها بالعربية وهي المشرق والطبيب والمحبة والمنار، أما المجلة الخامسة فكانت تصدر بالفرنسية وقد أوردت السالنامة أسماء أصحاب امتياز هذه الصحف والمجلات.

4 ـ حلب: ولم تصدر فيها إلا جريدة واحدة وهي (فرات) وهي رسمية صدرت بالعربية والتركية.

5 ـ سورية: وردت في السالنامة أسماء ثلاث جرائد صدرت في ولاية سورية، واحدة رسمية وهي (سورية) كانت تصدر بالعربية والتركية واثنتان أهليتان إحداهما صدرت بالعربية والتركية وهي (روضة الشام) والأخرى (الشام) وصدرت بالعربية فقط.

6 ـ الموصل: صدرت فيها جريدة واحدة وهي (الموصل) وهي رسمية كانت تصدر بالتركية.

7 ـ القدس: أوردت سالنامة المعارف عدد 3 سنة 1318هـ/ أسماء أربع جرائد ومجلة واحدة وهي حبق والغزال (وهي بالعربية) وحبيلن وهاسيفى (وهما بالعبرية) ومجلة (هاشكاف) وهي بالعربية والعبرية. ومما يلفت النظر هنا أن جميع هذه الصحف والمجلات أصدرها يهود عثمانيون أو يهود أجانب كما أن المجلة أصدرتها امرأة يهودية (حمده بنت شلومو) وهي أول سيده تصدر صحيفة عربية وعبرية في البلاد العربية.

الإنجازات التعليمية التي تحققت في زمن السلطان عبد الحميد الثاني:

اعتادت سالنامة المعارف بوضع جدول في نهاية الجداول الملحقة بكل ولاية من الولايات العثمانية ومنها العربية يتعلق بالإنجازات التي تحققت في الولاية في مجال المعارف منذ تولي السلطان عبد الحميد السلطنة. واتبع في إعداد هذا الجدول كذلك منهج خاص وهو:

اللواء	القضاء	درجة المدرسة	موقعها	تاريخ تأسيسها	مقدار الصرف	ملاحظات

والحقيقة أن أهمية هذه الجداول لدراسة واقع التعليم في الولايات المختلفة تكمن فيما يلي:

أ ـ رصد كافة المنجزات المتحققة في مجال التعليم بدءا من تولي السلطان عبد الحميد الثاني السلطنة ولغاية صدور السالنامة.

ب ـ التعرف على المدارس الابتدائية وتاريخ تأسيسها بالتحديد. والمعروف أن سالنامة المعارف لم تدرج ضمن الجداول الإحصائية للولايات أي جدول يتعلق بالتعليم الابتدائي ـ كما ذكرنا ـ فضلا عن إننا نجهل تحديد تاريخ إقامة هذا النوع من المدارس لعدم ورود ما يتعلق بها في المصادر.

ج ـ وردت في حقل الملاحظات الواردة في هذه الجداول معلومات في غاية الأهمية عن هذه المدارس والجهات التي ساهمت في إقامتها، منها:

1 ـ أن الدولة كانت تقوم بتحويل بعض الأبنية العائدة لها إلى مدارس تتخذ مقرا لها، إذ خصصت أبنية أميرية لإقامة مدارس فيها.

2 ـ إن الدولة قامت بمنح قطع أراضي لبناء مدارس عليها من قبل الأهالي أي إن الأهالي كانوا يساهمون في بناء هذه المدارس.

3 ـ أقيمت بعض المدارس الابتدائية من قبل السلطان نفسه.

4 ـ قسم من أبنية المدارس كان مستأجرا.

5 ـ اتخذت أحيانا غرف بعض الجوامع مقرا للمدارس الابتدائية كما في بغداد.

6 ـ إن قسما من المدارس الابتدائية أقيمت من قبل الأهالي و أوقفت لها أوقاف لإدارتها (كما في بيروت).

7 ـ إن قسما من المدارس الابتدائية أقيمت من قبل الأهالي وتدار من قبلهم أيضا حتى في بيروت

8 ـ إن قسما من المدارس الابتدائية تدفع رواتب معلميها من معونات حصة المعارف.

9 ـ قسم من المدارس تم صرف رواتب معلمي العلوم الدينية والقرآن الكريم فيها من رواتب شعبة مجلس المعارف في الولاية (كما في بيروت).

المدارس الابتدائية

إذا استثنينا المعلومات الواردة في الجداول الملحقة بجداول الولايات والمتعلقة بالإنجازات المتحققة في عهد السلطان عبد الحميد، لم يرد في سالنامة المعارف أية معلومات تتعلق بالمدارس الابتدائية سوى جدول واحد وضع في نهاية السالنامة، وهو عبارة عن إحصائية بأعداد المدارس الابتدائية التي أقيمت في الدولة العثمانية بولاياتها المختلفة. وقد ورد في نهاية الجدول إن هذا الجدول اقتبس من الإحصائية الخاصة لسنة 1310 ـ 1311 (1895 - 1896م) والمنشورة في نفس السنة. أما الإحصائيات المتعلقة بمركز الدولة

والولايات العربية فهي كالآتي:

الأسماء	أصول عتيقة (النظام القديم)	أصول جديدة (النظام الجديد)	يكون (المجموع)
درسعادت (استانبول)	196	47	243
البصرة	90	26	116
بغداد	38	11	49
بيروت	205	181	386
حلب	604	29	633
سوريه	232	59	391
الموصل	392	-	392

ومما يلاحظ هنا أن هذه المدارس تمّ تقسيمها إلى قسمين (أصول عتيقة أي النظام القديم) و (أصول جديدة أي النظام الجديد)، وعلى الرغم من هذا لم يرد في التعليمات والأنظمة المنشورة في السالنامة أية إشارة إلى هذا النوع من التقسيم.

ملحق
المؤسسات التعليمية والثقافية في الولايات العربية العثمانية

يتضمن هذا الملحق معلومات إحصائية تتعلق بالمؤسسات التعليمية والثقافية في الولايات العربية في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي كما ورد في سالنامة وزارة المعارف عدد 2 لسنة 1317هـ/ 1899م. وهذه المؤسسات تتمثل بإدارة المعارف والمدارس الحكومية بمختلف مراحلها والمدارس الدينية الإسلامية والمدارس غير الإسلامية: المسيحية واليهودية والمدارس الأجنبية والمكتبات والصحف والمطابع في كل ولاية من هذه الولايات. والمعلومات الإحصائية وردت ضمن حقول الولايات العثمانية، ومما يلاحظ على هذه المعلومات الإحصائية:

1. إن الولايات رتبت في السالنامة حسب الترتيب الأبجدي، إلا أننا رتّبناها حسب مواقعها الجغرافية الحالية.

2. تمّ استخدام التاريخ الميلادي بدلا من التاريخ الرومي الوارد في البيانات الإحصائية والذي كان متداولا في الدولة العثمانية في ذلك الوقت.

3. لم ترد في السالنامة أحيانا تواريخ تأسيس بعض المؤسسات التعليمية، ولهذا تركت دون الإشارة إليها كل على حدة.

4. إن البيانات الواردة في السالنامة تمثل معظم المؤسسات التعليمية والثقافية في الولايات العربية في هذا الوقت بالذات وليست كلها، إذ إن معدي السالنامة أخذوا بنظر الاعتبار كل ما توفر لديهم من إحصائيات رسمية، وتجاهل ذكر مؤسسة لا يعني عدم وجودها، ومن الممكن التأكد من هذا الأمر بالرجوع إلى سالنامات الولايات المعنية.

5. حقل «المدارس التي أقيمت بإنشاء أو شراء مبانيها منذ جلوس السلطان عبد الحميد الثاني» يشكل آخر بيان يرد في البيانات الإحصائية في السالنامة، وقد وضعناه بعد بيانات المدارس الرسمية مباشرة لتعلقه بها.

6. تم ترك أسماء المعلمين الواردة ضمن الجداول الإحصائية للمدارس الرسمية مع أسماء المواد الدراسية الواردة إزاءها وذلك بسبب إشغالها حيّزا واسعا من البيانات الإحصائية، وكمثال على هذا أورد الجدول الآتي:

المدرسة الإعدادية في القدس الشريف

الوظيفة	الأسماء	الرتبة	تاريخها
المدير ومعلم التركية والهندسة ودفتر الأصول(في التجارة)والجبر والفرنسية والمعلومات النافعة	محمد خيري أفندي		
معلم العلوم الدينية والعربية	أبو السعود زاده طاهر أفندي	مدرس	5 رجب 1305
معلم حسن الخط	حسيني زاده سعيد أفندي	ثالثة	8 ربيع الآخر 1305
معلم اللغة التركية	أبو السعود زاده إسحاق أفندي	رابعة	1306
معلم التركية والحساب والجغرافية	بدري زاده موسى		
معلم التاريخ	رشدي أفندي		
معلم الرسم و وكيل معلم الفارسية	جركس زاده علي أفندي		
المبصر ومعلم التركية	نمر زاده علي أفندي		

الطلاب الموجودون خلال السنة التدريسية 1314 / 1315 (رومية) 1898 ـ 1899م

مسلم	غير مسلم	المجموع	الخدم
88	1	89	2

1. المؤسسات التعليمية والثقافية في ولاية بغداد

إدارة المعارف

الموظفون: مدير المعارف والإعدادية الملكية (المدنية) - مأمور المحاسبة - رئيس الكتاب - الكاتب الثاني ومسجل الأوراق - معاون المحاسبة - أمين الصندوق - المحصل - مأمور متحف الحلة الفخري

المدارس الإعدادية

المدرسة الإعدادية في بغداد

عدد الطلبة الموجودين خلال السنة الدراسية 1898 - 1899 م

نهاري: مسلم 86 غير مسلم 21

المدرسة الإعدادية العسكرية في بغداد

لم يرد عدد الطلاب

المدرسة الرشدية في بغداد وعدد طلابها: مسائي 269، نهاري 74

المدرسة الرشدية في كربلاء وعدد طلابها: 68

المدرسة الرشدية في خراسان (بعقوبة) وعدد طلابها: 57

المدرسة الرشدية في مندلي وعدد طلابها: 48

المدرسة الرشدية في الحلة وعدد طلابها: 57

المدرسة الرشدية في سامراء وعدد طلابها: 42

المدرسة الرشدية في كوت الإمارة وعدد طلابها: 34

المدرسة الرشدية العسكرية في بغداد وعدد طلابها:

مسائي 64 نهاري 497 المجموع 561

المدارس التي أقيمت بإنشاء أو شراء مبانيها منذ جلوس السلطان عبد الحميد الثاني

مدرسة إعدادية بمدينة بغداد، تأسست في 13/ 9/ 1890 م، كانت في

السابق مستشفى الغرباء وحولت إلى مدرسة بإرادة سنيَّة.

مدرسة رشدية بقصبة سامراء، تأسست في25/ 6/ 1894 م

مدرسة رشدية بكوت الإمارة

مدرسة ابتدائية بقضاء سامراء، تأسست في 25/ 6/ 1894 م

مدرسة ابتدائية بمقاطعة طاش السنية بالديلم، تأسست في 27/ 4/ 1887م

مدرسة ابتدائية بناحية بغيلة في كوت الأمارة، تأسست في21/ 2/ 1889م

مدرسة ابتدائية بمقاطعة عليا السنية بخانقين تأسست في 13/ 2/ 1890 م

مدرسة ابتدائية بالهندية تأسست في 27/ 5/ 1893 م

مدرسة ابتدائية بالنجف تأسست في 13/ 12/ 1887 م

والمدارس الخمسة الأخيرة أقيمت من قبل السلطان.

مدرسة ابتدائية في محلة الصابونجية ببغداد، قرب جامع علي أفندي، تاريخ التأسيس: 31/ 1/ 1894 م

مدرسة ابتدائية في محلة جديد حسن باشا ببغداد، نيسان 1890 م، تم استئجار مبناها

مدرسة ابتدائية في ناحية الأعظمية ببغداد، آب/ أغسطس 1892 م، خصصت لها غرفتان بالصحن الشريف للإمام الأعظم.

مدرسة ابتدائية بمقاطعة المسيَّب السنية بقضاء كربلاء، أقيمت من قبل السلطان في تشرين الأول 1887 م

مدرسة ابتدائية بمقاطعة المحمودية السنية بقضاء الكاظمية، أقيمت من قبل السلطان في 30/ 5/ 1896 م

مدرسة ابتدائية ببغداد، تاريخ التأسيس تموز 1892م، منحت أرضها من قبل البلدية ودفعت نفقاتها من قبل الأهالي.

مدرسة ابتدائية بالجهة المقابلة (ببغداد)، تاريخ التأسيس نيسان 1890 م خصص مبناها من الأبنية الأميرية.

السابق مستشفى الغرباء وحولت إلى مدرسة بإرادة سنيَّة.

مدرسة رشدية بقصبة سامراء، تأسست في25/ 6/ 1894 م

مدرسة رشدية بكوت الإمارة

مدرسة ابتدائية بقضاء سامراء، تأسست في 25/ 6/ 1894 م

مدرسة ابتدائية بمقاطعة طاش السنية بالديلم، تأسست في 27/ 4/ 1887م

مدرسة ابتدائية بناحية بغيلة في كوت الأمارة، تأسست في21/ 2/ 1889م

مدرسة ابتدائية بمقاطعة عليا السنية بخانقين تأسست في 13/ 2/ 1890 م

مدرسة ابتدائية بالهندية تأسست في 27/ 5/ 1893 م

مدرسة ابتدائية بالنجف تأسست في 13/ 12/ 1887 م

والمدارس الخمسة الأخيرة أقيمت من قبل السلطان.

مدرسة ابتدائية في محلة الصابونجية ببغداد، قرب جامع علي أفندي، تاريخ التأسيس: 31/ 1/ 1894 م

مدرسة ابتدائية في محلة جديد حسن باشا ببغداد، نيسان 1890 م، تم استئجار مبناها

مدرسة ابتدائية في ناحية الأعظمية ببغداد، آب/ أغسطس 1892 م، خصصت لها غرفتان بالصحن الشريف للإمام الأعظم.

مدرسة ابتدائية بمقاطعة المسيَّب السنية بقضاء كربلاء، أقيمت من قبل السلطان في تشرين الأول 1887 م

مدرسة ابتدائية بمقاطعة المحمودية السنية بقضاء الكاظمية، أقيمت من قبل السلطان في 30/ 5/ 1896 م

مدرسة ابتدائية ببغداد، تاريخ التأسيس تموز 1892م، منحت أرضها من قبل البلدية ودفعت نفقاتها من قبل الأهالي.

مدرسة ابتدائية بالجهة المقابلة (ببغداد)، تاريخ التأسيس نيسان 1890 م خصص مبناها من الأبنية الأميرية.

مدرسة ابتدائية في داخل الجامع بعنه (عانة)، تاريخ التأسيس حزيران 1889م

المدارس الدينية الإسلامية في ولاية بغداد

المدارس الدينية الإسلامية في بغداد

		عدد الطلاب
الإمام الأعظم	بجامع الإمام الأعظم	28
حيدر خانه	بجامع حيدر الخانه	10
الاصفيه	بجامع الاصفيه	25
خضر الياس	بجامع خضر الياس	16
الخالديه	بتكية الخالدية	5
السيف	بمسجد السيف	10
الفضل	بجامع الفضل	15
جديد حسن باشا	بجامع جديد حسن باشا	4 أسسها جديد حسن باشا
نجيب الدين	بمسجد نجيب الدين	5
الشيخ شهاب الدين	بجامع الشيخ شهاب الدين	5
عتيق حسن باشا	بجامع عتيق حسن باشا	5 أسسها عتيق حسن باشا
الخلفاء	بجامع الخلفاء	10
السليمانية	بجامع الميدان	15 أسسها سليمان باشا
عثمان أفندي	بمسجد عثمان أفندي	10 أسسها عثمان أفندي
نائلة خاتون	بجامع حيدر خانه	10 أسستها نائلة خاتون
المرجانية	بجامع المرجانية	10 أسسها مرجان
سيد سلطان علي	بجامع سيد سلطان علي	20 أسسها إبراهيم باشا
حاجي أمين	بجامع حاجي أمين	6 أسسها حاجي أمين أفندي
الأحمدية	بجامع أحمد كهيا	15 أسسها كهيا أحمد باشا
النعمانية	بجامع النعمانية	10 أسسها نعمان أغا

الإسماعيلية	بجامع قويومجيلر (الصاغة)	12 أسسها إسماعيل باشا
الحسينية	بجامع حسين باشا	15 أسسها حسين باشا
نازنده خاتون	بجامع نازنده خاتون	15 أسستها نازنده خاتون
منورة خاتون	بجامع منورة خاتون	15 أسستها منورة خاتون

المدارس الدينية في قضاء سامراء: (سامراء) بقضاء سامراء، عدد الطلاب 20

المدارس الدينية في قضاء كربلاء: (العباسية) بمحلة العباسية، عدد الطلاب 10 مؤسسها: إدارة الأوقاف.

ملاحظة: لم تورد السالنامة تواريخ تأسيس المدارس الدينية الإسلامية في بغداد

المدارس غير الإسلامية في ولاية بغداد

في مدينة بغداد:

مدرسة الاتفاق الإسرائيلي، لليهود، مديرها المسؤول: موسيو دانون، درجة وهي رشدية، عدد طلابها الذكور 250، تاريخ التأسيس 1865 م، تاريخ الترخيص: 5 ـ 2 ـ 1894 م.

مدرسة السريان، للسريان، مديرها المسؤول: القس يوسف أفندي، وهي: رشدية، عدد طلابها الذكور 54، تاريخ التأسيس 1895 م، تاريخ الترخيص: 19 ـ 4 ـ 1895م.

مدرسة الكلدان، للكلدان، مديرها المسؤول: القس ميخائيل أفندي، وهي: رشدية، عدد طلابها الذكور 140، تاريخ التأسيس 1876 م، تاريخ الترخيص: 7/ 5/ 1894 م.

مدرسة الأرمن، للأرمن، مديرها المسؤول: سهران أفندي، وهي: رشدية، عدد طلابها 75، تاريخ التأسيس: مجهول، تاريخ الترخيص: 5/ 2/ 1893 م.

مدرسة اليهود للبنات، لليهود، مديرها المسؤول: مادام دانو، وهي: ابتدائية ورشدية، عدد الطالبات 84، تاريخ التأسيس: مجهول، وهي غير مرخصة

مدرسة الأرمن للإناث، للأرمن، مديرها المسؤول: مهران أفندي، وهي: ابتدائية، عدد طالباتها 42، تاريخ التأسيس 1894 م، تاريخ الترخيص: 28/ 6/ 1894 م.

المدارس الأجنبية في بغداد

في مدينة بغداد:

مدرسة البروتستانت، للبروتستانت، مديرها المسؤول: مستر بارفيت، وهي رشدية مختلطة، عدد الطلاب الذكور17، الإناث: 19، تاريخ التأسيس 1896م، تاريخ الترخيص: 5/ 12/ 1896م.

مدرسة اللاتين، للاتين، مديرها المسؤول: أنستاس أفندي، وهي رشدية مختلطة، عدد الطلاب الذكور 416، الإناث 671، تاريخ التأسيس مجهول وهي غير مرخصة.

المكتبات في بغداد

				عدد الكتب
مكتبة المعارف	بالحيدر خانة	أسستها	إدارة المعارف في سنة 1830م	1245
مكتبة أحمد كربة	بالميدان	أسسها	أحمد كربة في سنة 1794	53
مكتبة نائلة خاتون	بالخيدر خانة	أسستها	نائلة خاتون	205
مكتبة نازندة خاتون	بالجيدر خانة	أسستها	نازندة خاتون في سنة 1822	91

مدرسة اليهود للبنات، لليهود، مديرها المسؤول: مادام دانو، وهي: ابتدائية ورشدية، عدد الطالبات 84، تاريخ التأسيس: مجهول، وهي غير مرخصة

مدرسة الأرمن للإناث، للأرمن، مديرها المسؤول: مهران أفندي، وهي: ابتدائية، عدد طالباتها 42، تاريخ التأسيس 1894 م، تاريخ الترخيص: 28/ 6/ 1894 م.

المدارس الأجنبية في بغداد

في مدينة بغداد:

مدرسة البروتستانت، للبروتستانت، مديرها المسؤول: مستر بارفيت، وهي رشدية مختلطة، عدد الطلاب الذكور17، الإناث: 19، تاريخ التأسيس 1896م، تاريخ الترخيص: 5/ 12/ 1896م.

مدرسة اللاتين، للاتين، مديرها المسؤول: أنستاس أفندي، وهي رشدية مختلطة، عدد الطلاب الذكور 416، الإناث 671، تاريخ التأسيس مجهول وهي غير مرخصة.

المكتبات في بغداد

				عدد الكتب
مكتبة المعارف	بالحيدر خانة	أسستها	إدارة المعارف في سنة 1830م	1245
مكتبة أحمد كربة	بالميدان	أسسها	أحمد كربة في سنة 1794	53
مكتبة نائلة خاتون	بالخيدر خانة	أسستها	نائلة خاتون	205
مكتبة نازندة خاتون	بالحيدر خانة	أسستها	نازندة خاتون في سنة 1822	91

				عدد الكتب
مكتبة داود باشا	بالحيدر خانة	أسسها	داود باشا	655
مكتبة طبقجي محمد أفندي	بالعاقولية	أسسها	محمد أفندي	470
مكتبة مصطفى سليم أفندي	بالصفافير	أسسها	مصطفى سليم أفندي	93
مكتبة عدلة خاتون	برأس القرية	أسستها	عدلة خاتون	57
مكتبة سيد سليمان أفندي	بباب الشيخ	أسسها	النقيب سيد سليمان أفندي	1635
مكتبة الأعظمية	بناحية الأعظمية	أسستها	إدارة الأوقاف	443
مكتبة سليمان باشا	بالبستان (باغجة)	أسسها	سليمان باشا	178
مكتبة المرجان	بجامع المرجان	أسسها	مرجان	0

المطابع في بغداد

مطبعة الولاية، صاحب الامتياز: رسمية، نوعها: حروف، اللغات التي تطبع بها: التركية، العربية، تاريخ التأسيس 1870، لا تطبع صورا.

مطبعة دار السلام، صاحب الامتياز: علي أفندي، نوعها: حروف وحجر، اللغات التي تطبع بها: التركية، العربية، تاريخ التأسيس 1891 م، لا تطبع صورا.

مطبعة الحميدية، بالحيدر خانه، صاحب الامتياز: حسين أفندي، نوعها: حجر، اللغات التي تطبع بها: التركية، العربية، تاريخ التأسيس 1895م، لا تطبع صورا

مطبعة شوع بيخور بالتورات، صاحب الامتياز: شوع بيخور، نوعها:

				عدد الكتب
مكتبة داود باشا	بالحيدر خانة	أسسها	داود باشا	655
مكتبة طبقجي محمد أفندي	بالعاقولية	أسسها	محمد أفندي	470
مكتبة مصطفى سليم أفندي	بالصفافير	أسسها	مصطفى سليم أفندي	93
مكتبة عدلة خاتون	برأس القرية	أسستها	عدلة خاتون	57
مكتبة سيد سليمان أفندي	بباب الشيخ	أسسها	النقيب سيد سليمان أفندي	1635
مكتبة الأعظمية	بناحية الأعظمية	أسستها	إدارة الأوقاف	443
مكتبة سليمان باشا	بالبستان (باغجة)	أسسها	سليمان باشا	178
مكتبة المرجان	بجامع المرجان	أسسها	مرجان	0

المطابع في بغداد

مطبعة الولاية، صاحب الامتياز: رسمية، نوعها: حروف، اللغات التي تطبع بها: التركية، العربية، تاريخ التأسيس 1870، لا تطبع صورا.

مطبعة دار السلام، صاحب الامتياز: علي أفندي، نوعها: حروف وحجر، اللغات التي تطبع بها: التركية، العربية، تاريخ التأسيس 1891 م، لا تطبع صورا.

مطبعة الحميدية، بالحيدر خانه، صاحب الامتياز: حسين أفندي، نوعها: حجر، اللغات التي تطبع بها: التركية، العربية، تاريخ التأسيس 1895م، لا تطبع صورا

مطبعة شوع بيخور بالتورات، صاحب الامتياز: شوع بيخور، نوعها:

حروف، اللغات التي تطبع بها: العبرانية والعربية، تاريخ التأسيس 1890 م، لا تطبع صورا

الصحف في بغداد

جريدة زوراء، صاحب الامتياز: رسمية، اللغات التي تصدر بها: العربية والتركية

سالنامة وزارة المعارف 2 لسنة 1317 هـ/ 1899م، ص 1062 ـ 1075

2. المؤسسات التعليمية والثقافية في ولاية البصرة

إدارة المعارف

الموظفون: مهام مديرية المعارف محولة إلى مأمورية المحاسبة، مأمور المحاسبة، أمين الصندوق، كاتب المجلس

لا توجد في ولاية البصرة مدارس إعدادية مسائية ونهارية.

المدارس الرشدية

المدرسة الرشدية في البصرة وعدد طلابها 108

المدرسة الرشدية في العمارة وعدد طلابها 96

المدرسة الرشدية في سنجق المنتفك وعدد طلابها 77

المدرسة الرشدية في سنجق الإحساء وعدد طلابها 68

لا توجد مدارس دينية إسلامية في ولاية البصرة

المدارس التي أقيمت بإنشاء أو شراء مبانيها منذ جلوس السلطان عبد الحميد الثاني:

مدرسة رشدية في قصبة البصرة تأسست في 1878 م

مدرسة ابتدائية في محلة السيف بالبصرة تأسست في 1889م

مدرسة ابتدائية في محلة المنارتين تأسست في 1889م

مدرسة ابتدائية في محلة الشراق تأسست في 1889م

مدرسة ابتدائية في محلة الصحة تأسست في 1889 م

مدرسة ابتدائية في محلة المناوي تأسست في 1889 م

مدرسة ابتدائية في محلة القطانة تأسست في 1889 م

مدرسة ابتدائية في قصبة الزبير تأسست في 1889 م

مدرسة رشدية في قصبة العشار تأسست في 1889 م

مدرسة ابتدائية في قصبة أبو الخصيب تأسست في 1889 م

مدرسة ابتدائية في قصبة شط العرب تأسست في 1889 م

وتقع هذه المدارس جميعها بالقرب من الجوامع.

مدرسة رشدية في قصبة العمارة، تأسست في 1878 م مقدار النفقات 24200

مدرسة ابتدائية في قصبة العمارة، تأسست في 1895م مقدار النفقات 14000

مدرسة ابتدائية في قصبة الشطرة بلواء العمارة، تأسست في 1895 مقدار النفقات 16200 تم صرف هذه النفقات من صناديق الأملاك السلطانية المحلية.

مدرسة رشدية في قصبة المنتفك، تأسست في 1878، مقدار النفقات 42600

مدرسة ابتدائية في قصبة المنتفك، تأسست في1893 م، بجوار المدرسة الرشدية

مدرسة ابتدائية في قصبة الحي بلواء المنتفك، تأسست في1896 م، مقدار النفقات 13900 تم صرف هذا المبلغ من صندوق الأملاك السلطانية.

مدرسة ابتدائية في قصبة الشطرة بلواء المنتفك، تأسست في1896 م.

مدرسة رشدية في قصبة لواء نجد، تأسست في 1897 م، مقدار النفقات 42100، تم صرف هذا المبلغ من صندوق الأملاك السلطانية.

مدرسة ابتدائية في قصبة لواء نجد، تأسست 1878 م، مقدار النفقات 17700

المدارس غير الإسلامية

المدرسة الإسرائيلية في قضاء البصرة ـ لليهود، مديرها المسؤول: يامين أفندي وهي رشدية مختلطة، عدد الطلاب 152، عدد الطالبات 14 تاريخ التأسيس: 13/ 3/ 1890 م، تاريخ الترخيص: 5/ 4/ 1891 م

لا توجد مدارس أجنبية ومكتبات داخل ولاية البصرة.

المطابع

مطبعة البصرة في مدينة البصرة، محلها / دار الحكومة، صاحب الامتياز: رسمي، نوعها: حروف، اللغات التي تطبع بها: التركية، العربية، تاريخ تأسيسها: 19/ 3/ 1895 م.

الصحف

جريدة البصرة، اللغات التي تضدر بها: العربية، التركية، صاحب الامتياز: رسمية

سالنامة وزارة المعارف عدد 2

لسنة 1317هـ/ 1899م، ص 1056 ـ 1061

3. المؤسسات التعليمية والثقافية في ولاية الموصل

إدارة المعارف

الموظفون: وكيل مدير المعارف، مأمور المحاسبة، أمين الصندوق، مأمور المتحف الفخري

مدرسة رشدية في قصبة لواء نجد، تأسست في 1897 م، مقدار النفقات 42100، تم صرف هذا المبلغ من صندوق الأملاك السلطانية.

مدرسة ابتدائية في قصبة لواء نجد، تأسست 1878 م، مقدار النفقات 17700

المدارس غير الإسلامية

المدرسة الإسرائيلية في قضاء البصرة - لليهود، مديرها المسؤول: يامين أفندي وهي رشدية مختلطة، عدد الطلاب 152، عدد الطالبات 14 تاريخ التأسيس: 13/ 3/ 1890 م، تاريخ الترخيص: 5/ 4/ 1891 م

لا توجد مدارس أجنبية ومكتبات داخل ولاية البصرة.

المطابع

مطبعة البصرة في مدينة البصرة، محلها / دار الحكومة، صاحب الامتياز: رسمي، نوعها: حروف، اللغات التي تطبع بها: التركية، العربية، تاريخ تأسيسها: 19/ 3/ 1895 م.

الصحف

جريدة البصرة، اللغات التي تصدر بها: العربية، التركية، صاحب الامتياز: رسمية

سالنامة وزارة المعارف عدد 2

لسنة 1317هـ/ 1899م، ص 1056 - 1061

3. المؤسسات التعليمية والثقافية في ولاية الموصل

إدارة المعارف

الموظفون: وكيل مدير المعارف، مأمور المحاسبة، أمين الصندوق، مأمور المتحف الفخري

المدارس الإعدادية

مدرسة إعدادية الموصل

أعداد الطلاب خلال السنة الدراسية 1898 ـ 1899

نهاري: مسلم 332، غير مسلم: 9

المدارس الرشدية

المدرسة الرشدية في السليمانية وعدد طلابها 30

المدرسة الرشدية في كركوك وعدد طلابها 53

المدرسة الرشدية في راوندوز وعدد طلابها 30

المدرسة الرشدية في أربيل وعدد طلابها 35

المدرسة الرشدية في صلاحية (كفري) وعدد طلابها 30

المدرسة الرشدية للإناث في مركز الولاية وعدد طالباتها 20

المدرسة الرشدية العسكرية في السليمانية وعدد طلابها 106

المدارس الدينية الإسلامية في ولاية الموصل

	عدد الطلاب	مؤسسها
مدرسة جامع اغالر (الاغوات) في باب الجسر	18	إسماعيل آغا وإخوانه
مدرسة جامع الباشا في السوق الكبير	10	حاجي حسين باشا وسليمان باشا
مدرسة العبدالية في باب السراي	5	حاجي عبدال
مدرسة الأحمدية في باب السراي	11	أحمد أفندي كاتب العربية
مدرسة النعمانية في سرجخانة	8	نعمان باشا
مدرسة يحيى باشا في سرجخانه	7	يحيى باشا
مدرسة رابعية في رابعية	6	رابعة خاتون
مدرسة حسن باشا في رابعية	15	حسن باشا

المدارس الإعدادية

مدرسة إعدادية الموصل

أعداد الطلاب خلال السنة الدراسية 1898 ـ 1899

نهاري: مسلم 332، غير مسلم: 9

المدارس الرشدية

المدرسة الرشدية في السليمانية وعدد طلابها 30

المدرسة الرشدية في كركوك وعدد طلابها 53

المدرسة الرشدية في راوندوز وعدد طلابها 30

المدرسة الرشدية في أربيل وعدد طلابها 35

المدرسة الرشدية في صلاحية (كفري) وعدد طلابها 30

المدرسة الرشدية للإناث في مركز الولاية وعدد طالباتها 20

المدرسة الرشدية العسكرية في السليمانية وعدد طلابها 106

المدارس الدينية الإسلامية في ولاية الموصل

	عدد الطلاب	مؤسسها
مدرسة جامع اغالر (الاغوات) في باب الجسر	18	إسماعيل آغا وإخوانه
مدرسة جامع الباشا في السوق الكبير	10	حاجي حسين باشا وسليمان باشا
مدرسة العبدالية في باب السراي	5	حاجي عبدال
مدرسة الأحمدية في باب السراي	11	أحمد أفندي كاتب العربية
مدرسة النعمانية في سرجخانة	8	نعمان باشا
مدرسة يحيى باشا في سرجخانه	7	يحيى باشا
مدرسة رابعية في رابعية	6	رابعة خاتون
مدرسة حسن باشا في رابعية	15	حسن باشا

	عدد الطلاب	مؤسسها
مدرسة باب الطوب في باب الطوب	5	عبد الله بن جرجيس
مدرسة النبي شيت في محلة الجوبة	29	أحمد باشا الجليلي
مدرسة حاجي زكريا في باب جديد	14	حاجي زكريا
مدرسة باب البيض في باب البيض	6	محمد باشا
مدرسة محمودين في محمودين	6	محمد باشا
مدرسة العمري في باب جديد	2	حاجي قاسم العمري
مدرسة النبي يونس في قرية نينوى	8	مجهول
مدرسة حاجي حسين بك في باب المسجد	12	حاجي حسين بك
مدرسة الحنياطية في محلة الإمام إبراهيم	10	محمد أفندي
مدرسة يونس أفندي في راس الكور	4	يونس أفندي
مدرسة عبد الله بك في راس الكور	6	عبد الله بك
مدرسة محمود بك في باب النبي	-	محمود بك
مدرسة النبي جرجيس في نبي جرجيس	6	مجهول
مدرسة حمو القدو في الميدان	6	حاجي عبد الله
مدرسة الجمشيدية في جمشيد	10	بكر أفندي
مدرسة بنات الحسن في قويومجيلر (الصياغ)	3	شهيد زاده (آل الشهيد)
مدرسة جامع خزام في جامع خزام	2	شيخ وحاجي خزام
مدرسة حاجي شريف في باب السراي	5	حاجي محمد علي وشريف جلبي
مدرسة النبي دانيال في محلة النبي دانيال	9	محمد باشا
مدرسة جيوبحاتي(الجويحي؟) في باب جديد	7	الأهالي
مدرسة الحجيات في باب البيض	10	-
مدرسة محضر باشي في باب النبي	3	محضر باشي
مدرسة جامع الخاتون في حوش الخان	4	مريم خاتون

المدارس الدينية الإسلامية في قضاء العمادية بلواء الموصل

	عدد الطلاب	مؤسسها
مدرسة قوبهان في العمادية نفسها	12	سيد خان بك
مدرسة جديد (المدرسة الجديدة) في العمادية نفسها	8	الشيخ محمد أفندي
مدرسة بامرني في قرية بامرني	15	
مدرسة بيروشك في قرية بيروشك	10	عبد الله أفندي
مدرسة الشيخ معروف في قرية دركل شيخان	6	الشيخ معروف
مدرسة سيد نوري في قرية بيسكي	6	سيد نوري
مدرسة مايه في قريةماية بناحية برواري	8	قوباد باشا من أمراء العمادية
المدرسة العلمية في زاخو بلواء الموصل	14	الأهالي

المدارس الدينية الإسلامية في السليمانية

	عدد الطلاب	مؤسسها
مدرسة خانقاه مولايي في ديركزين	12	محمود باشا من باشوات بابان
مدرسة باش جاوش في سرجمن	16	عبد الرحمن آغا
مدرسة ملا علي خانقاهي في سرجمن	4	ملا علي نظامي
مدرسة الشيخ عبد الكريم في خوارتيكه	7	الشيخ عبد الكريم
مدرسة الشيخ معروف قرة طاغي في محلة الشيخ عبد الرحمن	10	الأهالي
مدرسة التكية في التكية	3	حاجي بك
مدرسة شيخ عبد الله الأربيللي في شيخ عبد الله	12	الشيخ عبد الله بن شيخ أحمد
مدرسة ملا عزمور في الميدان	5	أهالي المحلة
مدرسة حاجي محمودين في سرشقام	5	حاجي محمود رشي
مدرسة خانقاه ملا عثمان في الخانقاه	14	ملا عثمان بن حاجي اسماعيل

	عدد الطلاب	مؤسسها
مدرسة محمود سوره في سرشقام	8	ملا محمود سورة
مدرسة الشيخ يوسف في سرشقام	11	ملا علي
مدرسة ملا علي في سرشقام	6	حاجي محمود رش
مدرسة زبيدة خان في جهار باغ	15	زبيدة خان
مدرسة حاجي عبد الرحمن في الميدان	8	حاجي عبد الرحمن بك
مدرسة الجامع الكبير في كاني إسكان	8	عبد الرحمن باشا من باشوات بابان
مدرسة بن طبيق في بن طبيق	7	ملا عثمان
مدرسة شيخ قادر كولاني في محلة قاميش	7	عبد الله باشا من باشوات بابان
مدرسة ملا كودرون في محلة كاني إسكان	2	عبد الله باشا من باشوات بابان
مدرسة جامع شيخ سلام في محلة شيخ سلام	5	الشيخ عبد السلام
مدرسة حاجي اخان في محلة كوثرة	8	حاجي اخان
مدرسة محمود آغا في محلة السراي	3	محمود آغا
مدرسة ملا أحمد هرمني في محلة بن طبيق	6	سليمان باشا من باشوات بابان
مدرسة النقيب في محلة النقيب	4	سيد أحمد أفندي النقيب السابق
مدرسة المفتي في محلة سيد حسن	3	عبد الرحمن باشا من باشوات بابان
مدرسة الشيخ عبد الرحيم برزنجي في محلة شيخ محمد	8	سليمان باشا من باشوات بابان
مدرسة الشيخ محمد خال في خانقاه	7	سليمان باشا من باشوات بابان
مدرسة حمزة آغا في محلة شيخ معروف	5	حمزة آغا
مدرسة الشيخ أبو بكر في محلة سرجمن	4	الشيخ عبد الرحمن بن شيخ أبو بكر

	عدد الطلاب	مؤسسها
مدرسة جامع دار آغا في محلة سرجمن	3	الشيخ محمد أمين دار آغا
مدرسة الخياطية في محلة محمد صالح بك	6	حاجي عزيز خياط
مدرسة جاومار في محلة شارع السراي	7	ملا أحمد مفتي جاومار
مدرسة شيخ أحمد إله كي في محلة كوزة	3	عزيز معروف

المدارس الدينية الإسلامية في قضاء معمورة حميد

مدرسة كاني جاوان في قرية مركة، عدد الطلاب 12، مؤسسها الفقيه قادر ورفقاؤه

مدرسة ملا زاده لر (أبناء الملالي) في قرية مركة، عدد الطلاب 5، مؤسسها مجيد بك صلاحية لي

مدرسة كاني زردش في قرية مركة، عدد الطلاب 3، مؤسسها حاجي محمد ورفقاؤه

مدرسة جانان في قرية مركة، عدد الطلاب 11، مؤسسها محمد بك

مدرسة بيمون في قرية بيمون، عدد الطلاب 5، مؤسسها قوخبايرة

مدرسة كوخه محمد في قرية كاني تو، عدد الطلاب 13، مؤسسها كوخه محمد

مدرسة ملا زاده لر (أبناء الملالي) في قرية كناو، عدد الطلاب 15، مؤسسها ملا زاده لر

مدرسة ملا غزائي في قرية كناو، عدد الطلاب -- ، مؤسسها ملا زاده لر

مدرسة قلعة ديزة في قرية قلعة ديزة، عدد الطلاب 13، مؤسسها القائممقام حسني أفندي

مدرسة بشير في قرية بشيرية، عدد الطلاب 7، أقيمت من قبل الأهالي

مدرسة ملا عثمان في قرية مرسونية، عدد الطلاب 9، أقيمت من قبل الأهالي

مدرسة ملا إبراهيم في قرية بيقلاس، عدد الطلاب 10، أقيمت من قبل لأهالي

مدرسة شوران في قرية شوران، عدد الطلاب 15، أقيمت من قبل الأهالي

مدرسة شيخ محمد في قرية تيمار، عدد الطلاب 11، أقيمت من قبل الأهالي

مدرسة شيخ علي في قرية سركلو، عدد الطلاب 6، أقيمت من قبل الأهالي

مدرسة فتاحية في قرية عبد الان، عدد الطلاب 9، أقيمت من قبل الأهالي

مدرسة سورواش في قرية سورواش، عدد الطلاب 5، أقيمت من قبل الأهالي

المدارس الدينية الإسلامية في قضاء كلعنبر

مدرسة محمد باشا في قرية اليجة، عدد الطلاب 20، مؤسسها محمد باشا الجاف ويونس بك

مدرسة الشيخ عمر في قرية ديبارة، عدد الطلاب 30، مؤسسها الشيخ عمر أفندي

مدرسة عثمان باشا في قرية بنجوين، عدد الطلاب 20، مؤسسها الشيخ عثمان باشا

مدرسة ملا محمود في قرية نركيسة جار، عدد الطلاب 7، مؤسسها الشيخ ملا محمود

المدارس الدينية الإسلامية في مدينة كركوك

مدرسة حاجي سليمان آغا في محلة حسرا حمام، عدد الطلاب 40، مؤسسها حاجي سليمان آغا

مدرسة دده شاه قولي في محلة دده شاه قولي، عدد الطلاب 35، مؤسسها دده شاه قولي

مدرسة شاه غازي في محلة جاي، عدد الطلاب 8، مؤسسها شاه غازي

مدرسة فرهاد زاده بمحلة ميدان القلعة، عدد الطلاب 12، مؤسسها فرهاد زاده

مدرسة نائب زاده بمحلة أخي حسين، عدد الطلاب 15، مؤسسها نائب زاده

مدرسة بولاق بمحلة بولاق، عدد الطلاب 8، مؤسسها مجهول

مدرسة حاجي أحمد آغا بمحلة أخي حسين، عدد الطلاب 20، مؤسسها أحمد آغا

مدرسة سيد غني بمحلة أخي حسين، عدد الطلاب 5، مؤسسها سيد غني

مدرسة شيخ باقي بمحلة شاطرلي، عدد الطلاب 6، مؤسسها عبد الباقي أفندي

مدرسة؟ بمحلة شاطرلي، عدد الطلاب 12، مؤسسها عبد الغني

مدرسة مسلم بمحلة شاطرلي، عدد الطلاب 8، مؤسسها مسلم

مدرسة حاجي مصطفى بمحلة قوريه، عدد الطلاب 6، مؤسسها حاجي مصطفى أفندي

مدرسة قطب زاده بمحلة جاي، عدد الطلاب 6، مؤسسها قطب زاده محمد أفندي

المدارس الدينية الإسلامية في مدينة كركوك

مدرسة حاجي سليمان آغا في محلة حسرا حمام، عدد الطلاب 40،مؤسسها حاجي سليمان آغا

مدرسة دده شاه قولي في محلة دده شاه قولي، عدد الطلاب 35، مؤسسها دده شاه قولي

مدرسة شاه غازي في محلة جاي، عدد الطلاب 8، مؤسسها شاه غازي

مدرسة فرهاد زاده بمحلة ميدان القلعة،عدد الطلاب 12، مؤسسها فرهاد زاده

مدرسة نائب زاده بمحلة أخي حسين،عدد الطلاب 15، مؤسسها نائب زاده

مدرسة بولاق بمحلة بولاق، عدد الطلاب 8، مؤسسها مجهول

مدرسة حاجي أحمد آغا بمحلة أخي حسين، عدد الطلاب 20، مؤسسها أحمد آغا

مدرسة سيد غني بمحلة أخي حسين، عدد الطلاب 5، مؤسسها سيد غني

مدرسة شيخ باقي بمحلة شاطرلي،عدد الطلاب 6، مؤسسها عبد الباقي أفندي

مدرسة؟ بمحلة شاطرلي، عدد الطلاب 12، مؤسسها عبد الغني

مدرسة مسلم بمحلة شاطرلي، عدد الطلاب 8، مؤسسها مسلم

مدرسة حاجي مصطفى بمحلة قوريه، عدد الطلاب 6،مؤسسها حاجي مصطفى أفندي

مدرسة قطب زاده بمحلة جاي،عدد الطلاب 6، مؤسسها قطب زاده محمد أفندي

مدرسة كردي محمد باشا بمحلة السوق في راوندوز، عدد الطلاب 12، مؤسسها كردي محمد باشا

المدارس غير الإسلامية في ولاية الموصل

مدرسة شمعون الصفا للرهبان، للكلدان وهي إعدادية، عدد طلابها 20 (ذكور) تأسست في سنة 1805، تاريخ الترخيص 09/ 11/ 1893 م

مدرسة شمعون الصفا للكلدان وهي ابتدائية للذكور، عدد طلابها 95، تأسست في سنة 1805، تاريخ الترخيص 09/ 11/ 1893 م

مدرسة شمعون الصفا للكلدان وهي ابتدائية للإناث، عدد طالباتها 95، تأسست في سنة 1805، تاريخ الترخيص 09/ 11/ 1893 م

مدرسة مار شعيا للكلدان وهي ابتدائية، عدد طلابها 55، تأسست في سنة 1805، تاريخ الترخيص 09/ 11/ 1893 م

مدرسة مار شعيا للكلدان وهي ابتدائية مختلطة، عدد طلابها 55 وعدد طالباتها 35، تأسست في سنة 1805، تاريخ الترخيص 09/ 11/ 1893 م

مدرسة كرمليس للكلدان وهي ابتدائية، عدد طلابها 25، تاريخ تأسيسها غير معروف، وهي غير مرخصة

مدرسة كرمليس للكلدان وهي ابتدائية مختلطة، عدد طلابها 25 وعدد طالباتها 15، تاريخ تأسيسها غير معروف، وهي غير مرخصة

مدرسة تلكيف للكلدان وهي ابتدائية، عدد طلابها 75، وتاريخ تأسيسها غير معروف، وهي غير مرخصة

مدرسة تلكيف للكلدان وهي ابتدائية مختلطة، عدد طلابها 75 وعدد طالباتها 50، وتاريخ تأسيسها غير معروف، وهي غير مرخصة

مدرسة بظناي للكلدان وهي ابتدائية، عدد طلابها 25، تاريخ تأسيسها غير معروف، وهي غير مرخصة

مدرسة تلسقف للكلدان وهي ابتدائية، عدد طلابها 30، تاريخ تأسيسها غير معروف، وهي غير مرخصة

مدرسة باقوفة للكلدان وهي ابتدائية، عدد طلابها 15، تاريخ تأسيسها غير معروف، وهي غير مرخصة

مدرسة القوش للكلدان وهي ابتدائية، عدد طلابها 75، تاريخ تأسيسها غير معروف، وهي غير مرخصة

مدرسة الطاهرة للسريان الكاثوليك، مديرها المسؤول: البطريق بهنان بنى، وهي رشدية للذكور، عدد طلابها 224، تاريخ الترخيص 16/ 03/ 1894

مدرسة الطاهرة للسريان الكاثوليك، مديرها المسؤول: البطريق بهنان بنى، وهي رشدية مختلطة، عدد طلابها 225 وعدد طالباتها 350، تاريخ الترخيص 16/ 03/ 1894

مدرسة مار توما للسريان الكاثوليك، مديرها المسؤول: البطريق بهنان بنى، وهي رشدية للذكور، عدد طلابها 60، تاريخ الترخيص 16/ 03/ 1894م

مدرسة الشاطية للسريان الكاثوليك، مديرها المسؤول: البطريق بهنان بنى، وهي ابتدائية مختلطة، عدد طلابها 30 وعدد طالباتها 30، تأسست سنة 1890، تاريخ الترخيص 16/ 03/ 1894

مدرسة مار توما للسريان (القدماء)، مديرها المسؤول: رئيس البطارقة بهنان أفندي، وهي رشدية مختلطة، عدد طلابها 100 وعدد طالباتها 30، تأسست سنة 1814، تاريخ الترخيص 13/ 11/ 1893

مدرسة الطاهرة للسريان، مديرها المسؤول: نفس رئيس البطارقة، وهي ابتدائية مختلطة، عدد طلابها 65 وعدد طالباتها 30، تأسست سنة 1814، تاريخ الترخيص13/ 11/ 1893

مدرسة مار توما للسريان، مديرها المسؤول: نفس الشخص، وهي ابتدائية مختلطة، عدد طلابها 65 وعدد طالباتها 70، تأسست سنة 1897، وهي غير مرخصة

مدرسة البروتستانت ، وهي رشدية مختلطة،عدد طلابها 40+7، قيد الترخيص

مدرسة البروتستانت ، وهي رشدية مختلطة،عدد طلبتها 40+30، قيد الترخيص

مدرسة اليهود، وهي إعدادية للذكور،عدد طلابها 35، تاريخ تأسيسها غير معروف، وهي غير مرخصة

المدارس الأجنبية في ولاية الموصل

مدرسة الآباء(الباتريين) لفرنسا وهي إعدادية مختلطة عدد طلابها 33، عدد طالباتها 22، تأسست سنة 1855 وهي غير مرخصة

مدرسة الدومنيكان لفرنسا وهي رشدية عدد طلابها 310، عدد طالباتها 310، تأسست سنة 1855 وهي غير مرخصة

المكتبات في ولاية الموصل

مكتبة حاجي حسين باشا في السوق،أسسها حاجي حسين باشا في سنة 1755م، عدد الكتب 500

مكتبة النعمانية في سرجخانة،أسسها نعمان باشا في سنة 1825م، عدد الكتب 200

مكتبة يحيى باشا في سرجخانة،أسسها يحيى باشا في سنة 1850م، عدد الكتب 500

مكتبة النبي شيت في جوبة النبي شيت،أسسها أحمد باشا، عدد الكتب 600

مكتبة النبي يونس في نينوى، اسم مؤسسها وتاريخ التأسيس مجهولان، عدد الكتب 100

مكتبة حسن باشا في رابعية،أسسها حسن باشا في سنة 1808، عدد الكتب 300

مكتبة الآغوات في الميدان،أسسها إبراهيم آغا وإخوته، عدد الكتب 200

مكتبة باب البيض في باب البيض، اسم مؤسسها وتاريخ التأسيس مجهولان،عدد الكتب 300

مكتبة جامع خزام في جامع خزام،أسسها الشيخ خزام،عدد الكتب 50

مكتبة العبداليه في باب السراي،أسسها حاجي عبد الله في سنة 1726م، عدد الكتب 200

مكتبة ويس القرني في جامع ويس القرني،أسسها حاجي حسين بك في سنة 1726م، عدد الكتب 200

مكتبة حاجي زكريا في باب جديد،أسسها أحمد أفندي في سنة 1787م، عدد الكتب 400

مكتبة شريف بك زادة في راس الكور،تاريخ التأسيس 1887، عدد الكتب 450

مكتبة بكر أفندي في راس الكور،تاريخ التأسيس 1886، عدد الكتب 100

مكتبة خياط زادة في إمام إبراهيم،أسسها خياط زادة أحمد سنة 1858م، عدد الكتب 200

مكتبة جامع الخاتون في الخاتونية، اسم مؤسسها وتاريخ التأسيس غير معروفين، عدد الكتب 150

مكتبة بيجيل في قرية بيجيل في عقرة بلواء الموصل، عدد الكتب 90

مكتبة عقرة في محلة السراي بعقرة، عدد الكتب 130

اسم مؤسس هاتين المكتبتين وتاريخ تأسيسهما مجهولان

المكتبات في لواء كركوك

مكتبة حاجي سليمان آغا بمحلة القلعة بكركوك،أسسها حاجي سليمان آغا في سنة 1805، عدد الكتب 200

مكتبة دده شاه قولي بمحلة المصلى بكركوك أسسها حاجي عبد الفتاح في سنة 1812، عدد الكتب 150

مكتبة شاه غازي بمحلة حمام بكركوك،أسسها شاه غازي، عدد الكتب 130

مكتبة الجامع الكبير في الجامع الكبير بأربيل،أسسها أبو بكر أفضل سنة 1669م، عدد الكتب 2105

مكتبة فاطمة خاتون في أربيل،أسستها فاطمة خاتون سنة 1785م، عدد الكتب 350

مكتبة شيخ هدايت في خانقاه بأربيل، أسسها شيخ هدايت سنة 1518م، عدد الكتب 610

مكتبة جول جامعي في جول جامعي بأربيل، أسسها شيخ جرجيس سنة 1751م، عدد الكتب 250

مكتبة الخاتونية في الخاتونية بأربيل،أسسها حاجي اخيه خاتون سنة 1835م، عدد الكتب 130

مكتبة ملا إسحاق في محلة ملا إسحاق بأربيل،أسسها مصطفى آغا سنة 1785، عدد الكتب 305

مكتبة كرد محمد باشا في محلة السراي براوندوز،أسسها كرد محمد باشا، عدد الكتب 4000

مكتبة الباشا في محلة النعمانية براوندوز،أسسها عبد الله باشا، عدد الكتب 300

مكتبة السادات في محلة السادات في كلعنبر،أسسها الشيخ عبد الله، عدد الكتب 300

مكتبة العمرية في محلة الشيخ في كلعنبر،أسسها الشيخ عمر أفندي، عدد الكتب 1000

المطابع في ولاية الموصل

مطبعة الولاية بدائرة الحكومة في الموصل وهي رسمية تطبع بالتركية تأسست سنة 1880م

مطبعة الدومينكان في محلة جولاق بالموصل وهي غير مرخصة وتطبع بالتركية والكلدانية والفرنسية والسريانية واللاتينية وتاريخ تأسيسها غير معروف

الصحف في ولاية الموصل

موصل وهي رسمية تصدر بالتركية

سالنامة وزارة المعارف 2

لسنة 1317هـ/ 1899م، ص 1402 ـ 1420

4. المؤسسات التعليمية والثقافية في ولاية سورية

إدارة المعارف

الموظفون: مدير المعارف، مفتش المكتبات، مأمور المحاسبة، الكاتب، مأمور تفتيش بريد الشام، معاون مأمور المحاسبة، مسجِّل الأوراق، معاون الكاتب، أمين الصندوق.

المدارس الإعدادية

مدرسة إعدادية الشام (دمشق):

أعداد الطلاب خلال السنة الدراسية 1898 ـ 1899 م

مسائي: بأجور: مسلم 47، مجاناً مسلم: 25، غير مسلم 1

نهاري: مسلم 319، غير مسلم: 6

المجموع: مسلم 391، غير مسلم 7

مدرسة إعدادية حماة

عدد الطلاب خلال السنة الدراسية 1898 ـ 1899م

مسلم: 116

المدرسة الإعدادية العسكرية في الشام الشريف (دمشق) (مسائية):

عدد الطلاب خلال السنة الدراسية 1898 ـ 1899م

مسائي: 164

المدارس الرشدية

المدرسة الرشدية في الحصن عدد الطلاب 71،

المدرسة الرشدية في بعلبك عدد الطلاب 35،

المدرسة الرشدية في القنيطرة عدد الطلاب 45،

المدرسة الرشدية للإناث في دمشق عدد الطالبات 135،

المدرسة الرشدية العسكرية في دمشق:

أعداد الطلاب خلال السنة الدراسية 1898 ـ 1899 م

مسائي 104، نهاري 481 المجموع 585

المدارس التي أقيمت بإنشاء أو شراء مبانيها منذ جلوس السلطان عبد الحميد الثاني

مدرسة إعدادية في مدينة دمشق، تأسست سنة 1885م، مقدار النفقات: 1065231

خمس مدارس ابتدائية في كل من قرى المعلقة، بر الياس، قرعون، لالا في قضاء البقاع بلواء دمشق والخامسة داخل البقاع، أقيمت جميع المدارس عن طريق المساعدات.

مدرسة ابتدائية في حاصبيا بلواء دمشق، تأسست سنة 1886م، مقدار النفقات 18000 أقيمت عن طريق المساعدات.

مدرسة ابتدائية في قرية مرج السلطان بقضاء دوما بلواء دمشق، تأسست سنة 1898م، مقدار النفقات 14000، أقيمت عن طريق الشراء.

مدرسة ابتدائية في قضاء دوما بلواء دمشق، تأسست سنة 1895م أقيمت عن طريق المساعدات.

مدرسة ابتدائية في قضاء وادي العجم بلواء دمشق، تأسست سنة 1894م، مقدار النفقات 117558، أقيمت عن طريق المساعدات.

مدرسة رشدية في قضاء بعلبك بلواء دمشق، تأسست سنة 1877، أقيمت عن طريق المساعدات.

مدرسة إعدادية في مدينة حماة، تأسست سنة 1892م، مقدار النفقات 30000، أقيمت عن طريق المساعدات.

ثلاث مدارس ابتدائية في قضاء حماة بلواء حماة، تأسست اثنتان منها في 1892م والثالثة في 1886م، مقدار النفقات: 25000، 3000، 12000، أقيمت كلها عن طريق المساعدات.

مدرسة رشدية في القنيطرة بلواء حوران، تأسست سنة 1882م، مقدار النفقات 23000، أقيمت عن طريق المساعدات.

مدرسة ابتدائية في القنيطرة بلواء حوران، تأسست سنة 1890م، مقدار النفقات 4000، أقيمت عن طريق المساعدات.

خمس مدارس ابتدائية في قرى المنصورة، جباتا الزيت، مجدل شمس، بريقة وعين عيشة بلواء حوران، تأسست في 1890، 1893، 1894، 1894، 1896م على التوالي، أقيمت عن طريق المساعدات.

مدرستان ابتدائيتان في معان و السلط بلواء الكرك تأسستا سنة 1894، 1895م على التوالي، مقدار النفقات 1900، 38372، أقيمتا عن طريق المساعدات.

المدارس الدينية الإسلامية في ولاية سورية

مدرسة أبي عمر وشيخ الإسلام في الصالحية،

مدرسة الدالامية في الصالحية وهي خانقاه الطريقة الرشيدية العلية.

مدرسة العفيفية في الصالحية،

مدرسة التابكية في الصالحية،

مدرسة الجهاسكية في الصالحية،

مدرسة الحافظية في الصالحية،

مدرسة المرشدية في الصالحية،

مدرسة الأكراد الأيوبية في الصالحية،

مدرسة الركنية في الصالحية،

مدرسة الماردانية في الصالحية،

مدرسة الأسعردية في الصالحية؛

وأسماء مؤسسي هذه المدارس كلها غير معروفة.

مدرسة اليونسية في الصالحية، أسسها يونس آغا.

مدرسة الصالحية في الصالحية، لا يعرف اسم مؤسسها: اتخذت في البداية مدرسة ابتدائية، إلا أنها تركت بعد إلغاء المدرسة الابتدائية.

مدرسة البنبية في الميدان.
مدرسة التونجية في الميدان.
مدرسة الاتقيحية في الميدان.
مدرسة الحصنية في الميدان.
مدرسة الصابونية في الميدان.
مدرسة الخانقية في الميدان.

أسماء مؤسسيها غير معروفة

مدرسة العادلية الكبرى في العمارة، عدد طلابها 30، مؤسسها الملك العادل

مدرسة السيدة رقية في العمارة.

مدرسة البدرقية في العمارة، عدد طلابها 21

مدرسة الجقماقية في العمارة، تم اتخاذها مدرسة للصبيان.

مدرسة الخانقية في سوق الخياطين، عدد طلابها 40.

مدرسة المرادية في العمارة عدد طلابها 25.

مدرسة العادلية الصغرى في العمارة،

مدرسة دار الحديث في العمارة، عدد طلابها 20.

مدرسة السليمانية في العمارة أسسها: سليمان باشا العظم، تم اتخاذها مدرسة للإناث.

مدرسة عبد الله باشا في العمارة عدد طلابها 25، أسسها عبد الله باشا العظم.

مدرسة إسماعيل باشا في العمارة أسسها: إسماعيل باشا العظم.

مدرسة النورية في العمارة، عدد طلابها 8، أسسها نور الدين الشهيد.

مدرسة الفارسية في العمارة.

مدرسة الملك الظاهر في العمارة، تم اتخاذها شعبة الإعدادية الملكية ومكتبة عامة.

مدرسة كلاسه في العمارة عدد طلابها 10، تقع بجوار الجامع الأموي الشريف.

مدرسة الأحمدية في العمارة.

مدرسة القشماسية في العمارة، عدد طلابها 10.

مدرسة الشيخ محمد النحاس في العمارة.

مدرسة الشميصاتية في العمارة عدد طلابها 3.

مدرسة الفتحية في القيمرية عدد طلابها 3.

مدرسة أبي الفرج في القيمرية عدد طلابها 3.

مدرسة العتيقة في القيمرية عدد طلابها 3.

مدرسة السيدة رابعة في القيمرية.

مدرسة البيانية في القيمرية.

مدرسة الشامية في سوق ساروجه، تم اتخاذها مدرسة ابتدائية للذكور.

مدرسة البخارية في سوق ساروجه.

مدرسة الحافظية في سوق ساروجه.

مدرسة المغربية في القنوات، تم اتخاذها مدرسة ابتدائية للإناث.

مدرسة الطالونية في القنوات.

مدرسة القصاحية في القنوات.

مدرسة الشنباشية في شاغور، تم اتخاذها مدرسة ابتدائية للإناث.

مدرسة الخضيرية في شاغور.

كما وردت إشارة إلى وجود مدرسة دينية في حما دون أن يرد عنها أي شي.

المدارس غير الإسلامية

مدرسة الروم الأرثوذكس في دمشق، مرخصة بإسم: بطريركية الروم، وهي إعدادية للذكور، عدد طلابها 145، تأسست سنة 1846م، تاريخ الترخيص: 2/ 5/ 1894 م.

مدرسة الروم الأرثوذكس في حمص، مرخصة بإسم: بطريركية الروم، وهي إعدادية للذكور، عدد طلابها 130، وهي قديمة، تاريخ الترخيص: 21/ 5/ 1895 م.

مدرسة الاليانس الإسرائيلية للإناث في دمشق، لليهود، مديرها

المسؤول: موسيو كرمونة، وهي رشدية، تأسست سنة 1883، تاريخ الترخيص: 12/ 8/ 1893م.

مدرسة الاليانس الإسرائيلية للذكور في دمشق، لليهود، مديرها المسؤول: موسيو كرمونة، وهي رشدية، تأسست سنة 1880، تاريخ الترخيص: 26/ 10/ 1893م.

مدرسة الروم الكاثوليك، مرخصة بإسم: بطريركية الروم الكاثوليك، وهي إعدادية للذكور، تأسست سنة 1875م تاريخ الترخيص: 26/ 10/ 1893م.

المدارس الأجنبية

مدرستان للإعدادية في دمشق إحداهما للذكور والأخرى للإناث، لأمريكا، مديرها المسؤول: القس يوحنا كرافورد، تاريخ الترخيص26/ 4/ 1893.

ثلاث مدارس رشدية في قضاء نبك بلواء دمشق للذكور والإناث لأمريكا، تاريخ الترخيص: 2/ 5/ 1894م.

مدرسة رشدية في حمص للذكور والإناث، لأمريكا، مديرها المسؤول: القس يوحنا كرافورد، تاريخ الترخيص 23/ 5/ 1897م.

ثلاث مدارس رشدية في وادي العجم بلواء دمشق للذكور والإناث، تاريخ الترخيص: 23/ 5/ 1897م.

أربع مدارس رشدية في راشيا بلواء دمشق، واحدة منها للذكور واثنتان للإناث وواحدة مختلطة ـ لأمريكا، تاريخ الترخيص: 23/ 5/ 1897م.

المكتبات في ولاية سورية

المكتبة العامة في مدرسة الملك الظاهر بدمشق عدد كتبها 3566، تأسست في شباط 1879 م.

المكتبة النورية في جامع الشيخ إبراهيم بحماة، أسسها نوري باشا الكيلاني، عدد كتبها 600 تأسست في 1896م.

المطابع في ولاية سورية

مطبعة سورية بدمشق، في دائرة الحكومة، وهي رسمية تطبع بالعربية والتركية بطريقة الحروف والحجر، تأسست سنة 1865م.

مطبعة روضة الشام في خان بمحلة القنوات بدمشق صاحب الامتياز: خالد أفندي القارصي، تطبع بالعربية بطريقة الحروف، تأسست سنة 1893م.

المطبعة العلمية في شارع السلطان بدمشق، صاحب الامتياز: عمر هاشم أفندي، تطبع بالعربية بطريقة الحجر، تأسست سنة 1899م.

مطبعة الحميدية في سوق الحميدية بدمشق، صاحب الامتياز إبراهيم نخمان، تطبع بالعربية والتركية والفرنسية والانكليزية بطريقة الحروف، تأسست سنة 1899م.

الصحف في ولاية سورية

سورية وهي رسمية تصدر بالعربية والتركية.

روضة الشام وهي تصدر بالعربية والتركية، صاحب الامتياز: خالد أفندي القارصي.

الشام وهي تصدر بالعربية، صاحب الامتياز: مصطفى أفندي.

سالنامة وزارة المعارف 2 لسنة 1317هـ/ 1899م

ص 1230 ـ 1245

5. المؤسسات التعليمية والثقافية في ولاية حلب

إدارة معارف حلب

الموظفون: مدير العارف، مأمور المحاسبة، مأمور التفتيش، كاتب الإدارة، معاون مأمور المحاسبة، أمين الصندوق.

المدارس الإعدادية

أعداد الطلاب خلال السنة الدراسية 1898 ـ 1899

مسائي: بأجور، مسلم 26، مجانا: مسلم 18 غير مسلم 1

نهاري: مسلم 63 غير مسلم 7

المجموع: مسلم 107 غير مسلم 8

المدارس الرشدية

المدارس الرشدية في انطاكية، وعدد طلابها: 71

المدارس الرشدية في عينتاب، وعدد طلابها: 109

المدارس الرشدية في كليس، وعدد طلابها: 83

المدارس الرشدية في اسكندرونة، وعدد طلابها: 40

المدرسة الرشدية في الرقة،عدد طلابها: 50

المدرسة الرشدية في جسر الشغور، وعدد طلابها: 15

المدرسة الرشدية في المعرة، وعدد طلابها: 33

المدارس الرشدية في بيلان، وعدد طلابها: 30

المدرسة الرشدية في الباب، وعدد طلابها: 33

المدرسة الرشدية في إدلب، وعدد طلابها: 38

المدارس الرشدية في مرعش، وعدد طلابها: 95

المدارس الرشدية في البستان، وعدد طلابها: 75

المدارس الرشدية في أورفه، وعدد طلابها: 58

المدارس الرشدية في بيره جك، وعدد طلابها: 54

المدارس الرشدية في قلعة الروم، وعدد طلابها: 50

المدارس الرشدية في نزيب، وعدد طلابها: 20

المدرسة الرشدية العسكرية في حلب

عدد الطلاب 375 وكلهم مسلمون

المدرسة الرشدية للإناث في حلب

لم يرد عدد الطالبات.

المدارس التي أقيمت بإنشاء أو شراء مبانيها منذ جلوس السلطان عبد الحميد الثاني:

المدرسة الإعدادية بمركز مدينة حلب تأسست سنة 1891، مقدار النفقات 350000.

المدرسة الرشدية للإناث بمركز حلب تأسست سنة 1893 عن طريق الإيجار.

المدرسة الرشدية في مركز الباب وجبول تأسست سنة 1894، مقدار النفقات 10000 (من قبل الأهالي).

المدرسة الرشدية في مركز جسر الشغور، تأسست سنة 1894 وقد تم تجديدها، مقدار النفقات 50000.

ثلاث مدارس ابتدائية في مركز جسر الشغور تواريخ تأسيسها 1882، 1884، 1889 على التوالي صرفت على كل واحدة منها 2000، إحداها من قبل الأهالي.

سبع مدارس ابتدائية في ملحقات جسر الشغور تواريخ تأسيسها: 1883، 1875، 1884، 1882، 1893، 1890، 1888، ومقدار النفقات 3000، 3500، 3000، 5000، 3000، 2500، 2000 على التوالي.

مدرسة رشدية في مركز إدلب، تاريخ تأسيسها 1889، مبناها قديم.

مدرسة رشدية في مركز المعرة، تاريخ تأسيسها 1896، مبناها قديم.

مدرسة رشدية في مركز الرقة، تاريخ تأسيسها 1895، مبناها قديم.

مدرسة رشدية في مركز منبج، تاريخ تأسيسها 1885، مقدار النفقات 25000 (من قبل الخزينة الخاصة السلطانية).

مدرسة ابتدائية في قرية بنان بمنبج، تاريخ تأسيسها 1886، مقدار النفقات 18662) من قبل الخزينة الخاصة السلطانية).

مدرسة ابتدائية في قرية أبو قلقل بمنبج، تاريخ تأسيسها 1887، مقدار النفقات 15000 (من قبل الخزينة الخاصة السلطانية).

مدرسة ابتدائية في قرية جبر بمنبج، تاريخ تأسيسها 1893، مقدار النفقات 9960 (من قبل الخزينة الخاصة السلطانية).

مدرسة ابتدائية في قرية أبو حسرين بحلب، تاريخ تأسيسها 1895، مقدار النفقات 10000 (من قبل الخزينة الخاصة السلطانية).

المدارس الدينية الإسلامية في حلب

المدرسة العثمانية في محلة قراقره بحلب مؤسسها عثمان باشا، عدد طلابها 168.

المدرسة القرناحية (القرناصية) في محلة قراقره بحلب مؤسسها غير معروف، عدد طلابها 35.

المدرسة الاسماعيلية في محلة قراقره بحلب مؤسسها إسماعيل باشا، عدد طلابها 30

المدرسة السيافية في محلة قراقره بحلب مؤسسها سيافزادة إبراهيم آغا، عدد طلابها 10.

المدرسة الشعبانية في محلة قراقره بحلب مؤسسها سعيد باشا، عدد طلابها 80.

المدرسة المنصورية في محلة قراقره بحلب مؤسسها الشيخ محمد أفندي منصوري لم يرد عدد الطلاب.

المدرسة العصرونية في محلة قراقره بحلب مؤسسها الشيخ حسام الدين أفندي، عدد طلابها 13.

المدرسة البهائية في محلة سويقة خانم بحلب مؤسسها بهاء الدين

أفندي، عدد طلابها 16.

المدرسة الجهارتكية في محلة سويقة خانم بحلب مؤسسها الشيخ أسعد أفندي، عدد طلابها 4.

المدرسة الأحمدية في محلة جلوم الكبرى بحلب مؤسسها طه زاده أحمد أفندي، عدد طلابها 22.

المدرسة الحلوية في محلة جب أسد الله بحلب مؤسسها الشيخ مصطفى أفندي، عدد طلابها 28.

المدرسة الجاورية في محلة جب أسد الله بحلب مؤسسها الأوقاف السلطانية، عدد طلابها 6.

المدرسة حاجي موسى في محلة سويقة علي بحلب مؤسسها حاجي موسى، عدد طلابها 13.

المدرسة السعيدية في محلة بياضه بحلب مؤسسها غير معروف، عدد طلابها 10.

المدرسة الأشرفية في محلة سويقة خانم بحلب مؤسسها أشرف أفندي، عدد طلابها 6.

مدرسة مويتاب أحمد باشا في محلة سويقة خانم بحلب مؤسسها أحمد عطا أفندي، عدد طلابها 8.

مدرسة الجامع الكبير في محلة سويقة خانم بحلب مؤسسها عبد الملك ابن مروان، عدد طلابها 20.

مدرسة بني العشائر بالجامع الكبير في محلة سويقة خانم بحلب مؤسسها أبو الحسن، عدد طلابها 15.

المدرسة العادلية في محلة سفاهة بحلب مؤسسها محمد باشا، عدد طلابها 2.

المدرسة الخسروية في محلة سفاهة بحلب مؤسسها خسرو باشا، عدد طلابها 1.

المدرسة السلطانية في محلة سفاهة بحلب مؤسسها شهاب الدين أفندي، عدد طلابها ـ

مدرسة علي النجار في عينتاب

مدرسة بوستانجي في عينتاب

المدرسة الصنقرية في عينتاب

المدرسة الكشادية في عينتاب

مدرسة عبدي آغا في عينتاب

مدرسة جامورجي في عينتاب

مدرسة جامع الشيخ في عينتاب

مدرسة أحمد جلبي في عينتاب

مدرسة الحميدية في عينتاب

مدرسة النقيب في عينتاب

مدرسة حسين آغا في عينتاب

مدرسة ميخالية في عينتاب

مدرسة ذي القدرية في عينتاب

مدرسة أبي الهدى في عينتاب

المدرسة العثمانية في عينتاب

مدرسة قوزانلي في عينتاب

مدرسة حبيب النجار في إنطاكية

مدرسة زنجيرلي دائرة في إنطاكية

مدرسة الجامع الجديد في إنطاكية

مدرسة الجامع الكبير في إنطاكية

المدرسة النقيبية في إنطاكية

مدرسة صارمية في إنطاكية

مدرسة الميدانية في إنطاكية

مدرسة الأحمدية في إنطاكية

مدرسة دباغخانه في كليس

مدرسة كور حسين آغا في كليس

مدرسة جكمجه لي في كليس

مدرسة جنية في كليس

مدرسة فخرة في كليس

مدرسة قرة قاضي في كليس

مدرسة الجامع الكبير في محلة نور الدين في كليس

مدرسة هند أوغلي في كليس

مدرسة أوزبك في كليس

مدرسة يرلي أوغلي في كليس

مدرسة آق كرل في كليس

مدرسة كردلر في كليس

مدرسة جامع الشيخ في كليس

مدرسة التكية في كليس

مدرسة كسك منارة في كليس

مدرسة سعرلي في كليس

مدرسة آق جورروق في كليس

مدرسة بايراقلي جامع في كليس

المدرسة النقيبية في إنطاكية

مدرسة صارمية في إنطاكية

مدرسة الميدانية في إنطاكية

مدرسة الأحمدية في إنطاكية

مدرسة دباغخانه في كليس

مدرسة كور حسين آغا في كليس

مدرسة جكمجه لي في كليس

مدرسة جنية في كليس

مدرسة فخرة في كليس

مدرسة قرة قاضي في كليس

مدرسة الجامع الكبير في محلة نور الدين في كليس

مدرسة هند أوغلي في كليس

مدرسة أوزبك في كليس

مدرسة يرلي أوغلي في كليس

مدرسة آق كرل في كليس

مدرسة كردلر في كليس

مدرسة جامع الشيخ في كليس

مدرسة التكية في كليس

مدرسة كسك منارة في كليس

مدرسة سعرلي في كليس

مدرسة آق جوروق في كليس

مدرسة بايراقلي جامع في كليس

مدرسة جالق جامعي في كليس

مدرسة محمد باشا في كليس

مدرسة قاضي أوغلي في كليس

المدرسة الحميدية في قصبة الرقة بلواء حلب أقيمت من قبل الخزينة الخاصة السلطانية

مدرسة الجامع الجديد في جسر الشغور أقيمت من قبل الأهالي عدد طلابها 10.

مدرسة الجامع القديم في جسر الشغور أقيمت من قبل الأهالي عدد طلابها 5.

مدرسة الجامع الكبير في المحلة الشمالية بالمعرة، مؤسسها غير معروف عدد طلابها 15.

مدرسة الشيخ عطا في المحلة الشمالية بالمعرة، مؤسسها غير معروف عدد طلابها 15.

مدرسة نور الدين الشهيد في المحلة القبلية بالمعرة، مؤسسها غير معروف عدد طلابها 15.

مدرسة الداودية في محلة (الشمالية) بالمعرة، مؤسسها غير معروف، عدد طلابها 15.

مدرسة جامع القنطرة في محلة الشمالية، مؤسسها غير معروف عدد طلابها 5.

مدرسة التكية في بيلان.

مدرسة الحسبي في قصبة الباب، أقيمت من قبل الشيخ مصطفى أفندي، عدد طلابها 10.

مدرسة حاجي بكور في قصبة الباب، أقيمت من قبل الشيخ طرابيش

أفندي، عدد طلابها 2.

مدرسة الشيخ معبد في قصبة الباب، أقيمت من قبل الشيخ محمد نعمان أفندي، عدد طلابها 9.

مدرسة العيسية في محلة القبلية بإدلب، أقيمت من قبل دوبدر زاده حاجي عيسى آغا، عدد طلابها 34.

مدرسة الهاشمية في محلة الغربية بإدلب، أقيمت من قبل مرتيني زاده هاشم أفندي، عدد طلابها 9.

مدرسة المعلمية في محلة الشرقية بإدلب، أقيمت من قبل معلم زاده وحيد آغا، عدد طلابها 16.

مدرسة الحكيمية في محلة الغربية بإدلب، أقيمت من قبل الشيخ أحمد أفندي حكيم، عدد طلابها 7.

مدرسة الكريمية في محلة الغربية بإدلب، أقيمت من قبل عبد الكريم زاده حاجي أحمد آغا، عدد طلابها 14.

مدرسة الشيخ ديبية في محلة القبلية بإدلب، أقيمت من قبل مفتي زاده حاجي محمد نوري أفندي، عدد طلابها 10.

مدرسة قلندر باشا في مرعش

مدرسة حاجي بك في مرعش

مدرسة بكتونية في مرعش

مدرسة سلويلي في مرعش

مدرسة بوغاز كسان في مرعش

مدرسة طاش في مرعش

مدرسة الا جه لر في مرعش

مدرسة شاذية في مرعش

مدرسة نبوية في مرعش

مدرسة خاتونية في مرعش

مدرسة نقيب في مرعش

مدرسة شكرلي في مرعش

مدرسة سراي التي في مرعش

مدرسة جارشو باشي في مرعش

مدرسة ديوانلي في مرعش

مدرسة بك في مرعش

مدرسة ات اولوغي في مرعش

مدرسة قيا باشي في مرعش

مدرسة عجملي في مرعش

مدرسة قلندر زاده في مرعش

مدرسة طقوج اوغلي في البستان

مدرسة كوجك محمد اوغلي في البستان

مدرسة قارجي زاده في البستان

مدرسة خراب قبو في البستان

مدرسة اشاغى جامع في البستان

مدرسة كول صوفي في البستان

مدرسة قزلجه اوبه في البستان

مدرسة اولر جامع في البستان

مدرسة سليمانية في اورفه

مدرسة إصلاحية في اورفه

مدرسة إبراهيمية في اورفه

مدرسة خليل الرحمن في اورفه

مدرسة شعبانية في اورفه

مدرسة رحيمية في اورفه

مدرسة رضائية في اورفه

المدارس غير الإسلامية في ولاية حلب

مدرسة (شركت إسرائيلية = الشركة الإسرائيلية) لليهود، وهي رشدية، عدد طلابها من الذكور 100 والإناث 80، تأسست سنة 1285، تاريخ ترخيصها 4/ 8/ 1892

مدرسة الأرمن الكاثوليك مرخصة باسم إبراهيم كوبه لى، وهي رشدية، عدد طلابها من الذكور 60،تأسست سنة 1835، تاريخ ترخيصها 4/ 9/ 1892

مدرسة الروم الكاثوليك مرخصة باسم متره بوليد كيرللس أفندي، وهي رشدية، عدد طلابها من الذكور 50، تأسست سنة 1885، تاريخ ترخيصها 4/ 9/ 1892

وللروم والكاثوليك خمس مدارس ابتدائية مرخصة باسم نفس الشخص أعداد طلابها 40، 50، 68، 70، 31 على التوالي وكلهم ذكور وهذه المدارس كلها قديمة تم ترخيصها في 4/ 9/ 1892 وتحمل كلها اسم «مدرسة الروم الكاثوليك»

مدرسة (شركت إسرائيلية = الشركة الإسرائيلية)، وهي رشدية، عدد طلابها 60، تأسست سنة 1890، تاريخ الترخيص 13/ 9/ 1892

مدرسة السريان الكاثوليك مرخصة باسم يوسف الاستامبولي، وهي ابتدائية، عدد طلابها 42 وهي قديمة تم ترخيصها في29/ 10/ 1892

مدرسة البروتستانت الكاثوليك مرخصة باسم الرئيس الروحاني مانوس

أفندي، وهي ابتدائية، عدد طلابها 31 وهي قديمة تم ترخيصها في 31/ 10/ 1892

مدرستا الروم الأرثوذوكس إحداهما ابتدائية والأخرى رشدية، عدد طلابهما 48، 35، وهم من الذكور تأسستا سنة 1880 تاريخ ترخيصهما 20/ 9/ 1892

مدرستا الأرمن إحداهما ابتدائية و رشدية والثانية ابتدائية، عدد طلابهما 60، 72، تأسست الأولى سنة 1880 والثانية قديمة وتاريخ ترخيصهما 20/ 9/ 1892

مدرسة الحاخام يعقوب دويك لليهود مرخصة باسم يعقوب دويك أفندي وهي ابتدائية، عدد طلابها من الذكور 25 والإناث 25 وهي قديمة تاريخ ترخيصها 20/ 11/ 1892.

مدرستا الحاخام موسى أفندي لليهود مرخصتان باسم موسى أفندي وهما ابتدائيتان، عدد طلابهما 46، 80، وهما قديمتان، تم ترخيصهما في 20/ 11/ 1892.

مدرسة الحاخام عزرا شبوبة لليهود مرخصة باسم عزرا شبوبة وهي ابتدائية، عدد طلابها من الذكور 30 وهي قديمة تاريخ ترخيصها 20/ 11/ 1892.

مدرسة الحاخام إبراهيم مامية لليهود مرخصة باسم إبراهيم مامية وهي ابتدائية، عدد طلابها 20 وهي قديمة تاريخ ترخيصها 20/ 11/ 1892.

المدرسة المارونية للموارنة مرخصة باسم جرص حبشي أفندي وهي ابتدائية، عدد طلابها 38 من الذكور و 25 من الإناث وهي قديمة تم ترخيصها في 27/ 11/ 1892.

مدرسة الأرمن للدير ماثيوس أفندي عدد طلابها من الذكور 40 وهي قديمة تم ترخيصها في 27/ 11/ 1892.

مدرسة الصفدية لليهود لصفدية أفندي وهي ابتدائية، عدد طلابها من الذكور 42 تأسست في 1897، تاريخ ترخيصها 25/ 9/ 1897.

مدرسة الفرجى لليهود مرخصة باسم قرح ست وهي ابتدائية عدد طلابها 50 تأسست سنة 1897 تاريخ ترخيصها 25/ 9/ 1897.

مدرسة شيوتي لليهود مرخصة باسم شيوتي أفندي وهي ابتدائية عدد طلابها 25 تأسست سنة 1897 وتاريخ ترخيصها 25/ 9/ 1897.

مدرسة الأرمن الكاثوليك مرخصة باسم غريقوريوس وهي ابتدائية ورشدية عدد طالباتها 160، تأسست سنة 1897 تاريخ ترخيصها في 4/ 10/ 1897.

وهذه المدارس كلها تقع في مدينة حلب.

ثلاث مدارس ابتدائية ورشدية للروم الكاثوليك واليهود والأرمن في أنطاكية

مدرسة الروم الأرثوذكس بأدلب وهي ابتدائية ورشدية عدد طلابها 35 وهي غير مرخصة.

مدرسة اليهود في الباب وهي ابتدائية عدد طلابها من الذكور 25 والإناث 5 وهي غير مرخصة.

مدرستان للأرمن في كسب بقضاء جسر شغور للأرمن وهما ابتدائيتان عدد طلابهما من الذكور 80، 30 وهما غير مرخصتين.

مدرسة البروتستانت في كسب بقضاء جسر شغور وهي ابتدائية عدد طلابها من الذكور 50 ومن الإناث 20 وهي غير مرخصة.

مدرسة الكاثوليك في كسب بقضاء جسر الشغور وهي ابتدائية عدد طلابها 30 من الذكور وهي غير مرخصة.

مدرستان للروم ومدرستان للأرمن في الاسكندرونة

مدرسة للبروتستانت وأخرى للأرمن في بيلان

مدرسة البروتستانت في إدلب وهي ابتدائية عدد طلابها 20 من الذكور وهي غير مرخصة.

خمس مدارس ابتدائية للأرمن في كليس

ثلاث مدارس للبروتستانت أحدها رشدية والأخريان ابتدائيتان في كليس

مدرسة ابتدائية للأرمن الكاثوليك في كليس

مدرستان ابتدائيتان لليهود في كليس

اثنتا عشرة مدرسة رشدية وابتدائية للأرمن في عينتاب

مدرستان ابتدائيتان للأرمن البروتستانت في عينتاب

ثلاث مدارس ابتدائية ورشدية لليهود في عينتاب

عشر مدارس للبروتستانت إحداها رشدية والباقية ابتدائية في عينتاب

خمس مدارس رشدية وإعدادية للأرمن في اورفه

مدرستان رشديتان للسريان البروتستانت في اورفه

مدرستان للبروتستانت في اورفه

مدرسة ابتدائية للبروتستانت في بيره جك

مدرستان ابتدائيتان للأرمن في بيره جك

ست مدارس رشدية وابتدائية للأرمن في مرعش

مدرسة ابتدائية للأرمن الكاثوليك في مرعش

خمس عشرة مدرسة ابتدائية ورشدية وإعدادية للبروتستانت في مرعش

مدرستان ابتدائيتان للأرمن في البستان

مدرسة ابتدائية للكاثوليك في البستان

ثلاث مدارس ابتدائية للبروتستانت في البستان

المدارس الأجنبية في حلب

مدرسة الجزويت تابعة لفرنسا وهي رشدية عدد طلابها 95 (ذكور) وهي قديمة غير مرخصة.

مدرسة تراسانطة (تره سنتا) تابعة لفرنسا وهي إعدادية عدد طلابها 89 (ذكور) وهي قديمة غير مرخصة.

مدرستان تحملان اسم تراسانطة (تره سنتا) أيضا تابعتان لفرنسا وهما رشديتان الأولى للإناث عدد طالباتها 97 والثانية للذكور وعدد طلابها 85 وهما قديمتان غير مرخصتين.

مدرسة الجزويت تابعة لفرنسا وهي رشدية للإناث عدد طالباتها 70 وهي قديمة، تاريخ ترخيصها 18/7/1892.

وهذه المدارس كلها تقع في مدينة حلب.

مدرستان إعداديتان لانكلترا في عينتاب

مدرسة رشدية لفرنسا في عينتاب

مدرسة رشدية لانكلترا في أنطاكية

مدرسة رشدية لفرنسا في أنطاكية

مدرستان رشديتان لفرنسا في الاسكندرونة

مدرسة رشدية لإيطاليا في اورفه

خمس مدارس ابتدائية ورشدية وإعدادية لفرنسا في مرعش

مدرسة عالية وإعداديتان لأمريكا في مرعش

المكتبات الموجودة في حلب

مكتبة الأحمدية بجلوم الكبرى، أسسها طه زاده أحمد أفندي في سنة 1751 عدد كتبها 1467.

مكتبة الجامع الكبير بمحلة سويقة خانم، أسسها جزار زاده حاجي محمود أفندي في1889، عدد كتبها 807.

مكتبة المولوية بباب الجنين، مؤسسها غير معروف، عدد كتبها 1228، تاريخ التأسيس مجهول.

مكتبة البهائية بسويقة علي، مؤسسها بهاء الدين أفندي، عدد كتبها 70، تاريخ التأسيس 1846.

مكتبة العثمانية بقراقرة، أسسها عثمان باشا في سنة 1729، عدد كتبها 242.

مكتبة القرناحية (القرناصية) بقراقرة، مؤسسها مجهول، عدد كتبها 21، تاريخ التأسيس مجهول.

مكتبة الإسماعيلية بقراقرة، أسسها إسماعيل باشا في سنة 1839، عدد كتبها 51.

مكتبة الوقفية بشغور القديمة، مؤسسها الشيخ اليماني، عدد كتبها 120، ، تاريخ التأسيس 1884.

مكتبة الشيخ عبد الرحمن بالضربية، أسسها الشيخ عبد الرحمن أفندي في سنة 1887، عدد كتبها 50.

مكتبة النقيبية بجامع النقيب أسسها حاجي صادق أفندي في سنة 1864، عدد كتبها 800.

مكتبة اشاغي سرويلي (سرويلي السفلي) بمحلة نور الدين، مؤسسها كور حسين آغا، عدد كتبها 450، تاريخ التأسيس مجهول.

مكتبة مولويخانة(المولوية)، بمحلة التكية، أسسها مولوي سيد أحمد صبوحي أفندي في سنة 1898، عدد كتبها 244.

مكتبة الشهابية بمحلة الشمالية، مؤسسها حاجي بكور شهاب، عدد كتبها 77، تاريخ التأسيس مجهول.

مكتبة مرتيني زاده، بمحلة مرتيني مؤسسها مرتيني زاده، عدد كتبها 350، وهي قديمة من حيث التأسيس.

مكتبة كيالي زاده بمحلة الكيالي، مؤسسها كيالي زاده، عدد كتبها 350، وهي قديمة من حيث التأسيس.

مكتبة مفتي أفندي في دار الإفتاء، مؤسسها عياش زادة، عدد كتبها 600، وهي قديمة

مكتبة قندي زاده في قندي زادة مؤسسها يوسف أفندي، عدد كتبها 1200 وهي قديمة.

وهذه المكتبات كلها في مدينة حلب

مكتبة جوهري زاده داخل مدرسة الجوهري بإدلب، مؤسسها جوهري زاده، عدد كتبها 300 وهي قديمة.

مكتبة الشيخ عبد الفتاح بمحلة مجازاده بإدلب مؤسسها الشيخ عبد الفتاح عدد كتبها 300 وهي قديمة.

مكتبة حميداني زاده بمحلة الشرقية مؤسسها حميداني زاده، عدد كتبها 350 وهي قديمة

مكتبة الشيخ ذيب زاده بناحية أريحا بقضاء إدلب، مؤسسها الشيخ ذيب زاده، عدد كتبها 650، وهي قديمة.

مكتبة عبد الكريم زاده بناحية أريحا بقضاء إدلب، مؤسسها حاجي أحمد آغا، عدد كتبها لم يذكر، ولا يعرف تاريخ تأسيسها.

مكتبة جندي زاده بالمحلة الشمالية من قضاء المعرة مؤسسها الشيخ صالح أفندي عدد كتبها 600 ولا يعرف تاريخ تأسيسها.

مكتبتان في عينتاب

مكتبة في مرعش

مكتبة في البستان

سبع مكتبات في اورفه

المطابع في حلب

مطبعة الولاية بسراي الحكومة وهي رسمية وتطبع بالتركية، تاريخ تأسيسها 1868.

المطبعة المارونية بمحلة صلبية بحلب، صاحب الامتياز خواجه نعوم أفندي وتطبع بالتركية، تأسست سنة 1830.

مطبعة الداودية في بحسيتا، صاحب الامتياز الحاخام شعباني أفندي وتطبع بالعبرية، تأسست سنة 1895.

الصحف

جريدة فرات وهي رسمية وتصدر بالعربية والتركية.

سالنامة وزارة المعارف 2 لسنة 1317هـ/ 1899م

ص 1108 ـ 1139

6. المؤسسات التعليمية والثقافية في ولاية بيروت

إدارة المعارف

الموظفون: مدير المعارف ومأمور تفتيش الكتب، مأمور محاسبة المعارف ومفتش المطابع، كاتب المعارف، معاون مأمور المحاسبة، كاتب المحاسبة وتفتيش الكتب، أمين صندوق المعارف.

المدارس الإعدادية في ولاية بيروت

المدرسة الإعدادية في بيروت

أعداد الطلاب خلال السنة الدراسية 1898 ـ 1899م

مسائي بأجور: مسلم 58، غير مسلم 3، مجاناً: مسلم 22،غير مسلم 3.

نهاري بأجور: مسلم 96، غير مسلم 3.

المجموع: مسلم 177، غير مسلم 9.

المدرسة الإعدادية في سنجق اللاذقية

أعداد الطلاب خلال السنة الدراسية 1898 ـ 1899م

مسلم: 49 غير مسلم 0 المجموع 49

المدرسة الإعدادية في نابلس

أعداد الطلاب خلال السنة الدراسية 1898 ـ 1899م

مسلم: 120 غير مسلم 0 المجموع 120

المدرسة الإعدادية في عكا

أعداد الطلاب خلال السنة الدراسية 1898 ـ 1899م

مسلم: 75 غير مسلم 2 المجموع 77

المدرسة الإعدادية في طرابلس الشام

أعداد الطلاب خلال السنة الدراسية 1898 ـ 1899م

مسلم: 59 غير مسلم 0 المجموع 59

المدارس الرشدية في بيروت

المدرسة الرشدية في صيدا وعدد طلابها: 31

المدرسة الرشدية في صور وعدد طلابها: 15

المدرسة الرشدية في حيفا وعدد طلابها: 15

المدرسة الرشدية في صفد وعدد طلابها: 27

المدرسة الرشدية في الناصرة وعدد طلابها: 14

المدرسة الرشدية في طبريا وعدد طلابها: 15

المدرسة الرشدية في جبلة وعدد طلابها: 16

المدرسة الرشدية في مرقب وعدد طلابها: 31

مدرسة صهيون الرشدية وعدد طلابها: ؟

المدرسة الرشدية للإناث في بيروت وعدد طالباتها: 176

المدرسة الرشدية للإناث في عكا نفسها وعدد طالباتها: 20

المدرسة الرشدية للإناث في اللاذقية نفسها وعدد طالباتها: 48

المدرسة الرشدية العسكرية في بيروت وعدد طلابها: 165

المدارس التي أقيمت بإنشاء أو شراء مبانيها منذ جلوس السلطان عبد الحميد الثاني:

مدرسة ابتدائية منتظمة في بيروت، أقيمت في 13/ 9/ 1898 لتكون مخرجا لإعدادية بيروت تحت اسم صف الاحتياط.

مدرسة ابتدائية منتظمة في النبطية بصيدا أقيمت في 13/ 7/ 1898 تدار من قبل الأهالي بالدكاكين التي أقيمت بتبرعاتهم وبالإعانات أي أوقفت لها هذه الدكاكين.

مدرسة ابتدائية في صور أقيمت في 3/ 9/ 1898 تم تعمير الغرف الخالية في المدرسة الرشدية والجامع المحلي بمساعدة الأهالي (لإقامة هذه المدرسة).

مدرسة ابتدائية في مرجعيون أقيمت في 4/ 10/ 1898 أقيمت من قبل الأهالي.

مدرسة ابتدائية في صافيتا بطرابلس الشام أقيمت في 4/ 10/ 1898 تدار بمعونات الأهالي.

مدرسة نمونهء ترقي (الترقي النموذجية) في طرابلس الشام تمنح رواتب معلم التركية من إعانة حصة المعارف أما رواتب معلمي العلوم الدينية وتعليم القرآن الكريم فتمنح من فرع مجلس المعارف.

مدرسة التهذيبية في طرابلس الشام، تم إيجار مبنى المدرسة في مرفأ طرابلس الشام وبرعاية فرع مجلس المعارف المحلي وتدار على هذه الطريقة.

مدرسة نمونهء ترقي (الترقي النموذجية) في اللاذقية، أقيمت بالإعانات لتكون مخرجا للمدرسة الإعدادية.

المدرسة الرشدية للإناث في اللاذقية أقيمت في 13/4/1898 بإيجار مبناها بالإعانات وبرعاية فرع مجلس المعارف المحلي.

صف الاحتياط في عكا أقيم ليكون مخرجا للإعدادية ويتم التدريس فيه بشكل فخري من قبل معلمي الإعدادية المحلية.

المدارس الدينية الإسلامية في بيروت

وردت إشارات إلى خمس مدارس في قضاء بيروت وقضاء عكار بطرابلس الشام وقضاء عكا وقضاء نابلس (وفيه مدرستان)، غير أن أسماء هذه المدارس لم تذكر إلا في نابلس وهما صلاحي وعين. وورد أن مؤسس مدرسة عكار هو محمد باشا وأن مدرسة عكا تقع في جامع أحمد باشا الجزار.

المدارس غير الإسلامية

مدرسة زاكي كوهن لليهود في قصبة بيروت وهي إعدادية عدد طلابها: 88، وتاريخ ترخيصها 28/1/1893.

المدرسة البطريقية للروم الكاثوليك في قصبة بيروت وهي إعدادية عدد طلابها: 150، وهي قديمة بدون ترخيص.

مدرسة السريان للسريان في قصبة بيروت وهي رشدية عدد طلابها: 90، تأسست في 1883 وتاريخ ترخيصها 31/1/1893.

المدرسة المارونية للموارنة في قصبة بيروت وهي إعدادية عدد طلابها: 200، تأسست في 1875 وهي بدون ترخيص.

مدرسة جمعية فلسطين للروم الأرثوذوكس في عكا وهي رشدية عدد طلابها: 72، تأسست في 1879 وتاريخ ترخيصها 31/1/1893م.

مدرسة في صفد للموارنة وهي رشدية عدد طلابها 22 وهي قديمة غير مرخصة.

مدرسة في صفد لليهود وهي رشدية عدد طلابها 60 تأسست في 1887

وهي غير مرخصة.

مدرسة في حيفا لليهود وهي إعدادية وعدد طلابها: 150 تأسست في 1887 وهي غير مرخصة.

المدراس الأجنبية

الكلية في قصبة بيروت لأمريكا، وهي طبية وإعدادية، عدد طلابها 144 تأسست في 1866 وهي غير مرخصة.

مدرسة الكلية في قصبة بيروت لأمريكا وهي رشدية وعدد طلابها 170 تأسست في 1866 وهي غير مرخصة.

المدرسة التجارية الإيطالية ـ لأيطاليا وهي إعدادية عدد طلابها 20 تأسست في 1894 وهي غير مرخصة.

المدرسة الإعدادية الإيطالية ـ لإيطاليا وهي إعدادية ورشدية، عدد طلابها 120 تأسست في 1890م وهي غير مرخصة.

كلية صن جورج(جوزيف) الطبية ـ لفرنسا وهي مدرسة عالية عدد طلابها 50 تأسست قديما وهي غير مرخصة.

المدرسة اليسوعية ـ لفرنسا وهي إعدادية وعدد طلابها 150، وهي قديمة غير مرخصة.

مدرسة الفرر ـ لفرنسا، وهي رشدية وعدد طلابها 100، قديمة غير مرخصة.

مدرسة إعدادية في صفد بلواء عكا للإنكليز، عدد طلابها 50، تأسست سنة 1884 وهي غير مرخصة.

مدرسة إعدادية في الناصرة بلواء عكا للروس، عدد طلابها 30، تأسست سنة 1888م وهي غير مرخصة.

مدرسة رشدية في الناصرة بلواء عكا للروس، عدد طلابها 70، تأسست سنة 1898م وهي غير مرخصة.

مدرسة إعدادية في الناصرة بلواء عكا للألمان، عدد طلابها 45، وهي قديمة غير مرخصة.

مدرسة رشدية مختلطة في حيفا بلواء عكا للألمان، عدد طلابها من الذكور 30 ومن الإناث 25، تأسست سنة 1885 وهي غير مرخصة.

مدرسة إعدادية مختلطة في حيفا للألمان، عدد طلابها من الذكور 55 والإناث 120، وهي قديمة غير مرخصة.

مدرسة الراهبات بقضاء حيفا بلواء عكا ـ لفرنسا، وهي إعدادية لم يرد عدد الطلاب وهي قديمة غير مرخصة.

مدرسة الفرر (للجزويت) ـ لفرنسا في حيفا، وهي إعدادية عدد طلابها 150 من الذكور، تأسست سنة 1882م وهي بدون ترخيص.

مدرسة إعدادية في طرابلس الشام لأمريكا، عدد طلابها 70، تأسست سنة 1877 وهي بدون ترخيص.

مدرسة الفرر (للجزويت) ـ لفرنسا في طرابلس الشام، وهي إعدادية مختلطة عدد طلابها من الذكور 65 ومن الإناث 85 وهي قديمة غير مرخصة.

مدرسة الراهبات لفرنسا في طرابلس الشام، وهي إعدادية، لم ترد أعداد الطلبة، وهي قديمة غير مرخصة.

مدرسة إعدادية لأمريكا في صافيتا بلواء طرابلس الشام، عدد طلابها 29 وهي قديمة غير مرخصة.

مدرسة إعدادية لأمريكا في الحصن بطرابلس الشام، عدد طلابها 39 تأسست سنة 1877، وهي غير مرخصة.

المكتبات في ولاية بيروت

لم يرد إلا اسم مكتبة واحدة في قرية مشجة بقضاء عكار بلواء طرابلس الشام مؤسسها محمد بك، وذكر أنها أقيمت مؤخراً.

المطابع في ولاية بيروت

مطبعة الولاية في سوق النزهة ببيروت وهي رسمية وتطبع بالتركية وأقيمت سنة 1888.

مطبعة ثمرات الفنون في سوق النجارين ببيروت لصاحبها عبد القادر قباني أفندي وتطبع بالتركية وأقيمت سنة 1888.

مطبعة بيروت في سوق النزهة ببيروت لصاحبها رشيد أفندي الدانا وهي تطبع بالتركية والفرنسية، أقيمت سنة 1888.

المطبعة السورية في محلة قيراط ببيروت لصاحبها خليل أفندي الخوري وهي تطبع بالتركية والفرنسية أقيمت سنة 1890.

المطبعة الكاثوليكية بحي الدحداح ببيروت لصاحبها مسيو فيليب برتره دي ونوعها (حروف وحجر) وتطبع بالتركية والفرنسية والإنكليزية أقيمت سنة 1889.

المطبعة الأمريكانية في زقاق البلاط ببيروت لصاحبها الخواجه صموئيل جسب وتطبع بالتركية والفرنسية والإنكليزية أقيمت سنة 1889م.

المطبعة الأدبية في سوق اياس ببيروت لصاحبها خليل أفندي سركيس وتطبع بالتركية والفرنسية أقيمت سنة 1888م.

مطبعة الفوائد في سوق بيهم ببيروت لصاحبها خليل أفندي البدوي وتطبع بالتركية والفرنسية أقيمت سنة 1888.

المطبعة العمومية في حي الدحداح ببيروت لصاحبها رزق الله خضر أفندي وتطبع بالتركية والفرنسية وأقيمت سنة 1890م.

المطبعة العلمية في سوق أبو النصر لصاحبها إبراهيم أفندي وتطبع بالتركية والفرنسية وأقيمت سنة 1890.

مطبعة بنكرتين في حميدة يمين لصاحبها الخواجه بنيامين بنكرتين وتطبع بالتركية والفرنسية وأقيمت سنة 1887.

مطبعة الحميدية في سوق أبو النصر لصاحبها عبد جدعون أفندي وتطبع بالتركية والفرنسية وأقيمت سنة 1890.

مطبعة الآداب في سوق اياس لصاحبها أمين أفندي الخوري وتطبع بالتركية والفرنسية والإنكليزية وأقيمت سنة 1890م.

مطبعة الكلية في سوق اياس لصاحبها إبراهيم أفندي ترساني وتطبع بالتركية والفرنسية وأقيمت سنة 1889.

مطبعة المصباح في سوق الحميدي لصاحبها جان أفندي النقاش وتطبع بالتركية، أقيمت سنة 1889.

مطبعة دانسية في سوق القطن لصاحبها الشيخ سليم أفندي أنس وتطبع بالتركية أقيمت سنة 1894م.

المطبعة التجارية في سوق اياس لصاحبها جرجيس مكر أفندي وتطبع بالتركية والفرنسية والإنكليزية، أقيمت سنة 1890.

وجميع هذه المطابع في بيروت

مطبعة البلاغة في سوق الحدادين بطرابلس الشام لصاحبها حسين أفندي جسر وتطبع بالتركية والفرنسية وأقيمت سنة 1890.

وجميع المطابع في ولاية بيروت لا تطبع صورا.

ملاحظة: ورد في السالنامة أن جميع المطابع تطبع بالتركية أي اللغة العثمانية وهذا يعني أنها تطبع بالعربية أيضا لأن الحروف المستخدمة في كتابة اللغة العثمانية هي نفس الحروف العربية.

سالنامة وزارة المعارف 2 لسنة 1317هـ/ 1899م

ص 1076 ـ 1093

7. المؤسسات التعليمية والثقافية في سنجق القدس الشريف

إدارة المعارف

مدير المعارف ومأمور التفتيش، مأمور المحاسبة، رئيس الكتاب، معاون رئيس الكتاب، المعاون الثاني لرئيس الكتاب، أمين الصندوق

المدارس الإعدادية

المدرسة الإعدادية في القدس الشريف

أعداد الطلبة خلال السنة الدراسية 1898/ 1899

مسلم: 88، غير مسلم: 1 المجموع: 89

المدارس الرشدية

المدرسة الرشدية في قضاء يافا/ لم يرد عدد الطلاب

المدرسة الرشدية في غزة وعدد طلابها: 75

المدرسة الرشدية في خليل الرحمن/ لم يرد عدد الطلاب

المدارس التي أقيمت بإنشاء أو شراء مبانيها منذ جلوس السلطان عبد الحميد الثاني:

مدرسة إعدادية في القدس، تأسست سنة 1897 مقدار النفقات 541201.

مدرسة ابتدائية في قرية بتش (بطش؟) بالقدس، تأسست سنة 1890 مقدار النفقات 4949.

مدرسة ابتدائية في قرية مالحة بالقدس، تأسست سنة 1895 مقدار النفقات 1963.

مدرسة رشدية في خليل الرحمن في محلة القزازين، مقدار النفقات 33860.

مدرسة ابتدائية في محلة الرشيد في يافا، تأسست سنة 1887 مقدار النفقات 7439.

مدرسة ابتدائية في العجمي في يافا، تأسست سنة 1894 مقدار النفقات 23500.

مدرسة ابتدائية في قرية الجورة في يافا، تأسست سنة 1896 مقدار النفقات 2572.

المدارس الدينية الإسلامية في سنجق القدس

مدرسة المسجد الأقصى داخل الحرم الشريف، عدد الطلبة 110

مدرسة المسجد أبو لبوت(لبود) باشا في الجامع الكبير بيافا، عدد الطلبة 30، أسسها محمد باشا أبو لبوت(لبود)

مدرسة الجامع الكبير في محلة درج بغزة، عدد الطلاب 16

مدرسة جامع حضرة هاشم في محلة درج بغزة، عدد الطلبة 20، أسسها السلطان محمود

مدرسة السيدة رقية بسجاعية بغزة، عدد الطلاب 6

المدارس غير الإسلامية

مدارس المصلبة الروحانية في سنجق القدس للروم، مرخصة باسم: بطريركية الروم، تاريخ ترخيصها 12/ 01/ 1898 وهي

1. المدرسة الإعدادية في القدس فيها 50 طالبا تأسست سنة 1860
2. المدرسة الرشدية في القدس فيها 140 طالبا تأسست سنة 1864
3. المدرسة الابتدائية (للإناث) في القدس فيها 100 طالبة تأسست سنة 1864
4. المدرسة الابتدائية للذكور في بيت لحم فيها 220 طالبا
5. المدرسة الابتدائية للإناث في بيت لحم فيها 150 طالبا تأسست سنة 1892
6. المدرسة الابتدائية للذكور في بيت رحور(زحور؟ =ساحور؟) فيها 95

طالبا تأسست سنة 1844

7. المدرسة الابتدائية للإناث في بيت ساحور فيها 50 طالبة تأسست سنة 1882

8. المدرسة الابتدائية في بيت جالا فيها 165 طالبا

9. المدرسة الابتدائية في عين عريك فيها 12 طالبا تأسست سنة 1805

10. المدرسة الابتدائية في رام الله فيها 103 طلاب تأسست سنة 1805

11. المدرسة الابتدائية في بيرزيت فيها 40 طالبا تأسست سنة 1190

12. المدرسة الابتدائية في جفنا فيها 30 طالبا تأسست سنة 1190

13. المدرسة الابتدائية في طيبة فيها 35 طالبا تأسست سنة 1190

14. المدرسة الابتدائية في عابود فيها 30 طالبا تأسست سنة 1190

15. المدرسة الابتدائية للذكور في يافا فيها 60 طالبا تأسست سنة 1835

16. المدرسة الابتدائية للإناث في يافا فيها 85 طالبة تأسست سنة 1864

17. المدرسة الابتدائية في الرملة فيها 42 طالبا تأسست سنة 1160

18. المدرسة الابتدائية للذكور في اللد فيها 35 طالبا تأسست سنة 1160

19. المدرسة الابتدائية للإناث في اللد فيها 60 طالبة تأسست سنة 1160

20. المدرسة الابتدائية في غزة فيها 30 طالبا تأسست سنة 1825

مدارس اللاتين مرخصة باسم خوري انطون رزق، تاريخ ترخيصها 5/ 8/ 1893 وهي:

1. المدرسة الابتدائية للذكور في بيت جالا فيها 50 طالباً.

2. المدرسة الابتدائية للإناث في بيت جالا فيها 50 طالبة.

3. المدرسة الابتدائية للذكور في بيت ساحور فيها 13 طالباً.

4. المدرسة الابتدائية للإناث في بيت ساحور فيها 16 طالبة.

5. المدرسة الابتدائية في عين عريك فيها 5 طلاب.

6. المدرسة الابتدائية للذكور في رام الله فيها 18 طالباً.
7. المدرسة الابتدائية للإناث في رام الله فيها 80 طالبة.
8. المدرسة الابتدائية للذكور في جفنا فيها 31 طالباً.
9. المدرسة الابتدائية للإناث في جفنا فيها 25 طالبة.
10. المدرسة الابتدائية للذكور في بيرزيت فيها 15 طالباً.
11. المدرسة الابتدائية للإناث في بيرزيت فيها 25 طالبة.
12. المدرسة الابتدائية للذكور في طيبة فيها 25 طالباً.
13. المدرسة الابتدائية للإناث في طيبة فيها 30 طالبة.

ملاحظة: المدارس الأربعة الأولى تأسست سنة 1854 والباقية في 1859.

مدارس سمينر الرهبان للأرمن مرخصة باسم بطريركية الأرمن تاريخ ترخيصها 4/ 2/ 1899 وهي:

1 ـ المدرسة الإعدادية في القدس فيها 30 طالباً.
2 ـ المدرسة الرشدية في القدس فيها 50 طالباً.
3 ـ المدرسة الابتدائية للإناث في القدس فيها 40 طالبة.
4 ـ المدرسة الابتدائية للإناث في بيت لحم فيها 13 طالباً.
5 ـ المدرسة الابتدائية المختلطة في يافا فيها 16 طالباً و 5 طالبات، تأسست سنة 1840.

المدارس اليهودية في سنجق القدس:

وعددها 39 مدرسة ابتدائية مرخصة بأسماء مختلفة، تاريخ ترخيصها 3/ 1/ 1894م وقسم منها مختلطة كما أن قسماً منها للذكور أو للإناث. وأعداد الطلاب تتراوح بين 6 ـ 140، وأكبر مدرسة فيها هي مدرسة تلمود تورات في

القدس وتضم 365 طالباً. وتسع من هذه المدارس في يافا والباقية في القدس.

المدارس الأجنبية في سنجق القدس

وعددها 74 مدرسة موزعة في مدن: القدس، عين كارم، بيت لحم، ويافا والرملة وبيت جالا ورام الله والخليل وجفنا وصليبة وبيرزيت وعابود وغزة واللد و(رمو؟). وأوردت السالنامة أسماء الذين منح الترخيص باسمهم ولكن بدون ذكر أسماء الدول التي تتبعها هذه المدارس. وأعداد هذه المدارس متفاوتة. وقسم منها مختلطة وقسم آخر للذكور أو للإناث. وتواريخ ترخيصها تبدأ في 21/ 7/ 1893 م. ولم يرد في حقل(الطائفة التي تمتلك المدارس) أسماء الطوائف غير اليهود وبشكل (للأطفال اليهود)، أما الطوائف الأخرى فذكرت بشكل (للأطفال غير المسلمين). وكل المدارس ابتدائية عدا واحدة فهي إعدادية وهي للاتين.

أما أسماء المدارس الأجنبية كما ورد في السالنامة فهي:

في مدينة القدس: اليانس اسرائيليت ـ اكليريكي ـ سانت آن ـ دام دوسيون ـ فرر ـ تراسانطة(تره سنتا) ـ راهبات مارلهيف ـ ساميج نيفش ـ راهبات تراسانطة(تره سنتا) ـ درويسن صيون(صهيون) ـ اليزه ليمل ـ حاي اولام ـ تلمود تورات ـ برى عيص حاييم ـ تورات حاييم ـ اكول روس ـ شيمل اشفيستن ـ دار الأيتام ـ تالتيا قومى ـ اوسيس كاثوليك المان ـ ديكل تورات ـ عيص حاييم ـ مهيون ـ اولينادى رويشلد ـ صبتيا.

في عين كارم: راهبات مهيون.

في بيت لحم: دار أيتام الكاثوليك ـ راهبات مار لهيفه ـ مسيو نيك.

في يافا: ايكول دا كريكولنور ايزرائيليت ـ فرر ـ الهيكلية ـ الإنجيلية ـ اولينادى رويشلد.

في الرملة: اللاتين.

في بيت جالا: (ثلاث مدارس لم ترد أسماؤها).

في رام الله: آلاى جونس وسيل.

في الخليل: (مدرستان لم يرد اسماهما).

في اللد ورمو: صبتيا.

في غزة: اولنادى رويشلد.

في جفنا، طيبة، بيرزيت، عابود (لم ترد اسماؤها)

المكتبات في سنجق القدس

مكتبة أبو لبوت(لبود) في الجامع الكبير بالقدس، أسسها محمد باشا أبو لبوت(لبود) سنة 1812 عدد الكتب 263.

مكتبة المفتي في محلة درج بغزة، أسسها المفتي الأسبق محيي الدين أفندي، عدد الكتب 110.

المطابع في سنجق القدس

وعددها 22 مطبعة، 20 منها في مدينة القدس واثنتان في يافا، أقدمها تعود إلى سنة 1848 وهي لليهود. أما أصحاب امتياز هذه المطابع فهم: بطريركية الروم، بطريركية الأرمن، رئيس رهبان الفرنسي، إسرائيل فرومكن (من تبعة الدولة العثمانية)، يهودا ليب هرشنسزون(الماني)، اسحق نحوم ليون (ألماني)، شمويل سكرمن (عثماني)، ابراهام رونونفل (نمساوي)، إبراهيم مورلونس (عثماني)، داويد بول مور سلمون (ألماني)، حمد ابن شلمونة (عثماني)، مستركلك (إنكليزي)، جورجي حبيب حنانيا (عثماني)، انطون لونصو (عثماني)، تيودور شنيلر (ألماني)، ليبوش كهانه (عثماني)، إبراهيم ليفبزون (عثماني)، يوسف اشليزنكر (نمساوي)، يوسف دوميان (عثماني)، مارتين لونصو (عثماني).

الصحف في القدس

جريدة صبق (بالعربية)، حبسلين (بالعبرانية)، صاحب الامتياز إسرائيل فرومكن (من تبعة الدولة العثمانية).

سالنامة وزارة المعارف 2 سنة 1317هـ/ 1899م

ص 1470 - 1488

8. المؤسسات التعليمية والثقافية في سنجق الزور

إدارة المعارف

الموظفون: رئيس لجنة المعارف، كاتب المعارف وأمين الصندوق

لا توجد مدارس إعدادية في سنجق الزور

المدرسة الرشدية في الدير وعدد طلابها: 110

لا توجد مدارس غير إسلامية أو أجنبية في سنجق الزور، كما لا توجد فيها مكتبات ومطابع ومدارس دينية إسلامية.

المدارس التي أقيمت بإنشاء أو شراء مبانيها منذ جلوس السلطان عبد الحميد الثاني:

مدرسة ابتدائية للذكور في قصبة الدير، تأسست سنة 1889، مقدار النفقات 625

مدرسة ابتدائية للإناث في قصبة الدير، تأسست سنة 1886، مقدار النفقات 50632

مدرسة ابتدائية للذكور في قضاء عشارة، تأسست سنة 1886، مقدار النفقات 3500

مدرسة ابتدائية للذكور في ناحية تدمر بالزور، تأسست سنة 1886، مقدار النفقات 3500

مدرسة ابتدائية للذكور في سنخة بالزور، تأسست سنة 1886، مقدار

النفقات 3218

سبع مدارس ابتدائية في مختلف القرى بالزور تأسست سنة 1898

سالنامة وزارة المعارف 2 سنة 1317هـ/ 1899م

ص 1468

9. المؤسسات التعليمية والثقافية في سنجق بنغازي

إدارة المعارف

الموظفون: رئيس لجنة المعارف، ناظر الدروس، مأمور المحاسبة

لا توجد مدارس إعدادية في سنجق بنغازي

المدرسة الرشدية في بنغازي، عدد الطلاب فيها: 85

لا توجد في بنغازي مدارس غير إسلامية أو أجنبية، كما لا توجد فيها مكتبات أو مطابع أو مدارس دينية إسلامية

المدارس التي أقيمت بإنشاء أو شراء مبانيها منذ جلوس السلطان عبد الحميد الثاني:

مدرسة رشدية في بنغازي، تأسست سنة 1896، مقدار النفقات 41606

مدرسة ابتدائية في قصبة بنغازي، تأسست سنة 1894، مقدار النفقات 16972

مدرسة ابتدائية في قصبة درنة بلواء بنغازي، تأسست سنة 1895، مقدار النفقات 40231

سالنامة وزارة المعارف 2 سنة 1317هـ/ 1899م

ص 1460

إحصائية بالمدارس الابتدائية في العاصمة والولايات العربية
وفق الجدول الإحصائي العائد إلى السنة الدراسية 1894/ 1895

الولاية	عدد المدارس التي تتبع النظام القديم	عدد المدارس التي تتبع النظام الجديد	المجموع
استانبول	196	47	243
البصرة	90	26	116
بغداد	38	11	49
الموصل	392	-	392
سورية	232	59	291
حلب	604	29	633
بيروت	205	181	386

سالنامة وزارة المعارف 2 لسنة 1317هـ/ 1899م

ص 1496

هوامش المبحث التاسع:

(1) عن السالنامات انظر مبحث: من مصادر تاريخ العرب الحديث: / السالنامات العثمانية مصدراً لدراسة التاريخ المحلي، ومبحث: التعليم في الولايات العربية العثمانية/ دراسة تاريخية في ضوء معطيات سالنامة وزارة المعارف العثمانية.

(2) صدرت أعداد سالنامة المعارف على الوجه الآتي:

1 ـ 1316هـ/ 1898م

2 ـ 1317هـ/ 1899م

3 ـ 1318هـ/ 1900م

4 ـ 1319هـ/ 1901م

6 ـ 1321هـ 1903م، انظر عن أوصاف هذه الأعداد وعدد صفحاتها:

Hasan Duman, Osmanli Yilliklari (Salnameler ve Nevsaller) IRCICA Yayinlari, Istanbul, 1982,S. 98

(3) انظر عن هذه السالنامات المتخصصة انظر مبحث: من مصادر تاريخ العرب الحديث: / السالنامات العثمانية مصدراً لدراسة التاريخ المحلي.

(4) المقصود بـ (مدرسة) في اللغة العثمانية هو المدرسة الدينية الإسلامية، أما «مكتب وجمعها مكاتب» فهو المدرسة غير الدينية الإسلامية وتشمل المدارس الحكومية والخاصة والأجنبية: انظر:

Midhat Sertoglu : Resimli Osmanli Tarihi Ansiklopedisi , Istanbul, 1958 , S. 200 - 201

(5) مكتب معارف عدليه وهي مدرسة أقيمت على مستوى المدارس الابتدائية في سنة 1838م لتعليم الموظفين في دوائر الدولة. ولفظة (عدليه) الواردة في اسم المدرسة لا تتعلق بالعدل أو القانون، بل بالسلطان محمود الذي كان يتلقّب بـ (عدلي). و استمرت هذه المدرسة حتى سنة 1862 م. انظر:

M. Z. Pakalin, Osmanli Tarihi Deyimleri ve Terimleri Sozlugu, Istanbul 1993 , 2 : 453

(6) الأقلام جمع قلم: مصطلح استخدم للدلالة على قسم التحريرات في دوائر الدولة، وكذلك الغرف التي يجتمع فيها الكتّاب ويقومون بالكتابة فيها. انظر ش. سامي: قاموس تركي، ص .1080

(7) «مهمه اوطه سى» أو «مهمه قلمى» (غرفة المهمة ـ قلم المهمة) تمّ تأسيسها بموجب النظام الصادر سنة 1797 م من أجل جمع «كتّاب المهمة» في أقلام الديوان السلطاني للعمل معا، إذ يقومون فيها بتدوين المباحثات الرسمية الجارية في الديوان السلطاني في الدفتر المسمى « مهمه دفتري ـ دفتر المهمة». انظر:

Rehber Ansiklopedisi, Istanbul,1993, 5:375, Meydan, Larousse, Istanbul 1992 ,14:294

(8) مكتوبىء صدر عالي، مصطلح يقابل مدير المكتب الخاص والسكرتير العام في رئاسة

الوزراء، وكانت مهمته تأمين تحرير الكتب الرسمية في مقر الصدارة (رئاسة الوزراء)، حيث يقوم بتحرير الكتب الرسمية المهمة و يصحح الكتب المحررة من قبل الكتّاب، انظر :

Pakalin, 2:466.

(9) مجلس والای أحكام عدليه، مجلس تمّ تشكيله في سنة 1253 هـ 1837م من أجل إعداد الأنظمة التي استوجبتها حركات الإصلاح والقيام بمحاكمة موظفي الدولة وإبداء المشورة في شؤون الدولة عند الضرورة.

Pakalin,2:430-431

(10) انجمن دانش، و يعني مجلس أو جمعية العلوم والفنون، تمّ تشكيله من أرباب العلم والمعرفة. أنظر: ش. سامي 600

(11) شوراي دولت (شورى الدولة)، مجلس تمّ تشكيله إثر إلغاء «مجلس والا» في سنة 1284هـ 1867م، و أنيط به اتخاذ القرارات المتعلقة بأمور الدولة و تدقيق القوانين والأنظمة، ومحاكمة الموظفين ذوي المراتب العالية. انظر :

Pakalin , 2:360-361

(12) ملكيه بضم الميم، إحدى التشكيلات الثلاثة للدولة العثمانية، والتشكيلان الآخران هما «علميه» و «عسكريه». وقد ظهر مصطلح «ملكيه» بعد التنظيمات. وأضيف إليه مصطلح «مأمور» فأصبح بشكل «ملكيه مأموري» أي موظفو الملكية، وأطلق على كبار الموظفين «رجال ملكيه». والملكية بشكل عام تشمل صنف موظفي الدولة وهيئتها، وهو يقابل الآن عندنا «مدني» أي غير العسكري والديني. انظر:

Pakalin 2:613 ش. سامي 1403

(13) نظرا لتكرار نشر الأنظمة والتعليمات الخاصة بالتعليم في أعداد سالنامة المعارف سأكتفي بالإشارة إلى العدد 2 الصادر سنة 1317 فقط.

(14) المبصّر، مصطلح استخدم للدلالة على الموظف الذي يكلّف بأمور انضباط الطلبة في المدارس. وقد استمرت هذه الوظيفة حتى انقلاب تموز 1908 حيث ألغيت وتعهد بها معاونو المدير. Pakalin 2 : 56

(15) عن الألقاب العثمانية الملحقة بأسماء العلم كأفندي و بك يراجع:

فاضل بيات، «مصطلحات عثمانية: باشا، بك، جلبي، أفندي» مجلة البيان، إصدار جامعة آل البيت، الأردن، المجلد الثاني، العدد الثالث، خريف 1999، ص196 ـ 202

(16) للمزيد من المعلومات عن جمعية الأليانس الإسرائيلية و اهتمامها بالتعليم، يراجع:

Hikmet Tanyu ,Tarih Boyunca Yahudiler ve Turkler Istanbul, 1979, 1: 315,319 Osman Ergin Turkiye Maarif Tarihi, Istanbul, 1977, C.1-2, S. 804-805, 807. مجلة لغة العرب، بغداد، العدد 2 آب 1911، ص 77.

(17) الأعظمية، إحدى الملحقات الإدارية لمدينة بغداد.

المبحث العاشر

التعليم في العراق في العهد العثماني
(دراسة تاريخية في ضوء السالنامات العثمانية)

يتناول هذا البحث التعليم ومؤسساته في الولايات العراقية في العهد العثماني. وهذا الموضوع تناوله آخرون من قبلي ولكن القاسم المشترك بين هؤلاء هو عدم معرفتهم باللغة التركية ـ العثمانية مما أحدث ثغرات واسعة في مختلف نواحي مؤلفاتهم، وذلك لأنه لا يمكن تناول هذا الموضوع بمعزل عن التعليم في الدولة العثمانية وبالتالي دون الاعتماد على المصادر العثمانية وثم التركية، لأن التعليم في الولايات العثمانية كان يخضع لسياسة الدولة العثمانية التي حددت مساره بالقوانين والأنظمة والتعليمات التي كانت تصدرها بين حين وآخر. وهذه القوانين وما يتعلق بها تحظى بأهمية كبيرة في دراسة واقع التعليم في الولايات العثمانية. أما السالنامات العثمانية[1] التي أصدرتها وزارة المعارف وتلك التي أصدرتها ولايات بغداد والموصل والبصرة فتضم معلومات لا يمكن الاستغناء عنها بأي شكل من الأشكال عند تناول هذا الموضوع. ولكن المعلومات التي أوردتها السالنامات ـ رغم

أهميتها - هي مختصرة ولا تتعدى أحياناً الجانب الإحصائي، ولأجل رسم صورة متكاملة للموضوع إلى حد ما استعنت بالمصادر التركية الأخرى وخاصة تلك التي تتطرق إلى التعليم في العهد العثماني بصورة عامة، كما أخذت بعين الاعتبار (الزوراء) الجريدة الرسمية لولاية بغداد في العهد العثماني وهي تتضمن معلومات لا تقل أهمية عن المصادر الأخرى، وكانت تصدر باللغتين العثمانية والعربية. وكان الأصل بالعثمانية، وجاءت الترجمة العربية للأصل أحياناً رديئة وغير تامة وغامضة، كما صدرت الجريدة بالتركية العثمانية فقط حقبة من الزمن (بعد ثورة 1908م) ولهذا اقتصرت الاعتماد على القسم العثماني فقط. أرجو أن أكون قد وفقت في عملي وما التوفيق إلا من عند الله.

التعليم في الدولة العثمانية وتطوره:

كان التعليم في الدولة العثمانية حتى أواسط القرن التاسع عشر عبارة عن دروس كانت تلقى في المدارس الملحقة بالجوامع، والكتاتيب (مدارس الصبيان) المخصصة لتعليم الأطفال، والمدارس العسكرية التي أنشئت في عهد السلطان سليم الثالث. وخلال عهد التنظيمات(1839 - 1876م) حيث بدأت حركة الإصلاحات في مرافق الدولة العثمانية المختلفة بدئ بممارسة الأساليب الغربية الحديثة في التعليم ففتحت مدارس مختلفة في مركز الدولة[2]. ولم تدخل هذه المدارس الحديثة إلى الولايات العثمانية إلا فيما بعد - كما سنرى - . والحقيقة إن مؤسسات التعليم العثمانية أنشئت في البداية لغرض تعليم العلوم الدينية الإسلامية بكل تفاصيلها ثم أصبحت بمرور الزمن تهيئ ما تحتاجه الدوائر من كوادر[3]. ومن الممكن تقسيم هذه المؤسسات إلى أربعة أقسام:

1 - مدارس السراي: وقد أنشئت في داخل القصور العثمانية لتعليم أطفال العائلة العثمانية وإعداد موظفين ومستخدمين لخدمة السلاطين.

2 ـ المدارس العسكرية: وهي المدارس التي تعد ضباطاً عسكريين، وموظفين للعمل في دوائر الدولة.

3 ـ مدارس الموظفين: وهي مدارس متخصصة أنشئت لإعداد موظفين للدولة وأهمها مدرسة الباب العالي والدفتردار وسرعسكري. وكانت هذه المدارس مخصصة للعناصر غير التركية من الأسرى والمماليك.

4 ـ المدارس الشعبية: وهي التي خصصت لتعليم عامة الشعب منها المدارس الدينية والكتاتيب (مدارس الصبيان)[4].

وبعد أن توجهت الدولة العثمانية نحو الغرب، وذلك في الوقت الذي كانت تحاول إدخال الإصلاحات في مرافقها الإدارية والعسكرية، قامت بإنشاء مؤسسات تعليمية على الطراز الحديث منها المدرسة الطبية (سنة 1827م) والمدرسة الحربية (سنة 1837م)، غير أن التحديث في التعليم العام لم يتم إلا بعد إعلان فرمان الكلخانة فافتتحت ولأول مرة المدارس المتوسطة المسماة بالرشدية، كما أنشئت مدرسة العلوم الأدبية لإعداد كوادر لدوائر الدولة ومدرسة المعارف وثم العدلية[5].

وعلى الرغم من أن مستوى التدريس في هذه المدارس لم يكن رفيعاً، فإن إقامة هذه المدارس كانت تعد تجربة وإنجازاً كبيراً لدولة لم تكن تملك غير كتاتيب الأطفال في التعليم[6]. وكانت الدولة تعلق آمالاً كبيرة على المدارس الرشدية لكونها تشكل أساساً للدخول إلى المدارس المتقدمة ولهذا قامت بتوسيعها، غير أن هذه المدارس كانت تعاني من عدم وجود من يقوم بالتدريس فيها، فقامت بتأسيس أول دار للمعلمين في إستانبول (1848م) لهذا الغرض. كما أسست في سنة (1859م) المدرسة الإدارية لإعداد الموظفين الإداريين للعمل في دوائر الأقضية والنواحي[7].

ولم تنس الدولة تنظيم شؤون التعليم فأقامت مجلساً للمعارف سنة 1846م ولجنة استشارية، كما شكلت في سنة 1856م الهيأة العامة للمعارف وقسمتها إلى لجنتين: أناطت بالأولى شؤون المدارس الدينية الإسلامية، أما

اللجنة الثانية فأخذت على عاتقها ما يتعلق بأمور التعليم في المدارس الرشدية والعالية في كافة أرجاء الدولة[8]. وأخيراً تأسست في سنة 1856م وزارة المعارف. إلا أن أهم حدث شهده التعليم في هذا العهد هو إعلان نظام المعارف العام الذي حدد سياسة الدولة تجاه التعليم وأهداف المدارس المختلفة المقامة من قبل الدولة وغيرها وما يتعلق بها. ثم توالى افتتاح المدارس والمعاهد الجديدة ليس في مركز الدولة فحسب بل في معظم أصقاع الدولة، ولم يقتصر التعليم في هذه المدارس الرسمية على المسلمين فقط، بل فتحت هذه المدارس أبوابها لجميع رعايا الدولة دون تمييز ولكلا الجنسين. وقد أوضحت السالنامات هذا الخصوص خلال تقديمها إحصائيات لأعداد الطلبة في هذه المدارس... ومما يؤخذ على الدولة أنها لم تهتم بالتعليم العالي إلا على نطاق ضيق وفي الأوقات المتأخرة. وإذا كانت المدرسة الطبية تأسست في عهد السلطان عبد العزيز فإن عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876 ـ 1909م) حقق نشاطاً متميزاً في هذا الخصوص فتأسست في بداية عهده المدرسة الملكية (كلية العلوم السياسية) ومدرسة الحقوق، والهندسة الملكية وثم دار الفنون (كلية الآداب والفنون) وكلية الفنون الجميلة (صنايع نفيسة مكتبي)، إلا أن هذه المدارس ظلت تعاني من التخلف حتى عهد المشروطية (1908م) حيث امتدت يد الإصلاحات إليها[9].

ومما يجدر ذكره هنا أن التعليم في العهد العثماني حتى عهد التنظيمات سنة 1839م كان يتم باللغة العربية، حتى سمى الباحث التركي عثمان أركين هذا الدور بدور التعريب. والمعروف أن السلاجقة الأتراك كانوا يتخذون من اللغة الفارسية لغة رسمية لهم، أما العثمانيون فعلى الرغم من استخدامهم اللغة التركية في الأمور الرسمية، إلا أنهم لم يدرسوها في أية مؤسسة من مؤسساتهم، بل جعلوا اللغة العربية لغة التعليم في المدارس. وقد استمر هذا الوضع حتى عهد التنظيمات حيث دخلت اللغة الفارسية إلى هذه المدارس إلى جانب العربية، وأصبحت اللغة العثمانية لغة التعليم في جميع المدارس الرسمية[10].

وظلت اللغة العربية تدرس كمادة مستقلة في جميع المراحل الدراسية وفي مختلف المدارس وكان تدريسها يتم باللغة التركية. وقد استمر هذا الوضع حتى سنة 1912م حيث أصدرت وزارة الداخلية العثمانية قراراً بجعل اللغة العربية لغة التعليم في المدارس الابتدائية والإعدادية في الأماكن التي يتكلم أكثر أهاليها باللغة العربية، وقد استثنيت من ذلك المدارس الإعدادية الكائنة في مراكز الولايات وذلك «لأجل تعميم اللسان الرسمي وهو اللسان التركي»[11]. وفي سنة 1913م تقرر أن يكون التدريس في جميع الألوية والأقضية التابعة لولاية بغداد في دار المعلمين والحقوق والإعدادية باللغة العربية ما عدا بعض الدروس بالتركية[12].

ومما تجدر الإشارة إليه أن اللغة العربية ظلت لغة التدريس في المدارس الدينية الإسلامية في جميع الممتلكات العثمانية طوال العهد العثماني، ولم تفتح هذه المدارس أبوابها مطلقاً للغتين الفارسية والتركية إلا بعد سنة 1908م[13].

التعليم في الولايات العراقية:

من المعروف أن أولى المدارس التي تعنى بالعلوم الإسلامية ظهرت في العراق وذلك في العهد السلجوقي ومنه انتشرت إلى باقي أرجاء الدولة الإسلامية، وظل قسم منها مستمراً بعد سقوط بغداد سنة 1258م. وقد أبدى هذا النوع من المدارس نشاطاً ملحوظاً في العهد العثماني في جميع الولايات العراقية. كما أن الكتاتيب المخصصة لتعليم الأطفال كانت تنتشر هي الأخرى في معظم محلات المدن، إلا أنها كانت تعاني من التخلف والإهمال. وبعد أن أنشئت المؤسسات التعليمية الحديثة في مركز الدولة العثمانية كالمدارس الابتدائية والرشدية والمهنية والعالية، أخذت هذه المؤسسات طريقها بشكل أو بآخر إلى الولايات العثمانية المختلفة ومنها الولايات العراقية الثلاث (بغداد والموصل والبصرة). وقد حدد نظام المعارف الصادر سنة 1286هـ/

1869م كيفية إقامة المدارس الحديثة في الولايات، فمدارس الصبيان تكون خاصة بالقرى، والرشدية بالقصبات التي يبلغ عدد بيوتها 500، أما الإعدادية فتنشأ في الأماكن التي يبلغ عدد بيوتها الألف، وتفتتح المدارس السلطانية في مراكز الولايات. ولكن الذي نراه أن المدارس الإعدادية لم تؤسس إلا في مراكز الولايات العراقية وعدد قليل من الألوية، كما أن المدارس الرشدية لم تفتح في جميع المدن التي يبلغ عدد بيوتها الحد المقرر في هذا النظام. وعلاوة على هذا كانت الولايات العراقية تشكو دائماً من الإهمال الذي أصاب التعليم وعدم تنظيم أموره في المدارس، وليس أدل على هذا ما ذكرته السالنامات العراقية في هذا الخصوص، فسالنامة بغداد الصادرة سنة 1310هـ/ 1892 (ص 232) تذكر: أن التعليم، رغم كونه أحد أسباب رقي الدولة ونهضتها، قد أهمل في الديار العراقية. ثم أضافت السالنامة: إنه على الرغم من إقامة مدرسة رشدية عسكرية وأخرى مدنية قبل عشر سنين ومدرسة إعدادية منتظمة وكاملة وقيام اليهود والكلدان بإنشاء مدارس خاصة بهم وعلى الرغم من بروز آثار التعليم على الطريقة الحديثة تدريجياً. . . فإن كل ذلك يعتبر لا شيء قياساً إلى جسامة البلاد وكثافة سكانها. أما السالنامة الصادرة بعدها بأربع سنين (أي الصادرة سنة 1314هـ/ 1896م) فلم تَشْكُ (تشكو) من مسألة التعليم بل امتدحت جهود الدولة في هذا المجال. فبعد أن أشارت إلى المدارس الرشدية والإعدادية العسكرية والمدنية والمدارس الابتدائية التي أقامتها الدولة والمدارس التي أنشأتها الطوائف الدينية كاليهود والكلدان والسريان واللاتين أكدت على قيام تدريس العلوم والفنون المختلفة على الطريقة الحديثة وأنه ظهرت آثار الفيض والرقي بالشكل المطلوب وأن أبناء الوطن كافة قاموا بجني ثمار التعليم في مدة زمنية قصيرة.

كما تطرقت السالنامة الأولى التي أصدرتها ولاية الموصل سنة 1308هـ/ 1890م (ص 105) إلى التعليم في داخل الولاية وأكدت على أن مدارس الصبيان غير منتظمة وأن الولاية تحاول جاهدة إصلاحها. وقد باشرت بالفعل

إنشاء مدرسة ابتدائية، كما ذكرت أن الكلدان والكاثوليك واليعاقبة يملكون مدارس خاصة بهم، كما أن الجزويت يملكون مدرستين إحداهما للإناث بالإضافة إلى مطبعة. وطبقاً لما أوردته السالنامة الصادرة سنة 1310هـ/ 1892م (ص 153) نجد أن عدد المدارس الابتدائية في هذه السنة قد وصل إلى ثلاث أو أربع، كما ذكرت السالنامة في نفس المكان أن الدولة قامت ويأمر من السلطان عبد الحميد الثاني بإنشاء ست مدارس في أماكن مناسبة لعشيرة اليزيدية التي تسكن ناحية شيخان وخمس مدارس لعشيرتي الشبك والصارلو، كما أنشأت (مدرسة الشيخ عدي) لإعداد معلمين لهذه المدارس والمدارس الأخرى.

والحقيقة إن التعليم في العراق انتعش وحقق نشاطاً متزايداً في أواخر العهد العثماني وخاصة بعد أن توسعت المدارس الابتدائية والرشدية والإعدادية، وبعد أن أقيمت المدارس العالية في بغداد كالحقوق ودار المعلمين والمدرسة الحربية ومدارس الشرطة والدرك، وتطورت مدرسة الصنائع تطوراً كبيراً بعد أن توسعت أقسامها ـ كما سنرى فيما بعد ـ .

كما قررت الدولة العثمانية إنشاء كلية الأعظمية في بغداد سنة 1912م، وتقرر أن تضم ثلاثة أقسام: الرشدي والإعدادي والعالي وتكون مدة الدراسة في كل من قسمي الرشدي والإعدادي أربع سنوات والعالي ست سنوات، فتكون مدة الدراسة في الكلية 14 سنة، وتدرس في قسمي الرشدي والإعدادي نفس المواد المقررة في المدارس الرشدية والإعدادية عدا اللغات الأوروبية، أما التدريس فتقرر أن يكون باللغة العربية على أن تدرس فيها اللغتان التركية والفارسية كمواد دراسية إلزامية. وكان مقرراً أن يقبل في المدرسة 1400 طالب متفرغ و800 طالب مستمع. كما تقرر أن تبنى بناية القسم الرشدي في هذه السنة 1912م والإعدادي في 1914م والقسم العالي 1915م[14]، غير أن دخول الدولة العثمانية في الحرب العامة قلب المشروع رأساً على عقب.

مجالس المعارف في الولايات العراقية:

يستدل من القرارات التي اتخذتها الحكومة العثمانية أنها كانت تحاول جاهدة تنظيم عملية التعليم ودفع عجلة تطوره فقررت في سنة 1869م تشكيل مجلس للمعارف في مراكز الولايات[15] بعد أن فتحت دوائر خاصة بالمعارف فيها. وقد ألزم نظام الإدارة العامة للولايات الصادر سنة 1871م إناطة رئاسة المجلس إلى مدير المعارف في الولاية[16]. وحددت وزارة المعارف كيفية تشكيل هذه المجالس في التعليمات التي أصدرتها في 1897م فأناطت صلاحية تعيين أعضاء المجلس إلى الوالي وبترشيح من مدير المعارف، كما حددت الوزارة واجبات المجلس وهي: إصلاح مدارس الصبيان والمدارس الابتدائية واختيار المعلمين لها وفق الأحكام المرعية وإنشاء المدارس الجديدة في القرى والنواحي وحسن إدارة عائدات المدارس الإسلامية من الأوقاف المندرسة والمعونات المقدمة من قبل الأهالي والواردات الأخرى والمحافظة عليها والحيلولة دون صرفها في مجالات أخرى، كما ألزمت نفس التعليمات وجوب دخول مدير المدرسة الإعدادية في الألوية في عضوية المجلس[17].

لم تورد سالنامة بغداد أية إشارة إلى هذا المجلس إلا اعتباراً من سنة 1302هـ/ 1884م، حيث أشارت إلى «هيئة مجلس المعارف» بإدارة جميل زاده محمد وعضوية اثني عشر عضواً. واعتباراً من سنة 1310هـ/ 1892م أصبح مدير معارف الولاية رئيساً للمجلس ومديرا الإعدادية العسكرية والملكية (المدنية) ومحاسب المعارف ضمن أعضائه. كما ضمت مجالس المعارف وجهاء البلدة وتحتفظ السالنامات بأسمائهم مثل: عاكف الألوسي، علي راسم، حسام الدين الألوسي، عبد الوهاب السنوي، عبد الرحمن جميل زاده. ولم يكن عدد أعضاء المجلس ثابتاً[18].

أما في ولاية الموصل فإن أول سالنامة صدرت فيها سنة 1308هـ/ 1890م (ص 56) قد أوردت أسماء رئيس المجلس وأعضائه. ونجد في السالنامة الأخيرة الصادرة سنة 1330هـ/ 1911م (ص 116) ولأول مرة

مجلسين: الأول يخص التعليم الابتدائي وكان يحظى باهتمام الولاية وكان برئاسة الوالي وضم سبعة أعضاء أربعة منهم من وجهاء البلدة، أما الثاني فهو مجلس المعارف وكان برئاسة مدير المعارف وضم خمسة أعضاء ثلاثة منهم من وجهاء البلدة، أما الآخران فهما مديرا الإعدادية ودار المعلمين.

وأقامت ولاية البصرة هي الأخرى مجلساً للمعارف وقد أوردت السالنامة الأولى الصادرة سنة 1308هـ/ 1890م (ص 62) أسماء أعضائه الستة، وهم جميعاً من وجهاء البلدة. ويستدل مما أوردته السالنامة الصادرة سنة 1317 هـ/ 1899م (ص 101) أن رئاسة مجلس المعارف لم تنط بمدير المعارف بل أنيطت بالسيد أحمد باشا النقيب الذي كان من وجهاء البلدة وقد نال رتبة ووساماً من السلطان العثماني عبد الحميد الثاني.

ولم يقتصر تشكيل مجلس المعارف على مراكز الولايات فقط، بل شكلت السناجق (الألوية) هي الأخرى مجالس على غرار مجالس الولايات. وتذكر السالنامات، المجالس التي تشكلت في سناجق شهرزور (كركوك)، والسليمانية، والمنتفك (الناصرية) وكربلاء. أما سنجق الديوانية فتشكل مجلس المعارف فيه في قضاء الحلة[19]. كما نجد في بعض الأقضية هيئة للمعارف كقضاء العمادية بالموصل وشهر بازار بسنجق السليمانية.

ومما يجدر ذكره ونحن بصدد المؤسسات الإدارية المتعلقة بالتعليم، أن الحكومة العثمانية قامت بتعيين مفتشين للتعليم في مراكز الولايات كبغداد والموصل[20].

المؤسسات التعليمية في الولايات العراقية:

أوردت السالنامات التي أصدرتها الدولة العثمانية معلومات إحصائية مهمة عن واقع مؤسسات التعليم في الولايات العراقية الثلاث. ومن الممكن جمع المؤسسات التعليمية في ضوئها في النقاط التالية:

1 ـ المدارس الدينية.

2 ـ مدارس الصبيان (الكتاتيب) والمدارس الابتدائية.

3 ـ المدارس الرشدية والإعدادية.

4 ـ المدارس العالية والمهنية.

5 ـ المدارس العسكرية.

6 ـ المدارس غير الإسلامية وبضمنها الأجنبية.

المدارس الدينية الإسلامية:

تعتبر المدارس الدينية أقدم مؤسسة تعليمية عثمانية، وقد بدئ بإنشائها بعيد قيام الدولة العثمانية مباشرة. وتأسست أول مدرسة دينية في أزنيق سنة 1331م ثم في بورصة وأدرنه ومدن الأناضول والروملي قبل فتح القسطنطينية سنة 1453م، وبعد دخول العثمانيين هذه المدينة حوّل السلطان محمد الفاتح غرف الرهبان في كنيستي زيرك وأيا صوفيا إلى مدارس ثم أنشأ أكبر مدرسة في عصره حملت اسم «مدارس ثمانية» (1470م)، وتوالى انتشار المدارس في كافة أرجاء الدولة العثمانية وذلك من قبل السلاطين والعلماء وكبار رجال الدولة، كما اعتيد عند إنشاء الجوامع فتح مدارس ملحقة بها، وخصصت لهذه المدارس أوقاف وأصبحت لها واردات تؤمن معيشة الطلاب طوال دراستهم فيها. والمدارس هذه، صغيرها وكبيرها، كانت تدخل ضمن إدارة الأوقاف وتعد ملكاً للدولة[21]. وكانت خاصة بالمسلمين ولغة التدريس فيها كانت بالعربية[22].

إن المعلومات الواردة في السالنامات التي أصدرتها الولايات العراقية، لا تتعدى في الغالب المعلومات الإحصائية عن عددها ولم تتطرق حتى إلى أسمائها. وأول إشارة وردت عن المدارس في بغداد كانت في سالنامة بغداد لسنة 1302هـ/ 1884م (ص 113) حيث نجد أن عددها كان 21 مدرسة وفي سنة 1316هـ/ 1898م قفز هذا العدد إلى 31 مدرسة. أما في السالنامة الأخيرة الصادرة سنة 1329هـ/ 1911م فقد بلغ عددها 32 مدرسة، كما ذكرت سالنامة

بغداد وجود عدة مدارس في قضاء سامراء ومدرسة واحدة في كل من الدليم والحميدية مركز قضاء الجزيرة[23]. وطبقاً لما أوردته سالنامة بغداد لسنة 1314هـ/ 1896م فإن الحكومة العثمانية أنشأت جامعاً ومدرسة في مدينة كربلاء في الوقت الذي كانت هناك ثماني مدارس تابعة لمختلف الأهالي. كما أشارت السالنامة إلى المدارس الكثيرة في قضاء النجف والتي كان يدرس فيها طلبة العلوم الدينية من مختلف البلدان الأجنبية[24].

أما في ولاية الموصل فلم تذكر سالنامة الموصل الأولى الصادرة سنة 1308هـ/ 1890م (ص 97) إلا اثنتي عشرة مدرسة. أما سالنامة سنة 1330هـ/ 1911م (ص 139) فأشارت إلى سبع عشرة مدرسة. كما أوردت السالنامة أعداد هذه المدارس في الألوية والأقضية التابعة للموصل وهي: كركوك 36، السليمانية 30 (بضمنها الجوامع)، أربيل 5، راوندوز 1، كويسنجق 3، صلاحية (كفري) 2، عقره 3، وزاخو 1[25].

أما ولاية البصرة فلم يكن عدد المدارس فيها كثيراً، إذ لم يتجاوز ثلاثاً في مركز الولاية سنة 1308هـ/ 1890م، وضمت قصبة الزبير أكبر عدد من مدارس الولاية باحتوائها على سبع مدارس في نفس السنة غير أننا لا نجد أية إشارة في سالنامة البصرة إلى المدارس الدينية في لواء العمارة، أما لواء المنتفك (الناصرية) فلم يكن يضم أية مدرسة[26].

وإذا كانت سالنامات الولايات قد أغفلت ذكر ما يتعلق بهذه المدارس، فإن سالنامة وزارة المعارف أوردت أسماءها وأماكنها ومدرسيها وعدد طلبتها وأسماء مؤسسيها ولهذا فإنها تحظى بأهمية خاصة في هذا الخصوص، وقد خصصت هذه السالنامة اعتباراً من بداية صدورها سنة 1316هـ/ 1898م جدولاً خاصاً بالمدارس الدينية في ولاية بغداد كررته في أعدادها اللاحقة مع تغييرات طفيفة، فقد أوردت أسماء 27 مدرسة منها 24 في مركز بغداد وواحدة في كل من هيت وسامراء وكربلاء. ويستدل من هذا الجدول أن مدارس بغداد، عدا واحدة منها، كانت في الجوامع والمساجد. وحملت

الكثير منها أسماء هذه الجوامع وهي: الإمام الأعظم، الحيدرخانة، الآصفية، خضر الياس، السيف، الفضل، جديد حسن باشا، نجيب الدين، الشيخ شهاب الدين، عتيق حسن باشا، الخلفاء، عثمان أفندي، المرجانية، سيد سلطان علي، حاجي أمين، النعمانية، نازنده خاتون ومنورة خاتون، وحملت القليل منها أسماء أخرى وهي: السليمانية بجامع الميدان، نائلة خاتون بمسجد الحيدرخانه، والإسماعيلية بجامع قيومجيلر (الصاغة). وكانت مدرسة الخالدية بتكية الخالدية. أما المدارس الواقعة خارج مركز الولاية فإن السالنامة لم تورد اسم مدرسة هيت وسمت المدرسة الواقعة في سامراء باسم المدينة، أما المدرسة الكائنة في كربلاء فسميت بالعباسية نسبة إلى المحلة التي أنشئت فيها. وأورد الجدول نفسه أعداد الطلاب في هذه المدارس وهي تتراوح بين 5 ـ 15، عدا مدرسة الإمام الأعظم فكانت تضم 30 طالباً والآصفية 25 وكل من سيد سلطان علي وسامراء 20 طالباً. وذكرت السالنامة أن نفقات مدرستي سامراء والعباسية بكربلاء تدفع من قبل إدارة الأوقاف، غير أنها لم تشر إلى ما يتعلق بهذا الخصوص بالنسبة إلى المدارس الأخرى[27].

وإذا كانت أعداد هذه المدارس قليلة بالنسبة إلى ولاية مثل بغداد ولا تنسجم مع عدد نفوسها في هذه الفترة، حيث بلغ عدد دور مدينة بغداد وحدها 15993 داراً[28]، فإن ولاية الموصل كانت تضم في السنة نفسها 121 مدرسة موزعة في ألويتها الثلاثة: 39 في لواء الموصل و 54 في السليمانية و28 في كركوك. ويستدل من الجداول التي أوردتها سالنامة المعارف أن معظم هذه المدارس كانت مستقلة، وقد تكون قرب جامع أو مسجد، إلا أن كلها لم تكن تحمل أسماء هذه الجوامع، بل حمل القسم الكبير منها أسماء مؤسسيها: كالآغوات نسبة إلى إسماعيل آغا وإخوانه والعبدالية نسبة إلى حاجي عبدال والأحمدية (أحمد أفندي) والنعمانية (نعمان باشا) ويحيى باشا والرابعية (رابعة خاتون) وحسن باشا وحاجي زكريا ويونس أفندي، وعبد الله

بك ومحمود بك وحاجي شريف (الجلبي) في الموصل والسيد نوري والشيخ معروف في العمادية، وملا علي خانقاه وشيخ عبد الكريم والشيخ عبد الله الأربيلي وخانقاه ملا عثمان ومحمود سوره وملا علي وزبيدة خان وحاجي عبد الرحمن وحاجي آخان ومحمود آغا وحمزة آغا والشيخ أبي بكر وجاومار (ملا أحمد مفتي) في السليمانية، وحاجي سليمان آغا ودده شاه قولي وشاه غازي وفرهاد زاده ونائب زاده وحاجي أحمد آغا وسيد غني وشيخ باقي في كركوك وأبي بكر وفاطمة خان وحاجة أمينة وعبد الله شادري في أربيل. أما المدارس الأخرى فقد حملت أسماء أخرى. وأوردت الجداول نفسها أسماء مدرسيها وأعداد طلبتها وأسماء مؤسسيها. ويبدو أن أكبر هذه المدارس هي المدرسة التي أنشأها حاجي سليمان بمحلة حسرا حمام في كركوك والتي سميت باسمها إذ كانت تضم 40 طالباً تليها المدرسة التي أسسها دده شاه قولي في نفس المدينة وضمت 35 طالباً فمدرسة النبي شيت بمحلة الجوبة بالموصل وقد أسسها أحمد باشا الجليلي وكان يدرس فيها 29 طالباً. ويستدل من هذه الجداول كذلك أن بعض المدارس الدينية أقيمت من قبل الأهالي كمدرسة جيوبحاتي بباب الحديد بالموصل والمدرسة العلمية في زاخو وملا عزموز بالسليمانية وكذلك معظم المدارس التي أنشئت في القرى التابعة للسليمانية[29].

أما ولاية البصرة فقد ذكرت سالنامة المعارف الصادرة سنة 1317هـ (ص 1057) أنها تخلو من أية مدرسة. وقد سبق أن ذكرنا أن ولاية البصرة ـ طبقاً لما أوردته سالنامة البصرة ـ كانت تضم مدارس تتمركز أكثرها في مدينة الزبير، ويعود سبب عدم ذكر هذا في سالنامة المعارف إلى أن ولاية البصرة أغفلت ذكر هذه المدارس عند تزويدها المراجع المختصة بالإحصائيات المتعلقة بها.

مدارس الصبيان (الكتاتيب):

سميت المدارس التي أقيمت في مختلف أرجاء الدولة العثمانية لتعليم

المبادئ الأولية للأطفال بمدارس الصبيان (صبيان مكتبلري)، كما أطلق عليها اسم (مدرسة المحلة) لإقامتها في كل محلة من محلات المدن، كما كانت تسمى بـ (دار التعليم) و(معلمخانه) و(مكتبخانه). أما السالنامات العثمانية فأطلقت عليها اسم (مكتب) أو (صبيان مكتبلري). ويقابل قسم منها (الكتاتيب).

وكانت هذه المدارس تقام في الغالب في محل ملاصق للجوامع أو تخصص إحدى الغرف الملحقة بها لهذه المدارس[30]. وهذه المدارس كانت تختص بتعليم القرآن الكريم والصلاة وتهتم قليلاً بالكتابة. ولم تهتم بها وزارة المعارف لأنها كانت تتبع وزارة الأوقاف. وعندما سعت الدولة العثمانية إلى تطوير التعليم، بدأت بالمدارس الرشدية ولم تأخذ مدارس الصبيان بعين الاعتبار، وذلك لأن رجال التنظيمات، الذين كانوا يعتبرون ملحدين في نظر المتعصبين، لم يقتربوا من هذه المدارس، ولم تمتد يد الإصلاحات إليها، إلا في سنة 1871م[31]، حيث بدئ بتنظيمها بنظام وزارة المعارف، ولأول مرة انقسمت هذه المدارس إلى أربعة صفوف وعينت الدروس التي تدرس فيها وهي الألفباء والقرآن الكريم والتجويد والخط والحساب والتاريخ العثماني والجغرافية والمعلومات المفيدة. واتبعت الأساليب الحديثة في التعليم الذي أصبح على وجبتين من الصبح حتى المغرب وتقرر أن يقبل خريجوها في المدارس الرشدية[32]. وبعد أن شاعت المدارس الابتدائية تركت أسماؤها القديمة وحل محلها اسم (المدرسة الابتدائية) (مكاتب ابتدائية).

وكان التعليم في مدارس الصبيان الأولى يتم من قبل أئمة الجوامع التي أقيمت فيها هذه المدارس أو مؤذنيها وهؤلاء تلقوا علومهم في المدارس الدينية[33]. وكان أكثرهم جهلة ويحتاجون إلى التعلم أكثر من الصبيان أنفسهم[34]. ولم يغرب هذا عن بال الحكومة العثمانية، فرأت أن معلمي هذه المدارس ليس بمقدورهم القيام بتدريس المواد المقررة فيها، فقامت بتأسيس

دار المعلمين في مركز الدولة في البداية ثم في بعض الولايات ـ كما سنذكر ـ إلا أن هذه الدور لم تنتشر في جميع الولايات، كما أن الموجودة منها لم تكن قادرة على تخريج عدد كاف من المعلمين لكل المدارس، فاستعانت الدولة بأئمة الجوامع في القرى للتعليم بعد إدخالهم في المدارس الرشدية وإعدادهم هناك[35]. ويستدل من نظام وزارة المعارف أن وجهاء القرى والمدن وأهاليها كانوا يختارون معلمين يرون فيهم أنهم قادرون على التعليم، لهذه المدارس، وقد ألزمتهم الوزارة بالالتحاق بدور المعلمين لمدة محدودة لإعدادهم[36].

تناولت السالنامات التي أصدرتها الولايات العراقية الثلاث مدارس الصبيان التي كانت تنتشر في مراكز الولايات والألوية والأقضية والكثير من النواحي. وهذه السالنامات كانت تشكو دائماً من عدم انتظام هذه المدارس التي كان التعليم فيها عبارة عن قراءة القرآن الكريم وقليل من الكتابة ـ كما ذكرنا ـ وأشارت جريدة الزوراء البغدادية إلى هذه المدارس فذكرت ـ هي الأخرى ـ أنها غير منتظمة، وأنها تفتقر إلى أبسط أساليب التعليم وأن أكبرها «وأشدها مزية واعتباراً إنما هي عبارة عن بعض المساجد التي قد اجتمع فيها بعض المعلمين والمديرين الجاهلين الذين لا يقتدرون على رسم اسمهم.. هم ليسوا بمعلمين بل ملتبسين بتلك الصفة» وهؤلاء لا يقتدرون «على صنعة العرضحالية»[37]. ثم اتهمت الجريدة الأهالي بـ «عدم تشبثهم بحبال العلوم والفنون» مما جعل الأطفال «يضيعون أوقاتهم الغالية الثمن ويصرفون أوقاتهم سدى تحت إدارة المعلمين الجاهلين..». ولكل ذلك قامت الجريدة بفتح باب التبرع لتأسيس المدارس[38].

غير أن الدولة العثمانية لم تهمل جانب هذه المدارس بالمرة، فبعد حلول القرن الرابع عشر الهجري نجد تطوراً ـ وإن كان بطيئاً في بداية الأمر ـ قد طرأ عليها، وليس أدل على ذلك ما ذكرته السالنامات التي أصدرتها الولايات العراقية. وقد قدمت هذه السالنامات معلومات إحصائية مهمة عن

هذه المدارس عند تناولها مرافق الدولة في الوحدات الإدارية المختلفة. وقد ذكرت سالنامة بغداد لسنة 1302هـ/ 1884م (ص 113) بأن عدد مدارس الصبيان في مركز بغداد وحده يبلغ 34، وقد ارتفع هذا العدد في سنة 1316هـ/ 1898م (ص 274)[39] إلى 42، غير أن هذا العدد انخفض إلى 40 في سنة 1318هـ/ 1900م (ص414) ويعود هذا إلى إقامة المدارس الابتدائية في بغداد حيث أصبح عددها في نفس السنة ست مدارس. وقد بقيت مدارس الصبيان هذه محتفظة بعددها في سالنامة سنة 1329 هـ/ 1911م (ص 185) غير أن عدد المدارس الابتدائية ارتفع إلى ثماني مدارس.

أما مدارس الصبيان في ولاية الموصل، فقد ذكرت سالنامة الولاية وجود 25 (مدارس خاصة) في مركز الولاية و15 (مدارس صبيان) في كركوك وخمس مدارس عادية في السليمانية وخمس في أربيل وثلاث في صلاحية (كفري) وست في كويسنجق واثنتين في راوندوز وأربع في عقرة[40].

أما سالنامة البصرة فلم تهتم بمدارس الصبيان قدر اهتمامها بالمدارس الابتدائية ـ كما سنذكر ـ .

ومن الجدير بالذكر أن سالنامة المعارف أوردت جدولاً بينت فيه أعداد المدارس الابتدائية في الولايات العثمانية كافة مستندة في ذلك على الجدول الإحصائي المتعلق بالسنة الدراسية 1893 ـ 1894م وطبقاً لهذا الجدول فإن ولاية بغداد كانت تضم 49 مدرسة 38 منها تتبع النظام القديم و11 منها النظام الجديد. وفي ولاية الموصل 392 مدرسة تتبع كلها النظام القديم. أما ولاية البصرة فقد احتوت على 116 مدرسة منها 90 تتبع النظام القديم و26 النظام الجديد[41]. ويستدل مما ورد هنا أن المقصود بالمدارس الابتدائية التي تتبع النظام القديم هو مدارس الصبيان.

ومن الجدير بالذكر أن السالنامات التي أصدرتها الولايات العراقية قد أولت اهتماماً كبيراً بالمدارس الابتدائية فذكرت أسماءها وأسماء مديريها ومعلميها وعدد طلبتها، ويعود هذا إلى أن هذه المدارس قد حظيت باهتمام

الدولة فسعت إلى تنظيمها وتنويع مفردات مناهجها بعد أن جعل التعليم فيها إلزامياً. إلا أن اهتمام الدولة بهذه المدارس لم يكن بالدرجة الكافية، فالكثير من المعلمين لم يكونوا أكفاء، كما أن دار المعلمين الابتدائية التي أقيمت في بغداد لم يكن بمقدورها إعداد معلمين بدرجة كافية، فترك التعليم لمعلمي مدارس الصبيان في البداية، ولكن بعد أن توفر العدد المطلوب من المعلمين شكلت ولاية بغداد ـ كما تذكر جريدة الزوراء ـ لجنة برئاسة أحد أعضاء هيئة الإصلاح في أواخر سنة 1907م لامتحان معلمي المدارس الابتدائية لمعرفة مدى كفاءتهم[42].

والحقيقة أن المدارس الابتدائية انتعشت بعد حركة 1908م التي أطاحت بالسلطان عبد الحميد الثاني وخاصة بعد أن تم تشكيل الهيئة الإصلاحية برئاسة والي بغداد ناظم باشا[43]. وذكرت جريدة الزوراء أنه تم الاتفاق بين رئاسة هيئة الإصلاح وولاية بغداد على فتح 27 مدرسة ابتدائية منتظمة في ولاية بغداد اعتباراً من سنة 1909م ثمان منها في مركز الولاية (خمس للذكور وثلاث للإناث) وواحدة للذكور في كل من الكاظمية وخراسان (بعقوبة) وكوت الإمارة والجزيرة وعنه وبدره والرمادي والحلة والسماوة والشامية وكربلاء والنجف وتكريت ودلتاوه (الخالص) وشهربان والرحالية وهيت والكوفة والأعظمية وأن تستأجر لها دور وتعيين معلمين لها[44]. وقد أكدت سالنامة بغداد لسنة 1329هـ/ 1911م هذا، فذكرت أن هذه المدارس انتشرت في أماكن مختلفة من الولاية وأن عددها بلغ في هذه السنة 32 مدرسة ابتدائية منها 11 في بغداد، وواحدة في كل من بعقوبة والعزيزية وكوت الإمارة والرمادي وعنه وعلياوه بخانقين وشهربان والخالص وسلمان باك (المدائن) في قضاء العزيزية وبغيلة بقضاء الجزيرة وجسان بقضاء بدره وأبو غريب وطاش والفلوجة والرحالية بقضاء الدليم، وكربلاء والمسيب والهندية والنجف والكوفة والشامية والجعارة والسماوة وخضر دراجي والطاق ووردية. كما كانت في قضاء الحلة مدرستان. وكانت كل مدرسة من هذه المدارس

تدار من قبل معلم أول يليه معلم ثان[45].

ومما تجدر الإشارة إليه أن سالنامة بغداد أوردت اعتباراً من سنة 1314هـ/ 1896م أسماء المدارس الابتدائية في مركز ولاية بغداد وأعداد طلبتها وهي: الحميدية، وجديد حسن باشا، والعثمانية، والكرخ والفضل والأعظمية، وكانت أكبرها مدرسة الفضل إذ بلغ عدد تلاميذها 150 وتليها الحميدية بضمها 120 تلميذاً. أما المدارس الكائنة في الألوية والأقضية والنواحي فقد سميت باسم المدينة التي أقيمت فيها[46]. وذكرت سالنامة بغداد لسنة 1318هـ/ 1900م (ص 548) في معرض سردها أعمال الوالي نامق باشا (1899 ـ 1902م) أن هذا الوالي أنشأ ست مدارس ابتدائية اثنتان منها في مركز الولاية وواحدة في كل من مندلي وخانقين والحلة والديوانية.

أما المدارس الابتدائية التي ورد ذكرها في سالنامة الموصل فهي المدارس الكائنة في محلة مياسه وكوره باشي (رأس الكورة) وجامع حزام والشيخ محمد والمدرسة النموذجية في محلة الخاتونية. وكانت أهم مدارس الموصل الابتدائية هي المدرسة التي أقيمت فيها بعد استيلاء جمعية الاتحاد والترقي على الحكم العثماني والتي سميت باسمها.

ويستدل من سالنامة الموصل لسنة 1330هـ/ 1911م أن هذه المدرسة التي ضمت 85 طالباً في سنة 1911م كانت تتقاضى أجوراً من 45 تلميذاً من تلاميذها، أما التلاميذ الآخرون فكانوا أيتاماً وكانت المدرسة تتحمل الصرف عليهم. كما أوردت نفس السالنامة (ص238، 294) أسماء المدارس الابتدائية في كركوك وهي: نمونه فيض أطفال والقورية وآغالق في القلعة، ومدرستا السليمانية اللتان سميتا بالأولى والثانية. أما المدارس الكائنة في الأقضية والنواحي والقرى فحملت أسماءها كالرشيدية ونينوى ويارمجه وكوكجه لي.

أما سالنامة البصرة فقد أوردت هي الأخرى أسماء المدارس التي أقيمت في مركز الولاية وهي: الحميدية والفيضية والسيف والعشار والمناوي وحمدان وسبيليات والمشراق وصبخه. وكما هي الحال في ولايتي بغداد

والموصل فإن المدارس الابتدائية الواقعة خارج مركز الولاية قد حملت أسماء مواقعها كأبي الخصيب والقرنة والزبير وسوق الشيوخ والناصرية والشطرة (بلواء المنتفك ـ الناصرية) والحي والعمارة والشطرة (بلواء العمارة) وعلي الغربي[47].

وكانت جميع هذه المدارس مخصصة للذكور، ولم تخصص أية مدرسة للإناث إلا في الفترات الأخيرة، وقد أقيمت مدارس الإناث لأول مرة في بغداد من قبل الوالي نامق باشا السالف الذكر الذي أسس لهن مدرسة ابتدائية وأخرى رشدية وكانتا تخصان المسلمات[48].

وطبقاً لما أوردته سالنامة بغداد لسنة 1329هـ/ 1911م (ص 78) فإن عدد مدارس الإناث بلغ ثلاثاً ضمت 149 تلميذة. كما أشارت سالنامة الموصل لسنة 1330هـ/ 1911م (ص120) إلى مدرسة الإناث الابتدائية في محلة سرجخانة والتي كانت تضم 140 تلميذة. أما سالنامة البصرة الصادرة سنة 1317هـ/ 1899م (ص171) فقد أشارت إلى مدرسة الإناث الابتدائية فيها. وتذكر سالنامة البصرة لسنة 1320هـ/ 1902م (ص 178) أنه أصبحت في البصرة مدرستان للإناث إحداهما كانت في العشار.

وينبغي أن نشير هنا إلى المدارس الرشدية للإناث والتي كان القسم الأول من قسميه ـ كما سنذكر ـ ابتدائياً.

المدارس الرشدية:

وهي المدارس التي تقابل المدارس المتوسطة الحالية، وأول مدرسة تحمل اسم الرشدية أقيمت في إستانبول في سنة 1838م[49]. غير أن السالنامات ذكرت ضمن ذكرها أهم الأحداث في التاريخ، أن المدارس الرشدية تأسست في سنة 1263هـ/ (1846 ـ 1847م). أما مؤلف تاريخ المعارف التركية فقد ذكر أنه على الرغم من المحاولات التي جرت من قبل الدولة لتأسيسها، إلا أنها لم تظهر إلى حيز الوجود إلا في سنة 1262هـ/ 1845م

وأنها بدأت بتخريج الطلبة اعتباراً من سنة 1847م وأن خريجيها كانوا ينخرطون في السلك الإداري للدولة، وكانت مخصصة للذكور فقط، ولم تفتح مدرسة رشدية للبنات إلا في سنة 1858م[50].

ويستدل من الأنظمة التي أصدرتها وزارة المعارف العثمانية أن المدرسة الرشدية كانت تدار من قبل معلم أول وينوب عنه معلم ثان، وقد اشترطت الوزارة في المقبولين بها أن يكونوا حاملين لشهادة الدراسة الابتدائية، كما فسح المجال لأي طالب يرغب في الدخول في هذه المدارس بعد تأديته امتحان القبول[51]. وبطبيعة الحال كان تأسيس المدارس الرشدية مقتصراً على العاصمة في بداية الأمر، غير أنه لم يمض وقت طويل حتى انتشرت في الولايات العثمانية، وقد ألزم نظام المعارف الذي صدر في 1869م إقامة مدرسة رشدية في الأماكن التي يتجاوز عدد دورها 500، كما حدد مدة الدراسة فيها بأربع سنين وأن تكون خاصة بالمسلمين أو بغيرهم[52]. وعلى الرغم من هذا فإننا لا نعرف على وجه التحديد، متى بدئ بتأسيس المدارس الرشدية في الولايات العراقية، ولكن يمكن أن نقول أن حظ الموصل كان راجحاً على بغداد، فقد أوردت سالنامة الدولة العثمانية اسم الموصل ضمن أسماء الولايات العثمانية الـ 29 التي تضم مدارس رشدية في سنة 1282هـ/ 1865م[53]. ولم يمض على هذا التاريخ وقت طويل حتى أقيمت مدرسة رشدية في بغداد. وذكرت جريدة الزوراء أن بناءها تم في سنة 1286هـ/ 1896م[54]. ثم انتشرت في مراكز المدن، وتمدنا سالنامة الدولة العثمانية الصادرة سنة 1301هـ/ 1883م (ص 393، 396 ـ 397) حيث كان العراق مقسماً إلى ولايتين (الموصل وبغداد) بأسماء المدن التي تحوي مدارس رشدية وأعداد طلبتها. ففي ولاية الموصل كانت هناك أربع مدارس رشدية موزعة في مركز الولاية والسليمانية وكركوك وراوندوز، وكان عدد الطلبة فيها يتراوح بين 61 في الموصل و18 في راوندوز. أما ولاية بغداد فكانت فيها 13 مدرسة رشدية. ضم مركز الولاية اثنتين منها، وضم كل من المنتفك وبعقوبة

ومندلي وسامراء وكوت الإمارة والزبير واربيل والحلة والعمارة وعقرة وكربلاء واحدة منها، أما أعداد طلابها فتتراوح بين 30 في مدرسة بغداد الأولى و18 في مندلي. وفي سنة 1305هـ/ 1887م حيث كانت البصرة مستقلة عن بغداد، أصبح عدد المدارس الرشدية في الولايات العراقية عشرين، 7 منها في ولاية الموصل ضمت 318 طالباً و8 في ولاية بغداد ضمت 377 طالباً، وخمس في ولاية البصرة ضمت 144 طالباً[55].

ومما يجدر ذكره أنه لم تؤسس في أية مدينة من مدن الولايات العراقية أكثر من مدرسة رشدية إلا مدينة بغداد، فقد ضمت مدرستين في كل جانب منها مدرسة كما ورد في سالنامة بغداد لسنة 1302هـ/ 1884م (ص 114)، إلا أن هاتين المدرستين لم تستمرا طويلاً فاندمجتا، وقد بلغ عدد طلابها في سنة 1316هـ/ 1898م 343 طالباً وكانت مدرسة داخلية يقيم الطلاب فيها ولم تفتح إلى جانب هذه المدرسة أية مدرسة للذكور طيلة الحكم العثماني بل كانت تتوسع بطلابها. أما مدرسة الموصل فلم تكن داخلية، وقد بلغ عدد طلبتها في نفس السنة 431 طالباً[56].

وطبقاً لما أوردته السالنامات التي أصدرتها الولايات العراقية فإن المدارس الرشدية تأسست في كل من: بغداد والحلة وكربلاء وسامراء ومندلي وخانقين وبعقوبة وكوت الإمارة ودليم (رمادى) وعنه والموصل وكركوك وأربيل والسليمانية وراوندوز وصلاحية (كفرى) والبصرة وأبي الخصيب والناصرية والحي والعمارة.

أما المدارس الرشدية الخاصة بالإناث فلم تؤسس في بداية الأمر إلا في مراكز الولايات، وأول إشارة إليها وردت في سالنامة وزارة المعارف لسنة 1317هـ/ (ص 1404) حيث ورد اسم المدرسة الرشدية للبنات في الموصل وذكرت السالنامة أن عدد طالباتها في سنة 1316هـ/ 1898م كان عشرين طالبة. وأرى أن هذه المدرسة كانت أول مدرسة رشدية للبنات تتأسس في العراق في العهد العثماني، وذلك لأن سالنامة المعارف لم تكن تغفل ذكرها لو

كانت موجودة في ولاية بغداد أو البصرة.

أما المدرسة الرشدية للإناث في بغداد فقد تأسست بعد فترة قصيرة من إقامتها في الموصل وذلك في زمن الوالي نامق باشا (1899 ـ 1902م)[57]، وقد أوردت سالنامة بغداد الصادرة سنة 1318هـ/ 1900م (ص 246) أسماء معلماتها وعدد طالباتها (95 طالبة)، غير أن هذا العدد تقلص إلى 75 طالبة في سنة 1910 ـ 1911م كما ورد في سالنامة سنة 1329هـ/(ص 78).

ويستدل مما ذكرته جريدة الزوراء أن الحكومة العثمانية قررت في سنة 1910م إقامة مدرسة رشدية للبنات في كل من كربلاء والحلة والديوانية وطلبت معلمات أولى للتعيين فيها. كما يستدل من الزوراء أيضاً أنه كانت في سنة 1913م مدرسة رشدية للبنات في كل من الحلة وخانقين وأن منتسباتها تبرعن بمبالغ نقدية للمجهود الحربي[58].

ومما يجدر ذكره أن المدارس الرشدية للبنات كانت تضم قسمين: القسم الابتدائي والقسم الرشدي وعدد سني الدراسة فيهما ست سنوات.

أما المواد الدراسية التي كانت تدرس في المدارس الرشدية للذكور فهي: القرآن الكريم والعلوم الدينية، واللغتين العربية والتركية والحساب والجغرافية والمعلومات النافعة (العلوم العامة) والخط والرسم، وهذه المواد تدرس في المراحل الثلاث، واللغة الفارسية والتاريخ وهما تدرسان في المرحلتين الثانية والثالثة، واللغة الفرنسية والهندسة تدرسان في المرحلة الثالثة فقط. ولم تختلف المواد المقررة في المدارس الرشدية للإناث كثيراً عن هذه المواد، بل أضيفت إليها بعض المواد مثل القراءة والإملاء والكتابة والأخلاق وحفظ الصحة وإدارة البيت والأعمال اليدوية، كما حذفت مادتا الفرنسية والهندسة[59].

أما فيما يتعلق بالهيئة التعليمية في المدارس الرشدية، فمن المعروف أن وزارة المعارف حينما أسست دار المعلمين، جعلتها ثلاث أقسام: الابتدائي والرشدي والإعدادي، وكان خريجو القسم الرشدي يتخصصون في التعليم

في المدارس الرشدية، غير أن داري المعلمين في بغداد والموصل لم تضما غير القسم الابتدائي، ولهذا كانت المدارس الرشدية في الولايات العراقية تعتمد على خريجي دور المعلمين الرشدية في إستانبول أو الولايات الأخرى، كما كانت تعتمد على مدرسي المدارس الدينية. وتذكر جريدة الزوراء[60] أن وزارة المعارف أقرت في سنة 1909م دوام خريجي الإعداديات في القسم الرشدي من دور المعلمين لمدة سنة كاملة، ثم تعيينهم معلمين في المدارس الرشدية وذلك من أجل تلافي النقص الموجود في هذه المدارس.

المدارس الإعدادية:

أقر نظام وزارة المعارف الصادر سنة 1869م تأسيس مدرسة إعدادية في المدن التي يبلغ عدد دورها ألفاً يقبل فيها الطلاب المسلمون وغير المسلمين على حد سواء[61]. إلا أن أول مدرسة إعدادية لم تؤسس في إستانبول إلا بعد ست سنوات من صدور هذا النظام أي في سنة 1875م، ثم انتشرت في مراكز الولايات، غير أن هذه المدارس لم تلق الإقبال والتشجيع من قبل الدولة ولا من قبل الأهالي، وذلك لأنها كانت تحمّل الدولة أعباء مالية في الوقت الذي كانت الخزينة العثمانية تعاني من أزمة مالية حادة بسبب الحرب الروسية، ولهذا لم تفكر الدولة بتأسيسها في الولايات في بادئ الأمر، أما سبب عدم رغبة الأهالي الانخراط في هذه المدارس فيعود إلى أنهم كانوا يرون أن تعليمهم في المدارس الرشدية كاف لكسب معيشتهم وتعيينهم في الدوائر الحكومية[62]. غير أن الدولة العثمانية ما برحت أن قامت بفتح مدرسة إعدادية في مراكز الولايات وبعض الألوية.

كانت المدارس الإعدادية العثمانية على نوعين: النوع الأول كان يتكون من سبعة صفوف، الثلاثة الأولى منها رشدية والصفوف التالية إعدادية، وهذا النوع كان خاصاً بالعاصمة وبعض الولايات، أما النوع الثاني فكان ذا خمسة صفوف، الصفوف الثلاثة الأولى منها رشدية وقد أقيم هذا النوع من

المدارس في الكثير من الولايات والألوية ومنها ولايتا بغداد والموصل.

واشترطت التعليمات التي أصدرتها وزارة المعارف[63] أن يكون الطالب الراغب في الدخول إلى الصف الأول من المدرسة الإعدادية حائزاً على الشهادة الابتدائية، أما الحاصلون على شهادة المدارس الرشدية أو القسم الرشدي من المدارس الإعدادية فيقبلون في الصف الرابع. وأصبحت معظم هذه المدارس داخلية أي ألحق بها قسم داخلي لإسكان الطلاب الوافدين من خارج مركز الولاية وأصبحت تسمى بالمدرسة الإعدادية المسائية (ليلي إعدادي مكتبي)، إلا أن الدراسة فيها بقيت صباحية. وقد فرضت أجور على الطلاب المتمكنين مادياً، أما أبناء الفقراء فقد تقرر قبولهم مجاناً في المدرسة والقسم الداخلي.

ويبدو أنه لم يمض وقت طويل على تأسيس المدرسة الإعدادية في استانبول حتى أقيمت مدرسة إعدادية للذكور في مركز ولاية بغداد التي كانت تضم في هذا الوقت الموصل والبصرة أيضاً، وأول إشارة إلى المدرسة الإعدادية في بغداد وردت في جريدة الزوراء[64] إذ ذكرت أن ولاية بغداد فاتحت الباب العالي لتأسيس مدرسة إعدادية في بغداد لـ «جسامتها وكثرة نفوسها» وكونها مركزاً للجيش السادس، وتمت الموافقة على ذلك فتأسست المدرسة وأصبحت داخلية وبوشر بتسجيل الطلاب فيها في سنة 1871م. أما أول إشارة إليها في سالنامة بغداد فقد وردت في عددها الثاني الصادر سنة 1294هـ/ 1877م (ص 61)، حيث ورد اسم مديرها وأسماء معلميها والمواد الدراسية التي يقومون بتدريسها، كما ورد بين منتسبي المدرسة إمام للصلاة وضابطان للداخلية وهما من الضباط المتقاعدين.وأوردت السالنامة في أعدادها الأخرى عدد طلابها على مر السنين ففي سنة 1314هـ/ 1896م (ص 224) كان عددهم 60 وبلغ 70 في سنة 1318هـ/ 1900م (ص 245) وارتفع في سنة 1324هـ/ 1906م (ص100) إلى 226 طالباً منهم 195 مسلماً أما الباقون وعددهم 31 فكانوا غير مسلمين. وتذكر سالنامة بغداد لسنة 1314هـ/

1896م (ص 224) أنه صدر الأمر السلطاني بتحويل المدرسة إلى مدرسة داخلية فأصبح الطلاب يقيمون فيها. ويستشف مما ورد في الأعداد المختلفة من سالنامة بغداد أنه لم تفتتح أية مدرسة إعدادية أخرى في ولاية بغداد غير هذه المدرسة.

ويبدو أن حظ الموصل كان وافراً فبالإضافة إلى المدرسة الإعدادية التي أقيمت في مركز الولاية، افتتحت مدرستان إعداديتان أخريان في لواءي شهرزور (كركوك) والسليمانية[65].

أما المواد الدراسية التي كانت تدرس في المدارس الإعدادية فهي نفس مواد المدارس الرشدية في الصفوف الثلاثة الأولى، أما في الصفين الرابع والخامس فكانت تدرس مواد القرآن الكريم والعلوم الدينية واللغتين العربية والتركية والأخلاق والفرنسية والحساب والهندسة والجغرافية والتاريخ وعلم الأشياء (العلوم العامة) والخط والرسم، كما كانت تدرس مادة حفظ الصحة في الصف الرابع وأصول الدفاتر الحسابية والجبر والمثلثات في الصف الخامس فقط[66].

المدارس العالية والمهنية:

1 ـ دار المعلمين:

بعد أن تنوعت المدارس وتوسعت في الدولة العثمانية أصبحت هناك حاجة ماسة إلى مدرسة لإعداد معلمين لتلك المدارس، ولهذا أقيمت أول دار للمعلمين في إستانبول بتاريخ 1848م، وفي بداية الأمر اقتصر القبول فيها على طلاب المدارس الدينية، إذ كان هؤلاء يتلقون دروسهم فيها إلى جانب دروسهم في الجوامع، وكانت الحكومة تشجعهم على ذلك ولهذا خصصت لهم رواتب. ولم تكن دار المعلمين في بداية إقامتها تختلف كثيراً عن المدارس الدينية، وكان تعليم اللغة العربية يشكل الأساس فيها[67]. غير أن مناهجها لم تكن كافية لإعداد معلمين كفوئين لكل المراحل الدراسية بل

كانت تعد معلمين للتدريس في مدارس الصبيان. فقررت وزارة المعارف تطويرها سنة 1890م فحولت قسم الصبيان إلى ابتدائي، كما فتحت قسمي الرشدي والعالي لإعداد معلمين للمدارس الرشدية والإعدادية[68].

لم تفكر الدولة العثمانية في إقامة دور المعلمين خارج المركز أي في الولايات إلا بعد انتشار المدارس الابتدائية والرشدية فيها، فرأت أن المعلمين في هذه المدارس غير جديرين بالتدريس لعدم كفاءتهم، فصدر الأمر السلطاني بإقامة دور المعلمين في بعض الولايات وكانت هذه الدور متكونة من قسم واحد وهو قسم الصبيان، ويستدل مما ورد في النظام الداخلي لدار المعلمين، أنها أقيمت من أجل إعداد معلمين أكفاء لمدارس الصبيان ثم الابتدائية في مراكز المدن والقرى، وأن مدة الدراسة فيها سنتان. وقد أورد النظام الداخلي لدار المعلمين المقامة في إستانبول شروط قبول الطالب فيها وهي: أن ينجح في امتحان الصرف والنحو والقراءة التركية والخط والإملاء وأن يكمل العشرين من عمره، وأكد نظام دار المعلمين الخاصة بالولايات على إجادة المقبول اللغة التركية إجادة تامة، كما ألزم هذا النظام القائمين بالتعليم في مدارس الصبيان الكائنة في المدن والقرى الالتحاق بدور المعلمين بالتناوب، وبتنسيب من مجالس إدارة الولايات، لمدة زمنية تكفي لإعدادهم كمعلمين أكفاء في مدارسهم[69].

والمعروف أن الدولة العثمانية أسست داراً للمعلمين في كل من بغداد والموصل، وأول إشارة إلى دار المعلمين في بغداد وردت في السالنامة الصادرة سنة 1318هـ/ 1900م (ص 245) وكانت تسمى مدرسة دار المعلمين الابتدائية، وكان فيها 40 طالباً، وأوردت السالنامة اسم معلمها الأول (مديرها) وأسماء معلميها. وكانت تقع في جانب الكرخ، وقد عزت السالنامة (ص 546) إقامة هذه الدار إلى الزيادة الحاصلة في عدد المدارس الابتدائية وبعد ولاية بغداد عن مركز السلطنة وتعسر جلب المعلمين من هناك وكذلك تأمين احتياجات البصرة إلى المعلمين.

تطورت دار المعلمين في بغداد سنة بعد أخرى وتوسعت وخاصة في سنة 1910/ 1911م وأصبح لها مجلس إدارة يرأسه مفتش المعارف ويضم سبعة أعضاء، كما أصبحت لها هيئة إدارية متكونة من خمسة أعضاء بينهم طبيب البلدية، وقد أوردت سالنامة سنة 1329هـ/ أسماء هؤلاء جميعاً وأسماء الهيئة التعليمية وقد بلغ عدد طلابها في هذه السنة 190 طالباً وكان فيها 12 فرّاشاً. وتذكر جريدة الزوراء[70] أن هذه الدار كانت مدرسة داخلية تحملت ولاية بغداد نفقات إطعام طلابها.

أما دار المعلمين في الموصل فلم تذكر السالنامات العثمانية أي شيء عنها سوى ما ذكرناه.

أما المواد الدراسية التي كانت مقررة في دور المعلمين الابتدائية بصورة عامة فهي: القرآن الكريم والعربية والفارسية والحساب والعلوم والجغرافية وتاريخ الإسلام والخط، وهذه المواد تدرس في الصفين الأول والثاني. وتدرس في الصف الثاني إلى جانب هذه المواد: أصول التدريس والإنشاء واللغة الفرنسية، أما اللغة التركية فكانت تدرس في الصف الأول فقط[71].

2 ـ مدرسة الصنائع:

يعود الفضل في تأسيس مدرسة الصنائع في الدولة العثمانية إلى مدحت باشا الذي أسس أول مدرسة من نوعها في نيش سنة 1860م عندما كان والياً على طونه، وكانت الغاية من تأسيسه لهذه المدرسة هي جمع الأطفال المشردين واليتامى وتعليمهم وتربيتهم، وعندما عاد إلى إستانبول وأصبح في مجلس الشورى أسس أروع نموذج لهذه المدارس فيها وذلك في سنة 1868م[72].

وعندما أصبح مدحت باشا والياً على العراق لم يغب عن باله إقامة مثل هذه المدارس فيه فأدخلها إلى بغداد سنة 1286هـ/ 1869م، وسماها «صنايع مكتبي» «مدرسة الصنائع» وخصصها للأطفال اليتامى والمشردين الذين لا معين لهم وحظيت باهتمامه وكان يتفقدها بين حين وآخر. غير أن هذه

المدرسة كانت تكلف كثيراً ولاية بغداد التي لم تكن قادرة على الإيفاء بجميع متطلباتها وخاصة بعد تطورها خلال سنة واحدة، فقامت جريدة الزوراء بفتح باب التبرع للمدرسة. وقد استجاب الكثير من الأهالي وموظفي الدولة العثمانية ومنتسبي الجيش في مركز ولاية بغداد وخارجه لنداء الزوراء وتم جمع مبالغ طائلة. وقد نشرت الزوراء قوائم بأسماء المتبرعين في أعدادها الصادرة بعد تاريخ 10 ربيع الأول 1288هـ، كما أهدى قنصل إيطاليا في بغداد سنة 1871م أدوات وملازم هندسية للمدرسة بعد أن بدأ الطلاب بدراسة الهندسة فيها[73].

كانت مدرسة الصنائع تتخصص بمختلف المهن التي كانت ذات صلة وثيقة بالأهالي مثل النجارة ونسج الأقمشة وصنع الأحذية والخياطة والحدادة وحياكة السجاد والخراطة وأصول الطباعة. وكانت في نفس الوقت بمثابة مؤسسة إنتاجية، والمنسوجات القطنية والحريرية التي تنسج من قبل الطلاب كانت تضرب بها الأمثال حتى إن سالنامة بغداد لسنة 1318هـ/ 1900م شبهتها بالمصنوعات الأوروبية لمتانتها وجودتها. كما أن منتجات قسمي النجارة والأحذية لم تقل أهمية عن ذلك. وكانت مطبعة الولاية التي أسسها مدحت باشا تدار من قبل طلاب هذه المدرسة إذ إن القسم الأكبر من منتسبيها كان من هذه المدرسة. وفي كثير من الأوقات يعين مدير واحد لكليهما، فضلاً عن أن أمانة الصندوق كانت مشتركة بينهما[74].

وتذكر سالنامة بغداد لسنة 1318هـ/ 1900م (ص 545 ـ 546) أن بناية مدرسة الصنائع كانت تعتبر من أعلى المباني وأهمها في بغداد، إلا أنها مالت إلى السقوط بمرور الزمن وتقلص عدد طلابها إلى حوالي 40 طالباً وحددت بالتالي منسوجاتها ومصنوعاتها فقام الوالي نامق باشا بإحياء بنايتها فرممها ولِوّنها وزاد وارداتها، وضاعف عدد طلابها ثلاث مرات ووسع أقسامها وهيأ المستلزمات الضرورية لها، كما أدخل فن الموسيقى إلى مناهجها وجلب لهذا الغرض فرقة موسيقية مع الآلات من أوروبا. وتذكر

الزوراء أن الوالي أبو بكر حازم (1907 ـ 1908م) جلب من أوروبا معلمين للنسيج على الطراز الحديث، وأضافهم إلى المدرسة فتوسعت دائرة نسجها وطبق أصول الامتحان المتروك منذ سنين عديدة[75]. إلا أن هذه المدرسة عاشت أبهى أيامها في زمن الوالي حسين جلال (1913م) الذي قام بإكمال نواقصها بعد أن جهزها بمكائن وآلات جديدة، وعين فيها معلمين ممن تخرجوا من مدرسة صنائع استانبول وأكملوا دراستهم في فرنسا وألمانيا والنمسا. وأصبحت للمدرسة مناهج منتظمة ويستدل من إعلان نشر في جريدة الزوراء[76] أن الأقسام الرئيسة في المدرسة كانت: القسم الحديدي (الميكانيكي) ويضم الحدادة والسباكة والخراطة، والقسم الخشبي ويضم النجارة العربية والأجنبية والحفر، كما كانت المدرسة تضم شعباً أخرى مثل الخياطة وصنع الأحذية إضافة إلى النسيج. ويستدل من نفس الإعلان أن المدرسة كانت ذات أربعة صفوف تدرس فيها اللغة العربية والقرآن الكريم وفن الرسم والتاريخ والجغرافية والمعلومات الفنية والمدنية والاقتصاد والحساب والهندسة والجبر والميكانيك والرسم الهندسي والكيمياء والخط والإملاء واللغتين التركية والفرنسية. ولم يقتصر التعليم فيها على الأيتام فقط بل كان يقبل فيها الفقراء والأغنياء من تبعة الدولة العثمانية على حد سواء ممن يحملون الشهادة الابتدائية. ويستدل من محاضر مجلس ولاية بغداد أن مدرسة الصنائع ظلت تابعة إلى دائرة البلدية حتى سنة 1912م حيث تم فكها منها وربطها بإدارة الولاية[77].

ومما يجدر ذكره أن مدرسة الصنائع في بغداد لم تكن هي المدرسة الوحيدة من نوعها في العراق، بل تأسست مدرسة أخرى في كل من الموصل وكركوك[78]. وكانت مدرسة كركوك تسمى عند تأسيسها بـ (إصلاحخانه).أي دار الإصلاح، وقد أقيمت سنة 1870م أي في زمن مدحت باشا من قبل الأهالي للأطفال الفقراء، وبعد تأسيسها استمر الأهالي ومنتسبو الدوائر بتقديم المعونات إليها[79].

3 ـ مدرسة الحقوق:

تأسست أول مدرسة للحقوق في الدولة العثمانية في إستانبول سنة 1878م وتقرر في نفس الوقت إقامة مدارس أخرى من نفس النوع في ولايات بغداد وسورية وقصوه (كوسوفا) استجابة للطلب المتزايد على الحكام والمحققين، إلا أن عدم توفر المدرسين والطلاب من خريجي الإعدادية حال دون تأسيسها في هذه الولايات، وبعد انتشار المدارس الإعدادية في الولايات العثمانية وتوسعها، وعدم تمكن مدرسة استانبول من قبول جميع الطلبة الوافدين من الولايات، لم يبق ما يمنع إعادة النظر في تأسيسها في هذه الولايات فصدر الأمر السلطاني بإقامتها، وتقرر أن يتخذ النظام المتبع في مدرسة إستانبول أساساً لهذه المدارس. واشترط الأمر السلطاني في المتقدمين للدخول فيها أن يكونوا حائزين على شهادة الدراسة الإعدادية أو قادرين على الكتابة والتحدث باللغة التركية أو أن يكونوا حاصلين على شهادة المدارس الإسلامية أو غير الإسلامية التي تعادل الشهادة الإعدادية، وحدد الأمر نفسه أن تكون مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات[80].

ويرى بعض المؤرخين أن الدافع لتأسيس مدارس الحقوق خارج مركز الدولة هو ازدياد الرغبة عند الطلاب لإكمال تعليمهم في مدرسة الحقوق بإستانبول وتخوف سلطة عبد الحميد الثاني من زيادة عدد طلبة التعليم العالي في إستانبول فحاولت تقليص عدد الطلاب بفتح المدارس العليا خارج العاصمة. وبموجب الأمر السلطاني تأسست في سنة 1907م مدرسة للحقوق في مدينة سلانيك ثم في قونية وأخيراً في بغداد. ويعود اختيار هذه المدن إلى احتلالها مراكز جغرافية للأقاليم العثمانية: سلانيك كمركز للبلقان، قونية كمركز للأناضول الأوسط، وبغداد كمركز للعراق[81]. وتذكر جريدة الزوراء أن الإرادة السلطانية صدرت بتاريخ 1326هـ/ 1907م بشأن تأسيس مدرسة الحقوق في بغداد وكانت تسمى بمدرسة الحقوق الشاهانية (أي السلطانية)، وأن الدافع لتأسيسها هو بعد البلاد العراقية عن مركز الخلافة ورغبة أهل العراق في تحصيل العلوم[82].

ويستدل من إعلان صادر من إدارة مدرسة الحقوق في سنة 1909م أن شروط القبول فيها هي: أن يكون المتقدم من تبعة الدولة العثمانية وأن لا يتجاوز عمره الثامنة عشرة، وأن يكون حسن السيرة والأخلاق وأن لا يكون محكوماً بجناية أو جنحة، وأن يكون حائزاً على شهادة الدراسة الإعدادية أو يمتلك معلومات تعادل المعلومات التي اكتسبها خريج الدراسة الإعدادية ولهذا اشترطت عليه تأدية امتحان في الكتابة التركية والصرف والنحو والمنطق والجغرافية والحساب والتاريخ العثماني والعام. ويستدل من نفس الإعلان أن المدرسة فتحت أبوابها للموظفين وطلاب المدارس الدينية الذين لهم القدرة على متابعة دروس الصف الأول فيلتحقون فيه بصفة مستمعين وبعد نجاحهم ينقلون إلى الصف الثاني ويعاملون معاملة الطلاب الأصليين، غير أن قبول الطلاب كمستمعين قد ألغي بعد سنة، كما أضيفت مواد الجبر والمثلثات وحفظ الصحة وأصول التحرير وعلم الاقتصاد والفرنسية والكيمياء والميكانيك والهندسة المجسمة والمسطحة إلى المواد التي يمتحن بها من يرغب في الدراسة في المدرسة من غير الحاصلين على شهادة الدراسة الإعدادية[83].

ومما يجدر ذكره أن تحديد مدة الدراسة في مدرسة الحقوق والوارد في الأمر السلطاني ـ المار ذكره ـ قد تغير في سنة 1908م فأصبحت المدة أربع سنوات مثل مدرسة إستانبول. واستمرت مدرسة الحقوق في بغداد حتى الحرب العالمية الأولى وسدت أبوابها بعد إعلان الحرب مباشرة[84].

لم ترد في سالنامة بغداد معلومات عن مدرسة الحقوق في بغداد إلا في عددها الصادر سنة 1329هـ/ 1911م (ص 67، 68) حيث ورد اسمها بشكل مدرسة الحقوق العثمانية (مكتب حقوق عثماني)، كما وردت أسماء المواد الدراسية المقررة فيها لمراحلها الدراسية الأولى والثانية والثالثة مع أسماء المعلمين الذي يقومون بتدريسها وكان عدد طلابها في هذه السنة هو 252 طالباً.

وإضافة إلى المدارس المهنية هذه تأسست في أواخر العهد العثماني في بغداد مدرسة قياديي البريد(85).

المدارس العسكرية:

في سنة 1845م قررت الدولة العثمانية إقامة مدرسة عسكرية في مراكز الفيالق العثمانية وبضمنها بغداد التي كانت مركز الفيلق السادس. وبعد تأسيسها في بغداد أصبحت مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات مثل بقية المدارس التي أقيمت في مراكز الفيالق الأخرى، وتقرر أن يرسل طلابها المتخرجون إلى إستانبول لإكمال دراستهم في الصف الرابع من الإعدادية العسكرية فيها وثم الدخول إلى المدرسة الحربية (الكلية العسكرية)(86). وفي عهد السلطان عبد العزيز الذي اهتم بتحديث الجيش والأسطول أقيمت لأول مرة في سنة 1875م تسع مدارس رشدية عسكرية (في أماكن مختلفة من الدولة العثمانية) لإعداد ضباط صف ومعلمين، وكانت هذه المدارس التي كانت بمثابة مدارس ابتدائية، منتظمة غاية الانتظام وكان المعلمون والإداريون فيها عسكريين وتلاميذها يلبسون الزي العسكري، وترك لخريجيها الخيار في الاستمرار بالدوام في المدارس الإعدادية العسكرية أو المدنية أو التعيين في إحدى دوائر الدولة. وكانت مدة الدراسة في المدارس الرشدية العسكرية ثلاث سنوات ثم زيدت إلى أربع، وبقيت هذه المدارس مستمرة حتى ثورة 1908م حيث ألغيت ودمجت مع المدارس الرشدية المدنية(87).

وأول إشارة إلى المدارس العسكرية في سالنامة بغداد، وردت في عددها الصادر سنة 1302هـ/ 1884م (ص 84) حيث ورد ذكر المدرسة الإعدادية العسكرية: أسماء مديرها ومعلميها إلى جانب الدروس التي يقومون بتدريسها. وكان في المدرسة إمام ومؤذن وعدد طلابها في هذه السنة كان ثلاثين طالباً. وبلغ هذا العدد في سنة 1310هـ// 1892م (ص161) 122 طالباً. ويستدل من سالنامة سنة 1314هـ/ 1896م (ص256) أن مدة الدراسة في

المدرسة الإعدادية العسكرية أصبحت أربع سنين إضافة إلى سنة تمهيدية. وبلغ عدد طلابها في هذه السنة 218 ثمانية منهم بحريون. غير أن عدد صفوفها أصبح ثلاثة مع صف تمهيدي سنة 1317هـ/ 1899م (ص 207)، حيث ضمت 365 طالباً 9 منهم بحريون.

أما أول إشارة إلى المدرسة الرشدية العسكرية في سالنامة بغداد فقد وردت كذلك في سالنامة 1302هـ/ 1884م (ص 42، 82، 114). وفي هذه السنة كانت في بغداد مدرستان رشديتان تقع كل واحدة منهما في أحد جانبيها، وكان في كل مدرسة صفان، يدرس في كلتيهما في هذه السنة 225 طالباً. ولكن هاتين المدرستين لم تستمرا طويلاً، فقد رأت قيادة الفيلق السادس الاكتفاء بواحدة فاندمجتا في مدرسة واسعة واحدة. واشتملت في سنة 1310هـ/ 1892م (ص 162) على أربعة صفوف مع صف تمهيدي وبلغ عدد طلابها 542 طالباً، وارتفع في سنة 1314هـ/ 1896م (ص 257) إلى 778 طالباً. وطبقاً لما أوردته سالنامة بغداد لسنة 1317هـ/ 1899م (ص 206)، فإن المدرسة الرشدية في بغداد كانت تنقسم إلى قسمين: القسم الأول، ابتدائي وضم صفين، والقسم الثاني رشدي وضم ثلاثة صفوف وكان عدد طلاب المدرسة بقسميها في هذه السنة 777 طالباً.

ويبدو أن العثمانيين حذو حذو الألمان في إقامة مدارس حربية في مراكز الفيالق، فأسسوا اعتباراً من سنة 1904م مدرسة حربية (كلية حربية) في كل من بغداد ودمشق وأرزنجان وأدرنه ومانستر[88]. وقد سميت مدرسة بغداد بالمدرسة الحربية السلطانية. وقد أوردت سالنامة بغداد أسماء مديرها ومعلميها والدروس المعتمدة فيها. وكانت تدرس فيها اللغات الألمانية والروسية والفرنسية وحفظ الصحة والكتابة والعقائد الدينية إضافة إلى الدروس العسكرية. وكان عدد طلابها في سنة 1906م 44 منهم 33 من المشاة والباقون فرسان. وبعد تأسيس هذه المدرسة ألحقت بها المدرسة الإعدادية العسكرية على شكل صف ولكن قلص عدد طلابها. وأصبح عدد طلاب

المدرسة بما فيها الصف الإعدادي 172 طالباً. أما المدرسة الرشدية فقد بقيت مستقلة عن المدرسة الحربية، إلا أن عدد طلابها قد قلص إلى 434 طالباً، وكانت تدرس فيها من اللغات: العربية والتركية والفارسية والفرنسية والإنكليزية[89].

لم تستمر المدارس الحربية العثمانية طويلاً، فبعد إعلان الدستور العثماني سنة 1908م ألغيت في الولايات واكتفي بالمدرسة الحربية في إستانبول[90]. وبعد إلغاء مدرسة بغداد بقيت المدرسة الإعدادية مستقلة وأصبحت المدرسة الرشدية العسكرية تابعة لمديريتها[91].

ومما يجدر ذكره أن الفيلق السادس العثماني أقام مدرسة رشدية أخرى في مدينة السليمانية التي كانت تابعة لولاية الموصل، وأول إشارة إلى هذه المدرسة وردت في سالنامة وزارة المعارف لسنة 1316هـ/ 1898م (ص 1202) حيث ذكرت أسماء معلميها إلى جانب الدروس التي يقومون بتدريسها وكان عدد طلابها في هذا الوقت 149 طالباً. كما ورد ذكرها في سالنامة الموصل لسنة 1330هـ/ 1911م (ص 294) مما يدل على استمرارها.

ويستدل مما ذكرته جريدة الزوراء[92] أن شروط القبول في المدارس العسكرية السلطانية كانت عرضة للتغيير. وقد كان القبول فيها مقتصراً على مقلدي المذاهب الدينية الأربعة فقط في بداية الأمر، إلا أنها فتحت أبوابها لغيرهم بعد ثورة سنة 1908م بل أصبح بإمكان غير المسلمين من رعايا الدولة العثمانية الدخول فيها.

ومن المدارس العسكرية التي تأسست في نهاية العهد العثماني في بغداد، أي بعد توقف السالنامات عن الصدور، مدرسة نواب الضباط التي أقيمت لإعداد ضباط ليمارسوا الخدمة في مؤسسات الجيش والشرطة والدرك والطرق والجسور والسكك الحديدية. . . إلخ.

كما تأسست في أواخر العهد العثماني مدرسة لإعداد أفراد الدرك (الجندرمة) في بغداد وكانت تابعة إلى دائرة الدرك في الولاية. وقد أوردت

سالنامة بغداد لسنة 1329هـ/ 1911م (ص80) أسماء مديرها وتسعة من معلميها. وكانت تضم بين منتسبيها طبيباً وصيدلياً.

وتأسست في هذا الوقت كذلك مدرسة الشرطة، وذكرت جريدة الزوراء أن ولاية بغداد قررت في سنة 1912م إدخال مديري النواحي بالتناوب للدراسة في هذه المدرسة إلى جانب أفراد الشرطة، لغرض رفع كفاءتهم الإدارية لأن أكثرهم ـ كما تذكر الجريدة ـ كانوا يجهلون الأمور القانونية مما يشكل بقاءهم بهذا الشكل ضرراً للدولة لا يمكن تلافيه(93).

المدارس غير الإسلامية والأجنبية:

إن البحث عن المدارس غير الإسلامية والأجنبية في العراق في العهد العثماني يجرنا إلى تناول بعض الجهات التي قامت بفتح هذه المدارس وعلى وجه الخصوص جمعية الأليانس الإسرائيلية، وقد وجدت في المصادر التركية معلومات متعلقة بها هي في غاية الأهمية، مما جعلني أتناول هذا الموضوع في بحث مستقل في ضوء المصادر التركية، وسأكتفي هنا بعرض الموضوع بإيجاز.

انتشرت المدارس غير الإسلامية في الدولة العثمانية قبل إعلان التنظيمات ولم تكن الحكومة تتدخل في شؤونها أو مناهجها في بداية الأمر، وبعد إعلان التنظيمات انتعشت هذه المدارس كثيراً، إذ قامت أفراد الطوائف غير المسلمة بإحياء هذه المدارس وإصلاحها، ولم تكن هذه المدارس هي المدارس الوحيدة التي كان يتعلم فيها غير المسلمين، بل كانت أبواب المدارس العثمانية مفتوحة لأبنائهم، ومن الممكن ملاحظة هذا من خلال الإحصائيات التي أوردتها السالنامات العثمانية المختلفة عند ذكرها عدد المسلمين وغير المسلمين في المدارس الرسمية المختلفة.

أما المدارس الأجنبية فقد تأسست هي الأخرى قبل عهد التنظيمات ولكنها انتعشت كثيراً في هذا العهد، وكانت تطبق نفس المناهج والكتب

أقيمت في مركز الولاية مدرستان وهما مدرسة البروتستانت الرشدية ومدرسة اللاتين الرشدية المختلطة[95]. إلا أن السالنامة لم تذكر اسم الدولة التي تعود إليها هاتان المدرستان. كما أسس الألمان مدرسة مختلطة في مدينة بغداد.

أسس اليهود من جانبهم مدارس خاصة بهم في الولايات العراقية وعلى نطاق واسع في العهد العثماني. وقد نشطت هذه المدارس وتوسعت توسعاً كبيراً بمرور الزمن، حتى وصلت إلى مرحلة فاق أعداد طلبتها أعداد طلبة أية مدرسة على الإطلاق. وقد أسس القسم الكبير من هذه المدارس من قبل جمعية الاليانس الإسرائيلية. وهذه الجمعية تأسست في فرنسا سنة 1860م وأخذت على عاتقها نشر المدارس اليهودية في الدول المختلفة. وأسست أول مدرسة لها في إستانبول سنة 1875م ثم أقامت مدارس في معظم الولايات العربية كبغداد والموصل والبصرة وحلب وسورية وتونس والجزائر وطرابلس وكذلك في أدرنه وأزمير وفي همذان وشيراز وأصفهان وطهران[96].

وقد تناولت السالنامات العثمانية التي صدرت في الولايات العراقية مدارس اليهود التي تأسست في بغداد والموصل والبصرة وكذلك في المدن التابعة لها فذكرت أسماءها ونوعيتها: (إعدادية أم رشدية أم ابتدائية) وأوردت أسماء مديريها ومعلميها والمواد الدراسية التي قاموا بتدريسها مع أعداد طلبتها[97].

المقررة في الدول التي تعود إليها هذه المدارس، إلا أنها أصبحت بمرور الزمن عرضة للتفتيش من قبل وزارة المعارف العثمانية، وكان التدريس فيها يتم باللغات المحلية إلا أن وزارة المعارف ألزمتها بتدريس اللغة العثمانية كمادة مستقلة(94).

ومن الممكن تقسيم المدارس غير الإسلامية التي أقيمت في الولايات العراقية إلى:

1 ـ المدارس المسيحية وهي مدارس الكاثوليك والكلدان والسريان والأرمن.

2 ـ المدارس الأجنبية وهي مدارس اللاتين والبروتستانت والألمان.

3 ـ المدارس اليهودية.

وقد أوردت سالنامة وزارة المعارف معلومات في غاية الأهمية عن هذه المدارس وذلك في جداولها الإحصائية المتعلقة بالمؤسسات التعليمية في الولايات العراقية.

أما المدارس المسيحية فيستدل من السالنامات العثمانية أنها انتشرت في ولاية الموصل انتشاراً كبيراً، وهي لم تتمركز في مركز الولاية فحسب بل انتشرت في مختلف أرجاء الولاية وخاصة في الأماكن التي يشكل المسيحيون فيها نسبة تتمكن من إقامة مدرسة وتحمل أعبائها وتكاليفها معتمدة على نفسها. أما في ولاية بغداد فقد تمركزت المدارس المسيحية في مركز الولاية إلا أن انتشارها كان محدوداً ولم تنتشر مثلما انتشرت في ولاية الموصل. أما في ولاية البصرة فلم ترد في سالنامات الدولة العثمانية أية إشارة إلى المدارس المسيحية فيها.

وأقيمت المدارس الأجنبية هي الأخرى في ولايتي الموصل وبغداد، فقد أقامت فرنسا مدرستين في الموصل إحداهما إعدادية والأخرى رشدية. أما المدارس الأجنبية في ولاية بغداد فطبقاً لما أوردته سالنامة المعارف فقد

هوامش المبحث العاشر:

(1) انظر عن هذه السالنامات مبحث: من مصادر تاريخ العرب الحديث: السالنامات العثمانية مصدراً لدراسة التاريخ المحلي.

(2) أحمد حامد ومصطفى محسن: توركية تاريخي، إستانبول 1926، ص 526.

(3) Meydan Larousse, Istanbul, 1972, 9: 667.

(4) Osman Ergin : Turkiye Maarif Tarihi, Istanbul, 1977, C. 1-11, p. 3,5,31,63,83, سنشير إليه تحت اسم (عثمان أركين).

(5) Meydan Larousse, 9: 667.

(6) عبد الرحمن شرف، تاريخ دولت عثمانية، استانبول 1312، ص 493.

(7) انظر: سالنامة نظارت معارف 1317هـ، 2 نجي جلد، ص 25 ـ 26.

(8) انظر: عن هذه التشكيلات الإدارية سالنامة نظارت معارف 1317هـ، ص 23، 25 ـ 26.

(9) توركيه تاريخي، 527 ـ 528.

(10) عثمان أركين، ج1 ـ 2، ص 3.

(11) انظر جريدة الزوراء، العدد 2422، 7 رمضان 1331هـ.

(12) انظر عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، بغداد، 1956م، ج8، ص 250، عن لغة العرب، 3: 276.

(13) عثمان أركين، ج1 ـ 2، ص 3.

(14) انظر عن هذه الكلية جريدة الزوراء عدد 2352، 11 ربيع الثاني 1330هـ.

(15) دستور، مطبعة عامره 1289 ج2، ص 207 ـ 208، يضم هذا الدستور مجموعة القوانين والأنظمة العثمانية.

(16) انظر عن نظام الإدارة العامة للولايات العثمانية، سفينه نظامات، بغداد، ولايت مطبعه سي، 1288، ص 397.

(17) انظر عن هذه التعليمات سالنامه نظارت معارف سنة 1317هـ، ص 141 ـ 143. وسنشير إليها بشكل: «سالنامة المعارف».

(18) انظر عن أسماء أعضاء مجالس المعارف في ولاية بغداد، سالنامة بغداد، سنة 1310، ص 113، سنة 1314، ص 198، سنة 1318 ص 218.

(19) عن مجالس المعارف في الألوية انظر: سالنامة بغداد سنة 1310هـ، ص 184، 194، وسنة 1314هـ، ص 283، وسنة 1317هـ، ص 237، وسنة 1318هـ، ص 302، 317 وسنة 1324هـ، ص 180، 191، وسالنامة الموصل سنة 1330 هـ، ص 220، 273، 293، 313 وسالنامة البصرة سنة 1320هـ، ص 214. كانت الحلة مركزاً للواء إلا أنها لم تكن واقعة وسط اللواء ولهذا تقرر في سنة 1891م نقل مركز اللواء إلى الديوانية، انظر سالنامة بغداد لسنة 1318هـ، ص 486.

(20) انظر سالنامة بغداد لسنة 1329هـ، ص 67، سالنامة الموصل لسنة 1330هـ، ص 116.

(21) انظر:
Meydan Larousse, 8: 516, 518, 9 : 666-667, M.Z. Pakalin, Osmanli Tarih

Deyimleri ve Terimleri Sozlugu, Istanbul, 1951, 2: 436-438.

(22) عثمان أركين، ج1 ـ 2، ص 82.

(23) انظر سالنامة بغداد لسنة 1316هـ، ص 274، سنة 1318، ص 457، وسنة 1324، ص 252، 276، سنة 1329، ص 185.

(24) سالنامة بغداد سنة 1314هـ، ص 292، وسنة 1318، ص 467، 473، وسنة 1324، ص 288، 298.

(25) سالنامة الموصل سنة 1308، ص 97، 139، 142 ـ 143، وسنة 1310، ص 139، 209، 223، وسنة 1330، ص 139، 193، 215، 256، 262، 278، 300.

(26) سالنامة البصرة سنة 1308، ص 91، 103، وسنة 1309، ص 174، وسنة 1320، ص 154.

(27) سالنامة المعارف، سنة 1316هـ، ص 968 ـ 971، و1317، ص 1069.

(28) سالنامة بغداد سنة 1316، ص 274.

(29) انظر عن أسماء المدارس الدينية وأماكنها في ولاية الموصل وأسماء مدرسيها وعدد طلابها وأسماء مؤسسيها سالنامة المعارف، 1317، ص 1406 ـ 1415، وسنة 1318، ص 1578، 1587.

(30) Pakalin, 3: 201, Dr. Cahid Baltaci, XV-XVI. Asirlarda Osmanli Medreseleri, Istanbul, 1976, p.19.

(31) عثمان أركين، ج1 ـ 2، ص 460، 466.

(32) انظر عن المواد المتعلقة بمدارس الصبيان والواردة في نظام المعارف، دستور 2: 184 ـ 186.

(33) Pakalin, 3: 203-206.

(34) عثمان أركين، ج1 ـ 2، ص 461.

(35) انظر سالنامة البصرة سنة 1320، ص 86.

(36) سالنامة المعارف، 1317، ص 398، 400.

(37) جريدة الزوراء، العدد 199، والعدد 200، سنة 1288.

(38) نفس الجريدة، العدد 199، 218.

(39) إن الصفحة المرقمة الواردة بعد السنوات إشارة إلى صفحة السالنامة الصادرة في تلك السنة.

(40) انظر سالنامة الموصل سنة 1330، ص 139، 193، 245، 256، 262، 269، 278، 300.

(41) سالنامة المعارف، 1316، ص 1256 ـ 1257.

(42) جريدة الزوراء 2156، سنة 1325هـ.

(43) انظر عباس العزاوي، 8: 172.

(44) جريدة الزوراء 2164 سنة 1323هـ.

(45) سالنامة بغداد سنة 1329هـ، ص 78، 110 ـ 130، 137 ـ 142، 149 ـ 154، 251، 292.

(46) نفس السالنامة سنة 1314هـ، ص 225 ـ 226، وسنة 1317، ص 169 ـ 170، وسنة 1319، ص 121 ـ 122، وسنة 1324، ص 343.

(47) سالنامة البصرة 1311، ص 130 ـ 131، 153، وسنة 1317، ص 102، 172، وسنة 1318، ص 211 ـ 213، 216، 231، وسنة 1320، ص 158 ـ 159، 162، 178.

(48) سالنامة بغداد سنة 1318، ص 547 ـ 548.

(49) Pakalin, 3: 65.

(50) عثمان أركين، ج1 ـ 2، ص 385، 501، 668.

(51) انظر سالنامة المعارف 1317هـ، ص 356، 361، 366.

(52) انظر دستور 2: 187 ـ 188.

(53) انظر سالنامة الدولة العثمانية سنة 1282هـ، ص 118. ذكر الباحث عبد الرزاق الهلالي أن المدرسة التي أنشئت أيام الوالي كنعان باشا سنة 1861م كانت تحتوي على صفوف ابتدائية وصفوف رشدية، فاعتبر هذا التاريخ بداية لتأسيس المدارس الرشدية في العراق (انظر كتابه تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني، بغداد 1959م)، إلا أنني لم أجد في المصادر العثمانية ما يؤيد قوله هذا.

(54) جريدة الزوراء، العدد 15، سنة 1286 والعدد 64 سنة 1287.

(55) سالنامة الدولة العثمانية سنة 1305، ص 253، انظر عن أسماء هذه المدارس في هذه السالنامة ص 250 ـ 252.

(56) سالنامة المعارف سنة 1317، ص 1064، 1403.

(57) سالنامة بغداد، 1318، ص 548.

(58) جريدة الزوراء، العدد 2281، سنة 1328 و 2397 سنة 1331هـ.

(59) سالنامة المعارف سنة 1317، ص 402، 433.

(60) جريدة الزوراء، 2225 سنة 1327هـ.

(61) دستور، ج2، ص190 ـ 191.

(62) عثمان أركين، ج3 ـ 4، ص 923.

(63) عن هذه التعليمات انظر: سالنامة المعارف سنة 1317، ص 33، ص 208 ـ 212.

(64) جريدة الزوراء، العدد 119، سنة 1287هـ.

(65) انظر سالنامة الموصل 1330هـ، ص 139، 237، 293 ـ 294.

(66) انظر عن مفردات المواد الدراسية في المدارس الإعدادية، سالنامة المعارف 1317، ص 30.

(67) عثمان أركين، ج1 ـ 2، ص 571 ـ 572.

(68) سالنامة المعارف، 1317، ص 31 ـ 32.

(69) نفس السالنامة، ص 132، 398 ـ 400.

(70) جريدة الزوراء، العدد 2284، سنة 1328هـ.

(71) سالنامة المعارف، 1317، ص 129.

(72) عثمان أركين، ج1 ـ 2، ص 628.

(73) انظر جريدة الزوراء الأعداد 146، 160، 217 سنة 1288هـ.

(74) سالنامة بغداد سنة 1294، ص 69، سنة 1310، ص 114، سنة 1314 ص 199، سنة 1318هـ، ص 403، سنة 1324، ص 110.

(75) جريدة الزوراء، العدد 2149، سنة 1325.

(76) انظر عن هذا الإعلان جريدة الزوراء العدد 2425 سنة 1331هـ.

(77) نفس الجريدة، العدد 2437، سنة 1331هـ.

(78) سالنامة الموصل سنة 1330 هـ، ص 139، 238.

(79) جريدة الزوراء، العدد 87 سنة 1287، 170 سنة 1288هـ.

(80) انظر عن نص الأمر السلطاني عثمان أركين، ج3 ـ 4، ص 880.

(81) نفس المصدر، ج3 ـ 4، ص 879 ـ 880، 1115 ـ 1116.

(82) جريدة الزوراء، العدد 2165، سنة 1326هـ.

(83) نفس الجريدة العدد 2226 سنة 1327هـ والعدد 2268 سنة 1328هـ.

(84) عثمان أركين، ج3 ـ 4، 879 وما بعدها، 1115 وما بعدها.

(85) انظر جريدة الزوراء العدد 2398 سنة 1331هـ.

(86) عثمان أركين ج1 ـ 2، ص 426. وذكرت جريدة الزوراء (العدد 1028 سنة 1299هـ) أنه تخرج في سنة 1881م 13 طالباً أرسلوا إلى المدرسة الحربية في إستانبول لاستكمال دراستهم.

(87) عثمان أركين، ج1 ـ 2، ص 432، 506 ـ 507.

(88) نفس المصدر، ج3 ـ 4، ص 877.

(89) سالنامة بغداد سنة 1324 ص 141 ـ 143.

(90) عثمان أركين، ج3 ـ 4، ص 1383 ـ 1384.

(91) جريدة الزوراء، 2417 سنة 1331هـ.

(92) انظر الأعداد 2148 سنة 1325، 2233 سنة 1337، 2417 سنة 1331هـ.

(93) انظر عن هذه المدارس جريدة الزوراء، العددين 2364، 2379، سنة 1330هـ.

(94) انظر سالنامة المعارف سنة 1317، ص 147 ـ 156، عثمان أركين، ج1 ـ 2، ص 725 وما بعدها، ج3 ـ 4، ص 1044 وما بعدها.

(95) سالنامة المعارف، 1317هـ، ص 1416 ـ 1417، 1070 ـ 1071.

(96) انظر عن جمعية الأليانس الإسرائيلية مبحث: مدارس الأقليات المسيحية واليهودية في العراق في العهد العثماني/ دراسة تاريخية في ضوء السالنامات العثمانية.

(97) خصصت سالنامة بغداد وسالنامة الموصل في أعدادهما المختلفة جداول خاصة بالمدارس غير الإسلامية والأجنبية التي تأسست في ولايتي بغداد والموصل.

المبحث الحادي عشر

مدارس الأقليات المسيحية واليهودية في العراق
في العهد العثماني
دراسة تاريخية في ضوء السالنامات العثمانية

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تؤرخ التعليم عند الأقليات المسيحية واليهودية في الولايات العراقية في العهد العثماني، وتعتمد في أعدادها على السالنامات العثمانية[1]. وأهم هذه السالنامات بالنسبة إلى دراستنا هذه هو السالنامة التي أصدرتها وزارة المعارف العثمانية وهي تتضمن عرضا تاريخيا للتعليم في الدولة العثمانية ونصوص الكثير من القوانين والقرارات والأنظمة المتعلقة بالتعليم ومفردات المناهج الدراسية في مختلف المؤسسات التعليمية وأسماء أعضاء الهيئات التعليمية في المدارس المختلفة، وقد أفردت هذه السالنامة فصولا خاصة بالمؤسسات التعليمية في كل ولاية من الولايات العثمانية ومنها الولايات العراقية[2]، كما أن السالنامات التي أصدرتها ولايات بغداد والموصل والبصرة لا تقل أهمية عن سالنامة المعارف وهي تحتوي على معلومات عامة عن مختلف الأوجه الحضارية للعراق في فترة صدور

هذه السالنامات. وإضافة إلى السالنامات العثمانية فقد استعانت الدراسة ببعض المصادر العثمانية والتركية التي تتناول التعليم في العهد العثماني وذلك لإكمال بعض الجوانب المتعلقة بها.

مقدمة في التعليم في الدولة العثمانية:

كان التعليم في الدولة العثمانية حتى أوائل القرن التاسع عشر يجري في المدارس الدينية الإسلامية ومدارس الصبيان (الكتاتيب/ الابتدائية) التي كانت تقام في أماكن مختلفة من الدولة. ثم أنشئت مدارس عسكرية، ولأول مرة في عهد السلطان سليم الثالث الذي أراد تنظيم الجيش وفق متطلبات عصره[3]. وعندما بدأت الدولة بإدخال الإصلاحات إلى مرافقها وذلك في عهد التنظيمات (1839 ـ 1876) اتبعت الأساليب الغربية الحديثة في التعليم، ففتحت مدارس مختلفة في مركز الدولة في بداية الأمر ثم في الولايات المختلفة وذلك من أجل إعداد طبقة من الموظفين الأكفاء لإدارة دفة الأمور التي كانت تتعقد يوما بعد آخر في الدوائر المختلفة. وكان الانخراط في السلك الإداري العثماني مقتصرا على الذين تلقوا علومهم في المدارس غير الدينية، ولهذا نجد أن القسم الأعظم من البيروقراطيين العثمانيين كانوا حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر من الأرمن والروم والمسلمين، وكان حظ اليهود من هذه الفرصة ضئيلا بسبب الموقف السلبي الذي اتخذته المؤسسة الدينية اليهودية من المدارس غير الدينية[4]. ثم قامت الدولة بتنظيم شؤون التعليم فأقامت مجلسا للمعارف وهيئات مختلفة وذلك قبل تأسيسها وزارة المعارف سنة 1856، كما أصدرت نظام المعارف العام سنة 1869 الذي يعتبر أهم حدث شهده التعليم في العهد العثماني، وفيه حددت الدولة سياستها تجاه التعليم وأهداف المدارس الرسمية والأهلية المختلفة والضوابط والتعليمات المتعلقة بهذه المدارس. والحقيقة أن الدولة العثمانية لم تهتم بالتعليم العالي إلا على نطاق ضيق وفي الأوقات المتأخرة، وقد حقق عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876 ـ 1909م) نشاطا متميزا في هذا

الخصوص، إذ أقيمت مدارس مختلفة ومتخصصة تستجيب للظروف التي مرت بها الدولة العثمانية في هذه المرحلة[5].

أما التعليم في الولايات العراقية (بغداد والموصل والبصرة) في العهد العثماني فلم يكن في المستوى المطلوب. وكانت هذه الولايات تشكو دائما من الإهمال الذي أصاب التعليم وعدم تنظيم أموره وخاصة في مراحله الابتدائية، غير أن التعليم في العراق انتعش وحقق نشاطا ملحوظا في أواخر العهد العثماني وخاصة بعد أن توسعت المدارس الابتدائية والرشدية والإعدادية وبعد أن أقيمت المدارس العالية في بغداد كالحقوق ودار المعلمين والحربية والشرطة والدرك وشهدت مدرسة الصنائع أزهى أدوارها[6].

والحقيقة أن معظم المدارس التي أقامتها الدولة العثمانية لم تكن مخصصة لطائفة دون أخرى، بل كانت مفتوحة لكل رعايا الدولة من مسلمين وغير مسلمين، إلا أن الحكومة لم تجز في بداية الأمر دخول الطلبة المسلمين في مدارس الصبيان (الابتدائية) والرشدية (المتوسطة) المخصصة للطوائف غير الإسلامية أو بالعكس، بل قررت إقامة مدارس رسمية خاصة بالمسلمين فقط أو بغيرهم، وقد تناول نظام المعارف العام هذه المسألة وحدد المواد التي تدرس في المدارس الخاصة بالمسلمين أو بغيرهم. أما فيما يتعلق بالمدارس المخصصة لغير المسلمين فقد قضت المادة السادسة من النظام المذكور أن يتم تدريس المواد الدينية في مدارس الصبيان بتوجيه من قبل الرؤساء الروحانيين وأن يجري تدريس المواد الأخرى كالحساب والجغرافية والتاريخ والعلوم باللغات المحلية. واتبع هذا النظام نفسه في المدارس الرشدية، أما المدارس الإعدادية فقد أجيزت الدراسة فيها للمسلمين وغيرهم[7]، كما فتحت المدارس المهنية والعالمية أبوابها، وبخاصة بعد إعلان التنظيمات، لغير المسلمين من رعايا الدولة العثمانية. إلا أن اليهود امتنعوا عن الدخول فيها، واعتبروا تعلم لغة أجنبية بمثابة الارتداد عن اليهودية واعتناق دين جديد، ولهذا لم يدخلوا أطفالهم في المدارس

الحكومية التي فتحت أبوابها لهم، كما لم يبدوا أية رغبة في الدخول في المدارس التي أقامتها الجمعيات اليهودية المقامة في الدول الأخرى[8]، وليس أدل على هذا مما واجهته جمعية الاليانس الإسرائيلية في هذا الخصوص ـ كما سيأتي ـ.

مدارس الطوائف غير الإسلامية في الدولة العثمانية

أما المدارس الخاصة التي أسستها الطوائف غير الإسلامية، فقد أقيمت من قبل الأغنياء وأرباب الخير من غير المسلمين وكانت تدار من قبلهم، كما كانت تتخذ عادة إحدى الغرف الملحقة بالكنائس كمدرسة يقوم الرهبان بالتدريس فيها، أي على غرار المدارس الدينية الإسلامية الأولى التي كانت تقام في الجوامع أو في أماكن قريبة منها[9]. ويستدل من التعليمات المتعلقة بمهام مديري المعارف والتي أصدرتها وزارة المعارف العثمانية في 8 رجب سنة 1314هـ/ أن هذه المدارس كانت على قسمين:

أ. المدارس الملّية وتعود ملكيتها إلى الطوائف الدينية (المسيحية بالدرجة الأساسية) وتغطى نفقاتها من الأوقاف المخصصة لها وتدار من قبل الطوائف والبطريركيات التي تتبعها.

ب. المدارس الخاصة وهي التي تقام من قبل الأشخاص[10].

وقد انتشرت المدارس الخاصة غير الإسلامية في معظم أرجاء الدولة العثمانية، ولم تكن الدولة تتدخل في شؤونها أو في مناهجها مطلقا. وبعد أن دخل محمد الفاتح استانبول سنة 1453م ترك المدارس الموجودة هناك بيد الرؤساء الروحانيين ومنحهم مطلق الحرية في إدارتها[11].

ولم تشرع الدولة العثمانية أي قانون من شأنه أن يقيد التعليم في المدارس غير الإسلامية في بداية الأمر. ولكن بعد أن ازداد التدخل الغربي في شؤون الدولة العثمانية، وبرزت إلى الوجود مسألة الطوائف غير الإسلامية، وخاصة المسيحية، قامت الدولة بسن بعض التشريعات للحيلولة

دون قيام هذه المدارس بما يتعارض مع سياسة الدولة، غير أنها (الدولة) لم تتمكن دائما من أن تحقق ما تبغيه ـ كما سنذكر ـ .

ويرى الكاتب العثماني اليهودي أورام غالانتي أن من أهم الامتيازات المتعددة التي منحها فرمان التنظيمات العثمانية للعناصر غير المسلمة في الدولة العثمانية هي حرية التدريس وحرية اللغة، ثم يستطرد قائلا: إن هذه العناصر كانت مرتبطة وبشكل وثيق بالدولة في الوقت الذي كانت تعاني (أي هذه العناصر) من التخلف الفكري، ولا تدرس لغاتها وآدابها وتواريخها، أي قبل أن يتلقوا علومهم في المدارس ويقعوا تحت التأثير الأجنبي، ويعني هذا أن المدارس الأجنبية التي كانت تمارس التعليم باللغات الأجنبية، أثرت بهذه العناصر تأثيرا كبيرا وأبعدتهم عن الدولة بعد أن نجحت في توفير العوامل التي تنفرهم وتبعدهم عن الدولة[12].

والحقيقة إن الدولة العثمانية لغاية عهد التنظيمات تركت التدخل في شؤون العناصر غير المسلمة في هذا الخصوص، ولم تحرك ساكنا إلا بعد أن استغلت بعض الدول الغربية هذه العناصر لتفرض حمايتها عليها، مما حدا بالدولة أن تضع بعض الضوابط على شكل قوانين وأنظمة وقرارات للحد من نشاطاتها المعادية. ففرمان الإصلاحات الذي صدر في سنة 1852م وضع لأول مرة شروطا على مدارس الطوائف الدينية ومما جاء فيه «. . . يحق لكل طائفة في إقامة مدارس خاصة بها في مجال التربية والحرف والصناعة، على أن تخضع المناهج الدراسية في مثل هذه المدارس واختيار معلميها وأعضائها لمراقبة وتفتيش من قبل مجلس مشترك يعيَّن أعضاؤه من قبلنا. . »[13].

وبعد إعلان التنظيمات قامت الطوائف غير الإسلامية بإحياء مدارسها وإصلاحها في داخل الدولة، كما قام أفرادها بإرسال أبنائهم إلى الخارج لأجل الدراسة، أو إدخالهم في المدارس الأجنبية/التبشيرية التي كانت تنتشر وتتوسع يوما بعد آخر، وبهذه الطريقة كانوا يتلقون علوما عملية تعينهم في

شق طريقهم في الحياة، فاستغنوا بذلك عن الدخول في المدارس الحكومية[14].

ولم تقف الدولة حائلة دون قيامهم بذلك أما القرارات والأنظمة التي أصدرتها بهذا الخصوص فكانت محاولة منها لتنظيم هذه المدارس بالشكل الذي تتمكن هي من الأشراف عليها أو مراقبتها على أقل تقدير، فعندما أصدرت في سنة 1869 م نظام المعارف العام خصصت بعض مواده بهذه المدارس، فالمادة 129 عرفت المدارس الخاصة (الأهلية) بأنها المدارس التي تقام من قبل الطوائف الدينية أو من قبل أفراد من رعايا الدولة أو من قبل أجانب، ولكن المادة لم تنص على الطوائف غير الإسلامية.

غير أن الدولة كانت توجس خيفة من هذه المدارس وذلك في الوقت الذي كانت تمر بظروف حساسة ومهددة من الناحية الأمنية، وكانت عارفة بالنوايا المبيتة للقائمين على هذه المدارس ودور هذه المدارس في العمل على تعبئة الرأي العام ضد توجهات الحكومة فذهبت إلى تقييد دور هذه المدارس، فأصدرت بعض الأوامر التي من شأنها أن تحد النشاط المعادي لهذه المدارس تجاه الدولة ومن هذه الأوامر حظر تدريس المواد المخالفة للآداب وسياسة الدولة. ولهذا ألزمت الدولة هذه المدارس تصديق مناهجها الدراسية وكتبها المقررة في وزارة المعارف أو في الولايات[15]. وفي سنة 1886م أسست وزارة المعارف في استانبول، مفتشية المدارس غير الإسلامية والأجنبية، وجعلتها دائرة مستقلة أناطت إدارتها بأحد رعاياها من الروم، وأخذت هذه الدائرة على عاتقها تفتيش المدارس الكائنة في مركز الدولة والولايات المختلفة، والحيلولة دون قيامها بإلحاق الأضرار بسياسة الدولة أي عدم المس بأمن الدولة، أو قيامها بالتدريس خارج نطاق مناهجها، ومنع إقامة مدارس غير مرخصة، وربط غير المرخصة منها بإجازة رسمية، كما قامت بإبداء توجيهاتها إلى مديري المعارف في الولايات فيما يخص كيفية التعامل مع هذا النوع من المدارس[16].

غير أن الدولة العثمانية ـ وكما يستدل من المادة 45 من التعليمات المتعلقة بمهام مديري المعارف في الولايات ـ لم تتخذ أي إجراء من شأنه غلق المدارس غير المرخصة، بل اتخذت بعض الإجراءات الجزائية بحقها مثل عدم الموافقة على تجديد وإعمار هذه المدارس وإقامة عروض الباليه والمسرحيات فيها وتنظيم بطاقات اليانصيب باسمها أو جمع المعونات لها وعدم قبول الوساطة بشأن إعفاء الكتب والمواد الأخرى التي ترد باسم هذه المدارس من الرسوم الكمركية. كما أن مديري المعارف لم يكن بوسعهم اتخاذ أي إجراء بشأن هذه المدارس عند ارتكابها مخالفات وكان عليهم إجراء تحقيق بالموضوع وإشعار الوزارة بنتيجة التحقيق[17].

كما حددت الدولة نشاطات المدارس غير الإسلامية بالتعليمات التي أصدرتها سنة 1896، فألزمت أصحابها استحصال موافقة الدولة على تأسيسها، وعدم استخدام المديرين والمعلمين والمستخدمين الذين لم تصدّق شهاداتهم الدراسية، وعدم تداول المطبوعات الممنوعة فيها، كما ألزمت نفس التعليمات مديري المعارف في الولايات بالقيام بتفتيش هذه المدارس في الأوقات المختلفة من السنة للوقوف على أوضاعها العامة، ومعرفة ما إذا كانت مجازة أم لا، وكيفية إجراء التدريسات فيها ومدى ملاءمة نظامها الداخلي بالإجازة لها، ووضع منتسبيها والكتب الدراسية المقررة فيها وما يلقن على الطلاب من مواد دراسية. إلا أن هؤلاء المديرين لم يكن لهم في هذا الخصوص غير إجراء التحقيق في المجال الذي يرونه مخالفا للتعليمات، وإشعار الوزارة بذلك. وقد حددت المادة 52 من نفس التعليمات هذه المخالفات وهي: اتباع أساليب مخالفة للأصول والأنظمة، أو الإساءة إلى الدين الإسلامي والسلطان العثماني ومصالح الدولة، أو إدخال الكتب والمطبوعات الممنوعة والتي تروج السياسة الأجنبية أو تلقين الطلاب أفكارا فاسدة. وركزت بالدرجة الأولى على الكتب التاريخية والجغرافية والخرائط. وكان مديرو المعارف في الولايات يقومون بالتنسيق مع مفتشية المدارس غير

الإسلامية والأجنبية في استانبول ويتلقون التعليمات والأوامر منها بخصوص هذه المدارس[18].

ويبدو أن الحكومة العثمانية أدركت أهمية المعلمين ودورهم في التأثير على الطلبة، ولهذا كانت تفضِّل المعلمين الذين تخرجوا في المدارس الرسمية على المعلمين الذين تلقوا علومهم في المعاهد الأجنبية للتعيين في هذه المدارس في بداية الأمر،إلا أن الدولة لم تحدد جنسية المعلمين في بداية الأمر ولكن صدر فيما بعد في 3 كانون الثاني 1898 أمر سلطاني ألزم المدارس أن يكون مديروها ومعلّموها من تبعة الدولة العثمانية[19]. ومنعت الحكومة إقامة مدارس من قبل الطوائف الدينية غير الإسلامية في الأماكن التي لا يقيم فيها أتباعها، أي لغايات سياسية، وألزمت جميع المدارس غير الإسلامية وضع لوحة على باب المدرسة يذكر فيها وباللغة التركية بالخط الجلي وبلغة الطائفة التي تعود إليها المدرسة بالحروف المتبعة عندها، اسم المدرسة ونوعها: قومية أم خاصة، داخلية أم نهارية، للذكور أم للإناث أم مختلطة، وأقرت الحكومة التدريس في هذه المدارس باللغات التي تتكلم بها الطائفة التي أقامتها، إلا أنها ألزمتها إدخال اللغة العثمانية كمادة مستقلة في مناهجها، ولا سيما في المدارس الرشدية والسعي على إدخالها في المدارس الابتدائية أيضا، وطلبت من مديري المعارف ارسال مفتشين إليها للتأكد من هذا في الامتحانات النهائية، كما أناطت بمديري الإعدادية في الألوية ومديري المدارس الابتدائية الرسمية بالأقضية صلاحية مديري المعارف في هذا الخصوص[20].

وعلى الرغم من التعليمات التي كانت الدولة تصدرها تباعا بشأن المدارس غير الإسلامية، إلا أن هذه المدارس لم تكن تلتزم حرفيا بها، بل كان مؤسسوها يعارضون تدخل الدولة في شؤونها. وكان لبطارقة الروم والسفارات الأجنبية دور كبير في إبقاء الكثير من الأوامر والتعليمات المتعلقة بهذه المدارس معلقة، وكان لهذه الجهات أبلغ الأثر في إيقاف إقرار مشروع

قانون المعارف العام الذي خصصت المادة 215 منه بالمدارس غير الإسلامية. كما أن فرنسا تمكنت من الحصول على حق امتياز تأسيس المدارس وبخرق المواد المتعلقة بإقامة المدارس من قبل الأجانب واستغلالها لصالحها.

وبعد دخول الدولة العثمانية الحرب العظمى أخذت تنظر إلى المدارس غير الإسلامية بنظرة أكثر جدية، فأصدرت في سنة 1915 التعليمات الخاصة بالمدارس الأهلية، وألزمت هذه المدارس تدريس اللغة التركية والتاريخ التركي والجغرافية التركية باللغة التركية ومن قبل معلمين أتراك وذلك من أجل تأمين تفتيشها ومراقبتها لهذه المدارس[21].

المدارس الأجنبية في الدولة العثمانية

أما المدارس الأجنبية في الدولة العثمانية فترتبط أقامتها في بداية الأمر بالحركات التبشيرية التي قامت بها الجمعيات التبشيرية. وكانت هذه الجمعيات تتعامل مع كل مناحي الحياة وتسعى إلى إقامة النفوذ فيها. ولهذا السبب أقامت العديد من الهيئات والمؤسسات لخدمة غاياتها وتمشية نشاطاتها. ففي القرن التاسع عشر كانت بلدان الشرق والشرق الأوسط تعاني من مشاكل صحية، فالتداوي كان ما يزال في الطور التقليدي ولهذا كان عدد المرضى كبيرا إلى حد ما. فقامت الجمعيات التبشيرية بإقامة علاقات ودية مع الأهالي المسلمين والمسيحيين. وكان قسم من المبشرين الذين وفدوا إلى هذه البلدان لأول مرة أطباء قاموا بالتجوال في كل أرجاء البلاد لتقديم خدماتهم الطبية إلى الأهالي وإنشاء مستشفيات ومراكز صحية وتجهيزها بمراكز تبشيرية.

وفضلا عن هذا أولى هؤلاء المبشرون أهمية كبيرة للتعليم لأنهم وجدوا في التعليم خير وسيلة لتسيير نشاطاتهم الأساسية، فالتعليم مجال رحب لنشر الأفكار وإجراء عملية التحويل الثقافي وبهذا يتم التوغل إلى عقول الناس ومد الجسور إلى الشبيبة. وكانوا يستهدفون من خلال التعليم إعداد زعماء

للمجتمع الإسلامي ليكونوا أصحاب رأي في المسائل العالمية، ولهذا أخذوا على عاتقهم تعليم أبناء رجالات الدولة الأقوياء من العائلات النبيلة بطريقة أو بأخرى بغية إعدادهم زعماء مؤثرين في المستقبل.

ولم يكن التعليم عند المبشرين مقتصرا على الذكور بل نراهم يولون اهتماما كبيرا بتعليم الإناث في البلاد الإسلامية. وكانوا يتطلعون إلى جعلهن حرّات ومستقلات حسب المفهوم الغربي.

ووجد المبشرون مجالا خصبا لنشاطاتهم في العالم العثماني ولم تجد الجمعيات التبشيرية التابعة لدوائر الدول الغربية أي صعوبة في إقامة مدارس تبشيرية في مختلف أرجاء الدولة العثمانية، حتى إن بعضها أقامت مدارس دون أن تكلف نفسها الحصول على موافقة الحكومة العثمانية حتى غدا قسم منها خافيا على الدولة العثمانية، إذ نجد أن وزير المعارف زهدي باشا ذكر في التقرير الذي قدمه للسلطان عبد الحميد الثاني أنه من غير الممكن إعطاء إحصائية دقيقة عن المدارس والمؤسسات التبشيرية في الدولة. ومع هذا يذكر أن عدد المدارس البروتستانتية هو 413 وذلك في وقت كان عدد مدارس الأقليات فيها 4547 منها 4049 مدرسة غير مرخصة أما الباقية فهي مجازة[22].

ويبدو أن الحكومة العثمانية ـ طالما غابت عن أنظارها الفعاليات التبشيرية في داخل الدولة ـ لم تول أي اهتمام بالمدارس التي أقامتها الدول الأجنبية أي من قبل المبشرين ولم تكن تتدخل في شؤونها بأي شكل من الأشكال. وقد انتعشت هذه المدارس انتعاشا كبيرا في عهد التنظيمات[23] وبدأت تمارس التدريس أكثر حرية من ذي قبل، مستغلة التسهيلات التي وفرتها الدولة العثمانية في هذا الخصوص. وكانت هذه المدارس تطبق نفس المناهج والكتب الدراسية المقررة في الدولة التي تتبعها[24]. ولكن ما أن بلغ السيل الزبى وأصبحت الدولة تشعر مدى الأخطار المحدقة بها أعادت النظر بالكثير مما يهمها فأصدرت مجموعة من الأنظمة والتعليمات التي تنظم مرافقها ومؤسساتها المختلفة أو النشاطات التي

تقوم بها جهات غير حكومية أو أجنبية في أراضيها. ففي عهد السلطان عبد العزيز سعت الدولة إلى اتخاذ بعض الإجراءات بحق المدارس الأجنبية وذلك ضمن نظام المعارف العمومية الصادر سنة 1869 إلا أن معظمها لم يدخل حيز التنفيذ.

وإذا كان السلطان عبد العزيز فشل في تحقيق كل أهدافه في هذا المجال فإن خلفه السلطان عبد الحميد الثاني وقف بالمرصاد أمام المخاطر التي تهدد أمن الدولة العثمانية. وفيما يتعلق بالتعليم أمر في الوهلة الأولى، بإغلاق عدد كبير من المدارس الأمريكية، وفي سنة 1886 أنشأ مفتشية المدارس الأجنبية غير الإسلامية وغدت المدارس الأجنبية معرضة للتفتيش من قبل مديري المعارف، أو من يخولونهم في الولايات للوقوف على اوضاعها العامة وسير التدريسات فيها وتبليغ وزارة المعارف بكل ما يتعلق بذلك[25]. وصدر فيما بعد أمر سلطاني ألزم المدارس الأجنبية الحصول على ترخيص رسمي.إلا أن ما قام به السلطان عبد الحميد والإجراءات التي اتخذها بهذا الخصوص كانت بمثابة تهيئة السبل لإنهاء حكمه.

ومما يجدر ذكره أن الجداول الإحصائية التي نشرتها السالنامات العثمانية ولا سيما سالنامة المعارف ذات أهمية قصوى لدراسة واقع التعليم في الدولة العثمانية. ومن خلال الاطلاع على اسم الطائفة أو الأقلية التي أقامت مدرسة من المدارس أو أعداد الطلبة الدارسين فيها يمكننا وضع مؤشر على الوضع الإثني للمدينة التي تقع فيها المدرسة في فترة إعداد هذه الإحصائيات، كما يدلنا على الوضع الثقافي للطوائف غير الإسلامية بشكل خاص والمدينة بشكل عام[26].

لكل ما ذكرناه نتناول المدارس التي أقامتها الأقليات المسيحية واليهودية في الولايات العراقية في العهد العثماني ضمن المحاور الآتية:

أ ـ المدارس الخاصة بالأقليات المسيحية.

ب ـ المدارس الأجنبية.

ج - المدارس الخاصة باليهود

أوردت سالنامة وزارة المعارف العثمانية الصادرة بين سنتي 1898 - 1903م معلومات في غاية الأهمية عن المدارس التي أقامتها الأقليات المسيحية والبهودية والمدارس الأجنبية التي تأسست في الولايات العراقية في العهد العثماني وذلك في الجداول الإحصائية التي نشرتها في أعدادها المختلفة، فذكرت أسماء هذه المدارس وأسماء الطائفة التي تتبعها (أي هذه المدارس) وأسماء مديريها المسؤولين الذين استحصلوا الترخيص من الحكومة لتأسيسها ومراحلها (إعدادية، رشدية، ابتدائية) وعدد طلبتها من الذكور والإناث وتاريخ تأسيسها أو منحها الترخيص.

المدارس الخاصة بالأقليات المسيحية في الولايات العراقية

أسست الطوائف المسيحية مدارس مختلفة خاصة بها في ولاية بغداد، وكانت ملكيتها تعود إلى الأقليات المسيحية البارزة في بغداد: السريان والكلدان والأرمن، وتذكر جريدة الزوراء (الجريدة الرسمية لولاية بغداد)[27]: أن الطائفة المسيحية أسست في بغداد سنة 1870 مدرسة لتعليم أطفالها، وأنه تم جمع مبالغ من المال تبرع بها للمدرسة منتسبو ولاية بغداد والألوية التابعة لها وبعض الأعيان من المسلمين والمسيحيين. وهذا يعني أن أهالي الولاية بغض النظر عن فئاتهم الاجتماعية أو دياناتهم ساهموا في إنشاء هذه المدرسة. كما ساهم في التبرع وكيل القنصل الفرنسي في بغداد ومترجم القنصلية الفرنسية والقنصل الإنكليزي وطبيب القنصلية الإنكليزية، كما أوردت الجريدة مقدار المبالغ التي تبرع بها كل واحد منهم. وكانت هذه المدرسة أول مدرسة تقيمها طائفة غير إسلامية في بغداد، غير أننا لا نعرف تبعية هذه المدرسة وأية طائفة من الطوائف المسيحية كانت تديرها.

وتوالت إقامة المدارس في مدينة بغداد بعد هذه المدرسة إذ أسس الكلدان مدرسة رشدية (متوسطة) في بغداد سميت باسمهم وذلك في سنة

1876م. وكانت تضم 140 طالبا في السنة الدراسية 1898. أما السريان فقد أسسوا مدرستهم في سنة 1895 م، وكانت هي الأخرى رشدية، وضمت في السنة نفسها 54 طالبا، وأسس الأرمن مدرسة رشدية لهم في بغداد، ذكرت السالنامة أن تاريخ تأسيسها مجهول، وكانت تضم في سنة 1898 م 75 طالبا، كما أقام الأرمن مدرسة ابتدائية للإناث في سنة 1894 م، وكانت تضم في نفس السنة (1898) 42 طالبة[28].

غير أن سالنامة ولاية بغداد لم تذكر عن هذه المدارس شيئا في أعدادها الصادرة قبل سنة 1898م، إلا إشارة وردت في سالنامة سنة 1310هـ/ 1892م، إلى امتلاك الكلدان مدرسة لهم في بغداد[29]. واعتبارا من سنة 1896م بدأت السالنامة تورد معلومات إحصائية عن مدارس الكلدان والسريان والأرمن وهذه المعلومات تتفق مع ما أوردته سالنامة المعارف. ويستدل من المعلومات الواردة في أعدادها المختلفة أن هذه المدارس كانت عرضة للتطور والتوسع، ومن الممكن ملاحظة هذا من خلال مقابلة المعلومات الواردة فيها بعضها ببعض، غير أن سالنامة بغداد تنفرد في ذكر أسماء المواد الدراسية المقررة في هذا المدارس، وأسماء المعلمين الذين يقومون بتدريس هذه المواد، وكانت هذه المدارس جميعها تقوم بتدريس اللغات العربية والتركية والفرنسية والإنكليزية، وكان معظم معلميها من رجال الدين ويمثلون الطائفة التي تمتلك هذه المدارس، أما معلمو اللغة التركية فكانوا أتراكا، كما كانت المدرسة الكلدانية تدرس أحيانا اللغة الكلدانية والمدرسة الأرمنية تدرس اللغة الأرمنية. وقد انتعشت هذه المدارس بعد انقلاب سنة 1908 م فتوسعت توسعا كبيرا. فبلغ عدد طلاب مدرسة السريان 70 طالبا ومدرسة الأرمن 85 طالبا ومدرسة الكلدان 240 طالبا. وكانت مدرسة الأرمن تتكون من قسمين: رشدي وابتدائي، أما مدرستهم المخصصة للإناث فكانت تعلّم طالباتها الخياطة والنقش[30] أيضا.

وفي الوقت الذي كانت المدارس المسيحية محدودة في ولاية بغداد

بسبب قلة عدد أفراد الطائفة المسيحية فيها في هذه الفترة[31]، كان عددها في ولاية الموصل قد فاق كل التصورات قياسا إلى هذا الدور الذي كان التعليم فيها متدهورا بصورة عامة في العراق، ولم تتمركز المدارس المسيحية في مركز ولاية الموصل فحسب ـ كما هي الحال في بغداد ـ بل انتشرت كذلك في مختلف أرجاء الولاية وبخاصة في الأماكن التي يشكل المسيحيون نسبة تتمكن من إقامة مدرسة وتحمل أعباءها وتكاليفها معتمدة على نفسها، وقد أوردت سالنامة المعارف معلومات فريدة من نوعها، عن مدارس الكلدان والسريان الكاثوليك والسريان الأرثوذكس والبروتستانت، فذكرت أسماء 13 مدرسة للكلدان موزعة على مركز الولاية والنواحي التابعة لها: كـ (كرمليس وتلكيف وبطناي وتل أسقف وباقوفة والقوش)، وأهم المدارس الكلدانية في هذا الوقت (أي وقت صدور سالنامة المعارف سنة 1898م) هي مدارس شمعون الصفا، التي تأسست سنة 1806م، وكانت ثلاثا: اثنتان منها ابتدائية للذكور والإناث وأخرى إعدادية للرهبان، ومدرستا مار أشعيا..

أما مدارس السريان الكاثوليك فهي المدرسة الطاهرة الرشدية التي تأسست سنة 1752م وضمت 224 طالبا في سنة 1898م، والطاهرة الابتدائية المختلطة التي ضمت في نفس السنة 225 تلميذا و 350 تلميذة. ومدرسة مار توما الرشدية المقامة سنة 1801 م ومدرسة الشاطية الابتدائية.

أما المدارس التابعة للسريان الأرثوذكس فهي مار توما وهي رشدية تأسست سنة 1815م والطاهرة وهي ابتدائية تأسست في نفس السنة ومار توما الابتدائية.

كما كانت للبروتستانت مدرستان رشديتان، ويستدل من الاحصائية الواردة في الجدول الذي نشرته سالنامة المعارف أن معظم الدراس الكلدانية والسريانية كانت مختلطة[32].

ومما يجدر ذكره أن سالنامة ولاية الموصل لم تبد اهتماما كافيا بهذه المدارس، بل اكتفت بذكر وجود مدارس خاصة بالكلدان والسريان في مركز

الولاية[33]، كما أشارت إلى أن الكلدان والكاثوليك واليعاقبة يملكون مدارس خاصة بالصبيان (ابتدائية) وأنّ للآباء اليسوعيّين (الجزويت) مدرستين إحداهما للإناث كما كانوا يمتلكون مطبعة في مدينة الموصل[34].

وفضلا عن هذا فإننا نعرف طبقا لما أوردته السالنامة أن الكلدان أسسوا لهم مدرستين في قضاء دهوك كانتا تعنيان باللغة الكلدانية والعلوم الدينية وأنهما ضمتا في سنة 1890م 75 تلميذا[35].

أما ما يتعلق بولاية البصرة فلا نجد في سالنامة المعارف ولا في سالنامة ولاية البصرة أية إشارة إلى المدارس الخاصة بالمسيحيين فيها.

المدارس الأجنبية في الولايات العراقية

انتشرت المدارس الأجنبية في ولايتي الموصل وبغداد وهي بلا شك كانت من المدارس التي أقامتها الجمعيات التبشيرية في الدولة العثمانية، غير أن السالنامات لم تشر إلى هذا الجانب بل اكتفت بوصفها بأنها أجنبية وأحيانا غير إسلامية. غير أن انتشارها كان محدودا في العراق ولا سيما اعتبارا من سنة 1855م، حيث قامت فرنسا بفتح مدرستين في الموصل دون أن تستحصل موافقة الحكومة العثمانية، وهاتان المدرستان هما مدرسة الآباء (الباتريين) التي كانت إعدادية مختلطة، ومدرسة الدومنيكان كانت رشدية مختلطة، وقد ضمت سنة 1898م 620 طالبا نصفهم من الإناث[36]. ومما يؤسف له أن سالنامة ولاية الموصل لم تذكر شيئا عن المدارس الأجنبية في الموصل، بل انفردت سالنامة المعارف بإيلاء الاهتمام بها.

أما المدارس الأجنبية في ولاية بغداد فهي مدرسة البروتسانت وقد تأسست سنة 1896م، وكانت رشدية مختلطة ومرخصة رسميا، ومدرسة اللاتين وكانت رشدية مختلطة ولم تكن مرخصة رسميا، وضمت الأخيرة في سنة 1898م 416 تلميذا و 671 تلميذة، ومما يؤسف له أن سالنامة المعارف لم تذكر اسم الدولة الأجنبية التي تتبعها هاتان المدرستان بل اكتفت بذكر كونهما أجنبيتين، وأن مديريهما المسؤولين هما مستر بارفيت وأنستاس على

التوالي[37]. وعلى العكس من سالنامة الموصل، فقد أوردت سالنامة بغداد معلومات إحصائية مهمة عن مدارس البروتستانت واللاتين، وذلك ضمن عرضها المدارس غير الإسلامية، إلا أنها لم تنسبها إلى الأجانب، وأول إشارة إلى هذه المدارس، وردت في سالنامة بغداد في عددها الصادر سنة 1314هـ/ 1896 م، ويبدو أن مدارس اللاتين قد تشعبت عند بداية تأسيسها وضمت كل واحدة منها أعدادا هائلة من الطلبة فهناك (المدرسة اللاتينية) التي ضمت 300 طالب و(مدرسة اللاتين المختلطة) وضمت 400 طالب وطالبة منهم 300 طالبة، ومدرستا اللاتين الأولى والثانية للإناث، وضمت الثانية منهما 300 طالبة، كما كانت هناك مدرسة داخلية خاصة بالطالبات اليتيمات[38].وقد أولت المدارس اللاتينية اهتماما كبيرا باللغة الفرنسية وربما كونها تابعة للفرنسيين، كما أدخلت في مناهجها الدراسية اللغتين العربية والانجليزية إلا أنها لم تدرس اللغة الرسمية (التركية) إلا في وقت متأخر، إذ لم تذكر سالنامة بغداد في أعدادها الصادرة قبل سنة 1329هـ/ 1911 م عن هذا شيئا، وفي هذه السنة تقلصت المدارس اللاتينية ولم تعد هناك إلا مدرسة واحدة ضمت 98 طالبا ويحتمل أن الانتعاش الذي شهدته المدارس التي أقامتها الطوائف غير الإسلامية من رعايا الدولة العثمانية بعد انقلاب سنة 1908م هو الذي أثر في انكماش المدارس الأجنبية في بغداد، إذ أصبح أبناء هذه الطوائف يعدلون عن الدخول في المدارس الأجنبية ويفضلون الدراسة في مدارسهم الخاصة.

أما مدارس البروتستانت فقد أشارت سالنامة بغداد في عددها الصادر سنة 1317هـ/ 1899م، إلى مدرستين إحداهما للذكور والأخرى للإناث وكانتا تدرسان اللغات العربية والتركية والانجليزية، ويبدو أن هاتين المدرستين لم تتطورا، إذ لم تضم الواحدة منهما أكثر من 45 طالبا[39] كما لم يرد عنهما أي شيء في السالنامة الصادرة سنة 1324هـ/ 1906م وما بعدها.

وإضافة إلى المدارس الأجنبية هذه، أسس الألمان في بغداد مدرسة

مختلطة حملت اسم (المدرسة الألمانية المختلطة) وكانت تدرّس اللغة الفرنسية بين مناهجها الدراسية[40].

ومن المدارس الأجنبية التي أقيمت في الولايات العراقية، مدارس يهودية أسستها جمعية الاليانس الإسرائيلية، إلا أن هذه المدارس لم تكن تتبع دولة معينة ولهذا تناولناها ضمن المدارس اليهودية.

المدارس اليهودية في الولايات العراقية

إلى جانب المدارس غير الإسلامية التي أقيمت من قبل الطوائف المسيحية المختلفة في الولايات العراقية، أسس اليهود من جانبهم وعلى نطاق واسع، مدارس خاصة بهم، في هذه الولايات، في العهد العثماني. وقد نشطت هذه المدارس وتوسعت توسعا كبيرا بمرور الزمن، حتى وصلت إلى درجة فاق أعداد طلبتها أعداد طلبة أية مدرسة رسمية على الإطلاق. وقد أسس القسم الكبير من هذه المدارس من قبل جمعية الاليانس الإسرائيلية ALLIANCE ISRAELITE. وقبل أن نتناول المدارس التي أسستها هذه الجمعية أو اليهود في الولايات العراقية، نتوقف قليلا لإلقاء نظرة عامة على وضع اليهود في الدولة العثمانية وعلى هذه الجمعية في ضوء المعلومات التي أوردها الباحثون الأتراك.

من المعروف أنه بعد انهيار الحكم العربي الإسلامي في الأندلس، لم يتخذ الأسبان موقفا معاديا من العرب المسلمين فحسب، بل شمل هذا العداء اليهود الأسبان كذلك. ففي سنة 1492 م طرد الملك الأسباني فرديناند وزوجته إيزابيلا اليهود من أسبانيا، فتوجه قسم من هؤلاء نحو الدولة العثمانية واستنجدوا بها، وكانت الدولة العثمانية هي الدولة الوحيدة التي فتحت أبوابها لهؤلاء اليهود إذ آواهم السلطان العثماني بايزيد الثاني، وذلك بعد أن سدت كل المدن الأوروبية أبوابها في وجوههم. وتم إسكانهم في استانبول وسلانيك اللتين كانتا تضمان طائفة يهودية تتكلم اليونانية ولم يتدخل

العثمانيون مطلقا في ديانتهم أو لغتهم. وكان هؤلاء يتحدثون بالإسبانية والبرتغالية، وكانوا يزاولون مهنة التجارة ولم يقيد انتقالهم داخل الدولة العثمانية، ولغرض إيجاد مراكز تجارية لهم، انتقل قسم منهم، بعد فترة من استيطانهم، إلى المدن الأخرى، حيث شكلوا فيها مجاميع يهودية صغيرة، وقاموا بنشر اللغة الإسبانية بين اليهود المتمركزين في المدن الأخرى، مثل بروسة (بورصة الحالية) وأدرنه، وكانوا يتكلمون كذلك بالعبرية، وبشكل نادر باللغة التركية.

وقد جلب اليهود الإسبان معهم مطبعة عند ورودهم إلى استانبول. والمعروف أن كوتنبرغ قد أجرى أول تجربته على المطبعة التي اخترعها في سنة 1450م، وفي سنة 1453م، أي في الوقت الذي لم تنتشر المطابع بعد في كثير من البلدان الأوروبية، دخلت المطبعة إلى استانبول وبعدها بثلاث سنين إلى أدرنه، ولكن على أيدي هؤلاء اليهود، وقامت المطابع اليهودية بطبع الكتب المختلفة ونشرها باللغات العبرية واللاتينية واليونانية. وقد ازداد عدد هذه المطابع بمرور الزمن فأصبح ثلاثا في استانبول وواحدة في سلانيك، وفي زمن السلطان سليمان القانوني (1520 ـ 1566) طبع اليهود الترجمة الفارسية للتوراة، وذلك ليهود إيران. ومما يجدر ذكره أنه على الرغم من توفر هذه المطابع في الدولة العثمانية فإن الحكومة لم تكن تستفيد منها، ولم تدخل (الحكومة) المطبعة إلى استانبول إلا في سنة 1726م[41].

كان اليهود الإسبان الذين وردوا إلى استانبول على قدر كبير من الثقافة، إلا أنهم لم يتمكنوا من الاحتفاظ بها مدة طويلة، إذ سرعان ما فقدوا مقومات ازدهارهم وخاصة بعد موت مفكريهم الأوائل فدخلوا في دور انحطاط لعبت الخرافات دورا كبيرا في حياتهم. وفي هذه الفترة ظهر بينهم سبتاي سيفي (1629 ـ 1676) الذي ادعى بأنه المسيح المنتظر، وقد نجح في غضون فترة قصيرة في أن يجمع حوله أتباعا كثيرين، ثم ما لبث أن مد دعوته إلى خارج الدولة العثمانية لتشمل يهود العالم أجمع، وزعم أنه قادر

على القيام بالمعجزات، وفي الخطاب الذي ألقاه على جمع من اليهود، ادعى بأنه «المسيح وأنه سينقذ أرض فلسطين». ويبدو أن نشاطاته لم تغب عن أعين الحكومة العثمانية، فألقت القبض عليه، وأوتي به إلى السلطان العثماني. وطلب منه أن يقوم بمعجزاته، إلا أنه عجز، فحكم عليه بالإعدام، ولم يبق أمامه إلا اعتناق الإسلام، فأنقذ بذلك نفسه من حبل المشنقة[42].

والحقيقة إن إسلام سبتاي سيفي لم يكن حقيقيا، بل كان قناعا سياسيا، أراد به أن يلعب دورا خطيرا تحت غطاء الدين الإسلامي، وذلك بتأسيسه أخطر حركة في التاريخ، وهي التي سميت بـ(الدونمة) أي (المرتدون) التي استمرت حتى بعد وفاته. وإذا كان سبتاي سيفي قد نجح في جمع قسم من اليهود لتنظيمهم سياسيا، إلا أنه زرع فيهم ـ في نفس الوقت ـ التعصب والجهالة التي استمرت لسنوات طويلة، فبعد توجه الدولة العثمانية نحو التعليم الحديث، وبخاصة في زمن السلطان محمود (1808 ـ 1839م) حيث أقيمت المدارس على الطريقة الغربية، كان اليهود بعيدين كل البعد عن هذه المدارس، وتمادوا في جهالتهم، حتى إنهم كانوا لا يفرقون (اللغة) عن (الدين) واعتبروا تعلم لغة أجنبية بمثابة اعتناق دين جديد ـ كما يقول الباحث اليهودي العثماني أورام غالنتي ـ. وعلى الرغم من الدعوات الموجهة إليهم من قبل الحكومة العثمانية للدخول في مدارسها، إلا أنهم لم يستجيبوا إليها، بل استمروا في ضلالهم[43]. فلا غرو إذن، أن يقاوموا كل ما يقدم إليهم، في هذا الخصوص، من مساعدة، حتى وإن كانت المساعدة هذه من بني جنسهم اليهود، ولهذا قاوموا المدارس التي أقامتها جمعية الأليانس الإسرائيلية.

ولم تكن هذه الهجرة اليهودية من أسبانيا هي الهجرة اليهودية الوحيدة إلى الدولة العثمانية إذ تابعتها هجرات أخرى مستفيدة من السياسة السمحة التي مارستها الدولة تجاه غير المسلمين. ففي سنة 1850م تعرض يهود القرم

في روسيا إلى الاضطهاد والتشرد اضطروا إلى الهجرة تاركين كل ما يمتلكون، ولجؤوا إلى الدولة العثمانية التي فتحت أبوابها لهم، كما لم تغلق أبوابها لهجرة يهودية أخرى من روسيا أيضا وذلك في سنة 1856م فاستقبلت اليهود وأسكنتهم في دوبرجة بالروملي، ولم تقف حائلة دون استقرارهم في أراضي الدولة طالما أن هذه الهجرات لم تكن تحمل طابعا سياسيا أي لم تكن لها غايات سياسية(44).

إلا أن أكبر تهجير جماعي تعرض له اليهود حدث بعد أن نالت معظم الولايات العثمانية في أوربا استقلالها من الدولة العثمانية إذ تعرض الآلاف من اليهود إلى جانب المسلمين إلى إبادة جماعية في الدول التي تأسست حديثا. وقد قامت هذه الدول بطمس آثار الأهالي غير المسيحيين والمؤسسات العثمانية فيها، وسعت إلى إقامة مجتمع متجانس قوميا ودينيا وذلك بالعمل على هدم جوامع وبيوت ومدارس المسلمين وإبادتهم وكذلك ما يتعلق باليهود ـ على وجه الخصوص ـ وطردهم إلى داخل الدولة العثمانية. ولم يكن هؤلاء المهجّرون يملكون غير ما يرتدونه بعد أن تم سلبهم ونهبهم في بلدانهم(45).

وينبغي أن نضيف هنا أن الوجود اليهودي في الدولة العثمانية لا يرتبط بهذه الهجرات فقط، بل كانت هناك تجمعات يهودية منتشرة في أماكن مختلفة منها ولا سيما في المراكز السكانية المختلفة. ومن الممكن معرفة بعض من أحوالهم العامة من خلال دفاتر التحرير المتعلقة بالولايات المختلفة ومنها الولايات العراقية.

أما جمعية الأليانس الإسرائيلية، فقد تأسست في باريس سنة 1860 م من قبل المحامي اليهودي كريميو CREMIEUX، ثم ما لبثت أن أقامت فروعا لها في مختلف البلدان. وكانت غايتها، حماية المصالح اليهودية والتأثير على المجتمع الدولي من أجلها وتأمين (وحدة الثقافة اليهودية) وإدامتها، وتطوير المدارس اليهودية، وتقديم يد المساعدة إليها، ومنح

المساعدات المالية إلى الطلبة اليهود، ورفع مستواهم الثقافي في المجتمع[46]. ولم تهتم الجمعية باليهود الغربيين فقط، بل استهدفت كذلك رفع المستوى الفكري والتربوي لليهود في كل من روسيا والدولة العثمانية وإيران وشمال أفريقيا، وإبلاغهم إلى مستوى اليهود الغربيين، وتحريك القوى السياسية الغربية في صالح اليهود الشرقيين في حال تعرضهم إلى أي اعتداء[47]. كما قامت الجمعية وبتشجيع من المنظمات اليهودية الأخرى بفتح فروع لها في كل من أمريكا وفرنسا والنمسا وألمانيا، كما قامت بإصدار صحف ومجلات يهودية مختلفة في دول أوروبا وأمريكا[48].

والحقيقة إن هذه الجمعية أولت اهتماماً كبيراً لمسألة التربية والتعليم، إلاّ أنها عانت في بداية الأمر كثيرا من الموقف السلبي الذي اتخذته المؤسسة الدينية اليهودية من إجراءاتها في مجال التعليم. فالمعروف أن الأرمن والروم والمسلمين بدأوا بالدخول في المدارس غير الدينية والمدارس التي أسستها الجمعيات التبشيرية المقامة في الدولة العثمانية إثر إعلان التنظيمات.إلا أن اليهود لم ينخرطوا في هذه المدارس بسبب المعارضة القوية والشديدة التي تلقوها من رؤساء الدين اليهود. وكان الحاخامون يساورهم القلق من أن يحول هذا النوع من التعليم دون تمكنهم من مواصلة نفوذهم على منتسبيهم. وكان قلقهم في محله؛ ففي الأماكن التي لم تتوفر مدارس يهودية غير دينية، اضطرت العوائل اليهودية أن تضع أبناءها في مدارس التبشير المسيحية، وحدث أن أعتنق بعض منهم المسيحية، ولهذا اضطر الحاخامون إلى الموافقة مرغمين على إقامة عدد من المدارس غير الدينية لليهود في استانبول وأماكن أخرى من الدولة وكان معظم هذه المدارس أسسته جمعية الاليانس الإسرائيلية. غير أن الحاخامين كانوا يصرون على مراقبة الدروس التي تقدم فيها كما كانوا في الوقت نفسه يختقرون العوائل التي تضع أبناءها في هذه المدارس[49].

وقد نجحت جمعية الأليانس الإسرائيلية في فرض إرادتها على اليهود

في كافة أنحاء العالم من مركز بعيد كباريس، وتمكنت من جمع الاشتراكات والتبرعات من اليهود حتى من بغداد، وإرسالها إلى باريس بشكل منظم. وكانت القوى اليهودية هي التي تغذي هذه الجمعية إذ كان الملياردير الشهير روتشلد والبارون هرش Hirsh من أكبر مموليها، وقد نجحت في أن تكسب ثقة اليهود فألزمتهم بدفع الاشتراكات وإن كانت ضئيلة إليها[50]، وسعت إلى ربط التعليم بالمنهج العملي؛ فأرادت أن يدرس التلميذ في المدرسة ويتعلم لغة ويكسب في الوقت نفسه قوت يومه في الأسواق، ولهذا قامت بفتح محلات ليعمل التلاميذ فيها. وأقامت مدارس مختلفة خاصة بالذكور أو بالإناث، كما أسست مدارس مهنية للبنات. وكانت مدارسها في الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا تتوزع في: استانبول أدرنه وازمير وبغداد وحلب ودمشق والقدس وسلانيك والجزائر وطرابلس وطهران وهمذان وشيراز وأصفهان، فضلاً عن المدارس التي أسستها في المدن التي كانت تتبع هذه الولايات، كما أقامت فيها مدارس مهنية للذكور. وأخذت الجمعية على عاتقها توفير معلمين للمدارس التي أسستها إذ كانت تقوم بإعدادهم في دار المعلمين اليهودية في باريس[51].

ومما يجدر ذكره أن اليهود الإسبان الذين استوطنوا في الدولة العثمانية، كانوا يستخدمون اللغة الإسبانية في مناهجهم الدراسية إلاّ أن مدارسهم كانت تعاني من التخلف وعدم التنظيم. وسعت جمعية الاليانس جاهدة إلى تعليمهم اللغة الفرنسية في المدارس التي أقامتها. غير أن هذه الجمعية واجهت مشكلة في هذا الصدد وهي، أن فروعها في كل من ألمانيا وإيطاليا قامت بتعليم اللغتين الألمانية والإيطالية بدلاً من الفرنسية. ولكن يبدو أن هذه المشكلة لم تؤثر تأثيراً كبيراً في كيان الجمعية[52]. وإزاء ما قامت به الجمعية بدأت اللغة والثقافة التي جلبها اليهود معهم من إسبانيا بالاضمحلال شيئاً فشيئاً، لتحل محلها اللغات الأوروبية المشهورة وفي ظل هذه اللغات بدأ اليهود بمحاكاة الثقافة الغربية. والحقيقة أن جمعية الاليانس أسدت

خدمات كبيرة للثقافة الفرنسية بعد أن جعلت اللغة الفرنسية لغة التدريس في المدارس التي أقامتها لليهود الشرقيين[53].

افتتحت جمعية الاليانس أولى مدارسها العصرية في الدولة العثمانية في استانبول وأزمير وآنقرة ثم في الولايات الأخرى. ولكي تثبت أنها لا تستهدف الدين اليهودي فقد جعلت هذه المدارس كأماكن للعبادة أيضا، إذ فرضت على الطلاب ممارسة الشعائر الدينية فيها مع معلميهم صباحاً ومساءً، أي قبل بدء الدروس وبعدها[54]. وعلى الرغم من هذا فإن رجال الدين اليهود والحاخامين في القدس اعتبروا حركات الاليانس هذه بدعة وانحرافاً عن اليهودية، فأصدروا بياناً ضدها وقاطعوها. وكان هؤلاء ينتقدون الطلاب ومعلميهم لحصرهم العبادة في الصباح والمساء. لأن العبادة اليهودية كانت تقام ثلاث مرات وفي أوقات محددة كما اعترضوا على استعمال المدافئ لتدفئة القاعات الدراسية في هذه المدارس، لأنها من المخترعات الغربية، وطلبوا التدفئة بالموقد[55].

وإلى جانب المدارس التي أقامتها جمعية الاليانس، أسس اليهود المحليون من جانبهم في الولايات العثمانية المختلفة ومنها الولايات العراقية مدارس خاصة بهم. وقد أقاموا أول مدرسة عصرية لهم في استانبول، وذلك في سنة 1854م. وكانت تدرس فيها اللغات التركية والعبرية والفرنسية. وقد اعتبر الحاخامون تدريس الفرنسية فيها إثما وعارضوها معارضة شديدة[56].

وعلى الرغم من كل ذلك نجد أن موقف اليهود من اللغة الفرنسية لم يبق على حاله إذ اصبحوا ـ كما سنرى فيما بعد ـ يدخلون هذه اللغة ضمن مناهج مدارسهم. وكان قسم من هذه المدارس تابعاً لرئيس حاخامي اليهود، ففي الفرمان الذي أصدره السلطان العثماني سنة 1909م حول إقرار حايم ناحوم رئيساً للحاخامين اليهود في الدولة العثمانية نجد أن السلطان منع التعرض للمدارس اليهودية، كما قرر إعفاء المواد المتعلقة بهذه المدارس من الرسوم[57]. وينبغي ألاّ ننسى، أن المدارس اليهودية كانت خاضعة لما تخضع

له المدارس غير الإسلامية في الدولة العثمانية. إذ إن معظم الأنظمة والقرارات والتعليمات المتعلقة بهذه المدارس لم تكن تشير إلى أسماء الطوائف الدينية إلا بشكل نادر، رغم أن الكثير منها كانت تتعلق بالمدارس المسيحية، وذلك لأن المدارس اليهودية رغم انتشارها في الولايات العثمانية المختلفة، إلا أنها كانت ضئيلة جداً قياساً إلى المدارس المسيحية.

كان عدد اليهود في الولايات العراقية في العهد العثماني محدوداً قياسا إلى غيرهم، ولم تكن لهم كثافة سكانية إلا في بعض المدن، ولم يدخل اليهود أطفالهم في المدارس الرسمية العثمانية، بل أقاموا مدرسة خاصة بهم. وقد أشادت جريدة الزوراء بهذه المدرسة قائلة: فكر اليهود « بتأسيس مدرسة تؤمن سعادة أطفالهم في المستقبل، فنجحوا في ذلك، وأقاموا مدرسة متكاملة للغاية، استقدموا معلمين أكفاء للتعليم فيها، وسعوا إلى توسيعها بمرور الزمن»[58]. وعلق أحمد مدحت أفندي الذي كان رئيس تحرير جريدة الزوراء على ما نشرته هذه الجريدة حول مدرسة اليهود في بغداد، فذكر في معرض تناوله المدارس في ولاية بغداد وتأخر التعليم فيها قائلاً: إن جريدة الزوراء أشادت بمدرسة اليهود في بغداد لأن الطائفة المتكونة من سبعمائة أو ثمانمائة بيت، أقامت مدرسة منتظمة وجلبت معلمين من ألمانيا، وتدرس في هذه المدرسة اللغات العربية والتركية والفرنسية وتدرس المواد الأخرى باللغة الفرنسية. وذكر أنه من شدة إعجابه بهذه المدرسة شجع علي رضا أفندي الفاروقي (مترجم جريدة الزوراء) وآخرين على إدخال أطفالهم فيها، وبالفعل تم ذلك. وعلل الكاتب نجاح اليهود في إقامة هذه المدرسة قائلاً: إن « اليهود صححوا أفكارهم، وعرفوا درجات جهلهم، ووقفوا على ما يحتاجه الزمن. . » وفي نفس المقالة خاطب الكاتب القراء قائلاً: « يا أيها القادرون انظروا وتفكروا، إن إدخال ولد المسلم في مدرسة يهودية في مدينة مثل بغداد، ما أصعبه ! وما أمرّه!»[59].

ومما لا شك فيه، أن هذه المدرسة اليهودية في بغداد قد أسستها

جمعية الاليانس، وقد أكدت هذا، سالنامة وزارة المعارف العثمانية، وكان اسمها الرسمي: (مكتب اتفاق اسرائيلي = مدرسة الاتفاق (= الاليانس) الاسرائيلية)، وقد تأسست سنة 1865م، وكان مديرها المسؤول هو موسيو دانو، وهو الذي صدرت إجازة المدرسة باسمه في 5 شباط 1894م، وكانت مدرسة رشدية (متوسطة) ويحتمل أن قسماً ابتدائياً كان ملحقاً بها وكان عدد طلابها في سنة 1897م 250 طالباً[60].

ومما يجدر ذكره أن اليهود أسسوا في سنة 1890م مطبعة في بغداد وكانت تسمى (شالومو بيخور)، أسسها شوع بيخور في محلة تورات وكانت تطبع بالحروف العبرية والعربية[61].

لم تورد سالنامة بغداد أية إشارة إلى المدارس اليهودية إلا اعتباراً من عددها الصادر سنة 1310هـ/ 1892م، حيث ذكرت أن اليهود يمتلكون مدرسة في بغداد[62] ولكن السالنامة لم تورد أسماء معلميها أو أسماء المواد الدراسية المقررة فيها إلا في عددها الصادر سنة 1314هـ/ 1896م. وطبقاً لما ورد فيها، فإن المدرسة كانت تدرس اللغات الفرنسية والإنكليزية والعربية والعثمانية والعبرية. وكان معلم العربية هو الشماس فرانسيس. أما اللغة العثمانية فكان يقوم بتدريسها أحد العسكريين الأتراك، أما بقية معلميها فكانوا يهوداً، وكان عدد طلاب المدرسة في نفس السنة 201 طالب[63]. وكان عدد المقبولين فيها يزداد سنة بعد أخرى، ففي سنة 1899م وصل إلى 238 وفي سنة 1900م بلغ 281 طالباً[64] وعلى الرغم من أن سالنامة بغداد أوردت اسم مدير هذه المدرسة التي تناولتها تحت اسم (اتحاد اسرائيلي مكتبي = مدرسة الاتحاد (الاليانس) الاسرائيلية) وأسماء معلمي اللغات فيها، إلا أنها أغفلت ذكر المواد الأخرى التي كانت مقررة فيها. وذلك في أعدادها الصادرة قبل سنة 1324هـ/ 1906م، وفي العدد الصادر في هذه السنة أدرجت السالنامة أسماء هذه المواد وهي: القراءة والعلوم العامة والتاريخ الطبيعي والحساب والتاريخ والجغرافية فضلاً عن اللغات الفرنسية والإنكليزية والعبرية والعربية والتركية[65].

والحقيقة أن هذه المدرسة التي أسستها جمعية الاليانس في بغداد لم تكن المدرسة الوحيدة التي أسسها اليهود في بغداد قبل الانقلاب العثماني في سنة 1908م، إذ أسس هؤلاء مدرسة أخرى كانت خاصة بالإناث، وقد ورد ذكرها - لأول مرة - في سالنامة المعارف في عددها الأول الصادر سنة 1316هـ/ 1898م. وكانت تسمى (موسوى إناث مكتبي = مدرسة اليهود للإناث) وكانت مديرتها (مادام دانو) وكانت ابتدائية ورشدية (متوسطة)، ولم تكن مرخصة، وكان عدد طالباتها في سنة 1897م 82 طالبة. وذكرت السالنامة أن تاريخ تأسيس هذه المدرسة مجهول[66]. إلا أنها لم تنسبها إلى جمعية الاليانس، ويرجح أنها كانت تابعة إلى جمعية الاليانس، إذ ليس من المعقول أن يقوم اليهود بفتح مدرسة في بغداد للإناث وهم لا يملكون مدرسة للذكور، وفضلاً عن هذا فقد اعتيد أن تتولى إدارة المدرسة المذكورة أحيانا، زوجات مديري مدرسة الاليانس للذكور مثل: موسيو دانو - مادام دانو (سنة 1899) وموسيو سميح - مادام سميح (في سنة 1900م).

أما سالنامة بغداد فلم تتناول هذه المدرسة إلا في عددها الصادر في سنة 1317هـ/ 1899م، حيث ورد اسم مديرتها وأسماء معلمات الفرنسية والعربية والعبرية، ولم يرد اسم معلمة اللغة التركية ويحتمل أن هذه اللغة لم تكن تدرس فيها في هذا الوقت وكان عدد طالباتها في نفس السنة 120 وارتفع إلى 160 بعد سنة واحدة[67].

ويبدو أن الانقلاب العثماني في سنة 1908م كان له أبلغ الأثر في انتعاش المدارس اليهودية في العراق. وقد شهد العهد الذي بدأ به والذي يسمى بالعهد الدستوري الثاني نشاطاً ملحوظاً في المدارس اليهودية، وعلى وجه الخصوص، في ولاية بغداد حيث ازداد عددها وعدد طلابها، وتطورت مناهجها تطوراً كبيراً، وخاصة تلك التي أقامتها جمعية الاليانس. وتنفرد سالنامة بغداد الصادرة سنة 1329هـ/ 1911م بذكر معلومات في غاية الأهمية عن هذه المدارس. وهذه المدارس هي:

1 ـ مدرسة الاليانس الإسرائيلية الثانوية:

ـ القسم الإعدادي: وكان موسيو البلا يدير هذه المدرسة بقسميها يعاونه موسيو تاجر. والمواد المقررة في هذا القسم هي: العلوم العامة والجغرافية والتاريخ والعلوم الرياضية واللغات الفرنسية والإنكليزية والعربية والتركية والعبرية، وكان معلم العربية هو موسيو داود، أما معلما التركية فكانا تركيين: محمد اكاه وحسن أفندي.

ـ القسم الرشدي: لم تذكر السالنامة موادها الدراسية واكتفت بذكر أسماء معلمي اللغات الفرنسة والعربية والتركية والعبرية: وكان رجال الدين اليهود هم الذين يقومون بتدريس اللغة العبرية في هذا القسم وكذلك في القسم الإعدادي من المدرسة.

وكان عدد طلاب هذه المدرسة بقسميها الإعدادي والرشدي 450 طالباً.

2 ـ مدرسة الاليانس الابتدائية الأولى

3 ـ مدرسة الاليانس الابتدأئية الثانية:

ذكرت السالنامة بعض المواد الدراسية لهاتين المدرستين كالتاريخ والجغرافية والحساب واللغتين العربية والعبرية، وذلك عند إيرادها أسماء المعلمين الذين كانوا يقومون بتدريسها. وأشارت السالنامة إلى تدريس الفرنسية في المدرسة الأولى فقط، ويرجح أنها أغفلت ذكر تدريس الفرنسية في الثانية لجهلها اسم معلم هذه المادة. كما لا نجد أية إشارة إلى اللغتين التركية والإنكليزية. وكانت الأولى تضم 300 طالب والثانية مائتي طالب، كما يستدل من أسماء معلمي العبرية أنهم لم يكونوا كمعلمي المدرسة الثانوية رجال دين.

4 ـ مدرسة الاليانس للبنات:

وكانت تديرها زوجة مدير مدرسة الاليانس الثانوية ـ كما يستدل من اسمها ـ وكانت المواد المقررة فيها هي: الحساب والجغرافية والعلوم العامة

واللغات الفرنسية والعربية وكانت هناك ثلاث معلمات يقمن بتدريس الفرنسية إضافة إلى مديرة المدرسة. وضمت في نفس السنة(1329هـ1911م) أربعمائة طالبة. وهذا العدد الضخم قياسا إلى ذلك الوقت، يدل على مدى إيلاء جمعية الأليانس اهتماما بأمور التعليم في العراق ومدى التسامح الذي كانت حكومة الاتحاد والترقي تبديه تجاه الطوائف غير الإسلامية في الدولة العثمانية.

5 ـ مدرسة ازيل.

وكانت مدرسة مختلطة وهيأتها التعليمية من الإناث وتحتفظ لنا السالنامة أسماء معلمات العبرية الثلاث من ضمنهنَّ المديرة. وكانت المدرسة تدرس اللغة العربية، ولكن لم ترد أية إشارة إلى تدريس اللغة الفرنسية أو التركية فيها. وضمت في نفس السنة (1329هـ/ 1911م) ثلاثمائة تلميذ وتلميذة.

6 ـ مدرسة التعاون اليهودي[68].

وكانت للذكور وتحفظ لنا السالنامة أسماء معلمي اللغات العربية والتركية والعبرية والفرنسية بها، مما يدل على أن المدرسة كانت تدرس هذه اللغات. وكان معلم اللغة التركية تركياً، كما كان معلم الجغرافية ضابطا عسكريا تركياً، ويعود هذا إلى أن الدولة العثمانية ـ وخاصة بعدما فقدت الكثير من ممتلكاتها ـ أولت مادة الجغرافية والخرائط اهتماماً كبيراً ووضعت قيوداً على هذه المادة ـ كما ذكرنا.

ويذكر الكاتب اليهودي العثماني اورام غالنتي أن المدارس اليهودية بدأت بعد انقلاب سنة 1908 بإدخال مادتي الجغرافية التركية والتاريخ التركي إلى مناهجها[69]، وقد سبق أن ذكرنا أن الحكومة العثمانية هي التي فرضت إدخال هذه المواد إلى المدارس غير الإسلامية.

وكان عدد الطلاب مدرسة التعاون في سنة 1911م 180 طالباً.

7 ـ مدرسة بيت مدراش

وكانت أكبر مدرسة يهودية في بغداد، إذ ضمت في نفس السنة (1911م) 2700 طالبا وستين معلماً كانوا يقومون بتدريس اللغات العربية والتركية والعبرية. وكان مديرها حسقيل حاخام هارون. لم تورد سالنامة بغداد أية إشارة إلى موادها الدراسية الأخرى أو إلى تدريسها اللغتين الفرنسية والانجليزية كمدارس الاليانس. وقد ضاهت هذه المدرسة جميع المدارس الرسمية في الولايات العراقية في العهد العثماني من حيث عدد طلابها ومعلميها.

8 ـ مدرسة هارون صالح:

وكان مديرها موسيو اليله، وضمت في نفس السنة 236 طالبا[70].

ومما يجدر ذكره أن اليهود لم يؤسسوا مدارسهم في بغداد فحسب بل أقاموا مدارس أخرى في المدن التابعة لولاية بغداد. ومما يؤسف له أن سالنامة بغداد لم تتناول جميع المدارس اليهودية[71] التي أسست في الولاية. وقد أوردت إشارة عابرة في عددها الأخير الصادر سنة 1329هـ/ 1911م إلى المدرسة التي أقامها اليهود في قضاء الحلة الذي كان تابعاً في هذا الوقت إلى لواء الديوانية، وذكرتها تحت اسم (موسوى مكتبي ـ المدرسة اليهودية) وأوردت اسم معلم اللغة التركية فيها وكان تركيا[72]. ويستدل مما أوردته جريدة الزوراء (العدد 2292 في 4 صفر 1329 هـ) أن هذه المدرسة كانت تابعة لجمعية الاليانس.

لم تكن ولاية بغداد هي الولاية العراقية الوحيدة التي أسس اليهود فيها مدارس لهم، فقد أقاموا كذلك مدارس خاصة بهم في كل من ولايتي الموصل والبصرة. ومما يؤسف له أن السالنامات العثمانية ولا سيما تلك التي أصدرتها ولايتا الموصل والبصرة لم توليا أي اهتمام لهذه المدارس، فسالنامة الموصل أشارت في عددها الصادر سنة 1308هـ/ 1890 م إلى وجود مدرسة لليهود في مركز ولاية الموصل[73].

وقد تناولت سالنامة المعارف هذه المدرسة لأول مرة في عددها الصادر سنة 1317هـ/ 1899م فذكرت بأنها إعدادية، وأن تاريخ تأسيسها مجهول وغير مرخصة رسمياً، وكما ذكرت أن هذه المدرسة كانت تضم 35 طالباً في سنة 1898م[74].

كما أسس اليهود مدرستين في قضاء دهوك الذي كان تابعاً إلى ولاية الموصل، وكانتا مخصصتين لتعليم أطفال اليهود الديانة اليهودية واللغة العبرية[75].

أما مدرسة اليهود في البصرة فقد ورد ذكرها لأول مرة في سالنامة وزارة المعارف في عددها الأول الصادر سنة 1316هـ/ 1898م تحت اسم (المدرسة الاسرائيلية). وكانت تقع في مركز الولاية وافتتحت في 13 آذار 1890م وكان المسؤول عنها هو رئيس (الجمعية الإسرائيلية) بامين هارون الذي صدر الترخيص الرسمي باسمه بتاريخ 5 نيسان 1892م. وكانت رشدية (متوسطة) مختلطة، ضمت في سنة 1897م 150 طالباً و طالبة تسع منهم طالبات. وازداد عدد الطلبة فيها بعد سنة فأصبح 166، أربع عشرة منهم طالبات[76].

أما سالنامة ولاية البصرة فقد اكتفت بذكر اسم المدرسة وهو (بصرة موسوى مكتبي ـ المدرسة اليهودية في البصرة)، واسم مديرها وأسماء معلمي العبرية الثلاثة فيها[77].

هوامش المبحث الحادي عشر:

(1) عن السالنامات انظر مبحث: من مصادر تاريخ العرب الحديث: السالنامات العثمانية مصدزاً لدراسة التاريخ المحلي.

(2) عن سالنامة المعارف انظر مبحثي: «من مصادر تاريخ العرب الحديث: السالنامات العثمانية مصدراً لدراسة التاريخ المحلي» و«التعليم في الولايات العربية العثمانية/ دراسة تاريخية في ضوء معطيات سالنامة وزارة المعارف العثمانية».

(3) انظر: عبد الرحمن شرف: تاريخ دولت عثمانية، استانبول 1312 جـ 2 ص492 .

(4) Stanford Show, Osmanli Imparatorlugunda Yahudi Milleti, Osmanli, Yeni Turkiye Yayinlari, Ankara, 1999, IV:319

(5) أحمد حامد ومصطفى محسن: توركيه تاريخي، استانبول 1926ص 526 - 528

(6) للمزيد من التفصيلات حول هذا الموضوع انظر مبحث: «التعليم في الولايات العربية العثمانية/ دراسة تاريخية في ضوء معطيات سالنامة وزارة المعارف العثمانية».

(7) انظر عما يتعلق بهذه المدارس من مواد، نظام المعارف العام، دستور، استانبول، 1289، ج2 ص 185، 187، 188، 190.

(8) Osman Ergin, Turkiye Maarif Tarihi,Istanbul, 1977, I-II: 766

(9) Hasan Ali Kocer, Turkiyede Modern Egitimin Dogusu ve Gelisimi, Istanbul, 1974, P. 115.

(10) انظر سالنامة المعارف لسنة 1317 التعليمات المتعلقة بمهام مديري المعارف في الولايات مادة 27 «التعليم في الولايات العربية العثمانية/ دراسة تاريخية في ضوء معطيات سالنامة وزارة المعارف العثمانية».

(11) Osman Ergin,I-II.725,

(12) اورام غالنتي: كوجوك تورك تتبعلري، استانبول 1925 جـ 1 ص 139، 143،

(13) Osman Ergin,I-II:728-729

(14) Ibid,734

(15) انظر، دستور جـ 2 ص 204.

(16) Hasan Ali Kocer,158

(17) سالنامة وزارة المعارف لسنة 1317 ص 151 - 155.

(18) Hasan Ali Kocer,158

(19) سالنامة نظارت معارف سنة 1317 هـ ص 151، سالنامة البصرة سنة 1320هـ ص 94

(20) عن التعليمات المتعلقة بالمدارس غير الإسلامية، انظر: سالنامة المعارف سنة 1317 ص 140، 147 - 154

(21) Hasan Ali Kocer,210-211

(22) انظر:

Necmettin Tozlu, Osmanli Imparatorlugunda Misyoner Okullari, Osmanli, Yeni Turkiye Yayinlari, Ankara, 1999, V: 334 - 335

وعن تقرير زهدي باشا يراجع:

A. Cetin, Maarif Naziri A.Z. Pasa'nin Osmanli Imparatorlugundaki Yabanci Okullar Hakkinda Raporu, Istanbul Uni. Ede. Fak. Guney Dogu Avrupa Arastirmalari Dergisi, 10-11-983 p.194

(23) Hasan Ali Kocer,115

(24) Osman Ergin, III-IV,1044-1045.

(25) انظر سالنامة المعارف سنة 1317 ص 154، وانظر كذلك:

Necmettin Tozlu, Yeni 337

(26) انظر مبحث «التعليم في الولايات العربية العثمانية/ دراسة تاريخية في ضوء معطيات سالنامة وزارة المعارف العثمانية».

(27) انظر جريدة الزوراء العدد 56 الصادر في 2 ربيع الثاني سنة 1287 هـ.

(28) سالنامة المعارف سنة 1317 ص 1070 ـ 1071.

(29) سالنامة بغداد سنة 1310 ص 232.

(30) انظر: سالنامة بغداد سنة 1314 ص 228 ـ 229، سنة 1317 ص 172 ـ 173، سنة 1318 ص249 ـ 250، سنة 1324 ص 344 ـ 345، 250، سنة 1329، ص 327.

(31) أوردت سالنامة بغداد الصادرة سنة 1318هـ 1900 م (ص 328) الإحصائية الرسمية التالية عن عدد سكان مركز ولاية بغداد في هذه السنة وهي بطبيعة الحال ـ تمثل المسجلين لدى دوائر النفوس العثمانية ـ

اسم الطائفة	عدد الذكور	عدد الإناث	عدد الدور
المسلمون	56725	3482	16236
الأرمن الأرثوذكس	284	23	120
الأرمن الكاثوليك	139	-	51
البروتستانت	34	-	14
اليهود	11706	1469	2143
اللاتين	53	3	25
الكلدان	641	4	218
السريان والروم الكاثوليك	297	2	117
المجموع	69879	4983	18924

(32) انظر سالنامة المعارف سنة 1317 ص 1414 ـ 1417 وسنة 1318 ص 1586 ـ 1589.

(33) سالنامة ولاية الموصل سنة 1308 ص 97، 113، وسنة 1310 ص 139، 163 وسنة 1330 ص 120.

(34) ن.م سنة 1308 ص 105 وسنة 1310 ص 153.

(35) ن.م سنة 1308 ص 113 وسنة 1310 ص 0163

(36) انظر سالنامة المعارف سنة 1317 ص 1416 ـ 1417.

(37) ن.م سنة 1317 ص 1070 ـ 1071.

(38) انظر سالنامة بغداد سنة 1314 ص 227 ـ 228.

(39) انظر سالنامة بغداد سنة 1314 ص 227 ـ 228، سنة 1317 ص 171، 172، 174 وسنة 1318 ص 248 ـ 251 و 1329 ص 328

(40) سالنامة بغداد سنة 1329 ص 332، تناولت مجلة لغة العرب البغدادية (ج6 كانون الأول 1911 ص 24) هذه المدرسة، ومما ورد فيها: « فتح الألمان منذ سنتين مدرسة في بغداد وكان محلها في جوار مدرسة الكرمليين في دار آل ابكيان. وفي غرة هذه السنة المدرسية (أي أوائل تشرين الأول) نقلوها إلى دار أوسع في محلة راس القرية في زقاق التكية الخالدية مع توسيع خطة علومها وآدابها ويكون إلقاء الدروس فيها باللغة الألمانية. ومن اللغات التي تعلم فيها العربية والتركية والفرنسوية. وقد أفردت حلقة للشبان ليتلقوا اللغة الألمانية في وقت غير وقت التدريس، ليسهل عليهم التردد إلى أخذ اللغة المذكورة من الأستاذ المخصص بهم».

(41) آورام غالنتي ص 157 ـ 160 وانظر كذلك:
Hikmet Tanyu, Tarih Boyunca Yahudiler ve Turkler,1979 , I :152 ff

(42) آورام غالنتي ص 161 ـ 162.

(43) ن.م، ص 162.

(44) بعد أن برزت الحركة الصهيونية كحركة سياسية و سعت إلى استيطان اليهود في فلسطين بدأت الحكومة العثمانية تعيد النظر في موقفها من الهجرات اليهودية وبخاصة إلى فلسطين، ولهذا بدأت بإجراء تغييرات جوهرية في سياستها المتعلقة بهذه الهجرات، ولا سيما في عهد السلطان عبد الحميد الثاني حيث اتخذت إجراءات سياسية واقتصادية وإدارية للحيلولة دون إقامة المهاجرين وغيرهم من اليهود في فلسطين. انظر:
Yusuf Can, Arz-i Me'ud Fitnesi ,Tarih ve Medeniyet Dergisi, 32, Nov. 1996 p.23-24

(45) Stanford Show,IV:319

(46) .Hikmet Tanyu,I:315 0

(47) Osman Ergin,I-II,804

(48) Hikmet Tanyu,I:315

(49) Stanford Show,IV:339

(50) Osman Ergin, I-II,804-805

(51) Ibid, 805-807

(52) ورد في مجلة لغة العرب (العدد 2 آب 1911 ص 77) أنه وقع خلاف بين اليهود في إبقاء اللغة الفرنسية في المدارس التي أقامتها «بمنزلة لغة أصيلة أو جعلها فرعية، فإن الجمعية الصهيونية تريد نزعها وإبدالها باللغة العبرية، وجمعية التعاهد (الأليانس) الإسرائيلي تقاوم هذا التغيير أشد المقاومة وأخذت تجمع الإعلانات لإبقاء الأمور على حالتها. وأخذت الجمعية الصهيونية تقاومها بأن شرعت هي أيضا تجمع الأموال لتغيير

هذا الأمر. وقد قامت شركة أو جمعية ثالثة في ألمانية لتكون بمنزلة الحكم بين الضرتين وتجعل اللغة الألمانية واجبة التدريس في المدرسة المذكورة وتكون لغتها الرسمية، ثم تعلم سائر اللغات بمنزلة ألسنة فرعية».

(53) Osman Ergin,I-II,804

(54) Hikmet Tanyu,.I:319

(55) آورام غالنتي ص 166.

(56) Osman Ergin,I-II:767

(57) انظر دستور، ترتيب ثاني، استانبول 1329 ج 1 ص 351 ـ 354

(58) جريدة الزوراء العدد 199، 12 رمضان سنة 1288 هـ.

(59) جريدة الزوراء العدد 221،2 ذي الحجة سنة 1288 هـ

(60) سالنامة المعارف سنة 1316 ص 970 ـ 971 وسنة 1317 هـ. ص 1070 ـ 1071

(61) ن.م سنة 1316 ص 972 ـ 973، ذكرت مجلة لغة العرب (العدد 7، 2 كانون الثاني 1913 ص 306، 308) أن هذه المطبعة «أنشأها الحاخام يهوذا بيخور سنة 1884 للقيام بطبع الكتب العبرية الخاصة بطائفة وأبناء ملته» كما ذكرت أن اليهود أنشأوا كذلك مطبعة دنكور سنة 1902م، جلبها الحاخام عزرا دنكور من بلاد الإفرنج «وأغلب مطبوعاتها كتب ورسائل عبرية، أكثرها تخص الصهيونيين والدعوة إلى نشر مبادئها».

(62) سالنامة بغداد سنة 1310 ص 232.

(63) ن.م سنة 1314 ص 226.

(64) ن.م سنة 1317 ص 170، وسنة 1318 ص 247.

(65) ن.م سنة 1324 ص 345.

(66) سالنامة المعارف سنة 1316 ص 970 ـ 971 وسنة 1317 ص 1070 ـ 1071

(67) سالنامة بغداد سنة 1317 ص 171 وسنة 1318 ص 248.

(68) ذكر الباحث فاضل البراك (المدارس اليهودية والإيرانية في العراق بغداد 1984 ص 3) أن هذه المدرسة أسستها جمعية التعاون سنة 1909

(69) انظر كتابه كوجوك تورك تتبعلرى 168: 1

(70) انظر سالنامة بغداد سنة 1329 ص 328 ـ 331

(71) منها على سبيل المثال المدرسة التي بناها اليهودي العازار خضوري وخصصها للإناث في بغداد أطلق عليها اسم قرينته (لورا). وقد جرى افتتاحها في 14 تشرين الثاني سنة 1911 بحضور والي الولاية وأغلب موظفي الدولة ووجهائها. انظر مجلة العرب (العدد 6 كانون الاول 1911 ص 247 ـ 248).

(72) سالنامة بغداد سنة 1329 ص 149.

(73) سالنامة الموصل سنة 1308 ص 97، وسنة 1310 ص 139.وسنة.1330 ص 120

(74) سالنامة المعارف سنة 1317 ص 1416ـ 1417 وسنة 1318 ص 1588 ـ 1589

(75) سالنامة الموصل سنة 1308 ص 113 و 1310 ص 163.

(76) سالنامة المعارف سنة 1316 ص 958 ـ 959 وسنة 1317 ص 1058 ـ 1059

(77) سالنامة البصرة سنة 1317 ص 171، أسست جمعية الأليانس واليهود في العراق في العهد

العثماني مدارس أخرى غير التي ذكرناها مثل المدارس التي أقيمت في العمارة وكركوك وخانقين ومدارس أخرى في بغداد لم يرد ذكرها في السالنامات العثمانية، انظر عنها: مجلة العرب العدد 2 سنة 1911 ص 77، و 7 سنة 1911 ص 279و12 سنة 1912 ص 491، الدكتور فاضل البراك المدارس اليهودية والإيرانية في العراق ص 29 - 31، عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني، بغداد 1959م ص 193 وما بعدها.

المبحث الثاني عشر

السلطان عبد الحميد الثاني
ودوره في الحفاظ على هوية القدس العربية والإسلامية

عبدالحميد الثاني وعهده

السلطان العثماني عبد الحميد الثاني 1876 ـ 1909م تولى الحكم بعد خلع السلطان مراد الخامس وبقي فيه 33 سنة متواصلة. واختلف الباحثون في تقييم شخصيته وعهده الذي يعتبر من أكثر عهود التاريخ العثماني اضطراباً من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وفي الوقت الذي اعتلى العرش، كانت الخزينة العثمانية تعاني من أزمة مالية خانقة، وتئن تحت وطأة الديون الخارجية. وبلغ العجز في ميزانية الدولة حداً لا يطاق فاضطرت إلى اللجوء إلى الديون الداخلية.

وكانت الدول العظمى كإنكلترة وروسيا تواصل تدخلها السافر في شؤون الدولة المختلفة. وخاضت الدولة في عهده حربين ضروسين أنهكتا طاقتها. ففي سنة 1877 ـ 1878م تفجرت حركات التمرد في البلقان مستهدفة الوجود العثماني فيها ووقعت الحرب العثمانية الروسية التي تمخضت عن

نتائج خطيرة على الدولة العثمانية. إذ احتل الروس أماكن واسعة في البلقان وشرقي الأناضول وأجبروا العثمانيين على عقد الهدنة معهم وعلى أثرها فقدت الدولة الكثير من ممتلكاتها. كما احتل الإنكليز جزيرة قبرص في سنة 1878م وفيما بعد مصر 1882م، كما احتلت فرنسا تونس سنة 1881م. واضطرت الدولة إلى خوض الحرب ضد اليونان بعد أن قامت الأخيرة باحتلال مواقع عثمانية متاخمة لحدودها. وبعد أن أوقع العثمانيون سلسلة من الهزائم على اليونانيين أصبح الطريق سالكاً أمامهم لاحتلال أثينا. إلا أن تدخل القيصر الروسي والدول الأخرى أدى إلى إيقاف التقدم العثماني والقبول بعقد الصلح (1897م). وقد كانت هذه الحرب بارقة أمل للعثمانيين في تعزيز مكانتهم بعد الانهيار الذي أصابهم[1].

وفي عهد السلطان عبد الحميد تأسس أول مجلس نيابي في الدولة العثمانية وهو مجلس المبعوثان الأول، إلا أنه عطل بعد أقل من سنة، وفي نهاية عهده أعيدت الحياة النيابية إلى البلاد.

وشهد عهده إصلاحات في مختلف مرافق الدولة وبخاصة في مجالات التعليم والصحة والمواصلات وكذلك في المجال العسكري. ففي عهده بلغ التعليم الحكومي أوج مراحله حيث أقيمت مدارس مختلفة منها: مكتب ملكية (كلية العلوم السياسية)، مكتب حقوق (كلية الحقوق)، دار الفنون (كلية الآداب والعلوم)، صنايع نفيسة مكتبي (كلية الفنون الجميلة)، هندسة ء ملكية (كلية الهندسة المدنية)، دار المعلمين العالية وكليات التجارة والزراعة والطب والكلية العسكرية، ودار المعلمات وفتحت مدارس ابتدائية ورشدية (متوسطة) وإعدادية على غرار المدارس الأوربية. ولم تقتصر هذه المدارس على العاصمة والمراكز الكبيرة فحسب بل تعدت إلى الأقضية والمراكز الصغيرة أيضاً. وفضلاً عن هذا أنشئ في عهد عبد الحميد عدد من المتاحف والمكتبات العامة والمستشفيات ودور العجزة وشبكات الري. كما أنجز القسم الأكبر من سكة حديد الحجاز وخطوط التلغراف ونظمت المواصلات والنقل

بفضل تأسيس الترام الكهربائي في مختلف المدن فضلاً عن إقامة معامل مختلفة.

كما أخذ الجانب العسكري نصيبه من الاهتمام إذ جلب السلطان عبد الحميد متخصصين من ألمانيا لتنظيم الجيش وتدريبه على مختلف الأسلحة والنظم العسكرية الحديثة وجهز القوات المسلحة بأسلحة حديثة متطورة وأقام مدارس عسكرية مختلفة. والمعروف أن الذين أنزلوا السلطان من عرشه كانوا من خريجي هذه المدارس[2].

المسألة الصهيونية في الدولة العثمانية:

من المعروف أن الصهيونية برزت في القرن التاسع عشر كأحد التيارات القومية والتوسعية، غير أن الأيديولوجية اليهودية حتى هذا الوقت لم تتجاوز المجالات الدينية والثقافية وبدءاً من هذا التاريخ تم تنظيمها سياسياً وتحولت إلى تنظيم قومي عنيف.

ويُعدُّ ثيودور هرتزل المهندس الحقيقي للصهيونية العالمية، إذ نضجت الأيديولوجية اليهودية تحت زعامته وتحولت إلى قضية عالمية، وأصبح الهدف الأساسي للصهيونية: إقامة دولة يهودية مستقلة. ولكن أثير الجدل حول المكان الذي تقام فيه الدولة. وقدمت مقترحات لإقامتها في أوغندة بأفريقيا أو الأرجنتين في أمريكا الجنوبية أو مقدونية في البلقان أو بلاد ما وراء النهرين. وأخيراً تقرر أن تقام في (الأرض الموعودة) أي في فلسطين التي كانت جزءاً من أراضي الدولة العثمانية. ولكي تتمكن الحركة الصهيونية من تحقيق هذا الهدف سعت إلى إقناع السلطات العثمانية باستيطان اليهود في أراضي فلسطين ومناشدة الدول العظمى لممارسة الضغط على الدولة العثمانية.

في سنة 1897م عقد المؤتمر الأول للصهيونية في مدينة بازل السويسرية حيث تم اختيار هرتزل رئيساً للمجلس التنفيذي الذي تم تشكيله في المؤتمر

نفسه. وغدا هرتزل يتحرك وكأنه رئيس دولة مشكّلة في المنفى. ويبدو من مجريات الأحداث أن التحركات الصهيونية وضعت اليهود في مفترق الطرق: إما يتفاعلون مع المجتمعات التي يعيشون فيها أو يواصلون حياتهم كطائفة منعزلة أو يسعون إلى إقامة دولة مستقلة في فلسطين والهجرة إليها إن تطلب الأمر، أما النتيجة التي تمخض عنها هذا الأمر فهي أن الصهيونية لم تقبل من قبل كل اليهود، بل إنها رفضت من قبل بعض الأوساط اليهودية. غير أن الموقف الأخير تم تبنيه من قبل اليهود العثمانيين. ولكي يبلغ الصهاينة غاياتهم قاموا بإقامة منظمات مختلفة في داخل الدولة العثمانية وخارجها[3]. وذلك من أجل تنظيم شؤونهم الداخلية وتكوين كيان منظم لهم ولتحقيق أهدافهم.

أما ما يتعلق باليهود فالمعروف أنهم كانوا ينتشرون على شكل أقليات في أماكن مختلفة من الدولة العثمانية، غير أنهم لم يشكلوا نسبة ملفتة للنظر في فلسطين، ومع هذا فقد أقرت الإدارة العثمانية بالوجود اليهودي في فلسطين وغضت الطرف عن هجراتهم إليها بين حين وآخر. وطبقاً للروايات التاريخية فإنه كان هناك ومنذ القدم جماعة يهودية (Yishuv يشوف) وكانت هذه الجماعة اليهودية تتمتع بالجنسية العثمانية وتتكون من اليهود (السفراديم) (Sefardi) الذين تفاعلوا مع السكان المحليين بشكل كبير واليهود (الاشكنازيم) (Eskenazi) الذين وفدوا مع بعض الهجرات واستقروا بالدرجة الأولى في المدن الأربعة التي يعتبرها اليهود مقدسة. وكان قسم من اليهود يمارسون التجارة، أما الأكثرية منهم فكانوا يعتمدون في تأمين أمورهم المعاشية على الهبات اليهودية العالمية التقليدية (Halukka).

أما تعامل الحكومة العثمانية مع اليهود فنعرف أن العثمانيين حذوا حذو الدول الإسلامية في التعامل مع غير المسلمين من أهل الكتاب (النصارى واليهود). إذ اتبعوا معهم سياسية التسامح. ويستشف من الوثائق الأرشيفية العثمانية أن الإدارة العثمانية في فلسطين تركت للطوائف غير الإسلامية بما

فيهم اليهود حرية ممارسة شعائرهم الدينية ولم تتدخل مطلقاً فيها. وفي ظل هذه السياسة برزت التنظيمات الخاصة بالطوائف الدينية في فلسطين. إذ نالت هذه الطوائف امتيازات كثيرة من حيث إقامة الكنائس والمدارس الدينية والجمعيات التبشيرية. وقد أدت هذه التطورات إلى منازعات حادة من أجل المصالح بغية التحكم بالأماكن المقدسة والأراضي الفلسطينية.

ولم يكن اليهود في فلسطين في بداية العهد العثماني يشكلون نسبة تذكر بالنسبة إلى عدد السكان. إذ كان العرب المسلمون وعلى مر التاريخ العثماني يشكلون أغلبية مطلقة في فلسطين. ففي سنة 1880م كان العرب المسلمون يشكلون 87٪ وفي سنة 1890م 85٪ وفي سنة 1914م 83٪ من مجموع السكان (وحتى عند إضافة عدد اليهود الذين وفدوا عن طريق الهجرات في هذه الفترة والذين لم يتم تسجيلهم مواطنين فإن نسبة العرب المسلمين لم تكن أقل من 77٪)، وفضلاً عن كل ذلك فإن الشيعة والدروز لم يسجلوا في قيود السكان أي لم يدخلوا في هذه النسبة[4].

والحقيقة أن عدد اليهود في فلسطين عامة وفي القدس بشكل خاص كان قليلاً جداً في بداية الأمر. فقد ذكر القنصل الإنكليزي في فلسطين بليج Blech في تقرير له في 16 تشرين الثاني سنة 1907م أنه لم يكن يوجد في القدس قبل مائة عام إلا أقل من خمسمائة يهودي. وبلغ عددهم في سنة 1906/ 1907م 6068 من أصل مجموع السكان البالغ 78,498. وقفز هذا العدد إلى 18,190 من أصل 120,921 كانوا يشكلون مجموع السكان في سنة 1914م[5].

وينبغي ألا نلقي اللوم على السلطات العثمانية ونحملها مسؤولية هذه الزيادة المطردة في عدد اليهود في القدس وفلسطين بمرور الزمن، فالحكومة العثمانية رفضت من حيث المبدأ تغيير الوضع الإثني لفلسطين واتخذت إجراءات صارمة تجاه هجرة اليهود إلى فلسطين، وحظرت استيطانهم تحت

أية ذريعة. غير أن اليهود كانوا يستغلون الثغرات الموجودة في قوانين وأنظمة الدولة، كما كانوا في الوقت نفسه يسعون إلى حصول الحماية الدولية لتسهيل استيطانهم في فلسطين.

ومما يجدر ذكره أن الزيادة التي تحققت في عدد اليهود في فلسطين كانت بلا شك بسبب الهجرات التي استهدفت الأراضي الفلسطينية المختلفة، ولكي نتعرف على أبعاد هذه الهجرات ينبغي التوقف عندها قليلاً.

موقف السلطان عبد الحميد من الهجرات اليهودية:

من المعروف أن معاداة اليهود ازدادت في الدول الأوروبية نتيجة للحركات القومية التي اجتاحت أوربا، وتعرض اليهود في روسيا إلى الاضطهاد (1881 ـ 1882م)، اضطروا على أثرها إلى الفرار من ديارهم واللجوء إلى أراضي الدولة العثمانية والتوجه على وجه الخصوص إلى فلسطين للسكن فيها. ويبدو أن الحكومة العثمانية لم تمنع في بداية الأمر استقرارهم في فلسطين، لكنها شعرت بعد سنوات عديدة بعدم الارتياح من هذا الأمر، فأصدرت لأول مرة في سنة 1887م أوامر تحظر الاستيطان اليهودي في فلسطين وعلى وجه الخصوص في القدس(6).

وتحتفظ دور الوثائق أوامر سلطانية عديدة تحظر هذا الاستيطان وعلى وجه الخصوص من قبل اليهود الروس، لأن السلطان العثماني كان يخشى أن يؤدي هذا الأمر إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين في المستقبل. ففي أمر يعود تاريخه إلى 21 ذي القعدة سنة 1308 (28 ـ 6 ـ 1891م)، ورد على لسان السلطان عبد الحميد ما يلي:

«إن قبول المطرودين من كل حدب وصوب في البلاد السلطانية غير جائز، لأن ذلك قد يؤدي إلى تشكيل حكومة يهودية في القدس في المستقبل. والبلاد السلطانية ليست أراضي غير مأهولة، لذا ينبغي سوقهم إلى أمريكا، . . وينبغي إعادتهم فوراً إلى سفنهم وإرسالهم إلى أمريكا، وعلى

مجلس الوزراء اتخاذ قرار قطعي بهذا الخصوص وعرضه علي، وإذا كانت أوربا المتمدنة تمتنع عن قبولهم وتجلوهم عن بلدانها، فلم نقبلهم نحن؟..».

ويستدل من هذا أن السلطان عبد الحميد الثاني كان يخشى من قيام دولة يهودية في فلسطين، وكانت خشيته في محلها.. ولم يمر أسبوع على صدور هذا الأمر، أصدر السلطان أمراً ثانياً في 28 ذي القعدة 1308هـ/ (5 ـ 7 ـ 1891م) كرر فيه الخطر الذي يكمن وراء استيطان اليهود فذكر:

«إن قبول هؤلاء اليهود مواطنين والسماح باستيطانهم هما في غاية الخطورة. لذا ينبغي عدم قبولهم، لأن ذلك قد يؤدي إلى بروز مسألة تأسيس دولة يهودية في المستقبل. لذا ينبغي عرض الموضوع إلى مجلس الوزراء اليوم بأسرع ما يمكن. . .».

وبعد يوم واحد من صدور هذا الأمر، صدر الأمر الثالث أي في 29 ذي القعدة 1308هـ/ (6 ـ 7 ـ 1891م) وجاء فيه:

«إن الدولة المتمدنة (يقصد بها روسيا القيصرية) التي طردت هؤلاء اليهود من أراضيها والدول الأخرى التي لم تقبل بهم، لم تلق أي اعتراض ولم تتعرض إلى الانتقاد. فبأي حق تبدي هذه الدول اعتراضاتها وتتخذ من عدم قبولنا اليهود حجة علينا. وإذا كان هناك ثمة حق للاعتراض فليوجه نحو الدول المعنية. وعليه فأينما سكن اليهود أو اتخذت التدابير اللازمة بشأنهم، فإنهم ـ وكما يبدو ـ سيغزون فلسطين عازمين في نهاية المطاف وبتشجيع الأوروبيين ورعايتهم على تشكيل دولة يهودية فيها. وإن هؤلاء اليهود لا يمارسون العمل في الزراعة والفلاحة بل ينوون العمل على إلحاق الأضرار بالأهالي كما فعلوا في البلدان التي طردوا منها. ونظراً إلى أنهم كانوا يزمعون الهجرة إلى أمريكا فمن المناسب أن يواصلوا هجرتهم إليها..»[7].

ويبدو من هذا الأمر الأخير أن السلطان عبد الحميد وضع النقاط على الحروف بشأن الكثير من المسائل المهمة. إذ إن الدولة العثمانية تعرضت إلى ضغط الدول الغربية بشأن قبول هؤلاء اليهود في الوقت الذي سدت أبوابها

بوجه هؤلاء. وطالما أن هذه الدول عازمة على استيطان اليهود في فلسطين فإنها ستمهد السبيل لهم من أجل ذلك. كما يبدو أنه أشيع بأن هؤلاء اليهود يمارسون الزراعة والفلاحة أي أنهم في حالة استيطانهم فلسطين سيكونون عناصر منتجة للدولة العثمانية، غير أن السلطان ردّ على هذا وكشف عن النوايا الشريرة لهم وهي « إلحاق الأضرار بالأهالي» أي اغتصاب أراضيهم وطردهم منها، وهو ما تحقق بمباركة الاستعمار البريطاني.

ويستشف من صدور هذه الأوامر الثلاثة على التوالي في غضون فترة قصيرة مدى اهتمام السلطان الجدي في هذا الصدد وحرصه على حماية فلسطين من أي غزو أجنبي عليها.

والحقيقة أن الدول الأوروبية على الرغم من الكره الذي كانت تكنه لليهود ـ استغلت مسألتهم للضغط على الباب العالي لإسكانهم في منطقة استراتيجية، وعند تحقيق هذا الأمر فإن هذه الدول ولا سيما بريطانيا ستوفر لها بذلك منفذاً إلى العراق ثم الخليج العربي الذي يشكل بداية الطريق البحري المؤدي إلى الهند ـ مستعمرة بريطانيا ـ . وهذه الدول وعلى وجه الخصوص روسيا وبريطانيا اللتان استولتا على أماكن مختلفة من آسيا تضم الكثير من المسلمين ـ كانتا تخشيان كثيراً من «سلاح الخلافة» ـ كما يسميه عبد الحميد ـ[8] والذي ما زالت قبضته بيد السلطان عبد الحميد بحكم كونه خليفة يمثل المسلمين في المعمورة.

إجراءات السلطان عبد الحميد للحيلولة دون الاستيطان اليهودي في الأراضي المقدسة:

عندما أدرك السلطان عبد الحميد نوايا الدول الغربية واليهود وإصرارهم المتواصل على مسألة الاستيطان ولكي يقطع الطريق أمامهم ويحول دون تحقيق أهدافهم، اتخذ جملة من الإجراءات، فأصدر أوامره عام 1887م بجعل القدس سنجقاً مستقلاً عن ولاية الشام وربطه بالباب العالي ليكون

تحت إشراف الحكومة المركزية في إستانبول[9].

وأصدرت الحكومة العثمانية أوامرها بتحديد مدة بقاء اليهود الأجانب في فلسطين إذ منعت بقاءهم أكثر من شهر وقامت بإبلاغ هذا القرار إلى متصرف القدس والقنصليات الأجنبية الموجودة في المنطقة.

والحقيقة أن تطلعات اليهود الذين يحملون الجنسية العثمانية إلى الاستيطان في فلسطين بما فيها القدس قد أثارت مشاكل جديدة للحكومة العثمانية التي كانت تسعى إلى عدم تغيير التركيبة السكانية للمنطقة. ولهذا أصدرت في 14 جمادى الآخرة سنة 1318هـ/ (9 ـ 10 ـ 1900م) تعليمات نظمت بموجبها زيارة اليهود إلى الأماكن المقدسة في فلسطين اشترطت فيها على اليهود الذين يحملون الجنسية العثمانية أو الأجنبية الراغبين بالسفر إلى فلسطين أن يحصلوا على (تذكرة سفر) يذكر فيها جنسيتهم ومهنهم وسبب زيارتهم (المادة الأولى)، وأن يقوموا بتسليم هذه الوثائق عند وصولهم إلى المرافئ في بيروت أو القدس إلى موظفي الجوازات، ويحصلون منهم، لقاء رسم (قرش واحد) على تذكرة سفر مؤقتة ملونة تختلف عن التذكرات الأخرى ويُدوّن فيها إذن الزيارة والإقامة في فلسطين لمدة ثلاثة أشهر. والذين يتجاوزون هذه المدة من اليهود مواطني الدولة فيتم إخراجهم من أراضي فلسطين من قبل قوات الجندرمة (الدرك). أما اليهود الأجانب فيتم إخراجهم بواسطة قنصليات حكوماتهم (المادة الثانية).

وفرضت المادة الثالثة من هذه التعليمات على موظفي الجوازات تنظيم جدول شهري بأسماء الزوار اليهود وإبلاغ موظفي الجندرمة عن الحالات المتجاوزة وإلا سيتحملون المسؤولية من جراء ذلك[10].

وعلى الرغم من كل الإجراءات التي اتخذتها حكومة السلطان عبد الحميد للحيلولة دون استيطان اليهود في منطقة فلسطين، إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك. وعلى العكس من هذا كان عدد اليهود يزداد يوماً بعد يوم حتى بلغت هذه الزيادة حداً أصبحت تولد ردود فعل عنيفة من قبل الأهالي

العرب، كما كان اليهود يدعون بأنهم يعاملون معاملة سيئة. وكان هذا الإدعاء غير حقيقي بلا شك والغرض منه هو كسب عطف الرأي العام العالمي. إذ نعرف أن سكرتيرة القنصلية الإنكليزية في القدس مسز فين Mrs. Finn كتبت في رسالتها المؤرخة في 7 كانون الثاني سنة 1906م:

«إن اليهود لا يتعرضون إلى الاضطهاد في الدولة العثمانية بل على العكس من ذلك فإنهم على خلاف ما هم في الدول الأخرى، يعيشون ومنذ 400 سنة تحت سقف آمن في هذه البلاد. كما ذكرت بأن جماعات اليهود قدمت شكواها إلى السلطان في سنة 1892م لمواصلة حماية اليهود الذين تم طردهم من إسبانيا سنة 1492م»[11].

وينبغي هنا أن نشير إلى واقعة مؤلمة وهي أن اليهود عندما يئسوا من استحصال موافقة السلطان عبد الحميد الثاني على الاستيطان في فلسطين لجؤوا إلى طريقة علهم يفرضون الأمر الواقع على الدولة العثمانية فقاموا بإقناع بعض الأهالي في القدس ببيع أراضيهم بمبالغ مغرية، ولم يكن هؤلاء يعرفون نوايا اليهود عندما عرضوا عليهم هذه المبالغ لأراضيهم. إلا أن مدير طابو القدس العثماني (جمال الدين بن خوجا إسحاق الخربوطي) لم يكن غافلاً عما يدور في خلد اليهود. فكتب إلى السلطان: «إن اليهود قاموا بشراء أرض قيمتها 300 ليرة من العرب بثلاث أو خمسة أضعاف قيمتها الأصلية، واقترح شراءها لحساب الخزينة الخاصة... فتم له ما أراد»[12].

مباحثات الصهيونية مع السلطان عبد الحميد الثاني:

بعد أن وضعت الصهيونية العالمية مسألة الاستيطان في فلسطين نصب عينيها سعت إلى التعامل مع المسألة في محورين: الأول طرح الموضوع عالمياً، والثاني إقناع السلطات العثمانية بالموافقة على استيطان اليهود.

وفيما يتعلق بالمحور الأول فقد ذكر الكاتب الصهيوني الكسندر بيم في كتابه «تيودور هرتزل والصهيونية السياسية»:

«إن هرتزل يبذل جهوداً مكثفة وهو يعرض المسألة الصهيونية على الدول الكبرى ويناشد الدول السبع الكبرى في ذلك الوقت مساعدتها بشأن منح وطن لليهود. والأراضي التي يطلبها اليهود كانت تابعة للدولة العثمانية»(13).

وفي الوقت الذي كانت الصهيونية العالمية تجند طاقاتها لتهيئة الرأي العام الدولي والقوى العظمى لممارسة ضغوطها على الدولة العثمانية لم تصرف النظر عن طرق باب عبد الحميد واللجوء إلى المناورات السياسية معه.

ويعود أول اتصال لليهود بالسلطان عبد الحميد الثاني إلى سنة 1893م حيث التقى رئيس الحاخامين موشي لوى به في قصره وناشده منح اليهود أراضي وامتيازات في فلسطين إلا أن السلطان رفض كل ذلك وذكر له: «إن اليهود يعيشون في ظل النظام والعدالة والرفاهية كباقي المواطنين ولا أوافق على منحهم أي امتياز خاص».

ومن الشخصيات اليهودية التي قابلت السلطان عبد الحميد الثاني المستشرق المجري آرمينوس فامبري، إذ ذكر إسرائيل كوهين في كتابه الحركة الصهيونية: «إن اليهودي المجري أرمينوس فامبري التقى في 18 أيار 1901م السلطان عبد الحميد وعرض عليه مبلغاً كبيراً من المال لقاء موافقته على السماح لليهود بامتلاك أراضي في فلسطين، إلا أن السلطان عبد الحميد لم يلتفت إليه وطرده من قصره».

وفيما يتعلق بأرمينوس فامبري فإنه كان من يهود المجر ومن أكثر الذين كتبوا عن عبد الحميد وشوهوا سمعته. ويبدو أنه التقى بعبد الحميد عدة مرات ولم يفاتحه في المرة الأولى في مسألة استيطان اليهود في فلسطين، بل حاول استدراجه للموافقة، فكتب مقالة مطولة نشرها في جريدة المقطم تحت عنوان «جلالة السلطان عبد الحميد خان» ثم أعاد نشرها في مجلة المقتطف. ومما جاء فيها:

«. . . لا أبالغ إذا قلت أنه لم يقم في تاريخ المشرق سلطان شرقي امتاز بحب الشغل والهمة التي لا تكل ولا تمل كالسلطان عبد الحميد». و«إن اعتداله وحكمه على نفسه وأمياله هما اللذان حفظا أوربا من الحرب العامة». و«أما أوصافه الذاتية فقد ألفيت فيه فوق ما سمعت من اللطف والرقة ودماثة الأخلاق» وأنه «قد خصّ وامتاز عن أقرانه من ملوك الشرق بآرائه في الدين والسياسة والتعليم والتربية والتهذيب. أما في الدين فإنه من المتمسكين بعقائد مذهبه المحافظين على شعائر ديانته». ويجري على العلماء «النعم والخيرات بلا حساب ولكنه لا ينسى رجال الدين في الطوائف الأخرى من سلطنته بل ينفحهم بالهدايا والعطايا وخصوصاً بطريرك الروم الأرثوذكس وبطريرك الأرمن» و«من الغرائب المضحكة أن جماعة من رجال السياسة الأوروبيين يتهمونه بالتعصب في الدين ومعاداة المسيحيين من قومه وغير قومه، والحال أنه اتخذ كبير أطبائه الخصوصيين ورئيسهم من المسيحيين وجعل وزير ماليته غوبيان باشا المسيحي الأرمني وعهد بكثير من مهام سلطنته إلى غير المسلمين من رعيته». ولم ينس أرمينوس فامبري الرد على منتقدي السلطان في استعمال الصرامة والتشديد في الحكم على الرعية وبث البوليس في كل أنحاء السلطنة وما اتهم به من الاستبداد ثم نظام البوليس الذي اتبعه. . . إلخ، حتى بدا كما لو أنه كرس نفسه للدفاع عنه[14].

غير أن أرمينوس فامبري ما لبث أن غير رأيه في السلطان عبد الحميد حينما قال:

«لم أصادف قط كالسلطان عبد الحميد رجلاً لصفات خلقه البارزة مثل هذا التناقض والتطرف والاختلال، فالخير والشر، والسخاء والدناءة، والجبن والشجاعة، والدهاء والجهل، والاعتدال والتطرف وعدد كثير من الصفات المتناقضة تجدها في أعماله وأقواله، وإذا كانت لأخلاقه صفة سائدة فهي جبنه وتقلبه المستمر والخوف من الخطأ في السير، الأمور التي تركت لطخة ثابتة طبعت كافة أعماله. وهذه الصفة السيئة وهي الأثر القتال لتربية الحريم،

أدت إلى تجميد أحسن نواياه وإلى تبليد قابلياته الفكرية التي لولا هذا لكانت رائعة والتي جعلت حكمه طالعاً سيئاً لبلاده»[15].

ولا داعي هنا أن نذكر الدوافع التي تكمن وراء هذا التناقض سوى القول إن فامبري رسم هذه الصورة الأخيرة للسلطان عبد الحميد الثاني بعد طرده من القصر أي بعد أن فشل في مسعاه.

وفضلاً عن هذا قام هرتزل بنفسه بإجراء الاتصالات بالسلطان عبد الحميد ومناوراته السياسية في هذا الصدد لا يمكن تجاهلها وقد سجل كل ما دار بينه وبين السلطان في مذكراته فضلاً عن تفاصيل مساوماته على الرشاوى التي كان يعرضها على السلطان. وقد دفع ثمن مقابلة واحدة مع السلطان أكثر من 20 ألف فرنك[16].

والمعروف أن هرتزل سعى إلى إقامة العلاقات مع قصر يلدز (قصر السلطان عبد الحميد) فقصد استانبول خمس مرات حتى سنة 1902م وفي إحداها حظي بمقابلة السلطان عبد الحميد وأجرى معه لقاءً مطولاً[17].

وطلب هرتزل من السلطان عبد الحميد أن يمنح فلسطين لليهود، فرد عليه السلطان:

«إن اليهود يقيمون في كافة أرجاء البلاد العثمانية، وإذا لم يجد بنو إسرائيل على سطح المعمورة مكاناً يأوون إليه، وإن لجأوا إلى الشهامة التركية، فإنه من الممكن أن يسكنوا في العراق وسوريا وحتى في داخل الأناضول. أما استيطانهم في فلسطين فإن هذه المسألة لا يمكن جعلها حتى مجرد موضوع للبحث».

وعليه اقترح هرتزل منح مليون وستمائة ألف ليرة ذهبية للسلطان إلا أن السلطان أصر على موقفه وطرده من القصر فوراً[18].

وذكر عجاج نويهض أن هرتزل «تقرب من عبد الحميد وعرض عليه المغريات كلها والتي هي من المفروض أن تجعل عبد الحميد يرقص لها طرباً:

1 ـ إنشاء جامعة علمية في القدس تغني الشباب التركي من الذهاب إلى أوربا للتحصيل العالي، فيكون التحصيل هنا في جامعة القدس عثمانيا لحمته وسداه الولاء للسلطان.

2 ـ الصهيونية تجعل سياستها الخارجية تسير على المخطط الذي يرتضيه السلطان بوجه عام.

3 ـ تساعد الصهيونية الخزانة العثمانية على بناء وتجديد أسطولها وتقوية السلاح البحري.

4 ـ تكون الصهيونية في فلسطين درعاً للسلطان، إذا ناوأه يوماً العرب وطلبوا منه ما فيه إزعاج له.

5 ـ تقوم الصهيونية بمساعدة السلطان في قضاياه الدولية مع الدول الكبار..»[19].

وفي الوقت الذي كان هرتزل يبذل قصارى جهده لإقناع السلطان عبد الحميد، كان يواصل اتصالاته بالدول الأوروبية. وذكر ما يتعلق بهذه الاتصالات في مذكراته. فذكر أنه «أرادهم أن يستخدموا الإقناع أو الضغط لحمل السلطان على قبول منطقة للاستيطان اليهودي، وأن توضع تلك المنطقة بعد ذلك تحت حماية هذه القوى. وبإيجاز لم يكن هرتزل، على الرغم من تأكيده للسلطان من أن المستوطنين اليهود الأوروبيين سيكونون رعايا عثمانيين موالين للإمبراطورية، (لم يكن) مستعداً كلياً لوضع المستوطنين تحت سلطة إمبراطورية غير أوربية، كان هذا نفاقاً لأن حماية أوربية على المنطقة اليهودية كانت مجرد طريق إضافي للتدخل الأوربي في الشؤون الداخلية للإمبراطورية العثمانية. ويحتمل أن يكون هذا سبب خوف هرتزل من الاغتيال وسبب اقتراحه ممارسة الحماية البريطانية سراً. فهو لا يشير إلى كيفية عمل هذا الترتيب الغريب وربما كان اقتراحه نتيجة إدمانه الطويل جداً على الدبلوماسية السرية والمساومة والمراوغة».

و«أراد هرتزل الحماية الألمانية لأكثر من أسباب سياسية، فقد اعترف بأن كثيرين سيهزون برؤوسهم لها، أما هو فيؤمن بها، لأن العيش تحت حماية ألمانيا القوية والعظيمة والمناقبية والمحكومة بروعة والمنظمة ببراعة، لا بد أن يترك التأثير الأعظم فائدة على الشخصية القومية اليهودية... ولكن القيصر كان صديقاً طيباً جداً للسلطان (عبد الحميد الثاني) فرفض مقترحات هرتزل المريبة. وتحول هرتزل بذلك إلى بريطانيا.. كان هرتزل عملياً جداً فيما كتبه إلى الزعماء البريطانيين فاقترح في كانون الأول عام 1896م على اللورد سالزبوري «خلق دولة يهودية تابعة وتتمتع بالحكم الذاتي في فلسطين، تشبه مصر، وتخضع لسيادة السلطان. إن هذه المسألة ممكنة إذا تم لنا الدعم - وأكرر بوضوح الدعم غير المنظور - من دولة كبرى... والفائدة التي يمكن أن تجنيها بريطانيا هي بناء خط حديدي عبر فلسطين يمتد من البحر الأبيض المتوسط إلى الخليج العربي... ويمكن أن تجني إنكلترا هذه الفوائد بدون كلفة وبدون معرفة العالم باشتراكها.. ويمكن أن تكون لإنكلترا طريق احتياطية محايدة إلى الهند في حال بروز صعوبات في قناة السويس».

«وحاول هرتزل، عندما اجتمع بملك إيطاليا في كانون الثاني عام 1904م أن يثير اهتمامه» بمخطط طرابلس لحمل فائض الهجرة اليهودية إلى منطقة طرابلس تحت القوانين والمؤسسات الليبرالية الإيطالية» وأجابه الملك: «ولكن ذلك أيضاً وطن لأناس آخرين». ورد عليه هرتزل بقوله: «لكن تقسيم تركية سيحدث حتماً». ثم أنهى حديثه بهذه الكلمات: «في مقدور إيطاليا أن تفعل الكثير من أجلنا لأن السلطان يخاف منها» واعتقد هرتزل فعلاً أن دولة يهودية في الشرق لا تفيد دولة أوربية واحدة فحسب بل أوربا بكاملها فقال: «تحدثت عن فوائد الدولة اليهودية عموماً بالنسبة لأوربا. ويمكننا أن نعيد المنطقة المريضة في الشرق إلى حالتها الطبيعية. ويمكننا بناء طرق حديدية في آسيا وهي الطرق الرئيسة للشعوب المتمدنة، ولن تكون هذه الطرق الرئيسة عندئذ في أيدي أية دولة أوروبية واحدة..»[20].

كان هرتزل يبدو وكأنه يتعاطف مع الأتراك، إلا أنه كان في السر يتآمر على الدولة العثمانية وسلطانها عبد الحميد بالذات. وكان يتحين ضعف السلطان ليفرض عليه مطالبه، فلم يكن يطرق بابه إلا عندما يتعرض السلطان إلى متاعب. ولم يكن يتخلى في أي وقت عن تقديم مغرياته للسلطان لقاء شيء واحد: التنازل عن فلسطين لليهود، رغم أنه لم يفصح للسلطان عندما التقى به عن هذا بل دار الحديث عن ديون الإمبراطورية وإمكانية التغلب عليها بمساعدة الأموال اليهودية[21].

وكما ذكرنا فإن السلطان عبد الحميد وافق على استيطان اليهود في كافة أرجاء الإمبراطورية العثمانية باستثناء فلسطين. وبطبيعة الحال رفض هرتزل هذا المقترح. وعلى الرغم من أنه زار إستانبول خمس مرات، إلا أنه لم يكن يظفر بشيء فيرجع فاشلاً دون أن يتمكن في أكثرها من مقابلة السلطان.

وفي أواخر أيام هرتزل اقترح عليه أحد الرجالات الأتراك (وهو نوري بك قنصل تركية في فيينا السويدي الأصل) وقدم إليه مشروعاً غريباً بالحصول على مبتغى الصهيونيين بالقوة وكان مقترحه ما يلي: «أبحروا إلى البسفور في باخرتين، انسفوا يلدز (قصر السلطان عبد الحميد)، دعوا السلطان يهرب أو اقبضوا عليه وعينوا سلطاناً آخر (مراد أو رشاد) ولكن قبل ذلك أقيموا حكومة مؤقتة تعطيكم الامتياز لفلسطين».

ورد عليه هرتزل: «سأفكر في الأمر لأرى ما إذا كان من الممكن أن أهتم بعمل كهذا ولو كان في حديث غير رسمي».

وقرر هرتزل بالفعل اللجوء إلى هذا المشروع «إذا فشلت مساعيه الأخيرة السلمية في إستانبول». وعلى الرغم من هذا فقد كان يخاف من عواقب المشروع لو فشل وأن يؤدي إلى مذبحة هائلة سيمنى بها اليهود في الدولة العثمانية. فاعتذر لصاحب المشروع عن عدم تمكنه من قبول اقتراحه[22].

دور الصهاينة في تشويه سمعة عبد الحميد وتنحيته عن العرش:

مات هرتزل بعد أربعة أشهر من لقائه مع نوري بك. وإذا كان هرتزل اعتذر عن القيام بأي عمل عسكري ضد السلطان عبد الحميد وفضل الطرق السياسية والدبلوماسية مع الدولة العثمانية والدول الغربية إلا أن أسلافه غيروا طريقة تعاملهم مع المسألة. وبعد أن منيت المساعي الصهيونية بالفشل ولم ينجحوا في إقناع السلطان عبد الحميد بالموافقة على استيطان اليهود في فلسطين ولم يتمكنوا من حمل القوى الأوروبية على إقناع السلطان أو الضغط عليه، وجدوا في شخص عبد الحميد عدواً لدوداً لهم فهو الذي يحول دون تحقيق أمنيتهم (القومية) ويصر على موقفه الثابت، ولهذا غيروا طريقتهم ليبدؤوا مرحلة جديدة وهي: مواجهة السلطان سياسياً وعسكرياً والقضاء عليه وإبعاده عن مسرح الإمبراطورية مهما كلف الأمر.

وقبل هذا وذاك نجحت الصهيونية في تشويه سمعة السلطان عبد الحميد بغية حشد الرأي العام ضده. وقد أفصح عن هذا الأمر ضابط يوناني يدعى ليونيدوس دواس في كتاب سري اقتصر توزيعه على ضباط الجيش اليوناني طبع سنة 1949م فذكر:

«إن الصهاينة هم الذين أطلقوا على السلطان عبد الحميد اسم (السلطان الأحمر) لأنه لم يصبح أداة طيعة لآمالهم الشيطانية وقاومهم بعزم ثابت. واتخذوا جبهة معادية ضده فقاموا ببث دعايات مغرضة عن معاملاته السيئة للطوائف غير المسلمة التي كانت تحت حكمه وأنه يضطهدهم». ثم أردف «إن الصهاينة هم الذين حرضوا البلقان ضد الدولة العثمانية»[23].

كما كان دور الصهيونية كبيراً في تأسيس جمعية الاتحاد والترقي التي أطاحت بالسلطان عبد الحميد، وليس أدل على هذا مما أوردته جريدة التايمز في عددها الصادر في 11/ 7/ 1911م «من المعروف أن لجنة سلانيك قد تشكلت تحت رعاية ماسونية بمساعدة اليهود والدونمة في تركية ومركزهم في

سلانيك. وأن يهوداً مثل عمانوئيل قره صو وسالم وساسون وفارجي ومزلياح ومن الدونمة مثل جاويد وعائلة بالجى قد لعبوا دوراً بارزاً في تنظيم اللجنة وفي مداولات جهازها المركزي في سلانيك»[24].

وإلى جانب لجنة سلانيك كان هناك جمعية ثانية تسعى هي الأخرى إلى الإطاحة بنظام عبد الحميد وهي جمعية تركية الفتاة التي اتخذت من باريس مركزاً لها، وكان معظم أعضائها ينتسبون إلى الماسونية. ولم يكن هذا خافياً على السلطان عبد الحميد إذ ذكر في مذكراته:

«وقد تأكد لدي أن الذين أعرفهم (من أعضاء جمعية تركية الفتاة) هم كلهم ماسونيون ومرتبطون بالمحافل الإنكليزية ويتلقون مساعدات مالية منها. وسيكشف التاريخ فيما إذا كانت هذه المساعدات إنسانية أو سياسية...»[25].

ورأى قره صو (كاراسو) أن وجود جمعيتين إحداهما في باريس والأخرى في سلانيك لا يخدم مصالحه فعمل جاهداً على توحيدهما. وتم له ذلك عندما أسس منهما جمعية واحدة وهي جمعية الاتحاد والترقي، وجعل من المحافل الماسونية المنتشرة هنا وهناك مراكز لها. وبدأ أعضاء الجمعية بنشاطاتهم بالاتصال بضباط الجيش وطلاب المدارس العسكرية لحشدهم ضد السلطان عبد الحميد.

ويأتي الانقلاب العثماني سنة 1908م وتنحية عبد الحميد عن العرش في سنة 1909م أبرز أعمال الجمعية التي قامت بها. وسخّرت الصهيونية العالمية كل إمكاناتها الإعلامية والمادية من أجل تحقيق الانقلاب على عبد الحميد فما نشرته من معلومات مغرضة مضللة ضد السلطان كان كافياً لشل شعور الناس. كما قدم قره صو إلى أحد أعضاء الجمعية أربع صفائح مملوءة بالليرة الذهبية لتوزيعها على الثوار.

ثم حركت الجمعية قوة عسكرية من سلانيك إلى قصر السلطان. ولم يكن السلطان ميالاً إلى إراقة الدماء وطلب من حرس قصره رفع الأعلام

البيضاء. فسقط القصر، ودخل عليه أربعة أشخاص ليعلنوا له أن الأمة عزلته، وكان بينهم قره صو. وعندما رآه السلطان أومأ برأسه إليه سائلاً: حسناً وما شأن هذا اليهودي في مقام الخلافة؟!

وأخذ السلطان إلى منفاه في سلانيك ليقضي هناك ما تبقى من عمره، ولكن لما تفجرت الحرب البلقانية أعيد إلى استانبول حيث توفي في 1918م[26].

وبعد خلعه ومنفاه في سلانيك كتب عبد الحميد رسالة إلى أستاذه في الطريقة الشاذلية محمود أبي الشامات في دمشق يذكر فيها كيف ضحى بعرشه من أجل فلسطين ومما يذكر فيها:

«إن هؤلاء الاتحاديين قد أصروا وأصروا علي بأن أصادق على تأسيس وطن قومي لليهود في الأراضي المقدسة (فلسطين) ورغم إصرارهم فلم أقبل بصورة قطعية هذا المقترح. وأخيراً وعدوا بتقديم 150 مليون ليرة إنكليزية ذهباً، غرفضت هذا العرض بصورة قطعية أيضاً. وأجبتهم بهذا الجواب القطعي الآتي: «إنكم لو دفعتم ملء الدنيا ذهباً ـ فضلاً عن 150 مليون ليرة إنكليزية ذهباً ـ فلن أقبل بعرضكم هذا أبداً. لقد خدمت الأمة الإسلامية.. ما يزيد على ثلاثين سنة فلم أسوِّد صحائف المسلمين آبائي وأجدادي والخلفاء العثمانيين لهذا لن أقبل بعرضكم بوجه قطعي أيضاً.

وبعد جوابي القطعي اتفقوا على خلعي، وأبلغوني أنهم سيبعدونني إلى سلانيك فقبلت بهذا التكليف الأخير.

هذا وحمدت المولى وأحمده أنني لم أقبل بأن ألطخ الدولة العثمانية والعالم الإسلامي بهذا العار الأبدي الناشئ عن تكليفهم بإقامة دولة يهودية في الأراضي المقدسة ـ فلسطين..»[27].

هوامش المبحث الثاني عشر:

(1) Osmanli Ansiklopedisi Istanbul, 1996, VI, 243-249.

(2) Yilmaz Oztuna, Turkiy Tarihi, Istanbul , 1967, XII, 202-203.

(3) Tarik Zafer Tunya : Turkiye'de Siyasal Partiler, Istanbul, 1998, 1: 579-581.

(4) M. Lutfullah Karaman, Filistin, TDV. IA, Istanbul 1996, XIII, 93.

(5) F.O. 371/ 356 No: 62, Gulnihal Bozkurt, Gayrimuslim Osmanli vatandaslarinin Hukuki Durumu, TTK, Ankara, 1989, P 198-199.

(6) F.O. 371/ 356 No. 62, Gulnihal Bozkurt,op.cit., pp. 198-199, Kemal H. Karpat: Ottoman Population 1830 - 1914, The University of Wisconsin Press, 1984, p. 167, 184.

(7) Cevat Rifat Atilhan, 31 Mart Faciasi, Istanbul 1969, p. 62-63,
وانظر كذلك نفس المؤلف: Farmasonlugun Yirtilan Maskesi, Istanbul p. 97-98.

(8) Abdulhamid'in Hatira Defteri, Istanbul, 1975, p. 73.

(9) انظر: خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه 1908 ـ 1918م، بيروت، 1973م، ص 24.

(10) انظر عن بنود هذه التعليمات: دستور، برنجي ترتيب، ج7، ص 631.

(11) انظر عن نص الرسالة:
F.O, 371/ 146, No: 59, Gulnihal Bozkurt, p. 198.

(12) Atilhan, 31 Mart Faciasi, 63.

(13) Atilhan, 64.

(14) انظر: مجلة المقتطف، جزء 11، آب 1890م، ص 721 ـ 728.

(15) انظر: أرنست رامزور، تركية الفتاة وثورة 1908م، ترجمة صالح أحمد العلي، بيروت، 1960م، ص 47 ـ 48.

(16) انظر: ج. هـ جانسن: الصهيونية وإسرائيل وآسيا، ترجمة: راشد حمد، بيروت، 1972م، ص 77 عن مذكرات هرتزل، ص 761.

(17) Tarik Zafer Tunya, 3: 581.

(18) Atilhan, 128-129.

(19) عجاج نويهض، بروتوكولات حكماء صهيون، بيروت، 1967م، ج2، ص 235.

(20) انظر: ج. هـ. جانسن، 78 ـ 80 عن مذكرات هرتزل 794، 693، 501، 1474، 338 على التوالي.

(21) انظر: يوميات هرتزل، إعداد أنيس صايغ، ترجمة: هلدا شعبان صايغ، نشر مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1968م، ص 46، 173 ـ 176.

(22) م.ن، ص 356 ـ 359.

(23) Atilhan, 95-97.

(24) انظر: خيرية قاسمية، ص 44.

(25) Abdulhamid'in Hatira Defteri, 60.

(26) Atilhan, 149, 175, 203-204, Ayse Osmanoglu, Babam Abdulhamid, Istanbul, 1960, 130-131 وهذا الكتاب هو مذكرات عائشة ابنة السلطان عبد الحميد الثاني.

(27) انظر صورة الرسالة في: خيرية قاسمية، ص 401 ـ 403.

فهرس الأعلام

أ

ب، ت

ج

ح، خ

د، ذ، ر، ز

س، ش

ن، هـ ، ي

فهرس الأماكن

ت، ث

ج

ش

ص، ط، ظ

ع، غ

ف، ق

ك، ل

م

ن، هـ

و، ي

المحتويات